

# أصول النحوي

دراسة في فكر الأنباري



النقل  
التواتر والآحاد  
القرآن الكريم وقراءته  
القياس  
الامتصاص  
أصول العدل النحوي

د. محمد صالح الخ

لكتبة دار العلوم - جامعة القاهرة

دار السبلات

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

# أصول النحو

دراسة في فكر الأنباري

تأليف  
د. محمد صالح

المدرسة بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة  
لغة القلم



الامر  
ع والرجعة



## هذا الكتاب

في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الماجستير  
في اللغة العربية مادة النحو والصرف والعروض من كلية  
دار العلوم بجامعة القاهرة بتقدير ممتاز مع  
مرتبة الشرف الأولى .

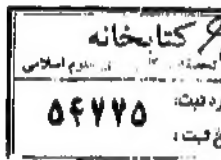
حَقَاقَةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنِّشْرِ وَالرَّجْعَةُ مَحْفُوظَةٌ

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنِّشْرِ وَالرَّجْعَةِ

لِسَائِمِيَا

عَبْدُ الْغَادِرِ مُحَمَّدُ الْكَارِ



الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م



دار السلام

الطباعة والنشر والتوزيع

مكتبة - فرع ادوكسر : ١٢٠ شارع الزهر مرسي - هاتف : ٥٩٢٢٨١٠ ( ٢٠١ )  
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسين بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع  
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٦٤٤٢ ( ٢٠٢ )  
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطي بجوار جمعية الشبان المسلمين  
هاتف : ٥٩٢٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٢٢٢٠٤ ( ٢٠٣ )

بريدنا : القاهرة : ص.ب ١٦١ القنطرة - الفرز هريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

تأسست دار عام ١٩٧٣م وحصلت  
على جائزة أفضل ناشر للتراث ثلاثاً  
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،  
٢٠٠١م في حفل الجائزة بمدينة لندن  
ثلاث منى في صناعة النشر

## إهداء

إلى اللّذين غرسا في حب العلم  
والمعرفة منذ نعومة أظفاري ... وإلى الذين خلّوني  
من أسائلتي بفناء العلم وسقوني ماء المعرفة ... وإلى  
كل راجب في العلم والمعرفة من طلاب الصّرية ...  
وإلى رفيقة الدروب ... والأبناء الأحرار ... إلى  
جميع هؤلاء أهدي هذا العمل .







## المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أولي النهج القويم .

وأما بعد ، فإن هذه الدراسة كما يظهر من العنوان محاولة لإلقاء الضوء على المفهوم الذي ألت إليه أدلة أصول النحو في فكر العلامة أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، وذلك من خلال المباحث النظرية والتطبيقات الواسعة في مؤلفاته النحوية وهو المفهوم نفسه الذي نقله عنه النحاة المتأخرون - كما سيتضح في موضعه من الدراسة عند الإشارة إلى تأثيره في الخالفين .

وترجع أهمية هذه الدراسة لأصول النحو في فكر الأنباري إلى ما كان لهذه الشخصية من دور كبير في تأصيل علم أصول النحو والوصول به إلى مراحله الأخيرة من النضج والاكتمال ، فقد أولى هذا العلم اهتماماً كبيراً وكان - فيما أعلم - أول من أفرد مصنفًا مستقلًا في هذا الفن ، بالإضافة إلى ما قدمه من إضافات جديدة في مجال التعريفات والتقسيمات ، فأرعى بذلك مبادئ هذا العلم وقواعده فاستوى على سوقه وأصبح علمًا مستقلًا له أدلته ومنهجه .

فقد جمع في رسالته « لمع الأدلة في أصول النحو » شتات هذا العلم من كتب المصنفين ، فضلًا عن مباحثه المشورة وتطبيقاته الواسعة لهذه الأصول في كتبه النحوية الكبيرة .

فقد كان الأنباري بما أصله وأضافه إلى هذا العلم مرجعًا أساسيًا من مراجع أصول النحو عند كل من تناول هذه المادة بالدراسة ، فاعتمدت عليه جميع الدراسات التي جاءت من بعده سواء كانت قديمة كمحاولة السيوطي للتأليف في علم الأصول ، أو كانت حديثة إلى عصرنا هذا ، حيث اعتمد الجميع على ما قدمه الأنباري من تقسيمات وتعريفات لأدلة هذه الصناعة .

كما كان له الفضل في فصل مباحث ( علم أصول النحو ) عن مباحث ( علم

جدل الإعراب ) فأفرد لها رسالة أخرى هي : « الإعراب في جدل الإعراب » جمع فيها أصول الجدل النحوي ، و فرق بذلك بين مباحث ظلت متداخلة إلى عصره . ولقد دفعني إلى هذا البحث ما لاحظته من غياب نظرية متكاملة تبين بدقة أدلة أصول النحو وهيكله النظري ، وما يتعلق بهذا الهيكل من أدلة فرعية وبيان موضعها من تلك الأدلة الرئيسة .

كما لاحظت وجود تداخل بين بعض المفاهيم ألرت على تحديد موضوعات هذا العلم ، ومن ثم رأيت ضرورة التفرقة بين بعض المصطلحات المتداخلة ، نحو : ( أصول النحو ) و ( أصول التفكير النحوي ) ، و ( أصول الجدل النحوي ) و ( قواعد التوجيه ) .

فلقد كان لتداخل هذه المصطلحات دور كبير في توسيع مفهوم أصول النحو في بعض الأحيان أو تضيقه .

وجاءت الدراسة معتمدة على ما وضعه الأنباري من مباحث نظرية لهذا العلم في رسائله « الإعراب في جدل الإعراب » و « الأدلة في أصول النحو » . كما ارتكزت الدراسة على استخراج التطبيقات العملية لهذه الأصول من جميع مؤلفاته .

ولكن لما كانت بعض هذه المؤلفات لغوية أو بلاغية خالصة ، فقد الصب اهتمامي في الدراسة العملية لأصول النحو عنده على الدراسة التحليلية لكتبه النحوية الكبيرة وهي : « الإنصاف في مسائل الخلاف » و « أسرار العربية » و « البيان في غريب إعراب القرآن » ، وإن كنت لم أعدم الاستعانة أحياناً ببعض كتبه اللغوية الأخرى في بيان استشهاداته اللغوية . وحرصت في هذا كله على فهم نصوصه وسبر أغوارها حتى يكون الحكم عليه بعد ذلك صحيحاً .

مع اتخاذ جانب الحذر عند استخراج التطبيقات العملية من خلال كتاب « الإنصاف » ، فقد اعتمدت على ما يغلب عليه الظن أنها أدلة الأنباري وآراؤه مما ورد في رده على البصريين والكوفيين .

ولقد تعرضت عدة دراسات لشخصية أبي البركات الأنباري وجهوده النحوية منها ما هو مطبوع : ككتاب « الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين » وكتاب « الإنصاف » للدكتور محمد خير الحلواني ، و « أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية » للدكتور فاضل صالح السامرائي ، و « ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في

مسائل الخلاف » للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، و « ابن الأنباري وجهوده في النحو » للدكتور جميل علوش .

ومنها ما هو مخطوط : كرسالة الدكتوراه التي تحمل عنوان « عبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو » للدكتور أحمد محمد قاسم بكلية اللغة العربية .

ويأتي كتاب « أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية » ، وكتاب « ابن الأنباري وجهوده في النحو » كأبرز ما كتب في هذا المجال .

والحقيقة أنني استعنت في بادئ الأمر بهذين الكتاين في الوقوف على صورة مبدئية لأصول النحو عند الأنباري ، ولكن الكتاين - وعلى الرغم مما بهما من فائدة - لم تكن دراسة الأصول النحوية عند الأنباري لب الدراسة ولا مناط التركيز فيها ومن ثم جاءت هاتان الدراستان قاصرتين عن بيان صورة متكاملة ودقيقة لأصول النحو عند الأنباري ، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي أفردت في بيان أصول النحو عند أبي البركات الأنباري من خلال كتبه النظرية في هذا العلم وتطبيقاته في أكبر مصنفاته النحوية .

ورأيت بعد هذا كله أن تحقق الهدف من هذه الدراسة إنما يتم من خلال تقسيمها إلى تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

أما التمهيد : فقد تكلمت فيه بإيجاز عن أبي البركات الأنباري : عصره ، وحياته وأخلاقه ، وشيوخه وتلاميذه ، ثم لقائه وكتبه .

وجاء الباب الأول بعنوان « أصول النحو قبل الأنباري والعلوم المؤثرة فيه » من فصلين : فكان الفصل الأول بعنوان : « أصول النحو قبل الأنباري » تبعت فيه مسيرة كل من ( النقل ، والقياس ، والملة ، والاستصحاب ) منذ نشأتها إلى عصر « ابن جني » وهي آخر مراحل التطور قبل الأنباري ، وقد ينت في ختام كل أصل من هذه الأصول الصورة النهائية التي وصل إليها مفهوم ذلك الأصل قبل الأنباري . ثم جاء الفصل الثاني : بعنوان « المؤثرات في علم أصول النحو » تحدث فيه عن أهم العلوم التي تركت أثرها في علم أصول النحو فاشتمل على نقاط ثلاث :

الأولى : ينت فيها « التفاعل بين الفقه والنحو وأصولهما » موضوعاً أثر النحو في الفقه وأصوله من جانب ، ثم أثر أصول الفقه في علم أصول النحو من جانب آخر متبعاً أهم المجالات التي تركزت فيها هذه التأثيرات ومظاهرها ، مع بيان موجز

لمظاهر هذا التأثير عند الأنباري .

الثانية : تناولت « أثر علم الكلام في النحو وأصوله » مبيّناً مظاهر التأثير الكلامي ومجالاته في النحو العربي بعامة والأصول بخاصة مع تلمس هذه المؤثرات عند أبي البركات .

الثالثة : تناولت فيها « أثر المنطق اليوناني في النحو وأصوله » مع التركيز على أصالة الفكر النحوي في نشأته ومنهجه ، وعلى وجود المنطق الطبيعي في النحو العربي ، ثم بينت أثر حركة الترجمة في ازدهار هذا التأثير مع رصد مظاهره في النحو العربي بعامة والأصول بخاصة ، ثم الإشارة إلى صور هذا التأثير عند الأنباري .

وجاء الباب الثاني بعنوان : « أدلة النحو عند أبي البركات » تكلمت في مدخله عن تعريف أدلة النحو ( أصول النحو ) وفائدته وأقسام أدلته ، وهي ثلاثة : النقل والقياس والاستصحاب ، فأفردت لكل منها فصلاً .

فبنت في الفصل الأول : تعريف ( النقل ) والمقصود به ، كما عرضت لمجموعة الضوابط التي اشترطها الأنباري لضمان صحة النقل .

ثم توقف البحث عند مصادر الاستشهاد الرئيسة عنده وهي القرآن الكريم وقرآناه ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

فبنت موقف أبي البركات منها ومحاولة رصد استشهادها بها في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية .

مع التركيز على بيان مواقف الأنباري المتعددة من القراءات القرآنية . وبيان موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف محاولاً تفسير عدم إقبال النحاة على الاحتجاج به . وبيان موقفه من كلام العرب ( شعراً ونثراً ) .

ثم جاء الفصل الثاني : بعنوان « القياس » فتكلمت فيه عن تعريفه وأهميته والرد على من أنكروه ، ثم تناول البحث أركان القياس الأربعة .

فتكلمت في الركن الأول : وهو الأصل ( المقيس عليه ) عن القياس على القليل والشاذ . وبيّنت في الركن الثاني : التقسيمات التي يأخذها القياس باعتبار المقيس أو المقيس عليه أو هما معاً . وأما الركن الثالث : وهو العلة الجامعة ؛ فقد بينت فيه اشتراط الأنباري الطرد والعكس والدوران في العلة وموقفه من طبيعة العلة النحوية كما ركز البحث على إبراز مكانة العلة من الأصول النحوية مبيّناً تفريق الأنباري بين

العلة الموجبة والتعليل الذي يستخدم كأمارات ودلالات على الأحكام وتبرير القواعد ، ثم أظهر البحث الركن الرابع وهو الحكم .

وأفردت للحديث عن أقسام القياس باعتبار العلة الجامعة مساحة كبيرة من البحث بينت فيها قياس العلة والشبه ، والطرء ، وأمثلتها عند الأنباري .

وختمت هذا الفصل ببيان أوجه الاستدلال الملحقه بالقياس ، وبينت بعد ذكر المراد من كل استدلال وأمثلتها عند الأنباري مكانة هذه الأدلة الفرعية من الأصول ومن القياس بخاصة .

وجاء الفصل الثالث : بعنوان « استصحاب الحال » فبينت تعريفه والمراد به وما يتعلق بهذا الدليل من تجريد الأصول ، كما بينت المراد بالفرع في هذا الباب وأنه هو المعدول به عن ذلك الأصل المجرد .

كما فرقت بين الأصل والفرع في كل من القياس والاستصحاب ، وكشفت عن ظاهرتين تتعلقان بهذا الدليل وهما ظاهرتا : العدول عن الأصل والرد إلى الأصل وأشارت إلى مكانة الاستصحاب من أدلة النحو .

وجاء الباب الثالث بعنوان : « قواعد التوجيه وأصول الجدل النحوي عند الأنباري » . فتناولت في الفصل الأول : « قواعد التوجيه » وبينت المراد بقواعد التوجيه وحقيقة العلاقة بين هذه القواعد وأدلة النحو ، وما بينهما من عموم وخصوص ، مع التركيز على استخلاص قواعد التوجيه المتعلقة بأدلة النحو عند الأنباري .

وتناولت في الفصل الثاني : « أصول الجدل النحوي » فبينت فيه الضوابط التي وضعتها أبو البركات لضبط عملية الخلاف النحوي وجدله وتضمن هذا الفصل طرق الاعتراض على الاستدلال بالأدلة الثلاثة : النقل ، والقياس ، والاستصحاب .

ثم ناقشت تعارض الأدلة ، مبينة أن التعارض بين الأدلة وطرق الترجيح بينها ألحق بعلم الجدل في النحو منه بأدلة النحو التي منها هذه الأدلة المتعارضة .

ثم جاءت خاتمة البحث متضمنة الإضافات التي قدمها الأنباري في علم أصول النحو . كما تضمنت الخاتمة تأثير أبي البركات في المخالفين وبخاصة السيوطي الذي يتضح فيه هذا التأثير بجلاء من خلال كتابه « الاقتراح » و « المزهرة » فضلاً عن بيان أهم النتائج المستخلصة من البحث .

وختامًا ، فلقد حاولت في جميع المراحل التي مر بها هذا البحث أن أبذل قصارى جهدي وأن يظهر على الحو الذي ينبغي أن يكون عليه أى عمل علمي جاد ، وحسي أنني اجتهدت قدر طاقتي تحليليًا بالأناة والمثابرة ما استطعت . والله أسأل أن يكون ما أقدمه من العلم النافع الذي ينعم صاحبه . إنه سميع مجيب الدعاء .

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ .

د. محمد صالح الخ

القاهرة في : السابع من رجب ١٤٢٣ هـ

الموافق ٢٠٠٢/٩/١٤ م



## التعريف بأبي البركات الأنباري

### تمهيد

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب<sup>(١)</sup> بن أبي سعيد الأنباري<sup>(٢)</sup>. ويكنى بأبي البركات، ويلقب بالكمال أو كمال الدين، وذلك لأخلاقه التي تميزت بالتقوى والصلاح. ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة هجرية. وتوفي ببغداد ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع ومبشرين وخمسمائة وله أربع وستون سنة<sup>(٣)</sup>، ودفن بباب (أبرز)<sup>(٤)</sup> بترية الشيخ أبي إسحاق الشيرازي<sup>(٥)</sup>.

وتكمن أهمية التعريف باسم صاحبنا وكنيته ولقبه إلى وجود ثلاثة من العلماء نسبوا جميعاً إلى الأنبار:

أولهم: أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري المتوفي سنة (٣٠٤ هـ) وهو الفقيه المعروف<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج (٢٤٨/٤)، وكنية أبيه محمد: أبو الوفاء، وكنية جده عبيد الله: أبو السماعات. انظر هدية المارفين مج (٥١٩/١)، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣)، وطبقات النخبة وقلوب لابي قاضي شهبة مخطوط (٧٦/٢)، و انظر تحقيق الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم لاسم جده - ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ١٦، ١٧).

(٢) الأنباري: نسبة إلى الأنبار، وهي بلدة قديمة على الفرات عرفت بوصفها أول عاصمة لبني العباس بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. انظر دائرة المعارف لبطرس البستاني مج (٤٤١/٤) ودائرة المعارف الإسلامية ج (١-٣)، وشذرات الذهب (٢٥٨/٤)، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣).

(٣) لم يختلف كتب التراجم في تاريخ ولادته أو وفاته، انظر على سبيل المثال: وفيات الأعيان (٣/١٣٩)، وإنباء الرواة (١٧١/٢)، والبلغة للفيروزابادي (ص ١٣٣). وانظر في سده عند الوفاة شذرات الذهب (٢٥٨/٤) وطبقات النخبة والمصيرين لابي قاضي شهبة (٧٩/٢).

(٤) كما في روصات الجمان (٣٢/٥)، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣)، ونبذ الوعاة (٨٨/٢) وإنباء الرواة (١٧١/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤).

(٥) هو الشيخ جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي (ت ٤٧٦ هـ) صاحب كتاب النية في الفقه الشافعي انظر مرآة الجمان (١٠٠/٣)، وشذرات الذهب (٣٤٩/٣).

(٦) انظر رحمة في وفيات الأعيان (٥٠٣/١)، والأعلام (١٨١/٥)، ودائرة المعارف الإسلامية (٥/٣).



ولأنهم : محمد بن أبي محمد انقسم بن محمد بن بشار الأباري المتوفي سنة (٣٢٨ هـ) وامكنى بأبي بكر - وهو ابن ( انقسام الأباري ) السابق ذكره ، وهو علام ثعلب وصاحب المصنفات المشهورة أيضا <sup>(١)</sup> .

ولأنهم صاحباً ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأباري المتوفي سنة (٥٧٧ هـ) . وبعل الخلط بين العلماء الثلاثة وبخاصة بين أبي بكر محمد بن انقسام الأباري وبين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأباري <sup>(٢)</sup> أدى - في كثير من الأحيان - إلى الخلط أيضا بين مصنفاتهما كما سيوضح بعد قليل .

### ١ - عصره :

ولد الأباري في العصر السلجوقي الذي استمر من خلال دول عاشت متداخلة في أعمارها ثلاثة قرون إلا ربع القرن ، حكم فيها السلاجقة الجانب الشرقي الشمالي من العالم الإسلامي <sup>(٣)</sup> . ولقد كان القرن السادس الهجري الذي عاش فيه الأباري حافلاً بالأحداث والفن ، و كثرت فيه الفلاقل السياسية ، والصراع على الحكم والسيطة ، والصراع بين المذاهب العقيدة ، كما كان عصر ضعف الخلافة العباسية . فقد تسلم الخلافة في بغداد - في فترة حياة الأباري - ستة من الخلفاء هم : المسترشد بالله ، والراشد بالله بن المسترشد ، والمقتفي لأمر الله ، والمستجد بالله بن المقتفي ، والمستضيء بأمر الله ، والناصر لدين الله <sup>(٤)</sup> .

أما الحالة العلمية في العصر السلجوقي : فقد كانت في نشاط وازدهار ، صحيح أنه شاع في هذا العصر استخدام الصناعة اللفظية في الكتابة وإقبال التعبير بالمحسنات البديعية على المستويين الشعري والنثري ، إلا أنه واكب ذلك نهضة علمية في

(١) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ( ٣٤١/٤ ) ، وشذرات الذهب ( ٣١٥/٢ ) ، و مرآة الجنان ( ٢/

٢٩٩ ) ، والنجوم الزاهرة ( ٢٦٩/٣ ) ، والبدية والنهاية ( ١٩٦/١١ ) .

(٢) أشار الدكتور محمد غير الحلواني إلى أن أبا بكر الأباري هو الأولي بأن يسمى ( ابن الأباري ) إذ هو ليس ( انقسام الأباري ) المقصود المعروف ، ورجح أن يسمى صاحباً الأباري نسبة إلى الأبار ، والنتم بذلك في كتابه . انظر الخلاف النحوي ( ص ٧٦ - ٧٧ ) .

(٣) تاريخ المعرك العربي ، عصر مزوح ( ص ٤٣٧ ) .

(٤) وكانت سرات بوبهم الخلافة كالتالي : المسترشد ( ٥١٢ - ٥٢٩ هـ ) . والراشد ( ٥٢٩ - ٥٣٠ هـ ) ، والمقتفي ( ٥٣٠ - ٥٥٥ هـ ) ، والمستجد ( ٥٥٥ - ٥٦٦ هـ ) . والمستضيء ( ٥٦٦ - ٥٧٥ هـ ) ، والناصر

مختلف مراكز العالم الإسلامي آنذاك ؛ فقد شهدت بعدد نهضة علمية وفكرية واسعة ، شملت معظم العلوم السائدة في ذلك الوقت وخاصة في العلوم اللغوية ، ونصح من هذه العلوم ما لم ينصح في الأعصر الماضيه وتوددت علوم جديدة <sup>(١)</sup> .

والدليل على هذا الازدهار العلمي : احتشاد هذا العصر برجال مشاهير من علماء اللغة والنحو والأدب ، أمثال : أبي ركريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) ، وأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريزي (ت ٥١٦ هـ) وأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي اللغوي (ت ٥٣٩ هـ) ، وأبي السعادات هبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، وابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧ هـ) ، والحسن بن صافي الملقب بملك النحاة (ت ٥٦٨ هـ) ، وسعيد بن المبارك بن علي بن الدهان اللغوي (ت ٥٦٩ هـ) ، وابن الدهاغ اللغوي (ت ٥٨٤ هـ) ، وأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ... وغيرهم . هذا غير مشاهير العلماء في الفنون الأخرى أمثال : أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، وأبي منصور سعيد بن محمد الرزاز (ت ٥٣٩ هـ) ، وابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) ، والقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) والشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) ، وأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) ، وابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) ، وأبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦ هـ) ، وابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ) وأبي بكر محمد بن أبي عثمان موسى المعروف بالغازمي (ت ٥٨٤ هـ) ، والإمام الشافعي (ت ٥٩٠ هـ) ، وابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، وفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، وأبي السعادات المبارك بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) <sup>(٢)</sup> .

ومن أبرز المميزات العلمية لهذا العصر : انتشار المدارس التي لم تكن تعرف قبل ذلك ، وأول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الإسلام أهل نيسابور فبنت بها المدرسة البيهقية <sup>(٣)</sup> ومن أبرز المدارس التي ظهرت في هذا القرن (المدارس النظامية) وكثرت المدارس وانتشرت حتى وجد في بغداد وحدها أكثر من ثلاثين مدرسة في عصر

(١) تاريخ أديب اللغة العربية ، جرجي زيدان (ص ٣٨)

(٢) انظر مقدمة المحقق للداعي إلى الإسلام (ص ١٦ - ١٧) ، (ص ٢٤ - ٢٥) ، وانظر في ترجمه

بعض هؤلاء العلماء روضة الألباء (ص ٢٦٣) ، (٢٧٠ - ٢٧٣) ، (ص ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ،

٢٩٢ ، ٢٩٣) ، (٢٩٩ - ٣٠٢)

(٣) المخطط المقرئ لثقي الدين المغربي (٣٦٣/٢)

الأنباري ، كما وجدت في غيرها من البندان الإسلامية <sup>(١)</sup> .

هذا العصر - كما يقول أحد الباحثين - « يعد الذروة في اردھار العلوم والآداب والتفنت في تدريسها والتأليف فيها » <sup>(٢)</sup> .

### ب - حياته وأخلاقه :

ولد أبو البركات بالأنبار ، ولكنه غادرها وهو صبي إلى بغداد طلباً للعلم ، وسكن بغداد من صباه إلى أن مات ، وتفقّه على مذهب الشافعي رحمہ اللہ بالمدرسة النظامية <sup>(٣)</sup> . إذ تبت هذه المدرسة المذهب الشافعي وكانت تشترطه لطلابها وأساتذتها <sup>(٤)</sup> . وانتظم بها ، وظل يلقى العلم على يد أساتذته حتى أصبح ( معيداً ) <sup>(٥)</sup> . بالنظامية وبقي على ذلك حتى صار مدرساً لعلوم العربية ، « وتصدّر لإقراء النحو بها » <sup>(٦)</sup> .

ولقد كانت هذه الفترة أعصب فترات الأنباري ، إذ وضع فيها جل أعماله ومؤلفاته ، واشتهرت تصانيفه ، وظهرت مؤلفاته ، وتردّد الطلبة عليه وأخذوا عنه واستفادوا منه <sup>(٧)</sup> ، وكان نفسه مبارکاً ما قرأ عليه أحد إلا وتخير <sup>(٨)</sup> ، « وتخرج به جماعة » <sup>(٩)</sup> ، « وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة من الورع والمجاهدة والتفقل والنسك » <sup>(١٠)</sup> ، « وكان بابنه مفتوحاً لطلاب العلم ولا يرد أحداً » وكان قد تفرد بعلم العربية وشدّت إليه الرحال <sup>(١١)</sup> ، « ثم انقطع في آخر عمره في

(١) انظر مقدمة سيد حسين باقران للداعي إلى الإسلام ( ص ٢١ - ٢٢ ) .

(٢) مقدمة المحقق سعيد الأنصاري للإغراب ( ص ٥ ) .

(٣) وميات الأعيان ( ١٣٩/٣ ) ، والمدرسة النظامية هي التي أنشأها نظام ملك أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي ، وزير السلطان ألب أرسلان وابنه ملكشاه السلجوقي ( ت ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م ) ، وقد قضى عليه الباطنية الخشاشون ، وجاء في الخطط المرفزة « وشرع في بنائها سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، وفرغت في ذي القعدة سنة سبع وخمسين وأربعمائة » ( ٢ / ٣٦٣ ) .

(٤) ولقد أخبرتنا كتب التراجم أنه ألف في المذهب الشافعي مؤلفات « كتهذيب اللغات في معرفة المذاهب » ، و ( بداية الهداية ) ، ولقد أثبت محقق ( الداعي إلى الإسلام ) أنه شافعي أشعري بخاصة ، فقد سار على طريقة الأشاعرة في معظم المسائل العقيدية ، ولكنه على الرغم من ذلك يرى أن طريقة السلف هي الأولى بالقبول والاتباع انظر مقدمة المحقق لداعي الإسلام ( ص ٢٤ ، ٣٦ ) .

(٥) انظر بعية الوعاء ( ٨٦/٢ ) ، وطبقات السجاء واللغويين ( ٧٩/٢ ) ، وزيارة الرواة ( ١٧١/٢ ) .

(٦) وميات الأعيان ( ١٣٩/٣ ) . (٧) زيارته الرواة ( ١٦٩/٢ ) .

(٨) وميات الأعيان ( ١٣٩/٣ ) . (٩) بعية الوعاء ( ٨٦/٢ ) .

(١٠) زيارته الرواة ( ١٦٩/٢ ) . (١١) طبقات السجاء واللغويين ( ٧٨/٢ ) .

بيته مشتعلًا بالعلم والعبادة وترك الدنيا ومحالسة أهلها ولم يرل على سيرة حميدة راهدًا عابدًا<sup>(١)</sup> ، ولقد ترك لنا الأبايري مؤلفات كثيرة باهعة انتفع بها تلاميذه ، وقد امتازت هذه المؤلفات كما يمتاز أسلوبه بالوصوح وسلاسة العبارة ودقة التصنيف والإيجاز والاختصار في معظمها .

اشتهر أبو البركات بالورع والزهد والصلاح ، وأجمعت كتب الأخبار على هذه الأخلاق ، فقد كان « إمامًا ثقة صدوقًا ، عفيفًا سافطًا خزين العلم ورعًا راهدًا عابدًا تقيًا عفيفًا ، لا يقبل من أحد شيئًا »<sup>(٢)</sup> ، وكان زاهدًا عابدًا مخلصًا ناسكًا قارنًا للدنيا<sup>(٣)</sup> وهو « الزاهد الورع »<sup>(٤)</sup> ، بكثر من الصوم ويفطر على أي شيء<sup>(٥)</sup> . كما تخبرنا المصادر أنه كان فقير الحال ، « فكان له من أبيه دار يسكنها ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ، يقتنع به ويشترى منه ورقًا »<sup>(٦)</sup> ورويت روايات كثيرة عن تقشفه وفقره ، فهو « غشن العيش والمأكّل ، لم يلبس من الدنيا بشيء »<sup>(٧)</sup> ، « وكان لا يوقد عليه ضوء ونحوه حصير قصب وعليه لوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة فكان لا يخرج إلا للجمعة ، ويلبس في بيته ثوبًا خلطًا »<sup>(٨)</sup> . ولكنه على الرغم من فقره عزيز النفس لا يقبل من أحد شيئًا سير إليه المستضيء بخمس مائة دينار فردّها ، فقالوا : اجعلها لولدك فقال : إن كنت خلقتك فأنا أرزقه<sup>(٩)</sup> . وهناك أخبار أيضًا تدل على ميله للمذهب الصوفي ومشاركته للمتصوفين في حلقاتهم فقد « كان يعقد مجلس الوعظ »<sup>(١٠)</sup> ، « وكان ممن فقد في الحلوة عند الشيخ أبي النجيب »<sup>(١١)</sup> ، وقال تلميذه الموفق عبد اللطيف البغدادي :

(١) مرآة الجنان ( ٤٠٨/٣ ) .

(٢) بنية الرعاة ( ٨٦/٢ ) .

(٣) شذرات الذهب ( ٢٥٨/٤ ) .

(٤) روضات الجنات ( ٣٠/٥ ) .

(٥) انظر طبقات النحاة واللمريين ( ٧٨/٢ ) .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) .

(٧) بنية الرعاة ( ٧٦/٢ ) .

(٨) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) .

(٩) انظر ( السابق ) ، وطبقات النحاة واللمريين ( ٧٦/٢ ) ، وشذرات الذهب ( ٢٥٨/٤ ) .

(١٠) الوافي بالوفيات ( ٢٤٧/١٨ ) .

(١١) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) ، والشيخ أبو النجيب هو عبد القادر بن عبد الله بن محمد

ابن عثوبه ، الملقب بصياد الدين السهروردي ( ت ٥٦٣ هـ ) وكان إمامًا في الشافعية وعلمًا في الصوفية ،

قدم الموصوف وعقد بها مجلس الوعظ بالجامع العتيق انظر شذرات الذهب مج ٢ ج ( ٢٠٨/٤ ) ،

روايات الأعيان ( ٢٠٤/٣ )

« لم أر في العباد المنقطين أقرأ منه في طريقه ولا أصدق منه في أسلوبه جد محض لا يمتريه نصع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم »<sup>(١)</sup> ، « وله شعر حسن كثير »<sup>(٢)</sup> ، أوردت بعضه كتب التراجم<sup>(٣)</sup> .

### ج - شيوخه وتلاميذه :

تعتمد الأنباري بالمدرسة النظامية ، وتلقى العلم على يد صفوة العلماء والمشايخ وكان من أبرز هؤلاء الأساتذة ثلاثة : ابن الرزاز<sup>(٤)</sup> ، والجواليقي<sup>(٥)</sup> وابن المشجري<sup>(٦)</sup> . فقد « تفقه على مذهب الشافعي عن ابن الرزاز بالمدرسة النظامية »<sup>(٧)</sup> حتى برع وحقق طرقاً صالحاً من الخلاف<sup>(٨)</sup> . وأخذ اللغة والأدب عن أبي منصور الجواليقي ، وبرع في الأدب حتى صار شيخ العراقي<sup>(٩)</sup> .

« ولزم الشريف أبا السعادات بن المشجري حتى برع ، وصار من المشار إليهم في النحو »<sup>(١٠)</sup> ، « وقرأ عليه النحو واللغة » ، « ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه »<sup>(١١)</sup> ،

(١) طبقات الشعراء والنفرين ( ٧٦/٢ ) ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) .

(٣) انظر على سبيل المثال : بعية الوعاة ( ٨٨/٢ ) ، والنوادي بالوحيات ( ٢٥٠ - ٢٤٩/١٨ ) ، وروايات الحديث ( ٣٢/٥ ) ، وإنهاء الرواة ( ١٧١/٢ ) .

(٤) هو سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرزاز شيخ الشافعية ومدرس النظامية ، من كبار أئمة بغداد في اللغة والأصول والخلاف ، وتفقه على الغزالي وغيره ( ت ٥٣٩ هـ ) . انظر النوادي بالوحيات ج ٢ ( ٢٥٥/١٥ ) ، وشرحات الذهب مج ٢ ج ١ ( ١٢٢/٤ ) .

(٥) هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن الطاهر الجواليقي الطوسي ، فإنه كان من كبار أهل اللغة وكان ثقة صدوقاً وأخذ عن الشيخ أبي زكريا يحيى بن عيسى الخطيب البغدادي ( ت ٥٣٩ هـ ) نزهة الألباء ( ص ٢٩٣ ، ٢٩٥ ) .

(٦) هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الطوسي ، الحنسي النحوي المعروف بابن المشجري ، فإنه كان مرهبا عسكرا ووحيد ذمرا في علم النحو ، وكان تام المعرفة باللغة ، أخذ عن أبي انصهر يحيى ابن طباطبا العمري ، وصنف في النحو تصانيف ، وأملى كتاب الأمالي ( ت ٥٤٢ هـ ) نزهة الألباء ( ٢٩٩ - ٣٠٠ ، ٣٠٢ ) ، وقد استعاد أبو البركات الأنباري بأمان استعادة كبيرة وبخاصة في كتابه الإنصاف .

(٧) إنهاء الرواة ( ١٦٩/٢ ) .

(٨) بعية الوعاة ( ٨٦/٢ ) ، وانقصود بخلاف في هذا الموضع ، هو الخلاف المعنوي .

(٩) انظر شذرات الذهب ( ٢٥٨/٤ ) . (١٠) الوادي بالوحيات ( ٢٤٧/١٨ ) .

(١١) إنهاء الرواة ( ١٦٩/٢ ) .

أحد عنه وانتفع بصحته ، ثم تصدّر لإقراء النحو بالنظامية مكاد أستاذة ، وأحد عنه العلماء <sup>(١)</sup> .

هؤلاء هم أبرز شيوخه ، غير أنه لم يحصر طلبة للعلم فيهم ، بل كان يطله عدد مختلف العلماء ، فقد سمع كتاب سيوييه على شيوخه : أبي محمد المقرئ بن بست الشيخ الحياط <sup>(٢)</sup> .

قال الأنباري في روضة الأنبياء : « وسمعت عليه كتاب سيوييه وشرحه لأبي سعيد السمراني وكلاهما عن أبي الكرم بن الفاجر ، وكان قد تفرد برواية شرح كتاب سيوييه وبأسانيد عالية لم تكن لغيره » <sup>(٣)</sup> ، بل إن من غير مشايخه المباشرين من أثر فيه تأثيراً عميقاً ظهر في مؤلفاته وإن لم يشر إليه هو نفسه ، نحو أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ت ٤٣٧ هـ ) إذ أثر كتابه ( مشكل إعراب القرآن ) تأثيراً واضحاً في كتاب الأنباري ( البيان في عريب إعراب القرآن ) ، حتى إن هناك نقولاً مباشرة من كتابه في البيان .

وقيل : إنه سمع الحديث بالأنبار عن أبيه <sup>(٤)</sup> - أبي الوفاء محمد بن عبيد الله - ولكن لم تذكر المصادر أى شيء يدل على مكانة ذلك الوالد من الناحية الاجتماعية أو العلمية ، كما سمع بالأنبار من خليفة بن مخلوف الخواري <sup>(٥)</sup> . وسمع الحديث ببغداد عن <sup>(٦)</sup> : أبي بكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامري ( ت ٥٣٠ هـ ) وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن الأنطاقي ( ت ٥٣٨ هـ ) ومحمد بن محمد بن عطاء الموصلي ( ت ٥٤٣ هـ ) ، وأبي نصر أحمد بن نظام الملك الحسن ابن علي بن إسحاق الطوسي ( ت ٥٤٤ هـ ) ، وأبي الفضل أحمد بن طاهر الميمني ( ت ٥٤٩ هـ ) ، وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ ( ت ٥٥٠ هـ ) . ولقد صرح أبو البركات الأنباري بسلسلة روايته للعربية عند ترجمته لشيوخه -

(١) انظر معجم المؤلفين ( ١٨٣/٥ ) .

(٢) هو أبو محمد عبد الله المقرئ بن بست الشيخ أبي منصور الحياط المقرئ ( ت ٥١١ هـ ) نظر روضة الألباء ( ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر الوافي بالوفيات ( ٢٤٧/١٨ ) ، وفيه الوعاة ( ٨٦/٢ ) ، وهو أبو العوارس خليفة بن مخلوف ابن محمد بن علي مؤيد النعمري لأنباري ، ولد سنة ( ٤٦٥ هـ ) بالطنج - نظر الداعي إلى الإسلام ( ص ٤٥ )

(٥) السابق منه

(٦) انظر طبقات النحاة والقلميين ( ٧٦/٢ - ٧٧ ) ، وطبعات الناحية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) .

الذي ينتمي إليه في النحو - ابن الشجري ، إذ يقول <sup>(١)</sup> : « وعنه أخذت العربية وأحرمي أنه أحذه عن ابن طباطبا ، وأحذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الرعي وأخذت الرعي عن أبي علي الفارسي ، وأخذت أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن لسراج ، وأخذت ابن السراج عن أبي العباس المبرد ، وأخذت المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمر الحرمي ، وأخذت عن أبي الحسن الأحفش وأخذت عن سيويه وغيره وأخذت سيويه عن الخليل بن أحمد ، وأخذت الخليل عن عيسى بن عمر ، وأخذت عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق ، وأخذت ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن وأخذت ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل وأخذت عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذت أبو الأسود الدؤلي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام » <sup>(٢)</sup> .

أما عن تلاميذه ، فلم تذكر كتب التراجم تفاصيل وافية عنهم ولكن أخبرتنا هذه الكتب بأنه كان يتردد عليه الطلبة ، « واشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء » <sup>(٣)</sup> وقد « حدث الأنباري باليسير ، ولكنه روى الكثير من كتب الأدب ، ومن مصنفاته » <sup>(٤)</sup> .

ومن تلاميذه الذين رووا عنه <sup>(٥)</sup> : الحافظ أبو بكر محمد بن أبي عثمان موسى المعروف بالخارمي ( ت ٥٨٤ هـ ) ، وشهاب الدين محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي ( ت ٦١٨ هـ ) ، وموفق الدين عبد اللطيف البغدادي ( ت ٦٢٩ هـ ) وهو الذي نقل إلينا بعض سيرة شيخه <sup>(٦)</sup> ، وأبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الديلمي أو الديلمي ( ت ٦٣٧ هـ ) .

وقرأ عليه الأدب <sup>(٧)</sup> : وجه الدين أبو بكر المبارك بن المبارك بن سعيد بن الدهان الضرير النحوي ( ت ٦١٢ هـ ) ، وأبو شجاع محمد بن أحمد بن علي الواسطي الشاعر المعروف بابن دؤاس القينا ( ت ٦١٦ هـ ) .

(١) نلاحظ من سلسلة شيوخه أنه بصري المذهب ، وربما ظهر ذلك أيضًا في كتاب الإنصاف حيث انصفت في معظم المسائل - إلا ما ندر - للبصريين ، كما نقل آراء الكوفيون عن طريق كتب البصريين

(٢) روضة الألباء ( ص ٣٠٢ )

(٣) وميات لأعيان ( ١٣٩/٣ )

(٤) روضات الجنات ( ٣١/٥ ) .

(٥) انظر طبقات النحاة واللغويين ( ٧٧/٢ ) ، وطبعات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) ، ومقدمة أسرار

العربية ( ص ٨ - ٩ )

(٦) انظر رويته عن شيخه في طبقات النحاة واللغويين ( ٧٦/٢ )

(٧) طبقات النحاة واللغويين ( ٧٧/٢ )

والى جانب الشيوخ والتلاميذ احتك أبو البركات بعدد من الزملاء والأقران من هؤلاء . ابن الخشاب ، وأبو اليمس الكندي ، وأبو منصور العتاني... وغيرهم <sup>(١)</sup> ومن أقرانه الذين سمع منهم : أبو المحاسن محمد بن عبد الملك الهنداني ، وغيره <sup>(٢)</sup> ولقد أحصى كل من الدكتور : محيي الدين توفيق إبراهيم ، وحاتم صالح الصامس ، وفاصل صالح السامرائي ، وسيد حسين باغجوان وغيرهم ممن تناول الأنباري بالدراسة مشايخه وتلاميذه ووصلوا بشيوخه إلى سبعة عشر شيخاً وبشلاميذه إلى خمسة وعشرين تلميذاً <sup>(٣)</sup> .

#### د : ثقافته :

ولكي نتعرف على ثقافة أبي البركات ، ينبغي أن نطلع على ما كتب حول ثقافته والعلوم التي درسها ، كما يحسن أيضاً أن نتعرف على ثقافته من خلال كتبه ومصنفاته فنقف من خلالها على العلوم التي أولاه اهتمامه وجهده وما أبدع فيها من مصنفات .

أما عن ثقافته : فقد ألم أبو البركات الأنباري بمعظم الفنون العربية التي عرفت في القرن السادس الهجري ، وكان لهذا العصر الذي عاش فيه الأنباري أكبر الأثر في اتساع ثقافته وعظيم اطلاعه ، فقد كان لوجود المدارس في تلك الفترة أثر واضح في هذه الثقافة الواسعة ، فقد انتشرت المدارس النظامية ، وانتظم الأنباري بإحداها - وهي نظامية بغداد - وتعلم بها أطرافاً من العلوم الدينية والفقهية بالإضافة إلى العلوم العربية <sup>(٤)</sup> .

وقد استجذبت هذه الثقافة الواسعة - بالعلوم الدينية والعلوم العربية - من شيوخه الذين كان أغلبهم من كبار علماء عصره ، فقد درس المذهب الشافعي على أئمنه وأخذ الحديث من كبار رواة ، وتعلم العربية على المبرزين فيها في ذلك العصر <sup>(٥)</sup> وهكذا فمن أراد أن يتعرف على الموضوعات والعلوم التي أتقنها الأنباري وجددها عديداً ومتشعبة .

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ، للدكتور جليل علوش ( ص ٨٤ )

(٢) انظر طبقات النحاة واللغويين ( ٨٠/٢ ) .

(٣) انظر ابن الأنباري في كتابه الإصناف ( ص ٢٢ - ٣١ ) ، مقدمة المحقق لشعر العوالد ( ص ٥ - ٩ ) ، وأبو البركات بن الأنباري ، ودراساته النحوية ( ص ٣٣ - ٥٠ ) ، ومقدمه الخفص للنداعي إلى الإسلام ( ص ٣٩ - ٥٥ )

(٤) انظر مقدمة البيان للأنباري ( ص ١٠ ) .

(٥) إشارة التحير في ترجم النحاة واللغويين - عميد الباقي بن عبد المجيد البغدادي ( ص ١٨٥ )



ويبدو أن ثقافة أبي البركات ديمية في الأساس ، فقد قيل إنه بدأ معيدا بالمدرسة النظامية لمادة العقدة الشافعي ، كما درس الحديث وينصح ذلك من قائمة شيوخه وتلاميذه ، فقد أحد الحديث من رواة عصره المرزبي وروى عنه بعض تلاميذه ولكنه على ما يبدو لم يجعل الحديث ههنا ، ولذلك « حدث باليسير »<sup>(١)</sup> وأهتم الأباري كذلك بدراسة العقدة وأصوله وألف في ذلك كتابا<sup>(٢)</sup> وتوسع في موضوع الخلاف بين المذاهب العقدية وبخاصة بين الشافعي وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> ، مما كان له أكبر الأثر فيما بعد في دراساته الحوية حيث وصح كتاب الإصناف محتدًا فيه غطى علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة والترجيح<sup>(٤)</sup> كما وضع أسسا لأساليب الخلاف والجدل النحوي<sup>(٥)</sup> على غرار الخلاف الفقهي بين المذاهب .

ولعل دراسة الأباري للفقه وأصوله وتعمقه على مذهب الشافعي وتعمقه فيه إلى درجة أن يضع فيه بعض المصنفات ، كان له الأثر الأكبر في اتجاهه إلى التأليف في علم أصول النحو ، والإبداع فيه ؛ إذ إن الشافعية يتميزون بالبحث المبكر في علم أصول الفقه ، فالذي ينسب إليه التأليف في علم أصول الفقه هو الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي ( ١٥٠ - ٢٠٤ هـ ) في رسالته المشهورة ، ولا شك أن دراسته الواسعة بعلم أصول الفقه قد أكسبته القدرة على معالجة أصول النحو والابتكار فيه ، بالإضافة إليه ؛ لأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى . ولم يكن أبو البركات مدققا بعلم الفقه واللغة والنحو فقط ، بل كان أيضًا عالمًا من علماء العقيدة وعلم الكلام والأديان ، ولتأمل مثلاً كتابه ( الداعي إلى الإسلام ) الذي يكشف عن وجه جديده من شخصية الأباري النحوي وثقافته الواسعة ؛ فهو بهذا الكتاب قد جمع زيادة على اللغة والأدب والنحو وعلوم القرآن والقراءات والحديث والفقه والأصول والخلاف والتاريخ والتربية والأخلاق ، علم الأديان والأدب الجدلي فهو في ( الداعي ) متكلم نظار ، صاحب معرفة شاملة بالفلسفة اليونانية ومعرفة عميقة بعلم

(١) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ )

(٢) من ذلك ( هداية الداهب في معرفة المذاهب ) و ( بداهة الهداية ) انظر طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ )

(٣) من ذلك كتابه ( التصحيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة ) انظر إشاره التعيين في رجم الحقا واللعوين ( ص ١٨٥ ) .

(٤) انظر ابن الأباري وجهوده في النحو للدكتور جميل علوش ( ص ٧٥ )

(٥) انظر الإعراب في جدل الإعراب للأباري .

الكلام ، مع أدب جم ومنطق في الجدل ربيع <sup>(١)</sup> .

ثم ما لبث أن نصب اهتمام الشيخ مع هذه الثقافة الأدبية الواسعة على العلوم العربية التي تشمل الأدب واللغة والنحو ، وأعطى لها عظيم جهده ووقته وعلمه ولكنه كان يميل بطبعه إلى علوم اللغة وخاصة علم النحو الذي اشتهر به حتى قيل . إن له في النحو والنحاة ما يزيد على الخمسين مصنفًا <sup>(٢)</sup> ويرجع ذلك إلى اتصاله بشيخه أبي منصور الجواليقي ، وأبي السعادات بن الشجري ، فكانا ملازمته ابن الشجري ، والذي لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه <sup>(٣)</sup> أعظم الأثر في تحويل وجهته من العلوم الدينية إلى اللغوية والنحوية ومنها بخاصة والتي وضع فيها جل أعماله ومصنفاته .

ولقد ألف الأنباري في النحو بطريقة خاصة ، حيث أخذ المادة القديمة وبنائها بناءً جديدًا حيث جمع مسائل الخلاف المبعثرة في كتب البصريين والكوفيين ووضعها في مؤلف واحد ، ولكن لم يقتصر جهده على عرض المادة القديمة ، بل كان من البارعين المبتكرين في طريقة تناول تلك العلوم محاولاً تقديم إضافات لها قيمة لما قدم السلف . فقد أضاف علمين جديدين إلى علوم الأدب ، كما يقول هو نفسه في نزهة الألباء :

« علوم الأدب ثمانية : النحو ، واللغة ، والتصرف والعروض ، والقوافي ، وصحة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، وألقنا بالعلوم الثمانية علمين ، وضعناها وهما : علم الجدل ، وعلم أصول النحو <sup>(٤)</sup> . وأياما كان أثره في هذه العلوم وأسبقته فيها - وهذا مما ستناقشه في مكانه من البحث - فإن هذا النص يدل على براعته وابتكاره في تناوله لعلوم السابقين . كما يشير ذلك أيضًا إلى ثقافته الواسعة المتنوعة ، فقد كان إمامًا في كل فن <sup>(٥)</sup> . يقول صاحب (روضات الجنات) وهو يفرق بينه وبين أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري : إن أبا بكر الأنباري كان منحصر البراعة في فنون اللغة العربية بخلاف هذا ، فإنه الإمام البارع السيد المبرز في فنون شتى <sup>(٦)</sup> .

فإذا انتقلنا إلى محاولة التعرف على ثقافة أبي البركات من خلال تصانيفه علمنا

(١) مقدمة تحقيق سيد حسين باعجوان للداعي إلى الإسلام ( ص ٩٩ ) .

(٢) طبعات الشامية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) (٣) إنباء الرواة ( ١٧٠/٢ )

(٤) برهة لألباء ( ص ٧٦ ) (٥) طبقات السادة والعلماء ( ص ٧٨ )

(٦) روضات الجنات ( ٣٠/٥ ) .

- من اللحظة الأولى - أن الرجل قد أُلِّمَ بمعظم العلوم العربية التي عرفت في عصره ، وأُلف فيها . فقد أُلِّفَ في علوم كثيرة منها : الفقه وأصوله ، وعلم الكلام والعقيدة ، والتصوف ، والأدب ، والدعة والحو والصرف ، والعروض والقوافي والبلاغة ، والتاريخ والسير . وغيرها من العلوم . ولكن تجدر الإشارة إلى أن كتب التراجم والأحبار قد حُلِطت بين عموم كالأدب واللغة والنحو ، وأُطِنقت عليها جميعاً ( علم العربية ) ، دون تفرقة دقيقة بينها وكأنها شيء واحد ، كما كانت تطلق مصطلح ( الأصول ) وتقصد به أصول الدين لا أصول الفقه أو النحو ، وهذا مما يصعب معرفة المجالات التي أُلِّفَ فيها الأنباري . ولهذا سأكتفي بذكر العلوم التي تنتمي إليها مؤلفاته المطبوعة والمخطوطة ، التي عرفت موضوعاتها ، وكذلك الكتب المفقودة التي ذكرت كتب الأخبار شيئاً عن العلوم التي تنتمي إليها . ويمكن تقسيم العلوم التي أُلِّفَ فيها الأنباري إلى المجالات الرئيسية التالية :

#### ١ - مؤلفات دينية :

وتشمل عدداً من العلوم الدينية التي أُلِّفَ فيها أبو البركات وهي :

- مؤلفات في الفقه <sup>(١)</sup> : مثل هداية المذاهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية .
- مؤلفات في علم الكلام <sup>(٢)</sup> : وهو ما أُطلقت عليه كتب الأخبار ( الأصول ) أي ( أصول الدين ) ، ومنها : الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام ، والنور اللاحق في اعتقاد السلف الصالح ، ومنتور العقود في تجريد الحدود ، واللباب .
- مؤلفات في الخلاف <sup>(٣)</sup> : أي الخلاف الفقهي بين المذاهب ، ومنها :
- التفليح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة ، والجمل في علم الجدل والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظر ، وعدة السؤال في عمدة السؤال .
- مؤلفات في التصوف والزهد <sup>(٤)</sup> : مثل كتاب أصول الفصول في التصوف .

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) ، وطبقات السحاة واللغويين ( ٧٧/٢ ) ، وإشارة العمير ( ص ١٨٥ ) ، وذكروا أنهما من تصنيفه في المذهب الشافعي .

(٢) ذكرت أنها في ( الأصول ) أي أصول الدين كل من طبقات الشافعية ( ٢٤٨/٤ ) . وطبقات السحاة واللغويين ( ٧٧/٢ ) ، وإشارة العمير ( ص ١٨٥ ) ، واللمعة للعميروربادي ( ص ١٣٣ ) ، وكشف الظنون ( ص ٧٢٨ ) .

(٣) انظر إشارة العمير في تراجم السحاة والعميرين ( ص ١٨٥ ) .

(٤) ذكره المصدر السابق ، وانظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ( ص ٢٥ ) .

## ٢ - مؤلفات في علوم العربية عامة :

ويشمل هذا القسم مجموعة كبيرة من العلوم منها :

- مؤلفات في اللغة <sup>(١)</sup> : وهي كتب كثيرة ، منها كتاب الأسى في شرح الأسماء ، وحلابة العقود في الفرق بين المقصور والمدود ، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، وقبسة الأديب في أسماء الديب ، والفاائق في أسماء المائت ، وعمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالآلف والياء .

- مؤلفات في الأدب <sup>(٢)</sup> ، منها : تفسير غريب المقامات الحبرية وشرح ديوان المتنبي ، وشرح الحماسة ، والمرآة في شرح السبع الطوال ، والإشارة في شرح المقصورة ، وشرح بانت سعاد .

- مؤلفات في النحو <sup>(٣)</sup> : وقد تعرض الأنباري لختلف موضوعات النحو ومبادئه <sup>(٤)</sup> ، فألف في :

أ - أصول النحو : ككتاب لمع الأدلة في أصول النحو ، والفصول في معرفة الأصول <sup>(٥)</sup> .

ب - جمل الإعراب : ككتاب الإعراب في جمل الإعراب .

ج - الخلاف النحوي : ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف .

د - العلة والتعليل : ككتاب أسرار العربية وجزء من مع الأدلة .

هـ - إعراب القرآن : ككتاب البيان في غريب إعراب القرآن .

و - كتب في أبواب النحو والقواعد النحوية عامة : منها عقود الإعراب وحواشي الإيضاح ، ومنثور الفوائد ، ومفتاح المذاكرة ، وكتاب كلا وكلتا ، وكتاب لو وكتاب ما ، وكتاب كيف ، وكتاب الألف واللام ، وكتاب حلية العربية ، وشفاء السائل إلى بيان رتبة الفاعل ، والمعتبر في الفرق بين الوصف والخبر ، ورتبة الإنسانية في المسائل الحرامانية ، وميزان العربية <sup>(٦)</sup> .

- مؤلفات في الصرف : منها على سبيل المثال ، كتاب الوجيز في علم التصريف .

(١ - ٣) إشارة النحوي ( ص ١٨٥ ) .

(٤) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٤١ ) .

(٥) قال عنه صاحب كشف الظنون : ذكر فيها أوصاف الأصول المشابهة لأصول الفقه ( ص ١٢٧١ ) .

(٦) ذكر أنه في النحو ، كل من صاحب شذرات الذهب ( ٢٥٨/٤ ) . ووجبات الأعين ( ١٣٩/٣ ) .

ومرآة الجاني ( ٤٠٨/٣ ) ، وهدية العارفين ( ٢٠/١ ) ، ويسمى ( اميرن ) .

- مؤلفات في العروض : منها . المقبوض في علم العروض ، وبسط المقبوض في علم العروض .

- مؤلفات في القوافي : منها : على سبيل التمثيل لا الحصر : الموجز في القوافي .

- مؤلفات في البلاغة والبدیع : منها : النلمعة في صفة الشعر .

### ٣ - مؤلفات في التاريخ والسير ،

منها على سبيل المثال <sup>(١)</sup> : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، والجمهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة ، وتاريخ الأنبار .

### ٤ - مؤلفات في الوعظ ،

ومنها <sup>(٢)</sup> : نكت المجالس في الوعظ ، ونقد الوقت ، وبعبة الوارد ، والتفريد في كلمة التوحيد .

### ٥ - مؤلفات في علم الرؤيا ،

منها <sup>(٣)</sup> : كتاب نسمة العبير في علم التعبير . ويتضح من الاطلاع على ثبت هذه الكتب والعلوم التي تنتمي إليها أن أبا البركات الأنباري كان موسوعي الثقافة ، ألم بمعظم العلوم الدينية والعربية المعروفة في عصره ، ولم تكن درايته بهذه العلوم دراية سطحية بل أتقنها وتبحر فيها حتى وصل إلى درجة من الإتقان أهله إلى أن يصنف فيها مصنفاته .

### هـ - آثار أبي البركات الأنباري ،

وتشمل هذه الآثار تلك المؤلفات التي تناولتها يد الرعاية والتحقيق ونجحت طباعتها ، أو التي ما زالت مخطوطة في خزائن المكتبات ، أو المفقودة التي أرشدتنا إليها كتب الأخبار ولا يعرف عنها إلا أسمائها . وأضفت قسمًا آخرًا جعلته في ذكر بعض المصنفات التي توهم أنها لأبي البركات فنسبت إليه خطأ . وسأحاول في الصفحات التالية ذكر الطبعات المختلفة للكتب المطبوعة كلها أمكن ، كما أئين مكان المخطوطات مستعينًا بالدراسات السابقة التي ذكرت مكانها وأسماء الكتب المفقودة التي أشارت إليها كتب الأخبار وكذلك التي ذكرها الأنباري في بعض مصنفاته ونسبها إلى نفسه ، مع إقرار ما اختاره هو نفسه من تسمية لها .

**أولاً : الآثار المطبوعة ،**

٩ - أضرار الحرية -

نشر بتحقيق سيولد في ليدن عام ١٨٨٦م<sup>(١)</sup>، ثم طبع بتحقيق محمد بهجة  
البيطار بدمشق ١٩٥٧ م .

٢ - الإغراب في جمل الإعراب :

طبع بتحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية بدمشق سنة ١٩٥٧م مع كتاب (لمع الأدلة) ، ثم طبع بدار الفكر ببيروت ١٩٧١م .

٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :

طُبعت خمس مسائل في فيينا سنة ١٨٧٨ م ، وطبع قسم آخر بالروسية سنة ١٨٧٣ م ، وطبع قسم ثالث في بطرسبرج سنة ١٨٧٨ م ثم طبع بالشروح والتعليقات وبشكل نام باللغة الألمانية بتحقيق ( غايل ) في بون سنة ١٩١٣ م<sup>(١)</sup> ثم طبع بالقاهرة بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد سنة ١٩٥٣ م ، وطبع عدة طبعات ، منها طبعة مطبعة السعادة ط٤ سنة ١٩٦١ م كما أعيد طبعه في بيروت بدار الفكر ( بدون تاريخ ) .

#### ٤ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث :

طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد القواب بالقاهرة - مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية سنة ١٩٧٠م .

• - البيان في غريب إعراب القرآن :

طبع بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه بالقاهرة سنة ١٩٧٠م ، وهناك طبعات جديدة نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م .

٦ - عملية السقوط في الفرق بين المقصور والممدود :

عليه بحقوق الدكتور عطية عامر ، بالمطبعة الكاثوليكية ، بيروت سنة ١٩٦٦ م .

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ( ١٧١/٥ ) ، ومقدمة الدكتور حاتم صالح العاصي لشعور النبأ ( ص ١٠ )

(٢) انظر اس الأباري وجهوده في النحو ( ص ١٣٠ ) ، و تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان ( ١٧١/٥ )

## ٧ - الداعي إلى الإسلام (١) ( في أصول علم الكلام ) (٢).

طبع بتحقيق سيد حسين باعجوان بدار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٩٨٨ م وأصل الكتاب رسالة ماجستير في العقيدة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى .

## ٨ - زينة العضلاء في المرق بين الضاد والطاء .

طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بمطابع دار القلم ببيروت سنة ١٩٧١ م .

## ٩ - شرح بانت سعاد :

نشرة الدكتور رشيد العبيدي في مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد - عدد (١٨) سنة ١٩٧٤ م ، ثم طبع بتحقيق الدكتور محمود حسن زيني في مكتبة تهامة بالسعودية سنة ١٩٨٠ م بعنوان : شرح قصيدة البردة ( بانت سعاد ) .

## ١٠ - عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء :

شره الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة دراسات عربية وإسلامية وهو عدد خاص ومهدلة إلى أدب العربية محمود محمد شاكر ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م .

## ١١ - فرائد الفوائد :

نشره الدكتور حاتم صالح الضامن بمجلة البلاغ العدد العاشر ببغداد سنة ١٩٧٩ م .

(١) أشار كل من تناول الأبياري بالدراسة - على كثرتهم - إلى هذا الكتاب على أنه من الكتب المفقودة ، ولم يذكر أي منهم أنه من المخطوطات ، رغم أن له نسختين مخطوطتين : الأولى : موجود بمكتبة ( شستريتي ) في لوبلندا الشمالية رقم ٣٨٢٢ ، وعنها ميكروفلم بمركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكتبة المكرمة رقم ١٣٧ عقيدة . والثانية : موجودة بمكتبة ( وى الدين أندري ) باستانبول رقم ٢١٠٩ كلام ، ومعها ( شرح المسيرة لابن الهمام الحنفي ) صاحب فتح القدير ، والشرح للكمال بن أبي شريف .

(٢) لا أرى لماذا لم يحقق عنوان الكتاب إلى ( الداعي إلى الإسلام ) ولم يكمل العنوان على الرسم من أنه ذكر في تحقيقه للكتاب أن العنوان المكتوب على غلاف النسختين المخطوطتين والتي إحداهما متفولة عن نسخة عليها خط المؤلف نفسه هو ( الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام ) ، فقد اعترف المحقق قائلا : بالبحث في الكتاب ذاته وحدث ابن الأبياري قد سعى كتابه في المقدمة ( الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام ) انظر مقدمة المحقق للكتاب ( ص ٩٤ ) بصف إلى ذلك أن معظم كتب التراجم ذكرت الكتاب تحت اسم ( الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ) وذكره المقيرونهاذي في البلمة ( ٣٢ ب ) باسم ( الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام )

## ١٢ - لمع الأدلة في أصول النحو .

طبع بتحقيق سعيد الأعاني مع كتاب ( الإعراب ) بدمشق سنة ١٩٥٧م وأعيد طبعه في دار الفكر بيروت سنة ١٩٧١م ، ثم صدرت طبعة أخرى بتحقيق الدكتور عطية عامر عن المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٦٣م <sup>(١)</sup> .

١٣ - اللمعة في صنعة الشعر <sup>(٢)</sup> :

نشره عبد الهادي هاشم في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٥م مجلد ( ٣٠ ) صفحة ٥٩ - ٦٠٧ معتمدا على مخطوطة ( سليم أها ) باستانبول ولما اطلع على مخطوطة مكتبة أحمد الثالث استمرك ذلك في صفحة ٦٩٥ من العدد نفسه ، وهو مثال للتسرع في التحقيق .

## ١٤ - منثور القوائد :

طبع بتحقيق الدكتور حاتم صالح المضان - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ سنة ١٩٨٣م .  
١٥ - الموجز في القوافي : نشره عبد هاشم في مجلة المجمع العربي بدمشق سنة ١٩٥٦م مج ( ٤٨/٣١ - ٥٨ ) .

١٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء <sup>(٣)</sup> :

طبع في القاهرة على الحجر سنة ١٨٧٦م ، ثم طبع في باريس بتحقيق الدكتور عطية عامر سنة ١٩٥٦م ، وطبع طبعة ثانية في المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٦٣م <sup>(٤)</sup> ، ثم طبع بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي في مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩م ، وأعيد طبعه عدة مرات ، منها طبعة مكتبة الأندلس ببغداد ، ثم طبع بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم في القاهرة سنة ١٩٦٧م .

(١) انظر مقدمة المحقق لشور القوائد ( ص ١١ ) ، وهاشم الترجمة الدكتور رمضان عبد القواب لتاريخ الأدب العربي ( ١٧٢/٥ ) .

(٢) ونجد الإشارة إلى أن عنوان هذه الرسالة لا يتفق مع موضوعها ، فهي لا تتعرض لموضوعات الشعر والعروض بل تتناول سنة وأربعين موعا من الأنواع البديعية التي يهتم بها البلاغيون ، فهي في علم البديع لا الشعر انظر ابن الأثير في كتابه الإنصاف ( ص ١٠٩ ) ، ابن الأثير في جهوده في النحو ( ص ١٢١ ) .

(٣) وقد ذكره ابن قاضي شبيه تحت اسم ( أخبار النحاة ) ، انظر طبقات النحاة واللمع ( ٧٧ / ٢ ) ، وهو نفسه ( روضة الألباء ) .

(٤) انظر ابن الأثير في جهوده في النحو ( ص ١٢٣ )



## ثانيا : الآثار المخطوطة :

وسمي بها المصنفات التي وجدت في مھارس المخطوطات ، ولما تمتد إليها يد التحقيق ، وهي :

### ١ - بداية الهداية <sup>(١)</sup> :

• منه نسخة خطية في مكتبة أسعد أفندي بإستانبول ، تحت رقم ٥٥١ في ٦٢ ورقة ، ونسخة أخرى بمكتبة حسن حسني باشا بإستانبول تحت رقم ( ١٧١٥ ) ، <sup>(٢)</sup> .

### ٢ - الجوهر في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة <sup>(٣)</sup> :

وهو مخطوط بدار الكتب بالقاهرة ( ١٥٦/٥ ) <sup>(٤)</sup> .

(١) ذكره الصغدي والقفطي والسبكي وابن قاضي شعبة بهذا الاسم ( بداية الهداية ) ، وذكره حاجي خليفة والفهرورزادي باسم ( بداية الهداية في الفروع ) . انظر الوالي بالوفيات ( ٢٤٨/١٨ ) ، وإنباء الرواة ( ١٧٠/٢ ) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) ، طبقات النحاة والفقهاء ( ٧٧/٢٠ ) مخطوط ، كشف الظنون ( ص ٢٢٨ ) ، البلملة ( ص ١٣٣ ) .

(٢) انظر مقدمة المحقق - سيد حسين باعجوان - لكتاب الداعي إلى الإسلام ( ص ٦١ ) ، ومن الجدير بالذكر أن السيد باعجوان هو الوحيد الذي انفرد دون غيره بذكر مخطوطة لهذا الكتاب .

(٣) هناك كتاب محقق بالفعل بهذا العنوان من جزئين ، قام بتحقيقه د . محمد الثوري وهو محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التميمي الشهير ( بالبرقي ) ، عن مخطوطة من مخطوطات السيد محمد السيد علي السنوسي بمكتبة ( فار بولس ) بليبيا تحت رقم ٣٥٠ وهو من منشورات دار الرضا في - الرضا سنة ١٩٨٣م ، وهو غير الجوهر الذي ذكره الأنباري في ( الداعي إلى الإسلام ) ولقد نسبت مخطوطتان لكتاب الجوهر خطأ إلى الأنباري : الأولى : نسخة مخطوطة ( بدار الكتب برقم ٣٧٥ مجاميع ) وهي منسوبة للأنباري ، وأثبت الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم فساد نسبتها إلى الأنباري بالأدلة القاطعة ، انظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ( ص ٧٧ ) . الثانية . نسخة مخطوطة ( بمكتبة حبيدة بإستانبول تحت رقم ٩٨١ ) وهي منسوبة إلى الأنباري ولقد أثبت سيد حسن باعجوان أنها ليست للأنباري مستدلاً بأدلة قاطعة ، ومنها أنها مخطوطة لكتاب ( البرقي ) المحقق ، وأن المخطوطة الأولى جزء ناقص من الثانية . انظر الداعي إلى الإسلام ( ص ٧٠ - ٧١ ) ولقد نسب الأنباري لنفسه في ( الداعي إلى الإسلام ) ( ص ٤٦١ ) ، وذكرته كتب التراجم . انظر بنية الوعاة ج ( ٨٧/٢ ) ، وكشف الظنون ( ص ٦٢١ ) ، والوالي بالوفيات ( ص ٢٤٩ ) .

(٤) ذكر هذه النسخة المخطوطة كارل بروكس ، ود . رمصاند عبد التواب ، ود . جميل عنوش ( انظر تاريخ الأدب العربي ( ١٧٢/٥ ) ، والبلملة للأنباري ( ص ٢٤ ) ، وابن الأثير وجهوده في البحر ( ص ١١٩ )

## ٣ - الكلام على عصي ومغزو :

منه مخطوطة بمكتبة كوبريللي بإستانبول رقم ٤/١٣٩٢ ، وهي تقع في مجموع يضم ست مخطوطات أخرى منها مسائل في النحو عن ابن اختشاب والأباري والجواليقي <sup>(١)</sup> . عن هذه المخطوطة نسخة مصورة على ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية رقم ١١٥ لعة انظر فهرس المخطوطات المصورة ( ص ٣٥٣ ) <sup>(٢)</sup> .

٤ - المرجل في شرح السبع الطوال <sup>(٣)</sup> :

منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم ٨١ أدب ٤ <sup>(٤)</sup> . ومنه نسخة أخرى في مكتبة أسعد أفندي بإستانبول برقم ٢٨١٥ في سجل مكتبة أسعد أفندي صفحة ١٦٣ <sup>(٥)</sup> .

٥ - هداية المذاهب في معرفة المذاهب <sup>(٦)</sup> :

ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة عاطف أفندي بإستانبول <sup>(٧)</sup> .

٦ - الوجيز في علم التصريف <sup>(٨)</sup> :

مخطوط في مجموع يضم تسع رسائل للأباري بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول

(١) انظر فهرس مكتبة كوبريللي بمعهد المخطوطات العربية مج ٢٩ ج ١ ( ١٢٢/١ ) سنة ١٩٨٥ م .

(٢) ذكر هذه المخطوطة د . رمضان عبد القواب وسيد حسين باعجوان وكارل بروكلمان . انظر مقدمة تحقيق البلقه للأباري ( ص ٣٠ ) ، ومقدمة تحقيق الداعي إلى الإسلام ، وتاريخ الأدب العربي ( ١٧٢/٥ ) .

(٣) ذكره الأباري نفسه بهذا الاسم ، كما ورد باسم ( الجمل في شرح الطول ) ، انظر أمراء العربية ( ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ) وذكر باسم ( شرح السبع الطوال ) في بقية الرواة ( ٨٧/٢ ) ، وروايات الجناات ( ٣١/٥ ) ، هدية العارفين ( ٥٢٠/١ ) .

(٤) ذكر هذه النسخة المخطوطة د . حاتم صالح الضامن في مقدمة تحقيقه لشعر الفرائد ( ص ١١ ) .

(٥) ذكر هذه النسخة المخطوطة سيد حسين باعجوان في مقدمة تحقيقه للداعي إلى الإسلام ( ص ٦٢ ) .

(٦) ذكر ابن قاضي شبهة والسبكي أنه من تصانيفه في المذهب الشافعي انظر طبقات النحلة والنووي ( ٧٧/٢ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) ، وذكره البصادي باسم ( هداية الواهب في معرفة المذاهب ) . انظر هدية العارفين ( ص ٥٢٠ ) .

(٧) ذكر النسخة المخطوطة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، و د . جميل علوش ، وسيد حسين باعجوان ( انظر مقدمة ترجمة الأبناء ( ص ١٠ ) ، وابن الأباري وجهوده في النحو ( ص ١٢٠ ) ومقدمة الدعي إلى الإسلام ( ص ٦٣ ) .

(٨) ذكره الأباري عنه بهذا الاسم في البيان ( ٨٩/٢ )

رقم ٢٧٢٩ ، عه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٢٦ صرف ،  
مهرس المخطوطات المصورة صفحة ٤٠٣ (١) .

### ثالثاً : الآثار المفقودة :

ومعي بها تلك المصنفات التي أوردت كتب الأخبار والطبقات أسماءها ولكنها  
غير موجودة في مهارس المخطوطات ، ولا يعرف المحققون شيئاً عنها (٢) .

ولقد اكتفيت في هذا العرض بالإشارة إلى المصنفات التي تفرد بذكرها كتاب من  
كتب الأخبار ، أو تلك التي اختلفت المراجع حول عنوانها ، مع ترجيح العنوان الذي  
اختاره الأنباري نفسه وذكره في أحد كتبه ، وهذا ثبت بها حسب الترتيب الهجائي :

١ - الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظر .

٢ - الأسئلة في علم العربية (٣) .

٣ - الأسى في شرح الأسماء (٤) .

٤ - الإشارة في شرح المقصورة (٥) .

٥ - اشتقاق الفعل من المصدر (٦) .

(١) ذكرت هذه النسخة المخطوطة في تاريخ الأدب العربي هامش ( ١٧٣/٥ ) ، مقدمة البنية للأنباري  
( ص ٣٦ ) ، منظور المواليد ( ص ١١ ) ، وابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٢٠ ) ، وابن الأنباري  
في كتابه الإنصاف ( ص ١١٦ - ١١٧ ) ، والداعي إلى الإسلام ( ص ٦٣ ) .

(٢) انظر كتب التراجم التي ذكرت أسماء مصنفات الأنباري ، وهي : إشارة القمصين في تراجم النحاة  
والمعربين ( ص ١٨٥ ) ، وبغية الوعاة ( ٢ / ٨٧ ) ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ( ص ١٣٣ ) ،  
و تاريخ الأدب العربي لكارول بروكلمان ( ١٧٠/٥ - ١٧٣ ) ، وروضات الجنات ( ٣٠/٥ - ٣٢ ) ،  
وشلرات الذهب في أخبار من ذهب ( ٢٥٨/٤ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٢٤٨/٤ ) ،  
وطبقات النحاة والمعربين لابن قاضي شعبة ( ٧٦/٢ - ٨٠ ) ، و امرأة أحيان ( ٤٠٨/٣ ) ومعجم المؤلفين  
( ١٨٣/٥ ) ، وهدية العارفين ( ١٩/١ - ٥٢٠ ) ، والوفائي بالوفيات ( ٢٤٨/١٨ ، ٢٤٩ ) ونظير هذه  
القطعي في إنباء الرواة ( ١٩٩/٢ - ١٧١ ) ، ووفيات الأعيان ( ١٣٩/٣ ) .

(٣) ذكره ابن قاضي شعبة ، وكانت كتابته ( الأستوة ) وهو وهم ، انظر طبقات النحاة والمعربين ( ٧٧/٢ ) .

(٤) ذكره الأنباري بهذا الاسم ، كما سماه أيضاً ( الإنشاء في شرح الأسماء ) انظر أسرار العربية  
( ص ٤٦ ) وورد في بعض كتب التراجم تحت عنوان ( الأسى في شرح أسماء الله الحسنى ) .

(٥) ذكره الأنباري بهذا الاسم ، انظر البيان ( ٨٩/٢ ) ، وورد في بعض كتب التراجم باسم ( شرح  
مقصورة ابن زيد ) انظر على سبيل المثال البلغة ( ص ١٣٣ ) .

(٦) أنشأ إليه الأنباري في الإنصاف ( ٢٤٥/١ ) ، حيث قال في مسألة أصل اشتقاق الفعل أو المصدر =

- ٦ - أصول العصول في التصرف .
- ٧ - الأصداد
- ٨ - الألفاظ الحارثة على لسان الحارثة .
- ٩ - الأنوار في العربية .
- ١٠ - بسط المقبوض في علم العروض <sup>(١)</sup> .
- ١١ - بضية الوارد <sup>(٢)</sup> .
- ١٢ - البلغة في أساليب اللغة .
- ١٣ - البلغة في نقد الشعر .
- ١٤ - البيان في جمع أفعال أنحف الأوزان <sup>(٣)</sup> .
- ١٥ - تاريخ الأنبار .
- ١٦ - تصريفات لو <sup>(٤)</sup> .
- ١٧ - التفريد في كلمة التوحيد .
- ١٨ - تفسير غريب المقامات الحريية <sup>(٥)</sup> .
- ١٩ - التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة <sup>(٦)</sup> .
- ٢٠ - جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : ﴿ أَيْلَ

== وقد أوردنا في هذه المسألة جرحاً اسعوفياً في القول ، واستقصينا فيه الكلام .

- (١) ذكره الأتباري بهذا الاسم ، انظر قناعي إلى الإسلام ( ص ٣٥٦ ) ، وهو شرح لكتاب ( المقبوض في علم العروض ) الذي سيأتي ذكره ، وقد ورد في بعض كتب التراجم باسم ( شرح المقبوض في علم العروض ) .
- (٢) ويسمى ( لبنة الوارد ) عند القلطي ، و ( ومحة الوارد ) عند ابن قاضي شعبة ، انظر : إنباء الرواة ( ١٦٩/٢ ) ، وطبقات السجاء واللمعين ( ٧٨/٢ ) .
- (٣) ذكره البهزادي والعمروزي باسم ( التبيان في جمع أفعال أنحف الأوزان ) انظر : حدة العارفين ( ٥١٩/١ ) ، البلغة ( ص ١٣٣ ) .
- (٤) ويسمى ( كتاب لو ) انظر البلغة ( ص ١٣٣ ) ، وقد ذكر الأتباري أنه ألف في ( لو ) كتاباً . انظر البيان ( ١١٦/١ ) .

- (٥) وسماه البهزادي ( شرح المقامات لتحرير ) انظر حدة العارفين ( ٥٢٠/١ ) .
- (٦) ذكره الأتباري بضم هذا الاسم في كتابه ( البيان ج ١ / ص ١٥٥ ) ، وقد ورد في كتب التراجم باسم ( التنقيح في مسلك الترجيح )

لَكُمْ لَيْفَةُ الْفَيْسَاءِ ﴿١﴾ .

٢١ - الحمل في علم الجدل (٢)

٢٢ - الحضر على تعليم العربية .

٢٣ - حلية الطرار في حل الألفار .

٢٤ - حلية العربية .

٢٥ - حواشي الإيضاح (٣) .

٢٦ - ديوان اللغة .

٢٧ - رتبة الإنسانية في المسائل الخرمانية .

٢٨ - الزهرة في اللغة .

٢٩ - سمط الأدلة في البحر .

٣٠ - شرح الحماسة .

٣١ - شرح دواوين الشعراء (٤) .

٣٢ - شفاء المسائل في بيان رتبة الفاعل (٥) .

٣٣ - عمدة السؤال في عمدة السؤال (٦) .

٣٤ - عقود الإعراب .

٣٥ - الفائق في أسماء الماتق (٧) .

٣٦ - الفصول في معرفة الأصول (٨) .

(١) ذكر الأتباري نفسه أنه ألف في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَلْحَقْنَا لَيْفَةُ الْفَيْسَاءِ ﴾ كتاباً ، انظر : البيان ( ١٤٥/١ ) .

(٢) ذكره البغدادي باسم ( جعل في الجدل ) انظر هدية العارفين ( ٥١٩/١ ) ، والبلغة ( ١٣٣ ) .

(٣) ويسمى ( شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو ) في هدية العارفين ( ٥١٩/١ ) ، والبلغة ( ١٣٣ ) .

(٤) ذكره الفيروزآبادي في البلغة ( ص ١٣٣ ) .

(٥) ذكره الفيروزآبادي بهذا الاسم في البيان ( ٤٠١/٢ ) ، ونحت اسم ( شفاء المسائل عن رتبة الفاعل ) في البيان ( ٢٤٧/٢ ) .

(٦) ذكره الأتباري نفسه بهذا الاسم في البيان ( ٢٤٥/١ ) ، وذكره الفيروزآبادي في البلغة ( ص ١٣٣ ) باسم ( عمدة السؤال في علم عمدة السؤال ) وذكرته بعض كتب التراجم تحت اسم ( عمدة السؤال في عمدة السؤال ) .

(٧) حزه البغدادي إلى ( العائق في أسماء الحقائق ) انظر هدية العارفين ( ٥٢٠/١ ) .

(٨) ذكره البغدادي في هدية العارفين ( ٥٢٠/١ ) ، وقال عنه حاجي حليمه إنه في النحو ذكر فيها =

- ٣٧ - فعلت وأفعلت .  
 ٣٨ - قبسة الأديب في أسماء الـذـيب <sup>(١)</sup> .  
 ٣٩ - قبسة الطالب في شرح حطبة أدب الكاتب <sup>(٢)</sup> .  
 ٤٠ - كتاب الألف واللام <sup>(٣)</sup> .  
 ٤١ - كتاب حمير يحرر .  
 ٤٢ - كتاب في ( يعنون ) <sup>(٤)</sup> .  
 ٤٣ - كتاب كلا وكلنا <sup>(٥)</sup> .  
 ٤٤ - كتاب كيف <sup>(٦)</sup> .  
 ٤٥ - كتاب ما <sup>(٧)</sup> .  
 ٤٦ - لباب الآداب <sup>(٨)</sup> .  
 ٤٧ - اللباب <sup>(٩)</sup> .  
 ٤٨ - اللباب المختصر <sup>(١٠)</sup> .  
 ٤٩ - المرجل في إبطال تعريف الجمل .  
 ٥٠ - مسألة دخول الشرط على الشرط .

= أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه : كشف الظنون ( ص ١٢٧١ ) .

- (١) ويسمى ( قبسة الأديب في أسماء الـذـيب ) انظر هدية العارفين ( ٥٢٠/١ ) ، وقد ذكر الأبياري أنه ألفه في أسماء اللب كتابا ، انظر البيان ( ٣١٣/٢ ) .  
 (٢) ويسمى ( قبسة الطالب في شرح حطبة أدب الكاتب ) انظر هدية العارفين ( ٥٢٠/١ ) .  
 (٣) ذكره الأبياري في أسرار الحرية ( ص ٣٤٥ ، ٤٠١ ) ، وفي البيان ( ١٩٠/١ ) .  
 (٤) ذكره الأبياري في : البيان ( ١٦٣/١ ) .  
 (٥) ذكر الأبياري أنه ألفه في ( كلا وكلنا ) جزئا استفصى فيه القول عليهما ، انظر الإنصاف ( ٤٥٠/٢ ) .  
 (٦) ذكره الأبياري في : البيان ( ١٦٨/١ ) ، وفيه الأبياري لنفسه انظر . البيان ( ٥٧/١ ) .  
 (٨) ولعله ( لباب الأدب ) الذي ذكرته بعض كتب التراجم .  
 (٩) ذكره السبكي في قاصي شعبة ، وقال إنه من تصانيفه في الأصول ، انظر طبقات الشامية الكبرى ( ٢٤٨/٤ ) وطبقات الحاة والمؤيد ( ٧٧/٢ ) .  
 (١٠) وما يؤكد وجود ( اللباب ) و ( اللباب المختصر ) أن السيوطي سبب إلى الأبياري الكتابين ( اللباب ) و ( المختصر ) كما أن ابن قاضي شبهه بذكر للأبياري كتاب ( اللباب ) على أنه من تصانيفه في الأصول .  
 ثم نسب إليه أيضا ( لباب المختصر ) ، مما يؤكد أنهما كتابان متعلقات

- ٥١ - المسائل البخارية <sup>(١)</sup> .  
 ٥٢ - مسائل سأل عنها بعض أولاد المسترشد بالله تعالى <sup>(٢)</sup> .  
 ٥٣ - المسائل السجارية <sup>(٣)</sup> .  
 ٥٤ - المختبر في الفرق بين الوصف والخبر .  
 ٥٥ - مغاني المعاني <sup>(٤)</sup> .  
 ٥٦ - مفتاح المذاكرة .  
 ٥٧ - المقبوض في علم العروض <sup>(٥)</sup> .  
 ٥٨ - مقترح المسائل في ( ويلأئيه ) .  
 ٥٩ - متطور العقود في تجريد الحدود .  
 ٦٠ - ميزان العربية <sup>(٦)</sup> .  
 ٦١ - نسمة العبير في التعبير <sup>(٧)</sup> .  
 ٦٢ - نقد الوقت .  
 ٦٣ - نكت المجالس في الوعظ <sup>(٨)</sup> .

- (١) أشار إليها أبو البركات في البيان ( ٢٩٣/٢ ، ٣٦٥ ) .  
 (٢) ذكره الأتباري ، انظر البيان ( ١١٧/٢ ) .  
 (٣) أشار إليها أبو البركات في البيان ( ٣٩٩/١ ) ، ( ١٠٨ ، ١٩٤/٢ ) ، وقال عنها د . حاتم الضامن :  
 ولعلها معرفة عن المسائل البخارية ، انظر مقدمة المحقق لمطور المواعظ ( ص ١٤ ) .  
 (٤) ذكره الأتباري في نزهة الألباء ( ص ٢٢٣ ) ، يتضح من كلام الأتباري أن هذا الكتاب هو نفسه كتاب  
 ( شرح ديوان المنصفي ) الذي ذكرته كتب الأخبار ، حيث ذكر الأتباري هذا الكتاب في معرض ترجمته  
 للمنصفي وذكر قصة أخيه ، ثم قال : وقصته مشهورة ، وقد ذكرناها مسجلة في كتاب ( مغاني المعاني )  
 في شرح ديوانه ، نزهة الألباء ( ص ٢٢٣ ) ، وانظر أبو البركات بن الأتباري ودراساته النحوية ( ص ٥٦ ) .  
 (٥) ذكره أبو البركات بهذا الاسم ، مع شرحه ( بسط المقبوض في علم العروض ) ، انظر الداهي إلى  
 الإسلام ( ص ٣٥٦ ) .  
 (٦) ويسمى ( الميزان في النحو ) ، وذكره البغدادي باسم ( ميزان العربية في النحو ) ، انظر هدية العارفين  
 ( ٥٢٠/١ ) .  
 (٧) ويسمى صد الفيروزآبادي وابن قاضي شهاب ( نسمة العبير في علم التعبير ) انظر البلمة ( ص ١٣٣ ) ،  
 عيقات النحاة والنحويين ( ٧٨/٢ ) .  
 (٨) ذكرته كتب التراجم بهذا الاسم ، أما كتاب ( ثلاثة مجالس في الوعظ ) الذي سبب إليه هو =

٦٤ - النوادر .

٦٥ - النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح <sup>(١)</sup>

وابقا : مكتب نسبت خطأ إلى أبي البركات :

١ - أدلة النحو والأصول :

نسبها بروكتمان إلى أبي البركات بالإضافة إلى ( لمع الأدلة ) ناسيا مخطوطته إلى مكتبة عاطف أفندي باستانبول رقم ( ٢٤٢٩ ) <sup>(٢)</sup> وقد تابعه الدكتور رمضان عبد التواب <sup>(٣)</sup> ، وفاتهما أنه كتاب ( لمع الأدلة ) المنشور مرتين ، وهي نسخة بالقصة منها صورة بمعهد المخطوطات باسم ( إجراء القياس في النحو ) وهو وهم من المفهرسين <sup>(٤)</sup> ويؤكد الأستاذ سعيد الأفغاني أنه وهم من المفهرسين ولكنه يعتقد أنها كتاب ( الفصول في معرفة الأصول ) <sup>(٥)</sup> ، ويرجع الدكتور جميل علوش وسيد حسين باغجوان أنه كتاب ( لمع الأدلة ) المطبوع <sup>(٦)</sup> ، لأن الدلائل تشير إلى ذلك وما يؤكد هذا الترجيح أنه لم يرد ذكر لهذا الكتاب في أي من كتب التراجم التي أشارت إلى مؤلفات الأنباري .

٢ - أسرار العربية :

وهو غير أسرار العربية المطبوع الذي حققه محمد بهجة البيطار نسبة إلى الأنباري الأستاذ عدنان أبو شرع <sup>(٧)</sup> . والغريب أنه رجع إلى المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما الأستاذ البيطار في تحقيقه ، وادعى أنه استخلص فرائده هذه من مخطوطة المكتبة الظاهرية التي تحمل رقم ٦٨٠٨ ، ولكن عند رجوعي إلى ما نشره وتأمله ، وجدت أنه لا يمكن أن يكون لأبي البركات الأنباري ، لأن الموضوعات اللغوية العامة التي

== تحريف لاسم هذا الكتاب ، وسأوضح ذلك في موضعه من البحث .

(١) ذكره الأنباري لنفسه في خاتمة كتابه الداعي إلى الإسلام ( ص ٤٦٧ ) ، وهو في عقيدة السلف الصالحين من الأمة الحميدة ، كما ذكر هو نفسه ، وقال السبكي : إنه في الأصول ( أي أصول الدين ) ، انظر تعليقات الشافعية ( ٢٤٨/٤ ) .

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي ( ١٧٢/٥ ) (٣) انظر مقدمة تحقيقه لليلة ( ١٩ )

(٤) هاشم الدكتور حاتم صالح الضامن منشور الفوائد الأنباري ( ص ١٢ ) .

(٥) انظر مقدمة تحقيق لمع الأدلة لسيد الأفغاني ( ص ٧٧ ) .

(٦) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١١١ ) ، وانظر الداعي إلى الإسلام ( ص ٨٣ ) .

(٧) انظر مجلة اللسان العربي ( مج ١٦ ) ( ٥٣/١ - ٧٠ )



تناولتها الدراسة تبدو عليها الخدانة فضلاً عن الأسلوب أيضاً .

### ٣ - ألفاظ الأشباه والنظائر .

نسبه جرجي ريدان إلى الأنباري ، رغم قوة عهده وهو من قبيل اللعة ، وبشبه كتاب الألفاظ الكتابية للهمداني <sup>(١)</sup> ، كما صغره آلوسي رادة في القسطنطينية من مطبوعة سبت الكتاب لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، وقد علق على ذلك كارل بروكلمان بقوله : « وقد نسب آلوسي راده في طبعة استانبول سنة ١٣٠٢ هـ خطأ : كتاب ( ألفاظ الأشباه والنظائر ) ، وهو في الحقيقة كتاب ( الألفاظ ) لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني » <sup>(٢)</sup> .

وصفوة القول : أن كتاب ( الألفاظ للهمداني ) تناوله بالتصحيح والتعديل والتنقيح أبو البركات الأنباري وسماه كتاب ( ألفاظ الأشباه والنظائر ) ، وجاء آلوسي زاده وأخذ نسخة الأنباري فطبع عليها طبعته التي حققها الدكتور البدراوي زهران <sup>(٣)</sup> . أما كتاب ( الألفاظ الكتابية ) فهو نسخة ( الألفاظ ) التي تناولها ابن خالويه بالتصحيح والتنقيح . وذلك هي النسخة التي طبع عليها الأب لويس شيخو اليسوعي نسخته <sup>(٤)</sup> .

### ٤ - الإيضاح في النحو :

نسبه إلى الأنباري الدكتور جميل علوش <sup>(٥)</sup> ، مع كنايين هما ( حواشي الإيضاح ) ، و ( شرح الإيضاح ) ، كما نسب الدكتور رمضان عبد التواب إلى الأنباري كنايين هما ( الإيضاح في النحو ) ، و ( حواشي الإيضاح ) <sup>(٦)</sup> معتمداً في نسبة الكتاب الأول ( الإيضاح في النحو ) على كشف الظنون . وقد رجعت إلى كشف الظنون <sup>(٧)</sup> فوجدته ينسب إلى أبي البركات أنه من شواح كتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي ، وليس صاحب الإيضاح . يضاف إلى ذلك أن كتاب

(١) تاريخ أدب اللغة العربية ( ج ٤٣/٣ ) . (٢) انظر تاريخ الأدب العربي ( ١٧٣/٥ ) .

(٣) انظر مقدمة المحقق د . البدراوي زهران لكتاب ( الألفاظ ) للهمداني ( ص ١١ - ١٣ ) ، تاريخ المعارف - القاهرة - ط ٢ سنة ١٩٨١ م .

(٤) ( الألفاظ الكتابية ) ط بيروت سنة ١٨٨٥ م ، وطبع طبعة أخرى في دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٩٨٠ م .

(٥) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٠٤ )

(٦) انظر مقدمة محقق الدكتور رمضان عبد التواب للبلغة للأنباري ( ص ٢١ ، ٢٥ ) .

(٧) انظر ( ص ٢١٢ )

( شرح الإيضاح ) الذي ذكره البغدادي <sup>(١)</sup> ، هو نفسه كتاب ( حواشي الإيضاح )  
الذي ذكرته كتب التراجم <sup>(٢)</sup>

ومن ثم لا يثبت للأبازي إلا كتاب واحد هو ( حواشي الإيضاح ) أو ( شرح  
الإيضاح ) .

#### ٥ - ثلاثة مجالس في الوعظ :

نسبه إلى الأبازي الدكتور رمضان عبد التواب <sup>(٣)</sup> ، نقلاً عن الفيروزآبادي في  
البلغة <sup>(٤)</sup> ، ويرى الدكتور حاتم صالح الضامن أنه محرف عن ( نكت المجالس في  
الوعظ ) <sup>(٥)</sup> ، ويعلن الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم هذا التحريف بأنه : في  
نسخة برلين تصحيف لكلمة ( نكت ) حيث كتبت غير منقوطة ، وبدون خط أفقي  
للكاف ، فظن الدكتور رمضان أنه كتاب آخر باسم ( ثلاث مجالس في الوعظ )  
ولا شك أنه الكتاب نفسه ، وأن في نسخة برلين تصحيحاً <sup>(٦)</sup> ، وبدل على صحة  
ذلك أن كتب الأخبار لم تذكر للأبازي إلا كتاب ( نكت المجالس ) دونما ذكر  
للكتاب الآخر المنسوب إليه <sup>(٧)</sup> .

#### ٦ - الزاهر :

نسبه إلى أبي البركات بروكلمان <sup>(٨)</sup> ، نقلاً عن خزانة الأدب لعبد القادر  
البغدادي <sup>(٩)</sup> ، وقد حرف في الطبعة العربية إلى كتاب ( الزهور ) وزعم أنه في  
الصرف . وجاء بعده أبو الفضل إبراهيم فنقله من غير تحقيق وقال <sup>(١٠)</sup> : الزهور في

(١) انظر هدية المارئي ( ٥٢٠/١ ) .

(٢) انظر : بنية الوعاة ( ٨٧/٢ ) ، الوافي بالوفيات جـ ( ٢٤٨/١٨ ) ، إنباء الرواة جـ ( ١٧١/٢ ) ،  
طبقات النحاة واللغويين ( ٧٧/٢ ) ، وروضات الجنات ( ٣١/٥ ) ، والبلغة ١٣٣ ، وإشارة النور في  
تراجم النحاة واللغويين ( ١٨٥ ) . (٣) انظر مقدمة تحفيقه للبلغة ( ص ٢٣ ) .

(٤) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ( ص ١٣٣ ) .

(٥) انظر مقدمة تحقيق د . حاتم صالح الضامن لمثنى الموالد ( ص ١٥ ) .

(٦) ابن الأبازي في كتابه الإنصاف ( ص ٥٨ ) .

(٧) انظر الوافي بالوفيات ( ٢٤٩/١٨ ) ، وإنباء الرواة ( ١٧١/٢ ) ، وبنية الوعاة ( ٨٧/٢ ) ، والإيضاح  
المكون ( ٦٧٧/٢ ) ، وطبقات النحاة واللغويين ( ٧٨/٢ ) ، وروضات الجنات ( ٣٢/٥ ) ، وهدية  
المارئي ( ٥٢٠/١ ) ، وإشارة النور في تراجم النحاة واللغويين ( ص ١٨٥ ) .

(٨) انظر دائرة المعارف لإسلاميه ( ٤/٣ ) . (٩) انظر خزانة الأدب ( ٣٥٢/٢ ) .

(١٠) انظر مقدمة تحفيقه لرمه الألباء ( ص ٧ ) .

الصرف ، ذكره العدادي في خزانة الأدب . وعند رجوعي إلى الخزانة وجدت اسم الكتاب ( الزاهر ) ، وهو من كتب أبي بكر ابن الأبياري المتوفي سنة ٣٢٨ هـ (١) . وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور النضامن ، واسم الكتاب بالكامل ( الزاهر في معاني كلمات الناس ) (٢) . وهكذا لا يثبت لأبي البركات إلا كتاب ( الزهرة ) السابق ذكره في كتبه المفقودة (٣) .

#### ٧ - كتاب اللغات القطع والوصل :

نسبه إلى الأبياري الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم (٤) ، نقلًا عن صاحب ( إيضاح المكنون ) (٥) ، وعند الرجوع إليه وجدت أنه لأبي بكر ابن الأبياري المتوفي سنة ٣٢٨ هـ (٦) .

#### ٨ - الواسط :

نسبه إلى الأبياري الأستاذ سعيد الأفغاني ، على الرغم من قوله : « ذكره الشجري في أماليه ونقل عنه » (٧) . وهو وهم منه ، والكتاب لأبي بكر الأبياري ، ويفهم مما نقله عنه الشجري أنه من كتب الخلاف انتصر فيها أبو بكر لمذهبه الكوفي (٨) .

#### ٩ - الولف والابتداء :

نسبه إلى أبي البركات بروكلمان (٩) ، نقلًا عن السيوطي ، والصحيح أنه لأبي بكر ابن الأبياري (١٠) . ويتضح مما تقدم أن مجموعة من العوامل أسهمت في نسبة

(١) من مقدمة المحقق لنظر العواله ( ص ١٥ - ١٦ ) ، وانظر كشف الظنون ٩٤٧ ، والأعلام ( ٢٢٦/٧ ) ، وانظر دائرة المعارف الإسلامية ، مج ( ٥/٣ ) ، حيث نسبت الكتاب إلى أبي بكر الأبياري وذكرته له مسطوط بإسطنبول ، مكتبة كوبرتلي ، رقم ١٢٨٠ .

(٢) وأصله رسالة دكتوراه بجامعة بغداد سنة ١٩٧٧ م .

(٣) انظر حنول نفس الرأي ، مقدمة المحقق للداعي إلى الإسلام ( ص ٨٤ )

(٤) انظر مقدمة تحفيقه لنزهة الألباء ( ص ٥ ) .

(٥) انظر إسماعيل البعلادي ( ١١٨/١ ) (٦) انظر الداعي إلى الإسلام ( ص ٨٤ )

(٧) انظر : في أصول النحو لسعيد الأفغاني ( ص ٢١٩ ) .

(٨) انظر ابن الأبياري في كتابه الإنصاف ( ص ١٢٤ )

(٩) انظر دائرة المعارف الإسلامية مج ( ٥٦٣/٤ )

(١٠) انظر الداعي إلى الإسلام ( ص ٨٤ ) ، وانظر دائرة المعارف الإسلامية مج ( ٥/٣ ) حيث

هذه الكتب عطاءً إلى الأنباري ، وكان أهمها ما حدث من خلط بين أبي بكر ابن الأنباري وأبي البركات الأنباري ، إذ كان لذلك أكبر الأثر في سبب كتب أحدهما إلى الآخر . وتلخص باقي العوامل فيما وقع فيه البعض من تسرع وعدم التدقيق أو ما وقع فيه المفهرسون من وهم أو ما حدث من تصحيف لأسماء بعض الكتب .

\*\*\*



# أصول النحو

دراسة في فقه الأنباري

## الباب الأول

أصول النحو قبل الأنباري والعلوم المؤثرة فيه

يضم فصلين :

الفصل الأول : أصول النحو قبل أبي البركات .

الفصل الثاني : المؤثرات في علم أصول النحو .



## أصول النحو قبل أبي البركات

مبدخل : إن مفهوم الأصول في الفترة المبكرة من نشأة هذا العلم كان يعني القاعدة المستنبطة مما اطرد في كلام العرب .

فاللغني بالأصول في فترة النشأة إذن : القواعد ، وهي التي تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما السماع والقياس . يؤكد ذلك استخدام بعض العلماء الأوائل لمصطلح الأصول وهم يقصدون به القواعد الأساسية ، من ذلك كتاب أبي بكر بن السراج الذي يحمل عنوان « الأصول في النحو » ولكنه في الحقيقة كتاب في قواعد النحو <sup>(١)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن الأصول كانت عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية في مؤلفاتهم ، ولم تكن لهذه المبادئ أصول نظرية إلا نادراً في بعض الإشارات القليلة . وعلى هذا يجب التفريق بين مفهومين مختلفين لأصول النحو عند النحاة العرب :

**الأول :** يعني القواعد الأساسية في النحو ، والتي يمكن تسميتها بالأصول النحوية الفاعية .

**الثاني :** يعني الأصول المنهجية التي قام عليها النحو العربي وانبثت عليه القواعد . إن المفهوم الثاني - وهو ما يهنا في دراستنا لأصول النحو - يعد فئاً مستحدثاً من حيث وضع إطاره النظري والتأليف فيه ؛ إذ جاءت المحاولات متأخرة عن نشأة النحو بما يقرب من ثلاثة قرون ؛ إذ يرجع أقدم ما وصلنا من هذه المحاولات إلى بعض الإشارات التي ذكرها ابن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) في كتاب ( الأصول في النحو ) ، والرجاجي ( ت ٣٣٧ هـ ) في إيضاحه ، ثم وصلت إلى درجة أعلى من الصبح والاكتمال على يد ابن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) في خصائصه .

ولكن ليس معنى هذا أن الأصول النحوية لم تكن موجودة قبل ابن جني ؛ فقد مارسها النحاة الأوائل تطبيقاً في محاولاتهم التعميدية المبكرة وفي مصنفاتهم ،

(١) وانظر أصول النحو في الخصائص ( لابن جني ) محمد إبراهيم خبطة ( ص ١٣ - ١٤ ) رسالة

ماجستير بدر العموم رقم ( ٣٦٧ ) سنة ١٩٨٢ م



ولكنها - كما أشرت سابقاً - كانت يسيرة ، ولم يكن علم الأصول في ذلك الوقت قد وصل إلى تلك الصورة الذهنية الفلسفية المعقدة التي وصل إليها في مراحل متأخرة كما هو الحال عند الأنباري .

وهكذا يتضح أنه لكي نصل إلى صورة واضحة وحالية عن الأصول الحوية قبل الأنباري ، لابد من تتبع تطور هذه الأصول منذ نشأتها إلى عصر الأنباري ، مروراً بكل المحاولات المتجددة والمؤثرة في مسيرة هذه الأصول وتطور مفهومها ، وذلك بغية الوصول إلى المفهوم الذي استقرت عليه هذه الأصول في عصر الأنباري .

وسأتناول في هذا العرض ، الأصول الرئيسة الثلاثة ، النقل والقياس والاستصحاب ، بالإضافة إلى العلة بوصفها عنصراً ضرورياً في العملية القياسية .

\*\*\*

### النقل ( السماع ) تطوره وخصائصه قبل الأنباري

من انصعي أن يكون النقل هو أقدم الأصول وجوداً ، وأن يحاط بالاهتمام من قبل العلماء الأوائل ؛ إذ إن المنقول هو القاعدة الأساسية التي تبنى عليها العواعد فلا بد من أن يسبق محاولات التقعيد استفاء للغة ومعرفة بأحوال الكلام العربي . وبهذا المفهوم فقد بدأت العناية باللغة واستقرارها لمعرفة أسرارها وخصائصها منذ القرن الأول الهجري على يد أبي الأسود الدؤلي ( ت ٦٩ هـ )<sup>(١)</sup> والأجيال التالية له من تلاميذه .

أما عن البداية الحقيقية والحدود الأولى للاهتمام بالمنقول وتأصيله كأصل من الأصول التي يعتمد عليها التقعيد فيمكن أن نجدها واضحة عند جيل من تلمذ على أبي الأسود وبخاصة جيل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبي عمرو بن العلاء . ويمكن تفصيل اهتمامهم بالمنقول على النحو التالي :  
اشتهر ابن أبي إسحاق ( ت ١١٧ هـ )<sup>(٢)</sup> بأنه كان « أول من بعج النحو ومنه القياس وشرح العلل »<sup>(٣)</sup> ، وقال فيه أبو الطيب « وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه »<sup>(٤)</sup> ، واشتهر الحضرمي بمقاييسه التي سبقت في موضعها من البحث ، ولكن ينبغي أن ندرك أن من شأن رجل اشتهر بكثرة مقاييسه أن تقوم مقاييسه هذه على قاعدة صلبة وعريضة من السماع عن العرب ومعرفة أحوال كلامهم وخصائصه وظواهره وتراكيبه ، فقد « بنى قياسه على أساس من استفراء لغة العرب وعلى السماع من قبائل في نجد وبوادي الحجاز وتهامة ، كما رحل إلى قبائل تميم وقيس وأسد وطلي ، وهذيل وبعض عشائر كنانة »<sup>(٥)</sup> وهكذا كان

(١) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سميان بن جندل بن بصر ، انظر وفيات الأعيان ( ٢/ ٥٣٥ ) ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ( ص ١٣ ) .

(٢) هو « أبو بصر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وكان منشا بالعربية والقرية إمات فبهت ، وكان شديد التجريد للقياس » نزهة الألباء ( ص ٢٦ ) .

(٣) طبقات محول لشراء لأبي سلام ( ص ١٤ ) ، وطبقات النحويين واللغويين ( ص ٢٥ ) ، وإنباه الرواة ( ٢/ ١٠٥ ) .

(٤) مراتب النحويين لأبي العيب اللغوي ( ت ٣٥١ هـ ) تحقيق الأستاذ محمد أبو الفصص إبراهيم ( ص ١٢ ) - مكتبة نهضة مصر بالمجالة - القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

(٥) القياس في النحو العربي من خليل إلى ابن جني د صابر بكر أبو السعود ( ص ٢٧ ) مكتبة =

الحضرمي هو أول من حدد للبصريين حدود الفصحاة بانتقاء اللغة التي يدرسوها والقبائل التي يأحدون معها هذه اللغة . فكان هذا التحديد أول إشارة إلى وجوب السماع عن العرب جعلت اسحة يحددون قيمته وشروطه <sup>(١)</sup> وقد قام النحاة بعد ابن إسحاق بتحديد معايير الرمان والمكان للمادة المجموعة بشكل أكثر تحديدا .

أما عيسى بن عمر ( ت ١٤٩ هـ ) <sup>(٢)</sup> ، فقد كان أكثر اهتماما بالعرب محاولا القياس عليه ، فإذا وجد تصارفا بينهما فزع إلى النصب ، معتمدا على التأويل وهكذا قرأ عددا من القراءات <sup>(٣)</sup> ، وكان مثل الحضرمي يطن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس ، من ذلك تمخطته للناطقة <sup>(٤)</sup> .

أما أبو عمرو بن العلاء ( ت ١٥٤ هـ ) <sup>(٥)</sup> ، فقد كان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغيرها من عبد الله بن أبي إسحاق وكان من جلة القراء والمؤثوق بهم <sup>(٦)</sup> ، يقول أبو الطيب اللغوي إن أبا عمرو كان سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب <sup>(٧)</sup> ، وقد بلغ درجات كبرى من الثقة به في جمع المادة وكان يسلم للعرب ولا يطن عليها <sup>(٨)</sup> خلافاً لابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر . وهكذا فإن أهمية أبي عمرو ومزكه في تاريخ النحو ، تنشأ من جمعه للغات العرب وجمعه لكم هائل من تلك اللغات ، فكان أعلم الناس باللغة والغريب وبانقرآن والشعر وأيام العرب وأيام الناس <sup>(٩)</sup> ، كما كان حذرا في الأخذ عن الأعراب وعاش حياته يجمع أشعار العرب القدماء ولا سيما شعراء الجاهلية <sup>(١٠)</sup> ، حتى قال

= الطليعة بأسوط سنة ١٩٧٨ م .

- (١) الأصول - د . تمام حسان ( ص ٩٣ ) الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٢ م .
- (٢) هو عيسى بن عمر الثقفي ، وكنيته أبو سليمان ويقال أبو عمرو ، وكان ثقة علما بالعربية والنحو والقراءة ، ولقائه مشهورة . انظر روضة الألباء ( ص ٢٨ ) .
- (٣) انظر تاريخ النحو حتى أواخر القرن الثاني الهجري - د . علي أبو المكارم ( ص ٩٦ ) - القاهرة الحديثة للطباعة ط ١ سنة ١٩٧١ م .
- (٤) انظر للكتاب لمسيو ( ١ / ٢٦١ ) .
- (٥) هو أبو عمرو بن العلاء ، العالم المشهور في غم القراءة واللغة العربية ، واسمه ريان في بعض الروايات ، واحتلوا في اسمه احتلافا كثيرا ومنهم من قال ، اسمه كنية . انظر روضة الألباء ( ص ٣٠ ، ٣١ ) .
- (٦) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ( ص ٢٨ ) . (٧) مراتب النحويين ( ص ١٥ )
- (٨) انظر طبقات النحويين واللغويين ( ص ٢٨ ) .
- (٩) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني ( ص ٣٥ )
- (١٠) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف د . محمد خير اخواني ( ص ١٧ ) =

الأصمعي : « جلست إلى أبي عمرو ابن العلاء عشر حجج ، فلم أسمع به يحتاج بيت إسلامي » (١) .

ولعل أهم ما أضافه أبو عمرو بالإضافة إلى جمعه لكلام العرب أنه استطاع - وبفضل اهتمامه انزائد بالقرآن والقراءات - فصل الدراسات القرآنية عن الدراسات النحوية التي ظلت حتى عصره مختلطة (٢) .

وعلى هذا النحو كان الحضرمي يمثل ظاهرة القياس في النحو العربي في حين كان أبو عمرو يمثل ظاهرة السماع .

وخلف عيسى بن عمر نحوي عظيم معاصر للخليل وهو يونس بن حبيب ( ت ١٨٢ هـ ) (٣) أستاذ سيويه ، وتأتي أهميته في أنه « رحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرا ، مما جعله راوياً كبيراً من رواة اللغة والغريب » (٤) ولهذا نقل عنه سيويه في كتابه آراء تبلغ المائتين (٥) و « يأتي اسمه كثيراً مقروناً باسم الخليل في الكتاب ، وفوق هذا نجد سيويه يعتمد روايته ونقله عن العرب اعتماداً بلغت النظر إليه » (٦) ويبدو أن جل ما أخذ عنه سيويه كان في شواهد اللغة .

أما الخليل ( ت ١٧٥ هـ ) (٧) ، و سيويه ( ت ١٨٠ هـ ) (٨) فهما يمثلان مرحلة واحدة من مراحل الأخذ بالمنقول والاعتداد به ، فالخليل وهو أستاذ سيويه والمصدر الأول للكتاب « عمد إلى ما تركه الأسلاف فصمقه وأصله بما أوتي من ذكاء

دار القلم العربي بطبع سنة ١٩٧٤ م .

(١) وفيات الأعيان ( ٤٦٦/٣ ) .

(٢) انظر تاريخ النحو العربي د . علي أبو المكارم ( ص ٨٩ ، ٩٠ ) .

(٣) هو يونس بن حبيب البصري ، « من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من قبله ، وأخذ عنه سيويه وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه أيضاً أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي وأبو زكريا يحيى بن رباح القراء وكان له مذاهب وأقضية ينفرد بها » ( نزهة الألباء ٤٧ )

(٤) المدارس النحوية د . شوقي ضيف ( ص ٢٨ ) ط ٦ دار المعارف القاهرة

(٥) سيويه إمام السجدة على السجدي ناصف ( ص ٩٤ ) عالم الكتب ط ٢ سنة ١٩٧٩ م .

(٦) اختلاف النحوي ( ص ٢٠ ) .

(٧) هو الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد البصري الفراهيدي الأردني . انظر نزهة الألباء ( ص ٤٥ ) .

(٨) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن ضمير ، يقال كنيته أبو الحسن ، وأبو بشر أشهر ، وكان مولى بني اخات بن كعب ، وسيويه لقب له بالفارسية ، وكان من أهل عارس من البصرة ، وسنوه بالبصرة انظر نزهة الألباء ( ص ٥٤ )

وما وهب من حسن لعوي وما دلت عليه الخبرة التي اكتسبها من معايشة العرب الفصحاء (١) .

وقد اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو على قاعدة عريضة من السماع فرحل إلى مواطن العرب الفصحاء في الجزيرة يحدّثهم ويشافهمهم يأخذ عنهم الشعر والنحو وقد مكنته هذه الثروة اللغوية الكبيرة من اكتساب سليقة الأعراب ، مما مكنته من صبط القواعد النحوية والصرفية ضبطاً محكماً فهو « يعتمد في أحكامه على محفوظاته في اللغة ، وهي محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتهما » (٢) وحسبنا تأليفه ( لمعجم العين ) دليلاً على ثروته اللغوية الواسعة .

وكان سيبويه كأستاذة عالماً بلغات العرب وما فيها من كثرة وقلة وما تنصف به من قوة وضعف ، فقد كان يأخذ سماحه عن فصحاء العرب وكثيراً ما ترد عبارات مثل : ( سمعنا فصحاء العرب يقولون ) (٣) أو ( سمعناهم ينشدون ) (٤) أو ( سمعنا أكثر العرب يقولون ) (٥) .

ومن الممكن تحديد منابع ثلاثة للسماع عند سيبويه وهي النقل عن القراء والنقل عن علماء اللغة الثقات وأشياحه أمثال الخليل ويونس والأخفش الأكبر وغيرهم (٦) ثم نقله عن العرب الموثوق بفصاحتهم هذا ولم يعتمد سيبويه شيئاً إلا بعد توليقه والاطمئنان إلى فصاحته إلى درجة أن النحاة داروا بعد ذلك في ذلك شواهد واعتمدوا عليها .

كما كان اعتماد الخليل وسيبويه في التقعيد على المطرد من كلام العرب فقد سجلنا الصورة الشائعة على ألسنة العرب ، واعتمدا عليها في تقرير القاعدة ، مع الحرص على الإشارة إلى اللهجات المختلفة ، وتسجيل ما جاء شاذاً عن ألسنتهم . ووصف سيبويه هذا الشاذ تارة بالضعف وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط ، يقصد بذلك أنه يخالف انقياس الذي ينبغي اتباعه وهكذا كان يتحدد مقاييسه مما دار على ألسنة العرب كثيراً ، وما خالفه ينسجى عليه بكلمات تدل على محالفته للذائع

(٢) المدارس النحوية ( ص ٤٨ ) .

(١) الخلاف الحوي ( ص ٢٢ ) .

(٤) بحسه ( ٧٨/٣ ) .

(٣) الكتاب ( ١٥٧/٣ ، ٥٠٣/٣ ) .

(٦) انظر سيبويه إمام النحاة ( ص ٨١ ، ٨٢ ) .

(٥) بحسه ( ٢٣٣/٣ ) .

المشهور الذي استبطلت منه القواعد <sup>(١)</sup> . قال سيبويه : « وإنما هذا الأقل موادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه » <sup>(٢)</sup> ومن يتصفح الكتاب يجد الاحتجاج بالسمع والاعتماد عليه في استنباط الأحكام واصحًا فذلك منهج الكتاب فيما تدوله من أبواب <sup>(٣)</sup> .

أما عن موقفهما من القراءات ، فهو قائم على أن القراءة سنة متبعة يقول سيبويه : « إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة سنة » <sup>(٤)</sup> وأن العربية شرط في صحة القراءة ، وأنه لا تجوز القراءة بما جاز في العربية ولم يقرأ به ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى ما يجوز في العربية من أوجه إعرابية <sup>(٥)</sup> ، فكثيرًا ما يقول الحوي ولو قرئ كذا لجاز في العربية ، وهو موقف ناشئ عن إيمان بأن للقراءة منهجًا قائمًا بنفسه ، فهو منهج « قائم على الأخذ بما ثبت نقله وصح سنده وليس محتمدًا على الألف أو الأشبع » <sup>(٦)</sup> أو ما يجوز في العربية ، فالقراءة ليست اجتهاذاً من القراء بل كما قلنا سنة متبعة .

فلقد أكثر سيبويه من الاحتجاج بالقراءات ، « وقد بلغت شواهد سيبويه القرآنية سبقًا وخمسين وأربعمئة ، وبإسقاط المكرر منها تبلغ أربعمئة والآيات التي استشهد بها استشهدًا صريحًا تبلغ أربعًا ومئتين وثلاثمئة » <sup>(٧)</sup> كما حكى عن أسلافه التحليل العديده من المواقف التي احتج فيها بالقراءة <sup>(٨)</sup> .

كما أن الموقف الذي التزمه من الحديث الشريف هو الموقف الذي التزمه النحاة من بعدهما ، إذ لم يحتد به في الاحتجاج ، ويبدو أن التحليل هو الذي ثبت فكرة

(١) انظر المدخل للنحوية ( ص ٨١ ، ٨٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٨/٤ ) ، وانظر ( ص ١٠٠ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥ ) .

(٣) انظر أصول النحو في الخصائص لأبي جاسم ( ص ٢٨ ) .

(٤) الكتاب ( ١٤٨/١ ) .

(٥) أصول النحو في الخصائص لأبي جاسم ( ص ٣٥ ) .

(٦) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه . د . مازن المبارك ( ص ٢٧٢ )

(٧) الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه لمحمد إبراهيم مصطفى عبادة ( ص ١٥ ) رسالة دكتوراه بدار

العلوم رغم ١٢٢ سنة ١٩٧٧ م .

(٨) انظر الكتاب ( ١٨٦/٢ ، ١٨٧ ، ١٢٣/٣ ) .

عدم الاستشهاد بالحديث السوي ؛ لأن كثير من حملته كانوا من الأعاجم <sup>(١)</sup> ، وتابع سيبويه أستاذه في عدم الاستشهاد بالحديث ، وهو في المرات القليلة التي استشهد فيها بالحديث لا يسه إلى السبي الكرم <sup>(٢)</sup> فقد عدّه كلاماً صادراً من العرب الذين يحتاج بكلامهم <sup>(٣)</sup> .

ويلزم التبي - في هذا المقام - إلى أمرين في عاية الأهمية تركا أثرهما في تاريخ النحو والتعديد النحوي ، ظهرت معالهما في هذه المرحلة واستعصا وتكنا فيما تلت من مراحل :  
الأول : أن مرحلة التحليل وسبويه تعد أقدم مرحلة يمكن أن تنسب إليها فكرة تحديد عصر الاستشهاد ، وتحديد منتصف القرن الثاني الهجري ، إذ يعد هذا التحديد من إضافات هذه المرحلة ، أما تحديد المكان أو القبائل فهو يسبق مرحلة التحليل وسبويه <sup>(٤)</sup> ، كما سبق لإيضاحه عند الحديث عن دور الحضرمي .

الثاني : أن جمع المادة ودراستها كانت في هذه المرحلة شاملة لجميع مستويات الكلام ، فتم الخلط بين المستويات اللغوية المختلفة ، دون التفريق بين مستوى الفصحى واللهجات ، مما أدى إلى اضطراب القواعد وتعارضها <sup>(٥)</sup> . وقد ترك هذا الخلط آثاراً واضحة في كافة المجالات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أيضاً <sup>(٦)</sup> .

أما الكسائي ( ت ١٨٩ هـ ) <sup>(٧)</sup> ، فقد كانت إضافته الرئيسة هي التوسع في الرواية وجمع المادة ، ففتح الباب للاحتفاظ بشواهد اللغة وشواهد اللهجات وصونها وحمايتها من الضياع <sup>(٨)</sup> . وهناك روايات تخبرنا بأنه خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة وراح يجمع اللغة حتى رجع وقد أنفذ خمسين عشرة قنبلة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ <sup>(٩)</sup> ولكنه لم يكن مكثفي بما يأخذه من البوادي ، بل

(١) انظر المدارس النحوية ( ص ٤٧ ) .

(٢) انظر فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، محمد عضيمة ( ص ٧٦٢ ) ، وانظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٥٦ ) .

(٣) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٢٤ ) .

(٤) انظر أصول التفكير النحوي د علي نبر المالكوم ( ص ٢٦ ، ٢٧ ) مشورات الجامعة الليبية سنة ١٩٧٣ م ، وتاريخ النحو العربي له ( ص ١٠٥ ، ١٢٤ - ١٢٦ ) .

(٥) انظر تقويم الفكر النحوي للدكتور علي أبو الكارم - دار الثقافة بيروت ( ص ١٥٧ - ١٩٠ ) .

(٦) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أحد أئمة القراء السبعة ، وكان قد قرأ على حمزة الزيات وأقرأ القراء بعدد ، ثم اختار لنفسه قراءة فقرأ بها الناس . انظر برهة الألياء ( ص ٥٨ ، ٥٩ )

(٧) انظر المدارس النحوية ( ص ١٧٧ ) . (٨) إنباه الرواة ( ٢ / ٢٥٨ ) .

كان يأخذ من سكن من العرب في حواضر العراق <sup>(١)</sup> .

ويبدو أن الكسائي هو الذي فتح الباب لتحطئة القراء وهو أحد القراء السبعة إذ مرى القراء ( ت ٢٠٧ هـ ) <sup>(٢)</sup> يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً ليقول إن الكسائي كان لا يجير القراءة بهذا الحرف أو ذلك <sup>(٣)</sup> وسنرى بعد قليل كيف اتبع القراء أستاذه الكسائي في تحطئة بعض القراءات .

وإذا كان الكسائي هو رأس مدرسة الكوفة فإن القراء هو الرجل الذي تبلورت على يديه معالم مذهبهم النحوي . وقد كان يتوسع - مثل أستاذه - في الرواية عن الإعراب ، وندل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة ، إذ يكثر في كتابه معاني القرآن أن يقول : ( وسمعت العرب تقول ) ، أو يقول : ( أنشدني بعض بني أسد أو بعض بني كلاب أو بعض ربيعة أو بعض بني عامر أو بعض بني حنيفة ) إلى غير ذلك من قبائل كثيرة ، وأكثر أيضاً من الرواية عن المفضل الضبي ، أما الكسائي فله الحظ الأوفر من الأشعار التي استشهد بها في معاني القرآن <sup>(٤)</sup> .

فالقراء يتوسع في السماع عن القبائل العربية ، ويدخل في دائرة سماعه بعض القبائل التي أخرجها البصريون من دائرة الفصاحة لجواررتها الأمم المتحضرة <sup>(٥)</sup> ، مثلاً بذلك المنهج الكوفي المعروف بالتوسع في السماع عن القبائل التي تسكن أطراف الجزيرة ، كقضاة وأهل اليمن وأزد عمان وبكر وبني حنيفة وربعة وكتب . ولقد سار القراء على طريقة سيبويه في الشواهد ، فأوردوها دون نسبة لم يسب إلا سبعين شاهداً من سبعمائة شاهد تقريباً في كتابه ( معاني القرآن ) ولكنه أكثر أيضاً من الاعتماد على الشواهد الشاذة والقياس عليها <sup>(٦)</sup> .

أما عن موقفه من الاحتجاج بالقرآن وقراءاته ، فقد كان له موقفان : الأول : يصرح فيه بأن القراءة سنة متبعة ، وليست من عند القارئ ، كما يعني قواعده أحياناً

(١) انظر للمدارس النحوية ( ص ١٥٩ ، ١٦٠ ) .

(٢) هو أبو ركريا يحيى بن رباد القراء ، مولى بني أسد من أهل الكوفة ، أخذ عن الكسائي ، وكان إماماً ثقة ، انظر ترجمة الأنباء ( ص ٨١ ) .

(٣) انظر امدارس النحوية ( ص ١٥٧ ) ، وانظر أصول النحو في معاني القرآن للقراء محمد العمراوي

( ص ٦٦ ، ٦٧ ) رسالة ماجستير بدار العلوم (٤) امدارس النحوية ( ص ٢١٤ ) .

(٥) انظر أصول النحو في معاني القرآن للقراء ( ص ١١٨ )

(٦) انظر للسائق ( ص ١١٩ ) .



على النص القرآني وقراءاته ، ويحتج بالعديد من القراءات التي رفعها غيره <sup>(١)</sup> . أما الموقف الثاني ، فيميل فيه القراء إلى تحكيم أقيسته على القراءات فيعاصل بين القراءات ، وقد يصل به الأمر إلى حد استهجان بعض القراءات وعدم استحسان القراءة ، أو الطعن فيها ، أو الطعن في القراءة والقراء جميعا <sup>(٢)</sup> .

ولذلك ذهب الدكتور شوقي صيف إلى أن الفراء هو الذي فتح الباب على مصراعيه للطعن في القراءات والقراء ، وأن من سار على هذا النهج من البصريين اللاحقين له قد ساروا على دربه وعلى هدى خطاه <sup>(٣)</sup> .

وقد تابع الفراء أشياخه في عدم الاحتجاج بالحديث ، إذ استشهد بالحديث في معاني القرآن في ستة عشر موضعا ، نصفها للاستشهاد اللغوي والنصف الآخر للاستشهاد اسحوي ، وعلى هذا لا يصح عده ممن يستشهدون بالحديث <sup>(٤)</sup> .

أما المازني ( ت ٢٤٩ هـ ) <sup>(٥)</sup> ، وتلميذه المبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) <sup>(٦)</sup> فقد تشددا في الأخذ بالقياس ، فالمازني يرد ما لا يطرد معه من لغة العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم ، وقد مضى المبرد على أثر أستاذه ، فعلى الرغم من عنايته الشديدة بالسماع ، فهو لا يرتضي بعض القراءات الشاذة ما دامت لا تطرد مع قواعده النحوية وتشدد في قبول الرواية عن العرب ، وكان يطن في رواية بعض الأشعار الماثورة ما دامت لا تستقيم مع أقيسته ، حتى ولو وردت عند سيهويه <sup>(٧)</sup> .

كما كان ثعلب ( ت ٢٩١ هـ ) <sup>(٨)</sup> تابعا لأستاذه الكسائي والفراء ، فاعتمد على أقوال وأشعار المصحاء المتحضرين ، كما لم يعتمد على الحديث في التقييد

(١) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء ( ص ٤٨ - ٦٧ ) .

(٢) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء ( ص ٦٩ - ٨٤ ) .

(٣) انظر المدارس النحوية ( ص ٢١٩ ) .

(٤) أصول النحو في معاني القرآن للفراء ( ص ١٥٤ ) ، والمدارس النحوية ( ص ٢١٥ ) .

(٥) « أما أبو عثمان فهو بكر بن محمد بن بقة ، وقيل : بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني العموي ، من بني مازن بن شاذ من أهل البصرة » برهة الألباء ( ص ١٤١ ، ١٤٠ ) .

(٦) هو أبو العباس محمد بن زيد بن عبد الأكر الثمالي المعروف بالمبرد ، كان شيخ أهل النحو والعربية ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة إلى عمر الجرمي وأبي عثمان المازني . انظر برهة الألباء ( ص ١٦٤ ) .

(٧) المدارس النحوية ( ص ١٣١ ) .

(٨) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني السجوي المعروف بثعلب ، وكان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه . انظر برهة الألباء ( ص ١٧٣ ) .

وتعتهما في الاستشهاد بانقراء<sup>(١)</sup> .

فإذا وصلنا إلى عصر أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)<sup>(٢)</sup> وتلميذه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)<sup>(٣)</sup> ، وجدناهما يدهمان آراءهما بالأدلة العقلية ، ومواد النقل عددهما هي نفسها تلك التي استخدمها أشياحهما ، فابن جني كثير الاعتداد بالسماع في مجالات الاستدلال واستنباط الأحكام لا يلجأ إلى القياس ما دام ثمة طريق إلى الاستدلال بالسماع ، وهو في اعتداده بالسماع متأثر بأستاذه الفارسي<sup>(٤)</sup> . وقد قسم ابن جني الكلام من حيث الاطوار والشذوذ إلى أربعة أصروب : مطرد في القياس والاستعمال ، ثم مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، ثم مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، ثم شاذ في الاستعمال والقياس جميعا .

أما عن موقف ابن جني من كلام العرب شعرا ونثرا ، فهو كأستلافه من البصريين فلا يأخذ بالفساد والنادر ، ولا يقيس عليها ، على وجه العموم<sup>(٥)</sup> ، وقد صرح ابن جني في مواطن عديدة من كتابه الخصائص بعلم التزامه بالتحديد الزماني والمكاني في الاستشهاد بالكلام العربي ، واستعاض عن ذلك بالثبوت من فصاحة العربي ، وتوثيق كلامه بمرضه على الموازين النحوية الموضوعة<sup>(٦)</sup> وهناك نصوص تشير في جملتها إلى عدم التزام ابن جني بتقيدي الزمان والمكان في الاستشهاد ، مع اعتماده على القوانين النحوية كموازن معرفة الفصيح ، أي أنه لم يغلط الباب أمام انفصاح بعد عصر الاستشهاد<sup>(٧)</sup> .

وهكذا كان ابن جني - واستنادا إلى هذا الموقف - يختار معاصريه من الفصحاء لتأكيد من فصاحتهم ، لئلا ينسى له بعد ذلك الأخذ بكلامهم ، منهم علي سبيل المثال الشجري ، أبو عبد الله ، وابن عم له يسمى ( غصنا ) وأبو عبد الله محمد بن

(١) القلاري النحوية ( ص ٢٣٠ ) .

(٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، كان من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج ( انظر برقة الألباء ٢٣٢ )

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي ، كان من حلق أهل الأدب ، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف ، صف في النحو والتصريف كتابا أبدع فيها ( انظر برقة الألباء ٢٤٤ )

(٤) أصول النحو في الخصائص ( ص ١٢٤ ، ١٢٥ )

(٥) انظر ابن جني النحوي د . فاضل صالح السامرائي ( ص ١٣٦ ) دار البدير - بغداد سنة ١٩٦٩ م .

(٦) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ١٠٢ - ١٠٦ ) . (٧) السابق ( ص ١٠٧ )

العساف ( تميم جوثة )<sup>(١)</sup> .

وهكذا استشهد ابن جني بالفصيح من كلام انقضاء والمولدين ؛ لأنهما على كل حال من الفصيح ، وقد مهد لذلك بأنه يجوز الاستشهاد بأشعار المولدين في المعاني لا في اللغة ، فالمعاني يتأهها المولدون كما كان يتأهها المتقدمون<sup>(٢)</sup> ، فكما توسع أستاذة الفارسي في القياس على الضرورات في الضرورة ، حيث أجاز للمولدين من الضرورات ما جاز للمتقدمين ، توسع ابن جني أيضًا في السماح من المولدين ما دامت أشعارهم تتوفر فيها مقومات الفصاحة<sup>(٣)</sup> .

ولا شك أن هذه الظاهرة - ظاهرة توسيع السماح وإجازة القياس على الضرورة - لم تخطى الحديد الرماني والمكاني والاستشهاد بكلام المولدين - قد ألجأهم إليها الاحتجاج الماس للمادة اللغوية وتجديدها ، مما ألجأ النحاة في مراحل متأخرة إلى التوسع في الاستشهاد بالقراءات ثم الحديث . ولو أن النحاة لم يحددوا ذلك الإطار الضيق للمادة منذ البداية لما وقعوا في هذه المشكلات .

أما عن موقفه من القراءات : فهو موقف أثرى نحوي جامع ، وهو الموقف الذي ألزمه علماء القراءة والأثر<sup>(٤)</sup> ، فهو لا يطن في رواية القراء مع رفضه لها كما لا يجيز القراءة بما يجيزه القياس إن لم يرد بها سماع ماثور ، لأن الرواية تؤثر رواية ولا تتجاوز ، وهو وإن ألف كتاب ( المختص ) في توجيه القراءات الشاذة - كغيره من النحاة يرد ويضعف طائفة من القراءات السبع ، وعلى كل حال كان أسلم موقفًا من شيخه أبي علي الذي صنع كتاب ( الحجة ) في توجيه القراءات السبع<sup>(٥)</sup> ، وقد حاول في كتابه ( المختص ) جمع القراءات الشاذة وجاهد في توجيهها وهو مع ذلك هاجم فيه قراءات وضعف أخرى وذكر أن بعضها لا يعرف في اللغة ولكنه مع ذلك كله يبدو أقرب إلى الاعتدال من غيره في هذه القضية<sup>(٦)</sup> . فقد أوضح : أن الشذوذ المنسوب إلى غير القراءات السبع لا يصح أكثر من أنه أمانة على غير القراءات السبع ، وعليه فلا مانع من الاستشهاد بهذه القراءات في

(١) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ١١١ ) ، وانظر ابن جني السوي ( ص ١٤٨ ) .

(٢) انظر الخصائص لأبي جني بـ محمد علي البحار ( ٢٤/١ ) عالم الكتب - بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٣ م

(٣) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ١١٧ )

(٤) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ١٦٣ - ١٧٧ ) .

(٥) ابن جني السوي ( ص ١٢٧ ) (٦) انظر السابق ( ص ١٢٨ - ١٣٠ )

النحو - ما دامت جامعة لأركان القراءة الصحيحة <sup>(١)</sup> .

أما عن الحديث النبوي الشريف ، فقد اتبع ابن جني شيوخه في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ، فلم يعتمد عليه في تقرير قاعدة أو إثبات نص وإنما كان يورده للاستشمار فقط .

ولعل أهم الإضافات التي قدمها ابن جني في مجلد اسقل والأصول النحوية بعامة ، هو ما بدله من جهد كبير حتى كان أول من ألف فيه بهذه السعة والشمول حتى أن المحاولات التي سبقته في هذا المجال - كمحاولة ابن السراج - لم يلصم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفاً أو حرفين في أوله <sup>(٢)</sup> ، كما يقول ابن جني نفسه ويتضح ذلك بجلالة إذا ما ألقينا نظرة على الأبواب التي وضعها ابن جني في خصائصه في علم الأصول <sup>(٣)</sup> .

ويتضح مما تقدم أن الفرق بين القرن الثاني الذي عاش فيه الخليل وسيبويه ، والرابع الذي عاش فيه الفارسي وابن جني كان عظيماً في جميع النواحي الثقافية فقد كانت الأصول عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية ، ولكن النظرة المعمارية تحكمت في النحو العربي منذ وقت مبكر فأصبحت القواعد هي التي تتحكم في النصوص لا العكس . والسبب في قبول أو رفض بعض النصوص ، هو مدى موافقتها للقواعد . ولكن القواعد ذاتها تختلف بين النحاة ، وهذا هو السبب في الاضطراب الذي أصاب النحو . بالإضافة إلى ما أجهلهم إليه ذلك من تأويل النصوص المخالفة للقواعد ، كما تجدر الإشارة إلى أن الأساس الذي ترنكز عليه قضية الاستشهاد عند النحاة العرب هو فكرتهم عن اللغة ، تلك الفكرة التي عبروا عنها باصطلاح ( السليقة اللغوية ) فقد كانت تلك الفكرة وراء تحديدهم للنصوص التي تناولوها بالدرس وبنوا عليها القواعد ، كما كانت السبب فيما استلزمه هذا التحديد من إطار زمني ومكاني مقادير <sup>(٤)</sup> دون أن يراعوا تعدد مستويات اللغة أو يفرقوا بين اللهجات .

(١) أصول النحو في الخصائص ( ص ١٦٥ ) .

(٢) الخصائص ( ٢/١ ) .

(٣) انظر هذه الأبواب وعددها في أصول النحو في الخصائص ( ص ٤١١ - ٤١٣ )

(٤) أصول التعكير الحوي ( ص ٢٤٧ ) .

إذ المطلق السليم لعملية الاستقراء التي كان يجب أن تتسع في النحو العربي ، هي أن تصف المادة اللغوية ، تصيفا رمانيا ومكانيا دون أن تطرح لهجة قليلة ، أو يستعي عن لغة فصيح . ويشار إلى هذه اللهجات خلال استنتاج القواعد وبهذا يستطيع الحوي الحكم حكما سليما ، فلا يختلف مع غيره ولا يجافي رواية له ويكون النحاة جميعا ملمين إلزاما متساوية بما نقل إليهم عن العرب <sup>(١)</sup> .

ولهذا اضطر النحاة إلى التوسع في السماع بعد ذلك التحديد ، فقد حددوا نهاية الاستشهاد بقرن ونصف بعد البعثة الكريمة ، إلا أن كثرا من العلماء كالأخفش وأقطاب المدرسة الكوفية كالكسائي والقرء ومن تابعهم من البصريين كأبي علي الفارسي وابن جني لم يلتزموا بهذا التحديد ، وهذه نظرة تطورية من قبل هؤلاء الأعلام ، وتمطى للسماع مجالا أوسع ، وتشمل هذه النظرة أيضا التحديد المكاني إذ ابتدأ الأخفش فخرق هذا التحديد واستشهد بقبائل غير التي كانت معتبرة في مجال الاستشهاد ، وكذا فعل الكوفيون <sup>(٢)</sup> .

وبانتهاء حديثنا عن ابن جني نكون قد وصلنا إلى طبيعة السماع قبل الأنباري حيث وضع موقف النحاة من مصادر السماع الرئيسة من كلام العرب وقراءات وحديث ، كما وضحت نظرتهم للمادة المجموعة وحدودها الزمانية والمكانية ومدى التوسع فيها .

\*\*\*

(١) انظر الخلاف الحوي ( ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ) .

(٢) أصول الحوي المختصر ( ص ١٠٦ ) ، ومدرسة الكوفة د مهندي المحروم ( ص ٣١٧ ، ٣٧٧ -

### القياس تطوره وخصائصه قبل الأنباري

إن تاريخ نشأة القياس بعد مقروناً بتاريخ نشأة القواعد العربية نفسها ولهذا يعزو البعض نشأة القياس إلى أبي الأسود ، وعلى الرغم من أن تلك الدعوى تعتمد على الأدلة ، كما لا يمكن نسبة أولية علم من العلوم إلى إنسان بعينه ، فإن لذلك دلالة واضحة على قدم القياس في تاريخ النحو العربي .

يدل على ذلك أن ابن أبي إسحاق - وهو أقدم من ينسب إليه التوليع بالقياس من متقدمي النحاة - كان يعتمد على القياس ، بل ويسرف فيه ، وهذا يسلمنا إلى نتيجة عظيمة القيمة ، وهي أن النحو قد عرف القياس قبل الحضرمي ، وأنهم كانوا يأخذون به منهجاً قبل أن يسرف فيه <sup>(١)</sup> .

أما البداية الحقيقية للقياس فظهرت على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فلم يعد النحو عنده مجرد ملحوظات عابرة ، بل أخذت معاملة تتحدد فظهر القياس على يديه ، حتى قيل إنه « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل » <sup>(٢)</sup> وهكذا تركز دوره في ثلاث مهام فقد شق النحو وبني هيكله تكتمل به القواعد الأصلية الكبرى ، كما حول القياس من الجانب الاستعمالي الذي هو محاكاة الجمل العربية في الاستعمال ليشمل القياس النظري السحوي وهو قياس حكم على حكم ووضع العلل بطريقة مبسطة <sup>(٣)</sup> .

فقد « كان إذعانه للقياس يتطلب تفرعاً لمسائل النحو وبمجاناً له » <sup>(٤)</sup> ولهذا يقول أبو الطيب اللغوي : « كان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه » <sup>(٥)</sup> وقد كان هذا الاهتمام بالقياس هو سبب مقارنة الخليل بين الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء حيث يقول : « كان عبد الله يقدم على أبي عمرو في النحو وأبو عمرو يقدم عليه في اللغة » <sup>(٦)</sup> يقول الأنباري مقارناً بينهما : « وكان - أي

(١) انظر أصول التفكير السحوي ( ص ١١ ، ١٢ ) .

(٢) طبقات محول الشعراء لابن سلام ( ص ١٤ ) ، وطبقات النحاة واللغويين ( ص ٢٥ ) ، وإنباء الرواة ( ١٠٥/٢ ) .

(٣) انظر الأصول ٥ ، تمام حساك ( ص ٩٢ ، ٩٣ ) .

(٤) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني ( ص ٢٦ ) .

(٥) مراتب النحويين ( ص ١٢ ) . (٦) المصدر السابق ( ص ١٤ ) .

الحضرمي - شديد التجريد للقياس ، ويقال : إنه كان أشد تجريدًا للقياس من أبي عمرو بن العلاء ، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علما بكلام العرب ولعائها وعربها <sup>(١)</sup> .

فقد كان يسعى الحضرمي إلى اطرد القاعدة عن طريق تحكيم القياس في مسائل النحو ، من هذه المحاولات ما حكى عنه عندما سأله يونس : هل يقول أحد الصويق ؟ يعني الصويق . فقال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ، عليك بهاب من النحو بطرد وتنقاس <sup>(٢)</sup> فهذا النص يدل دلالة لا تخلو من أهمية فالحضرمي يمثل انعطافًا كبيرًا في الدرس النحوي ؛ لأن القوم قبله كانوا يعنون باللغة ، من جمع لها وفهم لغريها ، وإحاطة بلهجائها ، أما هو فقد أخذ ينفذ إلى دقيق تعبيرها ، ويلمح اطراد أصولها ، وراح يوجه طلبته إلى هذا اللون من النظر في دراسة العربية وتعمق الأصول التي تطرد وتنقاس <sup>(٣)</sup> .

ففضل الحضرمي يتضح في تنبيهه إلى هذا المبدأ الأساسي من مبادئ التفكير العلمي ، وهو اطراد الظواهر والقياس عليها ، واتصّب اهتمامه على هذه الأسس العامة التي تنبني عليها قواعده <sup>(٤)</sup> .

وكان احتكام الحضرمي للقياس سببًا في معارضات من فحول الشعراء <sup>(٥)</sup> يقول ابن سلام : وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب <sup>(٦)</sup> فقد دفعه حرصه على القياس واطراده إلى الطعن في الفصحاء ومنهم الفرزدق ومعارضاته له كثيرة ومشهورة ، ويتضح من هذه المعارضات أن المقيس عند الحضرمي هو ما نشقه من لصوص لغوية ، والمقيس عليه ليس كلام العرب ، بل ما اطرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة . وفي هذا الموقف ذكاء في تصور الفرق بين كلام

(١) لغة الأكلية ( ص ٢٦ ) ، وانظر أخبار النحويين البصريين للسيبراني ( ص ٤٣ ) تحقيق د . محمد إبراهيم لينا - دار الانصاف ط ١ سنة ١٩٨٥ م .

(٢) طبقات محول الشعراء ( ص ١٥ ) ، وطبقات النحويين واللمويين ( ص ٢٦ ) ، وإنباء الرواة ( ١٠٨/٢ ) .

(٣) الخلاص النحوي ( ص ١٥ ) .

(٤) انظر القياس في النحو مع ب باب الشد من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ( ص ١٢ ) د . مي إلياس ، دار الفكر دمشق ط ١ سنة ١٩٨٥ م .

(٥) انظر القياس في النحو العربي د . صابر ( ص ٢٧ ) .

(٦) أخبار النحويين البصريين للسيبراني ( ص ٤٥ ) .

العرب وبين قواعد النحو ، فهو يقيس على ما يطرد ويقاس وهو القاعدة السحوية التي استخلصت من المستوى الموحد ، الذي يصرب عن اللهجات صفحا <sup>(١)</sup> .

وكان ابن أبي إسحاق يشرح مذهب سيكثر من بعده ، وهو تأويل الشواهد وتوجيه السماع توجيهها برتصيه العقل السحوي الجديد ، ويوافق الأصول الموصوعة <sup>(٢)</sup> .

وهكذا يكشف لنا دور الحضرمي في القياس عن تطور مفهوم القياس الذي بدأ عنده ، بملاحظات فردية يملئها تصويره الخاص لفهم القاعدة وتحول بعد إلى سبل دافق من ربط الأشياء بالنظائر إدراكا لكه اللغة ومدى ما يربط ظواهرها من وشائج وصلات <sup>(٣)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم - الذي وجد عند الحضرمي - هو المفهوم الاستقرائي المبسط للقياس ، فالنصوص التي استخدم فيها القياس في هذه الفترة نذل على أن القياس لم يكن قياسا منطقيا ، بشروطه ومقدماته وقضاياه ، بل ما يقدمه العلم بالقواعد المطردة المتبعة ، وهكذا كان أمام النحاة بعد تحديد هذا المفهوم الاستقرائي للقياس ، تحديد معنى الاطراد ومن ثم تحديد أسلوب الاستقراء للنصوص اللغوية وضوابطه <sup>(٤)</sup> .

وتأتي أهمية دور عيسى بن عمر بوصفه امتدادا لدور الحضرمي وتحكيم القياس في مسائل النحو <sup>(٥)</sup> ، وإن كان ابن عمر يختلف قليلا عن الحضرمي حيث تأثر بأبي عمرو بن العلاء في الاهتمام بالغريب ، إذ نجد بهتم بمراعاة القواعد المطردة ، حتى إنه يختار من النصوص ما يوافق القياس ، ولكنه في الوقت نفسه بهتم بالغريب ولهجات العرب حتى إنه ليحاول القياس عليها ، فإذا وجد تضاربا بينهما فزع إلى النصب ، معتمدا على التأويل <sup>(٦)</sup> .

وهكذا فقد وضع ابن عمر أصلا مهما يدل على دقة حسه اللغوي وهو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة ، وجعل النصب فوق الرفع وجعله الأساس <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر تاريخ النحو العربي د . عيسى أبو المكارم ( ص ٩٣ )

(٢) انظر الخلاص السحوي ( ص ١٦ ) (٣) للقياس في النحو العربي د . صابر ( ص ٣٠ )

(٤) انظر أصول التصكير السحوي ( ص ١٧ )

(٥) نظر القياس في النحو العربي ، د . صابر ( ص ٣٥ )

(٦) تاريخ النحو العربي د . علي ( ص ٩٥ ، ٩٦ ) .

(٧) انظر المدروس السحوية ( ص ٢٦ )



وينصح أسوبه في القياس ومهجه فيه فيما نقل عنه عندما سأله أحد العلماء : أخبرني عن هذا الذي وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا ، قلت : فمن يتكلم حلافك واحتدى ما كانت العرب تتكلم به تراه محطاً ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتبك ؟ (١) .

وقد كان تحكيمه للقياس سبباً في الطعن على العرب المعصحاء إذا جالغوا القياس ، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي (٢) ومن ذلك تحفظته المشهورة للنافذة . كما أدى به كأستاذة إلى معارضة القراء ومخالفة جمهورهم . وهكذا تأثرت أهمية الشبختين الحضرمي وابن عمر إذ عنيا بالقياس وحكماء في المسامع وعدها أساساً مهبطاً أقاماً عليه صرح النحو أصولاً وفروعاً ، وبذلك مهدا للنحاة من بعدهما ترسيخ القياس بوصفه أصلاً مهماً تنبني على أساسه القواعد .

أما أبو عمرو بن العلاء فقد كان يمثل مرحلة الالتزام بالنحاة أكثر من الالتزام بالقياس المجرد عن الاستخدام العملي لها (٣) ، فهو في قياسه يمثل مرحلة الالتزام ؛ لأنه لا يهتد لفة من اللغات ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لمرحلة الجمع المبكرة ؛ فهو وإن كان ميالاً إلى تغليب الأكثر الأعم من كلام العرب ، فهو في الوقت نفسه لم يكن ليهمل الشاذ ولا النادر وإنما يضع له قاعدة ، وهو أنه يحفظ ولا يقاس عليه ، فهو يقول ردًا على سؤال : كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أصم على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات (٤) ، وقد كان ذلك الموقف راجعاً لأسلوبه في القراءة وهو أحد القراء المشهورين ، يقول ابن مجاهد عنه : « وكان لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد » (٥) ، كما يروي الأصمعي قال : « سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا » (٦) . وهكذا كان منهجه مختلفاً عن الحضرمي وابن عمر في أنه كان يسلم للعرب ولا يعطن عليهم (٧) .

وسار يونس بن حبيب على نهج أبي عمرو ، فكان همه الرحلة إلى البادية والسماع عن العرب في مواطنهم ، واشتغل كذلك بالقياس ، وكانت له مذاهب

- 
- (١) أخبار النحويين البصريين للسرياني ( ص ٥٠ ) (٢) انظر المدارس النحوية ( ص ٢٥ ) .  
 (٣) انظر القياس في النحو العربي د . صابر ( ص ٣٥٧ ) (٤) طبقات النحويين واللغويين ( ص ٣٤ ) .  
 (٥) السبعة في القراءات لابن مجاهد ( ص ٤٨ ) (٦) المصدر السابق  
 (٧) القياس في النحو العربي د . صابر ( ص ٣٧ )

وأقيسة تعقد بها ، وحالف فيها الخليل وسبويه وحكى عنه سيبويه آراءه التي تحكى مياس العرب في كلامهم .

وبخلص من هذه المحاولات المبكرة في القياس نتيجة بالغة الأهمية وهي أصالة القياس النحوي في مشأته ، بمعنى أن الأشباه والنظائر سعت من صميم اللغة وأن القاعدة النحوية إن هي إلا قياس يحتدى ويسحب على مواضع أخرى ، ومن ثم جمع النحاة الأوائل الأشباه والنظائر جمعاً للغة وأهلوا في ذلك بلاء حسناً فكانت الفترة الأولى تمثل مرحلة بناء قاعدة القياس بوصفه قائماً على المسحوع المروى حتى يقفوا على القاعدة (١) .

و لم يكن أرباب القياس على بدع من الأمر ، فأصحاب اللغة أنفسهم اتسعوا في طردها وتصريفها واشتغالها بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم (٢) .

أما الخليل فبعد الغاية في تصحيح القياس ؛ إذ بلغ القياس على يديه وتلميذه من بعده إلى مستوى النظرية المتكاملة وبكفي في هذا المقام أن أقول إن الخليل استطاع من خلال عنايته بالقياس أن يوجد النحو عنقا به أصوله وقواعده فقد أصل القياس وأظهر معالمه وأركانه . وأرشده حمه اللغوي واستقراؤه للغة إلى معرفة الأصول والفروع ، وهذه الفكرة كما نعلم هي عماد القياس ، وأولى هذه الفكرة عناية شديدة ، ولكنها لم تكن من قبل تسليط الاعتبارات العقلية على اللغة وإنما هي أحكام وقوانين مستنبطة من استقراء اللغة . فبنى قياسه على الكثرة المنطردة من كلام العرب ، مع نضج الدائم على ما يخالفه ، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلاً (٣) .

ولقد اتخذ القياس عند الخليل صورةً وأشكالاً مختلفة ، تظهر ما وصل إليه القياس على يديه من نضج ، منها ما يمكن أن يسمى قياس الشبه (المنزلة) ، وقياس التمثيل (الفرض) ، والقياس المفارقي .

أما قياس الشبه ، فهو الأهم الأغلب في قياسه ، بل والأغلب في قياس النحاة جميعاً ممن أتوا بعده ؛ لأنه قائم على ملاحظة أوجه التشابه القرينة بين المقيس والمقيس عليه لفظاً ومعنى ، أحدهما أو كليهما وتوسع أوجه المشابهة بينهما وتصيق (٤)

(١) نظر القياس في النحو العربي ( ص ٤٥ ، ٤٦ ) .

(٢) في أصول النحو لسعيد الأماني ( ص ٧١ ) ، مطبعة الجامعة السورية ط ٢ سنة ١٩٥١ م

(٣) انظر المدارس النحوية ( ص ٥٣ ) (٤) انظر القياس في النحو للعربي ( ص ٥٨ ) .

وحسبنا أن نطلع على باب النداء <sup>(١)</sup> والتصغير أو التحقير <sup>(٢)</sup> في كتاب تلميذه  
لنعلم مدى امتلاء هذه الأبواب بهذا النوع من أقيسة الخليل .

أما قياس التمثيل : فهو ضرب من القياس يقوم على الفرص والتقدير ولا يثنى  
استعمالاً حقيقياً في اللغة ، وكأنه نوع من الرياضيات تستهدف عقل المتلقي <sup>(٣)</sup> إذن  
فهذا النوع من القياس من قبيل : التمارين غير العملية ، ويقول الدكتور شوقي  
ضيف : « وهي رأينا أن الخليل وتلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير  
العملية على مصاربعه ، حيث نرى سيبويه يعوقف في كتابه مرازا لبسأل أستاذه عن  
تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب ، وعمم النحاة ذلك فيما بعد واسحوا فيه  
إظهاراً لمهارتهم » <sup>(٤)</sup> ومن أمثلة القياس التمثيلي الذي يزرع به الكتاب ما جاء في  
باب جمع أسماء الرجال والنساء ، ونقله سيبويه عن الخليل <sup>(٥)</sup> .

أما القياس الثالث عند الخليل : فهو ما يمكن أن يسمى ( القياس المفارق ) وهو  
ما يخرج من أصل القياس العام الذي وضع الخليل أصوله ولا يتفق معه وإن كان  
يدخل مع هذا الأصل العام في بعض أوجه الشبه ، فهو من ثم تعليل للنادر <sup>(٦)</sup> .  
فالخليل كما نعلم كان مهتماً باطراد القاعدة ، ومن ثم أخرج ما لا يتناسب مع القاعدة  
المطرودة ، محاولاً تعليل خروجها وتأويلها .

وهكذا تبلور القياس النحوي بشكله النظري من أصل وفرع وعلة وحكم على  
يد الخليل ، ولم يكف الخليل بالاعتماد على القياس في وضع أصول النحو  
فحسب ، بل حكم بمقاييسه أيضاً في أبنية الصرف .

ومن الطبيعي أن يكثر سيبويه من الاعتماد على القياس كما كان الحال عند  
أستاذه ، وأن ينهني قياسه على أساس صحيح من السماع ، سواء أكان ذلك من  
العرب الفصحاء ، أو من شيوخه الثقات أمثال يونس وعيسى بن عمر ، والخليل  
الذي يعد المنبع الخصب لعلم سيبويه ، و يصور لنا ظاهرة المرولة في اللغة وطواغيتها  
في القياس بقوله : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر الكتاب ( ١٩٩/٢ ) ، ( ٣٠٢/١ ) .

(٢) انظر المصدر السابق ( ٤١٨/٣ ، ٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ) .

(٣) انظر القياس في النحو العربي ( ص ٦٢ ، ٦٣ ) ( ٤ ) المدارس النحوية ( ص ٥٥ )

(٥) انظر الكتاب ( ٣٩٥/٣ - ٤٠٦ ) ( ٦ ) القياس في النحو العربي ( ص ٦٧ )

(٧) انظر الكتاب ( ٣٢/١ ) .

ويبدو أن سيبويه كان متشدداً في قياسه ، وظاهر كتابه يشهد بكثير من مظاهر هذا التشدد في القياس (١) ، فهو يكرر كثيراً عبارات مثل : « لا يبيمي لك أن تقيس على الشاذ المسكر في القياس » (٢) ، ويقول : « تقيس على الأكثر » (٣) ، ويقول أيضاً : « فإنما هذا الأقل بواحد تجمعظ عن العرب ، ولا يقيس عليها ، ولكن الأكثر بقياس عليه » (٤) .

أما عن صور القياس عند سيبويه : فهي امتداد لصور القياس عند أستاذه ، وتأتي أهمية قياس سيبويه في أنه أصل تلك الصور ، وقد علمنا هذه الصور عند التحليل ، ولكن أجد من المهم أن نغف قليلاً عند قياس التمثيل ، الذي « يكثر عنده باعتبار قياشاً نظرياً لا تعوزه استعمالات العرب ولا يفتقر للشواهد ، وهو في كنهه تمرين وتدريب على مسائل النحو ، وبعد القياس التمثيلي النهاية النظرية التي وصل إليها انقياس » (٥) ، فإذا كان قياس الشبه قائماً على عنة المشابهة فإن قياس التمثيل قائم على الافتراض وبذلك بعد القياس عن الاستعمال الحقيقي في اللغة وبعد أن كانت قاعدة القياس هي المادة المسموعة تحول إلى تمرينات تستهدف المران العقلي فيما تستهدفه (٦) ، فإذا كان التحليل قد فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما ، فإن سيبويه قد توسع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة وبخاصة في الصرف (٧) .

ولقد جمع أحد الدارسين (٨) الأمور التي ينحصر فيها تطور القياس بعد سيبويه إلى ابن جني ، والتي أدت إلى كثرة الخلافات ، والابتعاد عن واقع اللغة عما أضطفي على القياس صفة الحمود ، وأصبح لا يحكي الواقع اللغوي بمقدار ما يحكي تفنن النحاة في استخدامه كوسيلة لإمضاء أحكام عقلية بحتة ، حصرها في أمور تنلخص في عدم مراعاة النحاة بعد سيبويه لما وضعه من ضوابط عامة في القياس ، لأن دائرة القياس واسعة جداً - وعصوباً بقياس الشبه - ومن يطلب وجهاً من الشبه لا يهمله حتى بين الشبهين البعيدين (٩) ، ولهذا وضع سيبويه عدداً من الضوابط العامة تحدد

(١) سيبويه جامع النحو العربي ( ص ٥٤ ) . (٢) انظر الكتاب ( ٤٠٢/٢ ) .

(٣) انظر الكتاب ( ٤٠٤/٣ ) (٤) انظر السابق ( ٨/٤ )

(٥) القياس في النحو العربي ( ص ٩٥ ) . (٦) انظر الفصير السابق

(٧) انظر المدارس النحوية ( ص ٩١ )

(٨) محمد إبراهيم خليفة ، انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٥٧ - ٧١ ) .

(٩) الكتاب ( ٣٧٦/٢ )

إلى حد ما القياس الصحيح ، ولكن النحاة بعده لم يتزمو بها .

وتأني أهمية الكسائي في أنه جمع بين علمين من علوم الثقافة العربية وهما القراءة والنحو ، واهتم بالقياس اهتماماً شديداً ، فالنحو عنده إنما هو قياس يتبع وكما اتسعت وتعددت مصادر سماعه ، تعددت صور القياس أيضاً ، واستطاع بعض حرصه على كل ما يسمع - وهو حرص نقارى - أن يجمد في قياسه بشواذ اللغات واللهجات حماية لها من الضياع .

وبعد قياس الكسائي لمؤدجنا مغايراً لنماذج القياس قبله ، إذ أدى تعدد مصادر سماعه إلى أن يظهر قياسه في شكل يخالف ما استقر عليه قياس أئمة البصرة وأعلامها<sup>(١)</sup> . فتوسع في القياس ولم يقف به عند المستعمل الشائع ، بل مده ليشمل لغة الحضر ممن يمكن أن يكون قد دخل المدن على ألسنتهم في رأى البصريين<sup>(٢)</sup> ، ومعنى هذا أن تعدد مصادر السماع عنده مع غلبة سلطان الرواية والنقل على دمه ومنهجه ، أدى به في النهاية إلى توسيع دائرة القياس حتى اعتمد على الشاهد الواحد<sup>(٣)</sup> ، وعلى ما يجرى نادراً على أئمة بعض العرب ، وهذا لا يتفق ومناهج وضع العلوم - وبخاصة النحو - التي تقتضي اطراد قواعدها من خلال اطراد المقاييس . أما الأخفش ( ت ٢٢١ هـ أو ٢١٥ )<sup>(٤)</sup> ، فهو يمثل تطوراً جديداً في القياس وطريقة استخدامه ، حيث تميز بمنهجه الخاص المخالف لمنهج أشياخه ، فإذا كان الخليل لم يقس على الشاذ والنادر وحفظهما أو أولهما ، فإن الأخفش كان يقس على الشاذ والنادر ، وإذا كان شيوخ البصريين قاسوا على ما سمعوه عن العرب وما نقلوه عنهم من لغات ، فإن الأخفش لم يكن يقس في كل قياسه على السماع وإنما كان يقس أحياناً دون سماع . وإذا كان شيوخ البصريين لم يفسحوا للقراءات الشاذة فإنه أفسح بها ، من أجل هذا كله كان يعد خارجاً عن ما افقت عليه مقاييس البصريين<sup>(٥)</sup> ، كما أفسح المجال أيضاً للقياس على الأشتار الشاذة التي لا تطرد مع القواعد<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر القياس في النحو العربي ( ص ١٧٧ ) . (٢) انظر المدارس النحوية ( ص ١٧٦ ) .

(٣) انظر القياس في نحو العربي ( ص ١٨٠ ، ١٨٩ ) .

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، كان مولى لبني مجاشع بن درهم ، وهو من أكبر أئمة

النحويين ( انظر مرآة الأئمة ١٠٧ ) (٥) انظر القياس في النحو العربي ( ص ١١٤ )

(٦) انظر مدارس النحوية ( ص ٩٩ ، ١٠٦ ) .

ولهذا كان الأخفش كثير الخلاف مع أسانده لما فسح من قياس على الأسماء الشاذة وبما فسح للقراءات والاحتجاج بها مهما حالت القواعد. وهكذا تطور القياس على يدي الأخفش، إذ وسع دائرته وبسطه - بما وصل به في أحيان كثيرة إلى عدم الاعتماد على أصول من السماع - وأصبح قياسه مرادفًا للرأي، إذ كان أحيانًا لا يدعم قياسه بالعلة، وأحيانًا أخرى يدعمه بالعلة سواء أكانت ضعيفة أم قوية، فقد كان يمثل مرحلة من القياس النظري <sup>(١)</sup>.

والحق أننا لا نستطيع أن نقوم بقياس الفراء دون أن نسلكه مع الأخفش الأوسط والكسائي، « وذلك أن الأخفش كما سبق أن ذكرنا فتح باب الاتساع في القياس وعدد مناحيه واتجاهاته، وكان بداية الخلاف لأعلام البصرة وشيوخها والكسائي أفاد كثيرًا من توسيع دائرة القياس ومد أطنايه، وكان الفراء ثالث ثلاثة أقاموا صرح قياسي جديد اتسم بالرونة والتوسع مما أدى إلى تبين الآراء بين هؤلاء الثلاثة وأعلام البصريين <sup>(٢)</sup>، وبقي قياسه على قاعدة صرح بها وهي أن القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر - في إشارة إلى التفرقة بين لغة النثر ولغة الشعر - ولكنه بالرغم من ذلك انزل إلى رفض بعض القراءات ومخالفة الفراء <sup>(٣)</sup>، وقد كان ذلك انعكاسًا لمنهجه في القياس وفرض سلطان العقل على سلطان النقل <sup>(٤)</sup>.

ومن أشكال القياس الذي استخدمه الفراء قياس الاطراد والشبه والاستئناس والمفارقة، كما استخدم القياس الجدلي <sup>(٥)</sup>. ولكن يجب أن نلاحظ في الأنواع السابقة من القياس أنها مبسطة غير مركبة كما هو الحال في المراحل المتأخرة من بعده. أما المازني فقد اتقن آثار شيخه الأخفش فيما ذهب إليه في توسيع دائرة القياس وبسط قواعده <sup>(٦)</sup> « وكان يتشدد في الأخذ بالقياس، ويورد ما لا يطرد معه من لغات العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم <sup>(٧)</sup>، ولعل أبرز إضافات المازني هي وضعه لمقاييس تضبط علم الصرف في كتابه « التصريف »، أكمل به جهود من

(١) انظر القياس في النحو العربي (ص ١١٦، ١١٧)، (١٢٢، ١٢٣).

(٢) القياس في النحو العربي (ص ١٩٢).

(٣) انظر أصول النحو في معاني القرآن للقراء (ص ٦٩ - ٨٤).

(٤) القياس في النحو العربي (ص ٣٦٣).

(٥) انظر أصول النحو في معاني القرآن للقراء (ص ١٩٦ - ٢٠٩).

(٦) انظر القياس في النحو العربي (ص ١٢٥) - (٧) امدارس النحوية (ص ١١٩).

سبقة من العلماء ، وفصل بين النحو والصرف وتحت باب التمارين غير العممية في الصرف من بعده ، وكانت له ملاحظات كثيرة تدل على حذقه علم الكلام واستيعابه له أصولاً وفروعاً<sup>(١)</sup> .

وكان اميرد دائم الاحتكام إلى القياس ، ولكنه يقيم دعائمه على السماع ويرد ما يحالف الكثرة الغالبة من كلام العرب ، ويفسخ المحال لقياس عند عدم ورود هذه الكثرة ، فهو يقدم السماع على القياس . ولذلك لا يقيس اميرد على الشاذ والنادر - هادفاً من ذلك طرد القياس - ويعدهما سبيلاً إلى الزلل ، حيث يقول : إذا جعلت النوادر والشواذ فرضك واعتمدت عليها في مقياسك كثرت زلاتك<sup>(٢)</sup> . ويزدحم كتابه ( المقتضب ) بالقياس ، وبخاصة القياس القائم على علة المشابهة ، كما يزدحم اجزاء الرابع من كتابه بالقياس التمثيلي الذي يتخذ شكلاً تدريجياً نظرياً<sup>(٣)</sup> .

ويوضح مما سبق أنه ما إن وصلنا إلى عصر اميرد حتى وجدنا أن الهدف من البحث النحوي ، هو الوصول بالقاعدة إلى شكل مطرد بحيث لا تعرفها اللغة الغريبة ، ومن ثم على بالقياس على المطرد الشائع ورفض الشاذ والنادر ؛ لأيهما يعرفان اقياس المطرد . ومعنى ذلك : أنه حدث تطور للقياس ، فقد رأينا القياس يبدأ باستقراء اللغة ، وجمع شقاتها ثم أخذ الجمع يترايد وظهرت مشكلة الشاذ والنادر ففلاس النحاة على الأعم الأغلب ، وإذا كان أبو عمرو بن العلاء في بداية الجمع للغة يطرح اللغات الشاذة ويعدّها لغات ، فإن الخليل وتلميذه سيبويه كانا يؤولان الشاذ والنادر أو ما يخالف قياسهما ويخضعانه للقياس ، وجاء اميرد فعدّ اللغات الشاذة عائقاً يحول بين القياس والاطراد . ومن هنا أصبح القياس هو الحكم ، وصار اسماع محاضقاً للقياس وليس العكس<sup>(٤)</sup> ، وهكذا وصل القياس في نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع إلى مفهوم شكلي ، وهذا ما سيوضح بالتفصيل بعد قليل .

وكذلك كان ابن السراج ( ت ٣١٦ هـ )<sup>(٥)</sup> معنياً باطراد القاعدة إذعاناً للقياس

(١) نظر على سبيل المثال ملاحظته المشهورة مع ابن السكيت ، المجلس ( ص ١٣٧ ) من مجالس العلماء للزجاجي ( ص ٢٣٠ ) .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ( ٤٩/٣ ) .

(٣) انظر المدارس النحوية ( ص ١٣٤ ) ، والقياس في النحو العربي ( ص ١٤٦ - ١٤٨ ) .

(٤) انظر القياس في النحو العربي ( ص ١٤٢ ، ١٤٣ ) .

(٥) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج أحد أئمة النحو المشهورين ، أحد عن أبي العباس اميرد ، وإليه انتهت الرئاسة بعد اميرد . ( انظر رحلة الألباء ١٨٦ )

ومن ثم فهو لا يأبه بالشاذ والنادر ولا يعمل عليهما ، وقد ذهب إلى أنه لو اعترض بالشاذ على انقياس المصرد يصل أكثر الصاعقات والعلوم <sup>(١)</sup> ، وفي هذا ما يدل على إدراكه أن الأساس في كل قاعدة علمية أن تطرد ، وأن يحكم على كل ما يحالها بالشذوذ لأن يتحد قاعدة مستقلة لكن ما يشد ، مما يعطل القواعد ويصيبها بالشلل <sup>(٢)</sup>

ولعل الإضافة التي قدمها الزجاجي ( ت ٣٣٧ هـ ) <sup>(٣)</sup> للقياس هي عنايته بالعلّة أساساً من أسس القياس <sup>(٤)</sup> ، وحذا حدوسه سالفه في قياس التمثيل أسلوباً من أساليب التعريب ، يضيف من عنده وجوها من العلل والأقنسة وهي جميعاً تفسر في اصطلاحات المناطقة والمتكلمين <sup>(٥)</sup> . وهو أمر طبيعي في ذلك العصر الذي غلبت فيه النزعة المنطقية والكلامية على الحياة يظهر ذلك بجللاء عند نحاة هذا العصر أمثال السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) <sup>(٦)</sup> ، والرماني ( ت ٣٨٤ هـ ) <sup>(٧)</sup> .

أما الفارسي فقد بلغ اعتداده بالقياس مبلغاً عظيماً جعله يقول : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس » <sup>(٨)</sup> ويحجب ابن جنى من مهارته في القياس إذ يقول : « فما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً له » <sup>(٩)</sup> .

وكان يتوسع في قياسه ، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم كما يخبرنا ابن جنى عندما سألته « أفترجل اللغة أرجاءاً ؟ قال : ليس بارجاء ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذا من كلامهم » <sup>(١٠)</sup> كما أجاز القياس على الضرورة في الضرورة

(١) انظر المزهري السيرافي نقلًا عن الأصول لابن السراج (ص ٢٣٢) ت محمد جواد المولى وآخرين طبعة ١٩٥٨ م.

(٢) انظر امدروس النحوية ( ص ١٤٣ ) .

(٣) وأما أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، فإنه كان من أفاضل أهل النحو ، أعدل من أبي إسحاق الزجاج وأبي بكر بن السراج وعلى بن سليمان الأخطش نزهة الألباء ( ص ٢٢٧ ) .

(٤) انظر القياس في النحو العربي ( ص ٣٦٤ ) . (٥) انظر السابق ( ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ ) .

(٦) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المربان السيرافي النحوي ، وكان من أكابر الفضلاء ، وأفاضل الأدباء ، راعداً لا نظير له في العربية ، وكان أبوه محمداً ، شرح كتاب سيرته ، ولم يشرحه أحد أحسن منه ، وذكر أنه كان من أهل الاعتراف انظر نزهة الألباء ( ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ )

(٧) وأما أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله المعروف بالرماني فإنه كان من كبار النحويين ، .. وكان متصفاً بالعلوم النحو ، واللغة ، والفقه ، والكلام على مذهب المعتزلة . نزهة الألباء ( ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ ) .

(٨) الخصائص ( ٨٨/٢ ) . (٩) السابق ( ٢٧٧/١ ) .

(١٠) الخصائص ( ٣٥٩/١ ) وما بعدها .



أيضاً ، قال ١٠ : كما جاز أن نقيس مشورنا على مشورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعربا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرتهم عيبهم حظرتهم عيبنا . وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقيحهم عددهم فليكن من أقيحهم عددا . وما بين ذلك بين ذلك <sup>(١)</sup> ، وهو يحدو في قياسه حدو البصريين في القياس على الأكثر ، أما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه . ونستطيع أن نقف على قياس الفارسي من خلال كتابه : الحجة في القراءات السبع ، كما نستطيع ذلك من خلال : الخصائص ، الذي يعد الفارسي مفتاحا للأصول التي أصل عليها ابن جني خصائصه <sup>(٢)</sup> ، وحتى لضحا القياس عند ابن جني كانت من وحي أسلافه وتوجيهه <sup>(٣)</sup> .

وعموما فقد كان قياسه مثالا لقياس القرن الرابع الذي يعكس العناية الشديدة بما ينهي أن يكون عليه دور القياس في اللغة ، أفسح المجال للقياس حتى نسب القضية وجعل القياس منحصرا في اللغة لا العكس <sup>(٤)</sup> .

ولقد اعتنى ابن جني بالقياس عناية شديدة ، حتى قال : إن مسألة واحدة من القياس ، أهل وأبوه من كتاب لغة عند عيون الناس <sup>(٥)</sup> ، وقد بلغت أقيسته من الكثرة بحيث يمكن أن تقول إن كتابه ( الخصائص ) إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة <sup>(٦)</sup> .

ويقف موقف أسلافه من البصريين : إذ لا يقيس على الشاذ والنادر على وجه العموم ، فلا يأخذ بالرواية الواحدة المخالفة للقياس ، ولكن قد يقل الشيء وهو القياس ، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس <sup>(٧)</sup> . فإذا تعارض السماع والقياس نطقنا بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره <sup>(٨)</sup> . وسعة القياس عنده نابعة من احترامه للغات العرب وعددها جميعا حجة ، فليس لث أن ترد لغة من اللغات

(١) الساهل ( ٣٢٣/١ - ٣٢٤ ) .

(٢) حول مجالات التي تأثر فيها ابن جني بالفارسي ، انظر ابن جني النحوي ( ص ٤٥ ، ٤٦ ) .

(٣) القياس في النحو العربي ( ص ٣١٦ ) .

(٤) انظر القياس في النحو العربي ( ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ) .

(٥) الخصائص ( ٨٨/٢ ) ( ٦ ) انظر لندارس النحوي ( ص ٢٧٦ ) .

(٧) انظر ابن جني النحوي ( ص ١٣٨ ) ، و انظر الخصائص ( ص ١١٥ - ١١٧ ) .

(٨) انظر الخصائص ( ١١٧/١ ) .

وإنما قصارى ماثلت أن تختار منها ما يروقك <sup>(١)</sup> .

ومن الأقيسة التي استخدمها ابن جني ( قياس الشبه ) بأقسامه وهي : حمل المرع على لأصل ، وحمل الأصل على المرع ، وحمل الظير على انظير ، وحمل الصد على الصد <sup>(٢)</sup> ، و ( قياس العلة ) <sup>(٣)</sup> وكلا النوعين استخدمهما ابن جني بكثرة وأمثلتها عنده عديدة . وكذلك بكثير عنده ( قياس التمثيل ) الذي استخدمه في المران والمدرية العقية .

ويبدو أن أبرز النتائج المستخرجة من هذا التبع لمفهوم القياس وتطوره أنه يمكن التمييز فيه بين مفهومين مختلفين :

**الأول :** يعد ما يطرد من الظواهر اللغوية قواعد ينبغي الالتزام بها ومن ثم يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة .

**الثاني :** يرى القياس عملية شكلية بأركانها الأربعة ( مقيس ، ومقيس عليه ، وجامع وحكم ) يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر فيأخذ حكمه لما بينهما من شبه أو علة <sup>(٤)</sup> .

وهكذا أخذ القياس في المدلول الثاني « مفهوماً مغايراً للمفهوم السابق ولم يعد مجرد الوقوف على مدى اطراد الظواهر وشيوعها ، وما يقتضيه ذلك من جمع النصوص اللغوية واستقراء مادتها ، وإنما صار القياس يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض . فأخذ طابعا شكليا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي ، وكأنه امتد منه وتفرع عنه » <sup>(٥)</sup> .

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن « المدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى » <sup>(٦)</sup> أما عن الفترة الزمنية التي دار فيها الصراع بين المفهوم الاستقرائي والشكلي للقياس « فالظروف الموضوعية تجعل على الاعتقاد بأن هذا الاختلاف حول القياس مملو به : القديم والحديث ، أو حول الاستقراء والقياس ، إنما كان في القرن الثالث الهجري وفي النصف الأخير من بصفة خاصة وامتد حتى أوائل القرن الرابع ، أو أوائل عشرينياته على وجه التحديد ، ومن ثم يمكن

(١) انظر السابق باب ( اختلاف اللغات وكلها حجة ) ( ١٠/٢ - ١٢ )

(٢) انظر أصول النحو في المختصر ( ص ٢٧١ - ٣٠٠ ) .

(٣) انظر السابق ( ص ٣٠١ - ٣٠٦ ) (٤) انظر أصول التكمير النحوي ( ص ١٣ )

(٥) السابق ( ص ٧٣ ) (٦) السابق ( ص ١٣ )

أن بعد هذه المرحلة مرحلة التحول ، (١) .

ومن الملاحظ أن الصراع في مفهوم القياس قد نشأ في اعترية التي تم فيها وقف جمع المادة النعوية ، فكان من جهة أمراً طبيعياً يتمشى مع طبيعة المراحل التي مر بها القياس والنحو ، من جمع ثم تقنين لتلك المادة ، ومن جهة أخرى كان هذا تحول في مفهوم القياس - وكما ذكرت سابقاً - وسببه من وسائل توسيع مصادر السماع عندهم ، إذ يستطيعون به إحقاق ما يشاعون من النصوص بالمادة الموروثية .

وليس معنى هذا أن ما اتبعه النحاة من قياس شكلي أمر نوافقهم عليه إذ أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب القياس وتناقض الأحكام ولكن هذا ما آل إليه القياس في مرحلة الأنباري ، بل وقبله بزمان .

فمن الثابت أن النحاة قد عرّفوا أقسام القياس وصوره المختلفة في مرحلة مبكرة ، ووجدت تطبيقات في مصنفاتهم ، ولكنها على الرغم من ذلك لم تكن بهذه الصورة الشكلية التي جاءت من بعدهم ، فحتى ابن جني - القرن الرابع - لم يصع أقساماً للقياس وإنما يهتدى إلى أقسام القياس عنده من خلال كتبه (٢) ، ومعنى هذا : أن هذه التقسيمات كانت عندهم ولكن لم تكن بالصورة الشكلية المجردة التي وجدت من بعدهم في مراحل متأخرة ، وحسبنا أن نلقى نظرة على تعريف الأنباري للقياس وتقسيمه له - وهذا ما سأتناوله في موضعه من البحث - كي نعلم مدى تحكم هذا المفهوم الشكلي للقياس عند النحاة في هذه المرحلة المتأخرة .

\*\*\*

(١) أصول التفكير النحوي ( ص ٨١ )

(٢) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٢٤٦ ) .

## العلة تطورها وخصائصها قبل الأنباري

حطيت اعلة بأهمية كبرى ، فهدف البحث النحوي منذ نشأته هو تقعيد ظواهر اللغة ، ولكن « من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة ، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الحثرات ويجمع ما تشابه منها ليطلق حكماً عاماً فيصّل بالظواهر إلى القاعدة العلمية ، ولذلك هليس عريثاً أن يكون السؤال عن العلة قديماً وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد » <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من « أن نشأة التعليل النحوي كانت متأخرة عن التقعيد ، وكان التعليل - في بدايتها - يقتصر على تبرير القواعد وتسوية أحكامها ، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل ، فإنه قد مر مرحلة طويلة من التطور انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها ، دون أن يقف عند تبريرها وتقديم ما عساه يكون مسوغاً لها أو للظواهر التي وراءها » <sup>(٢)</sup> وهذا ما سيتضح في الصفحات التالية .

فقد بدأ السؤال عن العلة النحوية في مرحلة مبكرة جداً عند النحاة الأوائل فقد كان عبد الله بن أبي إسحاق مهتماً بالتعليل ، ذكر في ترجمته أنه « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل » <sup>(٣)</sup> وقال عنه الأنباري « إنه أول من هلل النحو » <sup>(٤)</sup> كما كان أبو عمرو بن العلاء ممن يسأل عن العلة يشهد على ذلك ما رواه الأصمعي أنه قال : « سمعت أهراباً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحفرها ، قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي . فقال : أليس بصحيفة ، فحمله على الممى ، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم » <sup>(٥)</sup> .

أما الخليل فقد أكثر من استنباط علل النحو ، فقد استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد ، ولم يسبقه إلى مثله سابق <sup>(٦)</sup> ، ووصفه الأنباري بأنه « بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله » <sup>(٧)</sup> وتصفى تعليقاته بقرنها من روح اللغة ومن الخس العموي الذي يفر من القبيح والمستقل ، والبعد عن الفلسفة

(١) العلة النحوي مشأتها وتطورها : مارن لمبارك (ص ٥١) در العكر بيروت - لبنان ٢٠٠٢ م ١٩٧١ م .

(٢) أصول التفكير النحوي ( ص ١٦٤ ) .

(٣) طبقات فحول الشعراء ( ٤١ أو ١٢ ) ، وطبقات النحويين والعمويين ( ص ٢٥ ) ، وإنباء الرواة ( ١٠٥ / ٢ ) .

(٤) برهة الألباء ( ص ٢٧ ) .

(٥) برهة الألباء ( ص ٣٥ ) .

(٦) انظر طبقات النحويين والعمويين ( ص ٤٣ ) (٧) برهة الألباء ( ص ٤٥ )

في طبيعتها <sup>(١)</sup> .

فمن يتأمل تعليلات السحاة الأوائل وعلى رأسهم الخليل وسيبويه ير أن عليهم كانت من قبيل العدل اللغوية التي تنكئ على أسباب لسانية يبيها الحس قبل أن تكون عللا عقلية <sup>(٢)</sup> ، ولم يكن هؤلاء السحاة الأوائل يستقون عندهم من عند غيرهم - كما هو الحال عند أكثر من أتى بعدهم - وإنما كانت عندهم وليدة قرائحهم وكتابوا هم أصحابها ومخترعيها <sup>(٣)</sup> . وهذا يظهر بجلاء في رد الخليل عندما سئل عن العلل التي يحتل بها في النحو ، أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه <sup>(٤)</sup> ، فلقد « كان الخليل وصحبه أهل هذه اللغة التي عاشت على ألسنتهم حية ، وكانت في عقولهم خصبة نشيطة ، فاستلهموها عندها فلم تتأب » <sup>(٥)</sup> .

فلسفة التعليل عنده تبيح من تقديسه لغة ، ومن ثم فهو لا يتصور ظاهرة من ظواهرها تصدر عن غير حكمة ، ولكن يجب أن نتنبه إلى أنه إذا كان التعليل قبل الخليل يقف عند حدود المنطوق بالفعل ، فإن تعليل الخليل يتجاوز ذلك إلى ما يفترض وجوده أيضًا ، وتشمل تعليلاته المادة كلها ما التسبب منها إلى مستوى اللغة أو مستوى اللهجات <sup>(٦)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالخليل تنتهي المرحلة الأولى من مراحل التعليل النحوي ، والتي تبدأ بالخطري ، والتعليل في هذه المرحلة تعليل بسيط يتصل اتصالاً مباشراً بمذلوله اللغوي ، فهو - أولاً - بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية ، والقواعد النحوية ، ثم هو - ثانيًا - بحث على هامش الظواهر والقواعد <sup>(٧)</sup> .

واتسم التعليل في هذه المرحلة بثلاث سمات رئيسة هي : أولاً - جزئية الموضوع والنظرة ، ثم التوافق بين هذه التعليلات والقواعد ، وثانيًا - وقوف هذه التعليلات عند حدود النصوص اللغوية ، وكذلك كان تأثير تعليلاتهم محصورًا في إطار التعبير

(١) العلة النحوية نشأتها وتطورها ( ص ٥٧ ، ٥٨ ) .

(٢) انظر القياس في النحو د . مني إلياس ( ص ٤٧ - ٦١ ) .

(٣) انظر العلة النحوية ( ص ٥٩ ) .

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ( ص ٦٥ - ٦٦ ) تحقيق د . منير ابراهيم مطبعة

المدني بصرط سنة ١٩٥٩ . (٥) العلة النحوية ( ص ٥٨ ) .

(٦) انظر تاريخ النحو العربي ( ص ١١٥ ، ١١٦ ) .

(٧) انظر أصول التفكير النحوي ( ص ١٦٥ - ١٦٧ ) .

مدعي أو الملاحظة النحوية دون أن يتجاوز ذلك التأثير في القواعد بعضها<sup>(١)</sup> .

ثم جاء سيبويه بكتابه الذي كثرت فيه التعليقات كثرة مرطة ، وحسبنا أن يلقي نظرة على الصفحات الأولى من الكتاب كي يدرك كثرة هذه التعليقات وامتلاء الكتاب بها<sup>(٢)</sup> ، ويعتمد سيبويه في استنباط العلل - كأستاده الخليل - على ما وقر في النفس من سلامة الدوق ورهافة الحس عند العرب ، فالعرب أمة حكيمة ، فراح يتتبع وجه الحكمة ، « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها »<sup>(٣)</sup> وهو لا يتفني من كل ذلك إلا ما يتفق مع واقع اللغة .

وعلل سيبويه شبهة بعلل الخليل والذين روى عنهم ، من حيث عنايتها بالمعنى ، واعتادها ذوق العرب في طلب الخفة والفرار من القبح والفعل ، « وإذا كان لسبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في اتوسع والإكثار بما كان نزرًا قليلًا عند شيوخه المتقدمين »<sup>(٤)</sup> فقد وسع دائرة التعليل فشملت ما هو واقع وما لم يقع ، « وبذلك ثبت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدها ومسائلهما ، فليس هنا من شيء لا يصل ، بل بكل شيء علة يمست بها في يمينه ، وتنتشر هذه التعليقات في أكثر صفحات الكتاب »<sup>(٥)</sup> وهذا هو الأسلوب الذي سار عليه التعليل حتى أواخر القرن الثاني .

وبعد التعليل عند الفراء بحثًا على هامش القواعد والأحكام ، فهو محاولة لتفسير الظواهر اللغوية ، فالعلة عنده لها غاية تعليمية<sup>(٦)</sup> ، فالعلة عنده لم تأخذ طابعها الشكلي في العملية القياسية ، وهذا طبيعي في هذه المرحلة .

أما المبرد فقد « باتت العلة عنده رديف الحكم النحوي ، لا تفارقه ولا ينفى لها - في اعتقاده - أن تفارقه »<sup>(٧)</sup> فهو شديد الاهتمام بالتعليل ويتخذ سلاحيًا للمناقشة ، وكانت المطالبة بالعلة هي الوسيلة التي جذب بها الزجاج من حقة أستاذاه ثعلب<sup>(٨)</sup> . وهو يحاول دائمًا أن يسند آراؤه بالعلل ، فلا يد لكل رأي من علة ، وكان يتسع في

(١) انظر أصول التكمير النحوي ( ص ١٦٧ - ١٧٠ ) .

(٢) نظر على سبيل المثال الكتاب ( ١٣/١ - ٢٠ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٢/١ ) .

(٤) اللغة النحوية ( ص ٦٣ ) .

(٥) المدارس النحوية ( ص ٨٦ ) .

(٦) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء ( ص ٢٧٢ ) .

(٧) اللغة النحوية ( ص ٦٧ ) .

(٨) انظر ترجمة الأنباء ( ص ١٧١ ) .

ذلك سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة للطنق به <sup>(١)</sup> .

وكان هذا الاهتمام بالتعليل سبباً في مخالفته سببوه في كثير من المسائل ولم يكن حلاؤه فيها كلها حول الحكم النحوي ، بقدر ما كان الخلاف في كثير منها حول علة ذلك الحكم <sup>(٢)</sup> .

ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا . إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، وأنها كانت عند سببويه والذين عاصروه وسبقوه مشتملة من روح اللغة ، معتمدة على الفطرة والحس من حيث طبيعتها ، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية ، وكان أصوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل .

ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها فألف تلميذ سببويه قطرب ( ت ٢٠٦ هـ ) <sup>(٣)</sup> كتاب « العلل في النحو » <sup>(٤)</sup> ، كما ألف المازني ( ت ٢٤٩ هـ ) كتاب « علل النحو » <sup>(٥)</sup> . ولئن كان الكتابان مفقودين فإنه لا نفوتنا دلالة الاسم فيهما على أن العلة بدأت تلفت نظر النحويين وتدور على ألسنتهم وأنها بدأت تفرد لها الكتب منذ نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث . وأصبحت العلل موضوعاً للبحث والمناقشة يكتب فيه النحاة ، ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار <sup>(٦)</sup> .

ويرى الدكتور على أبو المكارم <sup>(٧)</sup> أنه بانتهاء الحديث عن المبرد والزجاج تنتهي المرحلة الثانية من مراحل تطور التعليل ، والتي تبدأ من تلاميذ الخليل وتنتهي بالزجاج ، أي تمتد طوال القرن الثالث حتى أوائل القرن الرابع الهجري وقد تغيرت ملامح التعليل وخصائصه في هذه الفترة الطويلة إذ استقطب التعليل جهد الكثير من العلماء ، أعانهم على ذلك عدم سيطرة الرغبة في التعقيد على مشاعر النحويين ، إذ اكتمل التعقيد - أو كاد - في المرحلة السابقة ، مما أتاح لهم المقدرة على الانشغال

(١) انظر المدارس النحوية ( ص ١٣١ ) (٢) انظر العلة النحوية ( ص ٦٧ ، ٦٨ )

(٣) هو أبو علي محمد بن المستير البصري المعروف بقطرب ، كان أحد العلماء باللغة والنحو . أحد النحاة سببويه . ( انظر برهة الألياء ٧٦ ، ٧٧ ) .

(٤) انظر بنية الوعاة ( ص ٢٤٣ ) ، والفهرست ( ص ٨٤ ) ، ومعجم الأدياء ( ٥٢/١٩ ) .

(٥) انظر بنية الوعاة ( ٤٦٥/١ ) ، ومعجم الأدياء ( ٥٢/١٩ ) .

(٦) انظر اللغة النحوية ( ص ٦٩ - ٧١ )

(٧) انظر أصول التفكير النحوي ( ص ١٧٠ - ١٧٥ )

بالتعليل للغة وما هو مقر في القواعد .

وكان من نتائج هذا الاهتمام المتزايد بالعلّة أن أصبح التعليل يتناول كل جزئيات البحث النحوي ، كما وجدت محاولات لضم الظواهر النحوية في إطار كلي يشملها ويبررها . ولكن مع ذلك يلاحظ أن التعليل في هذه المرحلة ظل يقف عند القواعد النحوية والظواهر اللغوية ، محترماً لها ، ومكتفياً بتبريرها .

أما في القرن الرابع الهجري ، فقد احتلت العلّة مكانة واضحة في عالم التأليف النحوي ، فكثر فيها المصنفات وأفردت لها الكتب ، وتناولها الحديث النظري المجرد ، وظهر من قسم العلل ولاحظ فيها اللغات ، ومن هذه المصنفات <sup>(١)</sup> : كتاب « علل النحو » وكتاب « نقض علل النحو » للغة أو لغة الأصبهاني ( ت حوالي ٣١١ ) <sup>(٢)</sup> ، وكتاب « العلل في النحو » لهارون بن الخليل ( ت حوالي ٣١١ ) <sup>(٣)</sup> وكتاب « المختار في علل النحو » لابن كيسان ( ت ٣٢٠ ) <sup>(٤)</sup> ، وكتاب « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي ( ت ٣٣٧ ) ، وكتاب « النحو المجموع على العلل » لميرمان ( ت ٣٤٥ ) <sup>(٥)</sup> ، وكتاب « علم النحو » لابن الوراق ( ت ٣٨١ ) <sup>(٦)</sup> ، وكتاب « شرح علل النحو » لأبي العباس المهلب ( ت ٣٨٥ ) <sup>(٧)</sup> ، وكتاب « تفسيرات العوامل وعللها » لأبي القاسم سعيد الفارسي ( ت ٣٩١ ) <sup>(٨)</sup> .

ومن كل هذه المصنفات والمؤلفات لم يصل إلينا إلا كتاب الزجاجي « الإيضاح » وكذلك كتاب ابن جني « الخصائص » الذي تناول فيه التعليل تنظيراً .

- (١) انظر اللة النحوية ( ص ٩٤ - ٩٥ ) ، وابن الأثيري وجهوده في النحو ( ص ١٩٠ ، ١٩١ ) .
- (٢) هو أبو علي الحسن بن عبد الله الأصبهاني ، انظر معجم الأدباء ( ١٤٢/٨ ) ، وبغية الوعاة ( ٥٠٩/١ ) .
- (٣) انظر معجم الأدباء ( ٢٦٦/١٩ ) ، وبغية الوعاة ( ٣١٩/٢ ) .
- (٤) هو أبو الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان انظر معجم الأدباء ( ١٣٩/١٧ ) ، وبغية الوعاة ( ١٩/١ ) ، وإنباه الرواة ( ٥٩/٣ ) .
- (٥) هو أبو بكر محمد بن عيسى بن إسحاق التيسكري ، انظر معجم الأدباء ( ٢٥٧/١٨ ) ، وبغية الوعاة ( ١٧٧/١ ) .
- (٦) هو محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن بن الوراق النحوي ، انظر الأعلام ( ٢٢٥/٦ ) ، وبغية الوعاة ( ١٣٠/١ ) .
- (٧) هو أبو العباس أحمد بن محمد المهلب ، انظر إنباه الرواة ( ١٢٩/١ ) ، وبغية الوعاة ( ٣٨٩/١ ) ، ومعجم الأدباء ( ١٩٠/٤ ) .
- (٨) هو أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارسي النحوي ، انظر معجم الأدباء ( ٢١٧/١١ ) ، وبغية الوعاة ( ٥٨٤/١ ) .



ولم يكن ما تناوله الزجاجي في كتابه حديثاً كله عما تناوله النحاة المتقدمون عليه في التعليل ولكن أهميته تسع من إفراده العلة بالتأليف وكشفه لطبيعتها وتقسيمه العلة تقسيماً ثلاثياً باعتبار عايتها ، فقسّمها إلى علة تعليمية ضرورية لتعليم النحو ، وأخرى قياسية ضرورية لتحقيق غاية لغوية من القياس على كلام العرب ، والثالثة جدلية نظرية لا تفيد النحو أو اللغة .

وقد كان الزجاجي إلى هذا التقسيم - بحسب الغاية - سابقاً ، ومهما يكن من أمر فالذي يعنينا نحن الآن هو أن الزجاجي أوجد هذا التقسيم في تلك الفترة من الزمن . وأنه لاحظ أهمية العلة التعليمية وعرف بها قيمتها فحاول تمييزها عما كان فلسفة وجدلاً ، وليس يهمنا بعد ذلك إن كان الزجاجي قد نجح باستخلاص النحو من الفلسفة أو أخفق ، بل يهمنا أن نسجل في تلك الفترة ولادة اتجاه فكري جديد أراد تنقية النحو من سلطان العلوم الأخرى <sup>(١)</sup> ولكن لم يكن للاتجاه الجديد من القوة والشعور ما يكفل له العلبة على الاتجاه القديم ، فزاد الاهتمام بالعلل الجدلية والفلسفية .

وفي النصف الثاني من القرن الرابع نجد السيرافي « يتوسع في التعليل توسعاً أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب ، فليس هناك شيء علة النحاة إلا وتذكر عليهم فيه ، وتضاف إليها علة جديدة ، وما لم يخلوه حاول جاهداً أن يجد له علة أو عللاً تسنده » <sup>(٢)</sup> فقد كان السيرافي - كما هو مشهور - عالماً بالنحو والفقه والكلام ، ومن هنا اتكأ على أساليب الجدل الكلامي . ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن ذلك « لا يعني رغبته في إخضاع النحو لأصول الكلام ، بل هو عنده وسيلة بقوى بها أصول النحو ، ويدافع بها عن علة وليس أدل على ذلك من موقفه العنيف في المناظرة المشهورة التي دارت بينه وبين أبي بشر متى بن يونس حين وقف يرد حجج المنطقي ويسفه أقواله ويعلي شأن النحو وأهله » <sup>(٣)</sup> ، ونحن وإن كنا لا نغلو في تقدير هذه المناظرة يمكننا أن نرى فيها بادرة من بوادر تحرير النحو ورغبته في الانطلاق من ربقة المتكلمين والمنطقيين <sup>(٤)</sup> .

أما إسهام ابن جني في العلة والتعليل فقد كان أوسع وأشمل مما أسهم به

(٢) المدارس النحوية ( ص ١٤٧ ) .

(١) العلة النحوية ( ص ٩٧ ) .

(٣) انظر المناظرة في « مصبم الأدباء » ( ٨ / ١٩٠ ) ، والمقائسات لأبي حيّان التوحّدي ( ص ٦٨ ، ٨٧ )

(٤) العلة النحوية ( ص ١١٩ )

تحقيق حسن السديقي ط ١ سنة ١٩٢٩ م .

الرجاجي ، فقد أحاط بالعلة من جميع نواحيها ولم يترك فيها شاردة ولا واردة إلا وعرض لها بعمق وفاد بصيرة ، وهو يحتنف في ذلك عن الرجاجي الذي كان في حديثه عن العلة ضيقاً مقللاً ؛ إذ لم يكتب في العلة كتابة نظرية إلا باب واحد لا يزيد عن ثلاث صفحات وهو باب « القول في علل النحو » ، وفيه ما في الكتاب بممارسات عملية لفهمه عن العلة أو بالأحرى بحث عن أسرار الكلام العربي وكشف عن وجوه الحكمة فيه ، وقد أشبه في ذلك كتاب الأنباري « أسرار العربية » (١) .

لقد أكمل ابن جني ما بدأه أستاذه - أبو علي الفارسي - الذي يعترف له تلميذه بالسبق في مجال العلة ، فيقول : « أحسب أن أبا علي قد خطر له والترزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا » (٢) وسار على نهجه ، فتعدى بهيته في العلل مرحلة بيان العلة وانتزاعها من كلام العرب والمتقدمين إلى مرحلة البحث فيما يمكن أن يسمى فلسفة العلل (٣) .

فقد وقف ابن جني في دراسته للعلل النحوية في كتابه « الخصائص » وقفة طويلة ، وكانت غايته في تلك الدراسة بيان حكمة العرب في لغتها ، وأنها أصابت من قوة النظر وسلامة الذوق حقاً وافراً (٤) . وأن السحاة وقفوا على العلل التي أرادتتها العرب ولا حظولها (٥) . وكان شديد الدفاع عن العلة ، فعقد لها فصلاً عنوانه « باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة » (٦) كما عقد موازنة بين علل النحو وعلل الفقهاء والمتكلمين . وجمعها وسطاً بين الصنفين (٧) . كما تناول ابن جني ما تسمى علة العلة عند ابن المراج (٨) بالدراسة وأوضح أن هذه التسمية من قبيل التجوز في اللفظ وأما في الحقيقة فهي شرح وتبصير للغة (٩) .

ويقسم العلل على أساس من إحساس النفس والحس إلى ضربين : أحدهما : واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، والآخر : ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له (١٠) . وقد وضع نفسياً آخر لعلة باعتبار عملها ،

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٩١ ، ١٩٢ ) .

(٢) الخصائص ( ١ / ٢٠٨ ) (٣) انظر القياس في النحو د . سي إلياس ( ص ٦٤ )

(٤) انظر الخصائص ( ١ / ٧٨ ) (٥) انظر السابق ( ١ / ٧٢ - ٧٦ )

(٦) السابق ( ١ / ١٨٤ ) . (٧) انظر السابق ( ١ / ٤٨ - ٥٣ ) .

(٨) انظر الأصول في النحو لابن المراج تحقيق د . عبد الحسيب المتلي ( ١ / ٣٥ ) .

(٩) انظر الخصائص ( ١ / ١٧٣ ) (١٠) السابق ( ١ / ٨٨ )

فقسمها إلى علل موجبة وأخرى مجورة <sup>(١)</sup> ، في إشارة دكية إلى الفرق بين العلة الموجبة للحكم ، والمجورة التي هي أمارات ودلالات على الحكم .

وعلى هذا فإن « أول ما يقصده ابن جني هذا الاهتمام الواضح بأمر علل النحو، وهذه الحماسة الطاهرة بدافع بها عنها ، فقد كان أبو الفتح يعطي كل موضوع حقه من البحث والجهد ، وقد أعطى موضوع العلة من كتابه ( الخصائص ) ومن اهتمامه قسطاً وافراً وحظاً كبيراً » <sup>(٢)</sup> .

ونستطيع أن نجمل القول من العلة في القرن الرابع بأنه زاد الاهتمام والعناية بها والتأليف فيها ، كما صنفت العلل ولوحظت غاياتها وصيغ النظر الفلسفي والجدل الكلامي والأسلوب الفقهي البحوث النحوية وغلب على الكثير من علله .

وعله لا يكون غلوّاً أن أقول : إن البحث في العلة بعد القرن الرابع لا يبدو أن يكون شرحاً وتفصيلاً أو اختصاراً وتهذيباً أو استدراكاً وتعليقاً ؛ فقد كان معظم النحويين بعد القرن الرابع مقدسين ساروا على طريق المتقدمين <sup>(٣)</sup> .

وسرى أن ذلك كله كان مقدمة لما وصل إليه الأنباري في القرن السادس إذ جمع بين تأليف الأصول النحوية على أصول الفقه والتأليف في أصول الجدل وعلم الكلام ، كما ألف المسائل الخلافية في النحو على نهج المسائل الخلافية في الفقه ، وبذلك سخر ما يعرفه من أصول الفقه والكلام لخدمة النحو - وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في موضعه من البحث .

وأكبر دليل على ما أقوله كتاب « أسرار العربية » الذي يبدو عند التأمل معتمداً على أساليب المناظرة والجدل الكلامي ، وكانت ظهور هذه المؤلفات النحوية المعتمدة على علوم الفقه والكلام طبيعياً في القرن السادس بعد أن ظهر الجدل صعباً واستقر قبل ذلك بقرنين <sup>(٤)</sup> . وهكذا لم يكن الأنباري وأمثاله يصنع ابن جني في تأليف أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام ، بل غالوا في التقليد فأصبح لهم خلاف نحو كما للعقهاء ، وأصبح الجدل النحوي علماً له قواعده وأحكامه ، بل أصبح أصل أحد العلمين - كما عند الإسوي في مرحلة بعد الأنباري - صالحاً لتخريج هروع العلم الآخر عليه <sup>(٥)</sup> .

(٢) العلة النحوية ( ص ١٢٤ ) .

(١) انظر السابق ( ١ / ١٦٤ ) .

(٤) انظر السابق ( ص ١٣٦ ) .

(٣) انظر العلة النحوية ( ص ١٣٦ ) .

(٥) انظر السابق ( ص ١٤٦ ، ١٤٧ ) .

ولذلك كان طبيعيًا أن يقوم أحد أباء القرن السادس وأحد معاصري الأنباري - وهو ابن مضاء - بثورته على هذه الأوضاع التي تمكنت في البحث النحوي ، فدعا إلى إلغاء كل ما يستعصي النحوي عنه وكل ما أثقل النحو ، فدعا إلى إلغاء نظرية العامل والعلل الثنائي والثلاثي ، كما دعا إلى إبطال القياس ، وترك المسائل النظرية ، وإسقاط كل ما لا يفيد النطق <sup>(١)</sup> فكان ابن مضاء في اتجاهه مصادًا تمام التصداد معاصرة مشرقية - الأنباري . وكان ذلك بمثابة رد فعل لما فعله الأنباري وأمثاله من غلبة النزعة المنطقية والجدلية في النحو .

وستطرح أن نقول : إن المرحلة الثالثة <sup>(٢)</sup> والأخيرة من تطور التعليل النحوي قد بدأت بعد الزجاج وعلى يد ابن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) والزجاجي ( ت ٣٣٧ هـ ) أي أنها بدأت مع أوائل القرن الرابع واستمرت إلى عصر الأنباري ، ومقابلة بالنصال الفكر العربي والثقافة العربية بغيرها من الثقافات .

وقد تغير التعليل في هذه المرحلة تغيرًا جذريًا شمل مجالاته ومنهجه <sup>(٣)</sup> ، ففي مجالاته اتسع ميدان البحث في العلة بنشأة نوعين جديدين من العلة هما القياسية والجدلية النظرية ، أما في المنهج ، فقد تحول التعليل من تبرير القواعد إلى التأثير فيها ، فبعد أن كان التقيد هو الهدف والتعليل ليس إلا مسوغًا لأحكامه ، أصبح تلمس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي وبمقتضاه يمكن أن تعدل القواعد لتتفق مع التعليلات وتكسب مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية منطقية <sup>(٤)</sup> . وهكذا هدف التعليل في هذه المرحلة إلى الربط بين الأحكام والعلل وبناء الأحكام على العلل لا العكس ، كما هدف إلى التنسيق بين العلل وصفها بالانساق بين جزئياتها فقد شملت أبعاد التغيير في التعليل مجالات ثلاثة <sup>(٥)</sup> ، هي نوع العلة حيث قسمت العلة باعتبارات مختلفة ، ثم وضع مسائل للعلة ، وأخيرًا وضع شروط لكي تكفل سلامة هذه العلل وتحديد أهم القواعد فيها .

\*\*\*

(١) نظر الرد على السجدة لابن مضاء القرطبي ( ص ٧٦ ، ٧٨ ) ، ( ١٣٠ - ١٤١ ) ، تحقيق د شوقي صيف دار انطراف القاهرة ط ٢ سنة ١٩٨٢ م  
( ٢ ، ٣ ) انظر أصول التفكير النحوي ( ص ١٧٩ - ١٨٧ ) .  
( ٤ ) السابق ( ص ١٨٦ ) .  
( ٥ ) انظر السابق ( ص ٢١٣ ) .

### استصحاب الحال تطوره وخصائصه قبل الأنباري

وإذا كان الاستصحاب هو « إبقاء حال النعظ على ما يستحقه في الأصل عدم دليل النقل عن الأصل »<sup>(١)</sup> أو « هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته »<sup>(٢)</sup> فإن الاستصحاب بهذا المعنى قديم قدم النحو ، بل متقدم على القياس من حيث ترتيب الاستدلال - لا من حيث قوته في الاستدلال - إذ إن تجريد الأصول المستنبطة من استقراء المادة المجموعة هي مرحلة ضرورية وتجهيدية لعملية القياس بعد ذلك ؛ إذ يعتمد القياس على هذه الأصول المجردة فيقيس عليها ما عداها من فروع . فالبحث عن الأصول والفروع هو لب قضية الاستصحاب والتعرف على الأصول في مرحلة استقراء المادة هي البداية التي لا بد منها كي تستصحب في الذهن عند تناول المادة وقياس ما عداها عليها .

وتجسد فكرة الأصول والفروع - وهي عماد القياس - إلى مختلف مجالات البحث النحوي . فكان أول ما تناوله النحاة بالبحث عن الأصول فيه هو أجناس الكلم الثلاثة من حيث الإعراب والبناء<sup>(٣)</sup> ، وقد ذكر الزجاجي موقف الخليل وسيبويه من مسألة الأصل والفرع في هذه الأجناس الثلاثة<sup>(٤)</sup> . ومما يؤكد هذه الفكرة أننا نجد مصداق ذلك في اختلاف العرب في اللغة حول ما يجري مجرى الأصل والفرع . مثال ذلك ( ما ) و ( إن ) النافيتان .

وقد اهتم النحاة باتباع الأصول وتحديدتها منذ فترة مبكرة جداً من تاريخ التقعيد النحوي ، نجد بواكير ذلك عند عبد الله بن أبي إسحاق وجهله من النحويين الأوائل ؛ إذ نجد في كلامهم كثيراً ، الأصل في كذا كذا .

وقد جعل الخليل مفردات اللغة أصولاً وفروعاً من حيث دلالتها على الجنس والعدد ، فهو ينظر إلى ظواهر اللغة على أنها أصول وفروع تنشعب عنها .

وإن حبي يستعمل استصحاب الحال وإن لم يسمه صراحة<sup>(٥)</sup> ، وقد عقد ابن جني في كتابه « الخصائص » باباً خاصاً لاستصحاب الحال جملة بعنوان « في إقرار

(١) الإعراب في جمل الإعراب ( ص ٤٦ ) (٢) القياس في الحدود من الباس ( ص ٣٢ )

(٣) انظر السمين ( ص ٣٢ ، ٣٣ ) . (٤) انظر الإيضاح في علل النحو ( ص ٧٧ )

(٥) انظر ابن جني النحوي ( ص ١٥٦ ) .

الألفاظ على أوضاعها الأولى ، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول ، <sup>(١)</sup> ويبدو أن التطور الذي حدث للاستصحاب بعد ابن جني ، يكمن في أنه رأى الاستصحاب من مستلزمات القول بالقياس ، لأن القول بالقياس يعني التمسك به ما عدم دليل العدول عن الأصل ، كما أن بقاء الشيء على قياسه لا يحتاج إلى دليل . وإنما ما خرج عن قياسه هو الذي يحتاج الدليل <sup>(٢)</sup> . خلافاً للأبياري الذي عد الاستصحاب أصلاً مستقلاً من أصول النحو - وهذا ما سنباوله بالتفصيل في موضعه من البحث إن شاء الله تعالى .

\*\*\*

(١) الخصائص ( ٤٥٧/٢ )

(٢) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٣٦١ )



### المؤثرات في علم أصول النحو

مدخل : إذ ثمة ثلاثة علوم بينها وبين الروابط والعلاقات والتأثيرات ما بينها ، وهي الفقه والكلام والمنطق ، فهناك تفاعل بين هذه العلوم جميعاً ولو حاولنا البحث عن دلائل تأثر كل منها بالآخر لوجدناها . وقد ساعد على هذا ما نجده من نماذج بين تلك العلوم وتداخل بينها ، وبخاصة تلك العلوم الصادرة عن منهج واحد وهو المنهج الإسلامي الخالص .

ومن أجل هذا التمازج يقول ابن جني في وصف كتابه « الخصائص » :  
« وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلمين ، والفهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة والكتاب ، والمتأديبين التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ، وبأنس به ، ليكون له سهم منه وحصص فيه » (١) .

ولا يعدم الباحث أن يجد تأثيراً لهذه العلوم في النحو العربي بعامة وفي أصول النحو العربي بخاصة ، وقد حاولت في الصفحات التالية تتبع صور هذا التفاعل وهذه التأثيرات التي تركتها هذه العلوم في النحو وأصوله .

• • •



## ١ - التفاعل بين الفقه والنحو وأصولهما

إن بين الفقه والنحو من التفاعل والتمازج الشيء الكثير ، فلم يكن ثمة تحديد دقيق للأطر ، أو الدوائر التي يختص بها علم دون الآخر وبخاصة في فترة نشأة تلك العلوم . كما أن العلماء أنفسهم لم يتخصصوا في فروع تلك العلوم بعينها وإنما كانت دراساتهم فيها موسوعية .

إن دلائل التفاعل بين العلوم الشرعية وعلم العربية تظهر في مرحلة النشأة الأولى لعلم العربية ، إذ ظهر علم النحو من أجل خدمة القرآن الكريم ، حفاظاً على فصاحته وحفظاً للألسنة من اللحن . وكان علم النحو أشد العلوم تدخلاً مع علوم الشريعة فهذا الإمام فخر الدين الرازي ( ت ٦٠٦ هـ ) <sup>(١)</sup> يرى أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، إذ يقول فيما نقله إلينا السيوطي : « اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، فلا بد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة ، وهما واردان بلغة العرب وبصوهم وتصريفهم ، فإذا توفقت العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف ، فهو واجب ، فإذا توفقت اللغة والنحو والتصريف واجبة » <sup>(٢)</sup> ومن جهة أخرى فإن الشريعة الإسلامية متمثلة فيصوص القرآن والسنة تعد ركيزة من ركائز الاحتجاج في النحو العربي والتفاعل بين الشريعة والنحو تفاعل متبادل من جهتين لا من جهة واحدة <sup>(٣)</sup> .

ومن دلائل هذا التفاعل بين العلمين - النحو والفقه - ما فعله الفقهاء من إدارة مباحث الفقه على أسس نحوية منها على سبيل المثال ما صنعه الإمام محمد بن

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي ، انظر الأعلام ( ٣١٣/٦ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ( ٣٣/٥ - ٤ ) ، ووجبات الأغنياء ( ٢٤٨/٤ - ٢٥٢ )

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي ت د . أحمد محمد قاسم ( ص ٧٨ ) نقلاً عن ( المصنوع ) للرازي

(٣) انظر مقدمة محيي د . محمد حسن عواد للكوكب النوري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الإسوي ( ت ٧٧٢ هـ ) ( ص ٨١٧ ) ، دار عمار للنشر - عمان - الأردن - ١٤٨٥ سنة ١٩٨٥

الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) <sup>(١)</sup> تلميذ الإمام أبي حنيفة - في كتاب «الإيمان» من كتابه «الجامع الكبير»، إذ يعد من أوائل من ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو يقول ابن يعيش: «وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب (الإيمان) منه مسائل فقه نسي على أصول العربية، لا تتضح إلا من له قدم راسخ في هذا العلم. فمن مسائله العامة أنه إذا قال: أي عبيدي صربك فهو حر فصره الجميع عتقوا، ولو قال: أي عبيدي صرته فهو حر، فضرِب الجميع لم يعتق إلا الأول منهم، فكلام هذا الطبر مسوق على كلام النحوي في هذه المسألة» <sup>(٢)</sup>.

وهكذا فتح الإمام الشيباني باباً واسعاً من أبواب النظر في التفاهل بين الفقه والنحو، وذلك بتعليق النتائج الفقهية بمقتضيات القواعد النحوية ثم توالى بعدهم الجهود الفقهية المؤثرة بقواعد النحو، وبخاصة في كتب الفروع كالوجيز للغزالي وشرحه الكبير للرافعي، والمهذب للشيرازي، والروضة للنووي... وغيرها <sup>(٣)</sup>.

إذا تأخر بها الزمن وجدنا كتاباً «كالكوكب الدرّي» فيما يتخرج على الأصحاب النحوية من الفروع الفقهية «للإسنوي» (ت ٧٧٢ هـ) يعد مثلاً عملياً للتفاعل الحار بين علوم الشريعة بعامة والفقه منها بخاصة، وبين علوم العربية والنحو منها بخاصة. حيث قام الإمام الإسنوي بجمع تلك المسائل الفقهية المدارة على أسس نحوية في مصنف خاص بها <sup>(٤)</sup>.

ومن الكتب التي مزجت بين النحو والفقه، وبينت دور النحو في فهم العلوم الشرعية كتاب: «الصفحة الذهبية في الرد على متكري العربية» للطوفي الصرصري، الذي ألفه في الرد على الذين ينكرون فضل العربية ويحطون من قدرها من شعوبين متعصبين فمزج في هذا الكتاب بين النحو والفقه وذكر بعض المسائل الفقهية المشكلة وأوجد لها حلولاً عن طريق النحو، مظهرًا بذلك دور النحو في

(١) هو محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة، وابن عمالة الفراء، ومعاصر الكشائي، ولقد توفي سنة - وهما بصحبه الرشيد - في يوم واحد من عام ١٨٩ هـ، فعن عهده الرشيد «دفنت الفقه والعربية بالري» انظر وفيات الأعيان (١٥/٤)، ورحله الألباء، (ص ٦٢، ٦٤).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) إنارة الطباعة المبرية بمصر - روجع وصحح بمعرفة مشيخة الأزهر (بدون تاريخ)، وانظر الكوكب الدرّي (ص ٤١٨).

(٣) انظر مقدمة المحقق لنكوكب الدرّي (ص ٩، ٤٦).

(٤) انظر السابق (ص ٨، ٩).

التحريح العقهبي وموصحا دور اسحو والإعراب في القرآن الكريم والسنة النبوية<sup>(١)</sup> .  
ولم يقتصر هذا الأمر - إدارة المباحث العقهبية على أسس نحوية - على جهد  
العقهاء ، بل تجاورها إلى الحياة أنفسهم ، فقد أخذ الحياة أيضا يعطرون في المسائل  
العقهبية من حلال النحو . من ذلك عدد من المناظرات التي دارت بين الكسائي وأبي  
يوسف الفقيه الحنفي المشهور ، تقوم على ربط المسائل العقهبية بالنحوية ، منها مناظرة  
دارت حول ما يلزم الشاعر في قوله :

فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمة ثلاثٌ ومن يخرقُ أعقُبْ وأظلم

إذا رفع ( ثلاث ) وإذا نصبها<sup>(٢)</sup> . كما دارت بينهما مناظرة حول الفرق بين  
(إن) و(أَنْ) في الطلاق في قول من قال لامرأته : ه أنت طالق إن دخلت  
الدار<sup>(٣)</sup> .

ودارت بينهما مناظرات حول الفرق بين اسم الفاعل متونًا ومضافًا كقول الرجل  
( أنا قاتل غلامك ) بالنون أو الإضافة<sup>(٤)</sup> ، وحول التوكيد والعطف<sup>(٥)</sup> .

كما دارت مناظرة بين الفراء والإمام محمد بن الحسن الفقيه ، حيث فضل الفراء  
النحو على الفقه وقال : قل رجل أنعم النظر في العربية وأراد علما غيره فلا سهل  
عليه ، فسأله محمد بن الحسن : ما تقول في رجل صلى فيها في صلاته وسجد  
سجدة في السهو فسأله فيها ، فتفكر الفراء ساعة ثم قال : لا شيء عليه ، فقال له  
محمد : ليم ، قال : لأن التصغير عندنا ليس له تصغير ، وإنما سجدة السهو تمام  
الصلاة وليس للتمام تمام ، فقال محمد بن الحسن : ما ظننت أن آدميًا بلد مثلك<sup>(٦)</sup> .  
وهذا السيراني ظل يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما عثر له

(١) انظر الصحفة العقبية في الرد على منكري العربية لطوفي الصرصري ت د . إبراهيم محمد  
الإدكاوي - التضامن ط ١ سنة ١٩٨٦ م .

(٢) انظر مفتي المليب ( ٥٣/١ ) ، مجالس العلماء للزجاجي ( ص ٢٥٩ ) ، الأشباه والنظائر ( ١١٥/٢ ) .  
( ١١٦ ) ، الكوكب الدرر ( ص ٤٣٤ ) .

(٣) انظر طيفات الريدي ( ص ١٣٩ ) ، ومعجم الأدباء ( ١٣/١٧٥ - ١٧٦ ) ، ومجالس العلماء  
( ص ١٩٦ ) ، والأشباه والنظائر ( ٣/٣١٤ - ٣١٥ ) .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ( ٣/٣١٥ ) ، معجم لأدباء ( ١٣/١٧٧ ) .

(٥) انظر مرعة الألباء نقلًا عن القديري ( ص ٦٢ ، ٦٣ ) ، والأشباه والنظائر ( ٣/٣١٦ ) ، وإبه الرواه ( ٢/٢٦٠ ) .

(٦) انظر مجالس العلماء ( ص ١٩١ ) ، مرعه الألباء ( ص ٨٣ ، ٨٤ ) .

على خطأ<sup>(١)</sup> . ويستدل الأستاذ سعيد الأماني عنى ما بين الفقه والنحو من أخذ وعطاء استمرا مع تقدم المعين ، بما وصل إليه الأمر في المائة الرابعة للهجرة . فقد وجدنا فيها شاعرا ، وهو ابن الخلداء المصري ، كانت له ليلة في كل جمعة يتكلم فيها عنده في مسائل الفقه على طريق النحو !! وكان أبو جعفر النحاس السحوي المصري المشهور (ت ٣٣٨ ) لا يدع حضور المجلس<sup>(٢)</sup> .

وهكذا كانت اللغة وعلومها وسيلة لعلوم الدين ، ودات صلة قوية بها إذ كان ينبغي للفقيه أن يعرف اللغة ، نحوها وطرائق الكلام فيها . ولا يصحح فقيها في كتاب الله فاهقا لحديث الرسول قادرا على استنباط الأحكام إلا إذا فقه علوم العربية أولا ، وكم من عالم قاده حيلة الحديث أو الفقه إلى حلقة العربية<sup>(٣)</sup> ومن أجل هذا التفاعل بين العلمين كان من الضروري التفريق بين اتجاهين رئيسين للعلاقة بين الفقه والنحو :

**الاتجاه الأول :** يبدو فيه الأثر الكبير الذي تركه النحو العربي في المباحث الفقهية والمعالجات العلمية لمسائل الفقه ، من حيث احتياج الفقيه للنحو في التفريق بين المعاني من جهة الألفاظ ، ومن جهة اشتراط الأصولي معرفة العربية وعده شرطاً من شروط بلوغ رتبة الاجتهاد .

**الاتجاه الثاني :** فيبدو فيه التأثير الذي تركه علم أصول الفقه بصورته الناضجة في محاولات وضع أصول للعربية ، وظهور هذا التأثير في مجالات متعددة من أصول النحو العربي .

**أولاً :** أثر النحو في الفقه وأصوله : إن أول ما نلاحظه من تأثير للبحث النحوي عند الفقهاء والأصوليين منهم هو ذلك الاحتجاج الكبير لمعرفة طرق دلالة النص على ما يحمله من معنى ، فإذا كان موضوع بحث الأصوليين هو أدلة الفقه وأهمها الكتاب والسنة ، فموضوع بحثهم إذن مجموعة نصوص عربية فصيححة تحمل معاني ومقاصد وأعراضاً لا يمكن للفقيه استنباط الحكم الشرعي منها ، ما لم تكن له القدرة والممارسة والإلمام بأصول الكلام العربي وفهم مقاصده وأعراضه . من أجل ذلك

(١) معجم الأدباء ( ٨ / ١٥ ) .

(٢) في أصول النحو ( ص ٩٤ ) ، وانظر إيهاء الرولة ( ١٠٢/١ ) ، طبقات النحويين واللغويين

( ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ) . (٣) العلة النحوية ( ص ٨١ )

كانت عملية الاستنباط مترتبة على هذا الفهم الذي يتكفل به البحث النحوي<sup>(١)</sup> .  
فقد كان على الأصولي - قبل أن يدخل في صلب موضوعات أصوله وقواعده لاستنباط الحكم من النص - أن يبحث فيما يساعده على فهم معنى النص وبهذا اشتملت كتب الأصول على مقدمات نحوية ولغوية كبيرة أطلقوا عليها أحياناً «المبادئ اللغوية» ، وأحياناً أخرى «مباحث الألفاظ»<sup>(٢)</sup> وتوسعوا فيها حتى كادت في بعض الأحيان تربو على نصف حجم هذه المؤلفات . ومن أمثلة ذلك ما نجده عند أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)<sup>(٣)</sup> في كتابه «المحول» الذي يخرج عن موضوع بحثه في الاستثناء ودلالته على تخصيص العموم ، إلى مسائل في إعراب المستثنى أولاً ، وفي وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في الاستثناء غير المستقل<sup>(٤)</sup> ، ويشير إلى ذلك في مقدمة كتابه «المستقصى» ، فيعلله بأنه قد «حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول فدكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جملاً هي من علم النحو خاصة»<sup>(٥)</sup> .

وهكذا لعب النحو دوراً كبيراً في أصول الفقه وبخاصة في مبحث دلالة الأدلة اللفظية ، وكان أظهر المباحث الأصولية تأثيراً بالنحو هو مبحث «حروف المعاني» لأن النصوص الشرعية لا تمهم حق الفهم إلا إذا حصل الأصولي معاني تلك الحروف إتقاناً ودربة ، إذ عدها الأصوليون كالدخول إلى أصول الفقه ، وكما ذكر حروف المعاني في كتبهم فقط ، وإنما نوهوا بشأنها ورقة قدرها<sup>(٦)</sup> .  
ولقد بين أحد الدارسين<sup>(٧)</sup> العلاقة بين النحو والفظ من الناحية العملية حيث بين دور النحو في تخريج آيات الأحكام وتوجيه أقوال الفقهاء .

(١) البحث النحوي عند الأصوليين للدكتور مصطفى جمال الدين (ص ٣٨٥) دار الرشيد للنشر -

الغزالي ط سنة ١٩٨٠ م . وانظر مقدمة المحقق للكوكب النوري (ص ٤٢) .

(٢) انظر البحث النحوي عند الأصوليين (ص ٩) .

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، فيلسوف ومتصوف ، له نحو مئتي مصنف . انظر لأعلام (٢٢/٧) .

(٤) المستقصى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ، ومعه كتاب فوائذ الرحيم بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للشيخ محب الله بن عبد الشكور (١٠/١) دار الفكر (بدون تاريخ) .

(٦) انظر دور النحو في العلوم الشرعية (ص ٤٠٦) رسالة ماجستير بدار العلوم جمال عبد العزيز أحمد

رم ٤٩٠ سنة ١٩٨٩ م . (٧) انظر السابق (ص ١١٩ - ٧٠٤) .

كما أشار الإسوي إلى أن علم الفقه مستمد من علم أصول الفقه وعلم العربية ،  
« وأما العربية ، فلأن أدلته من الكتاب والسنة عربية وحشد فيتوقف فهم تلك الأدلة  
على فهمها ، والعلم بمدلولها على علمها » (١) .

ولأجل هذا الدور الذي يلعبه النحو في لفقه وأصوله أكدت كتب أصول الفقه على  
أن علم العربية هو أحد ثلاثة مصادر يستمد منها أصول الفقه ، قال الأمدي : « وأما ما منه  
استمداده - أي علم أصول الفقه - فعلم الكلام والعربية والأحكام الشرعية ... وأما علم  
العربية فيتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة ، وأقوال أهل الحل  
والعقد من الأمة ، على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة ، والمجاز ، والعموم  
والخصوص ، والإطلاق ، والتقييد ، والحذف ، والإضمار ، والمنطوق والمفهوم ،  
والاقتضاء ، والإشارة ، والتنبيه ، والإيماء ، وغيره ، مما لا يعرف في غير علم العربية » (٢) .

وإذا كانت هذه الموضوعات أدخل في باب اللغة منها في باب النحو فإن ذلك  
يرجع إلى عدم التفرقة في تلك الفترة بين النحو واللغة بالصورة المحددة الواضحة  
المعروفة فيما بعد تلك المرحلة . ومع ذلك فإن للنحو بمعناه الخاص اتحد نصيباً كبيراً  
في معرفة دلالات الأدلة اللفظية ، فقد تحدث الأمدي عن الأدلة المتصلة بتخصيص  
العموم ، فتكلم عن الاستثناء ، كما تكلم عن الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبتها  
الاستثناء ، وتكلم أيضاً عن الأمر وحده وعن صيغة ( أفعل ) وعرض للنهي ، ومعنى  
الخاص والعام ، ومعنى تخصيص العموم وما يندرج تحتها من الاستثناء والشرط  
والصفة والغاية كما تعرض للاسم والفعل وأقسامه والحروف وأنواعها ، والمعاني التي  
تؤدبها ، ونحو ذلك من المباحث النحوية التي لا غنى لأصولي عنها (٣) .

وتتحول هذه الموضوعات اللغوية والنحوية في كتب الفروع الفقهية من صورتها  
النظرية إلى صورة عملية تطبيقية يستفيد منها الفقيه في حل المسائل الفقهية التي  
لا تتضح جهة دلالة اللفظ فيها إلا بالاعتماد على التخريج النحوي لتصورها .

(١) التركيب القوي ( ص ١٨٥ ) .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للإمام عيسى بن محمد الأمدي ( ٧/١ - ٨ ) تعليق الشيخ عبد الرزاق  
عيسى - المكتب الإسلامي - مؤسسة البور - ط ١ الرياض ١٣٨٧ هـ ، ط ٢ بيروت ١٤٠٢ هـ .

(٣) انظر الإحكام في أصول الأحكام ( ١٦/١ - ٧٣ ، ٢ ، ١٣٠ - ١٨٧ ، ١٨٦ - ١٩٤ ، ١٩٤ - ١٩٤ -  
٢٨٠ - ٢٨١ - ٣٤٠ )

ويتضح ذلك في كتب العروع الفقهية كالوجيز للعراقي وشرحه الكبير للرافعي ،  
والروضة للنووي ... وغيرها .

إذا تتبعنا دور النحو في الفقه وأصوله من خلال المراحل التي تطور بها الفقه  
وجدنا اعتماداً كبيراً على النحو وإن اختلف قوة وصعفاً تبعاً لقرب الفقهاء أو بعدهم  
عن منابع اللغة والعصاحة . ففي عصر الصحابة لم يكن الفقهاء بحاجة إلا لما يمكن  
أن نسميه بالمعاني السجوية ، إذ لم تفسد السليقة اللغوية بعد ، أما في عصر التابعين فد  
برز فريق من غير العرب ، كما بدأ وضع اللغة يسوء في المجتمع الإسلامي عامة ، فإذا  
وضع بجوار هذا الحقيقة القائلة بأن مصادر الفقه ما هي إلا نصوص عربية في أسس  
درجات الفصاحة ، أدركنا مقدار الجهد الذي بذله هؤلاء في استنباط الحكم الشرعي  
من نص فصيح قد يخفى على من لا عدة له من العرب أنفسهم ، لذلك نجد جماعة  
من التابعين كانوا يعدون في طبقات الفقهاء كما يعدون في طبقات النحاة ، منهم  
عبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، فإذا وصلنا إلى  
عصر المذاهب الفقهية ، وجدنا مسألة اللغة والنحو تأخذ مجاًلاً متميزاً في عملية  
الاستنباط ، وترك أثرها الكبير في تفضيل فقيه على فقيه ومذهب على مذهب (١) .

وكان من أبرز فقهاء هذه الفترة ، ممن امتاز برسوخ قدمه في مجال اللغة والنحو  
وبناء المسائل الفقهية عليها ، الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) فقد  
اشتهرت مصنفاته بمسائلها المعقدة المبنية على دقائق اللغة والنحو ، وكانت موضع  
تقدير النحاة المتأخرين وبخاصة كتابه « الجامع الكبير » (٢) .

أما بعد اكتمال الأصول الفقهية على يد الإمام محمد بن إدريس الشافعي  
(١٥٠-٢٠٤هـ) (٣) في رسالته التي وصلتنا والتي يعثها إلى عبد الرحمن بن

(١) البحث النحوي عند الأصوليين ( ص ٤٠ - ٤٣ ) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن عيسى ( ١٤/١ ) ، إذ يحكي أبو بكر الرزقي أن الفارسي كان يتعجب من  
تصنيف وصنع هذا الكتاب في النحو ، كما يروي عن الأحفش ثناء بالاً في حق هذا الكتاب لمواقفه العربية  
تمام الموافقة .

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن هاشم بن  
المطلب بن عبد مناف ، القرشي ، المطلي ، المكي ، انظر طبقات الشافعية الكبرى ( ١٠٠/١ ) ، وروايت  
الأعيان ( ١٦٣/٤ ) .

مهدي (ت ١٩٨٨ هـ) <sup>(١)</sup> يعداد ، فقد فصلت مباحث الأصول عن اللغة ، وأصبح للتعلم في الدين أو بلوغ مرتبة الاجتهاد شروط يؤكد عليها الأصوليون من أهمها معرفة العربية <sup>(٢)</sup> .

وهو في باب « الاجتهاد » من رسالته يجعل من شروط القائس تحصيل علم اللسان ويدخل فيه النحو <sup>(٣)</sup> ، فهو يرى وجوب العلم بالعربية بعامة نحوها وصرفها وكافة فروعها من أصول كتابتها التي هي وقف على النحاة وأرباب المروغ الأخرى ، مما يحتاجه الفقهاء في عملية الاستنباط من علم اللغة <sup>(٤)</sup> .

أما الإمام أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، فيقول محدداً ما يجب معرفته على المجتهد من العربية : أما المقدمة الثانية فعلم اللغة والنحو أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازيه ، وعامه وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيدته ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومفهومه <sup>(٥)</sup> .

ويقول عن القدر اللازم تعلمه من اللغة والنحو : « والتخلف فيه أنه لا يشترط أن يبلغ درجة التحليل والمبرد ، وأن يعرف جميع اللغة ، ويتعمق في النحو بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ، ويستولي به على مواقع الخطاب ، ودرك حقائق المقاصد منه <sup>(٦)</sup> » الغزالي يتخفف في شرط العربية .

ويذهب الشاطبي إلى أن العلم بالعربية فرض عين تتوقف صحة الاجتهاد عليه ، « فلو كان ثم علم لا يحصل الاجتهاد في الشريعة إلا بالاجتهاد فيه فهو لابد مضطر إليه ؛ لأنه إذا فرض كذلك لم يكن في العادة الوصول إلى درجة الاجتهاد دونه ،

(١) هو أبو سعيد محمد بن محمد بن حسان العبدي البصري المولوي . من كبار حفاظ الحديث ، انظر الأعلام ( ٣٣٩/٣ ) .

(٢) انظر البحث النحوي عند الأصوليين ( ص ٤٣ - ٤٥ )

(٣) انظر الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي تحقيق الشيخ شاکر ( ص ٥١١ ) مكتبة دار التراث ط ٢ سنة ١٩٧٩ م .

(٤) انظر البحث النحوي عند الأصوليين ( ص ٤٥ ، ٤٦ ) .

(٥) المستصفي من علم لأصول ( ٣٥٢ / ٢ ) .

(٦) المستصفي من علم لأصول ( ٣٥٢ / ٢ )



فلا بد من تحصيله وتمامه ... والأقرب في العلوم إلى أن يكون هكذا علم اللغة العربية <sup>(١)</sup> كما عُلِّق وجوب معرفة العربية بأن « الشريعة عربية ، وإذا كانت عربية فلا يهملها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم لأنها سبيل في النمط ماعدا وجوه الإعجاز ... » <sup>(٢)</sup> .

ولهذا يراه يفسر قول الجرمي « أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه » بقوله : « والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد به في كلامه علي مقاصد العرب ، وأنحاء تصرفاتهم في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك ، بل هو يبين في كل باب ما يليق به ، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني » <sup>(٣)</sup> .

ويرى الشاطبي - خلافاً للغزالي - التشدد في إتقان العربية ، فيقول : « فلا بد من أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها ، كالحليل وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني ومن سواهم » <sup>(٤)</sup> ورد على قول الغزالي عن التخفف في طلب النحو وعدم اشتراط بلوغ رتبة الحليل قاللاً : « وإنما المقصود تحرير الفهم حتى يضيء العربي في ذلك المقدار وليس من شرط العربي أن يعرف جميع اللغة ولا أن يستعمل الدقائق فكذلك المجتهد في العربية ، فكذلك المجتهد في الشريعة » <sup>(٥)</sup> .

وقد تكلم النحاة كذلك عن اشتراط العلم بالعربية للوصول إلى رتبة الاجتهاد يقول ابن عيش : « أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لأنه يتنى على معرفة الكتاب والسنة ، ولا يعرف معناه إلا بمعرفة العربية ولذلك كان شرطاً في صحة الاجتهاد » <sup>(٦)</sup> وصرح بذلك أيضاً الأنباري .

### ثانياً : أثر أصول الفقه في علم أصول النحو :

ولكي تتضح العلاقة بين الأصول الفقهية والأصول النحوية كان لزاماً علينا أن نقف على المراحل التي مر بها كلا العلمين ، وزمن التأليف في علم الأصول كمي

(١) الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي ( ب - ٧٩٠ هـ ) ، وعبه شرح لشيخ عبد الله دراز ( ١١٤/٤ ) دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان ( بدون تاريخ )

(٢) السابق ( ١١٥ / ٤ )

(٣) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي مع شرح الشيخ عبد الله دراز ( ١١٥/٤ - ١١٦ )

(٤) السابق ( ١١٥/٤ ) .

(٥) السابق ( ١١٦/٤ - ١١٧ )

(٦) شرح المفصل ( ١١/١ )

بتصح لنا بحلاء العلاقة بين العلمين ومدى تأثير أحدهما في الآخر

والذي يسبب إليه أولية التأليف في أصول الفقه هو الإمام المظني محمد بن إدريس الشافعي ( ١٥٠ - ٢٠٤ هـ ) في رسالته التي كتبها استجابة لطلب عبد الرحمن بن مهدي أحدث المشهور ( ت ١٨٩ هـ ) وأرسلها إليه فسميت ( الرسالة ) وهي أول رسالة مدونة في أصول الفقه تصل إلينا ، اشتملت على أكثر مباحث الشافعي في الأصول ، وليس كلها ، فللشافعي مباحث مستقلة غيرها في الأصول ككتاب ( إبطال الاستحسان ) و ( جماع العلم ) ، وبهذا شاع بين العلماء أن الشافعي هو أول واضع لعلم أصول الفقه ، ثم تعاقب العلماء من بعده على التأليف في علم الأصول وتوسيع مباحثه حتى استوى علما كاملا .

وقال الشيخ على حسب الله : « وأول من دون من يحوث هذا العلم وقواعده مجموعة مستقلة قيمة تعد نواة لما جاء بعده - الإمام محمد بن إدريس الشافعي - ( ١٥٠ - ٢٠٤ هـ ) فقد وضع كتابه المرسوم بالرسالة وتكلم فيه عن بيان القرآن وبيان السنة للقرآن والبيان بالاجتهاد ، أي القياس . وغير ذلك من أصول الاستنباط ثم تنابع العلماء من بعده في التأليف والتكميل والتنسيق .. » (١)

ولكن تدوين الأصول الفقهية في هذه الفترة - أواخر القرن الثاني الهجري - لا يعني أنها لم تكن موجودة من قبل ، بل لقد كانت قائمة في نفوس المجتهدين من الصدر الأول ، وكانوا يصدرون عنها فيما يصدرون من أحكام (٢) .

فهذا رسول الله ﷺ يسأل معاذ بن جبل وهو يرسله إلى اليمن : « كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ » قال : بكتاب الله ، قال : « فإن لم يكن في كتاب الله ؟ » قال : فبسنة رسول الله ﷺ ، قال : « فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ ، قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، قال : فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله ﷺ لما يرضى رسوله » (٣) .

إذن ، فأصول الفقه نشأت منذ نشأ الفقه ، وعرف الفقهاء الأوائل والأجيال

(١) أصول التشريع الإسلامي ، للأستاذ عبيد بن عبد الله ( ص ١٥ ) ، المكتب المصري الحديث - دار الثقافة العربي ط ١ سنة ١٩٨٢ م .

(٢) أصول الفقه العربي ( ص ٩ ) للدكتور محمود أحمد محلة - دار العلوم العربية - بيروت - لبنان ط ١ سنة ١٩٨٧ م .

(٣) انظر المصدر السابق عن جامع بيان العلم وفضله - لأمير عبد البر القرطبي ( ٥٦ ، ٥٥/٢ ) .

الأولى من الصحابة المباحث الأصولية ، ولكنها لم تكن مدونة لأنه لا حاجة إلى ذلك فالرسول بينهم يستعنون فيعتيهم . ومعرفتهم بالغة وأسباب الروول وأسرار التشريع ومقاصده <sup>بكل</sup> قوية ، لم يكونوا في حاجة إلى قواعد تيسر لهم استنباط الأحكام من مصادرها .

فلما انقضى زمن السلف ، وذهب الصدر الأول ، وانقلبت العلوم صناعة وصنعت الأئمة واستشرى اللحن ، احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى وضع قواعد تستخرج على أساسها الأحكام من الأدلة ومن ثم بدأت تتميز للفقه أصول ، أخذ كل إمام من أئمة الفقه الأربعة يشير إلى دليل حكمه ، مما ينطوي على قواعد أصولية <sup>(١)</sup> .

فإذا انتقلنا إلى النحو وجدنا أن التأليف في أصول النحو ووضع إطاره النظري جاء متأخراً ، حيث كانت البداية النظرية لهذا العلم على يد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه « الخصائص » . ولم يكتمل عمل الأصول وإفرادها بمؤلف خاص إلا على يد الأنباري - في القرن السادس ، صحيح أن هناك محاولات سبقت ابن جني للتأليف في بعض الأدلة الأصولية إلا أنها جاءت أيضاً في أوائل القرن الثالث .

ولكن ليس معنى ذلك أن الأصول النحوية لم تكن موجودة قبل ابن جني فقد مارسها النحاة الأوائل تطبيقاً في محاولاتهم التمهيدية المبكرة فقد نشأ النحو نتيجة ظهور اللحن ، وقد ظهر ذلك منذ عصر النبوة ولكن أول من نستطيع أن نتلمس عنده الأصول النحوية بشكل واضح هو عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ) فإذا انتقلنا إلى الخليل وسيبويه وجدنا القياس والتعليل وقد وصل إلى درجة كبيرة من النضج والتشعب .

ونستطيع أن نخلف من العرض السابق لتاريخ التأليف في علمي أصول الفقه وأصول النحو إلى نتيجة مفادها أن الفقهاء قد سبقوا النحاة إلى تدوين أصول الفقه حيث دونت أصول الفقه في أواخر القرن الثاني الهجري على حين كانت أولى محاولات جمع الأصول النحوية في القرن الرابع الهجري .

كما يبدو أن الممارسة العملية لكلا العلمين كانت مبكرة ولكن ربما استطعنا تلمس تلك البداية عند الفقهاء أولاً .

فإذا عرصا لموقف القدماء من العلاقة بين علمي أصول الفقه والنحو وتأثير علم

أصول الفقه في الأصول النحوية ، وإنما نجد أن أقدم إشارة لهذه الصلة القوية بينهما ما صرح به ابن جني في كتابه الخصائص ، حيث صرح بالصلة انقوية بين أصول الفقه وبين أصول الكلام وأصول النحو قائلاً وهو يوضح سبب تأليفه الكتاب « وحدث أنا لم ير أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ... » (١) . فكانت أول إشارة صريحة ، بالصلة بين النحاة والمفقهة والمتكلمين معروفة من قبل ، ولكن ابن جني هو الذي صرح بها ووضح أمرها ودل على مكانها ، بل كان أول من رأى وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهيّة والكلامية (٢) . وبهذا يعد ابن جني فاتحة مرحلة جديدة يشيع فيها القول عن الصلة الوثيقة بين أصول النحو وأصول الفقه .

وقد صرح الأنباري أيضًا بهذه العلاقة وأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه في عدد من المواضع - ستذكر بالتفصيل بعد قليل - ثم يأتي السيوطي بعده فيحذو حذوه في حمل أصول النحو على أصول الفقه ، فيقول في مقدمة (الافتراح) : « هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع ... في علم لم أصبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى تهذيبه وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه » (٣) ويقول عن ترتيبه « ورتبه على نحو ترتيب أصول الفقه ، في الأبواب والفصول والتراجم » (٤) ويقول في مسألة ( الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث ) : « إن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ، هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة » (٥) ويقول في سبب تأليف ( الأشياء والنظائر ) : وقصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون ، وألفوه من كتب الأشياء والنظائر » (٦) ثم يذكر عدة كتب ألفت في الأشياء والنظائر ، ويذكر أن كتابه هذا يشبه كتاب القاضي تاج الدين السبكي ( الأشياء والنظائر ) الذي ألفه في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام .

وبهذا العرض لأقوال القدماء من النحاة ، يتضح أن الكتب النحوية الثلاثة تناولت الأصول بالنظير - الخصائص ، ولمع الأدلة ، والافتراح - أشارت جميعها إلى

(٢) انظر العلة النحوية ( ص ١٢٦ ) .

(١) الخصائص ( ٢/١ ) .

(٤) السابق ( ص ٢٢ )

(٣) الافتراح ( ص ٢١ ) .

(٦) الأشياء والنظائر ( ٢٣/١ )

(٥) السابق ( ص ٩٣ ) .

التشابه والصلة بين وضع أصول النحو وأصول الفقه ، وحملت الأصول النحوية على نظيرتها الفقهية

أما عن موقف المحدثين ، فقد تناول عدد منهم هذه القضية بالدراسة ، منهم الأستاذ أمين الخوالي <sup>(١)</sup> ، وسعيد الأفغاني والدكتور مارن اسارك <sup>(٢)</sup> ، وقد ذهبوا جميعاً إلى أن أصول النحو محاولة على أصول الفقه ، كما ذهب الدكتور أحمد محمد قاسم في مقدمة تحقيقه للاقتراح نفس المذهب ، حيث يرى أن أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو <sup>(٣)</sup> .

ولقد ذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي نفس المذهب ، إذ يقول : « ولو تابعنا العناوين التي يصدر بها بحوثه في كتاب ( الخصائص ) لكفانا ذلك مؤونة البحث عن التشابه بينها فهي مأخوذة من أصول الفقه ومن علم الكلام والمنطق ... فتتبع العناوين وحدها بذلك على أثر الفقه وعلم الكلام والمنطق في بحثه » <sup>(٤)</sup> ويقول في موضع آخر : « إذ فائز الفقه والمنطق في أصول النحو مما لا يخفى على من له أدنى إلمام بهذا الشأن » <sup>(٥)</sup> .

أما الدكتور على أبو المكارم فيقول : « لعل أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع الهجري هو علم أصول الفقه ، ولقد استمر تأثير هذا العلم بعد ذلك في مجالات مهمة في أصول التفكير النحوي ، حتى أنه يمكن القول بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا العلم وهو أثر - أو هي في حقيقتها مجموعة من الآثار - تتضافر على أن تجعل من علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية طوال قرون ثلاثة والذي ظل ... يثر في جوانب عديدة من التفكير النحوي ، وعلى رأس هذه الجوانب محاولة النحاة تقنين أصولهم العامة تحت إلهام علم الأصول ، تلك المحاولة التي كانت ثمرتها علم أصول النحو » <sup>(٦)</sup> .

ويقول الدكتور محمد حسن عواد في مقدمة تحقيقه لكتاب « الكوكب الدري »

(١) انظر دور النحو في العلوم الشرعية ( ص ٢٦١ ) عن ( هذا النحو ) و ( منابع تجديد ) للأستاذ أمين الخوالي .

(٢) انظر في أصول النحو ( ص ١٠١ - ١٠٨ ) ، العلة النحوية ( ص ١٠١ ، ١٠٢ ) .

(٣) مقدمة تحقيق الاقتراح ( ص ٦ ) (٤) ابن جني النحوي ( ص ١٤٣ )

(٥) السابق ( ص ١٤١ ) . (٦) تقويم الفكر النحوي ( ص ٢٢٥ ) .

للإسوي ، بعد عرض الملأاح العامة التي مر بها كل من علم أصول النحو وأصول النحو وأصول الفقه : « ومن ذلك يتضح أن أصل الفقه أقدم وأعرق من أصول النحو » (١) ويقول : « إن الباطر في كتب أصول النحو التي ألفت في مراحل متأخرة لا يسعه إلا الحكم بأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه » (٢) .

بل ويذهب إلى أبعد من ذلك حينما يحمل القياس النحوي على القياس الشرعي ويقول : « وبما يرجع القياس في أصول الفقه إلى عهد النبي وصحابته يرجع في أصول النحو إلى عهد الله بن أبي إسحاق في القرن الثاني الهجري ، فلا يعد والحالة هذه أن يكون ابن أبي إسحاق قد تأثر في القياس النحوي بفكرة القياس الشرعي » (٣) كما يرد التعليل النحوي إلى جذور دينية (٤) .

كما أشار إلى أن الفقهاء قد سبقوا النحاة في جمع عناصر أصول الفقه وتدوينها وصياغتها صياغة مطلقة ، ويأتي النحاة من بعدهم فيحتلون حذوهم في وضع أصولهم النحوية (٥) ، وأوضح مثال لذلك « لمع الأدلة » حيث إن الصورة التي صاغ بها الأنباري أصول النحو روعي فيها أن تكون محمولة على أصول الفقه (٦) .

ويرى الدكتور جميل علوش أيضًا تأثير أصول الفقه وثبت ذلك عند الأنباري كما يثبت تبادل التأثيرات بينهما (٧) .

ويرى الدكتور محمود أحمد نحلة أن « علم أصول الفقه أشد العلوم الإسلامية أثرًا في الدرس النحوي منذ نشأ الدرس النحوي حتى راحمه الفكر اليوناني بتصوراته الذهنية ومطلقه الشكلي بعد ثلاثة قرون » (٨) كما حاول توضيح مظاهر هذا التأثير في الدرس النحوي بعامة والأصول النحوية بخاصة (٩) .

وأخيرًا أعرض لرأى الثنين من الدارسين ربما اختلف رأيهما بعض الشيء عن الآراء السابقة ، أولهما لا ينكر أن التأليف في أصول الفقه أسبق من التأليف في علم أصول النحو (١٠) ، كما لا ينكر تلاحق العلوم المتعاصرة ولكنه وهو يتناول ابن جني

(١) مقدمة تحقيق « الكوكب العربي » ( ص ٨٨ ) (٢) السابق ( ص ٥١ ) .

(٣) السابق ( ص ٨٨ ) ، وانظر أيضا ( ص ١٠ ، ١١ ، ٥٣ ) .

(٤) انظر السابق ( ص ٥٣ ) . (٥) انظر السابق ( ص ٨٨ ) .

(٦) انظر السابق ( ص ١١ ) (٧) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٧٣ )

(٨) أصول النحو العربي د . نحلة ( ص ١٥ ) (٩) انظر السابق ( ص ١٥ - ١٧ )

( ١٠ ) انظر الأستاذ محمد إبراهيم حبيبة في أصول النحو في الخصائص لابن جني ( ص ١٧ )

بالدراسة لا يرى أنه تأثر بالمقهاء - والأحناف منهم بخاصة - إلا في طريقة التدوين ويفسر قول ابن جني وأقوال الأصوليين من النحاة جميعاً بقربون علم أصول الفقه بعلم أصول النحو على أنه تشابه في منهج التأليف وطريقة التدوين لا أكثر ، ويقول : « هذا - فيما أعتقد - كل ما لعلم أصول الفقه من تأثير في علم أصول النحو إن عد ذلك تأثيراً » (١) ، ويقول : « ومعلوم أن التشابه في طريقة الوصف الشكلي لا يمت إلى صلب الموضوع بأية صلة » (٢) .

فهو يفسر النصوص التي وردت عن ابن جني أو الأنباري أو السيوطي على أنها تتضمن إيضاح الشيء بذكر نظيره ، وهي لا تعني أكثر من أن طريقة وضع أصول النحو هي عين طريقة وضع أصول الفقه . وهذا واضح في أن طريقة وضع ابن جني لأصول النحو عين طريقة الأحناف في وضع أصول الفقه (٣) .

ويرجع أن التشابه بين العلمين ما هو إلا تشابه في المصطلحات ، إذ يقول : « أضيف إلى ذلك أن مفهوم كل أصل من الأصول النحوية أصيل في النحو وبخلاف تمامًا عنه في علم أصول الفقه ، صحيح أن التسمية واحدة إلا أن المفهوم الذي على أساسه يتم استخدام كل أصل مختلف كل الاختلاف » (٤) ، وراح يتبع السماع والقياس والعبارة والاستصحاب كي يثبت اختلافها في علم أصول النحو عنها في علم أصول الفقه ، ليثبت من خلال ذلك أصالة الأصول النحوية (٥) . ويخلص في الختام إلى « أن التشابه بين علم أصول النحو وعلم أصول الفقه ينحصر في أمرين شكليين وسطحيين ، أولهما : طريقة التدوين وثانيهما : التشابه الشكلي أو اللفظي بين أصول العلمين » (٦) .

أما الدارس الثاني فقد عكس القضية محاولاً إثبات أن أصول النحو قد سبقت في النشأة أصول الفقه (٧) ، كما نفى تأثير أصول النحو بأصول الفقه في فترة النشأة وإن

(١) السابق (ص ١٨) .

(٢) أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٢٤٠) .

(٣) انظر السابق .

(٤) انظر السابق (ص ٢٠ ، ٢١) .

(٥) أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٢١) .

(٦) انظر الأستاذ جمال عبد العزيز في دور النحو في العلوم الشرعية (ص ٢٦٥ - ٢٧٦) .

كان قد اعترف بوجود تأثير للعلوم الشرعية في النحو العربي في مراحل لاحقة للنشأة<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد في إثبات ذلك على مجموعة من الأدلة منها أن النحو نشأ نتيجة ظهور اللحن ، وقد ظهر ذلك مد عصر النبوة ، وبعد تسبع لمراحل نشأة النحو أظهر أن اقياس النحوي قديم صهر منذ مرحلة الحضرمي ( ١١٧ هـ ) ، وأورد لذلك نماذج من أئمة نحاة البصرة والكوفة ، وكذلك استدلل بأن التعديل النحوي متقدم على ظهور رسالة الإمام الشافعي ، كما أن العلل النحوية بينها وبين العلل الفقهية مروق ومن خلال هذه الفروق يتضح أن علل النحاة أيضًا كانت بمدة عن التأثير بالعلل الفقهية وكذلك عن التأثير بعنل المتكلمين<sup>(٢)</sup>.

وخلص في النهاية إلى أنه : قد وضح من خلال عرض هذه القضية أن أصول النحو قد سبقت نشأة أصول الفقه ، وأن أصول النحو قد تكلم فيها كثيرون من علماء النحو ، وذلك قبل أن تظهر رسالة الشافعي رحمه الله<sup>(٣)</sup> ، والحق أن من قصر تأثير أصول الفقه في جانبين شككيين هما : طريقة التدوين والتشابه في المصطلحات ، قد تجاهل مظاهر التأثير الأصولي في أصول النحو ، حيث يظهر - كما سينضح بعد قليل - أن التأثير قد تخطى الجانب الشكلي إلى جوهر الأصول النحوية . ويبدو أن الباحث قد وقع في وهم كبير حينما بين احتياج الفقه للنحو ومدى تأثير النحو في الدراسات الفقهية ، فقال : « ولا يعقل أن تؤخذ أصول النحو وأسس من الفقه ثبني عليها الأحكام النحوية ، وبعد ذلك تؤخذ هذه الأحكام من قبل الفقهاء لتعينهم على فهم الأحكام الشرعية واستباطها من النصوص الدينية »<sup>(٤)</sup> ونسي أن هناك تفاعلاً ذا شقين بين العلمين . فهناك فرق بين تأثير الدرس النحوي بعامة في الفقه واضحا ، أما في العلاقة الثانية الخاصة بالأصول فالعكس هو الصحيح حيث تأثرت الأصول النحوية بالفقهية التي كانت أسبق تدوينا .

أما من ذهب إلى أن أصول النحو قد سبقت في النشأة أصول الفقه فهذا مما لا أسلم به ، لأننا علمنا مما سبق أن أصول الفقه أسبق تدوينا من أصول النحو ، هذا

(١) انظر السابق ( ص ٧٠٧ ) .

(٢) انظر دور النحو في العلوم الشرعية ( ص ٢٧٨ - ٢٩٢ ) .

(٣) أصول النحوي المختص لاسمي ( ص ٢٠ ) .

(٤) السابق ( ص ٢٩٩ ) .



على مستوى التدوين والتظير ، أما على مستوى التطبيق العملي لهذه الأصول مستطيع أيضاً أن تنمى الأصول الفقهية في عصر الصحابة والتابعين الأوائل على حين أن أقدم من يمكن أن يسبب إليه آراء في الأصول من قياس وعدة وغيرهما هو عبد الله بن أبي إسحاق - أي في أوائل القرن الثاني الهجري .

ومن هنا أرجع الرأي القائل بأسبعية الأصول الفقهية ، وتأثيرها في أصول النحو - وهو رأي الأكثرية الغالبة من الباحثين ، وأكبر شاهد على صحة هذا الرأي ما سنعرضه من مظاهر تأثير أصول الفقه في الأصول النحوية .

### مظاهر التأثير الفقهية في أصول النحو ومجالاته :

إن أول ما نلاحظه من تأثير هو محاولة النحاة وضع أصول الفقه <sup>(١)</sup> مستعيرين من التسمية والمنهج ، بل كان تعريفهم لأصول النحو مطابقاً لتعريف الفقهاء لأصولهم <sup>(٢)</sup> . ولكن هذا التأثير يعد متأخراً ، فقد سبق ذلك تأثيرات في مجالات متعددة من الأصول النحوية .

ففي مجال السماع ، نجد أن أبرز مظاهر تأثير علم أصول الفقه كان في العناية البالغة بالنصوص جمعاً واستقصاءً ، والحرص على سلامتها وذلك بما وضعوه من حدود زمانية ومكانية ، وما وضعوه من ضوابط لنقد النص سنداً ومثلاً ثم في الاعتماد بها فيما يضعون من قواعد استنباط <sup>(٣)</sup> .

فقد ألجأهم هذا الاعتماد بالنصوص إلى اصطلاح منهج المحدثين في نقد النصوص وتوثيق نسبة الكلام إلى قائله ، ناسين اختلاف النصوص المدروسة في كلا العلمين ولكن لما كانت هذه النصوص مروية عن عصور سابقة ، اضطر النحاة إلى توثيق الرواية كما فعل المحدثون <sup>(٤)</sup> .

والحق أن التأثير في مجال النصوص والسماع يرجع إلى علم الحديث لا إلى أصول الفقه ، فالإسناد في الرواية الأدبية والمعلومة محمولة على الإسناد في الحديث الشريف .

(١) انظر النصوص السابقة عند ابن جني والسيوطي

(٢) انظر أصول النحو العربي د . محله ( ص ١٧ ) ، تقويم الفكر النحوي ( ص ٢٢٧ ) ، في أصول النحو

( ص ٩٤ ) . (٣) انظر أصول النحو العربي ( محله ) ( ص ١٥ )

(٤) انظر الأصول د . تمام حساس ( ص ١١١ ) ، وانظر تقويم الفكر النحوي ( ص ٢٢٦ )

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني : « وقد علمت أن علماء العربية احتدو طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ، وطرق تحمل اللغة » (١) .

وهكذا ، صطبع النحاة مهج المحدثين في الكلام عن الرواية والرواة صحة وقبولاً وتكلموا عن أحوال السند والمتن وطرق التحمل والأداء وأساليب الجرح والتعديل وأقسام الرواية كالمرسل والمجهول والصحيح والصحيح والشاهد والمكر ، وتكلموا عن الإجازة والوجادة والعرض على المحدث والسماع على الشيخ والقراءة عليه ، وكثرت في كتب النحاة عبارات المحدثين في الحديث من نحو قولهم « أخبرني الثقة » أو « حدثني من لا أنهم » وغيرها من عبارات المحدثين (٢) .

وفي مجال القياس نجد تشابهاً بين القياس النحوي والقياس الشرعي في عدد من الموضوعات منها التعريف ، حيث يتضح من تعريف القياس فيهما مدى التشابه بينهما ، كما نجد أن أركان القياس النحوي هي نفسها أركان القياس الأصولي (٣) كما قسم القياس عند النحاة إلى قياس علة ، وشبه ، وطرد ، وهو عند الفقهاء قياس علة وقياس دلالة ، وقياس في معنى الأصل (٤) ، وذكر النحاة من أحكام هذه الأركان وتفصيلاتها كثيراً من الجزئيات التي تناظر ما ذكره الأصوليون كتقسيم القياس على حسب قوة العلة إلى قياس الأولى وقياس المساوي وقياس الأدنى ، وهذه التقسيمات موجودة عند الأصوليين من الفقهاء (٥) .

كما يبدو أن خلافاً للنحاة حول اعتبار كل من الشبه والطرد جامعا بين طرفي القياس : المقيس والمقيس عليه ، ليست سوى تكرار لانجماها علماء الأصول إزاءها (٦) . ويبدو أن أكثر المباحث الأصولية تأثراً بأصول الفقه هو مبحث العلة فأثر العلة الأصولية في العلة النحوية أظهر من أن ينكر ، فقد وقفت بها - في المرحلة الأولى -

(١) في أصول النحر ( ص ٩٣ ) . (٢) انظر دور النحوي في العلوم الشرعية ( ص ٢٥٢ ) .

(٣) انظر الإحكام في أصول الأحكام ( ١٩٠/٣ - ١٩١ - ١٩٣ ) .

(٤) انظر السابق ( ٤/٤ ) .

(٥) انظر دور النحوي في العلوم الشرعية ( ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ) ، وأصول التشريع الإسلامي ( ص ١٣٣ ، ١٣٦ ) ، والإحكام في أصول الأحكام ( ٣ / ٤ ) ، والافتراح ( ص ١٠١ - ١٠٧ ) .

(٦) انظر تقويم الفكر النحوي ( ص ٢٢٨ ) و نظر هاشم نفس الصفحة حيث يتضح ذلك للخلاف عند

الأصوليين ، وانظر لمع الأدلة في أصول النحر لأبي البركات الأباري ( ص ١٠٧ - ١١٢ ) ، سعيد

الأصنافي - مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م

عد ما هو واقع من الظواهر اللغوية وذلك قبل أن تتأثر مؤثرات منطقية لتكون وسيلة لتبرير الحكم النحوي وقبوله وكان لها الفضل في تحديد مسالكها وشروط سلامتها وأقسامها والقواعد فيها <sup>(١)</sup>.

فمن مظاهر التأثير الأصولي في العلة النحوية في المرحلة الأولى «وقوف التعليل النحوي» عد ما هو موجود بالفعل من الظواهر اللغوية ومقس في القواعد النحوية فالعلة النحوية تقف على هامش البحث النحوي ، وهي تكاد تكون مجرد مبرر مسرع للمعلمين قواعد البحث ... دون أن تكون لها تأثير في صياغة هذه القواعد <sup>(٢)</sup>.

فالعلة النحوية قريبة من العلة الأصولية ، فهي جالبة للحكم مثلها وتنقسم إلى موجبة وموجزة وبسيطة ومركبة ، كما هو الحال في العلة الأصولية ، كما يظهر هذا التأثير في اختلاف النحاة في اشتراط الطرد والعكس في العلة ، فهذا الموقف ما هو إلا محاكاة للأصوليين من هذين الشرطين ، كما يظهر من اختلافهم حول العلة القاصرة <sup>(٣)</sup>. كما انشغلوا جميعاً - نحاة وفقهاء - بموضوع تخصيص العلة <sup>(٤)</sup>.

كما تتشابه العلة النحوية والفقهية في شروط العلة ، فمن شروطها عند النحاة : أن تكون ( ظاهرة - مناسبة - متمدية - تنقسم بالدوران وجوداً وعدماً ... وهي نفس الشروط عند الأصوليين <sup>(٥)</sup>).

ويظهر هذا التأثير الأصولي أيضاً في تحديد (مسالك العلة) فهي عند النحاة : (الإجماع ، والنص ، والإيماء ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة أو الإحالة والشبه والطرد ، وإلغاء الفارق) وهي عند الفقهاء (الإجماع ، والنص ، والإيماء وفعل النبي ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة ، والشبه ، والطرد ، والدوران ، وتنقيح المناط وتحقيق المناط) ، ولعلنا نلاحظ أن مسالك عند النحاة منقولة عن مسالك العلل الفقهية ، بل إن نقل النحاة لم يقف عند ذلك ، بل نقلوا إلى التراث النحوي خلافاً للأصوليين في بعض هذه المسالك أيضاً متصورين أن استبدال الأمثلة النحوية بالفقهية كاف لمده هذه الخلاقات المصطنعة بالحياة في مجالات البحث النحوي <sup>(٦)</sup>.

(١) انظر أصول النحو العربي د. تحلة (ص ١٦) .

(٢) تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٧) (٣) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٩)

(٤) انظر الإحكام في أصول الأحكام (٢١٨/٣ - ٢٢٩) .

(٥) انظر أصول التشريع الإسلامي (ص ١٤٩ - ١٥١)

(٦) تقويم الفكر النحوي (ص ٢٣٠)

كما يظهر في الشروط التي قبلها النحاة للتحقق من سلامة العمل (قواعد العلة) ومنها : النقص ، وتحلف العكس ، وعدم التأثير ، وفساد الوضع ، وفساد الاعتناء ... وغيرها . وهذه الشروط بأسرها مستمدة من علم أصول الفقه ، بما في ذلك أساليب الرد المختلفة على كل صورة من صور القدرح فيها <sup>(١)</sup> .

وأخيراً يظهر ذلك التأثير في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب ، وممتنع وحسن وقبيح ، وبخلاف الأولي ، وجائز على السواء <sup>(٢)</sup> فهذه الأقسام هي نفسها أقسام الحكم الفقهي عند الأصوليين ، وواضح أن هذه الأقسام قد استندت إلى خصائص موضوعية في الأحكام الفقهية عسى حين ليس ثمة مبرر للأخذ بها بأسرها في مجال البحث النحوي <sup>(٣)</sup> .

أما الاستصحاب : فهو مصطلح فقهي عند متأخري الحنفية <sup>(٤)</sup> يقابله عند الشافعية (دلالة النص) ، يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يتم دليل على عدمها . وهو نفس المعنى عند النحاة ؛ إذ هو : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل <sup>(٥)</sup> فيبينهما تشابه في التعريف . وهو في العلمين من أضعف الأدلة ، فالاستصحاب أصل من الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلة للأحكام ، وهي (الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والاستصحاب ، والعرف ، وشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي) . ولقد صرح بضعفه كل من : النحاة والفقهاء ، لأنه دليل مبنى على غلبة الظن باستمرار الحال ومن ثم لا يجوز التمسك به ما وجد دليل العدول عن ذلك الأصل <sup>(٦)</sup> ، ولهذا لا يستخدم الاستصحاب في كلا العلمين في إثبات حكم جديد بل في نفي حكم جديد ، فهو في الفقه إن كان التردد في زوال الحكم - كحكم الطهارة والوضوء مثلاً - فالأصل بقاءه ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقاءه فالاستصحاب إذن ليس مصدراً من مصادر إصدار الأحكام ، ولكنه إقرار لأحكام ثابتة ما لم تقف على

(١) المصدر السابق ، (٢) انظر الاقتراح ( ص ٣٩ ) .

(٣) انظر تقويم الفكر النحوي ( ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ) .

(٤) لم يعرف مصطلح استصحاب الحال إلا في القرن الرابع ، انظر المصدر السابق ( ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ )

(٥) الإعراب لأبي البركات الأنباري ( ص ٤٦ ) ت . محمد الأمامي مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ١٦٣ ) .

(٦) انظر لمع الأدلة ( ص ١٤٢ ) .

ما يقتضي تعبيرها<sup>(١)</sup> يضاف إلى ذلك أن الخلاف بين الفقهاء في الأخذ به دليلاً من أدلة الفقه بإطرده اختلاف النحاة في ذلك ، فابن جني لم يعده أصلاً مستقلاً على حين أصابعه الأنباري وعده من الأدلة الرئيسة الثلاثة في أصول النحو ويرى الدكتور محمود محنة أن « قصيدة الأصل والعرع التي شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى للمدرس النحوي واعدة عليهم من أصول الفقه فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه ، وكان النحاة يفتون على جهودهم في الدرس الفقهي ويأخذون عنهم »<sup>(٢)</sup> .

كما أن المتلمس لأوجه التشابه بين الأصول النحوية والفقهيّة يجد تشابهاً بين الإجماع النحوي والأصولي في التعريف ، وكذلك في تقسيمه إلى قولي وسكوتي<sup>(٣)</sup> ومن هذا النوع إجماع العرب ، إذ إن هذا النوع من الإجماع داخل فيما أسماه الأصوليون بالإجماع السكوتي . ومن هذه التأثيرات ما رآه بعض النحاة من أن الإجماع الحق هو الإجماع على حادثة قولاً والإجماع السكوتي على هذا أدنى منزلة وأشاروا إلى أن الإجماع قد ينحصر في قولين في عصر واحد ، فيحور لمن جاء بعد ذلك إحداث قول ثالث على نحو ما نجد عند الأصوليين من الفقهاء<sup>(٤)</sup> .

ومن هذا التشابه أيضاً ، قول السيوطي « وكل من الإجماع والقياس لابد له من مسند من السماع كما هما في الفقه كذلك »<sup>(٥)</sup> .

أما الاستحسان : فهو يحصل في النحو نفس معنى الاستحسان الفقهي ، ولقد اختلفوا في حجيته كما اختلف الشرعيون ( فهو عدول عن قياس جلبي إلى قياس خفي ) قال به الأحناف وأبطله الشافعي ، يضاف إلى ما تقدم : أن المؤلفات الفقهيّة عد كل من استصحب الحال والاستحسان والاستدلال بالأصول وعدم النظر والعكس أدلة في التفتين النحوي ، إذ إن هذه الأدلة جميعها ترتد إلى علم أصول الفقه ، بل إن مواقف النحاة منها ليست سوى انعكاس لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ( ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ) الدار العربية للكتاب - بغداد ط ٦ سنة ١٩٧٧ م .

(٢) أصول النحو العربي ( ص ١٦ ) .

(٣) انظر الوجيز في أصول الفقه ( ص ١٨١ - ١٨٣ ) .

(٤) انظر مثلاً رأي أبي البقاء العكبري في التصريح في لولاي ولولاك ، فيما ينقله عنه السيوطي ، الاقتراح

( ص ٩٢ ، ٩٣ ) .

(٥) الاقتراح ( ص ٢٨ ) .

(٦) انظر تفهيم الفكر النحوي ( ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ) . وهما حيث يبين د علي أصل ذلك الخلاف

في كتب الأصوليين

ولقد استعار النحاة من الأصوليين في مجال تعارض الأدلة وال ترجيح بينها قواعدهم وصوابتهم للترجيح بين الأدلة المتعارضة سواء أكان تعارض سماع ، أم تعارض قياس ، أم تعارض سماع وقياس <sup>(١)</sup> .

فقد اعتنى الأصوليون من الفقهاء بوضع شروط للتعارض ثم بيان طرائق دفع التعارض بين الأدلة ، مما يجده مبسوطاً في كتب أصول الفقه وعندهم استمد النحاة تلك القواعد والضوابط ، من أمثلة ذلك : ما ذكره ابن جني حيث قال : « إذا أدرك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه » <sup>(٢)</sup> ، وهذا يشبه قاعدة من قواعد أصول الفقه ، هي « نقص الاجتهاد إذا بان النص بخلافه » <sup>(٣)</sup> وفي مجال الخلاف النحوي صرح بعض اسماة بمحاولة وضع كتب في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين متأثرين في ذلك بما وضعه الفقهاء من كتب في مسائل الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة ، كما فعل الأنباري <sup>(٤)</sup> .

كما يظهر أثر الفقه في مجال الحد التعريف وبخاصة في المراحل الأولى من نشأة النحو ، إذ كان الهدف منه عند الأصوليين تمييز المعروف من غيره مما قد يختلط به دون قصد إلى تصوير ماهية المعروف وحقيقتها ، وكذلك كان هدف التعريف عند النحاة قبل غلبة الفكر المنطقي عليهم .

وأخيراً فقد نقل النحاة كثيراً من مصطلحات علم أصول الفقه وتقسيماته الشكلية ، وبخاصة ما يتصل منها بالأصول العامة وطرق الاستدلال <sup>(٥)</sup> ، ويمكن أن نجمل ذلك في التالي :

لفي مجال الأدلة الرئيسة : نجد أن الأدلة الرئيسة في العلمين - أصول الفقه

(١) انظر أصول النحو العربي د . محلة ( ص ١٦ ، ١٧ ) ، وتقويم الفكر النحوي ( ص ٢٢٨ )

(٢) الخصائص ( ١٢٥/١ ) .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ( ص ٥ )  
ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ٢١٦  
سنة ١٩٦١ م

(٤) انظر أصول النحو العربي د . محلة ( ص ١٦ ) ، وتقويم الفكر النحوي ( ص ٨٦ )

(٥) انظر أصول النحو العربي د . محلة ( ص ١٧ ) ، وتقويم الفكر النحوي ( ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ) .

وأصول الحو - هي النقل والإجماع والقياس<sup>(١)</sup>

وهي مجال الأدلة الفرعية : إذا كانت هناك أدلة فرعية في العقبة ليست محل اتعاق عبد الفقهاء كالاستحسان والاستصحاب وغيرها ، فإن الأمر كذلك بالنسبة للاستحسان والاستصحاب الحوي<sup>(٢)</sup> ، وفي القياس يتركز التشابه في المصطلحات بينهما في أن كاد القياس من أصل وفرع وحكم وعلة ، وأنواعه كقياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد ، وكذلك تقسيمه إلى قياس خفي وقياس جلي . كما نجد تشابها في مصطلحات كثيرة من العلة ، مما تدور حول شروطها كالأحوال أو التعدي أو الدوران ، أو مسائلها كالأجماع والنقض والإيماء والسبر والتقسيم والشبه والطرد ... أو قوادحها كالتنقض ونخلف العكس وعدم التأثير وفساد الوضع وفساد الاعتبار ... وغيرها<sup>(٣)</sup> .

وفي مجال الحكم : قسم النجاة الحكم الحوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبح وخلاف الأولى وجائر على السواء<sup>(٤)</sup> ، وهي نفس أقسام الحكم الشرعي حيث قسم إلى واجب ، ومحظور ، ومندوب ، ومكروه ، ومباح ، ووضع<sup>(٥)</sup> وواضح أن النجاة قد تأثرت في تقسيم الحكم الحوي بتقسيم الأصوليين من الفقهاء للحكم الفقهي<sup>(٦)</sup> . وقد قسم النجاة الحكم أيضًا باعتبار الضرورة إلى رخصة وعزيمة<sup>(٧)</sup> . وهي تشبه تقسيم الفقهاء الأحكام الوضعية إلى رخصة وعزيمة . كما قسموا الألفاظ إلى واجب وممنوع وجائر ، إلى غير هذه التقسيمات التي ترجع إلى أصول فقهية . وبعد هذا العرض المفصل لمظاهر التأثير ، يتضح مدى التأثير الذي تركه المباحث الأصولية الفقهية في الأصول النحوية ، ويكفي أن ننظر على سبيل المثال إلى كتاب كالأحكام في أصول الأحكام للآمدي وهو في أصول الفقه ، ونقارنه بكتاب كالمع الأدلة للأنباري أو الاقتراح للسيوطي كي ندرك التشابه البعيد المدى الذي وصل إليه

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام ( ١٥٨/١ ) ، وهي نفسها عن ابن حنبل .

(٢) انظر الرسالة ( ص ٥٠٣ - ٥٩٦ ) .

(٣) انظر مقدمة تحقيق الكوكب الدرري ( ص ٤٩ ، ٥١ ) .

(٤) انظر الاقتراح ( ص ٣٩ ، ٤٠ ) .

(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ( ٩٧ ، ٩٦/١ - ١٣٣ ، ١٣٢ - ١٥٧ ) .

(٦) انظر أصول الحو العربي د . حلة ( ص ١٣٦ ) ، وأصول التكميل الحوي ( ص ١١٩ - ١٢٠ ) .

(٧) الاقتراح ( ص ٤١ - ٤٣ ) .

## هذان العلمان

ولكنا نؤكد في هذا المقام على أن قوة هذا التأثير ومطاهره لا تجعلنا ندعى تبعية أصول النحو المصطلقة لأصول انفعالية ، فهناك قسم من هذه المؤثرات ظل النحو محتفظاً بمضمونها مطابقاً لمفهومها في التراث الفقهي كمظاهر نقد النص وتقسيمات القياس وتفسيرات العلة ومسالكها وقوادحها ولكن هناك قسمًا ثانيًا تطور مفهومه بعد انتقاله إلى الدرس النحوي بحكم طبيعة الدرس النحوي وبفعل المؤثرات المنطقية كالقياس والعلة والحد والتعريف ... فالقياس أصيل في النحو أيضًا ، كما أن العلة النحوية ليست فقهية ولا كلامية ، إذ لها ذاتيتها في الدرس النحوي كما أن الاستصحاب النحوي يختلف عن الفقهي ، وكل هذا يدل على أصالة الأصول النحوية من جانب آخر ، فالتأثير شيء والتبعية شيء آخر .

ويمثل الأنباري مرحلة تبورت فيها أصول النحو على أصول الفقه تبلورًا حقيقيًا واضح العالم بين القسمات ، وذلك في كتابه *لمع الأدلة* ، فعندما تقرأ هذا الكتاب لا يخالفك شك في أنك تقرأ كتابًا في أصول الفقه وفي مصطلح الحديث إلا أن الأمثلة التي يطبقها لغوية لا شرعية <sup>(١)</sup> . ولا ننسى في هذا المقام أن الأنباري تنقف ثقافة فقهية ، وبحاصة فقه الشافعية فقد تفقه في النظامية على يد الشيخ ابن ارزاز وعمل مع هذا مادة فقه الشافعي قبل تحوله إلى النحو واللغة ، وله مؤلفان في فقه الشافعية هما « *هداية المذاهب في معرفة المذاهب* » و « *بداية الهداية* » <sup>(٢)</sup> وترجم له في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي <sup>(٣)</sup> ، فكان من الطبيعي أن يتأثر بمناهج الفقهاء والأصوليين وينسج على منوالهم . ولقد صرح الأنباري في ( *لمع الأدلة* ) بالتشابه الواضح بين أصول النحو وأصول الفقه ، حيث يقول في تعريف أصول النحو : « أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله » ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله » <sup>(٤)</sup> ، كما أعلن شكل هذه الصلة في موضع آخر ، حينما عتد علوم الأدب الثمانية ، ثم قال ١٠ : « ولحقنا بالعلوم الثمانية علمين وصعاهما . علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس

(١) انظر أبو الركاك بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ١٦٦ ) .

(٢) انظر التمهيد من هذا البحث .

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٤٨/٤ )

(٤) مع الأدلة ( ص ٨٠ ) .



وتركيه وأقسامه . من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن يسهما من المناسبة ما لا يحفى ؛ لأن النحو معقول من مقول كما أن الفقه معقول من مقول ، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما <sup>(١)</sup>

فقد بين الأنباري أن أصول النحو مشابهة لأصول الفقه وموصوعة على عرارها وأن هناك ارتباطاً قوياً بين المادتين ، وأن مادة أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو ، فعلماء النحو نظروا في أصولهم إلى علماء أصول الفقه ، وقد كتب الأنباري كتاباً سماه ( الفصول في معرفة الأصول ) ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه <sup>(٢)</sup> .

وأشار إلى التفاعل بين العلمين - الفقه والنحو - فقال : « وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرضها به منه ، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع ، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به ، ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرار الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه » <sup>(٣)</sup> .

يقول الدكتور محمد خير الحلواني : « وما من شك في أن هذين التيارين متواشجان ، تيار الدراسات النحوية وتيار الدراسات الفقهية ، ولقد كان أبو البركات لا يعوزه الذكاء والفطنة ، ولهذا جمع بينهما جميعاً شيئاً في معظم كتبه ولا سيما في لمع الأدلة والإعراب وكتابه الضميمة الإنصاف في مسائل الخلاف » <sup>(٤)</sup> .

وقد أشار الدكتور جميل علوش إلى هذا التأثير إذ يقول إن كل ما يذكره الأنباري عن النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مقتبس من كتب الفقه والأصول بل إنه يرجع الرأي الذي ذكره الأنباري عن منكري القياس إلى كتب الفقه لا النحو وذلك في مقارنة سريعة بين نصوص وردت في لمع الأدلة والإعراب وبين المنحول للإمام أبي حامد العراقي ، ففي الباب الأول من كتاب القياس في المحول ، نجد تعديلاً

(١) برهة الألياء ( ص ٧٦ ) .

(٢) كشف الظنون ( ١٢٧١ ) ، وانظر ( ص ١٤ ) من مقدمة تحقيق د. سعيد الأسماني للإعراب

(٣) لمع الأدلة ( ص ٩٥ ، ٩٦ ) . (٤) الخلاف النحوي ( ص ١٠٤ ) .

لمسكري القياس من حشوية وداودية وحملة الروافض وحملة الخوارج وبعض السحنات ومعهم النظام<sup>(١)</sup> ، ويعلق على ذلك بقوله : « هؤلاء هم مسكرو القياس وإلى هؤلاء كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن مسكري القياس ؛ لأنه وإن كان يتكلم في أصول النحو فقد كان يعيش يدهم في أصول الفقه ، وكان من العيث البحث عنهم بين الحاة ، لأن سماعة الدين تكلّموا في الأصول قلة بادرة<sup>(٢)</sup> » ثم راح يقارن بين بعض النصوص الواردة في (لمع الأدلة) و (الإعراب) وبين بعض نصوص (المنحول) مثبّتا من خلال تلك المقارنات التشابه الكبير بين هذه النصوص ، ويرد كثيرا من تلك النصوص إلى المنحول<sup>(٣)</sup> ، ويخرج مما سبق بأن « من يطالع كتاب المنحول يجد فيه كل الموضوعات التي بسطها ابن الأنباري في لمع الأدلة وجدل الإعراب مما يدور حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مع الاعتراضات التي توجه إلى كل من هذه الأصول<sup>(٤)</sup> » .

ومن مظاهر هذا التأثير عند الأنباري ، أننا في مجال السماع نجد يتكلم عن انقسام النقل إلى تواتر وأحاد ، وشروط كل منهما ، كما يفعل المحدثون بنفس المصطلحات<sup>(٥)</sup> ، ويتكلم في قبول المرسل والمجهول شأن أهل الحديث<sup>(٦)</sup> ، كما يتكلم في قبول نقل أهل الأهواء في اللغة مقرا نقلهم مستدلا بفعل المحدثين ، فقال : « اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة إلا أن يكونوا ممن يدين بالكذب كاخطائية ... والذي يدل على قبول نقلهم أن الأمة اجتمعت على قبول صحيح مسلم والبحاري وقد رواها وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع<sup>(٧)</sup> » وهكذا نراه يستعين بالمحدثين ويتبع سنن أهل الحديث في بحثه لأصول النحو - وبخاصة السماع - في اصطلاحاتهم وطريقة بحثهم<sup>(٨)</sup> .

كما نجد عند الأنباري تلك المؤثرات الفقهية التي أوضحناها سابقا في القياس حيث نجد تشابها بين ما أورده وأصول الفقه سواء أكان ذلك في تعريفه أو أركانه أو أقسامه ، وكذلك الحال في ميحت العلة حيث اعتمد الأنباري فيه على مصادر فقهية

(١) انظر المنحول ( ص ٣٢٣ - ٣٢٥ ) (٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٧٩ )

(٣) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٧٩ ، ١٨٠ ) .

(٤) السابق ( ص ١٨١ ) . (٥) انظر لمع الأدلة ( ص ٨٣ - ٨٦ ) .

(٦) انظر السابق ( ص ٩٠ - ٩٢ ) (٧) السابق ( ص ٨٥ - ٨٨ ) .

(٨) انظر ابن جني المحري ( ص ١٤٧ ) .

يظهر ذلك في شروط العلة من طرد وعكس ودوران ، وكذلك في مسألة تحصيل العلة ، وفي مسائل العلة وقوادحها .

ويتكلم في إثبات الحكم في محل النص : عماد يثبت بالنص أم بالعلة ؟ <sup>(١)</sup> كما يتكلم الفقهاء في ذلك .

ويتكلم في استصحاب الحال على طريقة فقهاء الحنفية ، ويتناول التعارض وال ترجيح بالبراسة على هدى قواعده وضوابطه الفقهية ، فيتكلم عن الترجيح في النقل فيذكر أن الترجيح فيه يكون في شقين أحدهما الإسناد والآخر الميزان <sup>(٢)</sup> ، كما يتكلم عن الترجيح في القياس بأن يكون موافقا للدليل آخر من نقل أو قياس <sup>(٣)</sup> .

يضاف إلى ذلك أنه تأثر بالفقهاء في مجال الخلاف الحوي ، ذلك أنه درس الفقه الشافعي ، وحصل طرقا صالحا من الخلاف <sup>(٤)</sup> .

ومن أكبر الدلائل على تأثره بالخلاف الفقهي بين الحنفية والشافعية ، أنه ألف في الخلاف الفقهي مصنفات منها : « التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة » و « الجمل في علم الجدل » و « الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظر » و « عدة السؤال في عمدة السؤال » <sup>(٥)</sup> وقد صرح الأتباري بتلك العلاقة في مقدمة كتابه الإنصاف حيث يبين سبب تأليف الكتاب فيقول : « وبعد ، فإن جماعة من الفقهاء المتأدين والأدباء المتفكرين ، المشتغلين علمي بعلم العربية ، سألوني أن أخلص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة » <sup>(٦)</sup> ، ولعله جمع من مسائل النحر الخلافية بعد ذلك ما جمع على هدى من تلك المسائل الفقهية التي اطلع عليها فاستعان بها في أساليب جملته <sup>(٧)</sup> .

وقبل الانتقال إلى المبحث القادم ، أبين أن من دلائل هذا التأثير الأصولي الفقهي في الأصول النحوية ما يجده من محاولة ابن مضاء - معاصر الأتباري - في كتابه

(١) انظر لمع الأدلة ( ص ١٢١ ، ١٢٢ ) .

(٢) انظر الإعراب ( ص ٤٦ - ٥٣ ، ٦٥ - ٦٧ ) ، وانظر لمع الأدلة ( ص ١٣٦ - ١٣٨ ) .

(٣) انظر الإعراب ( ص ٦٧ ) ، ولمع الأدلة ( ص ١٣٨ - ١٤٠ ) .

(٤) بنية لموعة ( ٨٦/٢ ) .

(٥) انظر إشارة النص في تراجم النحاة واللغويين ( ص ١٨٥ ) .

(٦) الإنصاف مقدمة الأتباري ( ص ٥ ) ( انظر الخلاف الحوي ( ص ١٠١ )

الرد على النحاة من حمل أصول النحو على أصول الفقه الظاهري الذي يدعو إلى إبطال القياس والرأي والتعليل والاستحسان وغيرها<sup>(١)</sup> وهذا دليل قوي على ذلك التأثير ، وإذا كان جمهور النحاة قد حمل أصول النحو على أصول الفقه عند جمهور الفقهاء ، فإن ابن مضاء حمل أصول النحو على أصول الفقه عند الظاهرية .

(١) انظر مقدمة تحقيق الكوكب اللدري ( ص ١٠ ، ١١ ) ، ( ص ٩٧ - ٩٩ )

## ٢ - أثر علم الكلام في النحو وأصوله

إن الحديث عن تأثير النحو بعلم الكلام أو الفلسفة واسطق قد يبدو في بعض الأحيان مضللاً ، ذلك أن الحدود العاصلة بين تلك العلوم ليست بارزة ، وقد ساعد على ذلك ما فعله الدارسون من خلط بين هذه العلوم في أثناء حديثهم عن تأثير النحو بها أو بعضها <sup>(١)</sup> .

فهناك صعوبة في التفريق بين علم الكلام وبعض العلوم الأخرى ؛ إذ قد يطلق علم الكلام على العقيدة ، أو على المنطق ، أو على الفلسفة وهذه الفروع تشكل العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا العلم <sup>(٢)</sup> ، فالعقيدة هي موضوع علم الكلام ، والمنطق من أدواته ، كما أن الفلسفة نشترك مع علم الكلام من حيث الموضوع ؛ لأن كليهما ينظر في الله والكون والموجودات ، غير أن نظر المتكلم قائم على قانون الإسلام ونظر الفيلسوف قائم على قانون العقل ، وأخيراً نجد خلطاً بين علم الكلام وأصول الفقه وذلك منذ أن تناوله المعتزلة والأشاعرة بالتعديل وصارت لهم فيه طريقة تعرف بطريقة المتكلمين في مقابل طريقة الحنفية .

إذاً تناولنا علم الكلام الإسلامي بمعنى العلمي المحدد متجرد من خلطه بغيره من العلوم ، وجدناه أسبق تأثيراً في النحو العربي من غيره من العلوم كالفلسفة والمنطق ، ساعد على ذلك مجموعة من العوامل منها <sup>(٣)</sup> :

١ - أن كثيراً من النحاة كانوا من المشتغلين بعلم الكلام وأكثرهم من المعتزلة ، وقد بلغت كثرتهم حداً جعل أحد القدماء يفرّد لهم مصنفًا ويسميه « نحاة المعتزلة » <sup>(٤)</sup> فقد كان عبد الله بن أبي إسحاق ( ت ١١٧ هـ ) معاصراً للحسن البصري ( ت ١١٠ هـ ) وكذلك كان يحيى بن يعمر ( ت ١٢٨ هـ ) معاصراً لواصل بن عطاء ( ت ١٣١ هـ ) وكان عيسى بن عمر ( ت ١٤٩ هـ ) معاصراً لعمر بن عبيد المعتزلي ( ت ١٤٢ هـ ) وكان الخليل بن أحمد ( ت ١٧٥ هـ ) صديقاً لابن الخفيع ( ت ١٤٢ هـ ) <sup>(٥)</sup> ، وكان

(١) انظر الأتباري وجهوده في النحو عاش ( ص ٢١٢ ) .

(٢) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي لمصطفى أحمد عبد المصم ( ص ٧ ) رسالة ماجستير بدر العلوم سنة ١٩٩٢ م .

(٣) حول أسباب التأثير الكلامي في النحو العربي انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٦ - ٦ )

(٤) انظر معجم الأدباء ( ١٩٩/٩ ) ، وذكر ياقوت أنه شهد به إسحاق

(٥) طبقات الربيعي ( ص ٤٥ )

أبو ركريا يحيى العراء (ت ٢٠٧ هـ) صديقاً لشامة بن الأشرس (ت ٢١٣ هـ) <sup>(١)</sup> وكان من نحاة المعتزلة أيضاً محمد بن المستير (قطرب) (ت ٢٠٦ هـ) <sup>(٢)</sup>، وسعيد بن مسعدة الأحفش (ت ٢١٥ هـ) <sup>(٣)</sup> وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، والرماني (ت ٣٨٤ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ... وغير هؤلاء حيث كان لاشتغال هؤلاء بعلم الكلام وكوئهم من أهل الفرق والمذاهب المختلفة أكبر الأثر في امتزاج دراستهم النحوية بكثير من مباحث المتكلمين وطرقتهم واصطلاحاتهم .

٢ - يضاف إلى ذلك أن دراسات هؤلاء النحاة كانت موسوعة فلا يقتصر جهد أحدهم في فرع واحد من مروع العلم ، ولكن معظمهم له باع طويل في كثير من الفنون .

٣ - أن لفة العربية فلسفتها الذاتية التي ساعدت على نقل الأثر الكلامي فيما بعد .

٤ - وأخيراً نجد أن كثيراً من النحاة كانوا من العجم أو الموالي أصحاب الثقافات الأجنبية ، فسيبويه فارسي الأصل ، والزجاجي أصله من نهاوند والسيرافي فارسي الأصل ، والفارسي نشأ في بفسا من بلاد فارس ، وابن جني رومي الأصل ، والزمخشري ولد بخوارزم ... وغيرهم كثير .

وقد وقف الباحثون المعاصرون أمام قضية التأثير الكلامي في النحو العربي فاختلقت اتجاهاتهم ما بين رافض لهذا التأثير وقابل له ومتوسط بينهما ولكن أياً كانت آراؤهم فمن الثابت أن علم الكلام بمعناه المذهبي العلمي ظهر أثره في فترة مبكرة على هيئة ملاحظات وآراء لبعض النحاة الذين كانت لهم صلات بالمتكلمين ، يبدو ذلك الأثر المبكر من خلال مناقرة أبي عمرو بن العلاء مع عمرو بن عبيد <sup>(٤)</sup> .

كما يظهر ذلك عند النحاة الأوائل كالخليل الذي كان صديقاً لابن المقفع الذي ترجمه أرسطو <sup>(٥)</sup> ، وقد عدل الخليل عن السبئية إلى مذهب الشيع وطهرت آثار هذا الشيع في تفكيره ؛ لأن الشيعة كالمعتزلة نواة المتكلمين ، إذ كان جمعهم من

(١) انظر ترجمه الأبياء (ص ٨٣) ، ولكنه حرف إلى (شامة) ، وانظر شذرات الذهب ١ (١٩/٢)

(٢) بنية الوعاة (٢٤٣/١) . (٣) السابق (٥٩٠/١)

(٤) انظر مجالس العلماء (ص ٦٢ ، ٦٣) . (٥) السابق بمعه .

محمد الصادق رعيم الشيعة الإمامية من أصحاب الكلام . وقد توسع الخليل في القياس ، واستخرج الأصول العامة والقواعد العقلية في اللغة والنحو واستعمل نظرية التباديل والتوافيق في وضع علم العروض ومعجم العين <sup>(١)</sup> .

وقد ورث سيبويه هذا التأثير عن أستاذه ، فكثرت عنده التعليقات والأقيسة والخطرات الفلسفية ، وكانت هذه الآثار الفلسفية عندهما - الخليل وسيبويه - عربية النشأة ، فلم تكن متأثرة بفلسفة أجنبية .

ومن بعده الفراء ، كان من النحاة المتكلمين كذلك ، عاش في زمن خطا فيه علم الكلام عظومات واسعة ، وكان بين الفراء وثمامة بن الأشرس المعتزلي صحة ، وكان ثمامة سبباً في اتصاله بالمأمون وتقريبه إياه <sup>(٢)</sup> ، وقيل عنه : إنه كان متكلفاً يميل إلى الاعتزال وأنه يتفلسف في تصانيفه ويستعمل ألفاظ الفلاسفة <sup>(٣)</sup> وفي تقريب المأمون إياه دليل على هذا الاتجاه المعتزلي عنده ، حتى أوكل إليه المأمون تلقين ابنه النحر <sup>(٤)</sup> ، ويظهر إفادته من أساليب المتكلمين عند تناول علله وتأويلاته ، ففي ذلك كله يظهر التأثير الجدلي في كلامه <sup>(٥)</sup> ، وكان الفراء مثلاً لما وصل إليه العقل العربي في عصر المأمون ، وهذا كله صادف استعداداً خاصاً عنده وتحول هذا المزاج إلى صورة من التحرر الفكري جعله ينطلق في مسائل النحو فيبسط القياس بسطاً ، إمعاناً في إعمال العقل الذي أفاد كثيراً من المطلق ، كما أفاد من الفلسفة وعلم الكلام ، وتحول منهج البحث في النحو إلى مقاييس تتسم بالمرونة والجدل <sup>(٦)</sup> .

وجاء من بعد سيبويه الأخفش ( ت ٢١٥ هـ ) وهو من النحاة المتكلمين ، فقد أشعر المبرد عن المازني أن الأخفش كان « أعلم الناس بالكلام وأحنقهم بالجدل » <sup>(٧)</sup> .

أما ابن السراج فيبعد بداية مرحلة جديدة من مراحل تأثير علم الكلام في النحو ، إذ ظهر بينا عنده التأثير المنطقي على النحو العربي وكانت المراحل السابقة عليه

(١) انظر طبقات الزبيدي ( ص ٤٥ ) .

(٢) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ١١ )

(٣) انظر مرآة الأكياء ( ص ٨٣ ) ، وشذرات الذهب مج ١ ج ١ ( ١٩/٢ ) .

(٤) انظر معجم الأدباء ( ١١/٢٠ ) ، والتهرست ( ص ١٠٥ ) .

(٥) انظر مرآة الأكياء ( ص ٨٢ ) .

(٦) انظر أصول النحو في معاني التفرقة للمراء ( ص ١٩٩ )

(٧) السابق ( ص ٢٠٥ )

مقصودة سبباً على التأثير العقدي والكلامي ، حيث وصح أبواب كتابه « الأصول » على ألفاظ المطلقين وتقاسيم العلاسفة <sup>(١)</sup> .

وهكذا لم يأت القرن الرابع حتى كان النحو قد خطا نحو التأثير بالكلام خطوات واسعة ، ووجدنا الزجاجي - وهو المدافع عن أصالة النحو العربي وعلمه - يعلن أن وسائل النظر العلمي قد عثبت في ميدان البحث النحوي حتى عهد أمثاله ممن لا يقرون مسلكها فإذا هم مغلوبون على أمرهم ، وإذا ألفاظ المتكلمين كالجسم والعرض والشكل والصورة دائرة في كلامهم <sup>(٢)</sup> ، ويظهر هذا الأثر في كلام الزجاجي عند الحدود <sup>(٣)</sup> . وتظهر هذه المؤثرات الكلامية عنده حين ذكر استحقاق الأشياء للتقديم والتأخير ، إذ يقول : « ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض من الأسود والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحالة . وإن العرض قد يتوهم منفصلاً عن الجسم ، والجسم باق ، فنقول : إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم الأسود حالاً من السواد الذي فيه ، ولا رأينا السواد قط عازباً عن الجسم ، بل لا تجوز رؤيته ؛ لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ، ولا ندرك الألوان حالية من الجسم ولا الأجسام غير ملونة . ولم ترد بالأسود هنا جسمًا شؤد بحضرتنا بل ما شهد كذلك من الأجسام » <sup>(٤)</sup> .

فما هذا الكلام إلا أثر من آثار نفوذ علم الكلام في ميدان البحث النحوي وقال في سؤال يوجه إلى القائلين بأن المرتبة الأولى في التقديم للاسم ثم الفعل ثم الحرف : « يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المفعول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن المحدث سابق لحديثه » ثم يقول في الجواب : « هذه مغالطة ، ليس يشبه هذا المحدث والمحدث ، ولا العلة والمعلول ، وذلك أنا نقول : إن الفاعل في جسم فعلاً ما ، من حركة وغيرها ، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم ، فنقول : إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب ، لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به ... فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أحساقاً .. » <sup>(٥)</sup>

(١) إبيد الرواة ( ٢٩/٢ ) .

(٢) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ١٤ ) .

(٣) انظر العلة النحوية ( ص ١١١ ، ١١٢ ) .

(٤) انظر الإصحاح في علل النحو ( ص ٤٦ ) وما بعدها .

(٥) الإصحاح ( ص ٦٨ ) .



ويكفى أن تنظر إلى الملل التي اعتل به الزجاجي أو ذكرها حتى يرى أثرها واضحاً من آثار التأثير الكلامي والفلسفي في النحو العربي ، وهذه الملل وإن لم تكن من عبئه إلا أنها تعبر عن رأيه ما دام هو الذي اختارها وانتقاهـ<sup>(١)</sup>

كما قيل عن أبي علي الفارسي إنه كان معتزلياً<sup>(٢)</sup> ، ويقول عنه القعطي : وكان متهماً بالاعتزال<sup>(٣)</sup> ، موقف على أساليب المتكلمين في الحجة والجدل والتي أصبحت أسلوب العصر صيفته العقلية ، وقد ألف كتاباً في علم الكلام يسمى « التبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير »<sup>(٤)</sup> ، وكتاباً آخر في شرح الأسماء والصفات<sup>(٥)</sup> ، وعلى كل حال فقد كان ملقاً بالثقافة الكلامية ، يظهر ذلك من توسعه في القياس والتعليل .

أما علي بن عيسى الرماني ، فمن الثابت أنه من النحاة المتكلمين أخذ الكلام عن ابن الإحشيد المتكلم فنسب إليه<sup>(٦)</sup> ، « وكان يمزج كلامه بالمنطق »<sup>(٧)</sup> ، فكان من كبار المعتزلة ، ومال إلى المنطق والكلام ، وظهر ذلك في دراساته وتأليفه حتى قال فيه الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني ، فليس معاً منه شيء ، وإن كان النحو ما يقوله فليس معه منه شيء »<sup>(٨)</sup> .

ويمثل ابن جني في الدراسات النحوية الكلامية مرحلة التلاحم الوطيد بين النحو وعلم الكلام ذلك أن التأثير الكلامي لم يعد مقتصرًا على الشكل وإنما تعداه إلى الأصول والأفكار فهو بهذا يمثل مرحلة التأثير الكلامي في أصول النحو<sup>(٩)</sup> ؛ فقد كان معتزلياً كشيخه<sup>(١٠)</sup> ، فظهرت النزعة الاعتزالية في دراساته ، فحكم العقل في كثير من مباحثه ومسائله ، كما قام بإرساء أصول النحو على غرار الفقه والكلام إذ يقول : « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه »<sup>(١١)</sup> ومن يقرأ كتابه ( الخصائص ) يجد ذلك الأثر الكلامي واضحاً فيه ، إذ يجده يتناول قضية اللغة بين التوقيف والاصطلاح ، كما يظهر ذلك

(١) السابق ( ص ٨٣ ، ٨٤ ) .

(٢) انظر العلة النحوية ( ص ١١٣ ) .

(٣) انظر بهي الوعاة ( ٤٩٦/١ ) .

(٤) انظر معجم الأدباء ( ٢٤١/٧ ) .

(٥) انظر معجم الأدباء ( ٧٤/١٤ ، ٧٥ ) .

(٦) السابق ( ص ٢٣٤ ) .

(٧) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ١٧ ) .

(٨) انظر الزهر ( ١٠/١ ) .

(٩) انظر الخصائص ( ٢/١ ) .

التأثير واضحاً في تناوله لمبحث العلة ، إذ ينكلم في عدل العربية أكلامية هي أم فقهية وينتهي إلى أنها أقرب إلى عدل المتكلمين ، كما يتناول باب بحث العدل الموحدة بحجزة والتعليل بعنتين ، وتعليل حكيم أو أكثر بعلة واحدة ، ودور العلة وتسلسلها ويظهر كذلك في بحثه حول تأثير العلة بنفسها ، أو بجعل حائل ويظهر ذلك أيضاً في حديثه عن الاشتقاق الأكبر ، وتوسعه في ادعاء أن أكثر اللمعة في الحقيقة مجاز <sup>(١)</sup> ، ومن المعروف عن المحترلة أنهم من أوائل من فسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز ، ويستعير من المتكلمين حديثهم عن السبب والمسبب <sup>(٢)</sup> ، والمستحيل <sup>(٣)</sup> .

وبصرح ابن جني بهذا التأثير أكثر من مرة إذ يقول : « إن هذا الكتاب ليس منبثاً على حديث وجوه الإعراب ، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي ، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب والمتأديين التأمل له والبحث عن مستودعه » <sup>(٤)</sup> ومعنى هذا : أنه قد وجب عليه أن يخاطب كل واحد منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه ، ويقول في باب ( الحكم للطرائي ) : « اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام ، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطرائي فأزال الأول ... » <sup>(٥)</sup> .

وأعقب ابن جني نحوي معتزلي آخر هو ( جابر الله الرمخشري ت ٥٣٨ هـ ) وبهذا يتضح لنا من هذا العرض المختصر شيوع التأثير الكلامي وظهوره منذ مراحل مبكرة ، ولقد ظهر هذا التأثير في مجالين رئيسين أولهما في مجال النحو العربي والدرس النحوي بعامة والثاني في مجال الأصول النحوية .

(١) انظر السابق ( ٤٠/١ - ٤٨ ، ٤٨ - ٥٣ ، ١٦٤ - ١٨٤ ، ٢ / ١٣٣ - ١٣٩ ، ٢٤٩ -

( ٤٥٠

(٢) انظر السابق ( ١٧٣/٣ )

(٣) انظر الخصائص ( ١٧٣/٣ )

(٤) السابق ( ٦٢/٣ )

(٥) السابق ( ٦٧/١ )

### أولاً : مظاهر التأثير الكلامي ومجالاته في النحو العربي :

ظهرت هذه المؤلفات الكلامية في البحث النحوي في ابعديد من المجالات كالمصطلحات النحوية ، ولغة التأليف النحوي وأخيراً التقسيمات النحوية <sup>(١)</sup> .  
فظهرت مصطلحات كالجوهر والعرض والماهية والذات والتصور والتصديق والعدم والوجود ، وقد بقيت هذه المصطلحات في الدرس النحوي على نفس معانيها الكلامية ، واستخدمها النحاة للتعبير عن معان عقلية لا نحوية .

أما في مجال لغة التأليف ، فنجد النحاة يستخدمون تعبيرات « كالقائم بنفسه » و « القائم بغيره » في التفريق بين الاسم والفعل ، وكذلك « المفتقر إلى غيره » وغير المفتقر إليه ، في التفريق بين المصدر والفعل ، وهذه التعبيرات في الأصل تعبيرات كلامية أصلية . وأخيراً في مجال التقسيمات النحوية ، حيث ينقسم بعض النحاة الأنفاذ إلى « مؤثر ، ومتأثر ، وثابت » وينقسمها البعض الآخر إلى « واجب الوجود ، ويمكن الوجود ، وممتنع الوجود » <sup>(٢)</sup> وكذلك يظهر هذا التأثير في استخدام بعض النحاة للتقسيم الثلاثي ، فقد قسموا حروف الجر إلى ثلاثة أقسام : حروف أصلية العمل وحروف رائدة لا تعمل ، ثم حروف بين بين ، وليس ثمة معنى لهذا التقسيم في البحث النحوي ، إذ يترد إلى أصل كلامي ، حيث يرتبط ذلك بالمبدأ الاعتزالي القائل بالمنزلة بين المنزلتين ، أو بالمبدأ العام لدى المتكلمين وهو إيجاد قسم ثالث بين المقبول دينا والمفروض <sup>(٣)</sup> .

لذا كان التأثير فيما سبق يتضح في النواحي الشكلية والتعبيرية ، فإنه يظهر أيضاً على مستوى المضمون والأفكار ، حيث وجدنا الأثر الكلامي في الأصول النحوية ، سواء ما كان منها متعلقاً بأنواع الأدلة كالسماع والقياس أو متعلقاً بالتقواعد والأسس العامة التي وجهت التفكير النحوي كالتعليل والعامل .

(١) انظر أثر العقيدة وعدم الكلام في النحو العربي ( ص ٤٧٧ ) من حاشية

(٢) انظر إنباه الرواة ( ٢٩٦/٢ )

(٣) انظر تقوم الفكر النحوي ( ص ٢٣٩ )

### ثانياً : مظاهر التأثير الكلامي في الأصول النحوية :

إن أبرز مظاهر التأثير الكلامي في الأصول النحوية تظهر في مجال السماع الحوي ، ويتضح ذلك من خلال تأثير بعض القضايا والاتجاهات الكلامية العامة في السماع .

ومن تلك القضايا الكلامية . اختلاف علماء الكلام حول الأخذ بدليلي النقل والعقل وتفاوت الاتجاهات الكلامية في ذلك ، فمنها المذاهب الكلامية القائلة بأن « العقل قبل النقل » أو « القياس قبل السماع » ، فقد أشبه هذا الخلاف اختلاف النحاة في أخذهم بالسماع والقياس ومدى الاعتماد عليهما ، وأثرت هذه الفكرة الكلامية على موقف النحاة في أخذهم بالسماع والقياس ومدى الاعتماد عليهما ، وأثرت هذه الفكرة الكلامية على موقف النحاة من مصادر السماع ، حيث عرضوا المسموع على أقيمتهم وقواعدهم فما وافق منها القياس والقواعد قبلوه وما خالفها رفضوه ، وقد حاول أحد الدارسين تفسير تحفظهم من القراءات والحديث وتعرضهم للشعر بالنقد والتخطئة بتسيط هذا المبدأ العقلي <sup>(١)</sup> .

كما تأثر السماع النحوي بقضية « تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد » <sup>(٢)</sup> وهي قضية مشتركة بين عدة علوم على رأسها الحديث وأصول الفقه ثم الكلام والنحو وليس ذلك بمستغرب بين علوم تعتمد في بحثها واستدلالها على الخبر المنقول . وأغلب الظن أن تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد بدأ أولاً في علم الحديث ثم انتقل إلى العلوم الإسلامية الأخرى والذي يعني في هذا المقام أن اختلاف النحاة حول هذه القضية كان صدى لما كان عند المتكلمين ، فإذا تأملنا قضية التواتر والآحاد بين المتكلمين والنحويين وجدنا تشابهاً بينهما في التعريفات والتقسيمات والشروط واتجاهات الرأي ، فتعريف النحاة للمتواتر والآحاد مطابق لتعريف المتكلمين ، كما أن إفادة المتواتر للعلم فيها موجب للعلم الضروري ، وكما اختلف المتكلمون في اعلم المستفاد من المتواتر ضروري هو أو نظري اختلف النحويون ، وكذلك كان الحال في إفادة خبر الآحاد العلم <sup>(٣)</sup> .

ومن هذه القضايا الكلامية التي أثرت في السماع النحوي قضية « اللغة بين

(١) انظر مصطفى أحمد عبد العليم في رسالته أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٤٧٥ ) من الحاشية .

(٢) انظر السابق ( ص ٦٢ - ٧٥ )

(٣) برهة الألباء ( ٢٤١/٧ ) .

التوقيف والاصطلاح ، وهي قضية كثر الرأى حولها بين المفلاسفة والمتكلمين واللغويين والنحاة ، فذهب الأشاعرة إلى أن اللغة توقيف لا اصطلاح ، أما المعتزلة فذهبوا إلى أنها اصطلاح ، وذهب بعضهم إلى أن بعضها توقيفي والآخر اصطلاحى ، ورأى فريق أخير التوقف عن القول برأى في الموضوع فلاحتمالات كلها ممكنة <sup>(١)</sup> وبمعرض ابن جني هذه الاتجاهات في خصائصه ، وهي نفس الاتجاهات التي تقدمها لنا كتب الكلام والأصول ، وقد احتار في النهاية من بين هذه الاتجاهات بعد أن أعوزته أدلة الطرفين مذهب التوقف عن القول برأى في الموضوع <sup>(٢)</sup> .

ولقد تعرض السيوطي للأراء المختلفة في هذه القضية أيضاً <sup>(٣)</sup> . وهكذا تبدو اتجاهات الرأى في هذه المسألة لدى النحويين هي نفسها الاتجاهات التي لجدها عند المتكلمين .

ويضاف إلى ما سبق أن هذه القضية أثرت في موقف النحاة من قضية السماع والقياس <sup>(٤)</sup> ، فالذين قالوا بالتوقيف كانوا أكثر تمسكاً بالسماع وتوقفاً عند الذي جاء عن العرب واحتجاجاً بكل ما ورد من أدلة سماعية سواء في ذلك القراءات القرآنية أو الحديث النبوي أو الشعر العربي ، على حين كان الذين قالوا باصطلاحية اللغة أكثر تحرراً من قيود السماع وأشد جراءة وانسياطاً في ميدان القياس كما كان كثير منهم معارضاً للقراءات والحديث وكلام العرب إما بالنقد أو التخطئة أو الإقلال <sup>(٥)</sup> .

ومن دلائل هذا التأثير أيضاً : ما نلاحظه من موقف بعض النحاة من كلام العرب والتوسيع الزماني في الاستشهاد بالشعر ، إذ نلاحظ أن أكثر هؤلاء المتوسعين كانوا من المتكلمين ، فاستشهدوا بشعر المولدين والمحدثين عن لا ينتمى إلى عصور الاستشهاد المحددة . ومن أشهر النحاة المتكلمين الذين عرف عنهم ذلك الزمخشري <sup>(٦)</sup> ، وقد سغه في ذلك الفارسي وابن جني المعتزليين وغيرهما ممن اعتقدوا أن اللغة اصطلاح

(١) حول هذه الأراء انظر المزمع للسيوطي ( ١٦/١ - ٢٠ ) فضلاً عن الإمام فخر الدين الرازمي في المختصر

(٢) انظر الخصائص ( ٤٠/١ - ٤٧ ) .

(٣) انظر المزمع ( ٨/١ ، ٩ ) ، والاضراح ( ص ٣١ - ٣٥ ) .

(٤) انظر المزمع ( ١٠/١ ) .

(٥) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٦٠ )

(٦) انظر حزانة الأدب ( ٤/١ ) .

لأنوفيق<sup>(١)</sup> ، ومن مظاهر هذا التوسع في مصادر الاستشهاد وعدم الانحصار على المصادر الأربعة المعروفة ما فعله الرصبي الأسترابادي ( ت ٦٨٦ هـ ) من إضافة الاحتجاج بكلام أهل البيت<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً - ، أثرت الجمائى الكلامية المتعلقة بالإلهيات والسوات والسمعيات وما يتصل بالمعيات في موقف النحاة من النصوص ، فكانت هذه الحقائق سببا في تأويل كثير من النصوص القرآنية التي تخالف بمناها الظاهري اعتقادات علماء الكلام « بحيث يمكن أن نقرر دون كبير تجور أن من أسباب التأويل ملاحظة الاعتبارات العقيدة الدينية بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية إعراباً وبناء ونطابقاً وترتيباً »<sup>(٣)</sup> .

أما في مجال العلة : فلابد في البداية من التفرقة بين نوعين من العلل : علة طبيعية حسية مبنية على الإدراك الحسي مثل علة التخلص من التفاء الساكنين أو الابتداء بالساكن وغيرها من العلل التي هي من أصل اللغة ولا يمكن ادعاء تأثر هذه العلل بمؤثرات كلامية ، وعلة أخرى صناعية من وضع النحاة ، وهذه هي التي قد يسوغ القول بتأثرها بالمؤثرات الكلامية<sup>(٤)</sup> .

وإذا كانت العلة النحوية أقرب في شروطها ومسالكها وقوادحها إلى العلة الأصولية - كما اتضح في المبحث السابق<sup>(٥)</sup> - فإنه ليس معنى ذلك أن العلة النحوية بخالية من المؤثرات الكلامية ، ففضلا عن وجود مسائل مشتركة بين العلة النحوية والكلامية ظهر ذلك في عدد من الموضوعات منها البحث في العلل البسيطة والمركبة والموجبة والمجوزة والتعليل بعلمتين ، نجد بعض المسائل الأخرى ذات الطابع الكلامي الواضح قد أثرت في العلة النحوية كالمسائل التي تتحدث عن دور العلة والتسلسل فيها ، والتعليل بالأمر العدمية ، حيث أثبتها الفلاسفة والمعتزلة ، فعندهم قاعدة تقول « العدم لا يعمل ولا يعمل به » وطبقها بعض النحاة فأخذوا بالتعليل بالأمر العدمية كتعليل رفع المضارع بالتحري عن العوامل .. إلى غير ذلك<sup>(٦)</sup> .

(١) حول استشادهما بشر المولدين ، انظر الإصباح المصدي لأبي علي ( ١٠٢ ) ، والخصائص ( ٢٤/١ ) ،

( ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٤٠ )

(٢) ينظر حزمة الأدب ( ٤/١ ) ، (٣) تقديم الفكر النحوي ( ص ٢١٢ ) ،

(٤) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٤٧٦ )

(٥) انظر « التفاعل بين المعه والنحو وأصولهما » (٦) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام ( ص ١٧٢ )

وتعرض ابن جنى لموضوع الععل الموحية واجمورة وفرق بينهما <sup>(١)</sup> موضحاً الفرق بين العلة والسبب ، وقد كان البحث فيها انعكاساً لقاعدة كلامية تقول : كل حادثة ممكنة الوجود لا توجد حتى بحسب وجوده ، كذلك تناول السحاة موضوع الععل البسيطة والمركبة ، وأوضحوا أن العلة النحوية أقرب للتركيب من العلة الكلامية لأنها ليست في حتمية وضرورة العلل العقلية .

كذلك درس ابن جنى موضوع العلل بعينين وذلك تحت عنوان : في حكم العلل بعينين <sup>(٢)</sup> وهو مبحث مشترك بين علماء الكلام والنحو ، فقد ذهب المتكلمون إلى أن : المعلول الواحد بالشخص يستحيل أن يجتمع عليه علتان مستقلتان ، وهملوا ذلك بأن الشيء الواحد لو علل بعينين مستقلتين نكاد مع كل واحد منهما واجب الوقوع فيجتمع استناده إلى الآخر فيستغنى بكل واحد منهما عن كل واحد منهما وهو محال <sup>(٣)</sup> . واستخدم ابن جنى في بحثه لهذا الموضوع بعض المقولات التي تدل دلالة واضحة على استفادته بمعطيات علم الكلام ويستخدم تعبيرات مثل العلة المؤثرة ، وتساوي الععل في القوة ، والعلة التي لا تكفي ولا تتم وحدها حتى تتقوى بغيرها ويقعد مقارنة بين الععل النحوية والفقهية والكلامية <sup>(٤)</sup> وخلص من تلك المقارنة إلى أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين ، ولكنه يرى فروقاً بين علل المتكلمين والنحاة ، فهو يقول : ولنا ندهي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندهي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية <sup>(٥)</sup> . كما يظهر هذا التأثير في موقف النحاة من تعليل حكمين أو أكثر بعلة واحدة <sup>(٦)</sup> ، و يظهر ذلك التأثير الكلامي أيضاً من رفض النحاة مبدأ الدور في العلة كما منعه المتكلمون <sup>(٧)</sup> ، وإبطالهم مبدأ التسلسل في الععل كما أبطله من قبلهم علماء الكلام <sup>(٨)</sup> ، ففكرة التسلسل فكرة كلامية في جوهرها ، وليست من البحوث النحوي في شيء .

وأخيراً تظهر هذه المؤثرات الكلامية في اختلاف النحاة حول كون العلة مؤثرة

(١) انظر الخصائص ( ١٦٤/١ - ١٦٦ ) .

(٢) انظر الخصائص ( ١٧٤/١ ) وما بعدها .

(٣) انظر الخصائص ( ٤٨/١ ) وما بعدها .

(٤) انظر الاقتراح ( ص ١٣٠ ) .

(٥) انظر الاقتراح ( ص ١٧٠ ) .

(٦) أثر العقيدة وعلم الكلام ( ص ١٨٠ ) .

(٧) انظر الخصائص ( ٥٤/١ ) .

(٨) انظر الخصائص ( ١٨٣/١ - ١٨٤ ) .

بدانها أو بحمل جاعل ، فللمتكلمين في ذلك مذهبان أحدهما يرى أن العلة مؤثرة بدانها لا بحمل جاعل وهو مذهب الاعتزال ، والآخر يرى أن العلة مؤثرة في الحكم بجعل الشارع وهو رأى الأشاعرة ، وقد انعكس هذا الخلاف على بحث السحويين للغة ، فعلى حين يذهب ابن جني مذهب المعتزلة <sup>(١)</sup> ، يرى الأبياري ينقل ما يعبر عن رأى الأشاعرة حين يقل عن قوم أنهم ذهبوا إلى أن الطرد ليس بشرط في العلة فيجوز أن يدخلها التخصيص لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل <sup>(٢)</sup> ويتضح مما سبق أنه كان « للسحويين علة عقبة أفادوها من المتكلمين ، وعلى غير عقبة أفادوها من الفقهاء ، وكانت لهم في التعبير عن الجميع أساليب علماء الكلام في النظر والحوار والمجادل والتدليل » <sup>(٣)</sup> .

ومن القضايا الفكرية النحوية العامة التي تأثرت بهذه المؤثرات الكلامية : قضية العامل ، إذ أثرت الفكرة المنطقية القائلة « الفاعل الحقيقي هو الحي المختار » <sup>(٤)</sup> في اختلاف النحاة حول قضية العامل ، فذهب الجمهور إلى أن العامل هو المتكلم لا اللفظ وذهب ابن مضاء - انطلاقاً من مذهب الجهمية - إلى أن العامل هو الله وحده ، حيث يقول <sup>(٥)</sup> : « وأما القوم بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً ... ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى » وذهب إلى أن « هذه الأصول إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية » <sup>(٦)</sup> على حين توسط ابن جني فذهب إلى أن الموجد الحقيقي عنده هو المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ <sup>(٧)</sup> ، أي هو المتكلم بمصاحبة اللفظ ، ويمكن رد هذا الخلاف بأسره - بكافة اتجاهاته - إلى مؤثرات كلامية بحيث يمكن اعتباره - دون تجوز - مجرد صدى للقضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين ، إذ إن البحث النحوي في حقيقته لا يعني ( بالخالق ) أو ( الموجد ) من حيث هو خالق أو موجد بل بملاحظة ماله من تأثير في النشاط اللغوي ، وفي مستوى التركيب بشكل خاص ، وهذه

(١) انظر الخصائص ( ١٧٥/١ ) .

(٢) انظر لمع الألفة ( ص ١١٢ ، ١١٣ ) ، والاقتراح ( ص ١٥٠ ) .

(٣) العلة النحوية ( ص ١١٧ ) (٤) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام ( ص ٤٨٢ ) .

(٥) الرد على النحاة ( ص ٧٧ ، ٧٨ ) (٦) السابق ( ص ٧٧ ) .

(٧) الخصائص ( ١٠٩/١ - ١١٠ ) .



امشكلة التي احتجف فيها الساحة ليست في جوهرها سوى قضية حق وإيجاد وليست بحثاً عن تأثير وتأثر<sup>(١)</sup> .

والصلة واضحة بين هذه الاتجاهات ونظائرها في موقف الساحة من ( موجد ) الحركة الإعرابية ، فموقف ابن مصاء ليس إلا تطبيقاً لمذهب المهية وموقف جمهور الساحة يند إلى أصل قدرى معتزلي على حين يتميز موقف ابن جني بالتوسط بينهما في موقف متأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان التأثير الكلامي قد بلغ هذا المبلغ فإنه من السهل تنس هذه المؤثرات عند أبى البركات ، فهو نحوي كلامي أيضاً ، وهو يمثل ذروة التأثير الكلامي في الدرس النحوي .

والتأمل لمؤلفات الأباري يدرك أن له باعاً في علم الكلام ، إذ صنف فيه مصنفات منها ، كتاب الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، ومنثور العقود في تجريد الحدود ، واللباب<sup>(٣)</sup> ، وقد طبع كتاب الداعي إلى الإسلام بتحقيق سيد حسين باعجوان ، ويتضح من الكتاب أن الأباري قد أسهم فيه إسهاماً كبيراً في الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة ، والرد على الخصوم من المذاهب المختلفة ، بقول الحقن « وبهذا قد تبين لي أن هذا الكتاب يكشف عن وجه جديد من شخصية ابن الأباري النحوي البار ، فلم يعد يشتهر فقط بالغة والأدب وعلوم العربية ، بل يجب أن يضاف إلى ذلك أنه عالم من علماء العقيدة ، يكتب فيها ، ويدافع عنها بجهود موفقة »<sup>(٤)</sup> وقد ألف كتابه للدفاع عن عقيدة الإسلام ، والرد على المذاهب الهدامة ، من فلاسفة دهرين ، وثنية ، ومجوس ، وفلاسفة طليحين ، ومنجمين ، وبراهمة ويهود ، ونصارى ، مخاطباً كل طائفة باصطلاحها ، يقول الأباري في مقدمة كتابه : « فقد أودعت في هذا الكتاب الموسوم بالداعي إلى الإسلام قصوراً في أصول علم الكلام ، تختص بالرد على من خالف الملة الإسلامية . . ، وساطبت كل طائفة باصطلاحها ، لأوضح وجه واتصاحها في مقام الخصام »<sup>(٥)</sup> ويقول كذلك . « ولم يصع الرد في هذا الكتاب

(١) تقويم الفكر نحوي ( ص ٢٤١ ، ٢٤٢ ) . (٢) السابق ( ص ٢٤١ ، ٢٤٢ )

(٣) انظر إشارة التبيين في تراجم الساحة واللعوين ( ص ١٨٥ )

(٤) مقدمة الحقن سيد حسين باعجوان للداعي إلى الإسلام للأباري ( ص ٨ ) دار البشائر الإسلامية -

بيروت لبنان ط١ سنة ١٩٨٨ . (٥) الداعي إلى الإسلام ( ص ١١٧ ) .

إلا عني من حالف جميع المسلمين (١) .

مما عر كتابه و النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح و فقد أنف الأباري في بيان عقيدة السلف الصالح ، يدل على ذلك قوله في حاشية كتابه الداعي إلى الإسلام : و فقول لك - الدين الصيحة - عليك بعقيدة السلف الصالح من الأمة المحمدية ، لأنها مرهنة عن التمثيل الفاضح والتعطيل القادح ، وقد يساهم في كتابها الموسوم بالنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح (٢) .

كما تدل قائمة مصنفاته على تأليفه في الخلاف والجدل سواء كان ذلك فقهياً ككتاب التقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة ، والجل في علم الجدل والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار ، وعدة السؤال في عمدة السؤال (٣) ، أو كان ذلك في الخلاف والجدل النحوي كما في الإنصاف في مسائل الخلاف والإغراب في جدل الإغراب ، إذ تناول في هذه المصنفات موضوعات وثيقة الصلة بعلم آداب البحث والمناظرة ، وهو أحد فروع علم الكلام (٤) .

وقد ظهرت هذه المؤثرات الكلامية في مصطلحات الأنباري ، فظهرت عنده مصطلحات كالعدم والوجود والجوهر والعرض وغير ذلك وتبدو عليه تلك النزعة الكلامية أيضاً في لغة التأليف النحوي ، فجدده يستخدم تعبيرات كالمفتقر إلى غيره وغير المفتقر إلى غيره ، يقول وهو يدل على أن المصدر هو الأصل على لسان بعض البصريين : و الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل : فإنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره (٥) فهو يمنح الجوهر أصالة الوجود وأسبقته . كما تظهر هذه المؤثرات في تقسيماته النحوية .

أما في مجال الأصول النحوية : فقد كان للأنباري دور كبير في تعميق عدم أصول السحر وذلك في رسالته ملح الأدلة ، فقد تناول فيها كثيراً من الموضوعات المستعارة من علم الكلام كالخلاف حول إمادة كل من المتواتر والآحاد العلم ، وفي قياس العلة ولشبه

(١) الداعي إلى الإسلام ( ص ٢٥٠ ) (٢) الداعي إلى الإسلام ( ص ٤٦٦ ، ٤٦٧ ) .

(٣) انظر إشارة التميمي ( ص ١٨٥ ) (٤) أثر العقيدة وعلم الكلام ( ص ١٨ ) .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٢٨ / ( ص ٢٣٧ ) .

والعقد ، وهي الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه ، فإذا تأملت تعريف الأنباري لمتواتر والآحاد وجدناه مطابقاً لتعريف علماء الكلام له <sup>(١)</sup> ، وفي مادة المتواتر العلم بحد المتكلمين بصحاحه على أنه موجب لعدم الضروري ويقابل ذلك قول الأنباري عن المتواتر : « وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم » <sup>(٢)</sup> ، وكما احتج المتكلمون في العلم المستمد من المتواتر ضروري هو أو بطري في فعل النجاة ، ونقل الأنباري تلك الآراء <sup>(٣)</sup> . وكذلك بمقتضى شروط التواتر واختلاف المتكلمين في خبر الآحاد وشروط نقل الآحاد <sup>(٤)</sup> . وجميعها بحوث انتقلت إلى النحو عن طريق علم الحديث ، وإن لم يمنع هذا من ملاحظة أوجه الصلة في هذا الموضوع بين علمي النحو والكلام .

والى جانب ذلك نجد عند أبي البركات أسلوباً جديداً يميل إلى إخضاع اللغة للعقل وموازنته ، فقد اعتد بالقياس اعتماداً فاق من قبله من النجاة ، ويمكن فهم ذلك من خلال علمنا بأن القياس قد استحال في مرحلة الأنباري إلى قياس شكلي صوري وأن القياس تحكم في السماع فأصبح النجاة بردون المسموع ويؤولونه طلباً للاتساق وموافقة النصوص للأهنية والقواعد لا العكس .

ويتناول الأنباري قضايا العلل ذات الطابع الكلامي ، كالقضايا التي تحدثت عن دور العلة والتسلسل في العمل والتعويل بالأمور العدمية ، وتقسيم العلة إلى بسيطة ومركبة وموجبة ومجوزة والتعويل بعين ... وغيرها من القضايا المشتركة بين النحو والكلام . فقد عرض أوجه الخلاف حول مسألة : « تعليل الحكم بعين فصاعداً » فذهب قوم إلى عدم جوازه وذكروا لذلك عشر علل .

ورد على القول بأن هذه العلل غير موجبة بأنها بعد الوضع بمنزلة العمل العقلية فيسفي أن يجري مجراها <sup>(٥)</sup> ، فهو يرى أن العمل النحوي لا ترقى إلى مستوى العمل العقلية في إيجابها محلولها ولكنها مع ذلك مؤثرة في المعلول ، وينبغي أن تنزل منزلتها ، ولذلك اختار الرأي القائل بعدم جواز تعليل الحكم بعينين ؛ لأنها تجري محرى العمل العقلية ، وهو ما يسكس تأثيراً واضعاً بمقولات علم الكلام <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر مع الأداة في أصول النحو ( ص ٨٣ ، ٨٤ ) .

(٢) السابق ( ص ٨٣ ) .

(٣) انظر مع الأداة في أصول النحو ( ص ٨٣ ، ٨٤ ) .

(٤) انظر السابق ( ص ٨٤ ، ٨٥ ) . (٥) انظر مع الأداة ( ص ١١٧ - ١٢١ ) .

(٦) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام ( ص ١٨٥ ) .

## ٢ - أثر المنطق اليوناني في النحو وأصوله

إن قضية تأثير النحو العربي بالمنطق والعسفة اليونانية قضية في غاية التعقيد ، وتسم بقدر كبير من الحساسية ، فهي جزء من قضية أكبر تبحث في أصالة الفكر العربي بعامة .

كما يبدو أنه من الصعب أن نحدد بدقة مدى الصلة بين النحو العربي والعلوم غير العربية التي ترجمت في زمن مبكر ، ولكي نصل إلى نتيجة أقرب ما تكون إلى الصواب ونكون بمنأى عن التعصب والحساسية التي تتولت بها هذه القضية - سواء كان ذلك رفضاً لكل تأثير يوناني أو تأييداً لذلك لتأثير وادعاء التبعية لذلك الفكر - فمن الضروري التركيز على فكرتين رئيسيتين سيكون لهما أثر بالغ في تحديد مدى هذا التأثير وبدايته .

### الفكرة الأولى : ( أصالة الفكر النحوي في نشأته ومنهجه ) :

لقد نشأ الفكر العربي بعامة نشأة إسلامية خالصة ، فقد وضعت أسس العلوم الإسلامية المختلفة في العصر الأموي أي قبل أي تأثير بالثقافات الأجنبية ، حيث لم يتحقق هذا الاتصال إلا في العصر العباسي فعوم مثل الفقه وعموم القرآن من فراءات وتفسير وحديث وعلوم العربية نشأت نشأة إسلامية خالصة ، حتى الفلسفة الإسلامية فقد نشأت بذرتها الأولى من علم الكلام الإسلامي ، وهكذا تتضح أصالة العلوم الإسلامية في نشأتها ومناهجها .

ولا نستطيع بعد هذا البيان أن ندعى تبعية الفكر العربي لتلك الأفكار الأجنبية ، والدليل على ذلك : أن الفكر العربي لم ينقل كل الأفكار المنتشرة في الهند وفارس ومصر وسنطة ، وإنما استوحى ما يتصل به ونقل ما يحتاج إليه وهذه الأصالة في الاختيار دليل واضح على حرية الإرادة واستقلالها ، وهو دليل كفيّل بغي كل تبعية يمكن أن توصف بها أو تنسب إليها <sup>(١)</sup> .

فالتحليل العلمي يثبت أن الأصول النحوية قد استمدت مقوماتها من عناصر إسلامية خالصة طوال فترة طويلة من الزمن قبل أن تتأثر هذه الأصول بمؤثرات أخرى

(١) تقوم الفكر النحوي د عني أبو المكارم ( ص ٢٧ )

غير إسلامية في أحرى القرون الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع <sup>(١)</sup> إن نظرة فاحصة للنحو العربي تظهر بعد هذه المادة - وخاصة في فترة النشأة - عن كونها متأثرة بالنطق الأرسطي ، وليس وجد شيء دحيل فيها ، فهو شيء خاص بالشكل دون الأصل ، وبالأسبوب دون المادة ، فالتقسيمات النحوية كالجس والسو ، والخاص والعام ، والمطلق والمجرد ، من هذا الدحيل الواحد على هذه المادة الأصبية ، حتى التأثير المعنوي في القياس النحوي - وهو أصل من الأصول - كان مقصوراً في الشكل دون المضمون ، كما كان في عصور متأخرة على نشأة النحو واكتماله ، وهذا مما سيوضح بعد قليل .

فالقياس في المذهب الإسلامي يرجع إلى نوع من الاستقراء العلمي الدقيق القائم على فكري العلة والاطراد ، أما القياس المنطقي فلا تحكمه هذه القوانين ؛ إذ لا يمتد عن الاستقراء الدقيق للجزئيات ، ومن ثم يمكن فيه إلحاق أمر بآخر بمجرد وجود شبه يتخيله القياسي .

فالنظرة الفاحصة للقياس النحو تبين اختلاف هذا القياس عن القياس المنطقي ، فإذا كان القياس الأرسطي ينتقل من حكم كلي إلى أحكام جزئية ، فإن القياس النحوي - وعلى العكس - ينتقل من الأمثلة الجزئية إلى الظاهرة الكلية وهذا متفق مع المذهب الاستقرائي للقياس النحوي ، وإذا كان القياس النحوي هو حمل غير المقول على المنقول إذا كان في معناه فإن القياس المنطقي هو « قول مركب من عدة قضايا إذا سلمت لرم عنها لداتها قول آخر » .

هذا ومن وجوه الميابة بين المنطق والنحو ، أن المطلق لا يكاد يتناول إلا نمطاً واحداً من أنماط التعبير ، وهو ما اشتمل على حكم ، وهو يكاد يكون مقصوراً على الجمل الاسمية الخبرية ، ولا يتناول سائر أنماط التعبير ، ولا سيما تراكيب الإنشاء وصوره ، وسائر ما يهر عن ألوان الانفعال ، على حين أن النحو يتناول هذا كله ، ووسائل التعبير عنه ومسالكه <sup>(٢)</sup>

ومن الأدلة على أن النحويين الأوائل بنوا أصولهم ، ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة ناظرين إلى الغرض من علم النحو : أنهم لم يكادوا ينظرون إلى الحدود ،

(١) السابق ص ( م ) من المقدمة .

(٢) انظر القياس في النحو - ص ( ١٢٩ ) .

وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم بالنظر إلى خصائصها اللغوية خاصة . وهذا بين في كتاب سيبويه ، حتى إذا تطرق بعض محاة الطبقات التالية إلى حد بعض الأشياء . كان همهم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضاً ، غير أنهم إلى طرائق أصحاب المطلق في الحدود.

وقد أبان عن هذا المعنى الزجاجي في غير موضع ، منها أنه قال بعد ذكره حد الاسم : « وإنما قلنا في كلام العرب ، لأبالة نقصد ، وعليه يتكلم ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدًا خارجيًا عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرون بزمان ، نحو ( إن ) و ( لكن ) وما أشبه ذلك » (١).

#### الفكرة الثانية : ( المنطق الطبيعي في النحو العربي ) :

إن هناك علاقة بين اللغة بعمامة والمنطق ، وهي تظهر في كون اللغة حاملة للمعنى ، وتمبر عن الفكر الإنساني ، ومن هنا تنشأ الصلة بينها وبين المنطق باعتبار المنطق يبحث في قوانين الفكر الذي يبرر عه باللغة ، فالمنطق يبحث في قوانين الفكر الإنساني ، واللغة هي وسيلة التعبير عن هذا الفكر (٢).

أما بالنسبة للنحو ، فالنحو العربي نوع من التفكير المنطقي الذي يقوم على القوانين العقلية الثابتة ، وتظهر علاقة النحو بالمنطق من جهة أن النحو يبرر عن الفكر الإنساني بعمامة ، الذي هو موضوع علم المنطق (٣).

فالنحو العربي يعتمد على التفكير المنطقي ، ولكننا لا نقصد بهذا التفكير المنطقي ذلك المعنى الصيق لمعهوم المنطق المنحصر فيما ينسب إلى أرسطو من منطق ، ولكن نقصد به المطلق بعمامة الطبيعي الذي يعتمد على قوانين العقل البديهية والتي لا تحتاج

(١) الإصحاح في علل النحو لزجاجي ( ص ٤٨ ) .

(٢) انظر القياس في النحو ( ص ١١٩ ، ١٢٠ ) .

(٣) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٣١ ) .

إلى برهان على صدقها .

ويقرر المناطقه الصوريون أنفسهم أن هناك نوعين من المنطق أحدهما . المنطق الطبيعي ( المادي ) الذي يعنى بتطابق العقل مع الواقع ، والثاني : المنطق الصوري الذي يعنى بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة .

والمنطق الطبيعي : هو تركيب العقل نفسه بما فيه من قوانين الفكر الأساسية ( الهوية وعدم التناقض والثالث المرفوع ) وما فيه من إدراك الأشياء ( وهو طريقنا إلى التصور ) وما فيه من إدراك العلاقات ( وهو طريقنا إلى التصديق ) ثم ما فيه من قدرة العقل على الانتقال من حكم إلى حكم آخر ( الاستدلال ) ؛ (١) .

فهناك قوانين عقلية بديهية نجدتها في النحو العربي لا ينبغي أن نردها إلى المنطق اليوناني ؛ لأنها قوانين بديهية لا يحتاج العقل في إدراكها إلى منطق أرسطو . وليس لأحد أن يدعى أن هذا المنطق الطبيعي حكراً على أمة دون أمة ، وإنما هو مما يشترك فيه البشر بعمامة ، وهو أقدم في الوجود من منطق أرسطو . ؛ ذلك هو المنطق الطبيعي الذي لا يعرف الأشكال والأقيسة الصورية والأدلة الصورية وإنما يعتمد إلى نوع من الاستدلال الطبيعي على نحو ما استدل النحاة بالسماع على القاعدة فأوردوا من المسحوق ما يشهد بصدقها ( وسموه شاهداً ) ويقوم دليلاً عليها ؛ (٢) وكذلك على نحو ما استدل النحاة بالقياس ، وهو عملية منطقية ، له في أعمال النحويين نسب عريق ، يبدأ مع ميلاد النحو ، ويسير لشأته وتطوره ، أعذب به ابن أبي إسحاق ، وظل معتمد النحويين في كل المراحل التالية ، ومثل العمود الفقري للنحو ، وهو عملية منطقية طبيعية لا يمكن نسبها إلى منطق أرسطو .

فإذا كان النحو العربي قد تأثر في بعض مراحل تطوره بالفكر والمنطق الأرسطي ، فإن ذلك لا يعني أنه كان ملولاً من التفكير العقلي أو الفلسفي الطبيعي ففي كتاب سيبويه الذي أئمه صاحبه قبل أن تعمل الفلسفة عملها في الثقافة الإسلامية كثير من الأفكار والمخاطر الفلسفية ، والتحليلات المنطقية (٣) ، وكلها من صميم الفكر المنطقي الإنساني الطبيعي .

وإذا كان الأمر كذلك فما موقف العلماء من التأثير المنطقي ومداه ؟

(١) الأصول د . تمام حسنان ( ص ٤٧ ) . (٢) السابق ( ص ٤٨ ، ٤٩ ) .

(٣) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٤٧٥ ) .

اتسم البحث في هذا الموضوع بشيء غير قليل من التعصب ، فانقسم العلماء إلى فريقين ، فريق يدافع عن الفكر العربي ويعمى كل تأثر بالمنطق الأرسطي ، وفريق آخر يهاجم الفكر النحوي ويتهمه بالتبعية الكاملة والمطلقة لفكر اليوناني المنطقي .

وهكذا نأى التعصب بهذه القضية العلمية عن كل أساس علمي ، وانتهى هؤلاء وأولئك إلى نتائج وصعوا الوصول إليها هدفا دون مراعاة لما بين أيديهم من مقدمات ، فقرر المنطقيون للإسلام بساطة غريبة حقا لعلماء كل تأثير أجنبي في الفكر العربي ، بل وإحالة الثقافات المترجمة ذاتها إلى أصل خالص العروبة !! ، وقرر المنطقيون ضد الإسلام بقحة مذهلة لإلغاء كل أثر خلّاق للفكر العربي (١) .

وقد تبع بعض الباحثين المحدثين المستشرقين وعلماء الغرب الذي ادعوا أن النحو ما هو إلا انعكاس للمنطق الأرسطي ، من هؤلاء الدكتور إبراهيم بيومي مذكور (٢) ، الذي ذكر أن النحو قد تأثر بالمنطق الأرسطي موضوعيا ومنهجيا . واعتمد في ذلك على المقارنة بين ( الأرجانون ) من جهة وكتاب سيبويه من جهة أخرى ، خالفا إلى وجود تشابه في التقسيم الثلاثي للكلمة ، كما ادعى أن القياس النحوي قد وضع على نحو ما وضع القياس المنطقي ، ووضعت له الشروط التي تضمن صحة العملية القياسية كما هو الحال في القياس المنطقي ، وادعى صلة وصدقة بين حنين بن إسحاق والحليل ، وهو في تناوله للتأثير يظنه قد وقع في خثرة النشأة ووضع النحو .

وتبع هذا الرأي أيضا بعض الباحثين (٣) الذين رأوا أن تأثر المنطق في النحو العربي ظهر في خثرة مبكرة زمنيا هي أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ويحاول أن يثبت أن نشأة فكرة القياس في ذلك الوقت المبكر إنما ترجع إلى مؤثرات منطقية ، ويؤكد ذلك عن طريق إثبات أن عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانا من الموالي فوفرت لهما دواعي الاختلاط بالأجانب ، كما أنهما عاشا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري وهو عصر بداية العلوم بمعناها المنظم وبخلص من ذلك إلى نتيجة بالغة الخطورة وهي أن مشأ فكرة القياس هو المنطق اليوناني والنحو السرياني فالمنطق

(١) تقويم الفكر النحوي ( ص ١٢ ) .

(٢) انظر مقاله بعنوان : منطق أرسطو والنحو العربي : مجلة اللغة العربية ج ٧ سنة ١٩٥٣ م ( ص ٣٢٨ - ٣٤٦ )

(٣) انظر رأي الدكتور محمد عبد في ( أصول النحو العربي ) ( ص ٨٠ ، ٨١ ) .



في ذلك الوقت كان أهم ما عرف عن أرسطو والقياس أحد أبحاث المنطق الرئيسة . وهذا ما يجده أيضًا عند الدكتور مهدي الحزومي حيث يدعي أن المنطق اليوناني والسحر السرياني كانا سببا في نشأة فكرة القياس الحوي<sup>(١)</sup> . ويقول : « والواقع أن تأثير علم الكلام ، أو الثقافة البصرية اليونانية إما ظهر في الحو في زمن مبكر ، مد أواخر انقراض الأول ، وأوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت فيها افسسفة الكلامية ظهورًا واضحًا ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بحمله إلى القياس والتعليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق »<sup>(٢)</sup> . ولحق أن هذه الآراء لا تتفق مع التحليل العلمي للموضوع ، وبأبها البحث العلمي بتاريخ هذا التأثير ومذاهب ، ويمكن أن نعمل الرد على الآراء السابقة في النقاط التالية :

- ١ - إن ادعاء هذا التأثير في تلك الفترة المبكرة زمنيًا فيه مخالفة تاريخية ؛ إذ إن حركة الترجمة - وكما سيتضح بالتفصيل بعد قليل - لم تكن لتؤتي ثمارها في ذلك الوقت ؛ لأنها لم تكن بعد إلا في مراحل نشأتها الأولى .
- ٢ - أما الإشارة إلى أن الحضرمي وعيسى بن عمر كانا من الموالين فتوفرت لهما دواعي الاختلاط بالأجانب ، فذلك دعوى تفقر إلى دليل ؛ إذ ليس من الضروري أن تكون الموالين على اتصال بالثقافة اليونانية ، وحتى لو افترضنا ذلك فليس هناك طرق مباشرة لهذه الثقافة ، يضاف إلى ذلك أنهما كانا عرب النشأة واللسان .
- ٣ - وأما ادعاء صداقة بين حنين بن إسحاق والخليل فهذا مما تنفيه تواريخ الوفاة والولادة لكل منهما ؛ إذ توفي الخليل قبل أو بعد عام ١٧٥ هـ بقليل ، حتى حين لم تكن ولادة حنين بن إسحاق قبل عام ١٩٤ هـ ، فلم يدرك حنين الخليل ولا رآه<sup>(٣)</sup> .
- ٤ - أما إثبات هذا التأثير من خلال الإشارة إلى التشابه بين التقسيم الثلاثي للكلمة عند أرسطو وما جاء من تقسيم أرسطي ، فهذا مما لا يصحح من الناحية التاريخية أو المقارنة ، أما التاريخية فلأنه لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا ، ولكنه حدد ما يسميه بالأقوال في كتاب « العبارة » فاقصر منها

(١) انظر مدرسة الكوفة ومهجها في درسه اللغة والحو ( ص ٤١ ) ، مطبعة دار المعرفة ببغداد ، سنة ١٩٥٥ م

(٢) المصدر السابق ( ص ٦٠ ) .

(٣) وانظر أثر العقيدة وعلم الكلام في الحو العربي ( ص ٣٧ ) .

على أجراء الحكم وهما - الاسم ، والكلمة ( وهي تقابل الفعل عند النحاة العرب ) ، وهكذا فالتقسيم ثنائي ، أما في كتاب « الشعر » فقد قسم أرسطو المقوبة إلى ثمانية أقسام هي ( الهاء ، والمنقطع ، والرباط ، والاسم ، والكلمة ، والمعصلة ، والتصريف ، ولقون ) ومن هذه الثمانية أربعة يصح إطلاق اسم الكلمة عليها وهي ( الرباط ، والاسم ، والكلمة ، والمعصلة ) وهكذا فالتقسيم رباعي لا ثلاثي <sup>(١)</sup> .

أما من الناحية المقارنة : فتقسيم العرب للكلام له عرص المنطقة ، وأساسه غير أساس التقسيم الأرسطي ، فأرسطو يهتم بجزأي الحكم - الاسم والكلمة - لأجل الحكم فقط ، وهذا خلاف ما نجد في النحو العربي وقد ألمح ابن تيمية إلى هذه المسألة في كتابه ( الرد على المنطقيين ) ورأى أنه مما يتفق عليه بين جميع أهل الأرض ، « أن الكلام المفيد لا يكون إلا جملة تامة ، كاسمين ، أو فعل واسم ، وهذا مما اعترف به المنطقيون ، وقسموا الألفاظ إلى ( اسم ) و ( كلمة ) و ( حرف ) يسمى ( أداة ) ، وقالوا : المراد ( بالكلمة ) ما يريد النحاة بلفظ ( الفعل ) ، لكنهم مع هذا يتناقضون ويجعلون ما هو ( اسم ) عند النحاة ( حرفاً ) في اصطلاحهم ، كالضامير » <sup>(٢)</sup> .

٥ - أما عن الادعاء بأن منشأ فكرة القياس النحوي هو المنطق اليوناني والنحو السرياني ، فذلك مما لا يمكن الموافقة عليه أيضاً ؛ إذ أثبت البحث - عند الحديث عن أصالة النحو العربي - اختلاف القياس النحوي عن القياس المنطقي كما أن القياس جزء من قوانين المطلق العقلي الطبيعي ، فلا يمكن نسبته إلى المنطق الأرسطي وحتى إذا أقرنا بثبوت هذا التأثير في فترات لاحقة عندما تغير المفهوم الاستقرائي للقياس وتحول إلى المفهوم التصوري ؛ فإننا لا يمكن أن نوافق على وجود ذلك التأثير في صرة النشأة الأولى للقياس .

والحق أن ثبوت المشابهة بين الأصول النحوية العربية وأصول علمية أو فلسفية أجنبية ، لا يكون إلا بوجود مشابهة عميقة بين المنهجين ؛ إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصيلة من محض الاتفاق ، فكثيراً ما تتوارد الأفكار إذا

(١) انظر السابق ( ص ٣٥ ، ٣٦ ) .

(٢) الرد على المنطقيين لابن تيمية ج ( ١١٤/١ ) تحقيق د محمد عبد المتار نصار ، ود . عباد عجاجي ، مكتبة الأزهر بالدراسة ( بدون تاريخ ) .

كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول .

• على أن هذه الرعة إلى تعليل المطلق وتسويد أحكامه لم نعدم ماضين لها أحوا التخفف من آثارها ومالوا إلى تخلص النحو منها ، وقد يكون حير دليل على وجود هذا الاتجاه الماهض تلك المناظرة الطريفة التي جرت حوالي عام ٣٢٠ هـ بين أبي بشر منى بن يونس ( ت ٣٢٨ ) وأبي سعيد السيرافي ( ت ٣٥٨ ) فلقد كانت هذه المناظرة رمز الصراع بين غلبة المطلق وسيادة النحو ، بل كانت أثراً من آثار ردّة الفعل التي ظهرت على النحو وأهله ضد نفوذ المطلق وسلطانه ... فهي تدل على وجود هذا الاتجاه المناهض لسلطان المنطق ونفوذه في النحو (١) .

ولعل أبا القاسم الزجاجي ( ت ٣٣٧ ) أحد أولئك الذين حاولوا تخلص النحو من ربة المنطق وحبوده ، وليس من باب المصادفة في البحث أن كان علماء المسلمين أول من تصدى لنقض منطق أرسطو ، هذا النقض الذي تكامل لدى ابن تيمية في كتابي ( نقض المنطق ) و ( الرد على المنطقيين ) ، واستمر عند تلميذه ابن القيم (٢) .

إن هذه النزعة الماهضة لتغليب المنطق وسيادته والرغبة في التخميف من آثاره في النحو العربي ، على الرغم من أنها تبين وجود هذا الاتجاه فإنها تبين أيضاً أن هناك من النحاة من أخذ بتلك الثقافة الوافدة وربما أوغل فيها أيضاً .

كما أننا إذا كنا قد نفينا أي تأثير بالمنطق اليوناني في فترة نشأة النحو ، فإنه من الثابت أن هذه المؤثرات قد عملت عملها في بعض المجالات في فترات لاحقة زمنياً .

ولكن ما هو السبب في هذا التحول الذي جعل البحث النحوي يأخذ ببعض هذه المؤثرات المسطقة ، إن السبب في ذلك التحول هو حركة الترجمة التي أطلقت العلماء العرب بعامة والنحاة منهم بخاصة على تلك الثقافة .

**حركة الترجمة :**

فقد بدأت حركة ترجمة التراث اليوناني بعامة والمنطق والفلسفة اليونانية بخاصة منذ قيام الدولة العباسية عام ١٣٢ هـ وحتى وفاة هارون الرشيد في أواخر القرن الثاني عام ١٩٣ هـ ثم ازدهرت ووصلت حركة الترجمة إلى عصرها الذهبي في عصر

(١) الطلة النحوية ( ص ٧٧ ، ٧٨ )

(٢) انظر المعاص في النحود سي إلباس ( ص ١٣٠ )

المأمون وحتى أواخر القرن الثالث ، واستمر هذا الاهتمام بالتراث الإغريقي والمنطقي والفلسفة الإغريقية بعد القرن الثالث إلى بُعيد منتصف القرن الرابع الهجري <sup>(١)</sup> .

وبهذا ندرك أن حركة الترجمة أوجدت صراعًا بين اتجاهين ثقافيين في أواخر القرن لثاني وأوائل الثالث ، اتجه يصمم أولئك المترجمين اتباعين للفكر الفلسفي والمنطقي الإغريقي ، واتجه يصمم أولئك العلماء الآخذين بالمهج الإسلامي وأصول الثقافة الإسلامية <sup>(٢)</sup> ، وقد استمر هذا الصراع في بعض المجالات إلى القرن الرابع ، وظل يواجه بالرفض من المفكرين الإسلاميين وبخاصة الفقهاء وعلماء الكلام طيلة القرن الخامس أيضًا <sup>(٣)</sup> .

وقد صدر رفض هؤلاء الباحثين والمفكرين الإسلاميين الحاسم لذلك الفكر اليوناني من وعي عميق باختلاف مضمون واتجاهات الفلسفة اليونانية عن المعتقدات الدينية الإسلامية ، فهناك اختلاف كبير بين التصور الإسلامي للطبيعة وما وراءها وبين المفاهيم الإغريقية ، كما أن هذا الرفض كان نابعا من إدراك دقيق لإمكانات المنهج الإسلامي والثقافة في سلامته ، ونابع أيضًا من شكهم في هذا المنطق الذي يتسم بالشككية والصورية ، وإدراكهم الواضي بأن نتائجه لا تتسم في ذاتها بالسلامة <sup>(٤)</sup> .

وهكذا نستطيع أن نقول : إن في عصر المأمون بدأ الطور الثاني للثقافة الإسلامية - إذا صح التعبير - وهو الطور الذي تسربت فيه ثقافة اليونان إلى العرب ، فلقد كان المأمون يكن في نفسه ميولًا معتزلة ومن ثم جعل الاعتزال مذهبًا للدولة الإسلامية <sup>(٥)</sup> .

وأيًا كانت دوافع حركة الترجمة فقد حولت مجرى الثقافة الإسلامية عن طابعه النقلي الصريح إلى طابع آخر يتأخى فيه النقل والعقل ، فلقد رأينا انحناء منذ ذلك الوقت يعتقدون مذهب الاعتزال ، ويتصلون بالفكر اليوناني ، ولا نكاد نرى أحدًا من أئمة النحو في عهد المأمون وبعده حتى نهاية القرن الرابع تقريبًا إلا وجدناه على مذهب الاعتزال ، أو تأثر بالبيئة فأولع بالطر العقلي في النحو <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر حول مراحل الترجمة ، مقالة بعنوان : الحركة العلمية في عهد المأمون ، للذكور عبد الحليم منتصر (ص ٤٢ - ٤٥) ، مجلة العربي عدد ١٨٥ نيسان سنة ١٩٧٤ م .

(٢) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٥٣ - ٥٥) . (٣) انظر السابق (ص ٥٧ ، ٦١) .

(٤) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٥٦ - ٦٠) .

(٥) انظر الأصول للذكور تمام حسام (ص ٥٢) (٦) انظر السابق (ص ٥٣) .

وهكذا رأينا كيف اشتد ساعد النحاة في استيعاب الفكر اليوناني حتى رأبوا  
يعقدون لمطارات مع المناطق والمترجمون ، كماطرة السيرامي ( المعتزلي ) ومتى بن  
يوسن انقادي <sup>(١)</sup> ، ورأينا بعضهم يوغل في استعمال المنطق حتى ينكر الناس عليه  
ذلك كاندزي بقول الفارسي في الرماني : إن كان النحو ما بقوله أبو الحسن الرماني  
فليس معاً منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه من شيء <sup>(٢)</sup> .

وبعد انتقال الثقافة الأجنبية إلى العالم الإسلامي عقب حركة الترجمة تعرف  
العصماء المسلمون على ذلك المنطق السوري ، وكان المتكلمون من أسبق الناس إلى  
الأخذ بهذا المنطق لاحتياجهم إليه في تأييد مذاهبهم ، والرد على الخصوم ، ثم صدر  
ذلك المنطق سمة عامة في البحث والاحتجاج ومنهجاً يلزم به العصماء في كل ميدان ،  
تأثر به النحاة كما تأثر غيرهم في بحرلهم واحتجاجاتهم ، وشجع على ذلك أن  
كثيراً من النحاة كانوا متكلمين ... وظهرت هذه الآثار المنطقية أكثر ما ظهرت على  
يد النحاة المتكلمين من أمثال : الرماني والفارسي وابن جنبي والشجري ، ثم استمر  
هذا التأثير لدى النحاة المتأخرين ، كابن الحاجب وابن مالك وابن بهيش وأبي حبان  
والرضي والأشمولي ... وغيرهم <sup>(٣)</sup> .

وهكذا نجد مع أوائل القرن الثالث عائلاً مثل الفراء ( ت ٢٠٦ هـ ) وصفه  
المقدمون بأنه كان يتفلسف في مصنفاته <sup>(٤)</sup> ، وأنه من أوائل من تأثروا بأصحاب  
المنطق في هذا الباب فإن له كتاباً في ( الحدود ) روى الأبهري أن أمير المؤمنين  
المأمون أمر الفراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ما سمع عن العرب فألف كتاب  
( الحدود ) <sup>(٥)</sup> .

وبعد أبو بكر بن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) فأتى مرحلة جديدة من مراحل التأثير  
بالمناطق اليوناني <sup>(٦)</sup> ، يقول عنه القفطي وابن النديم ، وربما كان أبو بكر السراج من  
أوائل من تأثر من البصريين بالمنطق <sup>(٧)</sup> ، وهو صاحب المحاولات الجادة لتقنين أصل

(١) نظر المقابسات لأبي حبان التوحيدي ( ص ٦٨ - ٨٦ ) ، مع م لأدباء ( ١٩٠/٨ - ٢٢٧ ) .

(٢) نهضة الألباء ( ص ٢٣٤ ) .

(٣) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٣٤ ) .

(٤) انظر بنية الرواة ( ٣٣٣/٢ ) ، ومعجم الأدباء ( ١١/٢٠ ) .

(٥) انظر نهضة الألباء ( ص ٨١ ) . (٦) نظر تقويم الفكر النحوي ( ص ٩٣ )

(٧) انظر نهضة الرواة ( ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ) ، والعهرست ( ص ٩٨ ) .

النحو<sup>(١)</sup> وقد قال المرزباني في صفة كتابه الأصول و صنف كتابا في النحو سماه (الأصول) انتزعه من أبواب (كتاب سيبويه) ، وجعل أصنافه بالتفاسيم على لفظ المطلقين ، فأعجب بهذا اللفظ الفلاسفيون ، إنما أدخل فيه لفظ التفاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه ...<sup>(٢)</sup> ويظهر هذا التأثير في أسريه ومصطلحاته في كتابه الأصول<sup>(٣)</sup> .

ولعل تتبع صور التأثير الإغريقي في هذه المرحلة في البحث النحوي يكشف عن تصاعد الحظ البياني لتأثير الأفكار الفلسفية والمنطقية اليونانية . فقد بدأ هذا التأثير بالجزئيات ، ثم انتقل التأثير إلى بعض الأصول النحوية<sup>(٤)</sup> .

ولم ينتصف القرن الرابع حتى كاد النحويون المخلصون يظلمون على أمرهم وتنتزعهم الفلسفة لتصبح آراءهم ونظراتهم بصفتها النظرية ، فلم يستطيع نحوي كالزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) أن يكون نحويًا خالصًا كما أراد ، بل غلبت عليه النظرة الفلسفية في حديث عن العلل ونظرته إليها<sup>(٥)</sup> ، فكان الزجاجي نهجًا موزعًا بين عاطفة مخصصة وقراسة صادقة في النحو وأوضاعه ، وعقل منكث ناصيته أحكام الفلسفة ودارت على لسانه ألفاظ المتكلمين<sup>(٦)</sup> .

حتى ليضطر الزجاجي إلى استخدام أساليب الماطقة والفلاسفة فيقول في باب (القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف) وفي معرض حديثه عن الحدود : « أفلا تراهم كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف ، وليس فيه تناقض ؛ لأن كل واحد منهم قصد إلى طريق ما فحلها منه ، وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو لأن هذه المسألة نجيب عنها من تعاطى المنطق وينظر فيه ، فلم نجد بدءًا من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهمهم من حيث يفهمون »<sup>(٧)</sup> .

وهكذا يجد الزجاجي نفسه مضطربًا إلى استخدام أساليب الفلاسفة والمناطق في

(١) انظر روضة الأكياء (ص ١٨٦) .

(٢) إنباء الرولة (١٤٩/٣) .

(٣) انظر أسئلة على ذلك (الأصول لتنام حسام) (ص ٥٥) .

(٤) تقوم الفكر النحوي (ص ٩١) .

(٥) انظر الإصباح (ص ٤٦ ، ٤٧) ، (ص ٦٧ ، ٦٨) .

(٦) انظر العلة النحوية (ص ١٠٠) . (٧) الإصباح في عمل النحو (ص ٤٧) .

عرصه للحدود ولما تناوله من موضوعات في إيصاله ، وهذا يدل على مدى توغل هذه المؤثرات من حيث لا يدري النحوي ، حتى المدافع مهم عن أصالة النحو العربي . فإن كان ثمة غير قليل من النحويين ظلوا بحكم الممارسة العملية واثبه إلى غايته عمول عن أوضاع المطلقين في تفكيرهم النحوي ، فإن هالك غيرهم ممن تأثر بالماطقة وسلك سبلهم ، ولا سيما في باب الحدود التي هي من الأسس الأولى التي يقوم عليها المنطق <sup>(١)</sup> .

يضاف إلى ذلك أن تأثير الدراسات النحوية في هذه المرحلة بالمنطق بعد حقيقة لا يرفعها ما حدث في هذه المرحلة من هجوم بعض النحاة على المنطق ، من هؤلاء أبو سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨ ) الذي يرفض اعتبار المنطق قياساً صالحاً للاستخدام في كافة العلوم ، وعلى رأسها النحو ، ويدافع عن أصالة النحو العربي كما يتضح من مناظرته لمحي بن يونس ، يقول السيرافي : « النحو منطق ولكنه مسلوخ عن العربية - أي عنها أخذ - والمنطق نحو ، لكنه مفهوم باللغة ... » <sup>(٢)</sup> ، وذهب إلى أن المنطق موجود بالفطرة والطبع ، ولقد بقي العالم بعد منطق أرسطو على ما كان قبله . ومنهم أيضاً أبو علي الفارسي ( ت ٣٧٧ ) الذي هاجم الرماني لمغالته في اتباع المنطق ، ولكنه مع ذلك يميل إلى المنطق وأهمسته ويطبقها في بحوثه ، ولكنه لا يغالي مغالاة الرماني ، فهو وسط بين الرجلين ( السيرافي والرماني ) . ولقد وقف على مذاهب المتكلمين في الحجة ، وهو من المعتزلة وكانت أساليب المتكلمين في الحجة والجدل قد أصبحت أسلوب العصر وصيغته العقلية <sup>(٣)</sup> .

فقد تأثر هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق به عملياً في إنتاجهم النحوي « وتحليل إنتاج هؤلاء النحاة يكشف عن أن هذا التأثير بالبحوث المنطقية قد بلغ درجة الخضوع الكامل لاتجاهات المنطق اليوناني واللاتزام الدقيق بشروطه ومقدماته وأشكاله وقضاياها . ونظرة واحدة إلى شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ثم إلى المصنوع من كتب أبي علي الفارسي ، وبخاصة كتابه الإيضاح ، كافية لتأييد هذه الحقيقة ، ففي كافة مجالات الدرس النحوي التي يدرسها السيرافي في شرحه ويتناولها الفارسي في

(١) انظر القياس في النحو د . مني إلياس ( ص ١٣١ ) .

(٢) المقاصد لأبي حيان التوحيدي ( ص ٧٥ )

(٣) انظر القياس في النحو العربي د . صابر بكر أبو السعود ( ص ٣١٥ )

إيضاحه ، نجد أثر الثقافة المطقية واضحا في الحدود والتقسيم والتشيل والتعليل ، أي في الأصول والعروع جميعا (١) .

إن هذا التناقض بين الهجوم النظري على الفكر المنطقي العلمي ونقص خصائصه ، ثم الأحد به تطبيقا كان نابقا من حقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن الفكر العربي ما لبث أن امتص الحقائق المطقية وأعطاها طابعه ، حتى بدت بعد ذلك جزءا من هذا الفكر أصيلا فيه ، وليست غريبة عنه وافدة عليه . وبذلك سهل الخلط بين الخصائص المعبرة عن النظر المنطقي الإعرافي والخصائص الذاتية للفكر العربي المستمدة عن المنهج الإسلامي ... وبهذا الاتصال السريع أدرك بعض النحاة واللغويين أن المنطق مضاد للفكر الإسلامي منهجا ، فهاجمه ، ونقد الأخلاين به وفاته أن المنطق الذي يهاجمه قد أفرغ من مدلوله ، وأن هذا المدلول قد وسم في بعض حقول الدراسة بسمه عربية ، وأنه قد غير شكله ومواقفه فأصبح في مجالات الدرس اللغوي صريفا لاحبا ، وفي ميادين البحث النحوي أسوتا متبها ولم يعد حيث هو ، حقائق مجردة مبررة عن التأثير بعيدة عن علوم العربية (٢) وهكذا ما إن يشرف القرن الرابع على الانتهاء حتى نجد نحويا مثل أبي الحسن الرماني ( ت ٣٨٤ هـ ) يولع بالمنطق ، وتعد كتبه وأسلوبه في الجدول والاحتجاج صورة ناطقة بلبلة المنطق .

ومن آثار المطلق في منهجه النحوي : أنه ألف في الحدود مصنفين أولهما ( الحدود الأكبر ) والثاني ( الحدود الأصغر ) (٣) والنظرة السريعة إلى ما بقي من هذين الأثرين تدل دلالة قاطعة على هذا التأثير المنطقي ، فلم يكف بأن يأخذ فكرة الحد عند المطلقين ، وإنما تجاوزها إلى أن أقحم في المفاهيم التي تستدعيها طبيعة النحو مفاهيم أخرى من مفاهيم أصحاب المنطق والفلسفة (٤) .

وإذا كان الأمر قد وصل إلى هذا الحد عند نهاية القرنين الثالث والرابع فإنه من الممكن صبح مظاهر التأثير المنطقي في الدرس النحوي بعامة ، ثم في الأصول النحوية بخاصة على النحو التالي :

#### أولاً : مظاهر التأثير المنطقي ومجالاته في النحو العربي :

إن أكثر المحالات في النحو العربي تأثرا بالمطلق اليوناني هو مجال الحدود النحوية

(١) تقوم الفكر النحوي ( ص ٩٦ ) .

(٢) تقوم الفكر النحوي ( ص ١٠٠ ) . (٣) انظر معجم الأدباء ( ٧٥/١٤ ) .

(٤) انظر الرماني النحوي ( ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ) .



التي راعى فيها الحاة تطبيق الخصائص المنطقية للحد ، فجحوا إلى التعريف على هذي انكليات الخمس . ( الجنس ، والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض ) .  
 فقد حاول الحاة أن يقدموا لأبواب النحو بحدود صورية تعتمد على تعريف النوع بالجنس والفصل ، على نحو ما يعرض المطلق الصوري من شروط بناء التعريفات ، فإذا اعترض معترض على تعريف ما ناقشه مناقشة منطقية خالصة بأن يدعى أن به دورًا ، أو تسلسلًا ، أو أنه غير جامع أو مانع ، أو أنه خالف صورية التعريف على نحو ما <sup>(١)</sup> وهكذا فقد هدف الحاة من تعريفاتهم إلى تقديم صورة ذهنية دقيقة لما يتناولونه بالتعريف من معارف ، ووجدوا أن تكوين هذه الصورة لا يتم إلا بالاتباع الأساليب المنطقية <sup>(٢)</sup> .

كما ظهر التأثير المنطقي أيضًا في التقسيمات العقلية والافتراضات الذهنية وذلك عن طريق تقسيم الشيء قسمة عقلية قد لا يكون لبعضها وجود ، فيشبهون إليه ، كالقول بأن أقسام أهية المجرد الثلاثي طبقًا للقسمة العقلية تسعة ، ولكن لا وجود لثلاثة سها <sup>(٣)</sup> .

كذلك ظهر ذلك التأثير في لغة الحاة ومصطلحاتهم وأساليب حججهم المنطقي ، وهذا كله مما يتضح بجلاء في مؤلفات الحاة بعد عصر المأمون ، وظهر ذلك أيضًا في مجال التأليف النحوي وبهوب الأفكار النحوية .

وأخيرًا يظهر هذا التأثير في مجال طرد الأحكام ؛ إذ أصبحت الأحكام النحوية - في هذه الفترة - تتميز بطرد الأحكام من بعض الظواهر إلى ظواهر أخرى ، اكتفاء بنوع من الاتساق النظري ، ولقد ألبأهم ذلك - بما في الطرد من تعميم - إلى التأويل ، ولكن إذا كان التأويل في مراحل سابقة كان ناتج الاحترام الكامل للنصوص اللغوية ، فنصب التأويل على ما يخالف القواعد منها ، فقد أصبح التأويل في هذه المرحلة نتاج الاحترام الكامل للاتساق النظري ، ومن ثم يمتد من النصوص المخالفة ليشمل القواعد المتغايرة أيضًا <sup>(٤)</sup> .

وإذا كان التأثير قد بلغ ذلك الحد ، فقد كان سهلًا أن يأخذ طريقه إلى التأثير في

(١) انظر الأصول ( ص ٥٤ ) .

(٢) تقويم الفكر النحوي ( ص ١٢٨ ، ١٢٩ ) .

(٣) النظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٣٣ ) ، والأصول ( ص ٥٤ ) .

(٤) انظر تقويم الفكر النحوي ( ص ١٣٦ ) .

الكليات والأصول كما أثر في الجريئات ، ساعد على ذلك الوحدة الكلية لبعض الأصول النحوية والمطلق ، ففي الأصول قياس وفي اسطق قياس ، وفي الأصول تعليل وفي المطلق تعيل ، ولكن هات النحاة أن القياس والتعليل في المنهج الإسلامي يختلف في خصائصه وشرائطه وعيائنه عن نظيره المنطقي <sup>(١)</sup> .

### ثانياً ، مظاهر التأثير المنطقي في الأصول النحوية :

من أبرز المجالات تأثراً في الأصول النحوية بالمطلق اليوناني : القياس والعلة . أما القياس فقد أخذ طابعا شكليا صورياً ، في محاولة لتسمية المادة وذلك بعد وضع الإطار الزماني والمكاني للجمع ، ولم تقابل هذه الخطوة بالمعارضة من النحاة فقد كانوا في حاجة ماسة إلى توسيع مصادر السماع .

ولكن الأخذ بالقياس الشكلي طبع أركان القياس بالشكلية أيضاً ، تتضح هذه الشكلية في المقيس حيث يلحق النحاة ما يشاعون من أحكام بما يشاعون منها ، وكما يتضح من ( قياس الطرد ) عندهم الذي لا يقوم على علة أو شبه يجمع بين المقيس عليه والمقيس بقدر كونه رغبة في طرد المقيس وإعطائه شيئاً من الاتساق والاطراد ، كما يظهر في المقيس عليه ، ويتضح ذلك في القياس على القليل والشاذ فلا يستند هذا القياس إلى سند من النصوص بل يعتمد على عملية الإلحاق الشكلية التي لا تبالي بكون المقيس عليه قليلاً أم كثيراً ، فيبدو الأمر وكأنه إهمال للنصوص وعدم الاعتداد بها في مجال القياس النحوي الذي كان يجب فيه الاعتماد على الواقع اللغوي . وربما ظهر هذا التأثير المنطقي أيضاً في مجال الحكم النحوي ، حيث لا يرتبط الحكم بالنصوص اللغوية بقدر ما يرتبط ارتباطاً ذهنياً عن طريق التلازم العقلي بالقضايا والأشكال . فأمكن بذلك نقل الحكم إلى حيث تناقض الظواهر والنصوص جميعاً <sup>(٢)</sup> .

ومن مظاهر هذه الشكلية في القياس موقفهم من « الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال » إذ يجيزون ذلك المسروع ، ولكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره <sup>(٣)</sup> ، وهذا الموقف لا يفسره إلا الموقف الشككي من القياس ، إذ كيف يكون الشيء مطرداً في السماع ولا يقاس عليه ، بل ويكون محالاً لقياس <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر تقويم الفكر النحوي ( ص ١٠٢ ) .

(٢) انظر تقويم الفكر النحوي ( ص ١١٤ - ١١٧ ) .

(٣) انظر الخصائص ( ٩٩/١ ) . (٤) انظر أصول التفكير النحوي ( ص ١٠١ ) .

ولقد كان إعمال النصوص ، ثم تناقض الأحكام - وهما النتيجةان اللتان تر كهما  
الأحد بحصائص القياس المطبقي في القياس النحوي وراء كثير من صور التعارض  
بين الأدلة النحوية ، مما اضطر النحاة إلى ابتكار وسائل الترجيح وهكذا أسلمت  
الخصائص المنطقية في القياس النحوي إلى آثار عميقة المدى في الأصول النحوية  
والمادة اللغوية جميعاً <sup>(١)</sup>.

أما العلة النحوية : فقد أصابها تغير كبير أيضاً ، فبعد أن كان البحث عن العلة  
على هامش البحوث النحوية ألجأهم إليه محاولة تفسير القواعد وبيان وجه حكمة  
العرب فيما نطق ، أصبح التعليل محور البحث النحوي بعد أن أصبحت العلة  
ركيزة الحكم النحوي في القياس الشكلي ، وهكذا انتقلت العلة من بحث هامشي  
في مرحلة الاستقراء إلى عصر محوري في مرحلة القياس <sup>(٢)</sup>.

ومن أبرز التأثيرات المنطقية في العلة النحوية : اتسام العلة النحوية بالضرورة  
والغائية ، فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم  
لا ريب فيه ، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ  
الظواهر في قواعد محددة أبعادها وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في  
الظواهر ثم بناء القواعد عليها ، فالعلة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود  
من الظواهر والقواعد جميعاً <sup>(٣)</sup>.

ويقرر السيوطي هذه الحقيقة إذ يقول : « وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن  
علل النحو تكون واهية ومتحملة ، واستدلّاهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة  
للوجود لا الوجود تابعة لها فيمزل عن الحق » <sup>(٤)</sup> ، وبهذا الفهم لم يعد التفعيد  
النحوي صادراً عن حراسة الظواهر اللغوية الموجودة بقدر ما صار قائماً على  
ما يتصوره النحاة من علة في تلك الظواهر فأصبح البحث في العلل بحثاً غائباً فيما  
خلف الظواهر من علل .

وقد أسلم اتصاف العلل بالضرورة والغائية إلى تناقض العلل والأحكام مع الواقع  
النحوي من ناحية ، ثم إلى تناقض بين العلل والأحكام من ناحية أخرى <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تفهيم الفكر النحوي ( ص ١١٢ ) . (٢) السابق ( ص ٩٠ ) .  
(٣) تفهيم الفكر النحوي ( ص ١٢٣ ) . (٤) الاقتراح ( ص ١١٢ ) .  
(٥) تفهيم الفكر النحوي ( ص ١٢٥ ) .

إذا حاولنا تلمس هذه المؤثرات المنطقية عند الأبياري وجدناها واضحة جلية في قياساته وعلمه ، فالقياس عنده عملية إلحاق شكلية تهدف إلى إعطاء المرع حكم الأصل .

وقد وصل به الأمر إلى أن قال تحت عنوان « في إثبات الحكم في محل النص : » « إذا ثبت بالنص أم العلة ؟ » : « ألا ترى أننا لو قلنا إن ارفع والنصب في نحو : ( ضرب زيد حمرا ) بالنص لا بالعلة ، لبطل الإلحاق بالماضي والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز » <sup>(١)</sup> فهذا النص وإن كان يقصد به الأبياري التذليل على أهمية القياس ؛ لأنه لا يمكن سماع كل تركيب في اللغة ، ولكن بقياس ما لم يسمع على ما سمع لوجود العلة فيه ؛ فإنه يدل في نفس الوقت على أن المهور الأساسي في البحث النحوي لم يعد السماع بقدر ما أصبح الفكرة العقلية أو الصورة الذهنية للعملية القياسية .

ومن دلائل هذه التأثيرات عنده ما نجد في باب « في الأصل الذي يرد إليه الفرع » إذا كان مختلفاً فيه ؛ إذ يجيز قياس المعروف على المشكوك فيه ، ويستخدم لإثبات ذلك أسلوباً جديداً منطقياً ، لا يراعى فيه الواقع اللغوي <sup>(٢)</sup> ، ولعل تحليل ما وضعه الأبياري من أساليب التصدي للاعتراضات الموجهة للقياس في « الإعراب » <sup>(٣)</sup> يكشف عن المدى الذي وصل إليه أخذهم بالقياس بوصفه عملية شكلية .

وإذا أردنا التعرف على مدى تأثير الأبياري بالتفسير الذي أصاب العلل النحوية من اتصافها بالضرورة والغائية ، فحسبنا أن نلقي نظرة إلى كتابه « أسرار العربية » الذي يظهر بهجلاء تحمك هذه النزعة المنطقية الغائية في علمه ، وسميه وراء العلل الغائية والجدلية النظرية .

ولا يتسع المقام هاهنا لتسبع التأثيرات المنطقية في قياساته وعلمه ، ولكن تكفي الإشارة السريعة إلى ذلك ، وسيوضح ذلك بالتفصيل عند دراسة الأصول النحوية عنده .

ولقد ظهر هذا التأثير المنطقي الجدلي في أسلوب حججه ولعنه ، يظهر ذلك

(١) انظر لمع الأدلة في أصول النحو ( ص ١٢١ )

(٢) انظر لمع الأدلة ( ص ١٢٤ ، ١٢٥ ) .

(٣) سطر الإعراب ( ص ٥٤ - ٦٢ ) .

بجلاء في كتابه الإنصاف وغيره من كتب ، إذ ينحلى تأثر الأبياري بالمطلق في صياغته المسائل والأحكام النحوية ، إذ صاغها كما تصاع القصايا والتائج المسبة عليها في صياغة المطلق . كما تظهر هذه الثقافة المطلقية في تقسيماته العقلية والذهبية ، وفي مصطلحاته النحوية . ونكفي الإشارة إلى رسالته الصغيرة « الإعراب في جدل الإعراب » للتدليل على تلك الثقافة الجذبية المطلقية ؛ إذ بين فيها أوجه الاعتراض على كل أصل من الأصول وكمية الرد عليها .

# أصول النحو

دراسة في فقه الأئمة

## الباب الثاني

أدلة النحو عند أبي البركات

يضم مقدمة وثلاثة فصول :

الفصل الأول : النقل .

الفصل الثاني : القياس .

الفصل الثالث : الاستصحاب .



## أدلة النحو عند أبي البركات

مدخل . يعرف الأنباري أصول النحو بقوله : « أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله » ، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيلا ، (١) .

فهو يستخدم مصطلح « أدلة النحو » في الدلالة على أصول النحو والدليل عنده هو : ما يرشد إلى مطلوب ، وقيل : معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطراراً ، والدال والدلالة بمعناه فإذا الدال فاعل بمعنى فاعيل كعالم وقادر ، أصله ( دال ) ، وقيل : الدلالة فعل الدليل ، والدال ناصبه . والأول أكثر استعمالاً ، (٢) .

إذن فالأنباري يختار المعنى الأول للدليل ، وهو معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطراراً ، ويؤكد ذلك في موضع آخر حين تعرض للاستدلال إذ يقول : « اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم . وقيل : الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد » (٣) واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الْكُوفِيِّ اسْتَشْفَقَ تَارًا ﴾ [البقرة: ١٧] أي أوقد ، ثم يقول : « والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً » (٤) .

وهكذا استخدم الأنباري ( الاستدلال ) بمعنى ( الدليل ) ، كما يبدو أنه استقر على أن الدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً . كما أطلق على الهيكل النظري المجرد لأصول النحو عبارة ( أدلة النحو ) ، وأطلق على استعمال هذه الأدلة مصطلح ( الاستدلال ) .

ولقد قدم السيوطي تعريفاً واسعاً لعلم الأصول ، جمع فيه كل مباحث علم أصول النحو في نظره ، حيث يقول إنه « علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ( ص ٨٠ ) . (٢) السابق ( ص ٨١ )

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ( ص ٤٥ ) (٤) الإعراب ( ص ٤٥ )



من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل (١) مجمع في هذا التعريف الأدلة الرئيسة من سماع وإجماع وقياس واستصحاب ، وأدلة الجدل والتعارض والترجيح ، ثم صفات المستبسط لهذا العلم

وعرفه الدكتور محمد عبد بقوله : « أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وحلالتهم وجدلهم ، وكانت مؤلفاتهم كانشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية » (٢) .

ويتضح من التعريفين الأخيرين أنه قد يستخدم مصطلح أصول النحو ويراد به مفهوماً واسعاً لتلك الأصول ، مما يؤدي إلى تدخل مفهومه مع بعض المفاهيم الأخرى كأصول التفكير النحوي وأصول الجدل والاختلاف النحوي وقواعد التوجيه وترجع أهمية التفريق بين هذه المصطلحات المتداخلة إلى ما لها من دور في تحديد أدلة النحو وأصوله . فإذا كانت أصول النحو تعني أدلته التي تفرعت منها فروعها وفصوله فإن مضمونه وموضوعاته تعد معدودة ومحددة ، أما أصول التفكير النحوي فتشم بالشمول حيث تشمل الخطوط الرئيسة والأفكار النحوية العامة التي بنى عليها النحاة قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية . ومعنى هذا أنه بين مدلولي هذين المصطلحين الكثير من الاختلاف فمفهوم أحدهما ضيق ومحدد ، ومفهوم الآخر واسع ويمتد . كما تعد أصول التفكير النحوي أقدم وحوذاً (٣) .

وقد تربى على هذا التفريق بين المصطلحين إلى استبعاد البحث بعض الأفكار النحوية العامة التي كانت تمثل أصولاً للتفكير النحوي من الدراسة في علم الأصول ، كقضية العامل والتعليل والتأويل وغيرها من موضوعات نحوية عامة أثرت في إنتاج النحاة وأفكارهم على السواء ، ولكنها تعد أسلوباً من أساليب التفكير النحوي عندهم .

### فائدة أصول النحو :

ويحدد الأباري فائدة علم أصول النحو بقوله : « وعائدته التحويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حصص التقليد إلى يماع الاطلاع على الدليل ، فإن المجلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا يمكن في أكثر

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ( ص ٢٧ ) (٢) أصول النحو العربي من (أ) من المقدمة

(٣) انظر أصول التفكير النحوي ( ص ٥ ) .

الأمر عن عوارض الشك والارتياب ، <sup>(١)</sup>

ويتصح من كلام أبي البركات أنه يصلب التجديد ويرفص التقليد ، ولكنه يعتمد في هذا التجديد على مبادئ ثابتة من أصول النحو ، « وكأنه يقصد بذلك الدعوة إلى استقلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة النحو وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التثبت بالوسائل العلمية البدائية ، ولا غرو في ذلك فقد كان من المهتمين بشغف الفكر المطلقين على المطلق والفلسفة وعلم الكلام » <sup>(٢)</sup> .

فمعرفة السماع والقياس وغيرها من أصول النحو تجعل النحوي على وعي بأسس التقعيد النحوي وضوابطه ، وتجعل له فكراً متحرراً قائماً على مبادئ ذلك العلم مبتعداً عن التقليد من ناحية والجمود من ناحية أخرى ، وهذا ما قصده الأنباري من التشدد في النقل والقياس ، فقد أراد بذلك لب العملية التقعيدية والموارنة بين النقل والعقل .

فلا بد من الوقوف على أرض نظرية واضحة المعالم كي يفهم التراث النحوي بقواعده الكلية والجزئية فهما صحيحاً ، ولا سبيل إلى ذلك بغير معرفة الأصول .

(٢) لم الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٤٥ )

(١) لم الأدلة ( ص ٨٠ ) .

### أقسام أدلة النحو

يقسم أبو البركات أدلة صناعة الإعراب إلى ثلاثة أقسام حيث يقول : « أقسام أدلته ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها » <sup>(١)</sup> فهو مفصلاً عن بيانه أقسام أدلة النحو بشير إشارة سريعة ومبكرة إلى مراتب هذه الأدلة في الاستدلال ، فهي ليست سواء في قوة الاستدلال ، بل أقرها هو النقل ثم القياس ثم الاستصحاب .

ومعنى ذلك : أن أدلة النحو عند الأبهاري تمثل تلك الخطوات الضرورية التي كان لا غنى للنحوي عن اتباعها في استنباطه للقواعد النحوية وبناء هيكل النحو جملة وتفصيلاً ، فقد كان لابد من جمع المادة المدروسة أولاً ، ثم تجريد الصورة الأصلية ومن هنا تأتي أهمية استصحاب حال الأصل ، ثم يأتي بعد ذلك دور القياس في قياس الفروع على تلك الأصول المجردة . وعنى هذا بالاستصحاب أضعف في الاستدلال من القياس ولكنه يسبقه في ترتيب الاستدلال . وهذا ما سأوضحه في مكانه من البحث .

وبحاول الأبهاري بعد بيانه لأدلة النحو الثلاثة تقديم تعريف محكم لهذه الأدلة ، وهو - فيما أعين - أول محاولة لتحديد هذه المصطلحات ، فقد قدم تعريفاً لهذه الأدلة الثلاثة بين فيه شروط صحة هذه الأدلة مع التمثيل ، إذ يقول « فأما النقل فالكلام العربي الفصح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذ كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب .

وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها : لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء » <sup>(٢)</sup> .

وهكذا قدم أبو البركات تعريفاً للأدلة الثلاثة محاولاً ضرب المثال ووضوح الحدود الصابطة لكل منها . وسحاول في الفصول التالية إلقاء الضوء على هذه الأدلة بالتفصيل .

(١) مع الأدلة ( ص ٨١ ) ، الإعراب في جلد الإعراب ( ص ٤٥ ) .

(٢) الإعراب ( ص ٤٥ ، ٤٦ ) .

النقل

مدخل : النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ، وهو على درجة كبيرة جدًّا من الأهمية ، إذ يمثل حجر الأساس في عملية الاستدلال ، بل إن الأصول الأخرى لا بد لها من مستند من السماع ، حتى القياس فهو قائم على النقل . وبناء على ذلك فالنقل هو أهم الأصول النحوية في عملية الاستدلال ، لأن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح ، فهذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال . ويبدو أن هذا الكلام العربي الفصيح لم يكن يأتي بطريق المشافهة إلا في القليل ، وإنما كان يأتي بواسطة النقل ، الذي يتمثل في تحمل الرواة للنصوص وأدائها أداءً صحيحاً إلى من يطلبها .

وقبل عرض موقف الأنباري من هذا الأصل بالتفصيل ينبغي التفرقة بين مصطلحين يستخدمان أحياناً على أنهم مترادفان وهما « النقل » و « السماع » ، فلقد استخدمهما كثيراً وكأن كلا منهما صالح للدلالة على ما يدل عليه قرينة . يقول د. تمام حسان في ذلك : « وما دمتما قد سمعنا المنقول » مسموعاً « فإننا نستطيع أيضاً أن نسمي النقل « السماع » ، وأن نجعل كلاً من هذين المصطلحين صالحاً للدلالة على ما يدل عليه قرينة » <sup>(١)</sup> والحق أننا لا يمكن أن نسلم بما قرره الدكتور تمام حسان ، لأن هناك اختلافاً وتبايناً بين مدلول المصطلحين ، فهناك عموم وخصوص بينهما ويبدو أن الدكتور تمام حسان قد لاحظ ذلك ولكنه يقول : « وإن كان السماع أشمل في الحقيقة من النقل لأنه ربما اشتمل على الرواية ( وهي النقل ) وعلى مشافهة الأعراب ( وهي قد تكون بالرحلة أو لوفادة ) » <sup>(٢)</sup> .

والحقيقة أنني أرى عكس ما رآه أستاذنا ، إذ النقل أعم وأشمل من السماع ، لأن المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم ، يقول د . محمود نحلة مقرراً هذه الحقيقة : « فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر » <sup>(٣)</sup> .

(٢٠١) الأصول ( ص ٦٦ )

(٣) أصول النحو العربي ( ص ٣١ )

وربما فسر هذا المصطلح اختيار الأتباري مصطلح ( النقل ) دون ( السماع ) ، إذ يدل مصطلح النقل على ذلك المقول بالرواية ، فعصر الأتباري لم يعد عصر مشاهة للإعراب ، ومن ثم لم يسمه سماعاً وحول هذا المعنى يقول د . محمود بحلة محاولاً تبرير استعمال الأتباري مصطلح النقل ، « ولعل ابن الأتباري أثر ( النقل ) ليلصق إلى أن مصادر الحو نوعان : مصادر منقولة ومصادر معقولة ... ولعله أثر أيضاً مصطلح النقل لأن السماع قد يشعر بأن ما ينقله الناقل قد سمعه من مصدره لأصبي دون فاصل أو فواصل » (١) .

ويبدو أن السيوطي - وهو ممن جاءوا بعد الأتباري - اختار مصطلح السماع . وأما كان الأمر فالسماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح الأتباري .

### تعريفه لغة واصطلاحاً :

النقل هو تحويل الشيء من موضع إلى موضع ، ينقله نقلاً ، أما النقلُ بفتح القاف ، فهو المناقلة في المنطق . يقال ناقلت فلاناً الحديث إذا حدثته وحدثك ويقال : رجل نقل أي حاضر المنطق والجواب (٢) .

يعرفه الأتباري في الاصطلاح بقوله : « النقل هو الكلام العربي الفصح المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة » (٣) .

ونلاحظ من هذا التعريف أنه يشترط في الكلام العربي المنقول شروطاً ثلاثة : الأول : الفصاحة . والثاني : صحة النقل .

والثالث : الاطراد .

ويشرح أبو البركات هذا التعريف بقوله : « فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شذ من كلامهم كالجزم بـ ( لن ) والصب بـ ( لم ) قرئ في الشواذ : ( ألم نشرح ) بفتح الحاء (٤) ، و كالجزم بـ ( لعل ) كما في :

(١) السابق .

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور مادة ( ن ق ل ) ، والقاموس المحيط للفيروزبادي ( ٦١/٤ )

(٣) مع الأداة ( ص ٨١ ) ، وانظر التعريف السابق ، الإعراب ( ص ٤٥ )

(٤) وقد خرجوا ذلك على أن هناك نوعين من خفيفة ثم حدثت ، انظر شرح شواهد المعنى للسيوطي ( ص ٢٣١ ، ٢٣٤ ) وانظر حول ترجيح هذه القراءة الكشف للزمخشري ( ٧٧٠/٤ ) .

لعل أبي الموار ملك قريب <sup>(١)</sup>

وقال .

عل صروف الدهر أو دولانها <sup>(٢)</sup>

وكتصب بعضهم جرأي ( لعل ) و ( ليت ) ، قال :

يا بيت أيام الصبا رواجعا <sup>(٣)</sup>

وقال :

فليت أبا قابوس ماذر شارق أمرا لنا أو ليت غير أمير

وككسر لون ( ين ) مع لام التعريف نحو ( بن الغلام ) ، وضم نون ( عن ) معه نحو ( عن الرجل ) وكادغام نحو ( ركن ) في ( ردؤن ) وتركه مع لام التعريف في أربعة عشر حرفا أولها التاء وآخرها النون <sup>(٤)</sup> إلى غيره مما لا يخفى من الشواذ <sup>(٥)</sup> وقد نفل السيوطي هذا الكلام عن الأنباري في الاقتراح <sup>(٦)</sup> .

وهكذا اشترط الأنباري أن يكون المنقول كلاما عربيا فصيحاً ، فأخرج بذلك المولدين ، وهو الطبقة الرابعة من الشعراء ، حيث قسم البغدادي الشعراء إلى جاهليين ومغضرمين ، وإسلاميين ( متقدمين ) ومولدين . فلا يستشهد بهم ، وقيل : يصح الاستشهاد بمن يؤثّر بحرّيتهم منهم <sup>(٧)</sup> .

كما اشترط أن يكون هذا المنقول الفصح مقولاً نقلاً صحيحاً ، وقد عقد لذلك

(١) حجر بيت لكعب بن سعد الغنوي ، وأوله : قللت ادع أخرى وأرفع الصوت جهرة ، وقد روى (أبا وأبي) بالنصب والجر فلا يصلح أن يكون شاهداً قاطعاً .

(٢) تمة الرجز : يمدنا النمة من لماتها فشرّيع النص من زفرائها أشده المراء ولم يمهز إلى أحد وهذا بصرف الاستشهاد به على اللغة التي نسبوا إلى عقيل وهي آخره ( عل ، لعل ) . ( انظر معنى السبب ( ٢٢٨/١ ) في شرح شواهد السيوطي ١٥٥ ) .

(٣) بعض النحاة يجعلها حين تصب الحرفين مساوية لـ ( تمهت ، وودت أو وجدت ) أما أكثر النحاة فلا يقولون بصح ( ليت ) و ( لعل ) جرأي الجملة ويقدمون لها خبراً مناسباً ( ليت لنا أيام الصبا رواجعا ) أو ( بيت أيام الصبا رواجعا ) انظر معنى اليب ( ٣٩١/١ ) ، شرح الكافية ( ٣٤٦/٢ )

(٤) يفصد بها ( ث ، ث ، هـ ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ص ، ط ، د ، ل ، ن ) .

(٥) لمع الأدلة ( ص ٨٦ - ٨٣ ) ( ٦ ) انظر الاقتراح ( ص ٨٤ ، ٨٥ ) .

(٧) انظر حراة الأدب ( ٤/١ ) ، وانظر أصول النحو العربي د . محمد حلة ( ص ٢٢ ) .

عدة فصول أدارها حول نقل التواتر والآحاد وشروطهما وعدالة الناقل للمادة اللغوية وقبول نقل أهل الأهواء وقبول المرسل والمجهول وغيرها من وسائل ضبط صحة النقل وقد مصادر المادة ، وهذا ما سأتناوله بالتفصيل بعد قليل .

أما الشرط الثالث ، وهو أن يكون المقول حارحا عن حد القنعة إلى حد الكثرة فهو يعكس مدى اهتمامه بكثرة النصوص واطرادها ، وهذا المقول الصحيح يسمى أن يكون بالغا حد الكثرة حتى يصلح للاعتماد عليه ، فهو بذلك يطرح الشاذ والقليل لأن العملية القياسية كانت في ذهنه وهو يعرف النقل .

ويبدو أن أبا البركات يركز في تعريفه السابق على النقل باعتباره ركنا من أركان القياس ، إذ لا يجوز القياس إلا على ما ائرد من تلك المادة المنقولة . والصحيح أن الشرط الثالث لا يعد شرطا للكلام العربي المنقول ، لأن كل ما صح وروده عن العرب سواء كان مطردا أم لا فهو من نقلهم وكلامهم ، وإذا كان من الضروري ثبوت كل من الشرط الأول والثاني في الكلام العربي المسموع أو المنقول ، فإن الشرط الثالث ليس كذلك ، إذ إن الاطراد ليس شرطا للكلام العربي المسموع أو المنقول ، فكل ما صح عن العرب أو ورد في كتاب الله وسنة رسوله هو لاشك من السماع سواء أكان مطردا أم شاذا ، وبصح روايته ونقله . ويبدو أن الأنباري حين اشترط الاطراد في الكلام المنقول قد خلط بين السماع بوصفه أصلا مستقلا من أصول النحو ، وبين السماع بوصفه ركنا من أركان القياس وهو المقيس عليه ، إذ إن المقيس عليه هو الذي يشترط فيه الاطراد <sup>(١)</sup> ، ولقد تنبه السيوطي إلى ذلك فلم يشترط الاطراد في الكلام العربي الذي يمكن عده من السماع ، يقول السيوطي معرفا للسماع : « وأعني به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته » <sup>(٢)</sup> ، ثم بين ما يشتمل عليه هذا التعريف من كلام الله تعالى ، وكلام نبيه ، وكلام العرب ولكنه لم يشترط الاطراد في الكلام العربي الذي يعد من السماع ، إذ تكلم عن الاحتجاج بالقراءات الشاذة أو الشاذ عامة في ذلك الحرف بعينه وعده من السماع ولكن دون جواز القياس عليه ، فتعريف السيوطي للسماع يتصف بالدقة والشمول وهذا ما يمكن تلسمه أيضا عند ابن جني عند تقسيم المنقول إلى ما هو صحيح في الاستعمال شاذ في القياس <sup>(٣)</sup> وهذا يدل على أن الاطراد لا يعد شرطا في المنقول كما ادعى الأنباري .

(١) أصول النحو في معاني التراك للفرء ( ص ٣٢ ، ٣٣ )

(٢) انظر لمختصص ( ٩٨/١ ) .

(٣) الاقتراح ( ص ٤٨ ) .

ويبقى أن نشير إلى أن الفلة والكثرة والحكم بها على النصوص مسألة نسبية وهذا مما يستصح في موضعه من البحث عند الحديث عن احتجاجة بكثرة الشيء في كلامهم .

ثم انتقل الأنباري في تعريفه للنقل وبين شروطه إلى وضع بعض الضوابط التي تنصص صحة نقل ذلك المقول «المصحيح» وهو الشرط الثاني من شروط النقل التي ذكرها في تعريفه السابق ، فقد عقد عددا من الفصول أدارها حول نقد مصادر المادة المنقولة بحيث يتضمن صحة هذا النقل . وأدار تلك الفصول حول انقسام النقل إلى تواتر وأحاد وشروطهما وعدالة الناقل للمادة اللغوية وقبول نقل أهل الأهواء وقبول المرسل والمجهول ، وجوار الإجازة باعتباره طريقا من طرق تحمل الرواية وهذا ما ستتناوله بالتفصيل .

### حول انقسام النقل إلى تواتر وأحاد

قسم أبو البركات المادة اللغوية بحسب وسائل نقلها إلى متواتر وأحاد وفي ذلك يقول : « اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وأحاد » <sup>(١)</sup> وجعل كل قسم من هذين القسمين يفضي إلى علم خاص ، له وزنه في تحليل النصوص عند تعارضها <sup>(٢)</sup> . كما اختلف العلماء في العلم المستفاد من كلي .

### النقل المتواتر

بين الأنباري المتواتر بقوله : « فأما التواتر فبنفثة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب » <sup>(٣)</sup> وهو من حيث إفادته اعلم يقول : « وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم » <sup>(٤)</sup> ولكنه يعرض لاختلاف العلماء في ذلك ، اعلم حيث ذهب أكثر العلماء إلى أن المتواتر يفيد العلم الضروري ، وذهب آخرون إلى أنه لا يفيد إلا العلم النظري ، وذهب جماعة قليلة إلى أنه لا يفضي إلى علم البتة ، ولقد عرض هذه الآراء بقوله « فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي يبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، وهذا موجود في خبر التواتر ،

(٢) انظر أصول التصكير النحوي (ص ٦١ ، ٦٢) .

(٤) السابق .

(١) لمع الأدلة (ص ٨٣)

(٣) لمع الأدلة (ص ٨٣)



مكان ضروريًا ، وذهب آخرون إلى أنه نظري ، واستدلوا على ذلك بأن يسه وير  
السطر ارتباطًا ، لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على  
الكذب دون غيرهم ، فلما اتفقوا علم أنه صدق .

ورعيت صائفة قليلة أنه لا يعصي إلى علم البتة . وتمسكت بشبهة ضعيفة وهي أن  
العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم <sup>(١)</sup> .

ورد على رأي الطائفة الأخيرة بقوله : « وهذه شبهة ظاهرة الفساد : فإنه يثبت  
للجماعة ما لا يثبت للواحد ، فإن الواحد لو رام حمل حمل ثقيل لم يمكن ذلك .  
ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك ، فكذلك ها هنا » <sup>(٢)</sup> .

ولقد فصل الإمام الفخر الرازي أدلة هذا الفريق في كتابه المحصول ، كما نقله  
السيوطي في كتابه : المزهرة والافتراح ، وتخصص في ثلاثة إشكالات <sup>(٣)</sup> أوردها  
الإمام الرازي ثم قال : « وإذا كان كذلك ظهر أن دعوى التواتر في اللغة والنحو  
متعذر » <sup>(٤)</sup> وأورد السيوطي رد الأصبهاني على دعوى الرازي في تعذر التواتر في  
اللغة بقوله : « وتعبه الأصبهاني بأن كون اللغة مأخوذة ممن لم يبلغ عدد التواتر  
لا يصلح أن يكون سندًا لمنع عدم شهرة نقل اللغات عن موضوعاتها الأصلية إلى  
غيرها ، لأن عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير ، بل يثبت به احتمال  
وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم » <sup>(٥)</sup> .

ولكن الملاحظ فيمن تناول هذه الإشكالات بالتفصيل أنهم من العلماء  
المتخصصين في الفقه والأصول ، وهذا مما يؤكد ما سبق ذكره من أن الاهتمام  
بالنصوص من جهة السند وقضية التواتر والآحاد منقول عما وضعه المحدثون من  
قواعد لنقد سند الحديث ، والأصوليون من طرائق للترجيح والموازنة بين الأدلة .

وأما عن شرط التواتر عنده فهو « أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على  
مثلهم الاتفاق على الكذب » <sup>(٦)</sup> ويبدو أن حد التواتر المقبول عند كمال الدين

(١) لمع الأدلة ( ص ٨٢ ، ٨٤ ) .

(٢) السابق ( ص ٨١ ) .

(٣) « وهناك ردود مختلفة على كل إشكال من هذه الإشكالات ، ذكرها كثير من العلماء ، كالعمر  
الرازي في كتابه المحصول ، والقاضي أحمد بن إدريس في كتابه شرح النصوص ، والأصبهاني في  
شرحه عليه أيضًا ، وبهاء الدين بن السحاس في التبيين » نقلًا عن أصول التفكير ( ص ٦٤ )

(٤) الافتراح ( ص ٧٩ ) نقلًا عن المحصول للرازي (٥) الافتراح ( ص ٨١ )

(٦) لمع الأدلة ( ص ٨٤ )

الأنباري هو أن يبلغ عدد النقلة سبعين ، حيث يقول : « وذهب قوم إلى أن شرطه أن يملعوا سبعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يملعوا أربعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يملعوا اثني عشر ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يملعوا خمسة والصحيح عندي هو الأول » <sup>(١)</sup> وقد رد على الآراء الأخرى بقوله : « وأما تعيين تلك الأعداد فإنما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة ، وإنما اتفق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجة » <sup>(٢)</sup> .

### نقل الآحاد ( وعدالة النقل للمادة اللغوية )

أما القسم الثاني فهو الآحاد ، والمقصود به نقل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره بشرط أن يكون عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً .

ويعرفه الأنباري بقوله : « وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر » <sup>(٣)</sup> ومن حيث قوته في الاستدلال « فهو دليل مأخوذ به » <sup>(٤)</sup> .

ثم عرض أبو البركات اختلاف النحاة في إفادته العلم . فقد « اختلفوا في إفادته : فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم : أنه يفيد العلم » <sup>(٥)</sup> ، وهو يحتار الرأي الأول فيعلق على الرأي القائل بإفادته العلم بقوله : « وليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه » <sup>(٦)</sup> ويعرض رأياً ثالثاً بقوله : « وزعم بعضهم : أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن إذ لو رأينا من يعرف بالفوار حافئاً حاسراً باكتنا خلف جنازة يقول : « فقدت حميماً » علماً صدقه ضرورة » <sup>(٧)</sup> .

ويعرض رأياً آخر لبعض النحاة فيقول : « وزعم بعضهم : أنه لا بد من نقل اثنين حتى يتصل بالنقول عنه ، لأن النقل ينتزل منزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل » <sup>(٨)</sup> ولكنه يرفض هذا الرأي ، مبيناً الفرق بين نقل اللغة والشهادة ومبياً فساد قياس أحدهما على الآخر ، بقوله : « وهذا ليس بصحيح ، لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لأن النقل مبني على المساهلة بخلاف الشهادة فهذا يسمح من السوء على الانفراد مطلقاً ومن العيب وتقبل فيه العممة ولا يشترط فيه

(٢) لمع الأدلة ( ص ٨٥ )

(١) السبكي ( ص ٨٤ ، ٨٥ ) .

(٤) السابق

(٣) السابق ( ص ٨٤ ) .

(٦) السابق

(٥) السابق

(٨) السابق ( ص ٨٥ ، ٨٦ )

(٧) لمع الأدلة ( ص ٨٤ ) .

الدعوى ، وكل ذلك معدوم في الشهادة ، فلا يقاس أحدهما بالآخر (١) .

وقد عقب السيوطي على كلام الأنباري بقوله : « ومن أمثلة ما روى في هذا الصنف عن النساء والعبيد - قول أبو ريد في نوادره . قلت لأعرابية بالعيون ابنة مائة سنة - « ما كنت لا تأتئين أهل الرقعة ، فقالت : « إني أخرى أن أمشي في الرقاق » أي استنحي ... قال ذو الرمة : « ما رأيت أفصح من أمة هي فلال ، قتت لها : كيف كان مطركم ، فقالت : عشنا ما شئنا » (٢) .

ويشترط في نقل الأحاد ما يشترط في الحديث الشريف إذ يقول : « اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل النسخة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله (٣) فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله » (٤) ويؤكد هذا المعنى أيضاً في الإغراب بعد أن ذكر الترجيح في السند فيقول : « ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول ﷺ ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة من شكله » (٥) فهذه هي علة اشتراط شروط نقل الحديث في اللغة .

فهو يشترط في نقل الأحاد ما يشترط من عدالة ناقل الحديث الشريف ، وإن كان الأنباري على وعي كبير بانفراق بين النص اللغوي العادي ونص الحديث من حيث الفضيلة والتقديس . وهذا يذكرنا بما أشرنا إليه في التمهيد من علاقة بين علم توثيق الرواية في الحديث وأثر ذلك في توثيق النص اللغوي . فهو يصرح بتلك العلاقة ويؤكد أن العدالة تشترط في ناقل اللغة كما هي مشترطة في ناقل الحديث وذلك على الرغم مما يدرك من فروق بين النصين ، كما بين ذلك عند حديثه عن الترجيح في السند ، إذ إن قواعد الترجيح في السند تذكر أيضاً بأوجه ترجيح السند في علم الحديث . ولهذا يرمض الأنباري أن يكون ناقل اللغة فاسقاً ، « فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقل نقله » (٦) لأن فسق الناقل قد يدهسه إلى الكذب .

(١) مع الأدلة ( ص ٨٦ ) .

(٢) المزهرة ( ١٣٩/١ ) .

(٣) عبارة السيوطي في هذا المقام أوضح إذ يقول : « لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله » (الافتراح ( ص ٨٦ )

(٤) مع الأدلة ( ص ٨٥ ) .

(٥) الإغراب ( ص ٦٦ ) .

(٦) مع الأدلة ( ص ٨٥ )

ويرى أبو البركات قبول نقل العدل الواحد دون اشتراط موافقة غيره له في النقل مستدلا بالسبب والتقسيم في إثبات ذلك ، قال الأباري : « وبمثل نقل العدل الواحد ، ولا يشترط أن يوافق في النقل غيره ؛ لأن الموافقة لا تحلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لعلة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم ؛ لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب أن يكون لعلة الظن ، وإذا كان لعلة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم ؛ لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب أن يكون لعلة الظن ، وإذا كان لعلة الظن فقد حصل خلة الظن بخبر الواحد من غير موافقة » <sup>(١)</sup> وهكذا اعتمد على السبب والتقسيم في نفي اشتراط أن يوافق غيره في النقل ، وبهذا أثبت أنه لم يبق إلا أن خبر الواحد لا يشترط فيه أن يوافق في النقل غيره ؛ لأنه لن يضيف له جديداً .

والحق أن هذه العدالة أمر ضروري حتى يطعن الدارسون والباحثون إلى أن ما نقل إليهم من مادة اللغة صحيح أولاً ، وأنه يمثل في دقة ودون تحريف ظواهر اللغة وعصاها ثانياً <sup>(٢)</sup> . وقد أدرك الخليل ابن أحمد ضرورة الطبع من النصوص اللغوية ومدى صحتها حيث ذكر أن « النحارير ربما أذهبوا عن الناس ما ليس من كلام العرب ، إرادة اليس والتعنت » <sup>(٣)</sup> .

وهكذا أسلمت هذه الملاحظات إلى ضرورة اشتراط العدالة في ناقل اللغة رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً ، كنقل الحديث كما ذكر الأباري في شرط نقل الأحاد ، « وقد أدى اشتراط عدالة الناقل إلى تحليل الرواة بعد تحليل القبائل .. وكما نتج من تحليل القبائل من رفض النصوص المنسوبة إلى بعضها ، كذلك أثر تحليل الرواة رفض بعض النصوص التي حملوها وبعض الظواهر التي تحدثوا عنها ، لأن روايتها اتصف بغير العدالة ، أو لم يعرف بها ، ومن ثم رفض النحاة النصوص التي يروونها فاسق » <sup>(٤)</sup> لأنه كما يقول الأباري « ارتكب محذور دينه مع علمه بتحريمه فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه » <sup>(٥)</sup> .

« على أنه لا يفوتنا أن نسجل أن النحاة واللغويين لم يهتسوا كثيراً - حتى في المراحل التالية - من الناحية العلمية بتحليل الرواة تحليلاً دقيقاً أعلاقياً وموضوعياً » <sup>(٦)</sup> .

« وكان من الواجب عليهم أن ييسحوا عن أصول اللغات ، والحق وأد يتفحصوا عن

(١) أصول التكمير النحوي ( ص ٥٥ ، ٥٦ ) .

(٢) أصول التكمير النحوي ( ص ٥٦ ، ٥٧ ) .

(٣) أصول التكمير النحوي ( ص ٥٧ ) .

(٤) السابق .

(٥) الزهر ( ١٣٨/١ ) .

(٦) نبع لأدلة ( ص ٨٨ ) .

الأحور جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواهم الأخبار لكنهم تركوا ذلك بالكتابة مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة ، والسحو ، يجريان مجرى لأصل للاستدلال بالصحيح ،<sup>(١)</sup> وقد وافق الأصهباني على كلام الإمام الرازي ثم قال : « فهذا حق فقد كان الواجب أن يفعل ذلك ، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدلته »<sup>(٢)</sup> ويحل القرشي ذلك بقوله . « بما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث ، لأسبابه المعروفة ، لحاملة للمواضع على الوضع ، وأما اللغة فالداعي إلى الكذب حبها في غاية الضعف ، وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعا موضوعا على الشافعي أو مالك أو غيره . . . » ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة : اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له فهذا هو الفرق »<sup>(٣)</sup> .

وقد نقل السيوطي كلام الأباري عن انقسام النقل إلى متواتر وآحاد وإفادتهما لعلم وشروطهما في كتابه الاقتراح<sup>(٤)</sup> كما نقل زعم فريق آخر ذهب إلى أن الآحاد لا يفتي إلى علم البتة ، مستدلين على ذلك بأن الرواة له مجروحون بسوا سالمين عن القبح<sup>(٥)</sup> .

كما عقد السيوطي بابا في « أحوال الكلام الفرد والاحتجاج به » أخرجه وخصه من متفرقات كلام ابن جنبي في الخصائص<sup>(٦)</sup> ذكر فيه أحوالاً للكلام الفرد والاحتجاج به ، لخصها في ثلاثة أحوال ، وهي أن يكون فردا ، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسبوقة مع إطلاق العرب على النطق به ، والثانية أن يكون فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور ، والحالة الثالثة أن يفرد به المتكلم ، ولا يسمع من غيره ، لا ما يوافقه ولا ما يخالفه ، ثم ذكر حكم ابن جنبي على كل نوع من تلك الأحوال السابقة<sup>(٧)</sup> .

وإذا كانت العدالة شرطا جوهريا في نقل اللغة ، ولهذا لا يقبل نقل الفاسق فما موقف السادة والأباري بخاصة من نقل أهل الأهواء ؟

(١) الاقتراح ( ص ٨٢ ) نقلاً عن الإمام فخر الدين الرازي .

(٢) الاقتراح ( ص ٨٢ ، ٨٣ ) نقلاً عن الأصهباني .

(٣) الاقتراح ( ص ٨٣ ) نقلاً عن القرشي ( ٤ ) الاقتراح ( ص ٨٥ ، ٨٦ )

(٥) الاقتراح ( ص ٨١ - ٨٣ ) . ( ٦ ) انظر الاقتراح ( ص ٦١ - ٦٤ ) .

( ٧ ) انظر الخصائص ( ١١٥/١ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٢٠٢ ، ٢٥ )

### حول قبول نقل أهل الأهواء

يقبل أبو البركات نقل أهل الأهواء بشرط ألا يكونوا ممن يتدين بالكذب معتمداً على قبوله في علم الحديث ، وذلك في إشارة سريعة إلى العلاقة بين نقل اللغة ونقل الحديث الشريف . ومستدلاً على ذلك أيضاً بالإجماع ، يقول الأنباري : « اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالمخطئ من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء : إذا قبلنا رواية أهل العدل وهو يرون أن من كذب فسق ، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهو يرون : أن من كذب كفر » (١) فالضابط إذن عند الأنباري ألا يكون الناقل ممن يتدين بالكذب ، ولهذا رفض نقل الفاسق لأن فسقه يؤدي به إلى الكذب ، وقبل نقل أهل الأهواء من لا يتدينون بالكذب لأن الظاهر صدقهم .

ثم يستدل بما في علم الحديث من قبول نقل أهل الأهواء بقوله : « والذي يدل على قول نقلهم ، أن الأمة أجمعت على قبول صحيح مسلم والبخاري وقد روايا فيهما عن قتادة وكان قدريا ، وعن عمران بن حطان وكان خارجيا ، وعن عبد الرزاق وكان رافضيا ، وفي العدل من قبول نقلهم خرق الإجماع » (٢) والإجماع هنا هو إجماع أهل الحديث والكتب الصحاح كالبخاري ومسلم على الأخذ بنقلهم وهكذا يستدل على صحة قبول نقلهم في اللغة بقبولها في علم الحديث وهو نص مقدس . ولقد نقل السيوطي رأي الأنباري في قبول نقل أهل الأهواء بشيء غير قليل من الاختصار (٣) .

وعرض عبد الرحمن الأنباري رأيا لبعض العلماء رفضوا فيه قبول نقل أهل الأهواء قياسا على رد رواية الفاسق ، فيقول : « وزعم بعضهم : أنه لا يقبل نقل أهل الأهواء ، لأنه إذا ردت رواية الفاسق لنفسه ، فلأن لا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى » (٤) ونقد رد الأنباري على هذا الرأي بقوله : « وهذا ليس بصحيح ودلت لأن الفاسق ارتكب محذور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه ، وأما المبتدع فما ارتكب محذور دينه ، مع العلم بالتحريم ، وليست بدعته حاملة له على الكذب ، فوجب أن يقبل » (٥) .

(٢) السابق ( ص ٨٧ ، ٨٨ )

(١) لمع الأدلة ( ص ٨٦ ، ٨٧ ) .

(٤) لمع الأدلة ( ص ٨٨ ) .

(٣) انظر الاضاح ( ص ٨٦ ) .

(٥) السابق ( ص ٨٨ ، ٨٩ ) .

ثم يؤكد الصابط العام لقبول نقل العاسق أو أهل الأهواء من عدمه في العبارة التالية : « وإن كانت بدعته تخرجه عن الدين ، لم يقبل نقده ، لاتصافه بالكفر » (١) . ويرد أبو اسركات على شهة قد ترد تقول : « فإن قيل : فكيف جاز قبول شهادة أهل الدمة بعضهم على بعض والشهادة أضيق بابا من النقل والرواية ؟ » بقوله : « قلنا : لا يعلم أن شهادة أهل الدمة مقبولة أصلا ، لأن الله تعالى شهد عليهم بالكذب ، فقال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى آلِهِمُ الْكَذِبَ وَهُمْ يَكْتُمُونَ ﴾ » (٢) ، ويو أن يحيى بن معين (٣) ، أو بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل قوله ، فما ظنك بمن شهد الله تعالى عليه بالكذب ؟ » (٤) .

وبفهم من ذلك أن أبا البركات يرى عدم قبول نقل أهل الذمة لأنهم ممن يتدينون بالكذب على الله كما وصفت الآية ، فحملهم على من يتدين بالكذب من أهل الأهواء والفاسقين .

وهكذا استطاع العلماء أن يفرقوا - بأصالة تلفت النظر وتدعو إلى الإعجاب - بين الاختلاف المذهبي أو الطائفي وما ينتج عنهما من رفض لجوانب محددة في المبادئ والأفكار ، وبين الصفات الأخلاقية التي تعد - قبل كل شيء - سمات مثلى للسلوك الإنساني ، يلتقي فيها الناس مهما اختلفت عقائدهم » (٥) « وإذن فإن الاختلاف في المذهب ليس سببا لرفض نقل ذوي الأهواء ، على الرغم مما قد يبدو من أن شرط العدالة يتطلبه » (٥) .

ولقد نقل لنا السيوطي عن الشيخ عز بن عهد السلام أنه قد « أُلْحِظَ في العربية على أشعار العرب وهم كفار ، لبعد التدليس فيها . كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك » (٦) .

ولهذا استقر في البحث النحوي قبول نقل أهل الأهواء في اللغة ما لم يكن ممن يتدين بالكذب ، كما قرر الأنباري في النصوص السابقة .

(١) السابق ( ص ٨٩ ) .

(٢) هو من كبار المحدثين ومؤرخي رجاله ، قيل في حقه ( هذا الذي يذب الكذب عن رسول الله ﷺ انظر الأعلام ( ١٧٢/٨ - ١٧٣ ) .

(٣) أصول التكمير البحري ( ص ٥٧ ) .

(٤) لمح الأدلة ( ص ٨٩ ) .

(٥) المرهر ( ١٤٠/١ ) .

(٥) السابق ( ص ٥٨ ) .

### حول قبول المرسل والمجهول

يعرف أبو البركات المرسل بقوله : « اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يروى ابن دريد <sup>(١)</sup> عن أبي ريد <sup>(٢)</sup> » ، فهو يضرب مثالا لانقطاع السند بأبي دريد وأبي ريد الأنصاري ، إذ ولد ابن دريد ( عام ٢٢٣ هـ ) فلم يدرك أبا ريد الأنصاري المتوفي ( عام ٢١٥ هـ ) فبينهما راي أو أكثر <sup>(٣)</sup> . وهذا هو ما قصده الأنباري بانقطاع السند .

وأما المجهول فيعرفه الأنباري بقوله : « والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري <sup>(٤)</sup> : حدثني رجل عن ابن الأعرابي <sup>(٥)</sup> » .

ولقد وقف الأنباري موقف الراض للمرسل والمجهول قائلا : « وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ، لأن العدالة شرط في قبول النقل ، والجهل بالنقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف لم تعرف عدالته ، فلا يقبل نقله » <sup>(٦)</sup> .

ومعرض أبو البركات رأيا لبعض النحاة ذهبوا إلى قبول المرسل والمجهول ، يقول الأنباري : « وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول لأن الإرسال صدر ممن لو أسندت لقب لم يهتم في إسناده ، فكذلك في إرساله ، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده ، وإذا لم يهتم في إسناده فكذلك في إرساله . وكذلك النقل من المجهول صدر ممن لا يهتم في نقله ، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الإمام في اللغة والأدب والمشهور بمقصوده الثمينة وله الجمهرة والاشتقاق والمقصود والمسنود .

(٢) هو أبو ريد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت وهو أحد ثقات البصرة في اللغة والأدب ، من ثقات اللغويين ، وكان مسيره بقصده حينما يقول : سمعت الثقة .

(٣) لمج الأدلة ( ص ٩٠ ) .

(٤) انظر تحقيق الأستاذ سعيد الأضاعي حاشي لمج الأدلة ( ص ٩٠ ) .

(٥) انظر التعريف بأبي بكر الأنباري ص من هذا البحث .

(٦) وهو محمد بن زياد راوية مناسب علامة باللغة من أهل الكوفة ، عاصر ثعلب ورجس في مجلسه ( ولد سنة ١٥٠ وتوفي سنة ٢٣١ هـ ) انظر الأعلام ( ١٣١/٦ )

(٧) لمج الأدلة ( ص ٩٠ ) (٨) السابق ( ٩٠ ، ٩١ ) .



إلى نقله عن المعروف (١) ، فقد استدل أصحاب هذا الرأي بقبول المسند على قبول المرسل وبقبول المعروف على قبول المجهول . باعتبار أن عدم الاتهام في المسند يستوجب الأحد بالمرسل ، وكذلك عدم الاتهام في المعروف يستوجب الأحد بالمجهول .

ولقد رفض أبو البركات هذا الرأي مستدلاً بفساد الاعتراض قائلاً : « وهذا ليس بصحيح . وقولهم : إن الإرسال صدر من لو أسند لقبول ولم ينهم في إسناده فكذلك في إرساله ، قلنا : هذا اعتبار هامد ، لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل . وكذلك أيضاً النقل عن المجهول لم يصرح أيضاً فيه باسم الناقل ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل فإن بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول » (٢) .

ولقد نقل السيوطي كلام الأتباري عن المرسل والمجهول في كتابه الاقتراح والمزهر موزعاً إياها في عدد من البحوث (٣) .

ويبدو أن موقف الأتباري من المرسل والمجهول سيضع أكثر عند عرض موقفه العملي والتطبيقي منهما ، إذ استدل بالمجهول واحتج به ولم ينسب معظم شواهد الشرعية إلى قائلها ، مما قد يوحي بالتناقض بين المبدأ النظري الذي قرره سلفاً وبين التطبيق العملي لتلك المبادئ وهذا مما سأتناوله بالتفصيل في موضعه من البحث محاولاً تفسير ذلك المسلك من أي البركات .

ويتعرض الأتباري إلى الإجازة باعتبارها طريقاً من طرق النقل عن الشيخ أو العالم ، وطريقاً من طرق تحمل الرواية ، فقد عقد أبو البركات في ختام حديثه عن النقل فصلاً تحت عنوان :

### في جواز الإجازة

عرض فيه اختلاف العلماء في جوازها ، إذ يقول : « أعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة ، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتاباً إلى الملوك وأخبرت بها رسله ، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه وكتب صحيفة الركاة والديات ثم صار الناس يحبرون بها عن الرسول ﷺ ، ولم

(١) السابق (ص ٩١) . (٢) لمع الأدلة (ص ٩١ ، ٩٢) .

(٣) انظر الاقتراح (٨٦ ، ٨٧) ، المزهر (١٢٥/١ ، ١٢٦) .

يكس ذلك إلا بطريق المناولة والإجارة فدل على جوازها <sup>(١)</sup> .

ويبدو أن أبا البركات يختار هذا الرأي بجوار الإجارة وعده طريقاً شرعياً من طرق النقل عن العالم أو الشيخ ، ولقد نقل السيوطي عنه هذا الرأي حيث يقول على لسان أبي البركات : « واحتلف العلماء في جوار الإجارة ، والصحيح جوارها » <sup>(٢)</sup> ويظهر ذلك أيضاً عند عرضه لرأى آخر مخالف بمنع الإجارة ، فيقول : « وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنه يقول : ( أخبرني ) ولم يوجد ذلك » <sup>(٣)</sup> فيرفض هذا القول ويصوبه قائلاً : « وهذا ليس بصحيح ، فإنه يجوز لمن كتب إليه إنسان كتاباً وذكر له فيه أشياء أن يقول : ( أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا ) ولا يكون كاذباً وكذلك ها هنا » <sup>(٤)</sup> .

### مصادر النقل عند أبي البركات

حدد الأبياري مصادر النقل عنده وذلك عند تقسيمه المنقول إلى متواتر وأحاد ثم قال عن الكلام المتواتر الذي هو دليل قطعي من أدلة النحو بفيد العلم « فأما التواتر فلفة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب » <sup>(٥)</sup> .

ولقد حدد السيوطي مصادر السماع وزادها توضيحاً بقوله عند تعريفه للسماع « وأعنى به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت » <sup>(٦)</sup> .

وهكذا اتفق الأبياري والسيوطي كلاهما على أن النقل أو السماع - بمصطلح السيوطي - يشمل ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو وهي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

وسنحاول في الصفحات التالية عرض هذه المصادر الثلاثة ، موضحة حججها وموقف الحجة من الاستشهاد بها ، ثم موقف الأبياري - بخاصة - من تلك المصادر ومدى احتجاجه واعتماده عليها .

(٢) الاتحراح ( ص ٨٧ ) .

(١) ليع الأدلة ( ص ٩٧ ) .

(٤) السابق نفسه

(٣) ليع الأدلة ( ص ٩٢ ) .

(٦) الاتحراح ( ص ٤٨ ) .

(٥) السابق ( ص ٨٣ ) .

## ١ - القرآن الكريم وقراءته

إن موضوع الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية وجعلها مصدراً من مصادر التقعيد النحوي ، والاستشهاد بها ، من الموضوعات التي عنى بها الدارسون ودار حوزها كثير من الدراسات .

وبما يهتم به البحث في هذا المجال بيان موقف الأنباري من هذا المصدر أي بيان مدى اعتماده على القرآن الكريم والقراءات في التقعيد النحوي والاستشهاد به في المجالات المختلفة ، ولكي نقف على صورة واضحة لموقف الأنباري من هذا المصدر لابد أولاً من معرفة - موجزة - بموقف النحاة قبله من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته حتى نستطيع أن نحكم حكماً دقيقاً على موقفه منه .

### موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية

ينبغي أولاً - وقبل بيان موقف النحاة منه - أن نفرق بين مصطلحين يستخدمان عند بعض الباحثين وكأنهما مترادفان ، وأحياناً أخرى على أنهما متباينان وهما القرآن والقراءات ، فما هي حقيقة الأمر ، وما الفرق بينهما ؟

قال الزركشي في البرهان : « واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها ، من تخفيف وتثقل وهدرها » (١) إذا فالقراءات هي طريقة الأداء النطقي لألفاظ القرآن ، أو كما قال ابن الجزري « القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بفرو الناقية » (٢) فلا بد فيها من التلقي والمشافهة ، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة .

ومعنى هذا أن القرآن والقراءات بينهما تباين وتغاير ، حيث يمثل القرآن الأصل وتمثل القراءات الفرع ، أو طرق أداء ذلك الأصل ، كما هو الحال بين اللغة واللهجات (٣) .

وعلى هذا فإننا عندما شاول موقف النحاة من الاحتجاج بالقرآن لا نقصد به

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ( ٣١٨/١ ) .

(٢) مسجد المقرئ ( ص ٣ )

(٣) وانظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٣١٥ ، ٣١٦ )

ذلك النص الكلي الموحد الذي نزل به الوحي ، لأنه لو قصد ذلك النص لما كان لأحد أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة منه ، ولا أن يحضمه لأقيسته ، وإنما المقصود بالقرآن عدد من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن <sup>(١)</sup>

كما تجدر الإشارة أيضا إلى وجود مصطلحين يستخدمان في التراث النحوي للدلالة على النصوص النحوية التي كانت مصدر التفتيش والتفعيد ، وهما مصطلحا الاستشهاد والاحتجاج ، فالاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقاعدة النحوية أي التي تبنى عليها هذه القواعد . والاستشهاد - بهذا التحديد - بعض مدلول الاحتجاج ، فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا . وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصا لغوية أو أصولا نحوية <sup>(٢)</sup> إذن فالمصطلحان بينهما عموم وخصوص .

وبعد هذا التوضيح ، نستطيع أن نقول إنه لم ينكر أحد من النحاة أن القرآن الكريم أصل أساسي ورئيسي من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، بل يجمع العلماء على أنه أوئل نص وأصح أثر وصل إليهم ، وأنه جدير بأن يكون المرجع الأول في التفعيد النحوي واستنباط القواعد ، والاستدلال النحوي . إذ توفرت له مقومات السلامة التي لم تتوفر لأي نص لغوي آخر بما وضعت له من ضوابط ووسائل علمية للحفاظ عليه . فالقرآن الكريم وقراءاته من النصوص القطعية التي يستشهد بها .

ولكن هذه القراءات القرآنية ليست على درجة واحدة من الصحة والتواتر ومن هنا وضع العلماء ضوابط القراءة الصحيحة التي يؤخذ بها ، قال ابن الجزري مشيرا إلى ما صرح به الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، ومكي بن أبي طالب ... وغيرهما : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ويجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ؛ ومتى احتل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيعة أو شاذة أو

(١) انظر الأصول د تمام حسان ( ص ٩٨ )

(٢) أصول التفكير النحوي ( ص ٢٤٦ )

باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ، (١) .

وبناء على ما تقدم فالمبررة في صحة القراءة تحقق تلك الضوابط فيها وليس من تنسب إليه تلك القراءة من القراء . يقول ابن الجوزي فيما يقله عن أبي شامة في كتابه ( المرشد الوجير ) ، « فلا ينبغي أن يعتر بكل قراءة تعرى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل إن نفت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عين تنسب إليه ، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجموع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم » (٢) .

وهكذا اشترط العلماء لصحة القراءة شروطاً ثلاثة :

أولها : صحة السند .

الثاني : موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً .

الثالث : موافقة العربية ولو بوجه .

فإذا احتل الشرط الأول كانت القراءة باطلة ، وإذا احتل الشرط الثاني كانت شاذة ، وإذا احتل الثالث كانت ضعيفة ، وعلى هذا فلا تبطل القراءة إلا باحتلال السند .

ويبدو أن القراء والنحاة اختلفوا في مدى التركيز والتشدد في هذه الشروط وعلى حين تشدد القراء في صحة السند وجعلوه الشرط الأساسي في قبول القراءة تشدد النحاة في شرط موافقة العربية ، سمحت أدى بهم التشبث بهذا الشرط في ظل تحكيم مقاييسهم وقواعدهم إلى تحطئة بعض ما قرأه الثقات من القراء (٣) .

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجوزي ص ٩ راجعه على محمد الصباغ - دار الكتب العلمية - بيروت

(٢) السابق ( ص ١٠٩ ) .

(٣) انظر الأصول د . تمام حسام ( ص ٩٩ ) .

وتجسر الإشارة في هذا الموضوع إلى عدة أمور تتعلق بالقراءات :

الأول : أن الأحرف السبعة التي وردت في حديث الرسول ﷺ غير القراءات السبعة فقد أجمع العلماء على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو ( أف ، وجبريل ، وأرجه ، وهيهات ، وهيت ) وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظنه بعض العوام ، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا ، وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة (١) .

ولذلك حكى لنا ابن الجزري كراهية كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء وخطأه في ذلك وقالوا ألا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة (٢) . ويؤكد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول : « لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة ، أو أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم » (٣) .

الثاني : أنه ليس كل القراءات السبعة متواترة بل منها ما هو شاذ ، وكذلك الحال بالنسبة للقراءات الثلاث المكملة للعشرة .

الثالث : أن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره ، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتر عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرأنا سواء وافق الرسم أم خالفه (٤) .

الرابع : أن التواتر لا يشترط في صحة السند ، يقول ابن الجزري في ذلك : « وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم ولقد كنت قبل أجتج إلى هذا ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف » (٥) .

(٢) انظر النظر ( ص ٣٦ ) .

(٤) النظر ( ص ١٢ ) .

(١) النشر ( ص ٢٤ ) .

(٣) السابق ( ص ٣٩ ) .

(٥) السابق

والحق أنما إذا أردنا الاطلاع على موقف النحاة العملي من القراءات القرآنية ووضعها على رأس مصادر الاستشهاد ، لوجدنا تبايناً في تلك المواقف فلقد كان لهم موقفاً من الاحتجاج بالقراءات ، أحدهما : مؤيد لها يرى الاعتماد عليها في الاستشهاد والتفعيد الحوي ، ويعل على أصحاب هذا الاتجاه الطابع العقلي .

والثاني : موقف المعارضين لها ، الذين تركوا الاحتجاج بها واعتمدوا في استشهاداتهم واستنباطهم للقواعد على نصوص أخرى من كلام العرب ، ويطلب على هذا الفريق الطابع القياسي والعقلي . ومن ثم مال بعض الباحثين إلى تسمية الاتجاه الأول بالأثريين ، والاتجاه الثاني بالقياسيين <sup>(١)</sup> .

كما كان للمذهب النحوي أثر في الاستشهاد بالقراءات ، فعسى حين قبل الكوفيون القراءات ما تواتر منها وما كان آحاداً أو شاذاً ، « فلقد استبعد البصريون الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسند لها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها » <sup>(٢)</sup> و « خلاصة الرأي في استشهاد نحاة البصرة على وجه العموم بالقراءات أنهم كانوا يقبلونها غالباً إذا لم تعارض قاعدة وضعوها ، أو أرادوا أن يخرجوا بها شاهداً من الشعر أو كلام العرب ، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد فأحذى ثلاث : إما التأويل والتخريج ، وإما تضعيفها والطنن عليها أو على من قرأ بها ، وإما إغفالها والإغضاء عنها » <sup>(٣)</sup> ويظهر أن تشدهم في شرط موافقة العربية كان له أكبر الأثر في ظهور هذه المواقف من القراءات .

ويبدو أن موقف المتأخرين من النحاة لم يكن كموقف من سبقهم ، فهناك تباين في موقفهما ، فعلى حين صرف المتقدمون همهم إلى الاستشهاد بالشعر وقدموا الاستشهاد بالشعر على الاستشهاد بالقرآن الكريم على الرغم من أن النص القرآني هو أوثق نص وصل إلينا في العربية على الإطلاق . أكثر المتأخرون من الاستشهاد بالقرآن والاعتماد على القراءات بصورة واضحة ، وتظهر بواكير هذا التحول عند نحاة القرن الخامس ويزداد الاعتماد على النص القرآني كلما تأخر بها الزمن إلى أن نصل إلى القرن الثامن حيث أصبح الاتجاه السائد بين النحاة الاعتماد على القرآن الكريم

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، لشعبان صلاح ، ص ( ٥ ) من المقدمة ، رسالة دكتوراه بدار العلوم رقم ١٣٨ سنة ١٩٧٨ م

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ( ص ٩٧ )

(٣) أصول النحو العربي د محمود حلة ( ص ٤٣ ) .

وقراءته إلى حد كبير . فقد رفض بعض المتأخرين موقف النحاة من القراءات كابن يعيش وأبي حيان وابن مالك والسيوطي .

ومن ثم قال أحدهم وهو السيوطي : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جار الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تحالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجر القياس عليه ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، لا أعم فيه حلقا بين النحاة ، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه » (١) .

والحق أن ما قاله السيوطي من إطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة وأنه لم ير أحدا يخرج على ذلك أمر فيه نظر ، إذ إن موقف النحاة المتقدمين من القراءات ورفض الكثير منها والقراءات الشاذة منها بخاصة يعد أمرا معروفا . وربما فهمت عبارة السيوطي إذا نظرنا إليها على أنها رأيه الخاص وأنها تمثل أيضا موقف النحاة المتأخرين من الاحتجاج بالقراءات إذ حاولوا توسيع مصادر المادة عن طريق فتح باب الاحتجاج بالقراءات الشاذة .

وفي ذلك يقول الدكتور على أبو المكارم : « وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوباً إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها فإنني لم أخطر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما ثبت حجة القراءة الشاذة » (٢) .

ولقد أشارت العديد من الدراسات التي تناولت موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات إلى وجود تناقض بين الموقف النظري الذي يسمم بالقراءات ويقرر أنها المصدر الأساسي للاحتجاج ، وبين الموقف العملي والتطبيقي الذي يختلف تماماً عن ذلك الموقف النظري (٣) ويشير الدكتور محمد عبد إلى أن النحاة انصرفوا جميعاً عن استقراء النص القرآني لاستنباط قواعدهم مستدلاً بما ورد في كتاب سيبويه - الذي يمثل أول حلقة وصلنا من مجهودات النحاة وقمة هذه المجهودات ، كما يدل على المسلك الذي سلكته الدراسات النحوية من بعده إذ تأثرت به وتبعت خطاه من اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول وتعامل سببي

(٢) أصول التفكير النحوي ( ص ٣٨ ) .

(١) الاقتراح ( ص ٤٨ ) .

(٣) انظر على سبيل المثال الاستشهاد والاحتجاج باللمة د محمد عبد ( ص ١٠١ ، ١٠٢ ) .



عن آيات القرآن والشعر الإسلامي حيث لم نزد استشهاده القرآنية على ثلاثمائة آية لم يتخذها معظمها مصدرا للدراسة بل اعتمدت على نصوص أخرى كالشعر<sup>(١)</sup> .  
والحق أن هذا الادعاء لا يمكن التسليم به ، لأن المطلع على المجهودات النحوية للحجة منذ كتاب سيبويه إلى النحاة المتأخرين يجد اعتمادا غير قليل على القرآن الكريم وقراءاته في الاستشهاد واستنباط القواعد ، فإذا كانت شواهد سيبويه القرآنية قد بلغت - طبقا لإحصاء أحد الباحثين - (٢) سبعا وخمسين وأربعمائة وبأسقاط المكرر منها تبلغ أربعمائة ، والآيات التي يستشهد لها استشهادا صريحا تبلغ أربعا وسبعين وثلاثمائة في مقابل ألف وخمسين بيتا شعريا . فإننا لا نسلم أن هذه النسبة قليلة ، فإن نصوص القرآن كلها بالنسبة إلى نصوص الشعر العربي القديم قليلة ومن الطبيعي أن تسفر نتائج الاستقراء الصحيح عن كثرة شواهد الشعر عن شواهد القرآن لكثرة النصوص الشعرية ، ولو عكس الأمر لكثر الشواهد القرآنية عن شواهد الشعر لأنهم استقراء النحاة بعدم التناسق وعدم الضبط<sup>(٣)</sup> .

يضاف إلى ذلك أن معارضة سيبويه لبعض القراءات بشكل غير مباشر عن طريق توجيه الطعن في الوجه أو اللغة التي جاءت عليها القراءة لخالفها القياس أو القواعد النحوية ، يدل في الحقيقة على احترام بالغ للقراءات القرآنية .

إذن أقصى ما يمكن التسليم به هو اعتماد النحاة على الشعر في الاحتجاج بشكل أكبر من اعتمادهم على النص القرآني ، ولكنهم في نفس الوقت يحتاجون بالقراءات القرآنية بشكل غير قليل .

على أن التفسير الذي يقدمه الدكتور محمد عبد لهذه الظاهرة وتفسيره لها بالحرص الديني وشعور النحاة بالخرج أمام نصوص القرآن<sup>(٤)</sup> . فهذا بما لا يمكن قبوله لأن الواقع العملي للنحاة في تناولهم للقراءات القرآنية بالدرس النحوي تشعير بعكس ذلك ، إذ تشعير في دراساتهم أنهم شديدو الجرأة على النص القرآني وقراءاته ، ولم يتحزز أكثرهم من تقليب تراكيب الآيات على جميع الأوجه الإعرابية الممكنة بما يتطلبه هذا من إعمال للدهش في النص القرآني ، بل إن كتب إعراب القرآن ومعاني

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ( ص ١٠٣ ) .

(٢) انظر الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه ( ص ١٥ ) .

(٣) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٨٤ ) .

(٤) انظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة ( ص ١٠٦ ، ١٠٧ ) .

القرآن قد انتشرت في تلك الفترة المبكرة من التقعيد النحوي بما فيها من تقلب  
للآيات وإعمال للذهن فيها ، ويكتفى بتأويل القراءة وتحريجها على قواعده  
ومقاييسه دون تضعيف أو تهجم ، ويكفى أن ننظر إلى كتاب سيبويه نفسه لكي  
نعلم أنه كان يعارض بعض القراءات وإن كانت بصورة خفية ولم تكن صريحة كما  
فعل النحاة من بعده ، فأين التحرر الديني في كل ما سبق ؟

ويقول أحد الباحثين <sup>(١)</sup> : « ثم إن وقع أمر النحاة في موقفهم من القراءات -  
كما رأينا - قائم على خلاف ما قرره الدكتور محمد عبد . ولا يستطيع أحد أن  
ينسب إلى واحد من النحاة أنه لم يستشهد بالقراءات ، ثم لم يتوقف النحاة في فترة  
عن الاستشهاد بها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن من المحال عقلا أن يكون التحرر  
الديني بسبب قولهم بحجية القرآن وسبب إعراضهم عن الاستشهاد بها ، والحق هو  
أن استشهادهم بالقراءات مصداق قولهم بحجيتها » .

ولقد حاول كثير من الباحثين تفسير هذه الظاهرة ، وهي اعتماد النحاة على كلام  
العرب شعرا ونثرا أكثر من اعتمادهم على النص القرآني في التقعيد النحوي <sup>(٢)</sup> .  
كما حاول أحد الباحثين تفسير تلك الظاهرة على أنه نوع من التأثير الكلامي  
والاعتزال - الذي يقدم العقل والقياس على النقل - على النحاة ، وبخاصة أن كثيرا  
من هؤلاء النحاة من المعتزلة <sup>(٣)</sup> .

والحق أن هناك عددا من الملاحظات المهمة التي قد تقدم تفسيراً مقنعا لهذه  
الظاهرة ، منها :

١ - أن النحاة الأوائل لم يتصدوا للتقعيد النحوي إلا لخدمة القرآن الكريم  
وإيضاح لفته وفهم تراكيبه ، من أجل الوصول إلى دقيق أسرارهِ ومعانيهِ ، ولكن  
النص القرآني نص أدبي رفيع ، في أعلى درجات الفصاحة والارتقاء ، ومن ثم فلا  
يحد على فهمهِ إلا نص أدبي آخر ، وهو الشعر .

(١) وهو محمد إبراهيم عبيدة في رسالته ( أصول النحو في الخصائص لابن جني ) ماجستير بدار العلوم  
رقم ٣٦٧ ( ص ٥٠ ) ، وانظر حول نفس الرأي ( أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ) لمصطفى  
أحمد عبد المصمب ماجستير بدار العلوم رقم ( ص ٨٤ - ٨٦ ) .

(٢) انظر على سبيل المثال : الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه ( ص ٩٧ ) وما بعدها ، ومواقف النحاة  
من القراءات القرآنية لشهبان صلاح ( ص ٦٠ ) وما بعدها .

(٣) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ٨٥ ) .

٢ - يضاف إلى ذلك أن الدراسات اللغوية والنحوية إذا كانت قد نشأت في الأساس لخدمة النص القرآني وبيان إعجازه ، فقد كان لرائها عليهم أن يدللوا ويستشهدوا بلغة العرب - أي بلغة غير لغة القرآن - على ذلك الإعجاز ، لأن الشعر هو ديوان العرب ، وهو أصبسط في اللسان وأيسر في الحفظ ، كما أنه يمثل أغلب ما أثر عنهم من مآثورات ، فكان منطوقاً أن تكثر استشاداتهم الشعرية على القرآنية لأنهم أرادوا وضع قواعد للغة العرب قاطبة ، ولم يكن هدمهم وصح قواعد للغة القرآن الكريم .

٣ - وأخيراً ، فإن القراءات القرآنية تعد انعكاساً لما عند العرب من لهجات ومن الطبيعي أن تكون الظواهر اللغوية المختلفة الواردة في القراءات تنتمي إلى درجات متفاوتة من الفصاحة ، ومن هنا كان رفض النحاة لبعض القراءات القرآنية منطوقاً بمقياسهم كمنحاة ، فالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن جاءت على لهجات متفاوتت الظواهر اللغوية فيها بين الكثرة والقلة .

ولكن القواعد النحوية محتاج إلى الاطراد مما يستلزم الاعتماد على القراءات التي تنتمي إلى اللغات الأكثر استعمالاً دون القليلة ، وهكذا كان الاعتماد على النص القرآني والقراءات سيدخلهم أكثر في مشكلة لغوية مهمة وقبوا في بعضها وهي عدم تحديد المستويات اللغوية واللهجات الداخلة في الاستشهاد أو الخارجة عنه فالاعتماد على القراءات كان سيدخلهم أكثر في هذه المشكلة ، لأننا نعلم أن القراءات بالنسبة للقرآن كاللهجات بالنسبة لكلام العرب .

من ذلك أنه قد وردت قراءات في قوله تعالى : ﴿ يَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ رِزْقَهُ ﴾ فعلى أي القراءات يتم التقعيد ، وبخاصة أنه ليس هناك قراءة أحق من الأخرى بالاعتبار .

### موقف أبي البركات من الاستشهاد بالقراءات القرآنية

إن موقف الأنباري من الاحتجاج بالقراءات القرآنية يصعب تحديده من خلال كتاب واحد له ، وبخاصة إذا كان هذا الكتاب هو كتاب ( البيان في إعراب القرآن ) ، لأن هذا الكتاب خاص بعرب إعراب القرآن ، فمن الطبيعي أن تكون الشواهد القرآنية هي المحور الأساسي لاستشهاداته النحوية ، فالآيات القرآنية هي المحور الرئيسي لدراسه في هذا الكتاب ، فلا عجب إذ أن تكون أكثر احتياجاته بالشواهد القرآنية . ومن هنا لا نستطيع أن نقول إن الكثرة الواضحة للاحتجاج بالنصوص القرآنية في كتاب البيان دليل على موقفه العام من النص القرآني ووضعه على رأس مصادر الاستشهاد .

والحق أن المتأمل لكتب الأنباري النحوية التطبيقية الرئيسة الثلاثة وهي ( البيان ، وأسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف ) يرى اعتماداً كبيراً واحتجاجاً غير قليل بالشواهد القرآنية ، فقد كان يستعين بالآيات القرآنية والقراءات في معظم الموضوعات النحوية التي يتطرق إليها .

وسأحاول في الصفحات التالية الوقوف على مدى احتجاجة بالشواهد القرآنية ، محاولاً رصد هذه الاستشهادات في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة : الصوتية والصرفية والنحوية .

### استشهاده بالقراءات القرآنية في المجال الصوتي

استشهد الأنباري بالقراءات في العديد من الموضوعات الصوتية ، فمنها ما يتعلق بحركة الإتياع أو الالتقاء الساكنين أو حركة هاء الضمير أو ذهاب الحركة للتخفيف .. وغيرها من الموضوعات الصوتية ، ويتضح ذلك من الأمثلة التالية :

ما يتعلق بحركة الإتياع : يستشهد أبو البركات على حركة الإتياع بقراءة من قرأ ﴿ أَحْكَمْهُ لَئِي ﴾ [العنق: ١] فضم اللام إتياعاً لصمة الدال ، وقراءة من قرأ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فكسر الدال إتياعاً لكسرة اللام ، وذلك في معرض توجيهه بقاء (مُدُّ) على النصب <sup>(١)</sup> كما استشهد بقراءة من قرأ ﴿ وَقَالَتْ أَتْرَبُ عَنِّي ﴾ [يوسف: ٣١] بإتياع ضمة التاء الزاء ، لئلا يحرجوا من كسر إلى ضم ، ومحو هذا الإتياع أيضاً قراءة من

(١) انظر أسرار العربية ( ص ٢٧٢ )

قرأ ﴿ جَنَّاتٍ وَجُجَّيْنٍ ۖ آتَشْلُوكَا ﴾ ﴿ بضم التنوين إبتاعاً لفظة الجاء من ﴿ آتَشْلُوكَا ﴾ <sup>(١)</sup> .

**حذف التنوين لالتقاء الساكنين :**

ولقد أكثر الأنباري من الاستشهاد بقراءة من قرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (الإسلام: ١، ٢) بحذف تنوين الدال من ﴿ أَحَدٌ ﴾ لسكونه وسكون اللام من (الله) فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وهو يستشهد بهذه القراءة في تبرير قراءة هدم تنوين (عزيز) من قوله تعالى ﴿ وَكَانَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ لِّأَنَّ اللَّهَ ﴾ (التوبة: ٣٠) بغير تنوين <sup>(٢)</sup> ، وقراءة ﴿ كُلُّهُمْ جَزَاءٌ لِّمَا كَانُوا ﴾ (الكهف: ٨٨) برفع (جزاء) بغير تنوين <sup>(٣)</sup> .

ويستشهد بالقراءة نفسها وقراءة من قرأ ﴿ وَلَا أَلْبِلُ سَابِقَ النَّهَارِ ﴾ (يس: ٤٠) على حذف التنوين لالتقاء الساكنين <sup>(٤)</sup> ، وعلى أن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت ، حيث نصب النهار مع حذف التنوين كما ينصب مع إلبائه <sup>(٥)</sup> .  
**حركة هاء الضمير :**

استشهد بقراءة الكسائي ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ (القصص: ٦١) بسكون الهاء ، على تسكين هاء الضمير بعد ثم <sup>(٦)</sup> .

**ذهاب الحركة للتخفيف :**

احتج على ذلك بقراءة من قرأ ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَنُؤْتِيَهُمْ أَقْو ﴾ (الإنسان: ٩) بسكون الميم فهم يسكنون تخفيفاً لكثرة توالي الحركات <sup>(٧)</sup> .

**التخفيف والترقيق :**

استدل أبو البركات على أن العرب تفخم اللام من (الله) إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، وترققها إذا كان قبلها كسرة بقوله تعالى : ﴿ تَحْسَدُ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ (الفتح: ٢٩)

(١) انظر الإصناف مسألة (١٠٨ / ص ٧٤٤) .

(٢) انظر البيان في عرب (عرب القرآن) (٣٩٧/١) .

(٣) انظر البيان (١١٦/٢) ، وانظر أيضاً البيان (١٥٠/٢) .

(٤) انظر الإصناف (٦٥٩/٩٤) . (٥) انظر البيان (١٨٥/١) .

(٦) انظر البيان (٦٩/١) . (٧) البيان (٢٤٣/٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١١، ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] .  
ما يتعلق بالهمزة ،

فقد احتج بقراءة من قرأ ﴿ رَزِيزٌ مُعْتَلِقٌ ﴾ [الحج: ٤٥] وقراءة من قرأ ﴿ مَا كَلَّمَهُ الدُّبُّ ﴾ [يوسف: ١٧] على قلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وحمل ذلك قياسا مطردا ، واحتج بهاتين القراءتين على صحة توجيهه لقراءة من قرأ ﴿ فَلْيُؤَوِّعِ الْيَتِيمَ الْيَتِيمَ أَمْسِكُوا ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بقلب الهمزة ياء <sup>(١)</sup> .  
كما احتج بقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يٰثَمُودُ ﴾ [طه: ٣٦] على قلب الهمزة واوا لسكونها وانضمام ما قبلها <sup>(٢)</sup> .  
الخصائص :

احتج أبو البركات على حركة التناسب بقراءة من قرأ ﴿ وَزَادَهُ تَضَعَةً فِي الْأَوَّلِ وَالْجَسَدِ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] بإبدال السين صاد للموافقة الصوتية والتناسب <sup>(٣)</sup> .

### استشهاد بالقراءات القرآنية ( صرفيا )

تقل استشهادات الأنباري القرآنية على الأمور الصرفية عنها في المجال النحوي أو الصوتي ، ولكن من هذه الاستشهادات الصرفية بالقرآن ، احتجاجه بقراءة من قرأ ﴿ وَمَنْ يُحِبِ اللَّهَ فَلْيَكُ مِنْ مُكْرَمٍ ﴾ [الحج: ١٨] على أن المصدر من ( أكرم ) ( شكزم ) بمعنى ( إكرام ) <sup>(٤)</sup> .

كما احتج على أن مصدر ( فقل ) على ( تفعليل ) بالآيات القرآنية حيث احتج على ذلك في العديد من المواضع بقوله تعالى : ﴿ وَرَبِّيَ الْقَرُونََ تَرْبِيًا ﴾ [الزلزال: ٤] <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَقِيلُوا فَتَقْسِمُكَ ﴾ [الأحزاب: ٦١] <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر البهان ( ١٨٤/١ - ١٨٥ ) .

(٢) انظر البهان ( ٤٧/١ ) ، ونظر أيضا احتجاجه بالقراءات على قلب الهمزة مدًا اليان ( ٣٠٩/٢ ) ، وعلى قلب الهمزة هاء الإصاف ( ٢١٦/٢٥ ) .

(٣) انظر البهان ( ١١٢/٢ ) .

(٤) انظر البهان ( ٥١٠/٢ ) .

(٥) انظر البهان ( ٤٦٩/٢ - ٤٧٠ ) .

(٦) انظر البهان ( ٢٧٧/١ ) .

## الاستشهاد بالقراءات القرآنية ( نحويًا )

تكثر استشهادات أبي البركات على المسائل النحوية سببًا بالمقارنة باستشهاداته القرآنية على الأمور الصوتية أو الصرفية وأكثر ما تكون هذه الاستشهادات في كتابه « البيان » عنها في كتابه « الإصناف » و « أسرار العربية » وربما رجع ذلك إلى طبيعة المادة القرآنية التي يعالجها هذا الكتاب .

ولقد استشهد الأنباري بتلك الشواهد القرآنية في العديد من الأبواب النحوية فمنها ما يتعلق بكان وأخواتها وعملها ، والضمير ، وجملة الشرط ، والمفاعيل بأنواعها ، والاستثناء ، والتوابع ، والنداء ، وحروف الجر والإضافة وغيرها من الأبواب النحوية . وسأتناول بعض هذه الأمثلة في الصفحات التالية :

### كان التامة ،

استشهد على كان التامة بقراءة من قرأ ﴿ وَإِنْ تَكُنْ حَسَنَةً يَّكُونَنَّهَا ﴾ [النساء : ٤٠] بالرفع ، كما احتج عليها بعدد من الشواهد القرآنية منها قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَكُنَ دُونَ عَشْرِ زَعْفَرَانٍ إِنَّكَ تَكُونَنَ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، وقوله : ﴿ وَلَا أَنْ تَكُونَنَّ يَكُونَنَّ عَنْ قَرْيَةٍ يَكُونَنَّ ﴾ [النساء : ٢٩] ، وقوله : ﴿ كَيْفَ تَكُونَنَّ مِنْ كَلَامٍ ﴾ [المهدد صبيًا] [مرم : ٢٩] وبين أنها لا يجوز أن تكون في هذه الآية الناقصة لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك . يقول أبو البركات « ولا يجوز أن تكون هاهنا الناقصة ، لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك ، لأن كلاً قد كان في المهدد صبيًا ، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي ، وإنما العجب في تكليم من هو في المهدد في حال الصبي ، فدلّ على أنها هاهنا بمعنى : وجد وحدث » <sup>(١)</sup> وهو استشهاد يدل على براعة في استخدام الشاهد وتوجيهه .

### عمل الظرف الوصف ،

يؤن الأنباري أن الظرف يعمل فيما بعده الرفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ ، أو صلة لموصوف ، أو صلة لموصول ، أو حالًا لذي حال ، أو محتملاً على همزة الاستفهام أو حرف نفي <sup>(٢)</sup> ، واستشهد على ذلك بالقرآن حيث يقول . « فالخير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَيْتَ لَكُم جَزَاءُ الْفَيْتِ ﴾ [سأ : ٢٧] فجزاء مرفوع بالظرف . ، والصلة كقوله

(٢) انظر البيان ( ٣٤٠/٢ - ٣٤١ )

(١) أسرار العربية ( ص ١٣٤ ، ١٣٥ ) .

تعالى . ﴿ وَمَنْ عَدُوٌّ عِلْمٍ أَلْكَتَابٍ ﴾ [الرعد : ٤٣] ، والحال كقوله تعالى . ﴿ وَأَتَيْنَهُ  
الْإِنجِيلَ بِهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ [مائدة : ٤٦] مهدي مرموع بالطرف لأنه حال من الإنجيل ،  
والمعتمد على حمرة الاستعظام كقوله تعالى . ﴿ أَوَى اللَّهُ لُطُفٌ ﴾ [البرمهم : ١٠] (١) .  
الإضمار قبل الذكر :

اعتمد الأبياري في العديد من المواضع على الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ فَأَرْجَسَ فِي  
نَفْسِهِ جِغَةً مُّؤْمِنٌ ﴾ [طه : ٦٧] على إثبات جواز تقديم الضمير على المظهر لأنه في نية  
المفسر (٢) .

### حذف الضمير العائد من جملة الصلة إلى الموصول :

استشهد أبو البركات بقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾  
[الفرقان : ٤١] في العديد من المواضع على جواز حذف الضمير العائد من جملة الصلة  
إلى الموصول (٣) كما استشهد على نفس المسألة (٤) بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ الْذَّيْبُ  
تَنُفِثُكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج : ٧٣] .

### جملة جواب الشرط في موضع جزم :

ويحتج على ذلك بالآيات القرآنية والقراءات ، وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ مَنْ  
يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا لَمْ يُلِدْ أَبَدًا ﴾ [الأنعام : ١٨٦] ثم يقول : قوله : ﴿ كَلَّا هَؤُلَاءِ لَمْ يُلِدْ ﴾ ،  
في موضع جزم بدليل أنه عطوف عليه ، في قراءة من قرأ ﴿ وَنُلْزِمُهُمْ ﴾ بالجزم على  
المعطوف على موضع ﴿ كَلَّا هَؤُلَاءِ لَمْ يُلِدْ ﴾ ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشِيرُ إِلَّا شَرِيرٌ لَمْ  
يُنْ يَهْدِيهِ ﴾ [طه : ٢] (٥) .

### المفعول له :

يحتج على جواز مجيء المفعول له معرفة ونكرة (٦) ، بقوله تعالى : ﴿ وَتَكُنْ  
الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَقْوَامًا أَتَيْنَهُمْ مَرْغُوبَاتٍ آلِهَةً وَقَالُوا هَؤُلَاءِ هِيَ الْغَيْرَةُ ﴾ [البقرة : ٢٦٥] .

(١) البيان ( ٣٤١/٢ ) .

(٢) انظر البيان ( ٥٤٩/٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ١٩٢ ، ٧٠ ) ، والإصناف ( ٦٨/٩ ) ، ( ٢٥١/٣١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٧٧/١ ، ١٢٧ ، ٣٤١ ) ، ( ١٢/٢ ، ٧٣ ، ٥٥٠ ) .

(٤) انظر البيان ( ٥٠/٢ ) .

(٥) البيان ( ٢٨٦/٢ ) .

(٦) انظر أسرار العربية ( ص ١٨٧ ) .



### مكي الناصبة :

وَيَسْتَدِلُّ عَلَى كَيْ النَّاصِبَةِ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ [مائدة ٢٣] إِذْ نَصَبَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ عَيْبِ تَقْدِيرِ (أَنْ) <sup>(١)</sup> .

**ما يتعلق بالاستثناء :**

يستعمل عبد الرحمن الأنباري بالآيات القرآنية على الاستثناء المنقطع ، حيث يقول :  
 « والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى : ﴿ مَا لَهُ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا نَعْلَمُ الظُّلُمَ ﴾  
 (النساء : ٦٥٧) معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْهُمْ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا  
 إِلَّا إِلَهُكُمْ وَهُمْ رَوُّوا الْأَعْنَ ﴾ [البر : ١٦٩ ، ٧٠] معناه لكن يتبعى وجهه ربه الأعلى ، وقال تعالى :  
 ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ إِلَّا إِلَهُنَّ : آمَنُوا وَبَرُّوا الصَّلَاةَ ﴾ (البين : ٥ ، ٦) معناه لكن الذين  
 آمنوا وعمدوا الصالحات فلهم أجر ، (٢) .

كما احتج بالشواهد القرآنية على جواز الاستثناء مما دل عليه الفعل من المصدر أو الظرف أو الحال ، يقول في ذلك : « فإن الفعل قد يذكر ثم يستثنى من مبنوه ، كالمصدر والظرف والحال » .

والاستثناء من المصدر كقوله تعالى: ﴿ أَفَنُكْفِيهِمْ ۖ إِنْ تَوَلَّوْا الْأُولَٰءِ ﴾ [الصافات ٥٨، ٥٩] لمولانا ، منصوب على الاستثناء لأنه مستثنى من ضروب الموت الذي دل عليها قوله : ينجون .

والاستثناء من الظرف كقوله تعالى : ﴿ وَرَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ سَاعَةٌ ﴾ (يونس ٤٥) ساعة ، مستثنى مما دل عليه ( لم يلبثوا ) ، وتقديره ، كأن لم يلبثوا في الأوقات إلا ساعة من النهار .

والاستثناء من الخيال كقوله تعالى : ﴿ حُشِرَتْ جَهَنَّمُ الذَّلَّةُ إِنَّ مَا يُفْعَلُونَ إِلَّا بِحِجَابٍ مِّنْ أَعْيُنِ عَمَلٍ ﴾ (آل عمران : ١١٤) ، وقديره ، ضربت عليهم الذلة في جميع الأحوال أيما تقفوا إلا متمسكين بحبل من الله ، أي عهد من الله (٣) .

(١) انظر: الإنصاف (٥٧٣/٧٨).

(٢) الإصناف (٣٥/٣٦٩) .

(٣) البيان { ١٨/٢ - ١٩ }

### ما يتعلق بالحال ،

ويستشهد بالقرآن على أن العامل في الحال معنى الإضافة وذلك عند توجيهه لقوله تعالى : ﴿ أَتَلَذُّ مَتُونُكُمْ حَلِيلِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَكَّ اللَّهُ ﴾ (الأنعام ١٢٨) حيث جعل العامل في الحال ﴿ حَلِيلِينَ فِيهَا ﴾ معنى الإضافة ؛ لأن معناه المضامة والمماسمة ( المصاحبة والممازجة ) ، ثم يستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَرَبَّعًا مَا يَبِي مُثُونِهِمْ يَنْ غِلِي إِخْوَانًا ﴾ (الحجر : ٤٧) وقوله تعالى : ﴿ أَتَّ ذَاكَرٌ هَؤُلَاءَ مَقْطُوعٌ مُصْرِعِينَ ﴾ (الحجر : ٦٦) (فأخوانا) منصوب على الحال من الهاء والميم في (صدورهم) . والعامل فيها معنى الإضافة ، كما أن ( مصبحون ) منصوب على الحال من ( هؤلاء ) والعامل فيه معنى الإضافة <sup>(١)</sup> ويشير إلى هذه المواضع بقوله : « وليس في التزيل حال عمل فيها الإضافة إلا هذه المواضع الثلاثة » <sup>(٢)</sup> .

ويستشهد بالآيات القرآنية أيضا على أن صفة التكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال <sup>(٣)</sup> .

### ما يتعلق بالنعته :

يحتج أبو البركات بالآيات القرآنية والقراءات على أمور متعددة خاصة بباب النعت ، منها أنه احتج بقراءة من قرأ بالرفع في قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف : ٥٩) <sup>(٤)</sup> على حمل النعت على الموضع <sup>(٥)</sup> .

ويستشهد بالآيات السابقة وما ورد فيها من قراءتي الرفع والخبر على جواز حمل الوصف على الموضع كما يحمل على اللفظ <sup>(٦)</sup> . وبقوله تعالى : ﴿ وَأَكَلُوا يَوْمَ لَا يَجْزِي نَفْسٌ عَنْ قَتْلِ شَيْئًا ﴾ (الزمر : ١٢٣) على حذف العائد من جملة الصفة إلى الموصوف <sup>(٧)</sup> . كما يستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنَّ لَفَسَدَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (الروم : ٢٦) على كثرة الفصل بين الصفة والموصوف . وبقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ أَجْمَلٌ سَيَبْقَى ﴾ (سبا : ١١) وقوله

(١) انظر البيان ( ٢٣٩/١ - ٣٤٠ ) . (٢) البيان ( ٣٤٠/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٣٨/١ ) .

(٤) الأعراف ( ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ومود ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ) ، والمؤمنون ( ٢٣ ، ٣٢ ) ولكن واحدة منها هي التي قرئ فيها بالرفع .

(٥) انظر البيان ( ١٣٨/١ ) . (٦) انظر الإنصاف ( ٣٤١/٤٥ ) .

(٧) انظر البيان ( ٦٩/٢ ) .

تعالى : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينَ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة : ٥] على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه <sup>(١)</sup> .  
ما يتعلق بالنداء :

ويحتج بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَسْمَعُونَ لِلَّهِ ﴾ [المر ٢٥] على حذف المادى <sup>(٢)</sup> .  
وبقوله تعالى : ﴿ يَوْسُفُ أَصْرَيْتَ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف : ٢٩] ، وقوله : ﴿ يَوْسُفُ أَيُّهَا  
الكَافِرِينَ ﴾ [يوسف : ٤٦] على كثرة حذف حرف النداء <sup>(٣)</sup> .  
ما يتعلق بحرف الجر :

يستدل الأنباري على حرف الجر الزائد <sup>(٤)</sup> بقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَدَّبُكُمْ رَبُّكَ  
لَكُمْ ﴾ [الصل ٧٧] ، وقوله : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، ويستشهد  
على ذلك أيضا في الإنصاف بالآيات السابقة وبغيرها من الآيات القرآنية كقوله  
تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنَاتُ الْأُولَىٰ ﴾ [المدثر : ١٤] ، وقوله : ﴿ أَفَرَأَىٰ بِأَسْمَاءَ رَبِّكَ ﴾ [الطعن : ١]  
وقوله : ﴿ وَلَا تَقْلُوبُوا يَدَٰيَكُمْ إِلَىٰ السَّمَاءِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، وغيرها من الآيات <sup>(٥)</sup> .  
ويستدل على حمل العطف على اللفظ ثارة وعلى الموضع ثارة أخرى بقوله تعالى :  
﴿ يَجْعَلُ لَّوْنِي مَعَهُ وَالْكَثِيرُ ﴾ [سبا : ١٠] حيث قرئ (الطير) بالرفع والنصب ، فمن  
قرأ بالرفع حملة على اللفظ ، ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع <sup>(٦)</sup> ، ويحتج بالقرآن  
على (حتى) الجازة <sup>(٧)</sup> ، كما يحتج بالقراءات على أن (الواو) تدل على الجمع دون  
ترتيب <sup>(٨)</sup> .

#### ما يتعلق بالإضافة :

نكثرت استشهادات الأنباري القرآنية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه  
فقد احتج في مواضع كثيرة <sup>(٩)</sup> من كتبه على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَسَقَى الْقَرْيَةَ الَّتِي  
كَانَتْ بِهَا رَأْسُ الْمَدِينَةِ الْآبِيَاءَ ﴾ [يوسف : ٨٢] وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْشِرُوا فِي ثُلُثِيهِمْ  
الْوَيْلَ ﴾ [البقرة : ٩٣] ، وبقوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ ﴾ [المر ١٨] ، وقوله :

- |                                                                                              |                                          |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|
| (١) انظر الإنصاف ( ١١٣/١٤ ) .                                                                | (٢) انظر البيان ( ٢٥٩/١ ) .              |
| (٣) انظر الإنصاف ( ٧٢٠/١٠٣ ) .                                                               | (٤) انظر البيان ( ٤٢/٣ ) ، أسرار العربية |
| (٥) ص ٢١٠ .                                                                                  |                                          |
| (٦) انظر الإنصاف ( ٢٨٣/٣٧ ) .                                                                | (٧) انظر أسرار العربية ( ص ٢٢٦ ) .       |
| (٧) انظر السابق ( ص ٢٦٥ ) .                                                                  | (٨) انظر البيان ( ٢٣٧/١ ) .              |
| (٩) انظر البيان ( ١٠٩٤/١٠٥٥ ) ، ( ٣٤٨/٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٧٣ ) ، والإنصاف ( ٣٧٢/٥٤ ) . |                                          |

﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا الذَّلُؤُ ﴾ (الرحس ٢٢) ، وقوله : ﴿ لَيْسَ الْإِثْرُ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْإِثْرَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة ١٧٧] .

ويستدل بقراءة مجاهد وأبي رجاء والخس وقتادة<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بِقَمِيصِ السَّيَّارَةِ ﴾ [يس ١٠] بناء التانيث على أن المصنف يكتسب التانيث من المصنف إليه<sup>(٢)</sup> .

كما يستدل بالقراءات القرآنية على بناء الاسم أو الظرف إذا أضيف إلى غير متصن ، قال أبو البركات : والاسم إذا أضيف إلى غير متصن جاز بناؤه ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَعَزَّ يُقَلِّ مَا أَكْثَرُ تَطَلُّرُ ﴾ [الذاريات : ٢٣] في قراءة من قرأ ( يَفْلُ ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ، لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متصن ، وقال تعالى : ﴿ رَمَنَ يَزِي يُؤْمَلِي ﴾ [مروء : ٦٦] فمن قرأ بالفتح وقال تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يُؤَعَّلِي ﴾ [المعارج : ١١] فمن قرأ بالفتح ، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر<sup>(٣)</sup> .

يضاف إلى كل ما سبق من اعتماد الأنباري ، على النص القرآني واحتجاجه به في المجالات الصوتية والصرفية والنحوية ، أنني وجدت له مواضع كثيرة استشهد فيها بالآيات القرآنية والقراءات على أمور لغوية وبلاغية .

فمن استشهاده القرآنية في المجال اللغوي :

استشهاده بالقرآن على أن ( الفلث ) يدل على المفرد والجمع<sup>(٤)</sup> ، كما يستدل به على اللغة الأكثر استعمالاً في كاف ( ذلك ) من التثنية والجمع بدء على العدد<sup>(٥)</sup> ، ويستدل بقراءة التشديد والتخفيف في قوله تعالى : ﴿ ذُبَابًا يَوْدُ الْإِيْن كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُتْلِيِينَ ﴾ [الجمهر : ٢٠] على لغتين من البغات الواردة في ( رب ) ودخول الحذف الحرف<sup>(٦)</sup> .

(٢) انظر البيان ( ٩٣/١ ، ٣٥١ )

(١) انظر البحر المحيط ( ٢٨٤/٥ )

(٤) انظر البيان ( ١٣٢/١ ) .

(٣) الإصناف ( ٢٩٠/٣٨ - ٢٩١ ) .

(٥) انظر السابق ( ١٥٨/١ )

(٦) انظر أسرار العربية ( ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ) ، والإصناف ( ٢٨٥/٣٧ - ٢٨٦ ) .

كما يستشهد بالنصوص القرآنية على الاكتفاء بلفظ الواحد عن الجمع <sup>(١)</sup> ، وأن المصدر يأتي بمعنى ( فاعل ) ومعنى ( مفعول ) <sup>(٢)</sup> ويستشهد بقراءة أبي بن كعب على محيء ( لا ) بمعنى ( إلا ) <sup>(٣)</sup> ، ومجيء ( أن ) معسرة بمعنى ( أي ) <sup>(٤)</sup> ، كما يحتج بالشواهد القرآنية على تعدد معاني حروف الجر <sup>(٥)</sup> ، واستخدامهم ( هدا ) بمعنى ( تها ) و ( لواقع ) بمعنى ( ملحقات ) ، و ( وراءهم ) بمعنى ( قدامهم ) <sup>(٦)</sup> .

أما استشاداته القرآنية على الأمور البلاغية :

فقد وجدت له احتجاجات بالنصوص القرآنية على أمور بلاغية كانهجاء المرسل أو الالتفات من الخطاب إلى العمية أو إطلاق الاستفهام والمراد به الأمر أو التورية أو المجازاة والازدواج أو التعظيم والتفخيم أو التحقير أو المبالغة أو التوكيد .. وغيرها من الأغراض البلاغية <sup>(٧)</sup> .

والملاحظ أن كل ما سبق لا ينفي أن بعض احتجاجاته القرآنية كانت تأتي على سبيل الاستعانة والتأكيد فقط لا على سبيل التعميد والاحتجاج الحقيقي بها <sup>(٨)</sup> . وبعد العرض السابق يتضح أنه قد غلبت شواهد أبي البركات القرآنية واستعدته بالقرائن على الشواهد الشعرية في كتابه البهان - وذلك للأسباب التي ذكرتها سابقاً . أما كتابه أسرار العربية ، فقد تساوت فيه تقريرا المواضع التي احتج فيها الأنباري بشواهد قرآنية مع تلك التي اعتمد فيها على الشواهد الشعرية .

وأما كتابه الإنصاف - وبعد استبعاد الشواهد القرآنية أو الشعرية التي أوردها الأنباري على لسان الكوفيين أو البصريين والاكتفاء بما يظن أنه احتجاجاته في جوابه على الفرقيين - وجدت اعتماداً كبيراً على النص الشعري لا القرآني ، بل يغلب عليه طرح استشادات الكوفيين القرآنية في معظم الأحيان وتناولها بالتهريج أو التأويل .

(١) انظر البيان ( ٥٢/١ - ٥٣ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٢٣ ) .

(٢) انظر البيان ( ٩١/١ ، ٢٠٥ ) . (٣) انظر السابق ( ٣٠/٢ ) .

(٤) انظر السابق ( ٢٢٢/٢ ، ٢٥٥ ) (٥) انظر أسرار العربية ( ٢٥٩ - ٢٦١ )

(٦) انظر البيان ( ١١٨/١ ، ١٦٥ ) ، ( ٥٦/٢ ) على الترتيب .

(٧) انظر على سبيل المثال البيان ( ٤٩/١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٩٦ ، ١٣٧ ، ١٩٦ ، ٢١٠ - ٢١١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ) ، والإنصاف ( ١٤٨/١٥ ) ، ( ٢٦٠/٣٣ )

(٨) من ذلك انظر البيان ( ١١٩/١ ) ، ( ١٥٠/٢ ) ، أسرار العربية ( ص ٥٥ )

وإذا وجهنا نظرنا إلى ما تبقى من كتبه ( كالإعراب في جدل الإعراب ) أو ( لمع الأدلة ) أو ( رمة الألباء ) فإسما سكتشف أن استشهاده القرآنية فيها قليلة ، وذلك لأن هذه الكتب لا تعالج موضوع النحو التقليدي الذي يحتاج إلى الشواهد أكثر من غيره من الموضوعات النظرية الأخرى ، وهذه الكتب نظرية في علم جدل الإعراب أو علم أصول النحو أو التراجم .

وكذلك الحال في كتابيه ( رمة العضلاء في الفرق بين المضاد والطاء ) و ( منشور الفوائد ) حيث كانت استشهاده القرآنية في زينة الفضلاء على أمور لغوية خاصة بما يكتب بالمضاد والطاء ممثلاً لذلك بالنصوص القرآنية . أما كتاب منشور الفوائد فقد استدل على بعض المسائل النحوية بالآيات القرآنية وأحياناً ببعض القراءات <sup>(١)</sup> .

وما تبقى من كتبه لا تعد كتباً نحوية بل لغوية أو بلاغية في المقام الأول ككتابه ( البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ) أو ( عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ) أو ( الكلام على عصى ومغزو ) أو ( شرح بانت معاد ) أو ( الموجز في علم القوافي ) أو ( النعمة في صفة الشعر ) .

وأستطيع - بعد هذا العرض - أن أخرج بنتيجة عامة تبين موقف الأنباري من مصادر الاحتجاج مفادها أن أبا البركات الأنباري يكثر من الاحتجاج بالنص القرآني وقراءاته في معظم الأحيان ، ويعتمد عليه اعتماداً ليس بقليل في احتجاجه واستدلالاته ، ولكنني - ورغم ذلك كله - لا أستطيع أن أقرر أنه قد وضع النص القرآني على رأس مصادر الاستشهاد عنده ، إذ ظل النص الشعري هو الأكثر شيوعاً في احتجاجاته واستشهاده النحوية ، وهذا ما سأوضحه بعد قليل .

ويبدو أن هذه النتيجة تتفق تماماً مع الظروف العلمية المحيطة بالأنباري في عصره فقد جاء الأنباري في وقت - من القرن السادس إلى الثامن - بدأ فيه اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية والحديث والاحتجاج بهما ، وأكثر بعضهم من الاستشهاد بهما كابي مالك وأبي حيان وابن هشام ، وذلك من أجل توسيع مصادر السماع - كما أشرت سابقاً في التمهيد - وربما زاد بعضهم الاستشهاد بكلام أهل البيت كالرمحشيري . وذلك على خلاف مرحلة ما قبل الأنباري التي سار فيها النحاة على عرف متوارث اعتمدوا فيه على الشواهد الشعرية وقلت فيه سيبا الشواهد القرآنية

(١) انظر منشور الفوائد ( ص ١٩ ) من كلام المحقق

والاعتماد على القراءات والمحدث في الاحتجاج .

### مواقف النحاة من القراءات القرآنية

تعددت مواقف النحاة من القراءات القرآنية قديماً وحديثاً ، وتراوح هذه المواقف بين الاستشهاد بها أو الدفاع عنها أو التسليم بها وبين تناولها بالتأويل أو الترحيح والمفاضلة بينها أو تضمينها .

فمن النحاة من يظهر من مواقفه المتعددة تجاه القراءات أنه يسم بها ويرى توقيفيتها ، لأنها سنة متبعة سواء وافقت هذه القراءات القياس النحوي أو خالفته أو وافقت مذهبه النحوي أو خالفته . ومنهم أيضاً من رد القراءة وأنكرها وربما زادت بيرة التضعيف عنده فبصف القراءة باللسن أو القبح أو الشذوذ وغيرها من ألفاظ تدل على إنكار القراءة . وربما ذهب به الوهم إلى اتهام القارئ أو الراوي باللسن أو الخطأ أو الجهل باللغة ، وكان القراء إما كانوا يقرءون بالرأي والاجتهاد الشخصي وليس لقوة السماع وصحة النقل أو السند <sup>(١)</sup> .

يقول الدكتور شعبان صلاح : « والذي بلغت الانتباه حقاً أنك لا تكاد تجد نحويًا تعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف إعراباً أو احتجاجاً دون أن يتهم على بعض قراءات القرآن ، أو يظن بعضها الآخر ، أو يتهم بعض القراء بعدم الدراية وإن كانوا من أهل الرواية ، وإن اختلف التهميم والظن بين العنف والرفق والكثرة والقلة » <sup>(٢)</sup> .

والحق أن واقع النحاة يثبت ذلك ، فإذا كانت معرضة سببوه لبعض القراءات قد جاءت بشكل خفي عن طريق تضييف الموجه أو اللغة التي جاءت عليها القراءة لمخالفتها القياس أو القواعد النحوية ، وأن ذلك يمثل احتراماً بالغاً للقراءات القرآنية فإن المبرد قد ضعف وخطأ القراءات القرآنية صراحة ، وكان القراء أكثر جرأة على تضييف القراءات واتهام القراء والقارئ باللسن وقلة الدراية وغير ذلك <sup>(٣)</sup> .

وهذا ابن جني لا يختلف كثيراً عن سائر النحاة ، فهو وإن ألف كتاب المختص

(١) انظر حول نفس المسمى مواقف النحاة من القراءات القرآنية ( من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الخامس ) رسالة دكتوراه بطلر العلوم لأحمد محمد عبد الرازي ص ( أ - د ) من المقدمة .

(٢) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ( ص ٨٧ ) .

(٣) انظر لمسول البحر في معاني القرآن للراء ( ص ٦٩ - ٨٤ )

في توجيه القراءات الشاذة ، كغيره من السحاة يرد ويضعف طائفة من القراءات السبع ، وعلى الرغم من اجتهاده في محاولة توجيه القراءات الشاذة إلا أنه مع ذلك ردّل فيه قراءات وضعف أخرى وذكر أن بعضها لا يعرف في اللغة إلا أنه كان أسلم موافقا من شيعة أبي على الفارسي الذي صغ كتاب الحجة في توجيه القراءات السبع (١) .

ونجمل الإشارة في هذا المقام إلى أنه ليس هناك في الغالب نحوي يعرف بموقف واحد من تلك المواقف المتعددة المشار إليها سابقا ، حيث يتردد النحوي بين الاستشهاد بالقراءة في موضع وتضعيف ثانية في موضع آخر أو تأويل ثالثة .. إلى غير ذلك من المواقف المتعددة . ومع ذلك فإنه يغلب على كل نحوي موقف معين من تلك المواقف المتعددة ، فنستطيع وصفه مثلا بأنه ممن يحرم القراءة ويستشهد بها ، أو أنه من مؤولي القراءات أو أنه من منكرها إلى غير ذلك من أوصاف تمثل الموقف الأكثر شيوعا في مواقف المتعددة . وإذا كان هذا هو موقف السحاة من القراءات ، فما موقف أبي البركات منها ؟



### موقف أبي البركات من القراءات

تعددت مواقف الأنباري من القراءات كما تعددت عند النحاة ، وتراوحت هذه المواقف بين التأويل أو التصنيف ، أو الإحياء بأن القراء كانوا يقرءون بالرأي والقياس لا لصحة القراءة والسماع عندهم .

وهو مع ذلك كله يقرر أن القراءة سنة متبعة ويقف ذلك الموقف الذاتي المعروف من احترام القراءة ، بل ويدافع أحيانا عن بعض القراءات التي رفضها النحاة وعلنوا فيها مخالفتها أقيستهم .

وينضح مما تقدم تعدد هذه المواقف وتنوعها ، ولذلك سأحاول في الصفحات التالية جمع المواقف التي يمكن عدها من باب واحد كل على حدة ، حتى تبرز تلك المواقف بشكل واضح .

وأول ما أبين من مواقف الأنباري من القراءات هي تلك المواقف الرئيسة الثلاثة التي تمثل أكر مواقفها عنده وهي تأويل القراءة ، والمفاضلة بينها وتضعيفها أو وصفها بالشذوذ . وإليك البيان التفصيلي لهذه المواقف :

#### ١ . تأويله للقراءات

إن الأنباري - شأنه شأن النحاة من قبله - يغلّب عليه موقف معين من تلك المواقف المتعددة ، والحق أن تأويل القراءة هو الموقف الغالب على الأنباري في موقفه من القراءات ، فعلى الرغم من تعدد مواقفه من القراءات وتنوعها فإنه يغلّب عليه صفة تأويل القراءة ، ويكثر من الاستعانة بهذا الأسلوب في استدلالاته النحوية ، حتى إنني يمكنني أن أصفه - دون كثير من التجوز - بأنه يعد من مؤولي القراءات ، وفي إطار هذا الفهم نستطيع تبرير إفراطه في استخدام التأويل وبخاصة تجاه الشواهد القرآنية والقراءات ، إذ تعد الصفة العالبة عليه في استدلالاته واحتجاجاته إزاء النص القرآني .

أما عن تأويل القراءة ، فيبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن النحاة لم يأخذوا في اعتبارهم النص القرآني عند استنباط القواعد ، ومن هنا اضطربوا أمام تلك القراءات التي خالفت أقيستهم ، ولذلك انصب التأويل على تلك القراءات التي خالفت قياس النحاة وقواعدهم في محاولة لتلمس وجه من القياس تؤول عليه .

ومعنى هذا أن تأويل انقراءة لا يعد عيباً ، بل قد يكون التأويل محاولة رد الظواهر اللغوية التي جاءت في تلك القراءات إلى القياس ، كما يلاحظ أن تأويل القراءة لا يعد إحصاعاً لها للقياس بقدر ما يعد توسيماً لدائرة القياس ومحاولة استيعابه تلك الظواهر اللغوية الولدة في القراءة ، ومما يؤكد هذه الفكرة ما أشرت إليه سابقاً من أن حاجة النحاة إلى توسيع مصادر المادة في مراحل متأخرة ألفتهم إلى العودة إلى النصوص القرآنية والقراءات لمحاولة استمداد النصوص منها .

ومن الممكن تتبع موقفه من تأويل القراءات في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة ، الصوتية ، والصرفية ، والنحوية .

### (١) تأويله القراءة صوتياً :

نستطيع تلخيص تلك التأويلات في العديد من الأبواب الصوتية من ذلك ما يتعلق بالموضوعات الصوتية التالية :

#### حركة الإبتاع :

تكثر تأويلات كمال الدين الأنباري الصوتية على حركة الإبتاع ولقد أول عليها كثيراً من القراءات ، فأول عليها قراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤية <sup>(١)</sup> ﴿ الْحَفِيدَ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة : ١] بكسر الدال ، وقراءة من قرأ ﴿ الْحَفِيدُ لِلَّهِ ﴾ بضم اللام <sup>(٢)</sup> ، كما أول على الإبتاع قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي <sup>(٣)</sup> بضم النون من قوله تعالى : ﴿ فَكُنْ أَشْطَرَّ هَيْرٍ تَكْفٍ وَلَا حَاوٍ ﴾ [البقرة : ١٧٣] ويعمل حركة الإبتاع في هذا الموضع بقوله : « فللإبتاع استقلاً وكراهية الخروج من كسر إلى ضم ، ولهذا ليس في كلامهم ما هو على وزن ( فَعْل ) بكسر الفاء وضم العين » <sup>(٤)</sup> .

وكذلك قراءة جمهور القراء ( هذا ابن كثير ونافع وأبي عمرو ويعقوب ) <sup>(٥)</sup> ( لا يَضْرُكُم ) بالتشديد مع ضم الراء من قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ قَسَيْتُمْ أَفْئِدَتَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٢٠] فيقول : « فلما ضمه وإن كان مجزوماً لأنه جواب الشرط ، لأنه لما انتقل إلى التحريك حركه بالضم إبتاعاً لضمة ما قبله » <sup>(٦)</sup> .

(١) الإنصاف ( ١٢٥/١٤ ) .

(٢) انظر البيان ( ٣٤/١ - ٣٥ ) ، والإنصاف ( ١٢٥/١٤ ) .

(٣) أحمد عبد الراضي ( ص ٢٢٨ ) . (٤) البيان ( ١٣٧/١ ) .

(٥) البحر المحيط ( ٤٣/٣ ) . (٦) البيان ( ٢١٧/١ ) .

وعلى نفس الوجه أول قراءة بكسر الهمزة <sup>(١)</sup> من قوله تعالى : ﴿ فَلْيَلْزِمَهُ الْثُلُثَ ﴾ [النساء : ١١] ، وقراءة من قرأ بصم الدال <sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا زَيْدَ رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [الأنعام : ١٠] ، وقراءة من قرأ بكسر الهمزة من ( أمهاتكم ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْبَهُ آفَرَجَحَكُمْ مِنْ يُطُولُونَ أَتَهْتِكُكُمْ لَا تَقْلُوبُوا شَيْئًا ﴾ [الحج : ٧٨] إناغاً لكسرة اللون من ( يطولون ) <sup>(٣)</sup> .

### الإمالة :

ففي معرض توجيهه لقراءة أبي عمرو وابن دكوان عن ابن عامر من طريق الصوري والدوري عن الكسائي <sup>(٤)</sup> في ( أبصارهم ) من قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَخَرَّنَ سَمْعَهُمْ وَكَفَى أَبْصَارَهُمْ غُشًوًا ﴾ [البقرة : ٧] يقول أبو البركات : « ومن قرأ بإمالة ( أبصارهم ) فلمكان كسرة الراء فإن الراء إذا كانت مكسورة ، جلبت الإمالة ، وإذا كانت معصومة أو مفتوحة منعت الإمالة ، وإن وجد سببها » <sup>(٥)</sup> .

وهكذا أمال القراء بعض الحروف التي يظن أنها لا تمال ، لأنها من حروف الإطباق كالصاد والضاد ولكن النحاة حملوا إمالة هذه الحروف على أسباب صوتية كما فعل الأنباري في هذه الآية إذ حمل إمالة الألف بعد الصاد على كسرة الراء . وقد بين هذا الأمر وزاده وضوحاً وجلاءً عند تأويله قراءة من قرأ بإمالة ( حمارك ) من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَلُوهُ إِنَّ حِمَارَكَ وَلِتَنْصَلَكَ ءَابِكُ لِلنَّكَاسِ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] وذلك في إشارة جاهدة لحوالب الإمالة وموانعها ، « ومن قرأ بالإمالة فللكسرة الراء بعد الألف لأن الألف إذا كان بعدها كسرة جلبت الإمالة خصوصاً إذا كانت في راء لأنها حرف تكثير ، فالكسرة فيها بكسرتين ، ولهذا إذا وجدت مع الحروف التي توجب منع الإمالة وهي حروف الاستعلاء والإطباق وهي ، الصاد والضاد والطاء والظاء والعين والحاء والقاف ، فإنها توجب جواز الإمالة لما فيها من التكرير ، وكما أن الراء توجب جواز الإمالة مع ما يوجب منعها إذا كانت مكسورة ، فإنها توجب جوازها ، إذا كانت معصومة أو مفتوحة ، فإن الضمة فيها بضمين والفتحة بفتحين لما فيها من التكرير » <sup>(٦)</sup> ، وهي إشارة رائعة إلى حوالب الإمالة وموانعها <sup>(٧)</sup> .

(٢) انظر البیان ( ٣١٤/١ ) .

(١) انظر البیان ( ٢٤٤/١ ) .

(٤) ونحوه لفصحاء البشر ( ص ١٢٨ ) .

(٣) انظر البیان ( ٨٢/٢ ) .

(٦) البیان ( ١٧١/١ - ١٧٢ ) .

(٥) البیان ( ٥٣/١ ) .

(٧) انظر حول ذلك أيضاً أسرار العربية ( ص ٤٠٧ - ٤١٠ ) .

## حركة هاء الضمير

يؤول عليها قراءة من قرأ ( فيه ) في قوله تعالى . ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة ٢٠] بكسر الهاء من غير ياء ، وهي قراءة القراء غير ابن كثير الذي قرأ بإشباع الهاء من ( فيه ) <sup>(١)</sup> ، ويعمل ذلك بقوله : « إنا لو أثبتنا الياء الساكنة بعد الهاء وقبلها ياء ساكنة لكانا قد جمعنا بين ساكنين ، وذلك لأن الهاء حرف حفي ، فلا عبرة بحركتها فكأنك لم تأت به » <sup>(٢)</sup> .

وعلى حذف حركة هاء الضمير يؤول قراءة من قرأ ( وهو ) بإسكان الهاء من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة ٢٩٠] وهي قراءة أبي عمرو والكسائي وقالون <sup>(٣)</sup> - حيث يقول : « ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تفصل عنها وهو بمنزلة غطيط ، فكما جاز أن يقال في غطيط غطط بالإسكان فكذلك هاهنا » <sup>(٤)</sup> .

## ذهاب الحركة للتخفيف :

من هذا تأويله لقراءة أبي عمرو ﴿ عَلَيْكَ يَوْمَ الَّذِينَ ﴾ [النساء : ٤] « يكون اللام وأصله ( عليك ) بكسر اللام على فعل ، إلا أنه حذفت كسرة العين كما قالوا في كنف : كُفِف ، وفي فَيْضٍ فُضِّدَ » <sup>(٥)</sup> ، وانظر تأويله لقراءة من قرأ بإسكان الراء من ( أربي ) <sup>(٦)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ هَبْ أَدْبَاً حَكِيمًا ثَمَّ السَّوْدَ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، وتأويله لقراءة الحسن بسكون القاف في قوله تعالى : ﴿ وَتَقَشَّقَ أَفْئَةً وَيَتَّقُوا ﴾ [النور : ٥٢] ، حيث أولها على ذهاب الحركة للتخفيف <sup>(٧)</sup> ، وكذلك تأويله لقراءة من قرأ بسكون اللام <sup>(٨)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَلَيَسْأَلَنَّ عَنْكَ فَمَنْ يَتْلُوكَ ﴾ [الحجرات : ٦٦] .

## انقضاء الساكنين :

لقد أوضحت في موضع سابق أن النعامة - ومنهم الأنباري - يؤولون انقضاء الساكنين إما على ما يخلصهم من اجتماعهما ، أو على ما يحسن فيه التقاؤهما وقد

(١) أحمد عبد الرازي ( ص ٢٣١ ) .

(٢) البيان ( ٤٤/١ ) .

(٣) انظر البحر المحيط ( ١٣٦/١ ) .

(٤) البيان ( ٦٩/١ ) .

(٥) البيان ( ٣٥/١ ) .

(٦) انظر البيان ( ١٧٢/١ ) .

(٧) انظر البيان ( ١٩٨/٢ ) .

(٨) انظر البيان ( ٢٤٧/٢ ) .

فعل ذلك الأنباري عند توجيهه لقراءة نافع وأبي جعفر <sup>(١)</sup> بسكون الياء من قوله تعالى : ﴿ وَنَحْيَا ﴾ [الأنعام : ١٦٦] يقول : « ومن قرأ بسكون الياء فلأن حرف العلة يستثقل عليه حركات الياء ، ويخضع بين ساكنين لأن الألف فيها شرط مد ولهذا احتضت بالتأسيس والردف ، فتزل المد الذي فيها بمزلة الحركة ، وقد حكى عنهم أنهم قالوا : التقت حلقتهما البطان . وله ثلثا المال » <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك توجيهه للقراءات في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُشَيْرُ آبْنِ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣٠] حيث يقرأ ( عزير ) بالتونين وهي قراءة عاصم والكسائي وغير التونين وهي قراءة باقي السبعة <sup>(٣)</sup> ، « فقد وردت أسماء في القرآن الكريم اختلف القراء على تونينها وعدم تونينها ، ومن ثم اختلف النحاة في جعلها مصروفة أو ممنوعة من الصرف ومن ذلك ( عزير ) » <sup>(٤)</sup> .

وقد أول الأنباري قراءة التونين على أن يكسر التونين من ( عزير ) لالتقاء الساكنين ، وأما قراءة عدم التونين فأولها على ثلاثة أوجه وذلك على أن يكون قد حذف التونين لسكونه وسكون الياء من ( ابن ) بعده ، أو على جعل ( ابن ) صفة لـ ( عزير ) و ( ابن ) إذا كان صفة لعلم مضافا إلى علم حذف التونين من الأول ويقدر خبر لـ ( عزير ) محذوف ، أو على جعل ( عزير ) غير منصرف للعلمية والعجمة <sup>(٥)</sup> .  
الوقف :

ومما يتعلق بالوقف تأويلات صوتية ، تأويله لما روي عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿ وَتَوَكَّسُوا بِالضُّبْرِ ﴾ [السر : ٣] في حالة الوقف ، بالوقف بالإتياع ، « على لغة من قال : مررت يتكبر . والتحرير في هذا النحو إنما كان لالتقاء الساكنين ، لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين ، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى ، تمسكا بالأصل ، لأن الأصل هو الوصل » <sup>(٦)</sup> .

ومن ذلك تأويله لقوله تعالى : ﴿ فَأَدْرَأَ لَآلَتَ جِبْنٍ مَكْحِي ﴾ [مر : ٣] التي احتج بها الكوفيون على اتصال التاء بالحرف ، فقد أول الآية على الوقف بأن تكون التاء في

(٢) البهان ( ٣٥٢/١ ) .

(١) الإتحاف ( ص ٢٢١ ) .

(٣) لبحر المحیط ( ٣١/٥ ) .

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد محمد عبد الراضي ( ص ٣١١ ، ٣١٢ ) .

(٦) البهان ( ٥٢٣/٢ ) .

(٥) انظر البهان ( ٣٩٦/١ - ٣٩٧ ) .

(لا ت حين) متصلة بحين ، لا بلا ، مستدلاً عما نقله أبو عبيد القاسم بن سلام ،<sup>(١)</sup> حيث حكى أنهم يريدون الناء على حين وأوان والآن ، فيقولون : ( فعلت هذا حين كذا ، وتأوان كذا ، وتالآن ) أي : ( حين كذا ، وأوان كذا ، والآن )<sup>(٢)</sup> .

التناسب :

ومن تأويلاته للآيات على التناسب ، تأويله لقراءة نافع عن ابن عامر وأبي بكر عن هاشم والكسائي وأبي جعفر<sup>(٣)</sup> بنون ( سلاسل ) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَقْنَدْنَا بِالْكُفَّيْنِ سَنَدًا وَأَقْنَدْنَا رِجْلًا ﴾ [الإنسان : ٤] ، وقراءة من قرأ بالتونين في قوله تعالى : ﴿ قَوَائِمًا ﴾ [الإنسان : ١٥]<sup>(٤)</sup> .

وعلى التناسب والموافقة الصوتية يؤول قراءة من قرأ بالصاد في قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ عَلَيْهِمْ مَوْثِقًا ﴾ [الشع : ٢٢] إذ أبدل من السين صادًا ، لتوافق الطاء والاستعلاء والإطباق<sup>(٥)</sup> .

ما يتعلق بالهمزة :

مثال ذلك تأويله للقراءات الجائزة في ( تأنلرتهم ) من قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] حيث أول قراءة ورش وابن كثير ورويس<sup>(٦)</sup> بتحقيق الأولى وجعل الثانية يوين ، ويقوي هذا الوجه ، لأن به يزول استغفال الجمع بين الهمزتين ، وقراءة من قرأ بحذف الهمزة الأولى ، والقاء حركتها على المهم ، لأنهم حذفوا الهمزة الأولى تخفيفاً ، ومن عادتهم إذا حذفوا الهمزة بالحذف وقبلها ساكن أن يلقوا حركتها عليه<sup>(٧)</sup> .

ومن ذلك تأويله لقراءة أبي عمرو باختلاس الكسرة في الهمزة من ( بارلكم ) في قوله تعالى : ﴿ فَتَوَبَّأْ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاتَّقُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ مِنْ بَارِيكُمْ ﴾ [البقرة : ٥١] لكثرة

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ت ٢٢٤ ) ، وهو من رواة اللغة بروي عن نيف وأربعين لغويًا وأمرائيًا في كتابه ( الغريب المنصف ) وله كتاب ( غريب الحديث ) عرضه على عبد الله بن طاهر فاستحسنه وقال : « إن عقلًا بحث صاحبه على عمل مثل هذا الكتاب لتحقيق أن لا يخرج صا إلى طلب المماش » انظر زخعة الألباء ( ص ١١١ ) .

(٢) الإتحاف ( ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ )

(٣) انظر الإنصاف ( ١٠٨/١٤ )

(٤) انظر العان ( ٥١٠/٢ ) .

(٥) انظر البيان ( ٤٨٠/٢ ، ٤٨١ ) .

(٦) الإتحاف ( ص ١٢٨ ) .

(٧) انظر البيان ( ٥١/١ ) ، وانظر مراتب السحابة من القراءات للقرآنية لأحمد محمد عبد الرافعي ( ص ٢٤٣ ) .

الحركات وطلباً للتخفيف<sup>(١)</sup> ، كما يؤول قراءة من قرأ ( التناوش ) بترك الهمزة في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْبَلْتُمُ التَّنَاضُوتَ ﴾ [سبا : ٥٢] على إبدال الهمزة واوا ، أو على حمل التناوش بمعنى التناول من ناش يوش فلا يكون أصله الهمز<sup>(٢)</sup> .

وانظر توجيهه لما روي عن ( حمزة ) أنه سكن الهمزة<sup>(٣)</sup> من قوله تعالى : ﴿ وَتَكَرَّرَ النَّسِيءُ ﴾ [مطر : ٤٣] ، وقراءة من قرأ بتخفيف الهمزة أو إبدالها ألفاً في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الْآلِيَّ يَتَنَبَّأُ ﴾ [الحق : ٩] ، حيث يقول : « ومن تخفيفها جعلها بين الهمزة والألف » ، لأن حركة الهمزة فضحة ، وتخفيف الهمزة أن تجعل بين الهمزة والحرف الذي حركتها سه . ومن أبدل جعل الهمزة ألفاً تشبيهاً لها بما إذا كانت ساكنة مفتوحاً ما قبلها وليس لقياس ولا مطرد<sup>(٤)</sup> .

الإدغام :

وعليه يؤول قراءة من قرأ بإدغام ( الدال ) من ( شهد ) في ( الشين ) من ( شاهد ) في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَيْتَ شَاهِدًا مِّنْ بَيْنَةِ إِسْرَافِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ [الأحقاب : ١٠] ، وذلك لقرب الدال من الشين ، كما يجوز إدغام التاء والسين والضاد فيها<sup>(٥)</sup> . وكذلك قراءة من قرأ بإدغام ( التاء ) في ( التاء ) في قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ لَكُم مِّمَّنْ خَلَقْنَا كُفْرًا ﴾ [الحج : ٥٩] ، وذلك لقربهما في الظرف وأنها مهموسان من حروف طرف اللسان ، وأدغمت التاء في التاء ، لأنها تزيد صوتاً ، والأنقص صوتاً يدغم فيها هو يزيد صوتاً<sup>(٦)</sup> .

وانظر أيضاً إدغام اللام في التاء<sup>(٧)</sup> من قوله تعالى : ﴿ قَدْ رَزَقْنَاهُمْ مِّنْ قَبْلِكَ ﴾ [الحج : ٨٠] ، وقراءة من قرأ بإدغام اللام في التاء من قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ قُرْبَىٰ الْكَافِرَاتِ كَأَنَّهُنَّ يَصْلَحْنَ ﴾ [المؤمن : ٣٦] فقد سُوِّغَ الإدغام ما بينهما من المناسبة ، لأنها من حروف طرف اللسان والتأنيها العليا<sup>(٨)</sup> .

### ( ب ) تأويله القراءة صرفياً :

من ذلك ما يتعلق بالموضوعات الصرفية التالية :

تجريد الفعل وزيادته :

- |                                      |                                 |
|--------------------------------------|---------------------------------|
| (١) انظر البيان ( ٨٣/١ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ) | (٢) انظر البيان ( ٢٨٤/٢ ) .     |
| (٣) انظر السابق ( ٢٨٩/٢ ) .          | (٤) انظر البيان ( ٥٢٢/٢ - ٥٢٣ ) |
| (٥) انظر البيان ( ٣٦٨/٢ ) .          | (٦) البيان ( ٤٠٢/٢ ) .          |
| (٧) انظر البيان ( ٤٥٧/٢ ) .          | (٨) البيان ( ٥٠٢/٢ )            |

ومن أمثلة ذلك تأويله للقراءات على تجريد الفعل وزيادته ، قوله تعالى : ﴿ تَنْسَخُ مِنْ نَاسِكٍ أَوْ يُنْسَخَ ﴾ [البقرة : ١٧٦] ، حيث قرأ ابن عامر ( تَنْسَخُ ) بضم النون ، وقرأ الباقون ( تَنْسَخُ ) بفتحها ، ويقول الأنباري مؤولاً للقراءتين : « فمن قرأ بالفتح جعله من نسخت الشيء إذا رُمِئ ، ومن قرأ بالضم جعله من أنسخت فلانا الشيء إذا حملته على نسجه » <sup>(١)</sup> وعلى ذلك تكون الهمزة للتعدي ، لأنها نقلت المتعدي للمفعول واحد إلى متعد لمفعولين .

ومن ذلك أيضاً القراءتان اللتان عرضهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَمْزُلَك ﴾ [آل عمران : ١٧٦] فقد « قرئ بفتح الهاء وضمها ، فمن قرأ بالفتح جعله من حزنه وهو فعل ثلاثي وحرف المضارع من الفعل الثلاثي مفتوح للفرق بينه وبين الرباعي ، ومن قرأ بالضم جعله من أحزنه وهو فعل رباعي ، وحرف المضارع من الفعل الرباعي مضموم ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بينهما » <sup>(٢)</sup> .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتَرْوِيَ الْجَنَّةُ ﴾ [الحكاية : ٦] ، حيث « قرئ ( لفرون ) ، بضم القاء وفتحها . فمن قرأ بالضم ، كانت الواو في موضع رفع لأنها مفعول ما لم يسم فاعله وهو المفعول الأول أنهم مقدم الفاعل ، والجميم ، منصوب لأنه المفعول الثاني . وهو فعل رباعي ، تحدي بالهمزة إلى مفعولين ، وهو في الأصل يتعدي إلى مفعول واحد ، لأنه من رؤية العين ، ومن قرأ بفتح القاء كان فعلاً ثلاثياً ، عداً إلى مفعول واحد وهو الجميم » <sup>(٣)</sup> .

#### بناء الفعل للمجهول :

من ذلك تأويله لقراءة حفص وحزمة والكسائي وخلف والأعمش <sup>(٤)</sup> بضم السين من ( شِعِدُوا ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ شِعِدُوا فَيَلِي كُفْرَهُمْ خَلِيلِينَ فَلْيَا ﴾ [مرد : ١٠٨] قال أبو البركات « قرئ : شِعِدُوا بضم السين حملاً على قولهم : مسعود ، إنما جاء مسعود على حذف الزائد من أمثله ، كما قالوا : أجيلة الله ، فهو مجنون <sup>(٥)</sup> ، فقد كان القياس يقتضي عدم بناءه للمفعول ، لأنه لازم ، ولكنه أوله على الحمل على ( مسعود ) » <sup>(٦)</sup> .

(٢) البيان ( ٢٣١/١ - ٢٣٢ ) .

(٤) الإحاطة ( ص ٢٦٠ ) .

(١) البيان ( ١١٧/١ ) .

(٣) البيان ( ٥٣١/٢ ) .

(٥) البيان ( ٢٨/٢ ) .

(٦) ونظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية لأحمد محمد عبد الراضي ( ص ٢٥٣ ) .





(أَلَف يُوَلِّف إِيلَافًا) . ومن قرأ (إِلَافِهِمْ) جعلوه مصغر فعل ثلاثي ، وهو (أَلَف يَأَلِف إِالَافًا) ، <sup>(١)</sup> .

وانظر أيضًا إلى توجيهه لقوله (كَذَّبَا) و (جرأ وعطاء وحسابا) <sup>(٢)</sup> من قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ [الباء: ٢٨] ، وقوله : ﴿ بَرَكَةً يَنْزِلُكَ عَلَيْهِمْ حِسَابًا ﴾ [الباء: ٣٦] ، وتوجيهه لقراءة (إِلَافَهُمْ) بتخفيف الياء <sup>(٣)</sup> ، وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّا إِنَّا إِلَافَهُمْ ﴾ [الغاشية: ٢٥] .

### (ج) تاويله القراءة نحويا :

استخدم الأتباري طريق التأويل في معظم توجيهاته النحوية للآيات القرآنية والقراءات ، وتتمثل هذه التأويلات بمعظم أبواب النحو ، انحوت منها بعضها ، ومن ذلك :

### ما يتعلق بالابتداء والخبر :

فقد أول كمال الدين الأتباري عددًا من القراءات على تقدير مبتدأ محذوف من ذلك توجيهه لقراءة من قرأ (جَطَّةً) بالرفع <sup>(٤)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَوْ جَطَّةً لَنُفِرَ لَكُمْ حَسَنَاتُكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٨] ، وقراءة الرفع في (فَأَلْفُورُ) في قوله : ﴿ فَأَلْفُورُ قَوْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣] <sup>(٥)</sup> ، وعلى ذلك أيضًا تأويله لقراءة من قرأ : ﴿ مَسَلًا مَّا بَقُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًا ﴾ [مريم: ٦٩] برفع (بعوضه) و (أشدُّ) على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير فيها (ما هو بعوضه) و (هو أشد) <sup>(٦)</sup> .

كما أول قراءة من قرأ (كُلُّ) بالرفع في قوله تعالى : ﴿ وَلَا وَفَدَ اللَّهُ لُنُفُسٍ ﴾ [الحديد: ١٠] على وجهين ، أحدهما : أن يكون (كُلُّ) مرفوعًا بالابتداء ، وجملة (وعد) خبره على تقدير حذف العائد من جملة الخبر على المبتدأ ، والثاني : على تقدير مبتدأ محذوف ، وتقديره (أولئك كل وعد الله) <sup>(٧)</sup> .

### رفع المضارع في جواب التمني :

من ذلك أنه يؤول قراءة ابن كثير ورافع وأبي عمرو والكسائي وأبي بكر عن عاصم <sup>(٨)</sup> برفع كل من (نَكْذِبُ) و (نَكُونُ) من قوله تعالى : ﴿ يَكْفُرْنَا مَرْءٌ وَلَا

(١) البيان (٥٣٧/٢) .

(٢) انظر البيان (٤٩١/٢) .

(٣) انظر البيان (٥١٠/٢) .

(٤) انظر البيان (٨٣/١) .

(٥) انظر البيان (٢٥٩/١) .

(٦) انظر أسرار العربة (ص ٣٨٢) .

(٧) انظر البيان (٤٢٠/٢) .

(٨) معاني القراءات (٣٤٨/١ ، ٣٤٩) .

تَكْذِبَ بِكَانَتْ رَمًا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ [الأنعام : ٢٧] ، فقد أول رفع المضارع في جواب التمني على وجهين أحدهما : العطف على رد ، والثاني : القطع والاستئناف ، فإنه يجوز في جواب التمني الرفع على العطف والاستئناف ، فلا بدحلال في التمني وتقديره ، ( يا ليتنا رد ونحن لا مكذِّبٌ ونحن نكون من المؤمنين ) <sup>(١)</sup> ، كما أول قراءة ابن عامر برفع ( نكذب ) ، ونصب ( نكون ) على الوجهين السابقين أيضًا العطف أو القطع والاستئناف <sup>(٢)</sup> .

أما قراءة النصب في ( نكذب ) و ( نكون ) فلا خلاف على نصبها على جواب التمني ولا تحتاج إلى تأويل .

أن الناصبة للمضارع والمختلفة من الهيئة :

من ذلك تأويله لقراءتي الرفع والنصب ( لنكون ) في قوله تعالى : ﴿ وَحَسْبُوا آلَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ [البقرة : ٢١] فالرفع وهي قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي وعطف <sup>(٣)</sup> على أن تجعل ( أن ) مخففة من الثقيلة ، وتقديره وحسبوا أنه لا تكون فتنة . فخففت أن وجعلت ( لا ) عوضا عن تشديدها <sup>(٤)</sup> ، وأما النصب وهي قراءة الباقرين <sup>(٥)</sup> فعلى أن تجعل ( أن ) الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل <sup>(٦)</sup> وهو مثال مهم على دور النحو في تخريج وتوجيه القراءات <sup>(٧)</sup> .

وعلى هذا أيضًا يؤول قراءة من قرأ بنصب ( أفوز ) من قوله تعالى : ﴿ يَكْفِيَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] ، حيث أول النصب فيها على جواب التمني بالفاء بتقدير ( أن ) وتقديره ، ( فإن أفوز ) <sup>(٨)</sup> .

النصب بتقدير فعل محذوف ( على المدح أو الذم ) :

من ذلك تأويله لقراءة ( المقيمين ) بالنصب وهي القراءة المتواترة في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي الْكُفْرِ أَزْوَاجًا وَمُتَزَوِّجِينَ وَالَّذِينَ كَانُوا فِي الْكُفْرِ أَزْوَاجًا وَمُتَزَوِّجِينَ ﴾ [النساء : ١٦٢] على المدح بتقدير ( أعنى وأمدح ) <sup>(٩)</sup> . ومن ذلك أيضًا توجيهه لقراءة من قرأ بالنصب في قوله

(١) البيان ( ٣١٨/١ ) . (٢) انظر البيان ( ٣١٨/١ ) .

(٣) النشر ( ٢٥٥/٢ ) . (٤) البيان ( ٣٠١/١ ) .

(٥) النشر ( ٢٥٥/٢ ) . (٦) البيان ( ٣٠١/١ ) .

(٧) وانظر دور النحو في العلوم الشرعية ( ص ١٧٥ - ١٧٦ ) ، وانظر في هاتين القراءتين ( البيان في

إعراب القرآن ( ٥٤٢/١ ) ، والنشر ( ٢٥٥/٢ ) ، والكتاب ( ١٦٦/٣ )

(٨) انظر البيان ( ٢٥٩/١ ) . (٩) نهر البيان ( ٢٧٥/١ )

تعالى : ﴿ هُمْ بِكُمْ عَمَى ﴾ [البقرة : ١٨] على تقدير ( أعمى ) <sup>(١)</sup> .  
حذف صدر جملة الصلة :

فقد حمل النحاة بعض القراءات التي جاءت برفع ما بعد ( ما ) على جعلها موصولة وحذف صدر جملة الصلة ، من ذلك ما فعله أبو البركات عند تأويله لقراءة رؤية برفع ( بعوضة ) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً كَمَا فُوقَهَا ﴾ [البقرة : ٢٦] حيث أولها على : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي ، و ( بعوضة ) مرفوع لأنه خبر مبتدأ مقدر ، وتقديره ، الذي هو بعوضة . كقوله تعالى : ﴿ تَسَاءَلُ عَنْ أَلْوَيْتٍ أَحْسَنُ ﴾ أي هو أحسن <sup>(٢)</sup> . فهو يؤول قوله تعالى : ﴿ تَسَاءَلُ عَنْ أَلْوَيْتٍ أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] بالرفع ، على تقدير مبتدأ محذوف وهو صدر جملة الصلة <sup>(٣)</sup> .

ما يتعلق بكاد وحملها :

من المعروف أن كاد تعمل عمل كان ، إلا أن خبر كاد لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مفرولاً بأن قليلاً ، ومجرداً منها كثيراً ، وما جاء في القراءات مخالفاً لذلك لأن النحاة قد أولوه ، ومن ذلك تأويل الأنباري لقوله تعالى : ﴿ كَذَّابٌ يَرِيعُ قُتُوبٌ كَرِيمٌ مُنْهَمَرٌ ﴾ [البقرة : ١١٧] بتقدير ضمير الشأن والحديث وهو اسمها <sup>(٤)</sup> .  
كسر همزة إن وفتحها :

من ذلك تأويله لقراءة فتح ( إن ) وكسرها من قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقِيلَ إِحْدَيْهِمَا فَتُخَصِّصَ إِلَيْهِمَا الْأَمْوَالُ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] بقول : فمن فتحها كانت ( أن ) مصدرية في موضع نصب بتقدير فعل ، وتقديره ، يشهدون أن نضل إحداهما ، ومن كسر ( إن ) جعلها شرطية وجوابه رفع لأنه وحذف لقوله : وأمرأتان ، والشرط والجزاء يكونان صفة للنكرة كما يكونان خبراً للمبتدأ <sup>(٥)</sup> .

وكذلك قراءة فتح همزة ( إن ) - وهي قراءة الكسائي <sup>(٦)</sup> ، وكسرها - وهي قراءة الباقين - في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَلْوَيْتَ أَحْسَنُ أَلْوَيْتَ ﴾ [آل عمران : ١٩] <sup>(٧)</sup> وانظر أيضاً تأويله لقراءة الفتح والكسر في ( أنا ) من قوله تعالى : ﴿ أَنَا مَبِيتُ النَّارِ ﴾

(٢) انظر البیان ( ١ / ٦٦ ) .

(١) انظر البیان ( ١ / ٦٠ ) .

(٤) انظر البیان ( ١ / ٤٠٦ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ٣٨٢ ) .

(٦) البحر المحیط ( ٢ / ٤٠٧ ) .

(٥) البیان ( ١ / ١٨٣ ) .

(٧) انظر البیان ( ١ / ١٩٥ ) .

سَيَا ﴿ [عبر ٢٥] <sup>(١)</sup>

ما يتعلق بظن وأحوالها .

فما هو معروف أن ظن وأحوالها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وقد جاءت بعض القراءات بحذف المفعول الأول ، أو بمجيء الفعل في موضع المفعول الثاني ، وقد أول كمال الدين الأنباري القراءات على كلا الوجهين ، فمما أوله الأنباري على حذف المفعول الأول لعن قراءة ابن عامر وحزمة <sup>(٢)</sup> بالياء في (تحسين) من قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُتَجَنِّبِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [النور : ٥٧] فقد أولها قائلا : « ومن قرأ بالياء كان (الدين) مرفوعا لأنه فاعل (تحسين) والمفعول الأول لـ (يحسين) محذوف و (معجزين) المفعول الثاني ، وتقديره ، ولا يحسين الكافرون أنفسهم معجزين في الأرض ، وإنما جاز حذف المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل ، وحذف المبتدأ كثير في كلامهم ، ويحتمل أن يكون (الدين ومعجزين) مفعولي (يحسين) وفاعله مقدر ، وتقديره ، لا يحسن الإنسان الكافرين معجزين . فيكون نهيا للغالب » <sup>(٣)</sup> ، وهكذا أول الأنباري القراءة على حذف المفعول الأول لحسب أو على تقدير فاعل له .

وانظر أيضًا تأويله لقراءة من قرأ (الياء) في (يحسين) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ صِمًا عَالَمَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَتْلِهِ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] حيث أولها على حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه وتقديره : ( ولا يحسن الذي يبتغون بما آتاهم الله من فضله البخل شعرا لهم ) <sup>(٤)</sup> .

ومما أوله أبو البركات على مجيء الفعل في موضع المفعول الثاني لحسب قراءة ابن عامر وحزمة وأبي جعفر وحفص بالياء في (يَحْسَبَنَّ) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُصْجِرُونَ ﴾ [الأندلس : ٥٩] حيث قال : « ومن قرأ بالياء كان (الدين كفروا) في موضع رفع لأنه الفاعل ، وسبقوا تقديره ، أنهم سبقوا . فسنا مسد المفعولين » <sup>(٥)</sup> .

ولكن يجب أن نلاحظ في التقدير السابق عند الأنباري أنه إن كان يقصد أن

(٣) البحر المحيط ( ١٢٠/٩ ) .

(٤) البيان ( ٢٣٣/١ )

(١) انظر البيان ( ٤٩٥/٢ ) .

(٣) البيان ( ١٩٨/٢ - ١٩٩ ) .

(٥) البيان ( ٣٩٠/١ - ٣٩١ ) .

الفعل (سقوا) مع (إن) المحدوفة واسمها سدّت مسد المفعولين فذلك غير معروف عند الحاة ، وإن كان يريد أن الفعل هو الذي سد مسد المفعولين ، وأن التقدير الذي ذكره معنى لا إعراب ، فذلك أقرب إلى القياس ، لأن العمل كثيرا ما يقع موقع للمصوب من الأسماء <sup>(١)</sup> .

### الحال :

وقد يؤول بعض القراءات على الحالية ، من ذلك تأويله لقراءة ابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيف النون من (تبعان) في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَهْبَتْ دَعْوَتُنَا فَاَسْتَوَيْتَا وَلَا نَتَّبِعُكَ سَبِيلَ الْقِيَمَةِ لَا يَسْتَوُونَ ﴾ [نور : ٨٩] إذ جعل (ولا تبعان) في موضع نصب على الحال ، أي استقيما غير متبعين ، فتكون (لا) نافية لا ناهية كما هو الحال في قراءة التشديد <sup>(٢)</sup> . وانظر توجيهه لقوله تعالى : ﴿ زُلْفَةً لِلشَّيْءِ ﴾ [العنكبوت : ١٦] <sup>(٣)</sup> .

### حذف الموصوف :

ومما أوله الأنباري على حذف الموصوف قراءة من قرأ بجر (نحاس) من قوله تعالى : ﴿ يُرْسِلْ عَلَيْكَ حَافِظًا مِّنْ نَّارٍ وَمَنُكَشًّا ﴾ [الحجر : ٣٥] بقول : ومن قرأ بالجر لم يجر أن يعطف على (نار) ، لأن الشواظ لا يكون من النحاس ، لأن النحاس هاهنا بمعنى الدخان ، وإنما هو محمول على تقدير ، شواظ من نار وشيء من نحاس محذوف الموصوف لدلالة ما قبله عليه <sup>(٤)</sup> .

### ما يتعلق بالإضافة :

تكثر تأويلات أبي البركات الفحوية للآيات القرآنية على ما يتعلق بالإضافة من ذلك تأويله لقراءة من قرأ ﴿ وَلَنَذَارُ الْآخِرَةَ خَيْرٌ ﴾ [الأنعام : ٣٢] بقول : فمن قرأ : ولدنار الآخرة خير ، كان تقديره ، ولدنار الساعة الآخرة ، ولابد من هذا التقدير لأن الشيء لا يضاف إلى صفته ، فوجب تقدير موصوف محذوف ، وهذه الإضافة في نية الانفصال ، ولا يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية لأحمد محمد عبد القاضى (ص ٢٧٩) .

(٢) انظر البيان (٤٢٠/١) .

(٣) انظر البيان (٤١٠/٢) .

(٤) انظر البيان (٤١٠/٢) .

(٥) انظر البيان (٤١٠/٢) .

فهو يحيز الإضافة حملا على حذف الموصوف . وهذا التأويل على مذهب البصريين طبعاً ، لأن الكوفيين يحيزون ذلك دون تقدير .

ومن ذلك الإضافة حملا على زيادة ( مثل ) ، كما في تأويله لقراءة ابن كثير ويا مع وأبي عمرو <sup>(١)</sup> ( جراء ) بغير تنوين في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ يَسْكُمُ مَتَمِدًا نَجْرًا يَنْزِلُ مَا قَتَلَ يَرَكْتَرِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] حيث جعل الجزاء مضافاً إلى مثل ، وأراد بمثل ما قتل ، ذات المقتول ، فإنه لا فرق بين أن يقول : جزاء مثل المقتول وبين أن يقول : جزاء المقتول <sup>(٢)</sup> .

ومما يتعلق بالإضافة تأويله القراءة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . من ذلك تأويله لقراءة من قرأ ( محسناً ) بالضم في قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣] ، حيث أولها على حذف المصدر وصفته وإقامة ما أضيفت الصلة إليه مقام المصدر ، لأن التقدير فيه ﴿ قولوا قولاً ذا محسن ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وكذلك تأويله لقراءة الكسائي والأعمش عن أبي بكر ( تستطيع ) بالناء والنصب من قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [البقرة : ١١٢] والتقدير فيه ، هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ومن ذلك تأويله القراءة على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه فقد أول حذف الهاء من ( عشر ) في قراءة الجمهور <sup>(٤)</sup> بإضافة عشر إلى أمثالها في قوله تعالى : ﴿ فَكَلَرُ صَرَّ أَتَنَلَهَا ﴾ [الأنعام : ١٦٠] على ثلاثة أوجه : أحدها على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وأخرى بحمل أمثالها على المعنى ، لأن الأمثال في معنى حسنات ، وثالثة على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه <sup>(٥)</sup> .

ومما يتعلق بإضافة المقصور إلى ياء المتكلم من تأويلات ، تأويله لقراءة ( هُذَي ) في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَبْعَ هُذَي ﴾ [البقرة : ٣٨] فقد نقل ذكرهم أنه قراءة النبي ﷺ ، ثم قال : ووجه هذه القراءة ، أنه قلب الألف ياء ، وأدغمها في ياء المتكلم لأن ياء المتكلم لا يكون قبلها إلا مكسوراً فجعل قلبها إلى الياء لأنها من ينفس الكسرة <sup>(٦)</sup> .

(٢) انظر البيان ( ٣٠٤/١ ) .

(٤) البحر المحيط ( ٢٦١/٤ ) .

(٦) البيان ( ٧٦/١ ) .

(١) معاني القراءات ( ٣٣٨/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٠٣/١ ) .

(٥) انظر البيان ( ٣٥١ - ٣٥٠/١ ) .

## إعمال اسم الفاعل :

فمن المعروف أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان دالا على الحال والاستقبال ، ولا يعمل إذا كان دالا على الماضي ، فإذا كان دالا على الماضي ، فإذا كان دالا على الماضي ، فإذا كان دالا على الماضي ، وإذا كان دالا على الماضي لجأ الحاة إلى تأويله ، وقد فعل ذلك الأنباري عند توجيهه لقراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ( جاعل الليل ) في قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بِالْحَيَاةِ الْمَوْتِ وَالْمُلْكِ وَالْمَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالْقُرَىٰ ﴾ [الأنعام : ٩٦] .

حيث يقول : فمن قرأ ، جاعل الليل ، أضاف اسم الفاعل إلى الليل ، ويكون سكناً ، منصوباً بتقدير فعل مفدر وتقديره ، وجعل الليل سكناً (١) والشمس والقمر منصوبان بتقدير ( جعل ) .

وهكذا أول الأنباري نصب ( سكناً ) على قراءة ( جاعل ) على تقدير فعل محذوف وتقديره ، وجعل الليل سكناً ، وبهذا رد قراءة ( جاعل ) إلى قراءة ( جعل ) وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي وخلف .

## ما يتعلق بالمعطف :

أول الأنباري بعض القراءات بالمعطف على الموضع أو المعطف على الجوار ، فمما أوله على المعطف على الموضع قراءة الحسن (٢) ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٦١] برفع الملائكة والناس ، والمعطف على موضع اسم الله تعالى وهو في موضع رفع ، لأن تقديره ، أولئك يلعنهم الله . كقولك يعجنني قيام زيد وعمرو وبشر . ترفع همرا وبشرا بالمعطف على موضع زيد ، وموضعه رفع لأن التقدير ، يعجنني أن يقوم زيد ، والحمل على الموضع في المعطف والوصف كثير في كلامهم (٣) .

ومما أوله الأنباري بالمعطف على اجوار قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم وحزمة والكسائي (٤) بالجر (٥) في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكُمْ ﴾ [البقرة : ٦] .

## البدل :

أول أبو البركات قراءة الضوي في ( ثلاثمائة ) من قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ فِي

(٢) الإنحاف ( ص ١٥١ ) .

(١) البيان ( ٣٣٩/١ ) .

(٤) معاني القراءات ( ص ٣٢٦ ) .

(٣) البيان ( ١٣٠/١ - ١٣١ ) .

(٥) انظر البيان ( ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ) .



كَهْمِهِمْ ثَلَاثَ يَأْتِي سِيْرِكْ وَأَرْدَادُوا قَسْعًا ﴿ [الكهف: ٢٥] ، وهي قراءة السبعة عدا حمزة والكسائي اللذين قرأوا بترك التنوين ، فقد أولها على البدلية ، إذ يقول : فمن نون كان لك في ( سين ) النصب والجر فالنصب من وجهين ، أحدهما : أن يكون ( ستين ) منصوبا على البدل من ( ثلاث ) . والثاني : أن يكون منصوبا على أنه عطف بيان على ( ثلاث ) . والجر على البدل من ( بائة ) ، لأن المائة في معنى ستين (١) .

ومن ذلك تأويله لقراءة الجرمي والكسائي (٢) بالرفع في ( قوم يونس ) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا كُنْتُمْ قَوْمِي دَامَتْ قُلُوبُهُمْ فَتَكْفُرْ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [يونس: ٩٨] ، فرفعه جملا على البدلية على لغة بني قعيم من البدلية على غير الجنس (٣) .

حذف النداء :

وعلى حذف النداء يؤول قراءة من قرأ بنصب ( رُبْنَا ) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَوْ أَنَّا فَعَلْنَا لَهُمْ نَارًا كَالَّذِي نَفَعْنَاهُمْ مِنْ قَوْمِنَا لَلِظَنِّ لَقَالُوا لَوَدِدْنَا كَأَنَّا مُتَّفِقُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] يقول : من قرأ بالنصب فعلى النداء المضاف ، وتقديره ، يا ربنا (٤) .

### الممنوع من الصرف :

حمل الأنباري قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر (٥) ( لِهَكَّة ) ، بلام مفردة أصلية والعام مفتوحة ، في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [المدثر: ١٧٦] على المنع من الصرف للعملية والتأنيث ووزنه فَعْلَةٌ (٦) .

ومن ذلك أيضا أن القراء اختلفوا في تنوين بعض الأسماء أو عدم تنوينها في القرآن الكريم ، ومن ثم اختلف النحاة في جعلها منصوبة أو ممنوعة من الصرف ، من ذلك كلمة ( عزيز ) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ حَسْبُكُمْ آلُ آدَمَ ﴾ [هود: ٣٠] (٧) .

نون الوقاية :

ومما أوله أبو البركات على حذف نون الوقاية قراءة من قرأ بتخفيف النون في قوله تعالى : ﴿ أَتَمَكَّنُونِي ﴾ [الأنعام: ٨٠] يقول : ومن قرأ بالتخفيف استقل اجتماع التنوين ،

(٢) الكشف ( ٤٣٦/١ ) .

(١) البيان ( ١٠٥/٢ - ١٠٦ ) .

(٤) البيان ( ٣١٧/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٤٢١/١ ) .

(٦) انظر البيان ( ٢١٦/٢ ) .

(٥) السبعة في القراءات ( ص ٤٧٣ )

(٧) انظر البيان ( ٣٩٦/١ - ٣٩٧ )

فحذف أحدهما تخفيفاً لاجتماع الخلل وكثرة الاستعمال ، <sup>(١)</sup> ثم يرجع أن تكون المحذوفة هي نون الوقاية ، وكسرت النون لمجاورة باء التكلم ، وإن كان من حقها المتع ، لأن باء التكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورة ، <sup>(٢)</sup> .

ومما يلحق بتأويله للقراءات ، تأويله القراءة على لغة من لغات العرب ،

فقد يكون تأويله للقراءة ليس بردها إلى وجه من وجوه العربية - كما هو الحال في التأويلات السابقة - بل بردها إلى لغة من لغات العرب ، إذ بعد ذلك محاولة لإيجاد وجه من القياس للقراءة ، لأن الظاهرة اللغوية التي جاءت على لغة قوم تعد قياساً عند أصحاب تلك اللغة .

ونقد استخدم الأنباري هذا التأويل كثيراً ، إذ رد العديد من القراءات إلى لغات العرب ، من ذلك قوله في توجيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [البقرة: ٢٧] ، على أن بعض العرب يُبدل من الألف مع التشديد همزة ، فقد قالوا : ( وَلَ حَازَهَا مِنْ تَوَلَّى فَأَزَا ) ... وعلى هذه اللغة قرئ في الشواف ﴿ وَرَبِّيَ أَكْنَسَ إِذَا طَلَمْتَ تَرَوُلُّ عَنْ كَهْنِيَهْ ﴾ [هكمد: ١٧] ، ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ بإبدال الألف همزة <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك توجيهه لقراءة من قرأ ( رُبَمَا ) و ( رُبَّمَا ) بالتشديد والتخفيف في قوله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] يقول « فالتشديد على الأصل ، والتخفيف لكثرة الاستعمال ، وهاتان لغتان جيدتان ، وفيها لغات » <sup>(٤)</sup> .

وعلى لغة بالحارث بن كعب يؤول قراءة من قرأ ﴿ قَالُوا إِنَّا هَذَا نَسْجَرَنَ ﴾ [طه: ٦٢] <sup>(٥)</sup> وعلى لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم يوجه قراءتي من قرأ ( أمهاتهم ) بالنصب والرفع في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَكَ يُدِخِلُكَ فِيهِمْ رَبُّكَ إِذَا تُرِيتَهُمْ تُعْنِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٥٠٤] ، ويقول « فالنصب على لغة أهل الحجاز ، والرفع على لغة بني تميم » <sup>(٦)</sup> ويقول في قوله تعالى : ﴿ يَرْثُكَ بِأَسَرِيرٍ ﴾ [الأنعام: ٥١] « قرئ بضم الباء وضحها وهما لغتان والصم أفصح » <sup>(٧)</sup> وعلى اللغات في ( نعم ) يؤول القراءات الواردة فيها <sup>(٨)</sup> .

وبقوله ( هما لغتان ) يوجه الكثير من القراءات ، فيوجه على هذا الوجه قراءة من

(٢) السابق .

(١) البيان ( ٣٢٨/١ )

(٤) البيان ( ٦٣/٢ ) .

(٣) البيان ( ٤١/١ ) .

(٦) البيان ( ٤٢٦/٢ ) .

(٥) انظر البيان ( ١٤٤/٢ ) .

(٨) انظر الإصناف ( ١٢٦/١٤ - ١٢٦ ) .

(٧) البيان ( ٤٥٥/٢ )

قرأ ( عرفة ) بفتح العين وضمها من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن أَعْرَفَ عُرْفَهُ بِرَبِّهِ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] <sup>(١)</sup> ، وقراءة منقرأ ( الميت ) بالتشديد والتخفيف <sup>(٢)</sup> في قوله تعالى ﴿ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ اللَّحْمِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ اللَّحْمِ ﴾ [آل عمران : ٢٧] ، وقراءة منقرأ ( متم ) بضم الميم أو كسرهما <sup>(٣)</sup> في قوله تعالى . ﴿ وَلَئِنْ قُنُوتُكَ فِي سَكِينٍ أَوْ مُشْتَدٍّ ﴾ [تلك عمران : ١٥٧] .

والشواهد على تأويل القراءة على لغة من لغات العرب كثيرة جدًا عند الأنباري <sup>(٤)</sup> . يضاف إلى ما سبق أنه كثيرًا ما يؤول القراءة على استصحاب حال الأصل . أي بوجه القراءة على أنها الأصل <sup>(٥)</sup> . وهذا ما سأتناوله بالتفصيل عند الحديث عن استصحاب الحال عند الأنباري .

(٢) انظر البيان ( ١٩٨/١ ) .

(١) انظر البيان ( ١٦٦/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٢٢٨/١ ) .

(٤) انظر على سبيل المثال لا الحصر البيان ( ٣٨٨/١ ، ٣٩٠ ، ١٨٩/٢ ، ٣٧١ ) ، وأسرار العربية ( ص ٨٠ ، ٣٥٤ ) .

(٥) انظر على سبيل المثال البيان ( ٤٥/١ ، ٥٩ ، ١٧١ ، ٢٢٤ ) ، ( ١٩/٢ ، ٣٨ ، ١٠٧ ، ١٩٨ ، ٢١٣ ، ٣٠١ ، ٤٢٥ ) ، والإصناف ( ١٢١/١٤ ) .

## ٢ - مفاضلته بين القراءات والترجيح بينها

فاضل أبو البركات الأنباري - كعبه من النحلة - بين القراءات مستحيا بالقواعد لنحوية في ترجيح القراءات والترجيح بينها ، بل وإيجاد شرط قبولها ، إذ تعلم أن موافقة العربية أحد شروط صحة القراءة ولقد استخدم الأنباري أوصافا عدة للدلالة على القراءات الراجعة عنده . فمن ذلك وصفه القراءة أو الوجه الذي جاءت عليه بأنه أولى أو أوجه أو أبهى أو أقوى وأفهم ، إلى غير ذلك من الألفاظ التي تدل على المفاضلة والموازنة .

ولكن قبل سرد الأمثلة التي تدل على مفاضلة أبي البركات بين القراءات أنه إلى أن المفاضلة بين القراءات لا بعد قدحا في القراءة أو خطأ من قبلها لأن الظاهرة اللغوية التي تأتي عليها القراءة - سواء أكانت تنسم بالشروع أو القلة - مقبولة ويحد بها فالقراءات القرآنية ليست على درجة واحدة من الفصاحة والقياسية من حيث الظواهر اللغوية التي تنتمي إليها ، وعلى هذا فالحكم على القراءة أو الظاهرة اللغوية التي جاءت عليها بالقلة أو الندرة لا يخرجها عن حيز القياس ، ولا بعد خطأ من شأنها (١) .

ومن أمثلة وصفه القراءة بأنها أوجه ، وصفه قراءة القراء السبعة عدا ابن كثير (فيه) بكسر الهاء من غير ياء في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] بأنها أوجه من قراءة ابن كثير (فيهي) (٢) . ومن ذلك وصفه قراءة الرفع في (قليل) من قوله تعالى : ﴿ مَا كَلُمُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ وَهَبَهُ ﴾ [النساء: ٦٦] بأنها أوجه من قراءة من قرأ بنصب (قليل) (٣) فقد درج النحلة على التفرقة بين الاستثناء العام الموجب والقام المنفي ، فوجبون في الأول انصب ، ويجوزون في الثاني النصب والإتيان على البدلية ، ولكنهم يرجحون الإتيان ، ولهذا رجحوا قراءة الرفع في هذه الآية . ومن ذلك وصفه الوجه الذي جاءت عليه قراءة من قرأ (يُضْرَف) بضم الياء وفتح الراء ، بأنه الأوجه ، ويعمل ذلك قائلًا : لأنه أقل إضمارًا ، وكلما كان الإضمار أقل كان أولى (٤) ، فالأنباري يختار الأضعف والأيسر ، لأن هذه القراءة أقل إضمارًا من قراءة من قرأ (يُضْرَف) بفتح الياء وكسر الراء (٥) .

(١) وانظر مواقف النحلة من القراءات القرآنية ( من القرن الخامس إلى الثامن ) ( ص ٣٢٩ ) .

(٢) انظر البيان ( ٤٥/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٢٥٨/١ )

(٤) انظر السدي .

(٥) البيان ( ٣١٥/١ ) .

أما وصفه الوجه الذي جاءت عليه القراءة بأنه أبلغ في معرض ترجيحه لها . فمن ذلك قراءة من قرأ ( يَكْذِبُونَ ) بالتشديد في قوله تعالى : ﴿ بَنَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [هجرة : ١٠] ، فيقول : « وكذب أبلغ من كذب ، لأن من كذب الرُّسُل فقد كذب أيضًا » <sup>(١)</sup> وأما وصفه القراءة بأنها الأقيس ، فكترجيحه قراءة من قرأ ( لا تَعْدُوا ) بفتح العين مع تشديد الدال في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ كُنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ [النساء : ١٥٤] فقد وصف هذه القراءة بأنها أقيس من قراءة من قرأ بِسُكُونِ العين مع تشديد الدال <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك وصفه قراءة من قرأ بِكُسْرٍ ( إن ) في قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ صَالِحٌ مِّمَّا كُنْتُمْ تُكْفَرُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَأَلْزَمَهُ خَفِيُّهُ رَجِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] بقوله : « والكسر بعد الفاء أقيس ، لأن ما بعد الفاء يجوز أن يقع فيه الاسم والفعل وكل موضع يختص بالفعل أو بالاسم ، كَلَوْ لَوْلا فغن إن تكون فيه مفتوحة وما بعد الفاء يصح لهما فكانت مكسورة » <sup>(٣)</sup> فهذا هو القياس الذي جعله يصف قراءة الكسر في إن بعد الفاء بأنها الأقيس .

ويتضح مما سبق أن المفاضلة قد تكون منصبة على القراءة نفسها ، أو على الوجه الذي جاءت عليه القراءة ، والأمران سواء ، لأن المفاضلة كما قلت سابقاً لا تعد قدحاً في القراءة .

كما قد يصف القراءة بأنها الأولى في مجال المفاضلة بينها وبين غيرها من القراءات <sup>(٤)</sup> . وهناك أمثلة كثيرة أخرى وصف فيها القراءة أو الوجه الذي جاءت عليه بأنه الأقيس <sup>(٥)</sup> ، أو أنها أقوى في القياس <sup>(٦)</sup> ، أو أنه أقوى وألّس <sup>(٧)</sup> .

إذن فالقياس هو المقياس الذي يقوى به القراءة ويضعف به الأخرى ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك توجيهه لقراءتي من فتح الكاف أو كسرها من ( مسكنهم ) في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسِمْزَلٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ ﴾ [سأ : ١٥] إذ يقول : فمن قرأ بالفتح أتى به على القياس ، لأن مصارع ( يَسْكُن ) . ومن قرأ بالكسر أتى به

(١) البيان ( ٥٥/١ ) . (٢) انظر البيان ( ٢٧٣/١ ) .

(٣) البيان ( ٣٢٣/١ ) . (٤) انظر البيان ( ٢٤١/١ ) .

(٥) انظر البيان ( ٧٠/١ ، ٢٩٠ ) .

(٦) انظر البيان ( ٥٠/١ - ٥١ ) ، ( ٢٧٥/٢ ، ٣٩٣ ) .

(٧) انظر البيان ( ١٢٠/٢ ) .

على خلاف القياس نحو : مطلع ومغرب ومسجد ومسقط ومبيت ومجيز .  
والقياس فيها الفتح <sup>(١)</sup> ثم بين القياس المطرد الذي حكم بقياسية الفتح بناء عليه  
فيقول : « لأن كان مصارعه بصم ، لمين ، فقياسه الفتح في المكان والرماد  
والمصدر ، وما كان مصارعه على يعمل بالكسر ، فقياسه في المكان والرماد على  
مقيل بكسر العين ، والمصدر على مقيل بفتح العين » <sup>(٢)</sup> وهكذا انصب اهتمامه في  
توجيه القراءات أو الترجيح بينها على موافقة القياس أو مخالفته .

ومعنى هذا أن القراءة الراجحة عند أبي البركات هي تلك التي يؤديها القياس أو  
التأويل ، وبذلك ترجح قراءة على أخرى ، من ذلك ترجحه قراءة ابن عامر ﴿ قُلْ  
أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] بجر أولادهم وشركائهم ، على قراءته الثانية  
( قُلْ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) بنصب أولادهم وجر شركائهم ؛ لأن الأولاد يشاركون  
أبائهم في الأموال والنسب والدين . وقراءة ابن عامر هذه أشبه من قراءته الأولى <sup>(٣)</sup> .

وكما رجح قراءة ابن عامر التي يؤديها التأويل في الموضع السابق وضعف القراءة  
التي ليس لها وجه من قياس أو تأويل ، قوى قراءة ابن عامر بالرفع في ( كل ) من  
قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [النساء : ٩٥ ، الحديد : ١٠] ؛ لأن لها وجها من  
التأويل فيها . على الرغم من أن القراءة ضعيفة إذا قيست على مقاييس الأنباري  
النحوية ، ولكن قواها حذف الهاء من ( وعد ) ، وضم الكاف في ( كل ) فاجتمع  
فيه سببان ، الحذف وطلب المشاكلة ، فقوى الرفع <sup>(٤)</sup> .

ويبقى أن ننبه إلى أن الأنباري قد قام بالترجيح والمفاضلة بين القراءات السبعة  
والمتواترة ، شأنه في ذلك شأن غيره من الصحابة - حتى الذين عرفوا بالدفاع عن  
القراءات المتواترة كابن مالك وأبي حيان وابن هشام من ذلك ترجحه قراءة الجمهور  
بنصب ( الأرحام ) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الْيَوْمَ تَشَاءُونَ مِنْهُ وَالْآيَاتُ ﴾  
[النساء : ١] على قراءة حمزة بالجر ، على الرغم من أنها قراءة متواترة أيضا <sup>(٥)</sup> . وهو  
مثال أيضا على أن القراءة الراجحة عنده هي التي يؤديها قياس أو تأويل على الرغم  
من أن القراءتين محتملتان ومتواترتان <sup>(٦)</sup> .

(٢٠١) البيان ( ٢٧٨/٢ ) .

(٣) البيان ( ٣٤٣/١ ) ، وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ٢٢٨ ) .

(٤) انظر البيان ( ٣٤٨/١ ) . (٥) انظر البيان ( ٢٤٠/١ - ٢٤١ ) .

(٦) وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ٢٢٩ )

وهكذا ، لم يفرق كثير من النحاة في المعاصرة بين القراءات بين ما هو متواتر وما هو شاذ ، إلا أن أكثرهم حين يفاضل بين قراءة متواترة وشاذة يرجع المتواتر أو ما عليها للجمهور ، ولكن القليل منهم لا يوضح في اعتباره التواتر والشذوذ ، بل يرجع ما يراه أقرب إلى القياس اللغوي أو أوجه في السق البلاغي كما فعل الرمحي<sup>(١)</sup> .

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية ( من القرن الخامس إلى الثامن ) ( ص ٣٦٧ )

## ٢ - تضعيف القراءة ( أو وصفها بالشذوذ )

إن تضعيف القراءة أو وصفها بالشذوذ صورة من صور تحكم القياس السحوي في القراءات ، إذ يلجأ السحوي إلى تضعيف القراءات التي تخالف القياس عندما تعيه الوسائل الأخرى على ردها إلى القياس . ولكن يجب ملاحظة أن القراءات القرآنية ليست كلها على درجة واحدة من الصحة والتواتر ، فمس القراءات ما هو صحيح متواتر ، ومنها ما هو ضعيف وشاذ ، ولهذا لا يعد عيباً أن تضعيف قراءة ضعيفة أو شاذة ، ولكن العيب أن يبالغ السحوي في تضعيف القراءات دون تفرق بين الصحيح منها والشاذ .

كما لا يعاب على السحوي وصفه القراءة بأنها ضعيفة في القياس ، لأن هذه القراءات تنتمي إلى أوجه منها الشائع في الاستعمال ومنها ما هو دون ذلك ، ولكن المعبى أن توصف القراءات نفسها بالضعف أو الشذوذ أو العيب في رأيها وغير ذلك من الأحكام التي تنصب على القراءة ذاتها . فهو عندما يقول هذه القراءة ( ضعيفة في القياس ) أو ( هو ضعيف في القياس ) فهو إنما يحكم حينئذ نظريته كنحوي ، ويحكم منهجه المعايير والقياس ويدل وصف القراءة بالضعف والشذوذ على عدم الاعتداد بها لخروجها عن القياس .

وليس النحاة المتأخرون أمثال الأنباري بدعاً في تضعيفهم للقراءات ، بل هم مبعون للاتهام الذي كان سائداً عند النحاة المتقدمين ، يشير إلى ذلك السيوطي قائلاً : « كان قوم من النحاة المتقدمين يميون على عاصم وحزرة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة ، التي لا عظم فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازها في العربية ، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به »<sup>(١)</sup> .

ولقد وصل أحد الباحثين<sup>(٢)</sup> إلى نتيجة مفادها يروز عدد من النحاة في مجال تضعيف القراءات بصورة واضحة أكثر من غيرهم ، هم الزمخشري والأنباري العكبري ، لأنهم قاسوا القراءات القرآنية بالقياس اللغوي الصارم . كما لم يفرق

(١) الاقتراح ( ص ٤٩ )

(٢) أحمد محمد عبد الراسي مواقف النحاة من القراءات القرآنية ص ( ٤٢١ ، ٤٢٢ )



كثير من اسحاة عد تضعيفهم للقراءة استحالة للقياس بين ما هو متواتر منها ، وما هو شاذ غير مجمع على صحتها ، ويرجع ذلك إلى تحكيم السحوي للقياس اللغوي تحكيماً صارماً لا مرونة فيه حيث لا يتيح له استيعاب الطواهر اللغوية الكثيرة التي جاءت بها القراءات .

أما عن تضعيف الأباري للقراءات ، فقد يصف الوجه الذي جاءت عليه القراءة بأنه ضعيف ، أو أنه ضعيف في القياس ، أو أن فيه بعداً أو أنه شاذ لا يقاس عليه ، إلى غير ذلك من ألفاظ تدل على إنكار القراءة .

وسأوضح في الصفحات التالية تضعيف الأباري للقراءات في المجالات اللغوية الثلاثة : الصونية ، والصرفية ، والنحوية .

#### ١ - تضعيف القراءة صوتياً :

فمن ذلك وصفه حركة الإشباع في قراءة من قرأ ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَ ﴾ (طه : ٧٧) بأنه ضعيف في القياس ، لأن القياس لا تخش ، لأنه مجزوم بالعطف على ( لا تخف ) إلا أنه أشبع فتحة الشين فتشأت عنها الألف وهو ضعيف في القياس <sup>(١)</sup> .

كما يضعف حركة الإتياع التي وجهت عليها قراءتا من قرأ ( الحمد ) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام من ( الله ) ، ومن قرأ بضم اللام إتباعاً لضمة الدال في قوله تعالى : ﴿ الْحَكْمُ لِلَّهِ ﴾ (النجم : ١) ، فيقول عنهما : « فقراءتان ضعيفتان في القياس ، قليلتان في الاستعمال لأن الإتياع إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها فلا يقاس عنهما » <sup>(٢)</sup> ويضعف الوجه الذي وجهت عليه قراءة حمزة بتسكين الهزة في حالة الوصل من قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرَ الْأَشْقَى ﴾ (طاهر : ٤٣) إجرأة للوصول مجرى الوقف . ويصف ذلك بقوله : « وهو ضعيف في القياس » <sup>(٣)</sup> .

ومن أسئلة تضعيفه القراءة لما تؤدي إليه من اجتماع الساكنين ، تضعيفه لقراءة من قرأ ( لا تَلْدُوا ) بتسكين العين مع تشديد الدال في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ لَا تَقْدُوا إِلَى الْكَتَبِ ﴾ (النساء : ١٥٤) ، إذ يقول « وهذه القراءة ضعيفة في القياس لما أدت إليه من الاجتماع بين الساكنين على غير حده » <sup>(٤)</sup> ، ومن

(١) البيان ( ٤٢/١ ) .

(٢) البيان ( ٣٥/١ ) ، ونظر حول تضعيف من القراءتين الإصاف ( ٧٣٩/١٠٧ ) .

(٣) البيان ( ٢٨٩/٢ ) .

(٤) البيان ( ٢٧٣/١ ) .

ذلك تضعيفه لقراءة نافع وأبي جعفر<sup>(١)</sup> ( محيائي ) بسكون الياء من قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٦] ويقول السكون على ية الوقف ، فيقول : « وجه هذه القراءة أنه يؤى الوقف فحذف المتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل إلا أن يجرى التوصل مجرى الوقف . وذلك إنما يجوز في حال الضرورة »<sup>(٢)</sup> . وما ضمه الأنباري ويتعلق بالهمزة ، تضعيفه حذف همزة الاستفهام في قراءة من قرأ ( أنذرهم ) بهمزة واحدة من قوله تعالى : ﴿ سَوَّاهُ عَلَيْهِمْ ءَاثَرَهُمْ أَثَمَ ثُمَّ تُنْزِفُ ﴾ [الزمر: ٦٦] ، وانظر قراءة من قرأ بحذف همزة الاستفهام من قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ تَقْتُلُونَ آلِجَالِ ﴾ [الأعراف: ٨١] حيث يضعفها قائلًا : وحذف همزة الاستفهام ليس بقوي في القياس<sup>(٣)</sup> ، أو قراءة من ترك الهمز من قوله تعالى : ﴿ وَالْقَبِيحِينَ ﴾ [طه: ٦٢] حيث يقول : « وهذا الحذف على خلاف القياس »<sup>(٤)</sup> . وانظر أيضًا تضعيفه لقراءة الكسائي في ( اشترؤا ) بالهمز<sup>(٥)</sup> . وتضعيفه في القياس قراءة من قرأ ( معاش ) بالهمزة<sup>(٦)</sup> .

#### ب . تضعيف القراءة صرفيًا :

وما ضمه الأنباري صرفيًا قراءة من قرأ ( قوما ) بالتخفيف في قوله تعالى : ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ حِينَ تَخْرُجُونَ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَفِي الرِّجَالِ وَالْفُتُوحِ وَالْأَرْجَالِ ﴾ [الأنعام: ١٦٦] يقول أبو البركات : « ومن قرأ : قوما بالتخفيف على ( بفعل ) أي ، دينا ذا استفامة ، فكان القياس أن يأتي بالواو فيقول : قوما ، نحو جزل ويجوز . إلا أنه جاء شاذًا عن القياس »<sup>(٧)</sup> وهكذا وصف الوجه الذي جاءت عليه القراءة بأنه شاذ في القياس .

#### ج - تضعيف القراءة نحويًا :

من ذلك تضعيفه قراءة النصب في ( فيغفر ) من قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ يُغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيَعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [الزمر: ٢٨٤] ، إذ يقول : « والنصب ضعيف وهو على تقدير

(١) الإنعام ( ص ٢٢١ ) .

(٢) الإصناف ( ٦٦٦/٩٤ ) ، وانظر البيان ( ٣٥٢/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٥١/١ ) .

(٤) البيان ( ٣٦٨/١ ) .

(٥) البيان ( ٨٨/١ ) .

(٦) انظر البيان ( ٣٥٥/١ ) ، وانظر أيضًا حول تصحيحه القراءة صرفيًا على ما يتعلق بالهمزة ، البيان

( ٢٧٧/٢ ، ٥٢٢ ، ٥٢٦ ) ( ٨ ) البيان ( ٣٥١/١ )

(أن) بعد العاء ... ، وهذه القراءة ليست بقوة في القياس ؛ لأنه إذا استوى الشرط الجزاء ضعف انصب ، وظهر هذه القراءة في الضعف في القياس . قوله تعالى : ﴿ أَزْ يُؤْتِيهِنَّ يَمًّا كَسْبًا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ۖ وَيَعْلَمَ ۙ ﴾ [النورى ٣٤ : ٣٥] بنصب الميم ، وإن كان على هذه القراءة كثير من القراء بحلاف ( فيمصر )<sup>(١)</sup> وهكذا ضعف الأباري القراءتين في القياس ، ولكنه يعلل بقوة بعضهم النصب في ( ويعلم ) على النصب في ( فيمصر ) بقوله : ﴿ إنما قوى النصب في ( ويعلم ) لأنه قد وجد مع جواز النصب سبب آخر وهو خياع اللام قبل الميم ، فلما اجتمع سببان قوى النصب الذي كان ضعيفا مع سبب واحد ؛ فلهذا كثرت القراءة بالنصب في ( ويعلم ) ولم تكثر في ( فيمصر ) لأن اللام في ( فيمصر ) مكسورة لا مفتوحة فبان الفرق<sup>(٢)</sup> .

كما يضعف قراءة قبل عن ابن كثير بإثبات الياء في ( يفتي ) من قوله تعالى : ﴿ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَنَصَرَتِ فُلَيْكَ اللَّهُ لَا يُضْمِعُ أَجْرَ الشَّاهِدِينَ ۖ ﴾ [يوسف : ٩٠] ويضعفها بأنها قراءة ضعيفة في القياس<sup>(٣)</sup> ؛ لأن القياس كان يقتضي إما حذف الياء مع تسكين الراء من ( ويصبر ) ، أو بإثبات الياء مع رفع الراء على إرادة ( من الموصولة ) . ثم قام بتوجيه القراءة على وجهين ، ولكنه يضعفهما أيضا قائلًا : « وكلا الوجهين ليس بقوى في القياس »<sup>(٤)</sup> ويضعف قراءة من قرأ ﴿ لَيْخُزْجَرٌ ﴾ بفتح الياء في قوله تعالى : ﴿ لَيْخُزْجَرٌ الْأَفْرُؤُ يَنْبَأُ الْأَذَلَّ ۖ ﴾ [القافرون : ٨] ؛ لأن هذه القراءة تؤدي إلى نصب الأذل على الحال ، وذلك شاذ لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام ، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه<sup>(٥)</sup> .

ويضعف قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قراءته ﴿ قُلْ أُولَٰئِكَ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] فيقول : « وأما نصب ( أولادهم ) وجر ( شركائهم ) فهو ضعيف في القياس جدًا »<sup>(٦)</sup> .

وانظر تضعيفه قراءة من قرأ ﴿ مُطْلِقُونَ ﴾ بكسر النون بالجمع بين نون الجمع والإضافة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنتُمْ مُطْلِقُونَ ۖ ﴾ [المائدات : ٥٤] حيث وصف الكسر بأنه ضعيف جدًا ، ثم حاول توجيهها ولكنه وصف ذلك التوجيه أيضًا بأنه شاذ

(١) البيان ( ١٨٦/١ - ١٨٧ ) .

(٢) السابق ، وانظر حول بعض الآيتين البيان ( ٣٤٩/٢ ) .

(٣) انظر البيان ( ٤٤/٢ )

(٤) البيان ( ٤٥/٢ )

(٥) البيان ( ٣٤٢/١ )

(٦) انظر البيان ( ٤٤١/٢ )

جداً<sup>(١)</sup> . وكذلك تضعيفه قراءة من جمع بين حذف الياء من الاسم المنقوص ودخول الألف واللام في قراءة من قرأ ﴿ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ ﴾ (البقرة : ١٨٦) ، فقد وصف هذا الوجه بأنه ضعيف جداً ، لأنه خالف القياس ، إذ دخلت ( أَل ) على المنقوص فزال التوین الذي هو علة حذف الياء فكان القياس أن تثبت الياء<sup>(٢)</sup> . وانظر تضعيفه للوجه الذي وجهت عليه قراءة عدم التوین في ( عربى )<sup>(٣)</sup> .

هذه هي مواقف الأنباري الرئيسة من القراءات ، وقد تراوحت بين تأويل القراءة والمفاضلة بينها وتضعيفها ، والحق أن هذه المواقف الثلاثة عند الأنباري لا يمكن أن ينظر إليها على أنها محسب على الأنباري سلباً أو إيجاباً ، فهي مواقف متنوعة اتخذها الأنباري من القراءات وغلبت عليه منها الصفة الأولى - وهي تأويل القراءة - دون أن نلاحظ فيها ما يعد مبالغة سواء أكانت هذه المبالغة تعد من قبيل الدفاع عن القراءات واحترامها أو تعد هجوماً على القراءات والتهاجم عليها والمبالغة في تضعيفها أو تأويلها .

والحق أنني وجدت للأنباري مواقف متعددة أخرى - وهي غير تلك المواقف الثلاثة السابق ذكرها ، وتلخص هذه المواقف في أنني عثرت له على مواقف تدل على احترامه الكامل للقراءات والإقرار بأنها سنة متبعة ، كما دافع عن القراءات في مواضع أخرى ، ولكنه من ناحية أخرى يغلو أحياناً في تأويله للقراءة أو تضعيفها غلوّاً واضحاً ، بل ويوحى في توجيهه لكثير من القراءات بأن القراء كانوا يقرعون بالرأي تبعاً للتأويل والتخريج والقياس لا لصحة السماع عندهم .

ولقد حاولت جمع هذه المواقف المتفرقة في موقفين رئيسين ، يمثل أحدهما الموقف التراثي من القراءات عند الأنباري ، إذ يحترم فيه القراءة ويعدها سنة متبعة ويدافع فيه أيضاً عن القراءات التي هاجمها الكثير من النحاة ، ويمكن أن نسمي هذا الموقف بالموقف الإيجابي عند أبي البركات . أما الموقف الثاني ، فقد جمعت فيه ما يمكن أن تعد مواقف سلبية عند الأنباري اتخذها من القراءات وتتمثل في الغلو في تأويل القراءات أو الغلو في تضعيفها أو الإيحاء بأن القراء كانوا يقرعون بالرأي والقياس لا بقوة السماع .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ١٠ ) .

(١) انظر البيان ( ٣١٤/٢ - ٣٠٥ ) .

(٣) انظر البيان ( ٣٩٧/١ ) .

وإليك هذه المواقف بالتفصيل

### (١) الموقف الأول :

ويظهر فيه احترام أي البركات للنص القرآني ووضعه في مكانة عالية كمصدر من مصادر الاحتجاج بل وبذامع عن العديد من القراءات التي هاجمها غيره من السادة .

#### ١ - القراءة عنده سنة متبعة

ومن هذه المواضع التي تظهر تمسكه بالموقف الثرائي من القراءات واحترامها لأنها سنة متبعة ، نصريحه بذلك عند توجيهه قراءة الرفع والبناء على الفتح من قوله تعالى : ﴿ لَا تَبِعْ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفَافَةٌ ﴾ (هجره : ٢٥٤) فبعد توجيهه للقراءتين قال : « ويجوز فيه في العربية عدة أوجه والقراءة سنة متبعة » <sup>(١)</sup> .

إذن فهو يحترم القراءة ويعلم أنها سنة متبعة وليست اجتهاذاً خاصاً من القارئ ، ولهذا قال : « ويجوز فيه في العربية عدة أوجه » ؛ لأن ما يجوز في العربية من أوجه مختلفة شيء وما يقرأ به بالفعل وما تتناقله أئمة القراء شيء آخر .

ولقد عانى الدكتور فاضل صالح السامرائي على هذه العبارة التي ذكرها الأنباري بقوله « والعرب أنه مع هذا التصريح يضعف بعض القراءات المتواترة » <sup>(٢)</sup> فالتزام بهذا المبدأ كان ينبغي أن يفرض احتراماً لهذه القراءات .

وانطلاقاً من هذا الموقف الذي يعد القراءة سنة متبعة رفض الأنباري ما نقله الكسائي عن بعض العرب من قراءات ؛ لأنه لا إمام لها ، فقد « حكى الكسائي قال : قرأ عليّ بعض العرب سورة ( في ) فقال : ( متاع للخير معتد ثمرين الذي ) بفتح التنوين ، لأنه نقل فتحة همزة ( الذي ) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضاً عن بعض العرب ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحة همزة ( الحمد ) إلى الميم قبلها » <sup>(٣)</sup> وقد اعترض الأنباري على ما حكاه الكسائي عن العرب بقوله : « على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من ( الرحيم الحمد لله ) لأنها لا إمام لها » <sup>(٤)</sup> ، وهو

(١) البيان ( ١٦٨/١ ) .

(٢) لمب البركات ابن الأباري ودراساته النحوية ( ص ٢٢٧ )

(٣) الإنصاف ( ٧٤١/١٠٨ ) . (٤) الإنصاف ( ٧٤٣/١٠٨ ) .

موقف تراثي ، احترمت فيه القراءة ، ولم يحجر قراءة بعض العرب بأوجه لهجية خاصة في القراءات

ومرغص أبو البركات بعض الأوجه التي توجه عليها الآيات ، لأنه لم يقرأ به أحد من القراء ، من ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ لَتَذْبُلَنَّ الْيَدَىٰ مَوْ أَدْنَىٰ بِالْأَيْمَنِ مَوْ حَيْلًا ﴾ [البقرة : ٦١] ، ولا يجوز أن يكون أدنى ( أفعل ) من الدنائة ، لأن ذلك يوجب أن يكون مهيوزاً ، ولم يهيمزه أحد من القراء ، وقلب الهمزة ألفاً إنما يجوز إذا سكنت وانفتح ما قبلها ، ولم يوجد ها هنا <sup>(١)</sup> .

إذن فهو يفرق بين ما يجوز في العربية والقراءة ، يتضح ذلك في العديد من المواضع ، من ذلك أنه ذكر خمس قراءات في ( مالك ) من قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَيْنِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ثم يقول : « وفيها في العربية أحد وثلاثون وجهاً » <sup>(٢)</sup> وانظر أيضاً توجيهه لقوله تعالى : ﴿ خَلِيلَيْنِ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [آل عمران : ٨٨] ، وقوله : ﴿ لِلَّهِ يَسْكَنُ مَبَاكَا وَهَذَى ﴾ [آل عمران : ٩٦] إذ يوجه الآيات ، ثم يذكر بعض الأوجه الجائزة في العربية <sup>(٣)</sup> .

ويرى أن اللغة التي نزل بها القرآن هي اللغة العالية الفصيحة ، يقول أبو البركات في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَدْرِيهِمْ ﴾ [الأعراف : ٢٧] بعد أن بين أن في ( حيث ) ست لغات ثم وجه بناء حيث على الضم والفتح والكسر ، يقول : « وبنائها على الضم أفصح اللغات ، وهي اللغة التي نزل بها القرآن » <sup>(٤)</sup> ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهَرْنَ مِنْكُمْ لَكُمْ أَنْ تَحْبَسَ عَنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٤] « والزوج ينطلق على الذكر والأنثى ، يقال : هما زوجان ، وقد يقال للمرأة : زوجة ، واللغة الفصحى بغير ثاء ، وهي لغة القرآن » <sup>(٥)</sup> ويقول عن ( الواو ) من ( يركبهم ) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٤] « وقد جاء عن بعض العرب حذفها - أي الواو - مع الضمير وهي لغة رديئة ، واللغة الفصيحة إثباتها وهي لغة القرآن » <sup>(٦)</sup> .

كما يستدل الأنباري على الشيء بأنه لغة القرآن الكريم ، فقد استدل على تدكير

(٢) البيان ( ٣٥/١ )

(٤) البيان ( ٣٥٩/١ )

(٦) البيان ( ٣٨٩/١ )

(١) البيان ( ٨٧/١ )

(٣) انظر البيان ( ٢١٢/١ )

(٥) البيان ( ٢٦٣/٢ )

( اللسان ) بأن القرآن أتى بالتذكير <sup>(١)</sup> ، كما يستند على إعمال ( ما المحاربة )  
بأنها لغة القرآن أيضًا <sup>(٢)</sup> .

ولكن ليس معنى هذا أنه يشترط أن ترد اللغة الفصيحة في القرآن الكريم فهناك  
لغات فصيحة وقوية في القياس أيضًا ، ولكنها لم ترد في القرآن ولا يعي ذلك  
فصاحتها أو قوتها في القياس ، مثال ذلك لغة بني تميم في ترك عمل ( ما ) عمل  
( ليس ) ، حيث لم تأت في كتاب الله إلا فيما ليس بمشهور ، ورغم ذلك فهي لغة  
فصيحة جازية ، بل إن القياس ألا تعمل ( ما ) ، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة  
اقتضت أن تعمل عملها <sup>(٣)</sup> ، ففي معرض رده على أدلة الكوفيين التي يستدلون بها  
على أن النصب واجب في الصفة الصالحة للخبرة إذا كرر معها الظرف ،  
واستدلواهم بإجماع القراء على نصب ( خالدين ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ  
سُودُوا فِي كَلْبَتِهِمْ خَالِدِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَكَانَ حَتِيبَتَيْنِ أَكْبَرًا فِي النَّارِ حَتِيبَتَيْنِ ضِعْفًا ﴾  
بقول الأنباري ردًا على ذلك : « قلنا : لا نسلم ، فإنه قد روي عن الأصمش أنه قرأ  
( خالدون فيها ) بالرفع ، على أن هذا الاستدلال فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضرورة  
أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلامًا جازيًا فصيحًا . ألا ترى أنه لم يأت  
في كتاب الله قط ترك عمل ( ما ) في المبتدأ والخبر نحو ( ما زيد قائم ) ، وما عمرو  
ذاهب ( إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة  
وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر البيان ( ٧٩/٢ )

(٢) انظر الإصناف ( ١٦٦/١٩ ) .

(٣) انظر الإصناف ( ١٦٦/١٩ )

(٤) الإصناف ( ٣٥٩/٢٣ - ٣٦٠ )

## ٢ - دفاعه عن القراءة وتقويتها

برر هذا الاتجاه عند السحاة المتأخرين أمثال ابن مالك وأبي حيان ، فقد ظهر هذا الاتجاه كرد فعل للاتجاه الذي ساد قبلهم من تصعيف القراءات ، فقد حاول السحاة المتأخرون - وبخاصة من له حيرة بالقراءات - الدفاع عن قراءات ابن عامر وحمزة وعاصم التي أكثر المتقدمون من تضعيفها والطنن فيها ، وربما رجح هذا الدفاع عن القراءة إلى الإيمان بأن القراءة قائمة على النقل والرواية ، لا على الرأي والدرابة . وعلى التسليم بالقراءة لأنها سنة متبعة والاحترام العميق لها .

ومن هذه المواضع التي دافع فيها أبو البركات الأنباري عن قراءات هاجمها السحاة أو أنكروها ، قراءة حمزة والأعشى في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَشَدُّ بِمُنْجِيٍّ ﴾ (إبراهيم: ٢٢) بكسر ( مصرعي ) ، حيث يقول : « وأما الكسر فقد قال النحويون : إنه رديء في القياس ، وليس كذلك ، لأن الأصل في التفاء الساكنين الكسر ، وإنما لم يكسر لاستثقال الكسرة على الهاء ، فعدلوا إلى الفتح ، إلا أنه عدل هاهنا إلى الأصل ، وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسرة حمزة ( أي كثرث بما أشركهون ) لأنه أراد الوصول دون الوقف فلما أراد هذا المعنى ، كان كسر الهاء أدل على هذا من ضحها ، وإنما عاب من عاب هذه القراءة ، لأنه توهم كسرة الهاء بالباء ، على أن كسرة باء المتكلم لغة لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب » (١) .

وهكذا رفض أبو البركات القول بأن الكسر رديء في القياس ، مستدلاً بأن الأصل في التفاء الساكنين التحريك بالكسر ، فقد وقف السحاة من التفاء الساكنين إما بتأويلها بما يخلصها من اجتماعها أو تأويلها بما يحسن اجتماع الساكنين فيها ، وقد علل الأنباري قراءة الكسر - على الرغم من أن الكسرة مستقلة على الهاء - على الإتيان للكسرة بعدها في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَفَرْتُمْ يَمَّا أَتَتْكُمْ مُنْقِصَةٌ ﴾ ، ولكنه لم يكتف بذلك بل سبب الوهم إلى أولئك السحاة عندما ظنوا أن كسرة ( الهاء ) في ( بمصرعي ) إنما كانت إتياناً لكسرة ( الهاء ) . ثم يحاول أعياناً أن يوجه القراءة على أنه لغة لبعض العرب حاكياً ذلك عن قطرب وهي عند التحقيق لغة بني يربوع (٢)

(١) البيان ( ٥٧/٢ )

(٢) انظر دراسات في النحو والقراءات ، بحث للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، مجلة مجمع اللغة العربية ( ١٢٣/٣١ )



وقد أنكر بعضهم قراءة من قرأ (الريح) في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ (المعر ٢٢) ، وقد دافع عنها قائلًا : « وقرئ : وأرسلنا الريح لواقح . وأنكره بعضهم ولا وجه لإنكارهم ، لأن الاسم إذا كانت فيه الألف واللام ، حار أن يرد ، والمراد به الجنس والجمع ، ولا مانع يمنع ، وأن يكون المراد بالريح الجنس والجمع كقوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ (المعر ٢٢) ، ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهِمَا﴾ (المعر ١٧) ، أي الملائكة . إلى غير ذلك من الشواهد التي لا تحصى كثرة » (١) .

كما عرض الأنباري قراءة لأبي عمرو ونافع في قوله تعالى : ﴿وَأَنفُثْنَا نَحْنُ الْوَيْلَ﴾ (المعر ٥٠) بإدغام التنوين في اللام من (الأولى) ، بعد حذف الهمزة ، وإلقاء حركتها على لام التعريف قبلها . وينقل لنا إنكار بعض النحويين لها ، حيث يقول : « وأنكرها بعض النحويين لأنها أدغمنا ساكنين فيما أصله السكون وحركته عارضة لا يعتد بها ، فاللام وإن كانت متحركة بالضممة التي نقلت إليها من الهمزة المحذوفة فهي في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في ساكن » (٢) .

فإنكارهم لهذه القراءة راجع إلى أنها تؤدي إلى إدغام ساكنين ، لأن الحركة العارضة لا يعتد بها ، ولكنه يرد على تلك الشبهة مستدلًا بكلام العرب ، وإثبات أن الحركة العارضة معتد بها ، مما يدل على حرصه على القراءة وتوجيهها على وجه تصحح معه حتى وجد إلى ذلك سبيلًا ، فيقول « ووجه هذه القراءة أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في الأحمر (لَحْمَر) ، فاعتدوا بحركة اللام ، فحذفوا همزة الوصل ، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة ، فلما ابتدأوا بها واستغنوا بها عن همزة الوصل ، دلَّ على أن حركة اللام معتد بها وإذا كانت معتدًا بها جاز إدغام التنوين فيها ، لأنه إدغام ساكن في متحرك » (٣) .

ونستطيع أن نخلص هذا الدفاع عن القراءة أيضًا في موقفه من قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ رَأَى لِيَكْتُمِيهِ رَبِّي﴾ (الشع ١٣٧) ، (الاسم : ١٣٧) ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وقد نقل لنا تصحيف البصريين لهذه القراءة ،

(٢) البيان (٤٠١/٢) .

(١) البيان (٦٧/٢ - ٦٨) .

(٣) البيان (٤٠١/٢) .

بقوله : « والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة وروهم القارئ ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة » (١) .

ولكنه - ورعهم هذا التضعيف من قبل البصريين - يحاول أن يتلمس لابن عامر وجهًا لقراءته هذه فيقول : « وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام ( شركائهم ) مكتوبًا بالهاء ومصحف أهل الحجاز والعراق ( شركاؤهم بالواو ) (٢) ، وهكذا احتج لقراءة ابن عامر عن طريق ادعاء اختلاف الرسم المصحفي في مصحف الشام عنه في مصحف الحجاز والعراق (٣) .

وإنما يلحق بالدفاع عن القراءات بسبب تقويته الوجه الذي جاءت عليه القراءة ووصفه بالقوة في القياس ، من ذلك قراءة من قرأ ( أنذرتهن ) بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية يجعلها بين بين ، من قوله تعالى : ﴿ مَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦١] (٤) ، وقراءة من قرأ بنصب ( ثمود ) من قوله تعالى : ﴿ وَآمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [نصت: ١٢] ، ويعمل فوته في القياس بقوله : « والنصب هاهنا قوي في القياس لدخول حرف فيه معنى الشرط ؛ لأن الشرط يقتضي الفعل وهو أولى به » (٥) ، كما يقوي الوجه الذي جاءت عليه قراءة من قرأ ﴿ كَمَثَلِ جَبَسٍ أَكْبَنَتْ سَنَجَ سَكَابَ ﴾ [البقرة: ٢٦١] بإدغام التاء في السين ويصفه بأنه جدًا لقربهما في الخرج ، وهما من حروف طرف اللسان وحروف الهمس (٦) .

#### ب - الموقف الثاني ،

وفي هذا الموقف يخرج الأنباري عن طبيعته المتحفظة فيتخذ مواقف أكثر تساهلاً ، إذ يتجه في تأويل القراءة وتضعيفها ، ولا يكفي بذلك بل يوحى في العديد من المواضع بأن القراء كانوا يقرءون بالرأي والدراية لا بالنقل والرواية . وهذا ما سأوضحه في الصفحات التالية :

(١) الإنصاف ( ١٣٦/٦٠ ) .

(٢) السابق .

(٣) هذا الادعاء مردود على الأنباري وعلى من قال مثله أمثال الزمخشري ، انظر رد ابن الجوزي على هذا الادعاء بشر ( ٢٦٣/٢ ) ، وانظر أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ٢٢٨ )

(٤) انظر البيان ( ٥١/١ ) .

(٥) البيان ( ٢٣٨/٢ ) .

(٦) انظر البيان ( ١٧٣/١ ) .

## ١ - الغلو في التأويل

لعلنا فيما سبق أن تأويل القراءة لا يعد عيباً ، لأنه محاولة لرد الظواهر اللغوية التي جاءت في القراءة إلى القياس ، ولكن العيب هو المبالغة في تأويل تلك القراءة فيخرجها الحوري على أوجه بعيدة متكلفة قد لا تليق بكتاب الله ﷻ .

ومن أمثلة الغلو في التأويل عند الأنباري ، تأويله لقراءة ابن عامر وحفص عن عاصم وحزمة وأبي جعفر بتشديد الميم في ( لَمَّا ) مع تشديد النون من ( إِنَّ ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَلَامَنَا لَخَوِيفْتُهُمْ رَبُّكَ أَفَتَنْبَهُهُ ﴾ [هود : ١١١] ، فلما بتشديد الميم من الأدوات التي يتنوع استعمالها في العربية ، وقد جاءت في قراءات مختلفة ، ولكنها أثارت دهشة النحاة وحيرتهم في هذا الموضع ، وقد تعرض النحاة لهذه القراءة قديماً وحديثاً ما بين منكر ومؤول وكان ممن تناولها بالتأويل الأنباري ، وخرجه على أربعة أوجه <sup>(١)</sup> يقول كمال الدين الأنباري : « فأما من شدة الميم في لَمَّا مع تشديد النون فهو عندهم مُشْكَلٌ ؛ لأن ( لَمَّا ) هاهنا ليس بمعنى الزمان ولا بمعنى إلا ولا بمعنى لم . حتى قال الكسائي : لا أعرف وجه التشديد في لَمَّا . وقد قيل : فيه أربعة أوجه .

الأول : أن يكون الأصل فيها ( لَمُنْ مَا ) ثم أدهم النون في الميم ، فاجتمع ثلاث مهمات ، فحذفت الميم المكسورة ، وتقديره : وَإِنَّ كَلَامَنَا لَخَلَقَ لِيُؤْفِكْتُهُمْ .  
والثاني : أن تكون صلة ( لَمُنْ مَا ) بفتح الميم في مَرْنٌ وَجُحِلْ ( ما ) راللة ومجذوف إحدى المهمات ، لتكون الميم في اللفظ على ما ذكرنا ، وتقديره : لخلق ليؤفكهم .  
والثالث : أن تكون ( لَمَّا ) مصدرًا ، مثل الذحوى والفتوى ، فالألف فيه للأنث فلم ينصرف .

والرابع : أن تكون ( لَمَّا ) مصدر ( لَمُنْ ) من قوله : ﴿ أَصْغَلَا لَمَّا ﴾ [الهمز : ١٩] ثم أجرى الوصل مجرى الوقف <sup>(٢)</sup> والحق أن هذه الأوجه جميعها بعيدة التصور ، ولذلك أعاد النحاة المتأخرون فيها النظر ، واجتهدوا في التماس وجه مناسب لها يجرى على قياس العربية ، وكان أول من احتهد في ذلك ابن أحاجب ثم تابعه

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد محمد عبد الراسمي ( ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ )

(٢) البيان ( ٢٩/٢ - ٣٠ )

أبو حيان ، فقد نخرجها عن أنها هي ( لما ) اجازمة قد حذف مجزومها ، والتقدير : لما يتركوا ، أو لما يهيموا ، وقد رفض أبو حيان كل ما ورد عن متقدمي السحاة من تخريجات ودعا إلى تنزيه القرآن منها <sup>(١)</sup> .

ومن ذلك عرصه لتأويلات الجائزة في قراءة من قرأ ( يتقي ) بإثبات الياء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، فقد أولت القراءة على وجهين :

الأول : أن تكون ( تقي ) بمعنى ( الذي ) ، وحذف مصدر على معنى الكلام ؛ لأن ( من ) إذا كانت بمعنى الذي ، ففيها معنى الشرط ، ولهذا تأتي الفاء لي خبرها في الأكثر .

والثاني : أن تكون ( من ) على هذه القراءة شرطية ، والضممة مقدرة في الياء من ( يتقي ) وحذفت الضمة لجزم وقيمت الياء <sup>(٢)</sup> ، وقد خلق الأنباري على كلا الوجهين بما يدل على عدم رضاه عنهما بقوله : وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس <sup>(٣)</sup> .

ومن أشهر الأمثلة على المبالغة في تأويل القراءة تأويلهم لقراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَذَا نَسْكَحِينَ ﴾ [ص : ٦٣] فقد مثلت هذه القراءة مشكلة عند السحاة وقاموا بتأويلها على أوجه ، ذكر الأنباري منها أربعة :

الأول : أنها أتت على لغة من يرمز المشي الألف ، وهي لغة بني الحارث ابن كعب ، كما اشتهرت نسبة هذه اللغة إلى كنانة ولعنهم وزهد .

والثاني : أن ( إن ) بمعنى ( نعم ) مسدداً على ذلك بكلام العرب شعراً ونثراً .

والثالث : أن تكون الياء مضمرة مع ( إن ) ، والتقدير : إله هذان لساحران .

والرابع : أن تحمل التثنية على ( هذان ) لما لم يظهر الإعراب في واحده وجمعه <sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر السحاة وجهين غير الأربعة لغير ذكرها الأنباري :

أحدهما : قول الفراء أنه وجد الألف دهامة وليست بلام الفعل ، فدعا ثبت زاد

(١) مواقف السحاة من القرآت القرآنية لأحمد محمد عبد الراضي ( ص ٤٩٦ ) ، وانظر البحر محيط ( ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ) .

(٢) السابق .

(٣) الياء ( ص ٤٤ ، ٤٥ ) .

(٤) انظر البيان ( ١٤٤/٢ - ١٤٦ ) ، وانظر حوس هذه القراءة النشر ( ٣٢٠/٢ - ٣٢١ ) ، والسبعة

في القرآت لابن مجاهد ( ص ٤١٩ ) ، والبيان في إعراب القرآن ( ٨٩٤/٢ - ٨٩٥ )

عليها نونا<sup>(١)</sup> .

والثاني : أنه شبهت الألف في ( هذان ) بالألف في ( يفعلان ) فلم تميز<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - الغلو في تضعيف القراءات

إذ التضعيف الموجه إلى القراءات بوعان : نوع موجه إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة ، مع احترام القراءة والتسليم بصحتها ، وهو نوع مقبول ، إذ لا يؤدي تضعيف الظاهرة اللغوية التي نجيء عليها القراءة إلى تضعيف القراءة ذاتها ، ونوع آخر موجه إلى القراءة ذاتها وهو الذي يؤخذ على النحوي ، وبخاصة إذا اشددت حدته ، فيتحول النحوي إلى الطعن في القراءة وصاحبها ، فيصف القراءة بالتضعيف الشديد أو الشذوذ أو القبح أو الغلط ، ويصف القارئ أو الراوي باللمن أو الوهم أو الغلط أو قلة الدراسة ، أو يتهم كسبه بالتنزيل بالخطأ في بعض المواضع ، إلى غير ذلك مما لا يليق بالثقافت أمثالهم .

ومن الملاحظ أن ما ذكرته سابقاً حول تضعيف الأنباري للقراءات كان التضعيف فيه منصفاً على الأوجه التي توجه عليها تلك القراءات وليس في ذلك مأخذ يؤخذ على الأنباري .

غير أن نبرة التضعيف قد تزداد فيصف القراءة ذاتها بالتضعيف أو الشذوذ فمن المواضع التي وجه فيها الأنباري التضعيف إلى القراءة ذاتها ، تضعيفه قراءة من قرأ بالنصب في ( فيكون ) من قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَقُولُ لَأَنْ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧] يقول أبو البركات : « ومن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالغاء منصوب والنصب ضيف »<sup>(٣)</sup> ، وهكذا ضعف الوجه الذي وجهت عليه القراءة ولو اختصر الأمر على ذلك لما عيب عليه شيء ، ولكنه يستطرد بعد ذلك قائلاً : « لأن ( كن ) ليس بأمر في الحقيقة ، لأنه لا يخلو قوله : كن . إما أن تكون أمراً لموجود أو معدوم ، فإن كان موجوداً فالموجود لا يؤمر بمكن ، وإن كان معدوماً فالمعدوم لا يخاطب ، ثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة ، ... فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة »<sup>(٤)</sup> فوصف القراءة ذاتها بالتضعيف ، والحق أن العلة التي استدلل بها الأنباري على تضعيف النصب يمكن قبولها في غير كتاب الله تعالى ، فالمعدوم يعد موجدًا في علم الله تعالى لأنها إرادته

(٢) نظر إعراب القرآن لسحاس ( ٤٦/٣ )

(١) انظر معاني القرآن ( ١٨٤/٢ )

(٤) البيان ( ١٢٠/١ )

(٣) البيان ( ١٢٠/١ ) .

وقدرته ، وعلى هذا فمصدر الأمر يكس من الله للمخلوقات قبل أن توجد لا يخرجها من كونه أمراً حقيقياً ، وبذلك يصح توجيه الأمر إلى الموجود في عمله تعالى بكن ، ليتحقق بقدرته في الواقع <sup>(١)</sup> .

ويضعف قراءة من قرأ ( فالحقُّ والحقُّ أقول ) بالجر فيها على القسم وإعمال حرف الجر في القسم مع الحذف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ قائلاً : « وهي قراءة شاذة ضعيفة جداً ، قبيحة واستعمالاً » <sup>(٢)</sup> فيصفها بالضعف في القياس والاستعمال . وما وصفه أيضًا بالضعف ومخالفة القياس قراءة من قرأ ( يَهْلِكُهُ ) بالنصب في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَهْجِجُ فَكَرِهَ مُنْكَرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُكْمًا ﴾ [الرعد: ٢١] فيقول عن هذه القراءة : « وهي قراءة ضعيفة ، ... وليس في توجيهها قول مرضى جاز على القياس » <sup>(٣)</sup> ، ومن ذلك تضعيفه قراءة من قرأ ( والسلاسل ) بالجر في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَادْتَ لِقَاءَ أَهْلِكَ فَأَنْتَ إِلَهُكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [الشورى: ٢١] ، فيقول عنها : « وهي قراءة ضعيفة ، لأنه يصير المعنى ، الأهلل في الأهلل والسلاسل ، ولا معنى للأهلل في السلاسل . ولعل هو معطوف على ( الحميم ) ، وهذا ضعيف جداً » <sup>(٤)</sup> .

وما وصفه الأنباري من قراءات بالشذوذ ، وأنها جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب <sup>(٥)</sup> ( ثم تَنْزِلُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلُهُمْ أَشَدُّ ) بالنصب <sup>(٦)</sup> ، وكذلك قراءة الكسائي <sup>(٧)</sup> ﴿ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣] فيقول عنها الأنباري : « فهي قراءة شاذة وليس لهم فيها حجة - أي الكوفيين » <sup>(٨)</sup> ، وهو مثال على أن الأنباري كان ينكر بعض القراءات إنكاراً تاماً ، وينسبها إلى الشذوذ ، ويتمنع الاحتجاج بها <sup>(٩)</sup> .

إذن فأبو البركات ينكر بعض القراءات ، كإنكاره قراءة ( حاشَ لله ) مسدلاً بإنكار عالم من علماء القراءات واللغة الثقات لها ، وهو أبو عمرو بن العلاء ، وما نقله عيسى بن عمر اللخمي - وهو الموثوق في نقله - من أن العرب كلها تقول :

(١) وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد محمد عبد الرزاق ( ص ٤١٥ ) .

(٢) البيان ( ٣٢٠/٢ ) . (٣) البيان ( ٣٢٣/٢ ) .

(٤) البيان ( ٣٣٤/٢ ) . (٥) الإنصاف ( ٧١١/١٠٢ ) .

(٦) انظر الإنصاف ( ٧١٤/١٠٢ ) .

(٧) وذكر في الإنصاف أنها قراءة عبد الله بن مسعود ( ٥٦٠/٧٧ ) .

(٨) الإنصاف ( ٥٦٤/٧٧ ) . (٩) انظر الخلاف النحوي ( ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ ) .

(حاشي لله) بالألف<sup>(١)</sup>.

أما عن تضعيفه القراءات المتواترة ، فيبدو أنه قد بالغ في تصحيح بعض القراءات المتواترة كالكثيرة من النحاة منهم الرمخشري والأبباري والعكبري وابن يعش والرصي ... وغيرهم ، ويدعو أن مرد هذا الاتجاه عندهم هو التثبت الشديد بالقياس وتحكيمه في القراءات ، وكذلك تناقض موقفهم النظري الذي أقروا به بأن القراءة سنة متبعة مع موقفهم العملي الذي أوحى باعتقادهم بأن القراءة اجتهاد شخصي من القراء ، وليست قائمة على النقل والرواية .

ولقد كان الرمخشري من أشد النحاة حدة في تضعيف القراءات والتعجيم على من تنسب إليهم ، فلم يكن يقتصر على مجرد تضعيف القراءة ، بل كان يحامل على القارئ بها ، فيصفه باللحن والخروج عن قواعد العربية<sup>(٢)</sup> .

ويؤخذ مما سبق أن موقف الأبباري من القراءات كسواء من النحاة حيث يضعف القراءة المتواترة أحياناً ، ومن ذلك تضعيفه لقراءة ابن عامر لتفرده بها ومخالفته سائر القراء ، يقول أبو البركات : « وأما قراءة ابن عامر : ( ولا تتبعان ) بالتون الخفيفة فهي قراءة تفردها وباقى القراء على خلافها »<sup>(٣)</sup> هذا على الرغم من أنها قراءة ابن عامر المتواترة .

ومن ذلك أنه ينسب إلى البصريين إنكارهم قراءة ابن عامر ( قتل أولادهم شركائهم ) فيقول : « والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على زلحي القراءة »<sup>(٤)</sup> .

ولاحظ في إنكاره لهذه القراءة أمران :

الأول : أنه ينكر قراءة متواترة هي قراءة ابن عامر .

الثاني : أنه ينسب هذا الإنكار إلى البصريين ، وهو وهم من أبي البركات ، يقول

(١) انظر الإنصاف ( ٢٨٥/٣٧ ) ، وانظر ابن الأنباري وجهوده في الحق ( ص ٣١٨ ) ، وانظر أبو البركات ابن الأنباري ودراساته الصوتية ( ص ٢٢٦ ) .

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، أحمد عبد الراسي ( ص ٥٠١ ، ٥٠٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ٦٦٧/٩٤ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٣٦/٦٠ ) ، وانظر أيضاً حول تصحيحه بعض القراءة ، البيان ( ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ ) .

الدكتور شوقي صيف : « ووهم صاحب الإنصاف ، فحُكِّل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة ، ولا تعلم بصرياً معاصراً للفراء ولا سابقاً له رفضها ، بل لقد صيحتها الأحفش البصري معاصره ... واحتج لها من الشعر » <sup>(١)</sup> ويؤكد هذا المعنى بقوله : « ولا تعلم بصرياً جاء بعده - أي الفراء ، وردّ مثل هذا القدر من القراءات بل لقد كان المازني والمبرد وأضرابهما ممن توقعوا بإزاء بعض القراءات متابعين له مقتلين به . وبذلك يسقط جُلُّ ما نسبته صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات » <sup>(٢)</sup> ولعل مما يؤكد هذا الكلام ما أتت به بحث ( أصول النحو في معاني القرآن للفراء ) من تضعيف الفراء لهذه القراءة وغيرها من القراءات وإتباع النحاة له في ذلك <sup>(٣)</sup> .

ومن تضعيفه للقراءات المتواترة أيضاً تضعيفه قراءة ( أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ) <sup>(٤)</sup> وهو أحد الفراء العشرة ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ (البقرة: ٢٤) بنقل ضمة حمزة ( اسجدوا ) إلى التاء قبلها فيقول عن هذه القراءة « تضعيفه في القياس جُلًّا والقراء على خلافها » <sup>(٥)</sup> وذلك على الرغم من أن هذه اللفظة ، لغة أزد شنومة ، كما يصرح أبو حيان <sup>(٦)</sup> .

وقد نعلو نبرة التضعيف عند أبي البركات فيصف الراوي بالغلط ، أو ينسب إليه الوهم ، من ذلك ما قاله في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ مُّخَيَّرَ لَكُمْ ﴾ (البقرة: ٥٨) و ( نفخ لکم ) روى عن أبي عمرو : إدغام الراء في اللام وهو على خلاف القياس ؛ لأن الراء حرف تكرير وهي أزيد منها وأقوى واللام أنقص صوتاً وأضعف ، فلو أدغمت فيها لأدى ذلك إلى أن يدغم ما هو أزيد صوتاً في الأنقص ، وما هو الأقوى في الأضعف ، فتكون كأنك قد أدغمت حرفين في حرف وذلك لا يجوز .

وزعم بعض البصريين أن أبا عمرو أشغى الراء ، فزعم السامع أنه أدغم فالغلط في ذلك ينسب إلى الراوي لا إلى أبي عمرو <sup>(٧)</sup> ، وحول نفس القراءة ونسبة الغلط إلى الراوي يقول في كتابه أسرار العربية : « فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى

(١) المدارس النحوية ( ص ٢٢١ ) . (٢) المدارس النحوية ( ص ٢٢٢ ) .

(٣) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء ( ص ٧٨ - ٨٤ ) .

(٤) البحر المحیط ( ١٥٢/١ ) . (٥) الإنصاف ( ٧٤٤/١٠٨ ) .

(٦) البحر المحیط ( ١٥٢/١ ) . (٧) البيان ( ٨٣/١ - ٨٤ ) .



الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعل أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي فتوهم إدغامًا <sup>(١)</sup> ، ويقول حول نفس الآية في كتابه منشور الموائد : « إعدام الراء في اللام في قراءة أبي عمرو وهي لمة ثبتت سماعًا لا قياسًا » <sup>(٢)</sup> فهو هنا يشتها سماعًا وهناك يتشكك في صحتها <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك ما قاله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ إِنْ تُشْكَرُوا لَأَكْثُرَنَّ فَتَبَيَّنَ مِنْهُ ﴾ (هجره : ٢٧١) فبعد أن بين اللغات في ( يقيم ) قال : « فأما إسكان العين مع الإدغام فوديء جدًا ، لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين ، وليس أحدهما حرف لين ولعل القارئ اختلس الحركة فتوهم الراوي إسكانًا » <sup>(٤)</sup> .

ويقول أيضًا في معرض توجيهه لقراءة من قرأ ﴿ وَكَذَلِكَ نَجْيِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنبياء : ٨٨) « وأنكر أكثر النحويين أن يكون ( نجى ) فعل ما لم يسم فاعله ؛ لأنه لو كان كذلك لكانت الياء منه مفتوحة وقالوا : إن هذه القراءة محمولة على إخفاء النون من ( نجي ) فتوهم الراوي إدغامًا » <sup>(٥)</sup> .

وقد يؤدي الغلو في التضعيف عنده إلى اتهام القارئ بالنحن أو الوهم ، من ذلك اتهامه من قرأ بجمع صرف ( استبرق ) من قوله تعالى : ﴿ عِيَّتُمْ يَابُ سُنَّيْ حُفْرٍ رَاسْتَبَقَ ﴾ (الإنسان : ٢١) بأنه قد وهم <sup>(٦)</sup> . ومن ذلك ما قاله في قراءة أبي الشمال الأعرابي ﴿ اَلْكَرُ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ ﴾ [الصلوات : ٣٨] بالنصب ، إذ يقول : « وهو رديء في القياس ، ولذلك قال أبو عثمان : لحن أبو الشمال بعد أن كان فصيحًا ، فإنه قرأ : إنكم لذائقو العذاب الأليم ، بالنصب » <sup>(٧)</sup> ، ومنه أيضًا ما نقله من إنكار أبي عمرو قراءة عيسى ابن عمر ومحمد بن مروان ( أظهر ) بالنصب في قوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتُ هَؤُلَاءِ لَكُمْ ﴾ [مريم : ٢٨] يقول : « قرأ عيسى بن عمر ومحمد بن مروان ( أظهر ) بالنصب ، وأنكره أبو عمرو ، وقال الأصمعي قلت لأبي عمرو : إن ابن مروان قرأ ( أظهر لكم ) بالنصب ، فقال أبو عمرو : لقد اجتنبني ابن مروان في الحقة » <sup>(٨)</sup> .

(١) أسرار العربية ( ص ٤٢٦ ) .

(٢) منشور الموائد ( ص ١١٧ ) .

(٣) وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ٢٣٠ ) .

(٤) البيان ( ١٧٧/١ ) ، وانظر النشر ( ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ) .

(٥) البيان ( ١٦٤/٢ ) .

(٦) انظر البيان ( ٤٨٤/٢ ) .

(٧) البيان ( ٣٠٤/٢ ) .

(٨) البيان ( ٢٥/٢ ) ، ولاحظ أن العبارة التي نقلها الأنباري عن أبي عمرو غير مفهومة على الوجه الذي =

ومن أخطر ما وجدت عند الأنباري في هذا الباب ، ما قانه في معرض رده على احتجاج الكوفيين بقوله تعالى ﴿ لَنَكِينُ الرَّسُولِ فِي أَمْرِهِ إِذْ يهْدِيهِمْ وَأَلْهَمُونَهُمْ يَأْمُرُكُمْ أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ [النساء ١٦٢] ، إذ يقول بعد توجيهها على وجهين : « على أنه قد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها سفلت عن هذا الموضع فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سفل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب ( وما أنزل من قبلك ) قال : ما أكتب ؟ فقبل له : اكتب والمقيم الصلاة ، يعني أن الممل أصل قوله ( اكتب ) في ( المقيمون ) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ الممل ، <sup>(١)</sup> وقد حكمت على هذا الكلام بالخطورة ، لأنه يؤدي إلى الاعتقاد بأن الكتابة الذين كتبوا القرآن أعطوا في بعض المواضع ، وهذا مما لا يجوز <sup>(٢)</sup> .

ولقد روى لنا السيوطي في الاقتراح جانباً من هذه الروايات التي تدور في مجملها حول خطأ الكاتب ووقع اللحن فيه ، ورد على ذلك بردود مفصلة منها قوله : « قلت : معاذ الله ! كيف يظن أولاً بالصحابة أنهم يلهجون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللد ؟ ثم كيف يظن بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل وضبطوه وحفظوه وألقوه ؟ ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم كنهم على الخطأ وكتابه ؟ ثم كيف يظن بهم رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه ؟ ثم كيف يظن بثمان أن يقرأه ولا يخبره ؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ ، وهو مروي بالتواتر خلطاً من سلف ؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرها وعادة » <sup>(٣)</sup> .

ومن أمثلة الغلو في التضعيف أيضاً أن يضعف النحوي القراءة نتيجة قصيره في البحث عن وجه ملائم للقراءة ، بمعنى أن يحصر القراءة في وجه من العربية بعيد عن القياس ، وإن كانت هناك أوجه أخرى كان من الممكن أن توجه عليها القراءة وتتفق مع القياس من ذلك تضعيفه قراءة الحسن <sup>(٤)</sup> ( حسناً ) في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا إِلَاسٌ مَعْتَنِي ﴾ [البقرة ٨٣] بألف التأنيث المقصورة ، فهو يضعفها لأنه لم يحملها

ـ ذكرها ، فهو خطأ في التحقيق أو المخطوط إذ يبدو عليها التضعيف ، وعند رجوعي إلى الكتاب وجدت العبارة الصحيحة ( لقد اعتنى ابن مروان في البحر ) أي اشتمل بالخطأ الكتاب ( ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ ) .

(١) الإصناف ( ٤٧١/٦٥ ) (٢) نظر الخلاف النحوي ( ص ٣٨٨ )

(٣) الاقتراح ( ص ٥١ ، ٥٠ ) . (٤) الإنحاف ( ص ١٤٠ ) .

إلا على أن ( حسبي ) مؤنث ( أحسن ) إذ يقول : « وهذه القراءة ضعيفة في القياس ، لأن باب فُقل لا يستعمل إلا مصافاً أو معرفاً بالألف واللام ، ولم يوجد واحد منهما » <sup>(١)</sup> .

ولقد حمل غيره من النحاة ( حسنى ) على قراءة احسن على أنه مصدر كالرجعي والقري ، وبذلك لا تصير القراءة مخالفة للقياس . وهذا التوجيه يرد قراءة الحسن إلى قراءة الجمهور ( حسناً ) بضم الحاء وسكون السين وبتنوين الألف عند الوصل حيث تصير الكلمة مصدرًا على كنتا القراءتين ، إلا أنه جاء على وزن ( فُقل ) بضم الفاء وسكون العين في قراءة الجمهور ، وعلى وزن ( فُقلَى ) بضم الفاء وسكون العين وألف مقصورة في قراءة الحسن <sup>(٢)</sup> .

### ٣ - الإيهاء بأن القراء يقرءون بالرأي

إن محاولة الأنباري توجيه القراءات القرآنية أظهرته وكأنه يعتقد بأن القراء إنما يقرءون بالرأي تبعاً للتأويل والتحريج لا لصحة السماع عندهم وهذا الإحساس إنما يأتي نتيجة المنهج الذي اتبعه الأنباري في دراسته للقراءات ، فقد كان حريصاً على توجيه القراءات المختلفة وتوجيهها نحوياً ، مما أشرنا وكان القراء أنفسهم كانت في أذهانهم هذه التوجيهات عند قراءة الآيات ، ولكنها في الحقيقة توجيهات الأنباري وتحكيم مقاييسه هو لا توجيهات القراء .

يقول ابن الجوزي نقلاً عن أبي عمرو الداني : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألف في اللفظ والألف في اللفظ ، بل على الألف في اللفظ والألف في اللفظ ، وإذا ثبت عنهم لم يردوا قياس عربية ولا فصحى ، لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها » <sup>(٣)</sup> .

وما يظهر فيه هذا الإيهاء توجيه الأنباري لقوله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ [البقرة: ٢٩] فقد قرئ ، هو بضم الهاء وسكونها ، فمن صمها فعلى الأصل ، ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل عنها ، وهو بمنزلة عَصِيدٍ <sup>(٤)</sup> ،

(١) البيان ( ١٠٣/١ ) .

(٢) وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد عبد الراسي ( ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ ) .

(٣) مسجد المقيمين ومرشد الطالبين لابن الجوزي ( ص ٦٥ ) .

(٤) البيان ( ٦٩/١ ) .

وتوجيهه لقوله تعالى: ﴿ تَطَاهَرُوا عَنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، إذ يقول: « قرئ بتشديد الظاء وتخفيفها، فمن قرأ بالتشديد، قال: لأن أصله (تظاهرون) فاستشفوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فأزال استشفال اجتماع المثلثين المتحركين بأن أبدل من التاء الثانية ظاء، ولأدغم الظاء في الظاء. ومن قرأ بالتخفيف، حذف إحدى التائين من (تظاهرون) »<sup>(١)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] يقول: « وقرئ، نَسَخَ بفتح النون ونسخ بضمها. فمن قرأ بالفتح جعله من نسخت الشيء إذا رفعته، ومن قرأ بالضم جعله من أنسخت فلاناً الشيء إذا حملته على نفسه »<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَذَاقُوا الْعَذَابَ الَّذِي لَكُمْ وَفَؤُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣٩] يقول: « وقرئ، فذاده الملائكة. لمن قرأ، فذادته بالعائث أراد جماعة الملائكة. ومن قرأ: فذاده بالتذكير أراد مجتمع الملائكة »<sup>(٣)</sup>.

ويقول في توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَخَذَ اللَّهُ يَمِينَهُ أَتَيْنَهُمْ لَسَاءَ أَتَيْنُهُمْ مِنْ حَبْكَيْنِ رَجَسَيْنِ ﴾ [آل عمران: ٨١]، « لما قرئ بفتح اللام وكسرها، لمن قرأ بكسر اللام حلقها بأخذ... ولا تكون (ما) إلا بمعنى الذي. ومن فتح اللام جعلها لام الابتداء وهي جواب لما دل عليه الكلام من معنى القسم لأن أخذ الميثاق إنما يكون بالأيمان والعهود »<sup>(٤)</sup>.

ويقول في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُولُ لَمْ يَأْتِ ﴾ [الإسراء: ٢٣] « ومن نون (أف) مع الكسر والفتح والضم، أراد به التنكير، ومن لم ينون أراد التعريف »<sup>(٥)</sup>.

ويقول عن قراءة النصب في (كل) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ وَنَحْنُ إِلَهُ ﴾ [البقرة: ٢٢] « والنصب هاهنا هو القراءة المشهورة التي عليها الجماعة، وإنما ذهبوا إلى النصب بتقدير (خلقنا)، لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع...، فلهذه الفائدة من العموم، اختارت الجماعة النصب على الرفع »<sup>(٦)</sup>.

وبذلك يصور لنا وكأن الجماعة من القراء يختارون نيتاً للفائدة لا لقوة السماع عدهم وهكذا كانت صياغة الأنباري في توجيهاته السحوية للقراءات نوحى وكان

(٢) البيان (١١٧/١).

(٤) البيان (٢٠٩/١).

(٦) البيان (٤٠٦/٢ - ٤٠٧).

(١) البيان (١٠٤/١).

(٣) البيان (٢٠٢/١).

(٥) البيان (٨٩/٢).

القراء إنما يقرعون بالرأي ، وأنهم كانوا يسرون في قراءاتهم على علل في أذهانهم ، وهذا غير جائز . ولكن يمكن التماس العذر للأنباري باعتباره نحوياً يصعب جل اهتمامه على الأوجه الإعرابية والنحوية الجائرة للقراءات وتوجيهها ولكن الصياغة خاتمة بعض الشيء ، فبان المعنى وكأن القراء هم الذين أرادوا هذه التوجيهات والترجيحات والعلل ، ولكنها في الحقيقة إرادة الأنباري وتوجيهاته لا إرادة القراء .

ولا يتسع المقام إلى الاسترسال في سرد كل الأمثلة التي تظهر فيها الصياغة موجبة بالقراءة بالرأي ومن ثم اكتفت بذكر بعضها <sup>(١)</sup> ، ولكن ليس معنى هذا أن كل توجيهات أبي البركات الأنباري النحوية للقراءات توحى بالقراءة بالرأي بل لقد حاول الأنباري في الكثير من الأحيان أن يراعى في صياغته البعد عن هذا الإيهام <sup>(٢)</sup> .

وأخيراً وقبل مغادرة هذا الموضوع أشير إلى بعض الملحوظات المهمة التي لاحظتها عند الأنباري في موقفه من القراءات القرآنية ، وتتلخص في الآتي :

١ - ليس النحاة على درجة واحدة في العناية بنسبة القراءة إلى صاحبها وربما رجع ذلك إلى الجهل بالقارئ وبخاصة إذا كانت القراءة من الشواذ أو كان القارئ غير مشهور ، أو لعدم اهتمامه بهذا الأمر واكتفائه بذكر القراءة نفسها والاحتجاج بها دون توثيق نسبتها .

ولقد كان الأنباري من هذا النوع الأخير ، حيث وجدته في مؤلفاته النحوية وبخاصة ( البيان ) يغفل نسبة القراءات القرآنية إلى قارئها ، سواء تعلقت تلك القراءات بالقراء المشهورين كالقراء السبعة أو العشرة ، أو غير ذلك من القراءات الشاذة . فلا مجال إذن إلى تصديق ما صرح به الدكتور جميل علوش عندما قال عن الأنباري : « وهو إلى ذلك ينسب القراءات إلى أصحابها في معظم الأحيان » <sup>(٣)</sup>

(١) وانظر على سبيل المثال البيان ( ١/ ٤١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٣٣٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦٦ ) ، ( ١/ ١٦ - ١٧ ، ٧٠ ، ٩٠ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٤٢ ، ١٧٦ ، ١٩٥ ، ٢٢٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٣٩٦ )

(٢) انظر على سبيل المثال لاخصر ، البيان ( ١/ ٦٠ ، ٧٥ ، ٩٤ - ٩٥ ، ١٠٣ ، ١٢٠ - ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٨٦ ) ، ( ٢/ ٢١ ، ٢٢ ، ٣٤ - ٣٥ ، ٥٤ ، ٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٨ ، ٢٧٤ ، ٣٦٦ ، ٤٠٨ )

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٢١٦ ) .

لأنه حتى في كتابه البيان - وهو الخاص بعرب إعراب القرآن والقراءات - يفتل نسبة القراءات القرآنية في أغلب الأحيان إلا ما ندر .

ولكنه في أحيان قليلة ينسب القراءة إلى صاحبها ، وأكثر من ينسب إليه قراءته من القراء ، أبو عمرو ابن العلاء <sup>(١)</sup> ، وابن عامر <sup>(٢)</sup> ، كما ينسب بعض القراءات للحسن البصري <sup>(٣)</sup> ، وابن كثير <sup>(٤)</sup> ، ونافع <sup>(٥)</sup> وغيرهم من القراء العشرة .

كما أنه في أحيان أخرى ينسب القراءة إلى عدد من القراء ، من ذلك نسبه قراءة ( قَتَمًا ) بفتح القون وكسر العين إلى ابن عامر وحزمة والكسائي والأعمش وخلف <sup>(٦)</sup> ، ونسبه قراءة من قرأ ( الحمد لله ) بكسر الدال إتياناً لكسرة اللام إلى زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة <sup>(٧)</sup> ، وقراءة من قرأ ﴿ إِنَّكَ لَمَعْلٌ يُنْزَلُ مَا أَلْكَمَ تُنْقِطُونَ ﴾ ( التلاوات : ٢٣ ) في قراءة من قرأ ( مثل ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب <sup>(٨)</sup> .

وقد يهتم بنسبة بعض القراءات الشاذة كقراءة أبي حنيفة ( خَلَّكَ يوم الدين ) <sup>(٩)</sup> وأبي الثعالبي الأحمري ( إنكم لذائقو العذاب ) بالنصب <sup>(١٠)</sup> ، وما نسب إلى أبي حنيفة ( من شر ما خلق ) بتووين ( شر ) <sup>(١١)</sup> ومن الملاحظ أنه ينسب القراءة إلى النبي ﷺ في موضعين :

الأول : في قراءة ﴿ هَذِي ﴾ ( البقرة : ٣٨ ) .

والثاني : قراءة ( فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون ) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء ، حيث يقول : « وذكرت القراءة أنها قراءة النبي ﷺ من طريق أبي بن كعب » <sup>(١٢)</sup> ثم ذكر رواية هذه القراءة .

(١) انظر البيان ( ١٩٦ ، ٨٣ ، ٣٥/١ ) ، ( ٢٢٤ ، ١٦٦ ، ٨٣ ، ٣٥/٢ ) ، ( ٥٣٣ ، ٤٥١ ، ١٣٣/٢ ) ، وأسرى العربية ( ٤٢٥ ) .

(٢) انظر البيان ( ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٤١٥ ) ، والإنصاف ( ١٢١/١٤ ) ، ( ٤٣١/٦٠ ) ، ( ٩٤/٩٤ ) .

( ٦٦٧ ، ٦٦١ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٩٣/١ ) ، ( ٢٠٦ ، ١٦٠/٢ ) ، والإنصاف ( ١٢٥/١٤ ) ، ( ١٤٤/١٥ ) .

(٤) انظر البيان ( ٢٠٨/١ ) ( ٥ ) انظر البيان ( ٣٥٢/١ ) ، ( ٤٠١/٢ ) .

(٦) انظر الإنصاف ( ١٢١/١٤ ) ( ٧ ) انظر السابق ( ١٢٥/١٤ ) .

(٨) الإنصاف ( ٢٩١ - ٢٩٠/٣٨ ) . ( ٩ ) انظر البيان ( ٣٦/١ ) .

(١٠) انظر البيان ( ٣٠٤/٢ ) . ( ١١ ) انظر البيان ( ٥٤٨/٢ ) .

(١٢) الإنصاف ( ٥٢٤/٧٢ ) .

٢ - يكثر الأبياري في كتابه انبياء من بيان الأوجه الإعرابية المختلفة الجائزة في الآيات ، فهو يحرص على بيان المواقع الإعرابية الجائزة في الكلمة أو الجملة على الرغم من عدم تغير صورة الكلمة ، ثم يقوم بتوجيه كل موقع <sup>(١)</sup> ، بصاف إلى ذلك أنه كان حريصاً أيضاً على تتبع القراءات ثم يعود فيوجه كل قراءة التوجيه السحوي المناسب ، وهذه سمات شائعة في تناوله للقراءات بالتوجيه <sup>(٢)</sup> .

٣ - إن أبا البركات لم يكن يشترط في القراءات المتعددة أن تكون ذات معنى واحد ، بل يرى = وعلى العكس من ذلك - أن اختلاف القراءات في معانيها كثير جداً ، يقول أبو البركات في معرض رده على احتجاج الكوفيين بقراءة من قرأ ( لعل ) يكون للناس عليكم حجة إلى الذين ظلموا منهم ) وهي رواية أبي بكر بن مجاهد : « وأما قراءة من قرأ ( إلى الذين ظلموا منهم ) بالتخفيف ، فإن صححت وسلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن ( إلى ) تكون بمعنى ( مع ) فليس لكم فيه أيضاً حجة تدل على أن ( إلا ) تكون بمعنى ( الواو ) ، لأن ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ ( إلى الذين ) بالتخفيف بمعنى ( مع ) ، وقراءة من قرأ ( إلا ) بالتشديد بمعنى ( لكن ) على ما بينا <sup>(٣)</sup> .

٤ - استعان الأبياري في بعض الأحيان بالتفسير في توجيه القراءات نحوياً وبيان الإعرابات الجائزة ، والاحتراز مما لا يجوز من تقديرات وإعرابات ، ومبيئاً المعاني المختلفة الجائزة فيها <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر على سبيل المثال البيان ( ٦٦/١ - ٦٧ ، ٧٥ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٤٢ - ١٤٣ ، ١٧٤ ، ٢٦٢ ) ، ( ٢٦٢/٢ ، ٥٦/٢ ) .

(٢) انظر على سبيل المثال البيان ( ٥٠/١ - ٢٢٣ ، ٢٣٤ ) ، ( ٢٦/٢ ) .

(٣) لإنصاف ( ٢٧٢/٣٥ ) ، وانظر البيان ( ٣٨٣/٢ ) ، وانظر أبو البركات بن الأبياري ودراساته السحوية ( ص ٢٣٢ ) .

(٤) انظر على سبيل المثال البيان ( ٥٥/١ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٦٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ - ٢٥٥ ، ٢٩٠ ) ، ( ٢٦٠ ، ٩٥ ، ٧٢ ، ٦٣ ، ١٢/٢ ) .

## ٢ - الحديث النبوي الشريف

بعد موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من الموضوعات التي دارت حولها دراسات العديد من الباحثين المتأخرين ، ولقد حاول الجميع معرفة موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ومدى الاعتماد عليه في تقرير القواعد ، ثم محاولة تبرير تلك المواقف . وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية ، ثم إبراز موقف الأنباري من ذلك النص .

### مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

غض النحاة المتقدمون الطرف عن موضوع مناقشة الاحتجاج بحديث الرسول ﷺ ، وكان المفترض أن يصبح هذا النص مصدراً رئيساً من مصادر الدرس النحوي ، باعتباره أصح نص لغوي يلي القرآن الكريم في حجته ، وبخاصة أنهم أجمعوا على أنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد . فقد كان حقه أن يتقدم على سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج وتقرير القواعد .

ولكن النحاة - وبخاصة المتقدمون - لم يحدوا بالحديث دون تقديم تفسير مقنع لتركهم الاستشهاد به ، بل سكتوا عن ذلك ، واتبعهم في ذلك المتأخرون من النحاة . يقرر أبو حيان ذلك بقوله « على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر والحليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريفيين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس » (١) . ولاحظ أن النحاة الأوائل سكتوا عن قضية الاستشهاد بالحديث ، وظل الأمر كذلك حتى أثارها النحاة المتأخرون في القرن السابع الهجري وذلك حين نشأ اتجاه جديد بين النحاة يعتمد على الحديث الشريف ويجير الاحتجاج به مطلقاً وانبرت طائفة أخرى تعارض ذلك الاتجاه ، وما تبع ذلك من دفاع كل فريق عن اتجاهه والاعتماد على الأدلة في تأكيد مذهبه .

(١) الاقتراح نقلًا عن أبي حيان ( ص ٥٢ )



ويكفي دلالة على انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي ما فعله سيبويه في كتابه الذي يدل في الوقت نفسه على موقف شيوخه من الحديث كما يدل على المسار الذي سارت عليه الدراسات النحوية من بعده فقد استشهد سيبويه بالحديث النبوي في سبعة مواضع فقط من كتابه <sup>(١)</sup> . وهو على ذلك لا يجعلها مصدرًا للاحتجاج ، بل يذكر الحديث في تلك المواضع عائدًا للاستئناس أو تقوية شاهد آخر ، وهو لا يرفع الحديث في تلك المواضع إلى الرسول ﷺ ، فهو يورد الحديث وكأنه كلام صادر من العرب الذين يحتاج بكلامهم .

وكذلك كان الحال عند الفراء ، فقد استشهد بالحديث النبوي في ستة عشر موضعًا تقريبًا ، نصفها للاستشهاد اللغوي ، والنصف الآخر للاستشهاد النحوي <sup>(٢)</sup> . إذن فموقف الفراء هو موقف العلماء الأوائل من الحديث ، حيث لم يتخله مصدرًا من مصادر الاستشهاد شأنه في ذلك شأن سيبويه ويقول الدكتور فاضل صالحي السامرائي عن احتجاج ابن جني بالحديث النبوي ، وردًا على ما رآه بعض العلماء <sup>(٣)</sup> من أن ابن جني كان يستشهد بالحديث ويحتاج به ، فيقول : « أنا لم أجد في كتبه التي بين يدي ما يؤيد ذلك ، فلم أره جعل حديثًا أصلاً يرجع إليه في تقرير قاعدة أو إثبات نص لغوي ، وإنما يورد في النادر حديثًا للاستئناس به أو الاستشهاد به فيما لم يخرم قاعدة ولم يقرر أصلاً جديدًا » <sup>(٤)</sup> .

وكل ما سبق لا يدع مجالاً للشك فيما قررناه . من انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي . ولقد أدى هذا الموقف من النحاة الأوائل إلى انقسام النحاة فيما بعد إلى ثلاثة أقسام : فريق يسير على نهج النحاة الأوائل في عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وآخر يرى ضرورة الاعتماد عليه ، وثالث يتوسط بين المنع والإجازة ولكل حجته التي يؤيد بها رأيه ويرد بها على خصومه .

### (١) مذهب المالكيين :

أما المالكون فهم أعذب النحاة ، ولكن القضية لم تثر إلا حين أجاز ابن مالك <sup>(٥)</sup>

(١) انظر عهارس الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب ( ٣٢/٥ ) ، وانظر مهابس كتاب سيبويه ودراسة له للأستاذ محمد عبد الخالق حبيشة ( ص ٧٦٢ ) .

(٢) أصول النحر في معاني القرآن لعراء ( ص ١٥٤ ) .

(٣) وهو الشيخ محمد الحضر حسن نقلاً عن البدر الدمامي ، دراسات في العربة ( ص ١٦٨ )

(٤) ابن جني النحوي ( ص ١٣٤ ) .

(٥) وهو محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ )

الاستشهاد بالحديث مطلقاً وتبعه ابن هشام <sup>(١)</sup> ، فانسرى من يرى منع الاستشهاد بالحديث إلى الاعتراض على ذلك المذهب ، وكان على رأس هؤلاء المانعين ابن الضائع <sup>(٢)</sup> ، ثم تلميذه أبو حيان السحوي <sup>(٣)</sup> .

واحج المانعون بأمرين :

الأول : أنه الرواة جوزوا النقل بالمعنى .

والثاني : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الأحاديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا من الأهاجم .

وفي ذلك يقول أبو الحسن ابن الضائع في ( شرح الجمل ) : « تجوز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتقدوا في ذلك على القرآن وصرح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات نصيب اللغة كلام النبي ﷺ ، لأنه أفصح العرب » <sup>(٤)</sup> .

وكان أبو حيان أول من أشار إلى هذين السببين في ( شرح التسهيل ) وسبق إلى أحدهما شيخه ابن الضائع ، إذ يقول : « وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك ، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعاً ، نحو ما روى من قوله : ( زوجتكها بما معك من القرآن ) ، ( ملككها بما معك ) ، ( أخذها بما معك ) ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فعلم بيقين أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ... ومن نظر في الحديث أدنى النظر ، عليم علم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى .

الأمر الثاني . أنه وقع اللحن فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة

(١) هو عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام ( ت ٧٦٦ هـ )

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد الأشيبلي المعروف بابن الضائع ( ت ٦٨٠ هـ )

(٣) هو أنير الدين محمد بن يوسف المعروف بابن حيان ( ت ٧٤٥ هـ ) .

(٤) نقل عن السيوطي ، الاقتراح ( ص ٥٤ )

كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، موقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الصحيح من لسان العرب ... (١) .

ويكرر أبو حيان على ابن مالك إجارتة الاستشهاد بالحديث مطلقاً بقوله : قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين منك هذه الطريق غيره ، (٢) ويقول في موضع آخر : والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متصفاً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ، ولا صاحب من له التمييز (٣) ثم يختم أبو حيان كلامه بقوله : وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأصحابهم ، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث (٤) .

والحق أن قول الماتمين بأنه قد وقع اللحن في كثير من الأحاديث ، يجاب عنه بأن كثيراً مما أورد على هذا الوجه قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه ( التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح ) وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح كما أن كثيراً مما ينكره اللغوي ويعدّه خطأ يأتي لغوي آخر فيذكر له وجهاً مقبولاً ، يضاف إلى ذلك أن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المطردة ، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة ، وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف ، فالأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف (٥) . فوقع اللحن - إن وقع - قليل جداً لا يبنى عليه حكم ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا القوم الزاعمين من الحديث الصحيح ، إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه .

ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد معترضاً على ما احتج به الماتمين للاحتجاج بالحديث : وإذا كنا نحتج بكلامهم الذي أنشؤوه فلأن نحتج بكلامهم الذي سبوه

(١) نقله السيوطي ، الاقتراح ( ص ٥٢ ، ٥٣ ) (٢) الاقتراح ( ص ٥٢ )

(٣) السابق ( ص ٥٣ ) . (٤) السابق ( ص ٥٤ ) .

(٥) انظر دراسات في العربية وتاريخها ( ص ١٧٥ ، ١٧٦ )

إلى النبي ، أو بالألفاظ التي عبروا بها عن المعنى الذي فهموه عن النبي من باب أولى ، وعلى فرض أن بعضهم لم يكونوا عرباً ، فكلهم على كل حال لم يكونوا من الأعاجم ؛ <sup>(١)</sup> .

### ( ب ) منهج المجيزين .

أما المجيزون فأغلبهم من اللغويين وأصحاب المعاجم ، إذ كان هدفهم المعنى ، فلا مجال إذن من التخرج من الاستشهاد بالحديث النبوي ، فظهر الحديث في كتب اللغة والمعاجم . ويكفي أن ننظر إلى كتاب ( التهذيب ) للإمام النووي أبي منصور الأزهري ( م ٢٨٢ هـ ) حتى نرى اعتماده على الأحاديث ، وإكثاره من الاستشهاد بها وكذلك الحال في ( الصحاح للجوهري ) و ( المختصر لابن سيده ) و ( الجمل ، ومقاييس اللغة لابن فارس ) و ( الفائق للزمخشري ) <sup>(٢)</sup> .

أما من احتج بالحديث من النحاة ، فقد قيل إن من أوائل من أقدم منهم على ذلك ، أبا القاسم الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) الذي أكثر من الاحتجاج به ، بل تعدى ذلك إلى الاستشهاد بكلام أهل البيت وكذلك ابن خروف ( ت ٦٠٩ هـ ) <sup>(٣)</sup> ، يقول ابن الضائع في ( شرح الجمل ) : « كان ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أخف شقاً وجب عليه استدراكه فليس كما أرى » <sup>(٤)</sup> .

وعلى رأس هؤلاء المجيزين ابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، وابن هشام ( ت ٧٦١ هـ ) ، ويستند هؤلاء إلى الإجماع على أنه ﷺ أفصح العرب لهجة ، وأن الأحاديث أصبح سنداً مما ينقل من أشعار العرب ، ولا عبرة بأن أغضب الرواة من الأعاجم ، لأنه يمكن أن يقال ذلك في رواة الشعر والنثر وعلى الرغم من ذلك يحتاج بما جاء فيهما ، كما أنه قد ظهر أن كثيراً مما ينسب إلى اللحن في حديث الرسول ﷺ قد ظهر له وجه من الصحة وعليها خرجت الأحاديث <sup>(٥)</sup> .

(١) مدرسة البصرة نشأتها وتطورها ( ص ٢٥٧ ) .

(٢) انظر في أصول النحو لسعيد الأماني ( ص ٤٤ ) .

(٣) هو أبو الحسن الأندلسي المعروف بابن خروف ( ت ٦٠٩ هـ ) .

(٤) الاقتراح ( ص ٥٤ ) نقلاً عن ابن الضائع ، وانظر خزانة الأدب ( ١٣/١ ) ، نص مشابه للشاطبي

بدل على كثرة استشهاد ابن خروف بالحديث

(٥) انظر نظرات في النحو للأستاذ طه الراوي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ( ١٤/٣٢٥ - ٣٢٧ ) .

أما بالنسبة للرواية بالمعنى ، فإنهم يردون عليها بأن الأصل في رواية الحديث عدم تبديل اللفظ ، وبخاصة أنه قد وضعت الضوابط وشدد العلماء في التحري والضبط ، كما أن كثيراً من المحدثين والعقهاء والأصوليين ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن أجازها اشترط أن يكون الراوي عالماً بمواقع الألفاظ ولكن على الرغم من ذلك فإن اليقين ليس المطلوب في هذا الباب ، وإنما يكفي غلبة الظن الذي هو مناط الحكم الشرعي . ويضاف إلى كل ما تقدم أن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين ، والتدوين وقع في الصدر الأول وقبل أن تفسد الأئسنة ، فغاية ما حدث - على افتراض وقوع التبديل في اللفظ - أنه تم تبديل لفظ يحتاج به بلفظ آخر يحتاج به لأنه تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم . وأخيراً ، فإن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما يكون فيما لم يدون ، أما ما تم تدوينه فلا مجال فيه إذن إلى القول بتبديل ألفاظه <sup>(١)</sup> .

والحق أنه لا يمكن قبول هذه الأدلة بجملة ، لأن الادعاء بأن الأحاديث دونت قبل فساد الأئسنة ، غير مطابق لتاريخ تدوين علم الحديث ، فالواقع أن أول تدوين للحديث وقع في عهد النبي ﷺ ، ومن كان يكتب الحديث عهد الله بن عمرو بن العاص ، أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز ( ت ١٠١ هـ ) وقبل إن أول من دون الحديث ، محمد بن مسلم الزهري ( ت ١٢٤ هـ ) وقبل سعيد ابن أبي عروبة ( ت ١٥٦ هـ ) ، والريعي بن صبيح ( ت ١٦٠ هـ ) <sup>(٢)</sup> .

وهذه النظرة التاريخية تدل على أن ابتداء تدوين الحديث ليكون علماً منهجياً متكاملًا كان في أوائل القرن الثاني ، وأنه لم يتم تدوين معظم الأحاديث إلا في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري .

يقول الشيخ محمد الحضر حسين : « إذا عدنا إلى قول ابن خلدون ( تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ) وحرصناه على التاريخ وجدنا التدوين وقع بعد أن دخل الفساد في اللغة ... ، فدعوى أن الأحاديث دونت قبل فساد اللغة وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل

(١) انظر دراسات في العربية وتاريخها ( ص ١٧٠ ، ١٧١ ) ، أصول النحو العربي د . سحله ( ص ٥١ )

(٢) ، وهذه المصباح التي اعتمد عليها المجهرون منقولة في الأصل عن البدر الدمايني في شرح السهيل ، أو فيما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من يمتنعون الاستشهاد بالحديث .

(٣) انظر دراسات في العربية وتاريخها ( ص ١٧٢ ) ، وفي أصول النحو ( ص ٤٦ ، ٤٧ ) .

وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة العاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة إلى شيء آخر بعضها <sup>(١)</sup> ثم يستدرك قائلًا : « والذي نستعيده من حقائق التاريخ أن قسمًا كبيرًا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرًا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ، فيضاف هذا وذلك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في المصدر الأول مروية بألفاظها من يحتج بكلامه » <sup>(٢)</sup> .

### ( ج ) مذهب المتوسطين :

ترجم هذه الطائفة الإمام أبو الحسن الشاطبي ( ت ٧٩٠ هـ ) فأنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة يقول : « لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاهم الذين يربون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخلنا ، وتركوا الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف روايتها وألفاظها... » <sup>(٣)</sup> .

ولقد رأى أن الحديث ينقسم إلى قسمين ، « قسم يعني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية » <sup>(٤)</sup> ثم يقول ردًا على ما ذهب إليه ابن مالك « وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه ، وبني الكلام على الحديث مطلقًا ولا أحرف سلفًا إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بها مستدلًا بها أم هي مجرد التمثيل ، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ، فكانه بناء على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى وهو قول ضعيف » <sup>(٥)</sup> وهكذا يفرق الشاطبي بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وما روي بالمعنى - فهو لا يطرح الأحاديث جملة ، كما

( ٢٤١ ) انظر دراسات في العربية وتاريخها ( ص ١٧٥ ) .

( ٥ ، ٤ ، ٣ ) خزائن الأدب لمحمد طبعادي ( ٦ / ١ )

لا يقبلها جملة بل يفرق بينها .

وقد تبع السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) ابن الصائغ وأبي حيان في إنكارهما على ابن مالك الاستشهاد المطلق بالحديث ميثاق أن الرواة كانوا يقضون بالمعنى يقول : وما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الصائغ وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة ( أكلوبي البراعيث ) بحديث الصحيحين : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون ، وقد استدل به السهلي ثم قال : لكنني أقول : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً ، قال فيه : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » (١) .

ولكنه يقرر ومن البداية موقفاً متوسطاً في هذه المسألة بين المنع والإجازة مشابهاً لما ذهب إليه الشاطبي فيقول وأما كلامه ~~في~~ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً (٢) . وقد وقف المعتدل من الباحثين المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين ، وهو من أفضل من كتب في هذا الموضوع (٣) .

وقد خلص فضيلة الشيخ بعد أن عرض أدلة المالعين والمجوزين ودقشها إلى نتيجة يذهب فيها إلى أن من الأحاديث ما لا يبنى الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة أنواع :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ~~التي~~ .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها كالألفاظ القنوت والصلوات وكثير من الأذكار والأدعية .

ثالثها : ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طريق متعددة واتحدت ألفاظها .

خامسها . الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

(١) الإخراج ( ص ٥٥ ) . (٢) الاقتراح ( ص ٥٢ ) .

(٣) نظر بحث له بعنوان الاستشهاد بالحديث في اللغة ، بمجلة اللغة العربية بالقاهرة مج ٣ سنة ١٩٣٦ ،

( ص ١٩٢ - ٢١٠ ) ، وأعيد نشره في كتابه دراسات في العربية وتاريخها ( ص ٦٦ - ١٨٠ ) ،

وانظر أيضاً في نفس الكتاب مقالة بعنوان ( الحديث الشريف ) ( ص ٣٤ - ٢٩ )

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجوزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

كما أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الأحاديث التي لم تدون في المصدر الأول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين <sup>(١)</sup> ولقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا البحث وخرج بقرار مفاده جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث وحددها <sup>(٢)</sup> .

### تفسير هذا الانصراف عن الأحاديث :

والحق أن ما يدعيه المانعون للاستشهاد بالحديث من علل غير مقنعة ولا كافية لمنع الاحتجاج به ، فإن إرجاع ذلك الانصراف عن الحديث إلى الرواية بالمعنى واللحن لا يثبت أمام الواقع التاريخي ، وقد أوردت ردود المجوزين عليها ويبدو أن المتقدمين من النحاة لم يقدموا لنا تفسيراً مقنعاً لترك الاستشهاد بالحديث كما لم يقدم العديد من الباحثين المحدثين - عني كثرة من تناول الموضوع بالدراسة تفسيراً مقنعاً لذلك <sup>(٣)</sup> . ولكن من الباحثين من حاول تقديم تفسير مقنع لعلك الظاهرة ، ولقد جمعها في أربعة تفسيرات :

**الأول :** أن رواية الحديث لم تكن من اختصاص النحاة ، كما أن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، فلم يكن الحديث بالشهرة والشيوخ والانتشار ككلام العرب حتى يستشهد به سبويه كما استشهد بكلام العرب مثلاً . يقول الشيخ محمد الحفص حسين : « أما قول أبي حيان أن المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون بالحديث ، فأجاب عنه المجوزون بأن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية ، ثم إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم وإنما اشتهرت دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد ، فإن

(١) انظر دراسات في العربية وتاريخها ( ص ١٧٧ ، ١٧٨ ) .

(٢) انظر مجلة اللغة العربية بالقاهرة مج ( ٣ / ١٩٩ - ٢١٠ ) ، ومجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ج

( ٧ / ٤ )

(٣) انظر على سبيل المثال الأصول ( ص ١٠٠ ، ١٠١ ) ، أصول النحو في المختصر لابن جني

( ص ٥٤ - ٥٦ ) ، البحر على من التفكير العربي المختصر ( ص ٢١٤ - ٢١٨ ) ، ( ص ٢٢٢ -

٢٢٧ ) ، وانظر من النحاة المتأخرين الأتباع ( ص ٥٢ - ٥٥ ) ، خزانة الأدب ( ٤ / ١ - ٧ ) .



سلسلا عدم احتجاجهم بالحديث فلمدم انتشاره بينهم ، لا لأنهم يمحون الاحتجاج به <sup>(١)</sup> .  
ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني : « وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من  
المقدمين لو تأخر به الرمس إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء  
الحديث من رواية ودراية نقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما اتفوا قط  
إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموارن فن الحديث  
العلمية الدقيقة » <sup>(٢)</sup> .

الثاني : يفسر الانصراف عن الحديث بفكرة التحرز الديني ، حيث يقول الدكتور  
محمد عيد : « لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصداً للسبب نفسه الذي لم يمتدوا  
على القرآن من أجله ، وهو التحرز الديني ، إذ وقف الإحساس الشديد بتزبه السنة  
مانعا لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد وسكوا عن  
الخوض في ذلك منذ البداية » <sup>(٣)</sup> . ويفرق بين التحرز بالنسبة للقرآن والحديث إذ  
يقول : « وإن اختلف الأمر بينهما بعد ذلك حين طرحت الفكرة للبحث والنظر ،  
فلم يجرؤ أحد على التصريح بأن القرآن لا يحتج به في اللغة ، بينما صرح بذلك  
بعض العلماء في نصوص السنة وذلك تبعا لاختلاف درجة التزبه والتقدس في  
نفوس العلماء وخاصة والناس عامة بين القرآن والسنة » <sup>(٤)</sup> .

الثالث : وهو تفسير يعتمد على ملاحظة البعد الكلامي والظروف السياسية التي  
لم يكن النحاة يملأونها ، ومن أصحاب هذا الرأي الدكتور محمد ضاري حمادي  
حيث انتهى إلى وصف موقف النحاة الأوائل بأنه موقف المتحفظ من الاحتجاج به  
لأسباب مذهبية وسياسية ، وفسر ذلك بتأثر النحاة بمنهج الفلاسفة ومنطلق أهل  
الكلام <sup>(٥)</sup> . ومن هؤلاء أيضا صاحب ( أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي )  
إذ يعلق على هذا التفسير بقوله : « والذي يظهر أن هذا التفسير هو أخرى هذه  
التفسيرات بالقبول لاعتداده على أسباب قريبة وواضحة » <sup>(٦)</sup> ، ويرد على  
الاعتراضات الموجهة إلى هذا التفسير من مشاركة الكوفيين البصريين عدم الاحتجاج

(١) دراسات في العربية وتاريخها ( ص ١٧٦ ) . (٢) في أصول النحو ( ص ٤٩ ) .

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ( ص ١١٣ ) (٤) السابق ( ص ١١٤ ) .

(٥) انظر الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات النحوية واللغوية ( ص ٣٦٠ - ٣٧٠ )  
وما بعدها ، وانظر مدرسة الكوفة ( ص ٤٩ )

(٦) مصطفى عبد العظيم ( ص ١٠٣ ) .

بالحديث على الرغم من ثقافتهم النقليّة<sup>(١)</sup> .

والحق أنه يمكننا أن نرد على هذه انتصيرات بما يطلها

فالتفسير الأول : يخطئه أن من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، والنضر بن شميل المازني ، والخليل ابن أحمد ، والقاسم بن سلام ، وعبد الملك بن قريش الأصمعي ، والرياشي<sup>(٢)</sup> . وأما التفسير الثاني : فقد سبق الرد عليه تفصيلاً عند تناول مواقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات ، وبكفي لنفي هذا الرأي أن نقول : إن النحاة لم يبحرروا من القراءات القرآنية وهي أشد تعظيماً وحرمة عندهم من الحديث الشريف وأدعى إلى التحرز والرهبة ، فكيف ندعي أنهم يبحرون عن الحديث<sup>(٣)</sup> .

أما التفسير الثالث : فلم يكن كافياً بأية حال من الأحوال كي يجمع النحاة المتقدمون بهذا الشكل على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف .

أما التفسير الرابع : فهو استغناء النحاة المتقدمين عن الحديث بما ورد من كلام العرب والقرآن الكريم - وهو ما أميل إليه ، وأرى أنه يقدم تفسيراً مقنعاً لترك الاستشهاد بالحديث الشريف - فلقد كانت هذه المصادر من شعر - وهو ديوان العرب - ونثر وقرآن محفوظة في الصدور ، مما جعلهم يعتمدون على تلك النصوص في الاحتجاج وتقرير القواعد . فقد وجد النحاة الأوائل مصادر ثرية للمادة النحوية فاستغنوا بها عن غيرها من المصادر ، إذ قدمت هذه المصادر قبلها هائلاً من النصوص التي أغتتهم عن النظر إلى غيرها من النصوص .

وتظهر وجهة هذا التفسير إذا فهم في إطار ما قررناه من حقائق تاريخية تدل على أن علم الحديث لم يبدأ تدوينه كعلم متكامل إلا في مراحل متأخرة في أوائل القرن الثاني الهجري ومنصفه .

ولقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور علي أبو المكارم محاولاً الربط بين هذه الظاهرة - ترك الاحتجاج بالحديث - وبين توقفهم في مجال السماع عند البادية دون الحضر ، وتوقفهم عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، إذ يقول : « وهذه الظواهر

(١) السابق ( ص ١٠٨ ، ١٠٩ ) .

(٢) انظر دراسات في العربية وتاريخها ( ص ١٧٦ ) .

(٣) ونظر أيضاً أثر العقيدة وعدم الكلام في النحو العربي ( ص ١٠١ ، ١٠٢ ) .

الثلاث نسلم - في الواقع - إلى نتيجة واحدة ، وهي أن نحاة هذه المرحلة كانوا في عنى عن ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية (١) .

ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني بعد أن بين ما يجب أن يكون عليه من تقديم الحديث على سائر كلام العرب من شر وشعر مفسراً هذه الظاهرة بقوله : « ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يرودهم به رواية الأشعار خاصة ، انصرافاً استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث وفرايته بقية ، فحصلوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعدل ، كلها وارد بصورة أقوى عني ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر » (٢) .

ولا يطل هذا التفسير ما نلاحظه من تحول هذا الاستثناء عن الحديث في المراحل الأولى إلى حاجة ماسة إليه في مراحل متأخرة ، فقد كان هذا الاستثناء عند النحاة المتقدمين « على عكس ما حدث بعد ذلك من نحاة القرن الرابع ، فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغوية المستقاة من هذه المصادر الثلاث ، ولعل السر في هذا التطور أن النحاة في القرنين الأولين وجدوا مصدراً خصباً للمادة اللغوية لا يكاد ينقذ .. فاستنوا بذلك عن الرجوع إلى المصادر المشكوك فيها ... » (٣) ولكن حدث تحول كبير في القرن الرابع ، « فتغير موقف النحاة من المادة اللغوية في تلك المصادر الثلاثة ، فقد انقطع سيل السماع ، ثم أسلم استخدام القياس بمضمونه الجديد القريب من المفهوم المنطقي إلى طرد قواعد ليس بين نصوص المادة اللغوية المعتمدة في مرحلة القياس الأولى ... ما يؤيدها ، ومن ثم تلهف النحاة عني أن يجدوا ما يؤيد قواعدهم من نصوص ، فإذا لم يجدوا في المادة اللغوية المعتمدة من قبل طلبتهم لجأوا إلى مصادر أخرى عليها تسعفهم بما يريدون ، ولذلك لا نجد غرابة حين نجد أن أكثر النحاة إسرائاً في الاحتجاج للقراءات الشاذة أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني . وللأحاديث ابن خروف وابن مالك والرضي » (٤) .

وبهذا يتضح أن النحاة اكتفوا بما عندهم من شواهد شعرية وقرآنية عنية عن تلصص النصوص في الحديث النبوي ، ولكن لما ألححت الحاجة إلى ذلك عادوا وناقشوا المسألة واستشهد به بعضهم .

(١) أصول التفكير النحوي ( ص ٣٩ ) ، ونظر أصول النحو العربي د . حنة ( ص ٥١ ) .

(٢) في أصول النحو ( ص ٤١ ) . (٣) أصول التفكير النحوي ( ص ٣٩ ) .

(٤) أصول التفكير النحوي ( ص ٣٩ ، ٤٠ ) .

### موقف الأنباري من الاستشهاد بالحديث الشريف

يصرح الأنباري بأن ما تواتر من السنة يعد دليلاً قطعياً من أدلة النحو يفيد العلم ، فيقول : « اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وأحاد ، فأما التواتر فلهذا القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم » (١) . ولكي نقف على حقيقة موقف الأنباري العملي من الاستشهاد بالحديث أريد أولاً أن نقف على إشارة مهمة ذكرها الأنباري ربما أظهرت لنا موقفه الحقيقي من الاحتجاج به ، يقول الأنباري في معرض بيانه لامتناع مجيء أن الناصية للمضارع بعد ( كاد ) في اختيار الكلام : « فأما الحديث ( كاد الفطر أن يكون كفوفاً ) فإن صح فزيادة ( أن ) من كلام الراوي ، لا من كلامه ﷺ ، لأنه صلوات الله عليه أنصح من نطق بالضاد » (٢) .

وبعد النص السابق على قدر كبير من الأهمية لأنه يدل على شيئين مهمين : الأول : أنه يشكك في الحديث ومدى صحته ، يبدو ذلك من قوله ( فإن صح ) . الثاني : أنه ممن يعتقد بأن الرواة غيروا في لفظ المروي ، ونقلوا الأحاديث بالمعنى ، ويبدو ذلك من قوله ( فزيادة أن من كلام الراوي ) .

ولقد نقل السبوطي ما فعله الأنباري من الطعن في راوي الحديث ( كاد الفطر أن يكون كفوفاً ) واتهامه بأن زيادة أن من تغييرات الراوي لأنه ﷺ ألصق من نطق بالضاد ، مستنداً بذلك على صحة ما فعله ابن الضائع وأبو حيان لأن الرواة كانوا ينقلون بالمعنى (٣) .

والحق أن هذا النص يدل على أن الأنباري يرفض الاحتجاج بالحديث لاعتقاده بأن الرواة غيروا في لفظه ، وينقلون بالمعنى ، وكأن الأنباري عكسي من التصريح بذلك فألمح إلى ذلك بالنص السابق .

« ونفهم من هذا كله أن صاحبنا كان قليل الثقة برواة الحديث بحجة أنهم ينقلونه بالمعنى لا باللفظ فيتصرفون به وقد يحرفونه لأن معظمهم أعاجم . وكأنه يرده هذا على الكوفيين يعبر عن رأي ويعرب عن موقف ، ويعلم عذمه إقبانه على

(٢) الإنصاف ( ٥٦٧/٧٧ ) .

(١) لمع الأدلة ( ص ٣٢ ) .

(٣) الاقتراح ( ص ٥٥ ) .

الاستشهاد بالحديث السوي والاعتداد به (١) .

والحقيقة أنني لم أجد لأبي البركات إلا مواضع نادرة استشهد فيها استشهاداً حقيقياً بالحديث في كتبه الرئيسة الثلاثة ( البيان وأسرار العربية والإصاف ) . كما لم يستشهد في كتابه ( متثور الفوائد ) إلا بمئة أحاديث ، ثلاثة منها هي القصص النحوية واللغوية ، والثلاثة الأخرى في حتم الكتاب (٢) .

أما في كتابه ( زينة الفضلاء ) فقد استشهد بالحديث في بعض المواضع ولكن جل هذه الاستشهادات في المجال اللغوي ، وبيان معاني الكلمات ، وكذلك الحال بالنسبة لكتابه ( حلية العقود ) و ( البلغة ) .

أما في ( لمع الأدلة ) فقد استشهد بخمسة أحاديث دارت حول أهمية علم النحو واستنكار اللحن ونسبة تأسيس علم النحو إلى علي بن أبي طالب ، وحول حجة الإجماع (٣) .

ولقد حاولت تلمس احتجاج الأنباري بالحديث في المجال الصوتي والنحوي واللغوي فوجدته كالتالي :

- من استشهاده الصوتية بالحديث احتجاجه بقوله **يَكُونُ** ( ارجعن مازونات غير مأجورات ) على التنوين للمناسبة ، وذلك في معرض توجيهه لقراءة من قرأ بالتنوين في ( سلاسل ) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أُنْتَدَيْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَنُفْلِتُكَ ﴾ (الإنسان : ١٤) (٤) .

- أما في المجال النحوي فقلما يتطرق الأنباري إلى الاحتجاج بالأحاديث ابتداء ، بل غالباً ما تأتي الأحاديث من خلال ردّه حجج الكوفيين وشواهدهم . ويرى الدكتور جميل علوش أن الأنباري لم يستشهد بالحديث استشهاداً صحيحاً موثقاً باعتباره ودون أن ينساق وراء الكوفيين إلا في ثلاثة مواضع (٥) .

والحق أنني لم أجد للأنباري إلا مواضع قليلة استشهد فيها بالحديث نعتوياً . من ذلك استشهاده على الفعل الماضي المقول إلى الاسمية وذلك في توجيه قراءة (يس) بغير همزة في قوله تعالى : ﴿ يَمْكُتُ بِبَيْتِهِ ﴾ [الأعراف : ١٦٥] إذ يقول :

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٢٢٣ ) . (٢) انظر مقدمة المحقق لمتن الفوائد ( ص ١٩ )

(٣) انظر لمع الأدلة ( ص ٤٦ ، ٤٧ ) (٤) انظر البيان ( ٤٨٠/٢ )

(٥) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٢٢٤ ) .

« وقيل : إنه يقل ماض نقل إلى الاسمية ، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن قيل وقال ، ثم وصف به بعد النقل » (١) .

ويؤول الحديث السابق على الحكاية في معرض ردّه على استشهاد الكوفيين به إذ يقول : « وأما ما شبهوه به من مهيي ﷺ عن قيل وقال - فليس بمشبه له ، لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكي » (٢) .

ومما يرد أيضًا في معرض ردّه على استشهاد الكوفيين بالحديث رده على الاستشهاد بما جاء في الحديث ( وتقرؤة ولو بشوكة ) ، وأنه قال في بعض مخازنه : ( فاعملوا مصالكم ) وقال مرة أخرى ( لتقوموا إلى مصالكم ) ، إذ استدلوا بهذه الأحاديث على إعراب فعل الأمر فقال : « إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فما دام حرف المضارعة ثابتًا كانت العلة ثابتة وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتًا ، ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكُ تَبَارَكُ ﴾ معربًا ، وقوله صلوات الله عليه ( وتقرؤة ) و ( فاعملوا ) و ( لتقوموا ) وما أشبهه معربًا لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف » (٣) وهكذا نجد في المسائل النحوية قلما يستشهد بالأحاديث ابتداء بل غالبًا ما يكون ذلك من خلال ردّه على استشهادات الكوفيين .

ويستشهد بقوله ﷺ ( سلمان منا أهل البيت ) على النصب على الاختصاص ، حيث نصب ( أهل ) على الاختصاص ، والتقدير فيه ( أهني أهل البيت ) (٤) . كما يخرج الحديث الذي قد يظن أنه خارج على قاعدته ، فقد قرر أن الإغراء يختص بالمخاطب دون الغائب والتكلم ، ثم يقول : « وأما قوله ﷺ ( ومن لم يستطع منكم ابادة فعله بالصوم ، فإنه له وجاء ) فإنما جاء لأن من كان يحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه » (٥) ولقد أوضحت من قبل تخريجه للحديث ( كافة الققر أن يكون كقرًا ) لأنه يجمع مجيء أن الناصبة للمضارع بعد ( كاد ) في اختيار الكلام ، واتهامه للراوي بزيادة ( أن ) على كلامه ﷺ .

وأما الاستشهاد بالحديث لغويًا ، فهذا مما يكثر نسبيًا عند الأنباري ، إذ أغلب

(٢) الإنصاف ( ٥٢٣/٧١ )

(١) البيان ( ٣٧٧/١ )

(٤) انظر الإنصاف ( ٧١٩/١٠٣ ) .

(٣) الإنصاف ( ٥٤/٧٢ ) .

(٥) أسرار العربة ( ص ١٦٤ )

استشهاداته بالحديث في المجال اللغوي ، فهو يستشهد بالحديث على أن كلمة ( نبي ) من غير همز فيقول : وجاء في الحديث أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا سيء الله . بالهمز ، فقال ﷺ ( إنما أنا نبي الله ) بغير همز وإنما قاله ﷺ بغير همز ، لأن الهمز لم يكن من لبعته ، بذلك ترك همزه (١) كما يستشهد بقوله ﷺ : ( التيب تعرب عن نفسها ) على أن الإعراب بمعنى الإبانة (٢) .

ومن ذلك استشهاده بكلام آل البيت على أن ( عید ) بمعنى ( أنف ) إذ يقول : وجاء في كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ( غِيْدَتْ فَصَتْ ) أي أُنْفَتْ فَصَتْ (٣) .

كما كانت جل استشهاده بالحديث في المجال اللغوي وبيان معاني الكلمات وذلك في كتبه ( زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والفاء ) ، و ( حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود ) و ( البلغة ) (٤) .

ويقرر الدكتور فاضل صالح السامرائي هذه الحقيقة بقوله : « إن أبا البركات استشهد بالحديث النبوي واحتج به في مواطن كثيرة ، وأكثر استشهاده به في اللغة » (٥) ويعرض نماذج من كتاب ( زينة الفضلاء ) و ( حلية العقود ) و ( البلغة ) تدور كلها حول استشهادات الأنباري اللغوية بالحديث ، إذ يستشهد بالحديث على معنى كلمة في اللغة .

ولكن الغريب في الأمر أنه بعد عرض هذه النماذج يخرج بتيجة يقول فيها : « من هذا يتبين لنا أن أبا البركات كان يستشهد بالحديث النبوي وهو سابق لابن خروف في ذلك » (٦) والحق أن كل ما ورد في الأمثلة السابقة لا يدل على أن الأنباري كان يحتاج احتجاجاً حقيقياً بالحديث ، فجعل هذه الاستشهادات احتجاجات لغوية لا نحوية ، حتى يدعي أن الأنباري قد سبق ابن خروف في ذلك ، فالأنباري لا يعد في قائمة أولئك النحاة الذين استشهدوا بالحديث بشكل حقيقي .

(١) البيان ( ٨٨/١ ) .

(٢) انظر أسرار العربة ( ص ١٨ ) .

(٣) لإصناف ( ٦٣٧/٨٩ ) .

(٤) انظر زينة الفضلاء ( ٤٧ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٨٥ ، ٩٥ ) وحلية العقود ( ١٠٠ ، ١٠١ ) ، والبلغة ( ٦٦ ، ٦٩ ) .

(٥) أبو البركات بن الأنباري ودرجاته النحوية ( ص ٢٣٦ ) .

(٦) السابق ( ص ٢٣٨ ) .

إذن فموقف أبي البركات من الاستشهاد بالحديث الشريف يختلف عن موقفه من الاحتجاج بالقرآن والقراءات ، فعلى حين اعتمد على النص القرآني والقراءات في الاحتجاج لجمده نادراً ما يعتمد على الحديث في استشهاده ومسانده ، يضاف إلى هذه البدرة في الاحتجاج بالحديث أنه قد تكون العديد من هذه المواضع لا صلة لها بالاستشهاد النحوي أو اللغوي .

وصفوة القول أن صاحبنا لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث والاستشهاد به ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن ينص على موقفه نصاً بل اكتفى بالتلميح إلى ذلك الموقف - كما أوضحنا سابقاً ، ولعله كان يسر في ذلك على نهج النحاة المتقدمين الذين عزفوا عن الاستشهاد بالحديث دون أن يحاولوا تقديم تفسير لذلك المسلك أو مسوغ لعملهم <sup>(١)</sup> .

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٣٢٤ ) .



### ٣ - كلام العرب ( شعراً ونثراً )

وهو المصدر الثالث من مصادر المادة المنقولة عن العرب ، وتقصد بكلام العرب ، شعرهم ونثرهم ، بما يشمل الشعر من قصيد ورجز ، وما يشمل النثر من كلام العرب اليموي ولهجاتهم ، وحكم وأمثال ، ويبدو أن ترتيب النحاة لهذا المصدر وعده المصدر الثالث من مصادر المادة لا يدل حقيقة على مكانة هذا المصدر في الاستشهاد ، إذ يعد هذا المصدر المعتمد الأول في الاستشهاد النحوي وتلمس القواعد ، وهو ما سيوضح بعد قليل .

### موقف النحاة من كلام العرب

لقد وضع النحاة ضوابط كثيرة تضمن سلامة المادة المجموعة من ذلك تقسيمهم المادة إلى متواتر وأحاد ، واشتراطهم العدالة في ناقل اللغة ، ورفضهم للمرسل والمجهول ... وغير ذلك من الضوابط التي أوضحها في أول الفصل . أما بالنسبة لكلام العرب - شعراً ونثراً - فقد وضع النحاة ضوابط مكانية وزمانية للأخذ بالمادة من مصادر الأصلية ، تضاف إلى ما سبق من ضوابط . إذ حدد النحاة أماكن معينة يصح أخذ اللغة عن أهلها ، كما حددوا زماناً معيناً يعد هذا الزمن هو عصر الفصاحة والاستشهاد .

### التحديد المكاني ،

فصر النحاة أخذهم اللغة على قبائل معينة رأوا أنها سميت من الاختلاط بالأعاجم واللحن ، وأنها أكثر فصاحة من غيرها ، يقول السيوطي نقلاً عن أبي نصر الفارابي ( ت ٣٩٨ هـ ) في أول كتابه المسمى ( بالألفاظ والحروف ) : « والذين عنهم نقلت العربية ، وبهم اتقدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وحميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل » <sup>(١)</sup>

ثم يذكر السيوطي من لم يكن من العرب أهلاً لأخذ اللغة عنه فيقول : « وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن

(١) الإخراج ( ص ٥٦ ) .

أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم <sup>(١)</sup> .

وهكذا كان المعيار الذي اعتمدوا عليه في الأخذ بلغة بعض القبائل أو طرح الأخرى هو مدى سلامة لغة القبيلة من الاختلاط بالألم لأخرى .

وقد جمعت هذه المادة ، إما عن طريق الأخذ عن أعراب البادية ومشاهيرهم بالرحلة إليهم ، أو وفادة الأعراب إليهم ، أو عن طريق الأخذ عن فصحاء الحضر وهم صفان : صنف من الأعراب البداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالمراف مستقراً لها ، وظلت جنائى عن الاختلاط بالأعاجم فسلّمت لغتهم ، وصنف من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم فاحتجوا بكلامهم ، ومنهم عمر بن أبي ربيعة ، وجبر ، والفرزدق ، والأعطل ، وكثير ، والأحوص ، والكميت ، وبشار ، ورؤبة ، والعجاج ... وغيرهم <sup>(٢)</sup> .

ويعلق الدكتور علي أبو المكارم على ذلك بقوله « وإذن ليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه ( لم يؤخذ عن حضري قط ) ، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية » <sup>(٣)</sup> .

والحق أن الموقف العلمي للنحاة يناقض ما قرره السيوطي ، فهذا سيويه بأخذ عن هذه القبائل الشعر ، فنجده يعتمد على شعراء بكر وتغلب بعد شعراء تميم وهوازن في الاستشهاد ، وكذلك يستشهد بشعراء عبد القيس وإياد وغسان وقضاعة <sup>(٤)</sup> .

ولكي نزيل هذا التناقض ، نفسر نصّ الفارابي السابق على أنه كان يقصد بقوله « لم يؤخذ عن حضري قط » الشعر لا الشعراء ، فالنثر هو الذي لم يؤخذ فيه عن الحضر ولا عن سكان البراري المجاورة للأمم الأخرى .

### التحليل الزمني :

وضع النحاة أيضًا إطاراً زمانياً للاستشهاد بالمرويات الثرية والشعرية فلقد قسم النحاة المرويات الثرية قسمين :

قسم مقطوع بعينه ، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده .

(١) السابق ، وانظر باقي النص ( ص ٥٦ ، ٥٧ ) ، وانظر الزهر في علوم اللغة ( ٢١٢/١ )

(٢) انظر أصول التصكير النحوي ( ص ٢٧ - ٢٩ ) . (٣) السابق ( ص ٢٩ ) .

(٤) انظر شواهد الشعر في كتاب سيويه ( ص ٢٧٣ ) وما بعدها .

أما القسم الثاني ، وهو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، فلقد فرق النحاة فيه بين ما نقل عن أهل البادية أو عن أهل الحضر قبلوا الأول وتركوا الاستشهاد بالثاني <sup>(١)</sup> .

ويؤكد الدكتور محمد عبيد هذا الرأي فيقول بأن علماء اللغة الأوائل قد توفعوا مرتين أمام المادة المدروسة ، كانت أولاهما حول منتصف القرن الثاني الهجري ، قبلوا كل ما كان قبل ذلك سواء أكان شعراً أم نثراً ، عن البدو أو عن الحضر <sup>(٢)</sup> .

ومعنى ذلك أنه كانت هناك ولقعتان ، الأولى عند منتصف القرن الثاني حيث قبلت جميع المرويات الشعرية المروية قبل ذلك ، ثم تأتي الفترة ما بين منتصف القرن الثاني والقرن الرابع ففرق النحاة فيها بين المنقول عن أهل البدو والمنقول عن أهل الحضر ، حيث نظروا في المنقول فإن كان عن أهل البادية قبلوه وجمعوه حجة في اللغة ، وإن كان عن أهل الحضر رفضوه ، ثم تأتي الوقفة الثانية عند القرن الرابع الهجري حيث ينقطع هذا السيل من السماع ، فلا يؤخذ عن حضري أو بدوي بعده ، إذ اعتبر القرن الرابع نهاية عصر الفصاحة والاستشهاد .

أما بالنسبة للشعر فقد وقف العلماء بزمن الشعر الذي يحتاج به عند منتصف القرن الثاني الهجري أي إلى أوائل الدولة العباسية ، واتفقوا على أن يكون منتصف القرن الثاني نهاية عصر الاحتجاج بالشعر ، ويعلل الدكتور علي أبو المكارم تفرقة النحاة زمنياً بين زمن الاحتجاج بالشعر عنه في النثر ، واعتلاف موقفهم من الشعر عما اتخذوه من النثر ، « ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما وضعوا لذلك من شروط وحددوا له من جهود ، وظل السماع - وهو مصدر الرواية الأساسي بعد التعديين - موجوداً ومعتداً به حتى أوائل القرن الرابع الهجري - أي حتى المرحلة الثانية من القياس ، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني .. ولعل السر في هذه التفرقة يعود إلى بقاء كل من الشعر والنثر أولاً ، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور في هذه المرحلة ثانياً ... » <sup>(٣)</sup> .

ولكن هذه التفرقة لا تثبت أن تزول ، وبذلك لا يكاد القرن الرابع يبدأ حتى تكون الفوارق اللغوية بين الحضر والبادية غير مسبوكة ، ومن ثم يضطر النحاة إلى أن

(١) انظر أصول التكمير النحوي ( ص ٤٠ - ٤٢ ) .

(٢) أصول النحو العربي ( ص ١٢٣ ) . (٣) أصول التكمير النحوي ( ص ٥٠ ) .

يعدوا الطر في تلك التفرقة التي اصطلموها بين الشعر والنثر ، (١) .

ولقد نقلها عن المرباني البغدادي الهيكل النظري للاحتجاج بالشعر فقسم الشعراء إلى أربع طبقات :

الأولى : طبقة انشعراء الجاهليين ، وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كأمريئ القيس ، والباغة ، وزهير ، والأعشى .

الثانية : طبقة المخضرمين ، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام ، كلبيد ، وحسان بن ثابت .

الثالثة : طبقة الإسلاميين ( ويطلق عليهم المتقدمون ) ، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ، ولم يدركوا الجاهلية ، كجرير ، والفرزدق .

الرابعة : طبقة المولدين ( ويطلق عليهم المحدثون ) ، وهم من جاءوا بعدهم ، كبشار بن برد ، وأبي نواس (٢) .

ولقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولين ، أما الطبقة الثالثة فقد ذكر البغدادي خلافاً في الأخذ عنها معتمداً في ذلك على أن أبا عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة كانوا يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات ، وكانوا يعدونهم من المولدين ، لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب (٣) .

كما ينقل صاحب الخزانة عن ابن رشيق قوله : كل قديم من الشعراء محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله ، وكان أبو عمرو يقول : لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن أمر صهبائنا برواية شعره ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ، فجعله مولده بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين . قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتاج بيت إسلامي (٤) .

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن طعن هؤلاء النحاة في بعض أبيات الفرزدق ، والكميت ، ودي الرمة لا يعني إسقاط الاحتجاج بسائر أشعارهم ، حيث يقول : « وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفاً بكل إنتاجه اللعوي ، إذ من

(٢) انظر خزانة الأدب ( ٣/١ - ١ )

(١) أصول التفكير البصري ( ص ٥١ )

(٤) عزنة الأدب ( ٣/١ - ١ ) .

(٣) انظر المصدر السابق ( ٣/١ ) .

الممكن أن تنسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ والوهم .. (١) ويقول في موضع آخر : « ولكن ذلك كله لا يعني أن هؤلاء العلماء قد رفضوا حجة النصوص الشعرية الصادرة عن هؤلاء الشعراء لكبار ، بل على العكس من ذلك ، فإن هذه المواقف كلها أقرب إلى أن تفيد الاعتراف بمستوى الأداء اللغوي لهؤلاء الشعراء ، منها إلى أن تعيد إهمال هذا الشعر أو رفضه في مجال الاستشهاد » (٢) ويدعو أن العلماء استقروا على الاستشهاد بأشعار هذه الطبقة ، فقد استشهد بشعرهم كثير من النحاة وعلى رأسهم سيبويه .

وأما الطبقة الرابعة وما تلاها ، فقد أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعرها . ولقد لخص لنا البغدادي موقف العلماء من الطبقات الأربع بقوله : « فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقبل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري » (٣) فقال عن أبي تمام : « وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة من علماء العربية فأجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه » (٤) .

وقال السيوطي : « أجمعوا على أنه لا يحجج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية ، وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فأجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول النعمان : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه » (٥) .

فالنعمان السابقان يدلان على عدم الاحتجاج بشعر المولدين ، ولكنهما يشيران أيضاً إلى وجود تيار آخر يستثنى من ذلك من يوثق بفصاحته منهم ، ولقد سبق كلام الزمخشري ، ولقد استشهد بشعر أبي تمام (٦) . ولقد سبقه إلى ذلك أبو علي

(١) أصول التكميم النحوي ( ص ٤٦ ) .

(٢) السابق ( ص ٢٥٣ ) .

(٣) خزائن الأدب ( ٣/١ - ٤ ) .

(٤) الكشف للزمخشري ( ٣٥/١ ) .

(٥) الاقتراح ( ص ٧٠ ) .

(٦) انظر الكشف للزمخشري ( ٣٥/١ ) ، وذلك في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا لَبِثَ لَهُمْ شَرَارَ يَدٍ ﴾

الفارسي ، إذ استشهد في الإيضاح بيت لأي تمام <sup>(١)</sup> . وكذلك فعل ابن جني ، حيث استشهد في كتابه الخصائص ببعض الشعراء المحدثين <sup>(٢)</sup> ، « فقد صرح ابن جني في مواطن عديدة من كتابه الخصائص ... بعدم التزامه بالتحديد الرمزي والمكاسي في الاستشهاد بالكلام العربي ، واستعاض عن كل ذلك بأمرين :

١ - التثبت من فصاحة العربي ، وذلك باستفصاحه .

٢ - توثيق كلامه بمرضه علي « الموازين النحوية الموضوعة » <sup>(٣)</sup> كما استشهد بكلام المولدين شعراً ونثراً <sup>(٤)</sup> .

ولقد حاول أحد الباحثين جمع ما فعله الزمخشري والفارسي وابن جني في بوثقة واحدة ، وتفسير هذا التوسع في الاستشهاد والسماع بتأثير المذهب الكلامي والاعتزال على النحاة <sup>(٥)</sup> .

وأما كان الأمر ، فالصحيح أنه لم يحتج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المولدين أو المحدثين التي تبدأ بشار بن برد ، ولا ينقض ذلك ما فعله سيويه والأعفش من الاحتجاج ببعض أبيات بشار بن برد ، رأس المحدثين من الشعراء إذ يحلل السيوطي ذلك بقوله : « وأول الشعراء المحدثين : بشار بن برد ، وقد احتج سيويه في كتابه ببعض شعره تقريباً إليه لأنه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره » <sup>(٦)</sup> ويضاف إلى هذا التعليل ، أن الحد الفاصل بين طبقة الإسلاميين والمولدين يصعب تحديده بشاعر معين ، فلقد كان الأصمعي يقول : « بشار عاتكة الشعراء ، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم » <sup>(٧)</sup> ، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : « عثم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الخبيج » <sup>(٨)</sup> . ويقول البغدادي : « عثم الشعر بلدي الرمة ( ت ١١٧ هـ ) والرجز برؤية » <sup>(٩)</sup> وقال ابن قتيبة : « حدثني عبد الرحمن عن الأصمعي أنه قال : ساقط الشعراء ابن ميادة وابن ميادة وابن هرمة ورؤية

(١) انظر الإيضاح المصدي لأي علي الفارسي ( ص ١٠٢ ) .

(٢) انظر الخصائص ( ٢٤/١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٤٠ ) .

(٣) أصول النحو في الخصائص لابن جني ( ص ١٠٢ ) . (٤) انظر السابق ( ص ١٣٧ ) .

(٥) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ( ص ١١٤ ، ١١٥ ) .

(٦) الاقتراح ( ص ٢٧ ) . (٧) الأغاني ( ٢٦/٣ ) .

(٨) الاقتراح ( ص ٧٠ ) . (٩) خزنة الأدب ( ٥٢/١ ) .

وحكم الخُصْرَى مَكِين العُدري ، وقد رأيتهم أجمعين ، <sup>(١)</sup> وواضح أن فترة الانتقال تشمل أشخاصًا كثيرين يطلق عليهم أحيانًا أنهم ( حاقمة الشعراء ) أو ( ساقفة الشعراء ) <sup>(٢)</sup> .

ويبدو أنه اشتهر بين الحقة جعل إبراهيم بن هرمة أحر من يحتج بكلامه من الشعراء .

### موقف الأنباري من الاستشهاد بكلام العرب

ولكي نعرف على موقف أبي البركات من الاستشهاد بكلام العرب ينبغي أن نقسم هذا الموقف إلى قسمين رئيسين :

الأول : يتناول موقفه من الاستشهاد بالشعر العربي ، بما يشمل من قصيد ورجز .  
الثاني : يوضح موقفه من الاستشهاد بالنثر ، وجمعه مصدرًا من مصادر الاحتجاج ، بما يحتوي ذلك من كلام العرب الهمي ولهجاتهم وحكمهم وأمثالهم .

### ١ - موقف الأنباري من الاستشهاد بالشعر

أكثر الأنباري من الاستشهاد بالشواهد الشعرية ، واعتمد اعتمادًا كبيرًا في الاحتجاج وتقرير القواعد ، وهي من السعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها في هذا المجال الضيق ، ونستطيع تلمس استشهادات الأنباري الشعرية في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية . كما نجد له استشهادات كثيرة بالشعر على الأمور اللغوية . وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية :

**أولاً ، استشهاده بالشعر صوتيًا ،**

ونصلق استشهاده الشعرية بالموضوعات الصوتية الآتية :

#### **حركة الإشباع :**

من ذلك أنه يستشهد بالشعر كثيرًا على إشباع الحركات لتحول من ذلك الإشباع حروف . فيشهد على إشباع الفتحة بقول الشاعر <sup>(٣)</sup> .

وَأَنْتَ مِنْ الْعَوَائِلِ حِينَ تُزْمَى      وَمِنْ دَمِّ الرِّجَالِ بِمَسْتَرَح

(١) الشعر والشعراء ( ص ٧٥٧ ) .

(٢) أصول النحو العربي د محمد عبد ( ص ١٢٤ )

(٣) وهو لاه هرمة ( ت ١٥٠ هـ ) من محصري الدولة الأموية والعباسية ، وهم آخر الشعراء المحتج =

أراد ( بمترح ) فأشبع الفتحة فشأت الألف (١) .

وعلى إشباع الصمة بقول الشاعر (٢) .

اللَّهِ يَعْلَمُ أَنَا فِي ثَلَاثِنَا      يَوْمَ الْبَرَاءِ إِلَى إِحْوَانَا صُورُ  
وَأَتِي حَيْثَا يَشِي الْهَوَى بِصَرِي      مِنْ حَيْثَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

أراد ( فأنظر ) ، فأشبع الصمة فشأت الواو (٣) .

وبسبب هذا على إشباع الكسرة بقول الشاعر (٤) :

تَنَفِّي بِهَا هَا الْخَصِي فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ      نَفِي الدَّرَاهِمِ تَقَادِ الصَّارِفِ  
أَرَادَ ( الدَّرَاهِمِ وَالصَّارِفِ ) فَأَشْبَعَ الْكَسْرَةَ فَشَأَتْ الْبَاءُ (٥) .

وبقول الشاعر (٦) :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحِينَ لَفْوَةً      عَلَى عَجَلٍ مِنِّي أَطَاطُ شِبَالِي  
وَقَالَ الْآخِرُ (٧) :

لَا عَهْدَ لِي بِنِيضَالِي      أَصْبَحْتُ كَالشَّرِّ الْبَالِي  
وَقَالَ الْآخِرُ (٨) :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَاقَتْ لِهَوْنِ بَنِي زَيْدٍ

■ بشرهم ، أنهله ابن منظور ( ن ز ح ) ونسبه إليه ، وهو من شواهد ابن جني ونسبه إليه . انظر

الخصائص ( ٣١٦/٢ ) ، ( ١٢١/٣ ) ، وهو من بحر الوافر .

(١) انظر البيان ( ١٥١/٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٤٥ ) .

(٢) شرحهما البلخادي في الخزانة ( ٥٨/١ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ١٥ ) .

(٤) هو للفرزدق ، أنهله ابن منظور ( ص ر ف - د ر ه م ) منسوبا للفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه

( ٢٨/١ ) ، من بحر البسيط .

(٥) انظر أسرار العربية ( ص ٤٥ ، ٤٦ ) ، الإنصاف ( ص ١٤ ، ١٢١ ) .

(٦) للشاهد لأمرئ القيس بن حجر الكندي ، انظر اللسان ( ش م ل ) .

(٧) هما بيتان من الرجز ، ذكرهما ابن منظور ( ن ص ل ) من بحر عزو . وفي الإنصاف الشاهد مكتوب

( بهضال والبأل ) من غير باء . انظر الإنصاف ( ص ٢٩ ) .

(٨) وهو لقيس بن زهير بن جذيمة البسي . انظر اللسان ( أ ت ي ) ولقد سبه إليه .



أراد ( شمالي وبضال وألم يأتك ) فأشيع الكسرة فنشأت الباء <sup>(١)</sup> .

ويستدل على ذلك في العديد من المواضع مستدلاً بكثرة الإشباع في كلامهم <sup>(٢)</sup> . كما قد يستشهد بانشر على الاجتزاء بالحركة عن الحرف ، فقد يجتزأ بالفتحة عن الألف وبالضمة عن الواو وبالكسرة عن الباء <sup>(٣)</sup> . ويستدل على ذلك بكثرته في كلامهم إذ يقول : « واجتزأؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى » <sup>(٤)</sup> .

حركة هاء الضمير :

ويستشهد على عدم إشباع حركة هاء الضمير بتسع شواهد شعرية <sup>(٥)</sup> .

ذهاب الحركة للتخفيف :

كما يستشهد على ذهاب الحركة للتخفيف بقول الشاعر <sup>(٦)</sup> :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر نهرى فلا تعرفكم العرب  
لؤاد : لا تعرفكم ، فسكن الفاء تخفيفاً لكثرة الحركات <sup>(٧)</sup> .

القاء الساكنين :

فهو يستشهد بقول الشاعر <sup>(٨)</sup> :

فألغيت غير مُستغيب ولا ذا كثر الة إلا قليلاً

على حذف التنوين لالتقاء الساكنين وأن ما حذف لالتقاء الساكنين فهو في حكم الثابت ، بذليل أنه نصب ( الة ) مع حذف التنوين من ( ذاكر ) ، كما ينصب مع إثباته لأنه في تقدير الثبات <sup>(٩)</sup> .

(١) انظر أسرار العربية ( ص ١٠٣ ) .

(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في الإنصاف ( ٢٤/٢ - ٣٠ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٥١٥/٧٢ - ٥٤٦ ) ، ( ٤ ) السابق ( ص ٥٤٧ ) .

(٥) انظر الإنصاف ( ٥١٥/٧٠ - ٥١٩ ) .

(٦) سه ابن جني إلى جرير ، انظر الخصائص ( ٧٤/١ ) ، ( ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ) .

(٧) انظر البيان ( ٢٣٣/٢ ، ٤٤٣ ) .

(٨) بيت من التقارب ، وهو من شواهد سيويه ( ١٦٩/١ ) ، وقال رعم عيسى أن بعض العرب يسد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي .

(٩) البيان ( ١٨٦/١ ) .

ويستشهد على حذف التنوين لالتقاء الساكنين بشواهد شعرية كثيرة (١) .  
الوقف .

ويستشهد على الوقف بالإتيان بقول الشاعر (٢) :  
أنا ابن مازونة إذ جدَّ السَّخَرُ  
وقول الشاعر (٣) :

أرتي جججلا على ساقها فهشَّ فؤادي لذلك الخججل  
بكسر الحاء والهميم . فقد حرك الساكن قبل الأخير بحركة الحرف الأخير في  
حالة الوقف (٤) .

التناسب :  
وعلى التناصب يستشهد بقول الشاعر (٥) :  
سُويَّتِ الخبيثُ أُلُكُّها الخيائسُ  
وكقول الأخير (٦) :

دانثُ لَزَوَى والدَّبُونُ تُقَضَّرُ فَعَطَلْتُ بعضًا وأدَّتْ بِمَضَرٍ  
أراد يقضي وبعضًا ، يستدل على ذلك بأن شواهده كثيرة جدًا (٧) .  
ما يتعلق بالهجرة :

ويستدل على إبدال الهجرة هاءً بقول الشاعر (٨) :  
فَهَيْتَكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَشَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

- (١) انظر البيان ( ٣٩٧/١ ) ، ( ٥٤٦/٢ - ٥٤٧ ) .  
(٢) وهو رجز نسب لقدكي بن أحمد وعبد الله بن مازنة الطائي وعبد بن معاوية الطائي ، وقام البيت :  
وجاءت الخيل أناسي زُمَرُ ، وهو من شواهد سيبويه ( ١٧٣/٤ ) .  
(٣) من شواهد شرح المفصل لابن يمش ( ٧١/٩ ) ، ولم ينسبه .  
(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٤١٤ ، ٤١٥ ) .  
(٥) هو لجرير ، من شواهد سيبويه انظر الكتاب ( ٢٠٦/٤ ) ، والرواية فيه ( الحيامر ) ، ونسبه إليه ،  
وصدر البيت ، متى كان الحيام يدي طلوح .  
(٦) من شواهد سيبويه انظر الكتاب ( ٢١٠/٤ ) ، ورواه  
دانست أروى والدبون تقضى عطلت بعضا وأدت بعضا  
(٧) البيان ( ٤٨١/٢ - ٤٨٢ ) .  
(٨) أنشده ابن منظور في اللسان ( هـ ١ )

وقال الآخر <sup>(١)</sup> .

يا خالي مَلَأَ قُلْتُ إِذْ أَعْطَيْتَنِي هَيْبَكَ هَيْبَكَ وَخَشَوَاءَ الْعُنُقِ  
أَرَادَ إِيَّاكَ <sup>(٢)</sup> .

ثانياً ، استشهاده بالشعر صرفياً :

والحق أنني لم أجد أمثلة كثيرة تدل على استشهاده بالشعر على أمور صرفية ،  
فهو قليلاً ما يستشهد بالشعر على المسائل الصرفية .

ومن تلك المواضع ، استشهاده بالشعر على وزن ( مفعِل ) ، حيث يقول :

« ومفعِل في كلامهم قليل » .

وفيل : لم يأت إلا في كلمتين : « مكْرَم ومَقْرُون » ، في جمع مكْرَمَة معوْنة <sup>(٣)</sup> ثم  
استدل بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

لِيَوْمَ زَرْعٍ أَوْ قَعَالٍ مَكْرَمٍ

وقول الآخر <sup>(٥)</sup> :

يَبْقَى الزَّمِي لَا إِنَّ لَا إِنْ لَزِمَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَقْرُونٍ

كما يستشهد على جريان المصدر على غير فعله .. بقول الشاعر <sup>(٦)</sup> :

وَعَسِرَ الْأَمْرُ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعُهَا

فأجرى ( اتباعاً ) مصدرًا على ( تتبعه ) والقياس أن تقول في مصدره ( تتبعا ) .

وقال الآخر <sup>(٧)</sup> :

وإن شعتم تماودنا عوادا

(١) أنشد ابن منظور . انظر اللسان ( ج ١٥ ) من اللحياني عن الكسائي .

(٢) انظر الأنصاب ( ص ٢٥ ، ٢١٥ ) ، البيان ( ٣٧/١ ) ( ٢٩٤ ) .

(٣) البيان ( ١٨١/١ ) .

(٤) عزاه ابن السكيت الى الاقطاب ( ص ٤٦٩ ) للأخضر الجماني ، وانظر شولميد الشافعية ( ص ٦٨ ) ،

الخصائص ( ٢١٢/٣ ) انظر هامش البيان ( ١٨١/١ ) .

(٥) البيت لمجمل بنية انظر هامش البيان ( ١٨١/١ ) .

(٦) استشهد ابن جني بالشعر الذي ، انظر الخصائص ( ٣٠٩/٢ ) ، وهو لقطامي .

(٧) نسبة محقق الخصائص إلى شقيق بن حزم ، الخصائص ( ٣٠٩/٢ ) ، ( ٢١/٣ ) ، وصدره

ب لم تشكروا المعروف عندي

مأجري ( عوادا ) مصدرًا على ( تعاودنا ) وقياسه ( تعاودا ) ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدًا <sup>(١)</sup> .

### ثالثًا : استشهاده بالشعر نحويًا ،

ولقد أكثر الأنباري من الاستشهاد بالشواهد الشعرية على العديد من المسائل فقد احتج بالشعر في معظم الأبواب السحرية ، من ذلك ما يتعلق بالأبواب التالية :

التيبة :

يستشهد الأنباري على أن تنية ما ليس في البدن من إلا عضوًا واحدًا يكون بلفظ الجمع بقوله تعالى : ﴿ فَذَرْنِى فَوْقَ سَحَابٍ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ ( المحرم : ٤ ) ، ولكنه يستشهد بالشعر على جواز أن يأتي تنية على لفظ التنية أو الأفراد ، فيقول : ه ولو قال : ( قلبا كما أو قلبكما ) لكان جائزًا .

قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

ظهرا كما مثلُ ظهور الثَّرسينِ

وقال الآخر <sup>(٣)</sup> :

كأنه وجهه تركيبين

ولم يقل : وجهها تركيبين ، لأن الإضافة إلى التنية تفني عن تنية المضاف <sup>(٤)</sup> .

ما يتعلق بالطير :

ويستشهد بالشعر على تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، ويستشهد على ذلك بشاهد واحد يتكرر في مواضع عديدة ، وهو قول الشاعر <sup>(٥)</sup> :

سَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ فَهَذَا بَيْتِي مَصْنُوتٌ شَقِيقِي

(١) البيان ( ٤٧٠/٢ ) .

(٢) وهو رسم للخطام المباشمي ، من شواهد سيبويه ( ٤٨/٢ ) ، وسببه إليه .

(٣) من بحر البسيط ، وهو من شواهد شرح المفصل ( ١٥٧/٤ ) تنبه للمرردق ونسبة البيت .

كأنه وجهه تركيبين قد عصبا مستهدف لطمعان غير مسجور .

(٤) البيان ( ٤٤٦/٢ ) ، وانظر أيضًا السابق ( ٢٩١/١ ) .

(٥) بيتان من الرجز المشطور وهو من شواهد سيبويه ( ٨٤/٢ ) ، دون عروء ، وانظر الفسان ( ب ت ت ) من بحر عروء

« فبقي : خير المتبدأ الذي هو هذا ، ومصيف : خير ثان ، ومقيظ : خير ثالث ومشتى : خير رابع » (١) .

ويستشهد على حذف العائد من جملة الخير إلى المتبدأ لدخوله في الجنس ، بقول الشاعر (٢) :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب  
وقول الآخر (٣) :

فأما الصدور ، لا صدور لجمعهم ولكن أهازجا شديدا صبرها (٤)  
وعلى حذف الضمير العائد أيضا يستشهد بقول الشاعر (٥) :

قد أضيقحت ألم الحيار تذهي علي ذلتها كله لم أضيق  
أي لم أضيقه . « ولا يجوز مثله في اختيار الكلام » (٦) .

ويستشهد بقول ، ضايف التزجيم (٧) :

فتنن بك أسمى بالمدينة رجلة فإني وقهاز بها لغريب  
وقول درهم بن زيد الأنصاري (٨) :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأي مُخْتَلِف  
وبقول الفرزدق (٩) :

إني ضيقحت لمن أثناني ما جنى وأنى فكنت وكان غير خدور

على الاستثناء بذكر غير الآخر عن ذكر غير الأول واستدل على ذلك بكثرة

(١) الإنصاف ( ١٠٤/٧٢٥ ) ، وانظر البيان ( ٢٣/٢ ) ، ٢٩٩ .

(٢) هو الحارث الغزوي بن خالد بن العاص ( إسلامي ) انظر هامش أسرار العربية ( ص ١٠٦ )

(٣) لم ألق عليه . (٤) انظر أسرار العربية ( ص ١٠٦ ) .

(٥) من شواهد سيبويه ( ٨٥/١ ) ، نسبة إلى أبي النجم النبطي .

(٦) البيان ( ٤١٤/١ - ٤١٥ ) .

(٧) من شواهد سيبويه ( ٧٥/١ ) ، ونسبه إليه ، وهو من الطويل

(٨) من شواهد سيبويه ( ٧٥/١ ) ، ويعلق على هذه النسبة محقق الإنصاف بقوله : « وليس هو لدرهم بن زيد الأنصاري كما ذكر المؤلف ، ولكنه من كلام نيس بن الحطيم » ( انظر هامش الإنصاف ص ٩٥ ) .

(٩) من شواهد سيبويه ( ٧٦/١ ) ، ونسبه إليه ، وهو من الكامل .

شواهد<sup>(١)</sup> .

ما يتعلق بكان :

يستشهد الأباري على كان التامة بقول الشاعر<sup>(٢)</sup> .

إذا كان الشتاء فأدفعوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء<sup>(٣)</sup>  
وعلى كان الزائدة غير العاملة بقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

سُرَّاءُ بني أبي بكر تسامي على كان المسوِّمة المبراب<sup>(٥)</sup>

ما يتعلق بـإن :

كما يكثر من الاستشهاد بالشواهد الشعرية على حذف اسم إن ، وهو ضمير الشأن ، ويستشهد على ذلك بأشعار نسبها للراعي والأعشى وأمية بن أبي الصلت ... وغيرهم<sup>(٦)</sup> .

ما يتعلق بالضمير :

وهو يكثر أيضًا في الاستدلال بقول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نَفَصَ الموتُ ذا النِني والفقيرا  
على إقامة المظهر مقام المضمير<sup>(٨)</sup> .

ويستشهد بقول الشاعر<sup>(٩)</sup> :

إذا لُهي السفينة جرى إليه ومحالف والشفية إلى يخلاف

(١) انظر الإنصاف ( ٩٤/١٣ - ٩٦ ) ، البيان ( ١٦٤/٢ - ١٦٥ ) .

(٢) ( هو الريح من طبع الفزاري ، انظر خزانة الأدب ( ٣٠٦/٣ - ٣٠٧ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٨١/١ ) ، وانظر حول نفس الشاهد وغيره من الشواهد أسرار العربية ( ص ١٣٥ ) .

(٤) البيت من بحر الوافر ، استشهد به في جميع كتب النحو على زيادة كان ، من دون عزو انظر خزانة الأدب ( ٢٣/٤ ) ، ولكن نسب إلى الفراء في ( فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ٩٣ ) و لا دليل منار السالك إلى توضيح المسالك ، عاين أسرار العربية ( ص ١٣٦ ) ، البيان ( ٣٧٣/١ ) .

(٥) انظر البيان ( ٣٧٣/١ ) ، وانظر نفس الشاهد وغيره من الشواهد أسرار العربية ( ص ١٣٦ ) .

(٦) انظر الإنصاف ( ١٨٠/٢٢ - ١٨٤ ) .

(٧) وهو لسودة بن عدي من الخفيف ، وهو من شواهد سيبويه ( ٦٢/١ ) ، ونسبه إليه ، وانظر النكت في تفسير كتب سيبويه ( ١٩٨/١ ) .

(٨) انظر حول نفس الشاهد البيان ( ٦٣/١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ٣٧٩ ) ، ( ٤٤/٢ ، ١٠٧ ) .

(٩) من الوافر ، ثم يسبب تقائل وهو من شواهد الخصاص ( ٤٩/٣ )

على الإصرار لدلالة الحال عليه <sup>(١)</sup> .

ويستدل على الإصرار مع عدم الذكر لدلالة الحال بقول الشاعر <sup>(٢)</sup> .  
على يثليها أمضي إذا قال صاجبي ألا ليتني أفديك منها وأفتدي

بهي الفلاة ، وإن لم يجر لها ذكر ، لدلالة الحال <sup>(٣)</sup> .

كما يستشهد على جواز تقديم الضمير لأنه في نية التأخير بقول زهير <sup>(٤)</sup> :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عَلَاهِ هَرَمًا يَلْقَى الشَّمَاعَةَ وَالنَّدَى خُلُقًا

و فالهاء في ( علاه ) تعود إلى هَرَم ، لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير ( من يلقى يومًا هَرَمًا على علاه ) فلما كان هَرَمًا في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزًا <sup>(٥)</sup> .

وقول الأعشى <sup>(٦)</sup> :

أَصَابَ الْمَلُوكَ فَأَفْصَحُهم وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدْنٍ <sup>(٧)</sup>

ويحتاج بالشواهد الشعرية أيضًا على مجيء الضمير المتصل بعد لولا <sup>(٨)</sup> .

التنازع :

يستشهد أبو البركات على جواز إعمال أي المتنازعين عند التنازع بقول الشاعر <sup>(٩)</sup> :

وَأَلَّا فاعملوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

و لقوله : بغاة يجوز أن يكون خبرًا للثاني ويقدر للأول خبر ويكون التقدير :

وإلا فاعملوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ ، ويجوز أن يكون خبرًا للأول ويقدر للثاني خبر على

(١) انظر البيان ( ١٢٩/١ ، ٢٨٥ ) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد .

(٣) انظر الإنصاف ( ٩٩/١٣ ) .

(٤) البيت من بحر البسيط نسبة البهتدي إلى زهير ، انظر بحرانة الأوب ( ٣٧٦/١ ) .

(٥) الإنصاف ( ٢٥١/٣١ - ٢٥٢ ) .

(٦) البيت من بحر المتقارب وهو للأعشى .

(٧) انظر الإنصاف ( ٦٨/٩ - ٦٩ ) ، ( ٢٥١/٣١ ) ، البيان ( ٥٤٩/٢ ) .

(٨) انظر الإنصاف ( ٦٩١/٩٧ - ٦٩٤ ) .

(٩) هو ليشر بن أبي عازم ، من شواهد سيبويه ( ١٥٦/٢ ) ، ونسبه إليه

ما قدما : (١) .

واستشهد على النصب بتقدير فعل محذوف : ( على تقدير الإغراء والتقدير أو المدح و الذم ) .

بقول الشاعر (٢) :

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا

فنصب الركوب بتقدير فعل (٣) . ويستشهد على ذلك بشواهد أخرى (٤) .

ويستشهد بقول الخولقي : ( امرأة من العرب ) على النصب على المدح بتقدير ( أهني وأمدح ) : حيث تقول (٥) :

لا يَتَقَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُم سَمُّ الْغَدَاةِ وَأَقْعُ الْجُزْزِ  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُشْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ نَحَائِدُ الْأَزْرِ  
فنصب النازلين على المدح (٦) .

كما يستشهد بنفس الشاهد في موضع آخر من كتابه الإنصاف ولكن برفع ( النازلون ) ونصب ( الطيبين ) ، ثم قال : « فنصب ( الطيبين ) على المدح ، فكأنها قالت : أهني الطيبين ، ويروى أيضًا ( والطيبون ) بالرفع ، أي : وهم الطيبون » (٧) .  
ومعنى هذا أنه يستشهد به على أن العرب تنصب على المدح عند تكرار المطف والوصف أو ترفع على الاستئناف . ويستشهد بشواهد شعبة أخرى مرة بالنصب على المدح ومرة أخرى بالرفع على الاستئناف (٨) ثم يقول « ولك أن ترفعهما جميعًا ، ولك أن تنصبهما جميعًا ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع

(١) البيان ( ٣٠٠/١ ) ، وانظر الإنصاف ( ١٩٠/٢٣ ) .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لأحشى قيس ، انظر غرانة الأدب ( ٥٤٨/٣ ) ، والرواية فيه قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا أو نسرلسون علينا معشتر كسرُ

(٣) انظر البيان ( ٣٧٠/١ ) .

(٤) انظر البيان ( ٤١٧/١ - ٤١٨ ) ، أسرار العرية ( ص ١٦٧ )

(٥) هما للخرقي ، أمت طرفة بن العبد البكري لأمة من قيس بن ثعلبة من الكامل ، وهو من شواهد

سيبويه ( ٢٠٢/١ ) ، ( ٥٧/٢ ، ٦٤ ) (٦) البيان ( ٢٧٥/١ - ٢٧٦ ) .

(٧) انظر الإنصاف ( ٤٦٨/٦٥ - ٤٦٩ ) (٨) الإنصاف ( ٤٦٩/٦٥ - ٤٧٠ )



الأول وتنصب الثاني ، لا خلاف في ذلك بين المحققين (١) .

ما يتعلق بحرف الجر :

ويستشهد أبو البركات للنصب على نزع الخافض بقول الشاعر (٢) :

أَلَيْتَ حَتَّى الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطَقَمُهُ وَاللَّيْلُ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ

« أي : على حب العراق : محذوف حرف الجر تنصبه ، وهذا كثير في كلامهم » (٣) .

ويستشهد على زيادة حرف الجر بقول الشاعر (٤) :

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

أي نرجو الفرج ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء (٥) .

ما يتعلق بالإضافة :

تكثر استشهادات الأنباري الشعرية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه

مقامه ، ومن أشهرها .

قول الشاعر (٦) :

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبٍ يَمْلَى نَعَامٌ فَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ

« أي ( كأن عذيرهم عذيرُ نعام ) ، والعذير : الحال ، والحال لا يُثْبِتُهُ بالنعام » (٧) .

وقول الآخر (٨) :

قَلِيلٌ عَيْبَةٌ ، وَالْعَيْبُ جَمٌّ وَلَكِنْ الْغَنِي رَبُّ غَفُورٍ

« أي ولكن الغني غني رب غفور . والشواهد على حذف المضاف وإقامة

(١) الإنصاف ( ١٧١/٦٥ ) .

(٢) وهو للمعلّس ، جرير بن عبد المسبح الطخفي من البسيط ، وهو من شواهد سيبويه ( ٣٨/١ ) .

(٣) وهو من الرسل المشطور البنان ( ١٩١/١ - ١٦٢ ) ، وانظر السابق ( ٣٥٦/١ ) .

(٤) بسبب إلى الجملي من غير تعين ، وشرحه البغدادي ( ١٥٩/٤ ) .

(٥) انظر الإنصاف ( ٢٨٤/٣٧ ) .

(٦) البيت من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه ( ١٠٩/١ ) ، ذكر في اللسان ( س ل د ) دون عزو ،

وي ( ق و ق ) وسببه إلى الجملي

(٧) الإنصاف ( ٦٤/٨ )

(٨) لم أعر لهذا الشاهد على نسبة ، وهو من الوافر .

المضاف إليه مقامه كثيرة جدًا ، <sup>(١)</sup> ، ولقد استشهد بهذين الشاهدين وغيرهما من الشواهد الشعرية على هذه المسألة التي أكثر من الاستشهاد عليها في مواضع كثيرة <sup>(٢)</sup> .

ويستدل على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول <sup>(٣)</sup> ، يقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجِيَةِ رَجِّ الْقُلُوصِ أَيْ مَرَادَةِ

أَي رَجِ أَيْ مَرَادَةِ الْقُلُوصِ ، ويقول الآخر <sup>(٥)</sup> :

يَطْلُقُ بِخُورِي الْمَرَاتِعَ لَمْ تُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ فَرْجِ الْكُنَّانِ

ويستشهد بالشواهد الشعرية أيضًا على اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه <sup>(٦)</sup> ، وحذف المضاف إليه وإقامة الجملة الفعلية مقامه <sup>(٧)</sup> .

#### عمل المصدر :

يستشهد أبو البركات الأنباري على أن المصدر يضاف إلى المفعول كما يضاف إلى الفاعل ، يقول الشاعر <sup>(٨)</sup> :

أَفْنَى بِلَادِي وَمَا يَجْتَمِعُكَ مِنْ لُثْبٍ كَزُجِّ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهِ الْأَبَارِي

« يروى : أفواه بالرفع وأفواه بالنصب ، فمن روى ( أفواه ) بالنصب جعل المصدر مضافًا إلى الفاعل ، ومن روى ( أفواه ) بالرفع جعله مضافًا إلى المفعول وكلاهما كثير في كلامهم » <sup>(٩)</sup> .

(١) البيان ( ١١٠/١ ) .

(٢) انظر البيان ( ١١٠/١ ) ، ( ٣٤٨/٢ ) ، الإنصاف ( ٩١/٨ - ٩٤ ) ، ( ٣٧٢/٥٤ ) .

(٣) انظر البيان ( ٣٤٢/١ ) .

(٤) البيت من بحر الكامل ، شبه ابن يحيى إلى الأحمش ، انظر شرح المفصل ( ٢٢/٣ ) ، وانظر الخصائص ( ٤٠٦/٢ ) .

(٥) شبه محقق الخصائص للطرماح ، نظر الخصائص ( ٤٠٦/٢ ) ، وانظر اللسان ( ح و ر ) ، وهو من الطويل .

(٦) انظر البيان ( ٩٣/١ - ٩٤ ) . (٧) انظر البيان ( ١٥٦/١ ) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو من كلام الأحمش الأسدي ، المنيرة بن عبد الله ، انظر حزانة الأدب ( ٢٨٢/٢ ) .

(٩) البيان ( ١١٧/١ ) ، وانظر حوزن بنس الشاهد ( ٢١٣/١ ) .

والشواهد على ذلك كثيرة <sup>(١)</sup> .

كما يستدل على جواز الفصل بالنداء بين المصدر وصلته ( أي : معموله ) بقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

على حين آلهى الناس مجلُ أمورهم      فندلا زُرْنِي المَالَ نَدَلَ الثعالبِ  
« أراد ، فندلا المَالَ يا زُرْنِي . فصل بالنداء بين المصدر وصلته » <sup>(٣)</sup> .  
البيت :

وهو يستدل في مواضع عديدة بالشواهد الشعرية مقررًا قاعدة نحوية مفادها أن صفة النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، ويستشهد على ذلك بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

يُجِئُ مَرَحِشًا طُلُجٌ      يَلُوحُ كَأَنَّهُ جَلُّجٌ  
التقدير فيه ( طُلُجٌ مَرَحِشٌ ) .  
وقول الآخر <sup>(٥)</sup> :

والصالحات عليها مغلقت بابٌ  
أي بابٌ مغلَقٌ ، وبقول الشاعر <sup>(٦)</sup> :

ليسوا من الشُّرِّ في شيء وإن هانا  
تقديره ، ليسوا في شيء كائن من الشر <sup>(٧)</sup> .  
ويستشهد بقول الشاعر <sup>(٨)</sup> :

واللَّو ما ليلي بنام صاحبة      ولا مُخَالِطُ أَلْيَانٍ جَانِبُهُ

(١) انظر الإنصاف ( ٢٢٣/٢٧ ) .

(٢) من شواهد سيبويه ( ١١٦/١ ) ، ولم ينسبه ، ونسبه الشافعي لأعشى مبدان ، وهو من الطويل .

(٣) الأليان ( ٦٠/١ ) ، وانظر السابق ( ١٨٨/١ ) ، ولكن رواه ( ريدق ) بالفتح .

(٤) من شواهد سيبويه ( ١٢٣/٢ ) .

(٥) لم أشر له على نسبة وهو من البسيط .

(٦) من البسيط وهو لقرطبة بن أبيات أحد بني العتير ، شاعر إسلامي ، وهو من شواهد معنى البيت شاهد ( ص ٤٥٩ ) ( ص ٣٢٨ ) ، ومصدره : لكن قومي وإن كانوا ذوي عتد

(٧) حول الشواهد السابقة انظر الأليان ( ١٣٨/١ ، ١٩٩ ، ٤٠٨ ) . ( ١٤١/٢ ) ، أسرار العربية ( ص ١٤٧ )

(٨) أنشده ابن منظور ( د و م ) دون عزو ، وانظر الخزانة ( ١٠٦/٤ ) .

على حذف الصفة والموصوف وإقامة المحكي مقامهما ، وبذلك علل دخول حرف الجر على ما لا شبهة في فعلته ، لأن الحكاية فيه مقدرة <sup>(١)</sup> .  
ويستشهد بقول لبيد <sup>(٢)</sup> :

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الزَّوْاجِ وَهَاجِهَا طَلَبَ الْمُتَقَبِّ عَقَّةَ الْمَظْلُومِ

على حمل الوصف على الموضع ، إذ « رفع ( المظلوم ) وهو صفة للمجرور الذي هو ( المتقرب ) حمله على الموضع ، لأنه في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة » <sup>(٣)</sup> .  
العطف :

يستدل أبو البركات على حذف المخطوف عليه وحرف العطف والاكتفاء بالمخطوف بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

أَلَا فَالْبَقَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفِ ثَالِثٍ

« وتقديره ، فالبقا شهرين أو نصف ثالث ، لأنك لا تقول مبتدأ : ليست نصف ثالث ، وهو كثير في كلامهم » <sup>(٥)</sup> .  
كما يستدل بقول ثقيبة الأسدي <sup>(٦)</sup> :

مَعَاوِي إِنَّمَا بَشَرٌ فَأَسْجَعُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْخَدِيدِ

متداخلاً عن رواية ( الخديدا ) ، ونافياً رواية ( ولا الخديدا ) بالخلفض مستدلاً بالبيت الذي بعده :

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْغُوا بِهَا الْفَرَسَ الْيَهُدَا  
وبقول المعجاج <sup>(٧)</sup> :

كَشَحَا طَرِي مِنْ بَلَدِي مَخْتَارَا مِنْ يَأْسُ الْيَالَسِ أَوْ يَحْنَارَا

(١) انظر الإنصاف ( ١١٢/١٤ ) ، أمراء العربية ( ص ٩٩ ) .

(٢) وهو للبيد بن ربيعة العامري كما قال أبو البركات ، انظر اللسان ( ع ب ) وسه إليه .

(٣) البيت من بحر الطويل ، وهو لأمي أحمر ، انظر الخزانة ( ٣٠٠/٤ ) ، ( ٤٢٥ ) .

(٤) أنشد ابن فارس في الصحاحي ( ص ١٠٠ ) .

(٥) البيان ( ٨٥/١ ) ، وانظر الإنصاف ( ٤٨٣/٦٧ - ٤٨٤ ) .

(٦) هو له كما قال الأبياري ، وهو من شواهد سيويه ( ٦٧/١ ) ، ( ٢٩٢/٢ ) ، ( ٣٤٤ ) .

(٧) من شواهد سيويه ( ٦٩/١ ) وسه إليه .

ويستشهد بغيرها من الشواهد الشعرية على حمل العطف على الموضع ويحتم هذه الشواهد بقوله ٥٠ والشواهد على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تحصى ، ولوفر من أن تستقصى (١) .

النداء :

ويستشهد الأنباري على حذف المقصود بالنداء لدلالة حرف النداء عليه بقول ذي الرمة (٢) :

ألا يا اسلمي يا دلزمي على البلي ولا زال منهلاً بجرعاتك القطر

أراد ، يا هذه اسلمي ، وحذف المنادى كثير في كلامهم (٣) .

ويستشهد في الإنصاف على نفس المسألة بأربعة شواهد أخرى على مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما نجيء الجملة الأمرية (٤) .

ويستشهد على جواز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر ، بقول الشاعر (٥) :

ألا أضحت حبالكم رياما وأضحت منك شاسعة أماما

يريد : أمامة ، وقول الآخر (٦) :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

يريد : ابن حارثة ، ويستدل على ذلك بكثرته في كلامهم (٧) .

ولا يكفي الأنباري بالاعتماد على الشواهد الشعرية في تقرير القواعد والأحكام في الأبواب النحوية السالفة الذكر فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى استخدام الشواهد الشعرية في معظم المسائل النحوية التي يتطرق إليها ، من ذلك استشهاده بالشواهد

(١) الإنصاف ( ٣٣٥/٤٥ ) ، وحول للشاهدان السابقان وغيرهما من الشواهد الكثيرة انظر الإنصاف

( ٣٣١/٤٥ - ٣٣٥ ) ، والبيان ( ٢٢/٢ ، ٣٣٣ ) .

(٢) هو لذي الرمة ، غيلان بن عقبة كما قال الأنباري .

(٣) البيان ( ٢٢١/٢ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ١١٨/١٤ - ١١٩ ) ، وانظر أيضاً حول مجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء

بتقدير حذف المنادى ، الإنصاف ( ٩٩/١٤ - ١٠٢ ) ، وهي من استشهاده الكوفيين

(٥) هو لجرير ( هامش أسرار العربية ٢٤١ ) .

(٦) هو لأوس بن حنينة التميمي ( هامش أسرار العربية ٢٤١ ) .

(٧) انظر أسرار العربية ( ص ٢٤١ ، ٢٤١ )

الشعرية على بناء الاسم إذا أضيف إلى غير المتكسر <sup>(١)</sup>.

ومجيء ( من ) نكرة موصوفة <sup>(٢)</sup> ، و ( حتى ) التي للابتداء <sup>(٣)</sup> ، وعدم وجود علامة التأنيث مع انصفات المشتركة <sup>(٤)</sup> ، ومجيء الحال من الفاعل ومن المفعول على حد سواء <sup>(٥)</sup> ، والاستثناء المقطع <sup>(٦)</sup> ، وحذف نون التوكيد الخفيفة <sup>(٧)</sup> ، وإضمار ( رُبَّ ) سواء أكان ذلك بغير عوض أو بعد ( بل ) أو بعد ( الفاء ) <sup>(٨)</sup> .  
ولقد أكثر الأنباري أيضًا من الاستشهاد بالشواهد الشعرية على الأمور اللغوية ، من ذلك استشاده بالشعر على لغات العرب ، فقد استشهد بالشعر على لغة من يبدل الهمزة من ( إياك ) هاء ، ولغة القصر والمد في ( آمين ) ولغة الضم في ( أيم ) مستدلًا بها في نفس ما قاله أبو عمرو الجرمي من أنه لم يسمع ( اضربْ ) أنهم أفضل ) ، ولغة من لزم المثني الألف ، ولغة القصر في الأسماء الستة ، ولغة التخفيف في ( ربَّ ) ، ولغة بني تميم في تميم عمل ( ما ) <sup>(٩)</sup> .

ويستدل بالشعر على اللغات - أي اللهجات - الواردة في بعض الكلمات من ذلك بيانه للغات في ( ميث ) وفي ( اسم ) ، و ( نعم ) و ( الذي ) <sup>(١٠)</sup> .

كما يستشهد الأنباري بالشعر على أمور لغوية أخرى ، كإطلاق المفرد والمراد به الجمع ، ومجيء التقليل بمعنى النفي ، والعطاء بمعنى الإعطاء وأنه قد يطلق ( المثل ) والمراد ( ذات الشيء ) ، وعلى دلالة ( رُبَّ ) على التقليل والتكثير ، ومجيء التناوش بمعنى التناول ، واستعمالهم ( ودع ) بمعنى ( ترك ) و ( عَندَ ) بمعنى ( أنف ) <sup>(١١)</sup> .

(١) انظر الإنصاف ( ٢٩١/٣٨ - ٢٩٣ ) . (٢) انظر البيان ( ١٣٣/١ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ٢٦٧ ) . (٤) انظر الإنصاف ( ٧٧٨/١١١ - ٧٨٠ ) .

(٥) انظر البيان ( ١٦٧/٢ ) ، أسرار العربية ( ص ١٩٠ ، ١٩١ ) .

(٦) انظر الإنصاف ( ٢٦٩/٣٥ - ٢٧١ ) . (٧) انظر الإنصاف ( ٥٦٨/٧٧ ) .

(٨) انظر الإنصاف ( ٣٧٨/٥٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ) .

(٩) انظر على الترتيب البيان ( ٣٧/١ ، ٤٢ ) ، ( ١٣٣/٢ ، ١٤٥ ) ، أسرار العربية ( ص ٣٢ ) ،

الإنصاف ( ١٨/٢ ) ، ( ٢٨٥/٣٧ - ٢٨٦ ) ، ( ٦٩٤/٩٧ ) .

(١٠) انظر على الترتيب البيان ( ١٩٨/١ ) ، وأسرار العربية ( ص ٨ ، ٩ ) ، الإنصاف ( ١٦/١ ) .

(١١) ( ١٢٥ ، ١٢٦/١٤ ) ، ( ٦٧٦ - ٦٧٥/٩٥ ) .

(١٢) انظر البيان ( ٥٢/١ ) ، ( ٤٤٧/٢ ) ، أسرار العربية ( ص ٢٢٣ ) ، البيان ( ١٠٧/١ ، ١٤٣ ) .

(١٣) ( ٢٠٤ ، ٣٤٥/٢ ) ، الإنصاف ( ٣٠١/٤٠ ) ، البيان ( ٦٤/٢ ، ٢٨٤ ، ٥١٩ ) ، الإنصاف

( ٦٣٧/٨٩ ) على الترتيب .

ونستطيع بعد هذا العرض للأشعة السابقة والتي تدل على اعتماد أبي البركات الأبياري على الشواهد الشعرية في تقرير القواعد واستباطها والاستشهاد بالشعر على جميع المستويات الصوتية والصرفية والحوية واللغوية - أن نقرر أن أبا البركات الأبياري قد جعل الشعر العربي على رأس مصادر الاستشهاد عنده عالمشع لشواهد الأبياري الشعرية يدرك أنه اعتمد على الشعر في تقرير الأقيسة واستخلاص القواعد أكثر من اعتماده على أي مصدر آخر للمادة كالقرآن أو الحديث الشريف ، والحق أنه في ذلك يسر على نهج من سبقه من النحاة - بصريين وكوفيين - إذ جعلوا الشعر على رأس مصادر الاحتجاج عندهم .

وبما يدل على صدق هذه النتيجة ما نلاحظه من غزارة شواهد الشعرية في استدلالاته ، من ذلك أن الكتب النحوية تذكر شاهدًا واحدًا على حذف الباء بعد الفعل ( كفي ) ورفع ما بعدها ، إذ إن كثيرًا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها ، ولكن أبا البركات يستشهد على ذلك بثلاثة شواهد <sup>(١)</sup> .

قد أكثر الأبياري من إيراد الشواهد الشعرية ، فقد كان يستحضرها بسهولة ويسر ، ويستدل بها في معظم المسائل ، فهو يكثر من الاستعانة بالشواهد الشعرية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه <sup>(٢)</sup> .

وبما يدل على غزارة شواهد الشعرية ، استشاده على حذف اسم ( إن ) وهو ضمير الشأن والحال بستة شواهد <sup>(٣)</sup> ، وغزارة شواهد على الحمل على الموضع في العطف <sup>(٤)</sup> .

وإذا كان هذا هو موقف الأبياري من الاستشهاد بالشعر ، وأنه يجعله على رأس مصادر الاستشهاد عنده ، فما موقفه من التفريق بين لغة الشعر والنثر ؟ وهل كان ينظر إلى لغة الشعر على أنها لغة ضرائر وترخص ؟ لم هل تتساوى عنده الضرورة والشذوذ ؟

(١) انظر الإنصاف ( ١٦٧/١٩ - ١٦٩ ) ، وانظر الخلاف النحوي ( س ٣٩٠ ) .

(٢) انظر الإنصاف ( ٦١/٨ - ٦٤ ) ، ( ٣٧٢/٥٤ ) ، البيان ( ١١٠/١ ) ، ( ٣٤٨/٢ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ١٨٠/٢٢ - ١٨٤ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ٣٣١/٤٥ - ٣٣٥ ) ، البيان ( ٢٦/٢ ، ٣٣٣ ) ، وانظر حول غزارة شواهد

الشعرية الإنصاف ( ٣١٦/٤٣ - ٣٢١ ) ، ( ٦١٠/٨٤ - ٦١٣ ) ، ( ٦٥٩/٩٤ - ٦٦٥ ) .

### تفريق الأنباري بين لغة الضرورة ولغة اختيار الكلام

يعرق أبو البركات بين لغة الشعر ولغة الشر ، ويرى أن الشر مقدم في الاحتجاج على الشعر ، لأنه يخلو من الصرائر ولذلك يتحصل به القانون دون الشعر ، يقول أبو البركات في مسألة ( هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف ) وردًا على احتجاجات البصريين : « فإذ قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر ، وصرف ما لا ينصرف لا يقع لهما بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام . قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لهما بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام » (١) .

ومعنى هذا أنه يوافق على أن الكلام - يعني الشر - مقدم على الشعر وأنه يتحصل به القانون دون الشعر ، ويقول الأنباري في موضع آخر عن حذف لام الأمر : « إنما حذف اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لا يجعل أصلًا يقاس عليه ... والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة الفراء فسمعت يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر ، وأنشد :  
مَنْ كَانَ لَا يَرْحَمُ آلِي شَايِرٍ    قَدْ ذُنَّ يَسْئُرُ ثَنِيَّةُ الْمَزَاجِرِ

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجر في الكلام ، فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ، فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر ، لا في اختيار الكلام ، بالإجماع » (٢) .

إذن فالأنباري يرى أن للشعر لغة الخاصة وأنها لغة تجوز وترخص ولذلك يمنع أبو البركات القياس على الضرورة ، من ذلك أنه يقول عن قول الشاعر (٣) :

إِلَيْكَ حَتَّى يَلْتَفْتُ إِلَيْكَ

« فلا يقاس عليه لأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام » (٤) ؛ لأنه

(٢) الإنصاف ( ٥٤٧/٧٢ ) .

(١) الإنصاف ( ٥٢٠/٧٠ ) .

(٣) من شوهده سيبويه ( ٢٦٢/٢ ) ، وسبه إلى حميد لأرقط ، والرواية فيه ( يَلْتَفْتُ ) وعلى ذلك فهو

(٤) البيان ( ٣٦/١ ) .

من بحر الزجر .



يرى أن الضمير في (إياك) إذا تقدم الفعل عليه من غير استثناء صابر الضمير المنفصل ضميراً متصلاً ، فكان المروض أن يقول ( بلمنك ) .

ولقد أكثر الأنباري من الإشارة إلى الفرق بين لغة الشعر واختيار الكلام فهو يضعف حذف ( الفاء ) الواقعة في جواب الشرط ، لأنه يرى أن حذف الفاء إنما يقع في الضرورة الشعرية فقط ، يقول الأنباري : « وهذا القول ضعيف لأن حذف الفاء موضعه الشعر كقول الشاعر <sup>(١)</sup> :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

أي ، فאלله يشكرها ، وأما في اختيار الكلام فهو قبيح جداً <sup>(٢)</sup> ويرى أن حذف همزة الاستفهام لغة خاصة بالشعر ، ولذلك فهو ضعيف في كلامهم <sup>(٣)</sup> .

كما يرى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ضعيف جداً ويستشهد على ذلك بالشعر ثم يقول : « ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع » <sup>(٤)</sup> ويضعف إجراء الوصل مجرى الوقف « لأن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام » <sup>(٥)</sup> ويضعف إضمار اسم إن وهو ضمير الشأن والحال « لأن هذا إنما يبيء في الشعر » <sup>(٦)</sup> ، كما أن إشباع الحركات إنما تكون في ضرورة الشعر وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع <sup>(٧)</sup> .

ويستدل على أن إعمال ( إن ) المخففة من الثقلية في المضرع ضعيف ، « لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام » <sup>(٨)</sup> .

ويستشهد بالشعر على لغة الضرورة في العديد من المواضع ، من ذلك استشهاده بالشعر على الترخيم في غير النداء للضرورة ، والجمع بين الموض والموض للضرورة ، وأن العرب تنصب ( بأن ) بعد ( كان ) في الضرورة وعلى حذف الاسم الموصول في ضرورة الشعر ، أو قصر ما لم يأت في بابه مقصوداً في ضرورة الشعر ،

(١) هو الحسن بن ثابت ، وهو من شواهد سيبويه ( ٦٥/٣ ) ، وعجوة : والشعر بالشعر عند الله سبحانه .

(٢) البيان ( ١٤١/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٥١/١ ) .

(٤) السابق ( ٣٤٣/١ ) .

(٥) السابق ( ١٤٦/٢ ) .

(٦) انظر أسرار العربية ٤٦ ، البيان ( ١٨٧/٢ ) .

(٨) الإنصاف ( ٢٠٨/٢٤ ) ، وانظر حول تعريفه بين ما يجوز في لغة الضرورة وبين اختيار الكلام .

البيان ( ٢١٨/١ ) ، ( ٣٨٦ ، ٤٩/٢ ) ، ( ٣٠٥ ، ١٨٦ ) .

أو الاجتزاء بالحركات عن الحروف <sup>(١)</sup> .

والحق أن كل ما تقدم يدل دلالة قاطعة على تعريق الأنباري بين لغة الشعر أو الضرورة ولغة اشتر أو الاختيار ، وأنه يرى أن لغة الشعر هي اللغة التي يتحقق بها القامون ، ولكنه على الرغم من ذلك ، ورغم تأكيد هذه الفكرة يعتمد على الشعر في الاستشهاد وتقرير القواعد ويجعله المصدر الأول للاستشهاد والاحتجاج ومقدماً لإثباته على الشعر . شأنه في ذلك شأن النحاة جميعاً ، إذ اعتمدوا على لغة الشعر أكثر من اعتمادهم على لغة الشعر مع علمهم بأن لغة الشعر لغة الضرائر والفرحان . وسأحاول تفسير هذه الظاهرة عند الأنباري والنحاة وذلك بعد تناول موقفه من الاستشهاد بالشعر .

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ، أن أبا البركات كما فرق بين لغة الضرورة ولغة الشعر ، يفرق أيضاً بين الضرورة والشذوذ .

فالضرورة عنده كما هي عند سائر النحاة ، خروج على الكثير الشائع وعلى قياس الغالب ، غير أنه يُراعى فيها أصل يرجع إليه ، فالشاعر يرد الشيء إلى ذلك الأصل المتروك عند الضرورة ، أما الشذوذ فلا يرجع فيه إلى أصل ، كما لا ينحصر في لغة الشعر ، وهو القليل النادر الذي يشذ عن الأصول <sup>(٢)</sup> .

ويقرر الأنباري ذلك بقوله : « وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهاً » <sup>(٣)</sup> ، وهذه العبارة هي نفسها عبارة سيويه في كتابه <sup>(٤)</sup> .

يقول ابن جني شارحاً مقولة سيويه « ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجهاً » . فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس مُحال ، فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه ، وأحجى بأن يناهضوه ، فيتمثلوا به ، ولا يهملوه <sup>(٥)</sup> . ويقول المبرد حول نفس المعنى « إن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها » <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر أسرار العربية (ص ٢٤٠ ، ٢٤١) ، الإصناف (٣٥٦ - ٣٥٢/٤٨) ، (٣٤٥/٤٧) ، (٥٦٦/٧٧) ،

(٢٧١/١٠٣) ، (٧٥٢/١٠٩) ، (٧٥٣) ، (٤١٩/٦٢) ، (٥٤٦/٧٢) على الترتيب

(٢) انظر المحللان النحوي (ص ٣٧٧ ، ٣٧٨) . (٣) الإصناف (٢٩٧/٢٩)

(٤) انظر الكتاب (٣٢/١) (٥) الخصائص (٣٩٥/٢) .

(٦) المختص (١٤٤/١)

يقول الدكتور محمد حير الحلواني عن الضرورة : « فهي تختلف في نظر أي البركات  
وسائر البصرين عن الشذوذ ، فهي في منزلة لا تخلو من القول ، لأنها لغة الشعر  
ولا تجوز إلا به ، ولكن لا يجوز القياس عليها في الكلام ، ولهذا رد كثير من  
احتجاج الكوفيين ، وقياسهم عليها » (١) .

وبعد هذا العرض لموقف أي البركات من الاستشهاد بالشعر وتعميقه بين لغة  
الشعر والبشر ، تبقى بعض النقاط المهمة التي تعطي لنا تصورًا كاملاً عن موقفه من  
الاحتجاج بالشعر وهي : موقفه من نسبة شواهد الشعرية ، ثم معرفة الشعراء الذين  
اعتمد عليهم الأنباري في الاستشهاد ، وأخيرًا يبين البحث موقفه من جعل إنشاد  
الفصح للشعر شاهدًا .

### موقف الأنباري من نسبة شواهد الشعرية

لا يجوز عند أبي البركات الاحتجاج بكلام المجهول - وقد سبق بيان ذلك في أول الفصل ، بل ويتحد الأنباري من القول بأن الشاهد مجهول القائل وسيلة لإنكاره وعدم الاستشهاد به ، فيقول : إن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة <sup>(١)</sup> .

يقول البغدادي : « ولا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، صرح بذلك ابن الأنباري في كتاب ( الإنصاف في مسائل الخلاف ) وحلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو مؤولاً أو من لا يوثق بكلامه » <sup>(٢)</sup> .

فالأنباري يتشدد في قبوله شواهد ، وقد أورد كثيراً من أوجه الاعتراض على الاستدلال على النقل ، سأبينها في موضعها من البحث .

ولكن الملاحظ أنه على الرغم من هذا التشدد في قبول شواهد وعدم إجازته الاستدلال بكلام المجهول ، يغلب عليه عدم نسبة شواهد إلى قائلها ، وما يدل على ذلك أنني لم أجد له في كتابه ( البيان ) على ضخامته وكثرة شواهد إلا أربعة مواضع نسب فيها شاهده الشعري إلى قائله ، فنسبها في تلك المواضع إلى الخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه ، وميسون بنت حسان أم يزيد بن معاوية ، وعمر بن معدى كرب ، وأبي عثمان المعروف بلدي جند الحميري <sup>(٣)</sup> ، وكذلك الخال في كتابه ( أسرار العربية ) ، إذ لم أجد إلا موضعاً واحداً نسبته إلى زهير بن أبي سلمى <sup>(٤)</sup> ، وفي ( منشور الفوائد ) استشهد أبو البركات بستة وأربعين بيتاً من الشعر والرجز تركها غفلاً ، ولقد وقف المحقق على خمسة وأربعين بيتاً منها وعرف صاحبها ونذ عليه بيت واحد <sup>(٥)</sup> .

وأما كتابه ( الإنصاف ) فقد أكثر فيه الأنباري نسباً من نسبة شواهد الشعرية ، إلا أنه يظل الغالب عليه عدم نسبة الشواهد إلى قائلها إذا قورنت تلك المواضع المنسوبة بغيرها والتي خلعت من النسبة .

(١) انظر على سبيل المثال الإنصاف ( ٣١٠/٤٢ ) ، ( ٣٤٥/٤٧ ) ، ( ٤٣٥/٦٠ ) ، ( ٤٥٦/٦٣ ) ،

وأسرار العربية ( ص ٢٩٢ ) وغيرها .

(٢) حواشي الأدب ( ٧/١ - ٨ ) .

(٣) انظر البيان ( ٢٧٥/١ ) ، ( ٢٥/٢ ) ، ٥٢١ ، ٥٥٠ على الترتيب .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٢٧٣ ) .

(٥) انظر مقدمة المحقق لمنشور الفوائد ( ص ١٩ ، ٢٠ ) .

والحق أن الأنباري لم يكن بدعاً في ذلك ، فهذا كتاب سيويه أعفل فيه نسبة معظم شواهد ، ورغم تكاتف مجهودات المحققين لنسبة هذه الشواهد ، فقد ندَّ عليهم معرفة نسبة الكثير ، يقول البعادي « قال الجرمي : نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها » (١) .

ولقد كتب الدكتور رمضان عبد التواب مقالة في كتابه ( بحوث ومقالات في اللغة ) بعنوان : أسطورة الخمسين شاهد ، بين فيها أن الشواهد غير المنسوبة تتعدى الثلاثمائة شاهد ، نسب منها المحققون والدكتور رمضان حوالي مائتين وبقي تقريباً مائة شاهد دون نسبة .

ويحتاج الأنباري أيضاً بشواهد لا ينسبها إلى شخص معين وإنما يكتفي بأن يقول هي لواحد من بني فلان ، من ذلك نسبته الشاهد إلى رجل من بني أسد (٢) ، أو إلى رجل من هائلة (٣) ، أو لرجل من الأزد (٤) ، أو أن ينسب الشاهد إلى بعض بني عيس (٥) .

ويبدو أن مهمة الأنباري في نسبة شواهد الشعرية جميعها لم تكن مهمة سهلة بآية حال ، إذ إن من الشواهد السابقة ما لم يجد المحققون لها نسبة ، فنقد حاول محققوا كتب الأنباري نسبة هذه الشواهد المجهولة إلى أصحابها فذكروا أصحاب تلك الشواهد في أغلب الأحيان ، ولكنهم في أحيان أخرى لم يمشروا لشواهد الأنباري على نسبة ، وهذا يدل على أن مصادر الأنباري كانت واسعة . كما يدل على صعوبة هذه النسبة في بعض الأحيان ، وأن الأمر لم يكن سهلاً على الأنباري .

ولقد صرح الأنباري بنسبة بعض شواهد ، ومن نسب الأنباري شواهد إليهم : زهير بن أبي سلمى ، والأعشى ، والنايفة ، وجبر ، والفزذق ، وطرفة ، ولبيد ، والكميت ، وأبو النجم ، والخرنق ، وامرؤ القيس ، والراعي ، والمعجاج ، والأعطل ، وذو الرمة . ومنهم أيضاً المرقش ، وأبو دؤاد ، وحسان بن ثابت والعماس بن مرداس الشلمي ورؤبة ، وهاسر بن الطفيل ، وعمر بن أبي ربيعة والحطيطة ، وكتب ابن

(١) حُرارة الأدب ( ٨ / ١ ) .

(٢) انظر الإصباح ( ٨٥ / ١٣ ) ، وعند التحقيق وجد أنه للحرمل الأمدي .

(٣) انظر السابق ( ٨٩ / ١٣ ) ، وعند التحقيق وجد أنه من شواهد سيويه وأنه لم يرد في نسبته عما نقله الأنباري .

(٤) انظر السابق ( ٣٥٥ / ٤٨ )

(٥) انظر السابق ( ١٦٧ / ١٩ )

مالك ، وعنترة ، وابن ميادة ، وابن الأحمر ، وضائق الترجمي والمخير السلولي ، وعروة بن الورد ، وقيس بن دريح ، وطعيل الصوي والقتال الكلاني عبيد بن المضرجي ، وصرمة الأنصاري ، والأحوص اليربوعي ... وغيرهم .

وأكثر من نسب إليهم الأنباري شواهدهم من هؤلاء ( زهير بن أبي سلمى والأعشى ميمون بن قيس ، والنابغة الذبياني ، والفرزدق ) ثم يأتي بعدهم من حيث كثرة نسبة الشواهد إليهم ( طرفة بن العبد ، والكميت بن زيد الأسدي ، وليبد بن ربيعة العامري ، وأبو النجم المجلي ) ثم يأتي بعدهم ( الحارث بن أخت طرفة بن العبد لأمه ، امرؤ القيس ، والأخطل التغلبي ، وذو الرمة خيلان بن عقبة ، والمجاج والراعي النسري عبيد بن حصون ) .

ولقد أضاف المحققون إلى ما نسبته الأنباري نسبة بعض شواهد إلى أصحابها من الشعراء . ومنهم : أبو حيان الفقمي ، وابن هرمة إبراهيم بن علي وعبد بن الطيب ، وقيس بن زهير ، وعبد الله بن قيس الرقيات ، وكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وضمرة بن ضمرة النهشلي ، وابن دارة سالم بن مسافع ، وعلياء بن أرقم الشكري ( جاهلي ) ، والقطامي ( إسلامي ) ، والحارث بن ظالم المري ( جاهلي ) ، والرار الفقمي ، والأشعر الرقيان الأسدي ( جاهلي ) ويزيد بن الحنبل بن أبي العاص الثقفي ، وجنبل بن عبيد الله بن مصر العنزي المشهور بجميل بنية ( إسلامي ) ، وقريط بن أنيف ( إسلامي ) ، وأبو صخر الهللي ( إسلامي أموي ) ، والخنساء ، وبشر بن أبي حازم ، والطرماح ، وحديد الأرقط ، وعمرو بن معد يكرب الزبيدي ( مخضرم ) ، والأقشسر الأسدي المغيرة ابن عبد الله ، وسعد بن ناشب ( إسلامي أموي ) ، وسودة بن عدي .

وقد ينسب الأنباري الشاهد إلى شاعرين إما تشكيكاً ، أو لأن العلياء قبله اختلفوا في هذه النسبة من ذلك أنه ينسب أحد الشواهد إلى زهير وصرمة الأنصاري <sup>(١)</sup> ، وعند التحقيق وجد أنه من شواهد سيوفه ، نسبة في عدد من المرات إلى زهير <sup>(٢)</sup> ، وأنشده في مرة أخرى إلى صرمة الأنصاري <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الإنصاف ( ١٩١/٢٣ ) .

(٢) انظر الكتاب ( ٣٠٦ ، ١٦٥/١ ) ، ( ١٥٥/٢ ) ، ( ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ) ، ( ١٦٠/٤ ) .

(٣) انظر السابق ( ١٥٤/١ ) .

ومن ذلك قوله في موضع آخر : وقالت امرأة من العرب : ذُرْبا بَت عَجْنة الجَحْدَرِيَّة ، وقيل : عَجْرَةُ الجَحْشِيَّة (١) يقول الأستاذ محمد محيي عبد الحميد : « هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كلمة تروى فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة في نسبتها ، فسمّاها سيبويه والرمحشيري وابن عيش ( درنا بَت عجة من قيس بن ثعلبة ) وسمّاها أبو تمام في ديوانه الحماسة . ( عجرة الحثمية ) ، وروى الخطيب التبريزي عن أبي رباح أن الصواب أن قاتل الأبيات : ( حرماء بنت سيار بن عجة الجحدرية ) (٢) وما يدل على هذه الصعوبة في نسبة الشواهد ، أن الأنباري يخطئ أحيانا في نسبة شاهده ، من ذلك نسبه أحد الشواهد إلى ( درهم بن زيد الأنصاري ، وهو عند التحقيق من كلام قيس بن الخطيم ) (٣) .

إذن فهذه الأمثلة تدل أولاً على صعوبة معرفة نسبة الشواهد في بعض الأحيان ، وأن العلماء المفسرين أنفسهم اختلفوا في نسبة بعض تلك الشواهد ، كما تدل أيضاً على أن الأنباري لا ينسب إلا ما فيه مشكل أو التباس ، أما ما هو شائع فلا يقوم بنسبه .

ولقد ثبت أن بعض الشواهد التي لم ينسبها أبو البركات إلى أصحابها أثبت المحققون أنها من أبيات سيبويه أو أن بعضها ورد في الحماسة غير منسوب إلى أحد مما يوحي بأنه كان يعتبر أبيات سيبويه والحماسة بما لا ينطرق إليه الشك ثقة بسيبويه وأبي تمام ، فالأول اشتهرت شواهد كلها صحيحة ، والثاني قد وصلت ثقة العلماء به إلى درجة أن الرمخشري ذهب إلى جواز الاعتماد بكلامه داعياً إلى اعتباره ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٤) .

ولكن ما السر في هذا التناقض بين التصريح النظري بعدم الاحتجاج بالمجهول وعدم نسبة شواهد ، يبدو أن هناك عدداً من التفسيرات التي تفسر هذه الظاهرة . منها صعوبة النسبة من جانب ، ثم اتسام مؤلفات الأنباري بالاختصار لأنها في معظمها رسائل كتبها للطلاب ، تهتم في المقام الأول بتقديم المعلومة الميسرة إلى الطالب ، ومن ثم لم يكن ليحير موضوع الإسناد احتمالاتاً كبيراً ، فقد كان الأنباري على عجلة من أمره ، فكان يثبت نسبة الشاهد إذا تيسر له معرفته ويعرض عن ذكر نسبه إذا تشكك فيها أو غابت النسبة عنه (٥) .

(١) الإحصاف ( ٤٣٤/٦٠ ) . (٢) نظر هامش الإحصاف ( ٤٣٤/٦٠ ) .

(٣) انظر الإحصاف ( ٩٥/١٣ ) . (٤) انظر حزانة الأدب للبساطي ( ٤/١ ) .

(٥) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٣٢٦ ) .

وأخيراً ، فيبدو أن الأنباري قد سار على ما أقره في أصول الجدد النحوي إذ قرر بأنه ليس على المستدل أن يذكر الإسناد ، ولكن على المعارض أن يطالب بذلك الإسناد . فإذا طالبه بالإسناد كان على المستدل إثبات ذلك الإسناد أو إحالة المعارض على كتاب محمد بن أحمد بن أبي بكر (١) .

ويعلق الدكتور جميل علوش على ذلك بقوله « فكأن ابن الأنباري كان مستعداً في كل لحظة لأن يسند هذه الشواهد إلى أصحابها إذا طُلب بذلك لأنه لم يكن عنده منسج من الوقت لأن يعير مسألة الإسناد أكثر مما تستحق ، خاصة أن همه كان منصفاً على هدف واحد ألا وهو تزويد الطلبة بأكبر قدر ممكن من الفائدة العلمية » (٢) .

ولقد وجدت بالفعل مواضع تدل على أن نسبة الشواهد كانت في ذهنه وأنه كان يعرفها ، من ذلك أنه يستشهد بشاهد للنخساء ولكنه لا ينسبه صراحة لها بل يكتفي بقوله ( كما قالت ) ، وهذا يدل على أنه يعرف نسبة الشاهد (٣) . كما يستشهد بشاهد من الشعر ينسبه إلى ( امرأة من العرب ) دون أن يذكر اسمها ، وعند التحقيق وجد أنه لمخرنق أخذت طرفة بن العبد لأمه (٤) .

ومن ذلك أيضاً أنه يذكر بعض الشواهد خفلاً دون نسبة ثم يأتي في موضع الترجيح وينسب ذلك الشاهد (٥) .

ولم يزل دليل على أنه كان يعلم في كثير من الأحيان نسبة شواهد ، ولكنه كان يرى أنه ليس على المستدل الإسناد بل على المعارض المطالبة بإثباته .

(١) انظر لإعراب في جدول الإعراب ( ص ٤٦ ) . (٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٣٢٧ )

(٣) نظر البيان ( ١٥٠/٢ ) ، (٤) انظر الإنصاف ( ٧٤٣/١٠٨ ) .

(٥) انظر السابق ( ١٣٤/١٥ ، ١٣٦ ) ، حيث ذكر بيتاً لشاعرة دون نسبة ثم عاد ونسبه .



### الشعراء الذين اعتمد الأنباري عليهم في الاستشهاد

استشهد أبو البركات بما أجمع عليه النحاة من أشعار الطبقات الثلاث الأولى ، وهي طبقة الشعراء الجاهليين والمصريين والإسلاميين ، فمن استشهد الأنباري بشعرهم من الجاهليين : امرؤ القيس ، والأعشى ، وزهير ، والنابعة ، وطرفة ، والخرنق ، وعنترة ، ومن المصنوعين : لبيد ، وحسان بن ثابت ، والحطيئة ، وكمب بن مالك والحساء ، ومن الإسلاميين : الكميت ، وذو الرمة ، وجريز ، والفرزدق ، والأعطل ، والراعي النميري ، والمعجاج ، والطرماح ، وعمر بن أبي ربيعة ، وعبد الله بن قيس الرقيات ، وكثير عزة ، وجميل بثينة .

كما استشهد بشعر أولئك الشعراء الذين قبل عنهم أنهم خاتمة الشعراء المستشهد بشعرهم . كابن هرمة <sup>(١)</sup> ، وابن ميادة <sup>(٢)</sup> ، ورؤبة <sup>(٣)</sup> .

فهو ملتزم بما أجمع عليه النحاة من الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث ، ولم يمتدحهم إلى الاستشهاد بشعر المولدين أو المحدثين ، ويسير أيضًا على ما أقره العلماء من جعل ابن هرمة إبراهيم بن علي ، وأقرانه آخر من يحتج بهم من الشعراء <sup>(٤)</sup> ، وهو لا يستشهد بمن اختلف العلماء في الأخذ بشعرهم كبشار بن برد .

والحقيقة أن الأنباري أكثر من الاعتماد في استشهاده على شعر بعض الشعراء بخاصة ، فحاولت جمع هذه المواضع قدر الاستطاعة فوجدته في كتبه الثلاثة ( البيان والإنصاف وأسرار العربية ) أكثر اعتمادا على شعر الفرزدق وزهير ، والنابعة ، والأعشى ، وأبي النجم ، والراعي ، وجريز ، وطرفة ، ولبيد وذو الرمة ، والكميت ، والمعجاج ، وعمر بن أبي ربيعة ، وامرؤ القيس ، والخرنق ، وحسان بن ثابت ، والأعطل .

(١) انظر الإنصاف ( ٢٤/٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٤٥ ) .

(٢) انظر الإنصاف ( ٢٤١/٢٨ ) .

(٣) انظر السابل ( ١٨/٢ ) ، ( ٥٤٠/٧٢ ) .

(٤) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ٢٤٠ ) ، وابن الأنباري وجهوده في الشعر ( ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ ) .

### جمله إنشاد الفصيح للشعر شاهدا

يحمل أبو البركات إنشاد الفصيح للشعر شاهدا محتجا به ، يظهر هذا الموقف عند احتجاجه على أن ( أي ) الموصولة مبنية على الضم أحيانا بما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان ، يقول : « وأما ما حكى عن أبي غنم الجرهمي <sup>(١)</sup> أنه قال : خرجت من الحديق فلم أسمع أحدا يقول : ضربت أئهم أفضل ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع ( أئهم ) بالضم ، وقد سمعه غيره . والذي يدل على صحة هذه اللفظة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللفظة من العرب - أنه أنشد :

إذا ما ألتفت بني مالك فسلم على أئهم أفضل

يرفع ( أئهم ) فدل على أنها لفة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها ، <sup>(٢)</sup> .

وهذا دليل على أنه يحمل ما ينشده الفصيح من الشعر شاهدا .

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرهمي الحموي ، كان رفيق المازني ، وكان السبب في إظهار كتاب

سبويه ( ت ٢٢٥ هـ ) انظر هامش من البيان ( ١٣٣/٢ )

(٢) الإنصاف ( ٧١٥/١٠٢ ) ، وانظر البيان ( ١٣٣/٢ )

### ( ب ) موقف الأنباري من الاستشهاد بالنثر

استشهد الأنباري بالنثر الفصيح من كلام العرب كثيرا ، ويشمل هذا النثر الفصيح كلام العرب اليومي ولهجاتهم ، وكذلك حكمهم وأمثالهم وسنحاول توصيح موقف الأنباري من هذه المصادر في الصفحات التالية :

#### ١ - موقفه من الاستشهاد بالنثر الفصيح ولهجات العرب

اعتمد الأنباري على الشواهد النثرية من كلام العرب الفصحاء في العديد من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية ، وكذلك في الأمور اللغوية . كما استعان ولهجات العرب في كثير من المواضع ، ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

**أولا : استشهاده بالنثر الفصيح ولهجاتهم صوتيا :**

فمما استشهد به من كلامهم على حركة الإمالة ، ما حكاه عن سبويه أنهم يقولون : ( حَلَقْنَا يَرِيدُونَ حَلَقْنَا ) فيميلون فتحة النون قبل الألف ، لأن الفتحة قبل الألف تمال <sup>(١)</sup> .

ويستشهد الأنباري بما حكى عنهم أنهم يقولون : ( التفت حَلَقْنَا البطان . وله ثَلَاثَا المال ) على الجمع بين الساكنين ، إذ يقول : « وجمع بين ساكنين ، لأن الألف فيها فرط مدٌ ولهذا احتضت بالتأسيس والزُدف فتزول المد الذي فيها بمنزلة الحركة ... ولهذا أجاز الكوفيون إلحاق نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين ، نحو ( بفعلان ) وفعل جماعة النسوة في نحو ( إفعلنَّ ) ، وإن كان يؤدي إلى اجتماع الساكنين لما في الألف من فرط المد » <sup>(٢)</sup> .

كما يستشهد بما ورد من كلامهم على أمور تتعلق بالهمزة ، من ذلك أنه يستدل « على أن بعض العرب يدل من الألف مع التشديد همزة ، فقد قالوا : ( وَلَ حَاظَهَا من تَوَلَّى فَآزَهَا ) ؛ لأنه رام أن يحرك الألف لالتقاء الساكنين ، فلم يمكن تحريكها ، فأبدل منها الهمزة ، لقربها في المخرج » <sup>(٣)</sup> .

ويستشهد على قراءة من قرأ ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (المؤمنون : ١) بالقاء حركة

(٢) البيان ( ١ / ٢٢٥ )

(١) انظر البيان ( ١ / ٧١ ) .

(٣) البيان ( ١ / ١١ )

همزة (أفلح) على دالٍ (قد) ، وحذف الهمزة ، بقول العرب : ( مَن أبوك ؟ )  
و ( كم أبوك ) ، وإنما حدثت الهمزة ، لأنه لما نقلت حركتها عنها ، بقيت ساكنة ،  
والدال قبلها ساكنة ، لأر حركتها عارضة ، فأشبه اجتماع الساكنين ، فحدثت  
لالتقاء الساكنين ، <sup>(٢)</sup> ويستشهد على المناسبة بقولهم : ( تأتينا بالغدا والعشاء ) ،  
والغدا لا تجمع على غداها ، ولكنهم أجازوا ذلك من أجل مناسبة ( العشاء ) <sup>(٣)</sup>

**ثانيًا ، استشهاده بالنثر الفصيح ولهجاتهم صرفةً :**

لم تكثر استشهادات الأنباري الثرية على الأمور الصرفية ، ومن هذه المواضع  
القليلة استشهاده بكلامهم على أن كل ما كان على ( فَعَلَ يَقُولُ ) ، بفتح العين من  
الماضي وكسرها في المضارع ، فإن اسم المكان والزمان منه بالكسر كقولهم ( أتت  
الناقة على قَظْرِهَا ) أي ، على الوقت الذي ضربها الفحل فيه والمصدر منه بالفتح  
كقولهم أيضًا ( إن لي ألف درهمٍ لَتَقْضِيَا ) أي ، قَظْرُهَا <sup>(٤)</sup> .

**ثالثًا ، استشهاده بالنثر الفصيح ولهجاتهم نحوياً :**

من ذلك استدلاله بلفظ بني الحارث بن كعب على إلزام المثنى الألف إذ يقولون :  
( مررت برجلان ، وقبض منه درهمان ) <sup>(٥)</sup> ، ويستشهد على اسمية ( كيف ) بما  
حكى عن العرب ، أنهم قالوا : ( على كيف تبيع الأخترين ) إذ أدخلوا عليها حرف  
الجر ، فدلَّ على أنها اسم <sup>(٦)</sup> . ويستدل على إلزام التاء مع نعم وبس إذا وقع المؤنث  
بعدهما بأن ذلك لغة شطر العرب : إذ يقول : « وقولهم : إن التاء لا تلزم نعم وبس إذا  
وقع المؤنث بعدهما ، فليس بصحيح ، لأن التاء تلزمهما في لغة شطر العرب ، كما  
تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين ( نعمت المرأة ) ، و ( قامت المرأة ) » <sup>(٧)</sup> .

ويستشهد على ( ال ) التي للجنس بقولهم ( أهلك الناس الدينار والدرهم )  
وما حكى عنهم ( الدينار الصُّغْرُ والدرهم البهْضُ ) <sup>(٨)</sup> ، وبقولهم ( حسن دأرك ) ،  
و ( اضطرم نازك ) على تدكير فعل المؤنث غير الحقيقي <sup>(٩)</sup> .

(٢) انظر البيان ( ١٨١/٢ ) .

(١) البيان ( ١٨٠/٢ ) .

(٤) انظر السابق ( ١٤٤/٢ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٤٤/٢ ) .

(٥) انظر البيان ( ٦٧/١ ) ، أسرار العربية ( ص ١٤ ) . (٦) الإصناف ( ١١١/١٤ ) .

(٨) انظر البيان ( ٣١٤/١ ) .

(٧) انظر البيان ( ١٥٤/١ ) .

ويحتج على حذف المصاف وإقامة المصاف إليه مقامه بقوله : ( رجل نابِلٌ ورامحٌ ) أي ذو بِل ورمح <sup>(١)</sup> ، وقولهم : ( الجود حاتمٌ ) و ( الشجاعة عنترةٌ ) و ( الشعرُ زهيرٌ ) أي جود حاتم ، وشجاعة عنترة ، وشعر زهير ، وكقولهم : ( بنو ملان يطوُّهُمُ الطريق ) أي أهل الطريق <sup>(٢)</sup> . كما يستشهد على حذف المصاف بقولهم ( امرأةٌ حائضٌ وطارقٌ وطامثٌ ) أي ذات حيض وطمث وطارق <sup>(٣)</sup> ، وقولهم ( بقلّة الحِمَاء ) أي : بقلّة الحية الحِمَاء لأن الحِمَاء اسم لما ينبت من تلك الحية ، ووصف الحية بالحِمق هو التحقيق <sup>(٤)</sup> .

ويستشهد على إضالة الشيء إلى غير ما هو له للمجاورة بقولهم : ( بلدٌ آمنٌ ، ومكان آمنٌ ، وليلٌ نائمٌ ) فوصف البلد والمكان بالأمن واللبل بأنه نائم لكونه فيه <sup>(٥)</sup> . ويتضح من شواهد الأنباري أنه يعتمد على الشواهد الثرية أيضًا في الاستدلال على بعض الأمور اللغوية ، من ذلك استشهاده بكلامهم على أن ( صباٌ ) بالهمز ، ولأنه مأخوذ من قولهم : ( صباٌ نائبُ الهمير ) إذا خرج ، والصابئون جمع ( صابئٌ ) وهو الخارج من دين إلى دين <sup>(٦)</sup> .

ويستشهد على مجيء ( أن ) بمعنى ( لعل ) مستدلًا بما حكاه الخليل ، إذ يقول : « حكى الخليل عن العرب أنهم قالوا : ( اذهب إلى السوق أنك تشعري لنا شيئاً ) أي لعلك » <sup>(٧)</sup> .

ويستشهد على مجيء ( فاعل ) بمعنى ( مفعول ) بقولهم : ( سرٌّ كاتمٌ ، وماءٌ دايقٌ ) أي ، سر مكتوم ، وماء مدفوق <sup>(٨)</sup> ، وعلى مجيء ( فعل ) بمعنى ( مفعول ) وعدم ثبوت ناء التانيث فيها يستدل بقول العرب : ( عينٌ كحيلٌ ، وكفٌ خضيبٌ ولحيةٌ دهونٌ ) أي ، عين مكحولَةٌ ، وكفٌ مخضوبةٌ ، ولحيةٌ مدهونةٌ ، ويحلل علم دخول الناء عليها بقوله : « وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين ضيلة بمعنى مفعولة ) ، و ( ضيلةٌ بمعنى فاعلة ) ، نحو شريقةٌ وطريقةٌ ولطيفةٌ ، و ( عقيمٌ ) ( فعلٌ بمعنى مفعولة ) لأنها بمعنى معقومة ، لا بمعنى فاعلة ، فلذلك لم تثبت فيها الهاء » <sup>(٩)</sup> كما استدلل

(٢) انظر الإصناف ( ٣٧٢/٥٤ ) .

(٤) انظر البيان ( ٣٨٥/٢ ) .

(٦) البيان ( ٨٨/١ ) .

(٨) انظر السابق ( ٩١/٢ ) .

(١) انظر البيان ( ٥٧/٢ ) .

(٣) انظر السابق ( ٩١/٢ ) .

(٥) انظر الإصناف ( ٢٤٣/٢٨ ) .

(٧) السابق ( ٣٣٤/١ ) .

(٩) البيان ( ٣٩١/٢ - ٣٩٢ ) .

في معرض رده على الكوهين على أن الحذف يدخل الحرف بقوله : « وكذلك حكيتكم عن العرب أنهم قالوا في ( سوف أفعل ) . ( سَوْ أَفْعَل ) بحذف الفاء ، وحكاها أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه ، وحكى ابن خالَوْنَه فيها أيضاً ( سَفْ أَفْعَل ) بحذف الواو ، وزعتم أيضاً أن الأصل في سَأْمَل : ( سوف أفعل ) ، فحذفت الواو والفاء مقاء (١) .

ويبدو أن أبا البركات كان يستعين بلهجات العرب كثيراً في استدلالاته واحتجاجاته ، ويستشهد بذلك اللغات في العديد من المسائل ، ومن ذلك احصائه على اللغات الواردة عن العرب في ( رُبْ في إثبات دخول الحذف عليها ، فيقول : « وفي رُبْ أربع لغات : ضم الراء ، وضحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : رُبْ ورُبْ ، ورُبْ ، ورُبْ » (٢) .

ويستشهد بلهجاتهم في إصمال ( إن ) المخففة إذا كانت بمعنى ( ما ) ، « فسنهم من أهلها فلأنها بمنزلة ( ما ) وفي معناها وإليه ذهب المبرد ، ومن أهلها فلأنها أضعف منها وإليه ذهب سيبويه » (٣) .

كما استشهد بلغات العرب في ( لُذْن ) على أن الإضافة إنما تترك الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الأفراد ، « فأما إذا كان موجب للبناء في حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب ألا ترى أن ( لُذْن ) في جميع لغاتها لما استحققت البناء في حال الإضافة لم تردها الإضافة إلى الإعراب » (٤) . ويستشهد بهذه اللغات في توجيه قراءة من قرأ ( لُذْنِي ) بخفيف الثون في قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ (الكهف: ٧٦) (٥) .

ويحتاج بعض اللغات على وزن ( أَفْعَل ) مفرداً ، فيقول : « وليس في الأسماء المفردة ما هو على وزن ( أَفْعَل ) ، إلا ( أصْبَغ ) في بعض اللغات ، و ( أَجْرُ ) في بعض اللغات ، و ( أَيْمَن ) و ( أَلَك ) وهو الرصاص القلعي » (٦) ، ويستدل بقول بني الضير من أهل الحجاز للرعْد : ( سبحان ما سبحت له ) ، أي سبحان من

(١) الإنصاف ( ٢٨٦/٣٧ - ٢٨٧ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢١٠ ) ، والبيان ( ٤٠/٢ )

(٢) الإنصاف ( ٢٨٦/٣٧ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ) .

(٣) البيان ( ٣٨١/١ ) . (٤) الإنصاف ( ٧١٦/١٠٢ ) .

(٥) انظر البيان ( ١١٤/٢ ) (٦) البيان ( ٢٣٠/٢ )

سبحت له على مجيء ( ما ) بمعنى ( من ) (١) .

ولإثبات أن ( اسم ) مشتقة من ( السمو ) يستدل بصفة العرب فيقول : « وما يؤيد أنه مشتق من السمو لا من السمة أنه قد جاء في اسم ( شمي ) على وزن ( هدي ) والأصل فيه « شَمَوُ » إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً ، وحذفوا الألف لسكونها وسكون التنوين فصار . ( شَمَى ) (٢) .

ويستشهد بلغات العرب على لغة النقص والقصر في الأسماء الستة ، فيقول : « وقد يحكى عن العرب أنهم يقولون : ( هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك ) من غير واو ولا ألف ولا ياء . كما يقولون في حالة الأفراد من غير إضافة . وقد يحكى أيضاً عن العرب أنهم يقولون : ( هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ) - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسماً مقصوراً (٣) .

ويستدل باللغات الواردة في ( الذي ) على نفي أن يكون الأصل فيها السكون ( اللذ ) ، إذ يقول : « لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لأخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخرى : فإن فيها أربع لغات (٤) وهي ( الذي ) ياء ساكنة وهي أفصح اللغات ، و ( الذي ) ياء مشددة ، و ( اللذ ) بكسر الذال من غير ياء ، و ( اللذ ) بسكون الذال ، « فإن ( اللذ ) بسكون الذال أقل في الاستعمال من ( الذي ) وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل (٥) وفي باب الحكاية يستشهد الأنباري بلغات العرب ، فيستدل بأن منهم من يجيز الحكاية في المعارف كلها دون التكرات ، وأما أهل الحجاز فيحسونها بالاسم العلم والكنية ، وأما بنو تميم فلا يحكون (٦) . ويستدل على أن الأصل في ( يقيم ) ( نيم ) بما ورد فيها من لغات (٧) .

(١) انظر البيان ( ٥١٦/٢ ) .

(٢) أصرار العربية ( ص ٨ ) ، وانظر الإنصاف ( ١٥/١ ) .

(٣) الإنصاف ( ١٨/٢ ) ، وانظر أصرار العربية ( ص ٤٦ ) .

(٤) الإنصاف ( ٦٧٥/٩٥ ) .

(٥) الإنصاف ( ٦٧٧/٩٥ ) ، وانظر أصرار العربية ( ص ٣٧٩ ) .

(٦) انظر أصرار العربية ( ص ٣٩١ ) .

(٧) انظر الإنصاف ( ١٢١/١٤ ) ، البيان ( ١٧٧/١ ) .

وأخيراً فقد كان أبو البركات حريصاً على بيان اللغات المجاورة فيما يتناوله بالدراسة ، من ذلك بيانه للغات العرب في إناك ، والصراط ، وآمين ، ولام كي وعرفات ، وحيث ، وهيهات ، وعفريت ، ودلاص ، واللغات في الوقف على المنون المنصوب ، وأمين في القسم ، وفي ( وجل يوجل ) <sup>(١)</sup> .

(١) انظر اليهان ( ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤١ - ٤٢ ، ٩٨ ، ١٤٨ ، ٣٥٩ ) ، ( ١٨٥/٢ ، ٢٢٢ ) ، أصرار المربة ( ص ٦٥ ، ٤١٣ ) ، الإصناف ( ٤٠٩/٥٩ ) ، ( ٧٨٤/١١٢ ) على الترتيب .



## ٢ - موقفه من الاستشهاد بحكم العرب وأمثالها

استشهد الأنباري في بعض المواضع بالمثل ، واحتج به على بعض الأمور السخوية واللفوية ، من ذلك استدلاله بقولهم ( في يته يؤتى الحكم )<sup>(١)</sup> وقولهم ( في أكفانه لف الميت )<sup>(٢)</sup> على تقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، لأن الضمير في نية التأخير ، والتقدير ( الحكم يؤتى في يته ) و ( الميت لف في أكفانه )<sup>(٣)</sup> .  
ويستشهد بقولهم ( عسى الفؤيد أبؤسا )<sup>(٤)</sup> على حمل ( عسى ) النصب في الخبر بنفسها على الأصل المتروك ، فيقول : « وكان القياس أن يقال : ( عسى الفؤير أن يأس ) ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك ، فقالوا : ( عسى الفؤير أبؤسا ) فنصبوه بعسى ؛ لأنهم أجروها مجرى قارب ، فكأنه قيل : ( قارب الفؤير أبؤسا ) »<sup>(٥)</sup> .  
ويستدل الأنباري على رأي البعض في جواز اقتصار أفعال القلوب على الفعل والفاعل - أي لزومها وعدم تعديها إلى مفعولين - بالمثل السائر ( من يَسْتَعْجِلْ )<sup>(٦)</sup> حيث اقتصر على ( يخل ) وفيه ضمير الفاعل<sup>(٧)</sup> . وبما أورده الأنباري على لسان البصريين ثم أبداه بأمثلة أخرى استدلالهم على تقديم الحال على الفعل العامل فيها بما ورد في المثل ( شتى تؤوب الحلة )<sup>(٨)</sup> ، فشتى : حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوازه<sup>(٩)</sup> .

ويرد أبو البركات على اعتراض الكوفيين بأن تقديم الحال يؤدي إلى تقديم المضمحل على المظهر ، بأن الضمير يجوز تقديمه إذا كان في نية التأخير مستندلاً بالأمثال ( في أكفانه لف الميت ) وقولهم ( في يته يؤتى الحكم ) . فقد تقدم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر<sup>(١٠)</sup> فقد استدل بنفس هذه الأمثال ولكن على لسان البصريين ،

(١) انظر للمثل رقم (٢٧٤٢) من مجمع الأمثال للميداني . وانظر حول أصل المثل الإصناف ( ٢٠٢/٣١ ) .

(٢) ذكره السيوطي في الألفاظ والنظائر ( ١١٩/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٥٤٩/٢ ) .

(٤) انظر المثل رقم ٢٤٣٥ من مجمع الأمثال للميداني .

(٥) أسرار العربية ( ص ١٢٧ ، ١٢٨ ) .

(٦) انظر المثل رقم ( ٤٠١٢ ) من مجمع الأمثال للميداني .

(٧) انظر أسرار العربية ( ص ١٥٩ ) .

(٨) انظر المثل ( ١٩١٤ ) في مجمع الأمثال والرواية به ( شتى يؤوب الحلة ) .

(٩) انظر الإصناف ( ٢٥١/٣١ ) ( ١٠ ) انظر الإصناف ( ٦٥/٩ - ٦٦ ) .

ثم راد عليها الاستدلال بقول العرب ( مشوّة من يشوُّك ) ، وقول سيبويه ( تميمي أنا ) ، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر ، والتقدير ( من يشوُّك مشوّة ) و ( أنا تميمي ) <sup>(١)</sup> .

ويستشهد الأنباري بالمثل السائر ( تسمع بالمُعَيَّدِي حَيْر من أن تراه ) <sup>(٢)</sup> على تنزيل الفعل بمرة المصدر ، فإنه منزل منزلة ( سماعك ) <sup>(٣)</sup> ويقولهم : ( جالس الحسن أو ابن مبرين ) على أن ( أو ) للإباحة وتجويز الجمع ، فيجوز أن يجمع بينهما ، فأشبهت الواو التي للجمع فحملت عليها وإن كانت ( أو ) لتجوز الجمع و ( الواو ) لإيجاب الجمع <sup>(٤)</sup> .

ويستشهد بقولهم ( من هَزَّ نَزَّ ) <sup>(٥)</sup> على أن ( عَزَّ ) بمعنى ( غلب ) والمعنى ( من غلب سلب ) <sup>(٦)</sup> ، كما يستأنس بقولهم في المثل : ( هو أحق من رجلة ) <sup>(٧)</sup> معنوياً على معنى ( بقلة الحمقاء ) ، ولماذا وصفت بالحق ، إذ وصفت النباتات التي تنبت في مجارى السيول فتقطعها بالحق <sup>(٨)</sup> .

كما استشهد الأنباري في كتابه ( منثور الفوائد ) بمثلين فقط <sup>(٩)</sup> .

ويبدو أن أبا البركات يرى أن للمثل لغة الخاصة ومن ثم لا يجوز القياس عليه ، من ذلك ما قاله في معرض ردّه على ما ورد من بعض العرب من قولهم ( عليه رجلاً ليسني ) ، فيقول رداً على ذلك : « فلا يقاس عليه لأنه كالمثل » <sup>(١٠)</sup> إذن فهو لا يرى القياس على المثل .

ويبدو أن أبا البركات يستشهد بالشواهد الثرية من فصيح كلام العرب ، وأنه يعتمد على هذا الثر في كثير من الأحيان في تقرير القواعد واستنباطها ، وتقوية ما يراه من مقاييس وآراء ، كما يبدو من العرض الأسبق أنه كان حريصاً على بيان

(١) نظر الإصناف ( ٢٥٢/٣١ ) .

(٢) انظر المثل رقم ( ٩٥٥ ) من مجمع الأمثال للميداني .

(٣) انظر البيان ( ٤٩/١ ) .

(٤) انظر البيان ( ٣٩٣/١ ) .

(٥) انظر للمثل رقم ( ٤٠٤٤ ) من مجمع الأمثال .

(٦) انظر البيان ( ١٢٠٩ ) من مجمع الأمثال .

(٧) انظر البيان ( ٣٨٥/٢ ) ، والإصناف ( ٤٣٨/٦١ ) .

(٨) انظر المسالك ( ص ٩٧ ، ٣٥ ) ، وانظر مقدمة اهتف ( ص ٢٠ ) .

(٩) أسرار العربية ( ص ١٦٤ ) .

لهجات العرب كلما مسحت الفرصة إلى ذلك ، وأنه يستعين بهذه اللغات في استدلالاته النحوية وترجيح ما يراه من أقيسة . مما يدل على اعتماده الكبير على الاستشهاد بكلام العرب النثري ولهجاتهم .

وكما يظهر من الأمثلة السابقة أن الأبياري يستشهد بحكم العرب وأنشأهم على كثير من المسائل النحوية ، وبعض المسائل اللغوية ، وإن جاءت هذه الاستشهادات في بعض الأحيان للاستئناس ، ويعتمد على هذه الأمثال وإن كان بشكل أقل من اعتماده على النثر القصيص ولهجات العرب .

ويبدو أن أبا البركات قد سار على نهج المتقدمين من النحاة فاعتمد على لغة الشعر في التقعيد النحوي أكثر من اعتماده على النثر ، على الرغم مما أشرت إليه سابقاً<sup>(١)</sup> من تفرقه بين لغة الشعر والنثر وإقراره بأن لغة الشعر ضرائر وترخص ولكنه رغم ذلك يجعل الشواهد الشعرية على رأس مصادر الاستشهاد والاحتجاج في اللغة . فلقد احتفي النحاة بالشعر إلى درجة كادت لتبهم عما عدها من الكلام وذلك على الرغم من أن لغة الشعر تتسم بالضرائر والترخص ، فما كان ينبغي أن ترى لغة الشعر نموذجاً للكلام العربي .

ويبدو أن مرد ذلك يرجع إلى أن المأثور عن العرب من الشعر كان أضعاف ما أثر عنهم من النثر لأن الشعر هو ديوان العرب ، وهو أضبظ في اللسان وأيسر في الحفظ ، ولذلك كثرت مروياتهم الشعرية فاعتمدوا على الشعر يرجع إلى أن النصوص الأدبية - كالشعر - أيسر تسجيلاً ، ولأن ظواهر اللغة فيها أقرب إلى الاطراد ، وأبعد عما قد يعتري لغة الحديث اليومي من نقض واضطراب مردها إلى الحوار الذي يقوم على الاقتصاد في الجهد ، والاعتماد على الإشارة الدالة ، وسياق الحال ، وهو عرضة أيضاً لضعف الانتباه ، وتدخّل السامع ، فضلاً عن أن الهدف الذي وضعوه نصب أعينهم كان إيضاح لغة القرآن وفهم تراكيبه وصولاً إلى ذيق أسرار ونفيس معانيه . والقرآن بعد نص أدبي رفيع ، لا يعين على فهم لغته إلا نص أدبي<sup>(٢)</sup> .

ويحاول الدكتور تمام حسان تلمس العذر لما فعله النحاة الأوائل من الاعتماد على الشعر ، فيقول : « إن النحاة العرب لم يتصدوا لهذه المهمة الجليلة ( مهمة إنشاء

(١) انظر ( ص ٢٧٥ ) من هذا البحث

(٢) أصول الشعر العربي د . محمود محنة ( ص ٣٢ ) ، وانظر الأصول ( ص ٨٢ ، ٨٣ ) .

النحو) إلا لخدمة القرآن ... والقرآن نص أمرل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يود المحافظة على القرآن أن يدرس باللغة التي أنزل بها، ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يروون ولكان ذلك مسهم خيانة لبعاية التي سعوا إليها، وإجهاداً للفرص السبيل الذي عملوا من أجله. (١).

ويبدو أن هناك عدداً من التساؤلات المهمة المتعلقة بموقفه من النثر والتي تلقي بمزيد من الضوء على موقفه من هذا المصدر. حيث نتساءل عن مدى احتجاجة بكلام الثقاة من الرواة، ثم موقفه من المظهر والشاذ من ذلك النثر الفصيح؟ ومن أجل ذلك بين البحث موقف الأنباري من النقاط التالية، الأولى: موقفه من الاحتجاج بكلام الثقاة من الرواة، والثانية: موقفه مما يكثر أو يقل في كلام العرب، ثم أخيراً: موقفه مما شذ من نثرهم ولهجاتهم وعدم الاعتداد به.

### موقفه من الاحتجاج بكلام الثقاة من الرواة

يحتج أبو البركات بكلام الثقاة من الرواة ويجعل ما يروونه مناط الثقة ومعتمداً في مجال الاستشهاد. فلقد احتج الأنباري بكلام أبي قحسب الأسدي (٢) في الوقف على (لات) لنفي ما استدل به الكوفيون من دخول تاء التأنيث على الحرف مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَكَادُوا يُكَذِّبُوهَ إِذْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ﴾ [ص: ٣]، فيجيب على ذلك بقوله: «وإن سلمنا أن التاء مزودة فيها فالجواب ... أن الكسائي كان يلف عليها بالهاء، فاحتج بأنه سأل أبا قحسب الأسدي عنها فقال: (ولاه) (٣). ويحتج في نفس المسألة بما حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام (٤) على جعل التاء في (لات حون) معصنة بحين، لا بلا، فيقول: «كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام، وحكي أنهم يزدنون التاء على حين وأوان والآن فيقولون: (فعلت هذا حين كذا، وتأوان كذا، وتألان) أي: حين كذا، وأوان كذا، والآن ... واحتج بقول ابن عمر حين

(١) الأصول (ص ١٠٣، ١٠٤).

(٢) هو أبو قحسب الأسدي أحد الأعراب الذين حكموا في المناظرة بين سيويه والكسائي، وذكره ابن النديم (ص ٨٢).

(٣) الإنصاف (١٠٧/١٤ - ١٠٨).

(٤) هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) من رواة اللغة والحديث، من كتبه العرب المصنف وغريب الحديث. انظر نزعة الأقباء (ص ١٠٩ - ١١٤).

ذكر لرحل مناقب عثمان فقال له : ( اذهب بها تالآن إلى أصحابك ) واحتج بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام ( تحويز ) يدل على ما قلناه ، <sup>(١)</sup> .  
ويشهد الأنباري بأقوال الثقات من رواة اللغة والحديث كأبي زيد الأنصاري <sup>(٢)</sup> ، وذلك في معرض توجيهه لقراءة الجبر في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلَكُمْ ﴾ [الأنعام : ٦] فيقول : وقيل المسح في اللغة يقع على لفلس ومنه يقال : تمسحت للصلاة أي توضأت . وقال أبو زيد الأنصاري - وكان من هذا الشأن بمكان - المسح خفيف الغسل ، مبهت السنة أن المراد بالمسح في الرجل هو الغسل <sup>(٣)</sup> فقد احتج بكلام أبي زيد الأنصاري وألجأ إلى مكانته في مجال الرواية والثقة الشديدة به ، ولكنه يصرح بذلك في موضع آخر فيقول : وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل ، وكان أبو زيد الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من مشايخ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة يريد أبا زيد الأنصاري <sup>(٤)</sup> .

ومن مشايخه الذين يحتج بكلامهم أيضًا ، عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ، يقول الأنباري في معرض إنكاره قراءة من قرأ ﴿ حَشَى لَّهِ ﴾ [يوسف : ٣١] بحذف الألف ، وإن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال العرب لا تقول : ( حاشى لك ) ولا ( حاشك ) وإنما تقول : ( حاشى لك ، وحاشاك ) وكان يقرؤها ( حاشى لله ) بالألف في الوصل ، ويقف بغير ألف في الوقف متابعة للمصحف ، لأن الكتابة في هذا الموضع على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي ، وكان من الموثوق بعلمهم في العربية : العرب كلها تقول : ( حاشى لله ) بالألف وهذه حجة لأبي عمرو <sup>(٥)</sup> .

ومن أولئك أيضًا أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، حيث استدل بما حكاه للزود على الكوفيين وإزامهم رأيه ، فيقول في مسألة : ( ما العلة في بناء الآن ؟ ) على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شئت إلى ذب - باخر والتونين - وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك الزم لكم وأوفى حجة عليكم <sup>(٦)</sup> .

(١) الإنصاف ( ١٠٨/١٤ ) ( ١١٠ ) .

(٢) هو أبو زيد محمد بن أوس الأنصاري ، من رواة اللغة والحديث الثقات وكان عدلاً بالبحر ( ت ٢١٥ هـ ) . انظر الفهرست ( ص ٨٧ ) .

(٣) البيان ( ٢٨٥/١ ) .

(٤) الإنصاف ( ٦٠٩/٨٤ - ٦١٠ ) .

(٥) الإنصاف ( ٥٢٤/٧١ ) .

(٥) الإنصاف ( ٢٨٥/٣٧ ) .

ويحتج أبو الركات بكلام الثقات وكبار الصحابة ، من ذلك استشهاده بكلام الإمام أبي حنيفة على لغة القصر في الأسماء الستة ، حيث يقول : « وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسماً مقصوراً ... ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه مثل عن إنسان رَمَى إنساناً بحجر فقتله : هل يجب عليه القَوْدُ ، فقال : لا ، ولو رماه بأباً قَتَيْتُ ، بالألف على هذه اللفظة » <sup>(١)</sup> ومن ذلك احتجاجه بكلام الزبير على مجيء ( إِنْ ) بمعنى ( نعم ) ، فيقول : « وقيل ( إِنْ ) بمعنى ( نعم ) كما روى : أن رجلاً جاء إلى الزبير يستعجله فم يحمله ، فقال له : لَئِنْ اللَّهُ نَأَقَهُ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ ، فقال : إِنْ وراكبها . أي : نعم » <sup>(٢)</sup> .

وفي معرض استدلاله على أن التصغير في أفعل التعجب ليس على حد التصغير في الأسماء ، لأن التصغير يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى ، يحتج بكلام الخُطَّاب بن المنذر على غرض من أغراض التصغير ، وهو التمدح ، فيقول : « والتمدح كقول الخُطَّاب بن المنذر يوم السفينة : ( أنا جَذَلُهَا الْهَكُوكُ ، وَغَذَلُفُهَا الْمَرْجُوحُ » <sup>(٣)</sup> .

كما يحتج بكلام علي بن أبي طالب عليه السلام على أن ( عبد ) بمعنى ( أنف ) فيقول : « وجاء في كلام أمير المؤمنين - علي بن أبي طالب عليه السلام - ( عَهْدْتُ لَصَصْتُ ) أي أَيْفْتُ فَصَصْتُ » <sup>(٤)</sup> .

### موقفه مما يكثر أو يقل في كلامهم

يعتمد الأنباري في احتجاجاته واستدلالاته على ما يكثر في كلامهم ، ويستدل كثيراً على جواز الشيء بكثرته في كلامهم ، أو بكثرته في كتاب الله وكلام العرب وأشعارهم .

ويستدل بذلك على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه <sup>(٥)</sup> ، وعلى كثرة

(١) الإنصاف ( ١٨/٢ ) .

(٢) البيان ( ١٤٥/٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ١٣٩/١٥ ) .

(٤) الإنصاف ( ٦٣٧/٨٩ ) .

(٥) انظر البيان ( ١١٠ ، ٥٥/١ ) ، أسرار العرية ( ص ٢٧٣ ) ، الإنصاف ( ٦٤/٨ ) .

حذف القول <sup>(١)</sup> ، وكثرة الحمل على المعنى <sup>(٢)</sup> ، والحمل على الموضع في العطف والوصف <sup>(٣)</sup> ، وكثرة حذف المبتدأ <sup>(٤)</sup> ، والحذف لدلالة الحال <sup>(٥)</sup> ، وكثرة الإشباع في كلامهم <sup>(٦)</sup> ... وغيرها من المواضع الكثيرة التي استدلت فيها على الشيء بكثرته في كلامهم .

ومن ذلك أنه يجعل كثرة المقول تخرج الكلام من حكم الشذوذ وبهذا أبد الكوفيين في جواز ترك صرف ما ينصرف في حذوة الشعر ، ويعمل ذلك بقوله : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي يخرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس » <sup>(٧)</sup> ، ولحق أن هذا المثال يدل على ترجيحه كثرة الاستعمال على القياس عند تعارضهما .

ومن أجل اعتماده على الكثير ، اهتم الأنباري ببيان ما يقل في كلامهم وطرحه ، من ذلك قوله « وقُتل في المصادر قليل » <sup>(٨)</sup> وقوله « ولم يحذفوا الألف من ( ما ) في الخبر إلا في موضع واحد وهو قولهم : ادع بم شفت . أي بالذي شفت ، وما عداه فلا يحذف منه الألف » <sup>(٩)</sup> ويقول أيضاً في موضع ( بالسوء ) من قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (غاش : ١٤٨) فقد بين أن ( بالسوء ) في موضع نصب لأنه يتعلق بالجهر وهو مصدر ، ثم يقول : « وإعمال المصدر فيه الألف واللام قليل وليس في التنزيل إعماله إلا في هذا الموضع ، ولم يعمل في اللفظ وإنما عمل في الموضع » <sup>(١٠)</sup> كما بين أن « حذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة الذي قليل » <sup>(١١)</sup> وأن تقديم المستثنى على المستثنى منه قليل <sup>(١٢)</sup> وبين أن الجر

(١) انظر البيان ( ٨٩/١ ، ١٢٣ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٣٣١ ، ٣٨٩ ) ، ( ٣٨٧/٢ ) ، أسرار العربية ( ص ١٠٠ ) ، الإنصاف ( ١١٣/١٤ - ١١٤ ) .

(٢) انظر البيان ( ٩٣/١ ، ١٤٢ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ) ، ( ٢٠/٢ ، ١١٨ ، ١٨٨ ، ٣٢٤ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٣١/١ ) ، الإنصاف ( ٣٣٥/٤٥ ) .

(٤) انظر البيان ( ١٦١/١ ) ، أسرار العربية ( ص ١٠٧ - ١٠٤ ) .

(٥) انظر البيان ( ٣١٦/١ ، ٤٤٤ ) ، الإنصاف ( ٨٣٤/١٢١ ) .

(٦) انظر البيان ( ٣٢٢/٢ ، ٢٩٧ ) ، أسرار العربية ( ص ١٠٢ - ١٠٤ ) .

(٧) الإنصاف ( ٥١٤/٧٠ ) ، وانظر الخلاف النحوي ( ص ٣٧٥ - ٣٧٦ ) .

(٨) البيان ( ٢٥٨/١ ) .

(٩) البيان ( ٢٦٦/١ ) .

(١٠) البيان ( ٢٧٢/١ ) .

(١١) البيان ( ٣٥٠/١ ) .

(١٢) انظر البيان ( ٤٦٩/٢ ) .

على الجوار قليل في كلامهم <sup>(١)</sup> ، ويقول في موضع آخر : « الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يهرج عليه » <sup>(٢)</sup> ويقول : « وقولهم ( جحر ضب حرب ) محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقننه ، ولا يقاس عليه : لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن ويصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها » <sup>(٣)</sup> .

ويرفض الأنباري ما كان قليلاً في الاستعمال ، من ذلك اعتراضه على احتجاج الكوفيين على دخول الترخم على ما كان على ثلاثة أحرف بوقوع ما يماثل ذلك في الأسماء نحو ( يذ ، وعد ، ودن ) حيث حذف منها حرف ، وهي على ثلاثة أحرف ، فيقول : « وهذا فاسد من وجهين أحدهما ، أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال ، ويحد عن القياس » <sup>(٤)</sup> .

ويعلق على شواهد الكوفيين في استدلالهم على مجيء ( كما ) بمعنى ( كيما ) بقوله : « على أنه يبدو لو صح ما زوؤة من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلّة ، فلا يكون فيه حجة » <sup>(٥)</sup> .

وهو فوق ذلك لا يرى الاحتجاج باللغة القليلة في الاستعمال في مقابل اللغات الأكثر استعمالاً ، بل يقرى الأكثر في الاستعمال ويرجحها <sup>(٦)</sup> .

### موقفه مما شذ من نشرهم ولهجاتهم

طرح أبو البركات الاستشهاد بما شذ من النشر ولهجات العرب ، ولم يعتمد على ذلك الشاذ في الاستدلال ، فقد اعتمد على النشر الفصيح ، ومن ثم رفض كل من رآه من قبيل الشاذ أو الغلط .

يقول الأنباري مضحفاً ما حكى عن الخليل من قولهم ( إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإذا الشَّوَابُ ) ، « وأما ما حكى عن الخليل من قولهم ( إذا بلغ الرجل الستين فإياه

(١) انظر البيان ( ٢٨٥/١ ) .

(٢) الإنصاف ( ٦١٥/٨٤ ) .

(٣) السابق .

(٤) أسرار عربية ٢٣٧ ، وانظر الإنصاف ( ٣٥٩/٤٩ ) .

(٥) انظر الإنصاف ( ٦٧٥/٩ ، ٦٧٧ ) .

(٦) الإنصاف ( ٥٩٢/٨١ ) .



وَيْثَا الشَّوَابُ ( فالدي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل وإنما قال : وحديثي من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إن بلع الرجل الستين وإثاء وإثا الشواب ، وهي رواية شاذة لا يعتد بها وكأنه لما رأى آخره يتعير كتمير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه . ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر حص بالإضافة إلى المصبرات ، لأنه أضاف ( إيثا ) إلى ( الشواب ) وهو اسم مطهر . والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيناً ، فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر <sup>(١)</sup> ) وبعد هذا المثال دليلاً على اعتراضه على بعض ما نقل من نثر عن العرب ، كما أنه يدل أيضاً على أن الأنباري لا يعتد بالشاذ فهو لا يعتد إلا بالنثر الفصيح <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك اعتراضه على ما استشهد به الكوفيون من كلام فصحاء العرب على دخول حرف الجر على بس للاستدلال على اسميتها ، حيث يقولون : وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : ( نعم السير على بس القفر ) وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الغراء أن أعرابياً بشر بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتلك فقال : ( والله ما هي بنعم المولودة : نصرتها بكاء وبرها سرقة ) فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودخل حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء <sup>(٣)</sup> . ولكن الأنباري يرفض هذا الاستشهاد ؛ لأن الحكاية فيه مقبرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، والتقدير في قول بعض العرب ( نعم السير على بس القفر ) ، نعم السير على غير مقول فيه بس العير ، وكذلك التقدير في قول الآخر : ( والله ما هي بنعم المولودة ) ، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف والصفة التي هي ( مقول ) ، وأقاموا المحكي بها مقامها <sup>(٤)</sup> .

ومن تضعيفه للغة غير الفصحى في نظره ، قوله في أحد توجيهاته الإعرابية لكلمة ( كثير ) في قوله تعالى : ﴿ عَسَا وَصَحُوا كَثِيرٌ يَتَّبِعُهُمْ ﴾ ( المائدة : ٧١ ) : والثالث : أنه مرفوع لأنه فاعل ( عَسُوا وَصَحُوا ) ويجعل الواو للجمعية لا للفاعل على لغة من

(١) الإنصاف ( ٦٩٧/٩٨ - ٦٩٨ )

(٢) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ٢٤٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ص ٩٨ ، ٩٩ ) . (٤) انظر الإنصاف ( ص ١١٢ ، ١١٣ )

قال . أكلوبي البراغيث . وهذا ضعيف لأنها لغة غير فصيحة <sup>(١)</sup> ويقول في توجيهه لقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ يُرِيدُكُمْ هُمْ ﴾ [الأنعام ٤٤] : إد ، معطوف على ( إد ) الأولى ورذت الواو ميم الجميع مع المصدر ، لأن الضمائر ترد المنحرفات إلى أصولها وقد جاء عن بعض العرب حذفها مع المصدر وهي لمية رديئة ، واللغة الفصيحة إثباتها وهي لغة القرآن <sup>(٢)</sup> .

ويقول في معرض رده على احتجاج الكوفيين بأن من العرب من يقول في ( بُئِدَ ) ( بُئِدَ ) بكسر الميم ، قلنا : أولاً هذه لغة شاذة نادرة لا يخرج عليها وليس فيها حجة على أنها مركبة من ( من وإد ) ، وإنما هي لغة نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لفتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على أنها مركبة من *مِنْ* وإد فكلا <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك ما حكاه الأتباري من استدلال بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري على جواز إلحاق ألف الندبة آخر الصفة حملاً على المضاف إليه بما ورد عن بعض العرب أنهم قالوا : ( *وَالْمَجْمُوعَتَيْنِ الشَّامِيَّتَيْنِ* ) ، ويعمل أبو الهركات على ذلك بقوله : « وأما ما روي عن بعض العرب من قوله : ( *وَالْمَجْمُوعَتَيْنِ الشَّامِيَّتَيْنِ* ) فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يما به ولا يقاس عليه ، كقولهم ( *وَأَمِنْ عَفْرِ بِرَزَقَرَمَاهُ* ) وما أشبه ذلك <sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من أن الأتباري يجعل إنشاد الفصح للشعر شاهداً ، نراه يرفض بعض الشواهد وقد رويت عن الفصحاء ، من ذلك إنكاره ما حكاه أبو الحسن الأعفش من قوله ( *تَرْزِي* ) وذلك لشذوذه وقلته <sup>(٥)</sup> ، كما ينكر ما حكاه يونس عن العرب ، حيث يقول : « وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول : ( *مررت برجل صالح إلا صالح فطالح* ) أي ( *إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح* ) قلنا : هذه لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ، فلا يجوز أن يقاس عليها <sup>(٦)</sup> .

ويرفض الأتباري ما روي عن رؤبة - وهو من الفصحاء الذين يعتد بهم لدى

(١) (٢٠١) السان (٣٨٩/١) . (٢) الإصناف (٣٩٢/٥٦) .

(٣) السابق (٣٦٥/٥٢) . ونظر أسرار العربية (ص ٢٤٥) .

(٤) النظر الإصناف (٣٩٧/٥٧) . (٥) الإصناف (٣٩٨/٥٧) .

البصريين والكوفيين - فيقول : « وأما ما روي عن رؤية من قوله : ( حَيَّرَ عَاثَكَ اللَّهُ ، أي بحير ) فهو من الشاذ الذي لا يند به لقلته وشذوذه » <sup>(١)</sup> ويقول في موضع آخر : « وأما ما رواه عن رؤية من قوله ( حَيَّرَ ) فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يبرح عليه ، ولهذا أجمع المحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال : ( أين تذهب ؟ ) أن يقال : ريد ، على تقدير إلى ريد ، وهي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه » <sup>(٢)</sup> .

وهكذا لراء غير مرة ينكر ما نقله الرواة عن رؤية ، فهو يرفض ما روي عن رؤية بحجة أنه شاذ قليل ، على الرغم من أنه ليس في كلامه هذا ضرورة <sup>(٣)</sup> . ولكنه مع ذلك يدخل في الشذوذ ما نقل عن بعض الفصحاء ، فهو وإن صححت الرواية يرفضها في القياس .

إذن فالقياس الذي يتجه الأنباري في قبول النصوص أو رفضها هو مدى موافقة هذه النصوص لما لديه من قواعد وأقيسة .

إذن فأبو البركات ينكر بعض منقولات الفصحاء ، كإنكاره ما حكى عن أبي عَمْرٍو الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - فلم أسمع أحداً يقول ( ضربت إهيم أفضل ) <sup>(٤)</sup> .

ولكن الملاحظ أن هذا الإنكار يكون بخاصة إذا كانت هذه المنقولات للكوفيين أو رواياتهم التي نقلها أشياخهم عن أعراب فصحاء كآبي ثروان <sup>(٥)</sup> والجراح <sup>(٦)</sup> ، والكلاسي <sup>(٧)</sup> .

ومن أبرز الأمثلة على طعنه في رواية الكوفيين قوله في المسألة الزنبورية : « أما ما رواه عن العرب من قولهم ( فإذا هو إياها ) فمن الشاذ الذي لا يباح به كالجزم بلق والتصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس ، على أنه قد

(١) الإنصاف ( ٣٩٨/٥٧ )

(٢) السابق ( ٥٤٨/٧٢ )

(٣) انظر الخلاف النحوي ( ص ٣٨١ )

(٤) انظر الإنصاف ( ٧١٥/١٠٢ ) .

(٥) هو أبو ثروان الثكلي ، عنه ابن النديم من الأعراب الفصحاء ، انظر المهرست ( ص ٨٢ ) ، وهو ممن حكم في المناظرة بين الكسائي وسيبويه .

(٦) هو أبو الجراح الثقفي ، عنه ابن النديم من الأعراب الفصحاء ، انظر المهرست ( ص ٨٢ ) ، وهو ممن حكم في المناظرة بين الكسائي وسيبويه .

(٧) هو أبو ريد الكلاسي الأعرابي ، من الأعراب الرواة .

روي أنهم أخطوا على متابعة الكسائي مجملًا ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة (١) .

وهذا مثال مهم يدل على تشكيكه في تראה الأعراب المصححاء الذين كانوا على الباب ، وهو أبو مقص ، وأبو ريد ، وأبو الجراح ، وأبو ثروان ، والكلاعي . وهم من رواية الكوفة .

والحق أن المثال السابق وهره من الأمثلة السابقة ، تدل على أن الأنباري لا يثق بما ينقل دومًا ، ومن هنا يظن أحيانًا في الرواية أو الرواية أو غيرها من وسائل الاعتراض على النقل ، وهو ما سيوضح بجلء عند بيان أصول الجدل النحوي عنه .

ولكن من مظاهر هذا التشكك في المنقول ، أنه يرى أن « العربي قد يتكلم بالكلمة ، إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه ، ويحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه » (٢) ويستشهد بالشواهد الشعرية على هذا الضرب من الغلط ، حيث توهم دخول حرف الجر على خبر ليس فعطف عليه بالجر لكثرة دخول الهاء على خبر ليس (٣) .

ومن ذلك بيانه لغلط العامة وعدم الاحتجاج به ، فقد بين غلط العامة في قولهم : ( آلى من امرأته ) (٤) .

ومن منطلق هذا الشك أيضًا لا يحتج الأنباري بالروايات الشاذة التي تفرد بها راوٍ واحد ، وبخاصة إذا كان هذا الراوي من رواية الكوفيين ، من ذلك قوله « وأما قولهم : إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، فنقول : هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب وحده » (٥) ، ويقول في موضع آخر في معرض رده على حجج الكوفيين « وأما قولهم ( إنه قد جاء عن العرب أنهم الرجل ) فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي فطرب ، وهي رواية شاذة » (٦) .

ويقول أيضًا في معرض رده على استشادات الكوفيين النثرية : « وأما ما روه

(١) الإنصاف ( ٧٠١/٩٩ ) .

(٢) الإنصاف ( ٥٦٥/٧٧ ) ، وانظر السابق ( ١٩١/٢٣ - ١٩٣ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ١٥٤ ، ١٥٥ ) ، الإنصاف ( ٣٩٥/٥٧ ) .

(٤) انظر البيان ( ١٥٦/١ ) . (٥) أسرار العربية ( ص ١٠١ ، ١٠٢ ) .

(٦) الإنصاف ( ١٢١/١٤ ) .

عن بعض العرب أنه قال ( أتاني سواؤك ) فرواية تفرد بها القراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة <sup>(١)</sup> فهو في هذا المثال يطمئن في رواية القراء ، وفي رواية أبي ثروان وهو من رواية الكوفة

كما يعترض على أحد ثروان الكوفيين في مسألة : القول في مجيء ( كم ) بمعنى ( كيما ) ، بأنه لم يروه أحد بالنصب إلا المفضل الضبي <sup>(٢)</sup> وحده ، فهو يطمئن في رواية المفضل الضبي ، ثم يقول : وإجماع الرواة من نحوئي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعدم العربية <sup>(٣)</sup> .

والحق أن هذا المثال يدل على موقفه من تعدد الرواية ، إذ يخلب على الأنباري رد ما يخالف قواعده من روايات ، وهي في الحقيقة أحد وسائله الأساسية في الاعتراض على النقل ، كما سيأتي في أصول الجدول النحوي عنده .

(١) الإنصاف ( ٢٩٨/٣٩ ) .

(٢) هو أبو العباس بن محمد بن يثلى الضبي ، ويكنى أبا عبد الرحمن ، وهو من الرواة الذين أجمع العلماء على صدقهم وأمانتهم . انظر بهمة الرعاة ( ٢٩٧/٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ٥٩٢/٨١ ) .

### القياس

مدخل : القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو وهو عبارة عن القوانين المنسبطة من استقراء كلام العرب .

ويبدو أن مصطلح القياس قديم قدم النحو ، فلقد ظهر في فترة مبكرة من تاريخ النحو ، ونسب إلى النحاة الأوائل استخدامه كعبد الله بن أبي إسحاق وجبله من النحاة . ولقد قام القياس في هذه المراحل المتقدمة على ملاحظة الظواهر المطردة ، ووضع ضوابط تحكم هذه الظواهر وغيرها مما يأتي على مثالها .

ولقد سبقت الإشارة إلى التحول الذي أصاب مفهوم القياس في مراحل متأخرة من المفهوم الاستقرائي إلى المفهوم الشكلي ، فصار القياس في هذا المفهوم الجديد يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض فاعل طابعا شكليا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي .

وظهر هذا المفهوم الجديد للقياس عند نحاة القرن الرابع ، ومن أبرزهم ابن جني ، الذي أكثر من الحديث عن القياس في كتابه ( الخصائص ) ، ولكن دون أن يضع تعريفا محددا له أو يبين أركانه وأقسامه ، وغير ذلك مما يظهر هذا المفهوم الجديد . ثم جاء الأنباري فكان أول من تبلور على يديه هذا المفهوم الجديد ، وخلق أن من ينظر إلى تعريف الأنباري للقياس وتحديد أركانه ويان أقسامه من قياس علة وشبه وطرد يعلم قدر التحول الذي أصاب مفهوم القياس ، واستقرار هذا المفهوم الشكلي عند نحاة هذا العصر ، وهو للمفهوم الذي استمر إلى يومنا هذا . ومعنى هذا أن أبا البركات كان له الفضل في استقرار القياس بمفهومه الشكلي ووضع الإطار النظري التكاملي له ولأركانه وتقسيماته .

### تعريف القياس لغة واصطلاحاً

بأمر أبو البركات عند تناوله للقياس بالدراسة إلى وضع تعريف دقيق لهذا المصطلح ، موضحاً معناه في اللغة والاصطلاح ، فقال : « اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قامبت الشيء بالشيء مقابلة وقياساً ؛ قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس ربيع أي قدر ربيع » <sup>(١)</sup> وهو يشبه تعريف القياس في لسان العرب ... <sup>(٢)</sup> .

وأما تعريفه في الاصطلاح فقد قدم لنا الأنباري عندنا من التعريفات ، فقال : « وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل » ، وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعينه ، وإجراء حكم الأصل على الفرع » ، وقيل : « هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع » <sup>(٣)</sup> ، وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » ، ويعلق على هذه الحدود مجمعة ، بقوله : « وهذه الحدود كلها متقاربة » <sup>(٤)</sup> .

ولقد قدم الأنباري تعريفاً آخر في كتاب ( الإغراب ) مشابهاً لما قدمه من تعريفات ، فقال : « وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك مقولاً عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإغراب » <sup>(٥)</sup> ، ومن الملاحظ أن هذا التعريف هو الذي اختاره السيوطي من جملة ما قدمه الأنباري من تعريفات ، ونقله عنه في ( الاقتراح ) <sup>(٦)</sup> . ولقد لاحظ الدكتور علي أبو المكارم على تعريف الأنباري للقياس أموراً ثلاثة : <sup>(٧)</sup> .

الأول : محاولة الأنباري الربط بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي للقياس لأن المقايسة اللغوية تعني تقدير شيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما : المقدر والمقدر عليه . فالمدلول اللغوي للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء ، دون إشارة إلى شروط تحكم هذا الإلحاق .

الثاني : أن المفهوم الاصطلاحي كان امتداداً للمدلول اللغوي ، فهو - بدوره -

(٢) انظر لسان العرب مادة ( ق ي س ) .

(٤) السابق

(٦) انظر الاقتراح ( ص ٩٤ )

(١) لمع الأدلة ( ص ٩٣ ) .

(٣) لمع الأدلة ( ص ٩٣ ) .

(٥) الإغراب ( ص ٤٥ ، ٤٦ )

(٧) انظر أصول التفكير السحري ( ص ٧٤ - ٧٦ )

عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل ، ولكن للمفهوم الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً تم به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية ، وهو ضرورة وجود ( جامع ) يجمع بين المقيس والمقيس عليه لينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس . ولكن اشتراط وجود هذا الجامع لم يحدد - بصورة قاطعة علاقة موضوعية بين ركبي القياس ، إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة ، ومن ثم ممكن ذلك الباحث أن يمدح ما يشاء بما يشاء ، ويفتح الباب للمخبط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس .

الثالث : أن هذه المحاولة للربط بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس ، إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائياً وتطوراً طبيعياً لمدلوله اللغوي ، كما يبدو من النقطتين السابقتين .

ولكن هذه المحاولة قد وقعت في خطأين واضحين :

الأول : أن تلجس الصلة بين هذين المعنيين قد أبعدت النجاة عن مقتضيات الدقة العلمية ، إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عنه في البحث النحوي لعرف به من قديم ، ولترك آثاره في التفكير النحوي وفي البحث النحوي معاً ، ولكن ذلك لم يحدث ، فقد وجدنا البحث النحوي للنجاة في المرحلة السابقة يكاد يبرأ من هذا المفهوم الشكلي .

الثاني : أن اعتبار النجاة المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي قد أفسد عليهم بعض موضوعات البحث النحوي ، من ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس ، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور . بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي .

### أهمية القياس والرد على من أنكره

ولعل الأباري بعد تعريفه للقياس ومحاولته إضفاء صفة الأصالة على هذا المضمون الجديد للقياس ، يحاول أن يبين أهمية هذا الأصل بين الأصول النحوية ويحاول الرد على التيار المصاد لهذا المفهوم ، فيعقد فصلاً « في الرد على من أنكر القياس » <sup>(١)</sup> وفصلاً آخر « في حل شبهة تورده على القياس » <sup>(٢)</sup> ويقول مدلولاً على

(١) انظر مع الأدلة ( ص ٩٥ - ١٠٠ ) . (٢) انظر السابق ( ص ١٠٠ - ١٠٥ ) .



أهمية القياس واستحالة إنكاره : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حدة : النحو علم بالمقاييس المستبقة في استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو » (١) .

وهكذا ربط الأنباري بين القياس والنحو ، وعد إنكار القياس إنكاراً للنحو نفسه ؛ لأن النحو كله قياس ، فمن أنكر النحو . ويستدل على ذلك وعلى أهمية النحو بقوله : « ولا نعلم أحداً من العلماء أنكروه لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علماً معبراً في اشترط ، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به... » (٢) .

فاستدل الأنباري على أهمية النحو والاحتجاج إليه بما اشترطه الفقهاء من معرفة النحو وقواعده لمن أراد أن يصل إلى رتبة الاجتهاد إذ يشترط فيه معرفة النحو بالقدر الذي يعني على معرفة المعاني المختلفة ، ولقد سبق وأن أشرت إلى هذا الأمر عند تناولي لتأثير علم النحو في علم الفقه ، إذ اشترط الفقهاء معرفة النحو للوصول إلى مرتبة الاجتهاد .

واستطرد الأنباري في التدليل على أهمية علم النحو ، بدعوة الأمة قاطبة في جميع الأعصار والأمصار إليه وحلهم عليه ، ولهذا سموه أدباً (٣) .

ثم يقف الأنباري عند قول من رأى أن النحو يثبت عن طريق الاستعمال والنقل لا القياس والعقل ، فيقول : « فإن قيل : النحو لا تنكر النحو لأنه ثبت استعمالاً ونقلًا لا قياساً وعقلًا .

قلنا : هذا باطل ، لأننا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : ( كتب زيد ) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو عجمياً نحو : زيد وعمر وبشير وأردشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداحلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجارمة ، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر ، فإنه يعتمد في النقل دخول كل عامل من

العوامل على كل ما يجوز أن يكون معصولاً له ، ألا ترى أنه يتعذر أن يُنقل بعد عامل الرفع كل ما يجوز أن يكون مرفوعاً به ، وبعد عامل انصب كل ما يجوز أن يكون منصوباً به <sup>(١)</sup> ، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجروراً به ، وبعد عامل الجزم كل ما يجوز أن يكون مجزوماً به ، وإذا كان ذلك متعذراً من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال ، وما يفضي إلى محال محال .

وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسًا وعقلًا ، والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ بسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجر القياس واقتصرت على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نحصى بما لا نحصى <sup>(٢)</sup> ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك منافي للحكمة الوضع ، فلذلك وجب أن يوضع قياسًا عقليًا لا نقلًا <sup>(٣)</sup> .

ويفرق الأنباري بين النحو واللغة ، فإذا كان النحو ثبت قياسًا وعقلًا ، فإن اللغة لما وضعت وضعتًا نقلًا لا عقليًا لم يجر إجراء القياس فيها ... فلو قلنا إن النحو ثبت نقلًا لا قياسًا وعقلًا لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين القياس والمنقول وذلك مخالف للمعقول <sup>(٤)</sup> .

فهو يرى أن النحو يثبت بالقياس والعقل ، فاستقراء اللغة لم يكن استقراء تامًا ، بل اعتمد النحو في ثبوته على الاستقراء الناقص ثم قيس ما لم يحص على ما أحصى . فالنحو ثبت بالقياس أما اللغة فلم تثبت إلا بالنقل .

ويتنقل الأنباري إلى عرض أدلة أولئك المنكرين ويبان شبههم واعتراضاتهم على القياس ، فعرض لهم ثلاث شبه اعترضوا بها على القياس فيقول في فصل عقده لرد على هذه الشبه ، جاء بعنوان ( في حل شبه تورد على القياس ) : « على أن المنكر القياس أن يقول : الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه :

أحدها : لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ، فإنه ليس حمل الاسم المبنى لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب وكذلك ليس

(١) كتبت في مع الأداة ( كل ما يجوز أن يكون مرفوعاً به ) وهو خطأ ، والصحيح ما أثبت

(٢) كتبت في مع الأداة ( لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نحصى بما لا يحصى ) والصواب ما أثبت

(٣) مع الأداة ( ص ٩٨ - ٩٩ ) (٤) مع الأداة ( ص ٩٩ - ١٠٠ ) .

ترك التثوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تثوين الفعل لشبه الاسم .

الوجه الثاني من الاعتراض . أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة ، فإن ما لم يسمه فاعله وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالعه وفارقه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس .

الوجه الثالث من الاعتراضات : أنهم قالوا : لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام ، لأن الفرع قد يأخذ شبهاً من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التعاقص في الحكم وذلك لا يجوز ، فإن ( أن ) الخفيفة المصدرية تشبه ( أن ) المشددة من وجه وتشبه ( ما ) المصدرية من وجه ، و ( أن ) المشددة معملة وأن ( ما ) المصدرية غير معملة ، فلو حملنا ( أن ) الخفيفة على ( أن ) المشددة في العمل وعنى ( ما ) المصدرية في ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد ثقتلاً وغير معمل في حال واحدة وذلك محال (١) .

ولقد رفض الأنباري هذه الشبه ورد على كل منها بما يطلها ، فقال عن الاعتراض الأول : فظاهر الفساد ، لأن الاعتبار في كون أحدهما محمولاً على الآخر أن يكون المحمول خارجاً عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، فالمحمول أضعف درجة لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، والمحمول عليه أقوى لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول ، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف . وعلى هذا يخرج ما ذكرناه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، وذلك أن بلاسم لما خرج عن أصله قوى في بابه فمما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء لصعفه في بابه ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله . وكذلك أيضاً ما ينصرف لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين صعب في بابه . والعمل لما لم يخرج عن أصله قوى في بابه ، فلما وجب حمل أحدهما على

الآخر كان حمل ما لا يصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين لقوته في بابه وعدم نقبه عن أصله ... (١) .

ويرفص الاعتراض الثاني ، لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص وهو معنى الحكم أو ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق الذي ذكرتموه إنما هو افتراق لامي معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع ، وعلى هذا يخرج ما مثلتم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع ، فإنه وإن كان يشابه من وجه ويفارقه من وجه إلا أن الوجه الذي يوجب القياس من المشابهة أولى من الوجه الذي يمنع من جواز القياس من المفارقة ، وذلك أن المعنى الموجب للقياس من المشابهة هو الإسناد وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا له أثر في الحكم بحال ، فلهذا كان قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه (٢) .

وأما رده على الاعتراض الثالث فقد قال : « هذا ظاهر الفساد أيضًا ، لأنه لا يمكن أن يلحق بهما ، وإنما يلحق بأقوامهما وأكثرهما شبهًا ، لأنه لا يتصور أن يستويا من كل وجه ، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر فلا يؤدي ذلك إلى تناقض الأحكام ، وعلى هذا يخرج ما مثلتم من حمل ( أن ) الخفيفة المصدرية على ( أن ) المشددة المصدرية في العمل وعلى ( ما ) المصدرية في ترك العمل ، فإن ( أن ) الخفيفة وإن أشبهت ( أن ) المشددة في المصدرية كما أشبهت ( ما ) في المصدرية ، إلا أن شبهها لـ ( أن ) المصدرية أكثر من شبهها لـ ( ما ) المصدرية ، لأنها أشبهتها لفظًا ومعنى وإن كان لفظها ناقصًا مخففًا ، والذي يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يتضح أن يقول : ( إن أن يقوم زيد يعجبني ) ، كما يتضح أن يقول : ( إن أن زيد قائم يعجبني ) ، في معنى : ( إن قيام زيد يعجبني ) وأما ( ما ) فإنها أشبهتها معنى لا لفظًا ، فهذا كان حملها على ( أن ) أولى من حملها على ( ما ) على ما بينا (٣) .

ولقد علق الدكتور علي أبو المكارم على هذه الشبه بقوله : « هذا البعد الموجه ضد القياس مسهبًا للبحث اللغوي على وجه العموم ، والنحوي بصورة خاصة والذي

(٢) لمج الأدلة ( ص ١٠٣ ، ١٠٤ ) .

(١) السابق ( ص ١٠١ ، ١٠٢ ) .

(٣) لمج الأدلة ( ص ١٠٤ ، ١٠٥ ) .

بشكل في كل ما يصدر عنه من نتائج ألا يكشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطور أو التعبير الجذري في مضمون القياس بهاجمه ، ويرفض أحكامه ؟؟ (١) ، وخلص الدكتور محمود نحلة إلى نفس النتيجة فقال مؤيداً الرأي السابق : « ويعتقد بعض عسائنا ويعتقد معه أن هذه الاعتراضات ليست اعتراضاً من ابن الأنباري وإنما كانت تعبيراً عن رفض فئة من النحاة للقياس بمفهومه الشكلي » (٢) .

أما الدكتور جميل علوش فلقد حاول إثبات أن هؤلاء المنكرين للقياس ليسوا من النحاة ، وأن الأنباري عندما أشار إليهم فإنما كان يقتبس من كتب الفقه والأصول ، وأشار إلى ما في كتاب ( المنحول ) للإمام الغزالي من تعدد المنكري القياس من خشية ودودية وروافض وخوارج ... وغيرهم ، ثم قال : « هؤلاء هم منكري القياس وإلى هؤلاء كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن منكري القياس لأنه وأن كان يتكلم في أصول النحو فقد كان يمشي بذهنه في أصول الفقه ، وكان من البحث البحث عنهم بين النحاة لأن النحاة الذين تكلموا في الأصول فئة نادرة » (٣) .

والحق أنه قد غاب عن الدكتور علوش ما فعله ابن مضاء القرطبي - وهو معاصر لأبي البركات - فقد كان أبرز من طالب من النحاة بإلغاء القياس في النحو العربي ، ولم يكتف في دعوته تلك إلى إلغاء القياس ، بل طالب أيضًا بإلغاء نظرية العامل وحلل الثواني والثالث والتمارين غير العملية (٤) .

قال ابن مضاء : « العرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وحلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ، ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ، وذلك أنهم لا يفسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت عنه حكم الأصل موجودة في الفرع » (٥) .

وغاية ما نقوله أننا نعترف بالتأثير الذي تركه الفقه وأصوله في أصول النحو

(١) أصول التفكير النحوي ( ص ٧٨ ) (٢) أصول النحو العربي د . نحلة ( ص ١١١ ) .

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ١٧٩ ) .

(٤) انظر القياس في النحو ( ص ١٤٥ - ١٥٧ ) ، وأصول النحو العربي د . حيد ( ص ٩٥ - ١٠٣ ) .

( ص ١٥١ - ١٦١ ) ، ( ص ٢٥١ - ٢٥٦ ) .

(٥) الرد على النحاة ( ص ١٥٦ ، ١٥٧ ) .

العربي ، وأن ما فعله ابن مضاء من إبطال القياس كان صورة من صور التأثير بالمذهب الظاهري الذي نشأ على يد ( داود بن حلف ) <sup>(١)</sup> ( ت ٢٧٠ هـ ) في بغداد ، وابن حرم الأندلسي <sup>(٢)</sup> ( ت ٤٥٦ هـ ) الذي يعد الإمام الثاني للمذهب الظاهري بعد داود الظاهري <sup>(٣)</sup> .

ولكن هذا لا يؤدي إلى القول بعدم أصالة هذه الموضوعات في النحو أيضاً فوجود المنكرين للقياس في الفقه وإشارة كتب الفقه إليهم لا تنفي إمكانية وجود أمثال هؤلاء المنكرين في النحو أيضاً .

\*\*\*

(١) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية . انظر الأعلام ( ٣٣٣/٢ )

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حرم الظاهري ، كان في الأندلس خلق كثير يتبعون إلى مذهبه . انظر الأعلام ( ٢٥٤/٤ ) .

(٣) انظر حول المذهب الظاهري وصلته بالآراء النحوية والأصول ، أصول النحو العربي د . محمد ( ص ٥٢ - ٦٢ )

### أركان القياس

حدد الأنباري أركان القياس فقال : « ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم » <sup>(١)</sup> ويوضح هذه الأركان الأربعة بالمثل ، فيقول : « ودلت مثل أن تركيب قياساً في اندلاكة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسد الفعل إليه مقدما عليه موجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقسة النحو » <sup>(٢)</sup> .

ولكن أبا البركات يستطرد استطراداً جديداً ، يرد فيه على من يسأل : فلم كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجبا لرفع دون النصب وهل كان الأمر بالعكس ؟ <sup>(٣)</sup> .

والحق أن هذا الرد لا يهمننا في شيء وإن كان يدل على ثقافة الأنباري الجدلية واهتمامه بالعلل الجدلية ، ولكنه يختم رده عليهم بقوله : « وقد قبل في الجواب عن هذا السؤال عدة أقاويل ، وإنما اقتصرنا على هذا القول لأن غرضنا التمهيد لا التطويل بكثرة التعليل » <sup>(٤)</sup> .

(٢) لمع الأدلة ( ص ٩٣ ) .

(٤) السابق ( ص ٩٥ ) .

(١) لمع الأدلة ( ص ٩٣ ) .

(٣) السابق ( ص ٩٤ ) .

## الركن الأول :

الأصل ( المقيس عليه )

المقيس عليه هو ما اطرد من المنقول عن العرب ، سواء كان ذلك المنقول بواسطة السماع المباشر أو الرواية عنهم ، ولقد سبقت الإشارة إلى تعريب الأبياري للنقل ، حيث اشترط أن يكون المنقول مطردًا خارجيًا عن حد القلة إلى حد الكثرة إذ يقول : والنقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة <sup>(١)</sup> ، وذلك على الرغم من أن الشرط الأخير لا يعد شرطًا حقيقيًا للكلام العربي المنقول ، ولكنه كان ينظر إلى ذلك المنقول باعتباره ركنًا من أركان القياس ، فاشترط فيه الكثرة والاطراد .

ولكن قد لا يكون المقيس عليه نصًا منقولًا عن العرب ، بل قد يكون حكمًا نحويًا ثبت بالقياس والاستنباط ، إذ تجعل بعض تلك القواعد والأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص أصلًا يقاس عليه غيره من الأحكام ، وبعد هذا النوع قياسًا على الأحكام لا على النصوص .

ولقد أجاز النحاة القياس على ما توصفوا إليه بالقياس والاستنباط لأنه بعد ثبوته يصبح أن يكون أصلًا بعد أن كان فرعًا . نحو قياسهم اسم الفاعل على الفعل المضارع لأنه أشبهه ، فأخذ حكمه في العمل ، ثم قيس الصفة المشبهة على اسم الفاعل - وليس بينها وبين المضارع وجه شبه تقاس به عليه - فأخذت حكم اسم الفاعل ، فكان القياس على درجتين ، ثانيهما قياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط وانتهى على ذلك حكم نحوي <sup>(٢)</sup> .

ولكن المنقول عن العرب ينقسم إلى كثير مطرد ، وآخر قليل غير مطرد أو شاذ ، والأصل في المقيس عليه أن يكون كثيرًا مطردًا ، سواء كان نصًا أو قاعدة بأن يرد من النصوص ما يؤيده ، أو بأن لا يكون في القواعد ما يناقضها .

## القياس على القليل :

ولكن الكثرة لا تعد شرطًا في المقيس عليه ، فربما قاس النحاة على القليل قال السيوطي : ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته

(٢) انظر الأصول ( ص ١٩٨ ، ١٩٩ )

(١) لمع الأدلة ( ص ٨١ )



للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له ؛ <sup>(١)</sup> من ذلك قياسهم ( معولة ) على ( فعيلة ) كحنيفة لأنها أشبهتها ، فحرت واو شنوءة مجرى باء حنيفة ، فكما قالوا : حنفي قياساً قالوا : شنتي أيضاً قياساً . ومن ثم قالوا في السبب إلى ( ركوبة وحلوبة ) ( رَكْبِي وَحَتْبِي ) قياساً على ( شنتي ) .

وشروط ذلك أن يكون ذلك القبول هو كل ما ورد في بابه ولم يسمع ما يناقضه ، ويرفضون القياس على الكثير إذا كان على خلاف القياس ، ولقد عقد ابن جني لذلك باباً جعله بعنوان « باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه » يقول فيه : « هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - التناقض ، إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس » <sup>(٢)</sup> .

ولعلنا نلاحظ أن المقيس عليه في المثال السابق وهو ( شنوءة ) كلمة واحدة ولكنه لم يعد قياساً على الشاذ ، بل على القليل ، لأنه لم يرد ما يخالفها . يقول ابن جني حاكماً عن أبي الحسن الأعفش قوله : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة - قال : فإنه جميع ما جاء . ويعلق ابن جني على عبارة الأعفش بقوله : « وما ألفت هذا القول من أبي الحسن » وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابلة ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ، فلا فرو ولا ملام <sup>(٣)</sup> . ويقول السيوطي عن اللفظ الفرد المسموع الذي لا نظير له ولكن العرب أطلعت على النطق به : « فهذا يقبل ويحتج به ، ويقاس عليه إجماعاً ، كما قيس على قولهم في شنوءة : شنتي ، مع أنه لم يسمع غيره لأنه لم يسمع ما يخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به » <sup>(٤)</sup> .

« وأما ما هو أكثر من باب شنتي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم في ثقيف : ثقفني ، وفي قريش : قرشي ، وفي سليم : سليمي . ولهذا وإن كان أكثر من شنتي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس . فلا يجوز على هذا في سعيد سقدي ، ولا في كريم كرمي » <sup>(٥)</sup> ، ومعنى ما تقدم أن مراعاة قوة الشيء في

(٢) (المصالح ( ١١٥/١ )

(١) (الاعتراح ( ص ٩٩ ) .

(٤) (الاعتراح ( ص ٦١ ) .

(٣) (السابق ( ١١٦/١ ) .

(٥) (المصالح ( ١١٦/١ )

القياس أولى عندهم من كثرة المنقول <sup>(١)</sup> .

### القياس على الشاذ :

أما الشاذ فهو ما يخالف النصوص اللعوية والقواعد السجوية ، ولا يجيز السحاة القياس على الشاذ في الاحتيار ، قال السيوطي : « من شرطه - أي المقيس عليه - ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه ، كتصحيح استحوذ ، واستصوب واستنوق <sup>(٢)</sup> و « كما لا يقاس على انشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً » <sup>(٣)</sup> .

قال ابن السراج : « واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فنهني أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُقَرَّ بالخرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظامه ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدت خرقاً مخالفاً لا شك في عخلاله لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ ، فإن كان سمع من ترضى عريته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ، ونحاً نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غطيه » <sup>(٤)</sup> .

والحق أنه إذا فتح باب القياس على الشاذ لكثير الشذوذ ، واضطربت القواعد والأنكسة ، لأن القواعد تحتاج إلى الاطراد لا إلى الشذوذ .

ولقد قسم ابن السراج الشاذ إلى ثلاثة أضرب : فمتى ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له ، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال <sup>(٥)</sup> . ومن الملاحظ أن هذا التقسيم هو التقسيم الذي قسمه ابن جني للشاذ ، ولكن زاد عليه المطرد في القياس والاستعمال .

ويقول ابن جني عن الشاذ : « ... فجعل أهل علم العرب ما امتنر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطروقاً ، وجعلوا ما دارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً » <sup>(٦)</sup> ثم قسم الكلام في الاطراد والشذوذ إلى أربعة أضرب : مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو انعاية المطلوبة ، والمثابة المثوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

(٢) الاقتراح ( ص ٩٧ ) .

(١) نظر الأصول ( ص ١٧٠ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ٥٦/١ - ٥٧ ) .

(٣) السابق ( ص ٩٩ ) .

(٦) خصائص ( ٩٧/١ ) .

(٥) انظر الأصول في ( ٥٧/١ ) .

ومطرود في القياس شاذ في الاستعمال . وذلك نحو الماضي من : يَنْزَرُ ويُدْعِ وقوبهم في المثل : ( عسى التَّوَيُّرُ أبْوَسًا ) ، وحكم هذا النوع أن تتحامي ما تحامت العرب من ذلك ، وتجرى في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من : وَذَر ، وَوَدَّع ، لأهم لم يقبلوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ، نحو : وزن وَوَعَد ، لو لم تسمعهما .

والثالث المطرود في الاستعمال الشاذ في القياس : نحو استصوب واستحوذ واستنق ، وهذا النوع لابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ، ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ، ألا تراك لا تقول في استفام : استقوم ، ولا في استساع : استسرع ولا في استباع : استبعب .

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا ، وهو ككتميم مفعول ، فيما عنيه واو ، نحو : ثوب مُتَّوُونَ ، ومسك مُتَّوُونَ ، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية (١) .

ومن الملاحظ أن هذا التقسيم يمكن هذه تقسيمًا للمقيس عليه ، إذ يجب أن يكون المقيس عليه مطرودًا في السماع والقياس ، ويرجع جوهر هذا التقسيم إلى القياس على المطرود لا الشاذ .

ولكن النحاة لم يحددوا للمطرود مقدارًا محددًا إذا بلغه المسموع صار مطرودًا وإذا لم يبلغه كان شاذًا ولقد قال السيوطي فيما ينقله عن ابن هشام : « اعلم أنهم يستعملون غالبًا ، وكثيرًا ، ونادرًا ، وقليلًا ، ومطرودًا ، فالمطرود لا يختلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يختلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » (٢) ، ولكن هذا التحديد الذي قدمه لنا ابن هشام نظري تجريبي وغير دقيق أيضًا .

(١) انظر المختصر ( ٩٧/١ - ٩٩ ) .

(٢) لاخراج ( ص ٥٩ ) ، وانظر المهر ( ٢٣٤/١ ) .

### موقف الأنباري من القياس على الشاذ والقليل

إنما يصح القياس السحوي على ما كثر من النصوص الفصيحة المنقولة التي تصلح للقياس عليها ، ومن ثم لا يحيز الأنباري القياس على الشاذ أو النادر أو القليل ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يظل صاعدا الإعراب بأسرها .

ويبين أبو البركات علة عدم القياس والاجتهاد بالشاذ ، فيقول في معرض رده على شواهد الكوفيين : « ثم لو قدرنا أن هذه الآيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقتلتها في بابها ، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن تجعل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز » (١) .

ويقول عن إعرابهم ( أيا ) : « على أن ( أيا ) جاءت شاذة في بابها والشواذ لا يورد نقضاً على القواعد المطردة ، ألا ترى أن الأصل في كل واو تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً نحو ( باب ، وفلر ، وعصا ، وقف ) ، ولا يجوز أن يورد ( القود ) و ( الحزكة ) نقضاً ، لشذوذها في بابها » (٢) .

ولذلك نجد لا يقيس على ما جاء للإتباع ، لأنه إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها ، فلا يقاس عليها (٣) ، ويرى أن « جمع الجمع إنما يسمع سماعاً ولا يقاس عليه لقلة » (٤) ويبرهن أن دخول الألف واللام على الحال من الشاذ ، « لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام ، كقولهم : مررت به المسكين ، منصوب على الحال وقولهم : ادخلوا الأول فالأول ، بالنصب ، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه » (٥) .

ويبدو أن أبا البركات لم يفرق بين القلة والشذوذ بل استخدمهما بمعنى واحد . فلقد أكثر الأنباري في معرض إنكاره شواهد الكوفيين من الاعتماد على اتهام منقولاتهم بالقلة والشذوذ لدفعها وعدم القياس عليها (٦) .

(١) الإنصاف ( ٤٥٦/٦٣ ) .

(٢) لمع الأداة ( ص ١٠٧ ) .

(٣) انظر البيان ( ٣٥/١ ) .

(٤) البيان ( ١٨١/١ ) .

(٥) السابق ( ٤٤١/٢ ) .

(٦) انظر الإنصاف ( ١٧٩/٢٢ ) ، ( ١٢٤/٢٥ ) ، ( ٣١١/٤٢ ) ، ( ٣٩٣/٥٦ ) ، ( ٥٩٢/٨١ ) ،

( ٨٠٣/١١٥ ) ، ( ٨٠٤ ، ١١٧ ، ٨١٢ ) ، ( ٨٢٧/١١٩ ) ، ( ٨٢٨ ) .

ويدخل في الشذوذ عدة تلك المنقولات التي خالفت قياس السحويين وقواعدهم ، وبخاصة مقولات الكوفيين ، فيقتصر على تلك المواضع ولا يجير القياس عليها ، من ذلك ما حكى عن بعض العرب أنه قال : ( وا عديما ، وا جمحمني الشاميشاه ) وهو شاذ لا يقاس عليه <sup>(١)</sup> ، ويدخل فيه أيضا ما رواه الكوفيون عن بعض العرب أنه قال : ( أتاني ميوزك ) فقال عنها : وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة <sup>(٢)</sup> ويقول في موضع آخر ردًا على شواهد الكوفيين : « أما ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه ، لقلته في الاستعمال وثبته عن القياس : أما قلته في الاستعمال فظاهر ، لأنه إنما جاء شاذًا عن بعض العرب ، فلا يعقد به لقلته وشذوذه » <sup>(٣)</sup> ويدخل في الشذوذ أيضًا ما رواه عن رؤية من قوله ( خير ) فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يرجع عليه ، لهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال ( أين تذهب ) أن يقال : زيد ، على تقدير إلى زيد ، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه <sup>(٤)</sup> وكذلك « ما حكى عن بعض العرب من قولهم ( التقت حلقًا البطان ) وقول الآخر ( ثلثا المال ) فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من ( حلقًا البطان ، وثلثا المال ) وما أشبههما ، لانتفاء الساكنين ، وإن صح ما حكيموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ، ولا يعقد به لقلته » <sup>(٥)</sup> .

ويقول الأنباري معترضًا على ما أجازوه الكوفيون من ترعيم الاسم الثلاثي لأن في الأسماء ما يماثل نحو : يدٍ ودم : « إن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس ... ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها » <sup>(٦)</sup> .

فالأنباري ينكر اللغات القليلة الشاذة ، ولا يعقد بها في القياس ، نحو لغة من قال : ( الذون ) في الرفع ، و ( الدين ) في الجر والنصب ، وهي لغة قليلة شاذة فلا يقاس عليها <sup>(٧)</sup> ، ويقول في موضع آخر ، « وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن

(١) انظر أسرار العربية ( ص ٢٤٥ ) .

(٢) الإنصاف ( ٢٩٨/٢٩ ) ، وانظر الإنصاف ( ١٢١/١٤ ) .

(٣) الإنصاف ( ٣١٥/٤٣ - ٣١٦ ) (٤) السابق ( ٥٤٨/٧٢ )

(٥) السابق ( ٦٦٦/٩٤ ) ، وانظر أيضًا حول إنكاره ما رواه الكوفيون عن بعض العرب البيان ( ١٠١/٩١/٢ ) .

(٦) الإنصاف ( ٣٥٩/١٩ - ٣٦٠ ) (٧) انظر البيان ( ٣٩/١ ) .

من العرب من يقول . ( مررت بمرجل صالح إلا صالح فطالح ) ... قلنا : هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ، فلا يجوز أن يقاس عليها <sup>(١)</sup> .

وبما يلحق بالشاذ عنده ما جاء على التوهم والغلط ، إذ لا يجوز القياس عليه ، ويبدو أن هناك مجموعة من الظواهر تميز الخروج على القياس . كالتوهم وكثرة الاستعمال ، وطول الكلام ، والاتساع ، وهي ظواهر تدل على مرونة القياس ، ومن ذلك بياحه أن العطف بالجر على توهم وجود حرف جر من النادر ولا يقاس عليه <sup>(٢)</sup> ، وحذف حرف الجر أثناسا يحفظ ولا يقاس عليه <sup>(٣)</sup> ، ومن ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من جواز إعمال ( أن ) المصدرية مع الحذف ، واستشهادهم بقول طرفة <sup>(٤)</sup> .  
ألا أبهذا الزاجري أعضر الزعبي ...

فقال أبو البركات : « ولئن صحت الرواية بالنصب ، فهو محمول على أنه تؤهم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ... ، وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله وذلك مما لا يجوز القياس عليه » <sup>(٥)</sup> والنص السابق وإن دل على أنه لا يجوز القياس على ما كان من قبيل التوهم والغلط ، فإنه يدل أيضًا على تشككه الدائم في المنقول وبخاصة إذا كانت هذه المنقولات للكوفيين .

ولكن يبدو أن كثرة المنقول عند أبي البركات تخرج الكلام من حكم التشذوذ ومن ثم أهد الكوفيين في مسألة « هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف » فقال : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم التشذوذ ، لا لقوته في القياس » <sup>(٦)</sup> .

(١) الإنصاف ( ٣٩٨/٥٧ ) ، وانظر أيضًا حول إنكاره اللغة القليلة أسرار العربية ( ص ١٤٧ ) .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ١٥٥ ) ، والإنصاف ( ١٩٤/٢٣ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ١٨٠ ، ١٨١ ) .

(٤) وهو من معلقة طرفة بن العبد ، انظر لسان العرب ( أن ن ) ، وشرح المعنى بهامش الحزارة

( ١٠٢/٤ ) ، وصحة البيت . وأن أشهد اللغات هل أنت مخلدي .

(٥) الإنصاف ( ٥٦٥/٧٧ ) .

(٦) السابق ( ٥١٤/٧٠ ) .

### موقفه من القياس على الضرورة

الضرورة هي ما وقع في الشرع مما لا يجوز في لغة النثر والاختيار وهي سماعية ، فلا يجوز عند النحاة أن يستحدث المولدون شيئاً منها ، ولا أن يتوسع فيها ، بل يكتفي بما سمع منها .

ويجوز القياس على الضرورة في الضرورة ، قال السيوطي : « نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة » <sup>(١)</sup> يقول ابن جني : « سألت أبا علي عليه السلام عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس منشوراً على منشورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم . فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا » <sup>(٢)</sup> ويعلق ابن جني على ذلك بقوله : « وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضرورتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من ألبسها عندهم فليكن من ألبسها عندنا وما بين ذلك بين ذلك » <sup>(٣)</sup> .

ولقد سبق أن أوضح أبو البركات الأنباري الفرق بين لغة الشرع أو الضرورة والاختيار ، وجعل لغة الاختيار هي التي يتحصل بها القانون دون الشرع . ومن ثم رفض الأنباري القياس على الضرورة ، لأنها لغة ترخص وتجزئ ، من ذلك أنه يقول في محبيه ( إياك ) ضميراً منفصلاً بعد العامل فيه كقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

إِيَّاكَ حَسْبُ بَيْتِكَ إِسْطَاكَ

« فلا يقاس عليه لأنه إنما يجوز في ضرورة الشرع لا في اختيار الكلام » <sup>(٥)</sup> ؛ لأن إياك لا يحمل فيه إلا ما بعده لا ما قبله إلا أن تأتي بحرف الاستثناء نحو : ما نعيذ إلا إياك ، فإن قلّمت الفعل عليه من غير استثناء صار الضمير المنفصل ضميراً متصلاً قللت : لبعذك » <sup>(٦)</sup> ، ويقول في موضع آخر ، « والضمير المنفصل إنما يحمل فيه على هذا الحد ما بعده لا ما قبله ؛ لأنه لو كان قبله لصار متصلاً لا منفصلاً ، ولم يأت ذلك إلا في ضرورة الشرع ... وذلك شاذ لا يقاس عليه » <sup>(٧)</sup> .

(١) الاقتراح ( ص ٩٨ ) .

(٢) المحاضر ( ٣٢٣/١ ) .

(٣) السابق ( ٣٢٤/١ ) .

(٤) من شواهد سيره ( ٣٦٢/٢ ) ، وسبه إلى حميد الأرقط .

(٥) البيهقي ( ٣٦/١ ) .

(٦) السابق .

(٧) البيان ( ٧٧/١ ) ، وانظر الإصناف ( ٦٩٨/٩٨ ) ( ٧٠٠ ) .

ولقد ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجرور ، واستدلوا على ذلك بأن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيراً في كلامهم واشتدوا على ذلك أحياناً ، منها قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

محمد ثقدي نفسك كل نفس إذا ما جفّت من أمر ثبالا

«اعترض الأنباري على ما استدلوا به بقوله : « لو صح أن التقدير فيه ( لتفد ) كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر . وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه » <sup>(٢)</sup> ويكرر هذه القاعدة في موضع آخر على نفس المسألة <sup>(٣)</sup> . ويقول عن بعض الشواهد التي دخلتها فيها ( الألف واللام ) على الفعل : « أجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك ما هنا وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها » <sup>(٤)</sup> ومن ذلك ما صرح رؤا على استشهاد الكوفيين بقول الشاعر <sup>(٥)</sup> :

أزوت ليكتما أن تطير بقرني فتتركها شئنا بهيداء تُلَقِّع

لإثبات جواز إظهار ( أن ) بعد ( لكي ) ، فقال أبو البركات إن الشاعر قد أظهر ( أن ) بعد ( كي ) لضرورة الشعر ، وما يأتي للضرورة لا يأتي في اعتبار الكلام <sup>(٦)</sup> ويصرح في موضع آخر بأن « ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه » <sup>(٧)</sup> .

ويتضح من الأمثلة السابقة أن أبا البركات لا يقس على الضرورة ولذلك رد كثيراً من أقنعة الكوفيين واستشهاداتهم على أنه جاء للضرورة وبعد القول بالضرورة أحد أوجه الاعتراض على النقل عنده وبخاصة في الاعتراض على منقولات الكوفيين . وما يلحق بلمغة الضرورة ، لغة الأمثال ؛ لأن المثل له لغة الخاصة ولا يتغير لفظه ، ولذلك لا يجيز القياس عليه أيضاً ، فيقول : « وأما قول بعض العرب ( عليه رجلاً ليسبي ) فلا يقاس عليه لأنه كالمثل » <sup>(٨)</sup> فالمثل يحكى كما هو ولا يتغير ، فلا يجوز القياس عليه .

(٢) الإنصاف ( ٥٤٧/٧٢ )

(١) من شواهد سيويه ( ٨/٣ )

(٤) الإنصاف ( ١٥٢/١٦ )

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ٣٢١ )

(٦) الإنصاف ( ٥٨٣/٨٠ )

(٥) انظر خزانة الأدب ( ٥٨٥/٣ )

(٨) أسرار العربية ( ص ١٦٤ )

(٧) الإنصاف ( ٦٢٨/٨٧ )



## الركن الثاني ١

الفرع ( المقيس )

لقد أدرك السحاة أهمية القياس النحوي وكذلك القياس اللغوي في تنمية الحصيلة اللغوية ، لكي تواكب طبيعة الحياة والحضارة المتغيرة <sup>(١)</sup> ، ولذلك صرح الخليل وسيبويه بأن « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم » وذلك فيما أورده ابن جني من كلام المازني في التصريف ، حيث يقول : « وكان أبو الحسن الأعرجي يجيز أن تبنى على ما بنت العرب ، وعلى أي مثال سألته إذا قلت له : ابن لي من كذا مثال كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، ويقول : إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثلي عليها صواب وكان الخليل وسيبويه يأيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن من أمثلة العرب ويقول : إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثلي عنها صواب وكان الخليل وسيبويه يأيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن لي كلام العرب فليس له معنى في كلامهم ، فكيف نجعل مثلاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى » <sup>(٢)</sup> وقد نسب النص ( ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ) إلى شهرهما في الزهر ، وفي الاقتراح نسب العبارة إلى المازني <sup>(٣)</sup> ، وبأخذ ابن جني ما صرح به الخليل وسيبويه فيجعله عنواناً لباب عنده في الخصائص عنوانه « باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » <sup>(٤)</sup> قال فيه : « وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره . فإذا سمعت ( قام زيد ) أجزت ظؤف بشر وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : ( طاب الخشكنان ) فهذا من كلام العرب ، لأنك

(١) انظر مقالة بدران ( القياس اللغوي وأهميته في تطور اللغة ) للأستاذ / شاكر طومان العيسوي ، مجلة اللسان العربي مج ١٤ ج ١ ( ص ٢٣ - ٤٥ ) .

(٢) انصف شرح التصريف لأبي جني ( ١٨٠/١ ) ت . إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين

(٣) انظر الزهر ( ١١٧/١ ، ١١٩ ) ، والاقتراح ( ص ١٠٨ )

(٤) الخصائص ( ١١٣/١ ) .

بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب ، <sup>(١)</sup> ويقول ابن جني في موضع آخر : « وأعم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد المحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ... » <sup>(٢)</sup> .

ولقد قال الأتباري مثل ذلك عند رده على من رأى أن النحو يثبت عن طريق الاستعمال والمنقل لا القياس والعقل ، فقال : « هذا باطل ، لأننا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : ( كتب زيد ) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو عجمياً ... » <sup>(٣)</sup> ويعمل ذلك بأن « المر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ بسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، ... فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياساً عقلياً لا نقلياً » <sup>(٤)</sup> .

وينقسم القياس بحسب نوع المقيس إلى قياس النصوص ، وقياس الأحكام <sup>(٥)</sup> . أما قياس النصوص فإما أن يكون قياس الصيغ والمفردات غير المنقولة على تلك المنقولة ، أو قياس الاشتقاقات غير المسموعة على الاشتقاقات المسموعة ومن ثم تبنى من المادة اللغوية المملوطة اشتقاقات مختلفة ربما لم تسمح كلها أو بعضها . ولقد وقف النحاة من القياس الأخير مواقف متعددة <sup>(٦)</sup> .

وأما قياس الأحكام ، فيقاس فيه الأحكام على الأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص ، فهو قياس على القواعد لا على النصوص ، ولقد ذكر الدكتور علي أبو المكارم لهذا القياس أربعة أنواع <sup>(٧)</sup> .

#### ١ - قياس المعروف المملود على المعروف المملود ،

فالقياس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس معروف وثابت ، إذن الهدف من هذا القياس طرد القواعد والأحكام وتأسيسها . ولذلك شاع في كتب النحو وكثرت أمثله . نحو قياس الأسماء على الأفعال في العمل وقياس المضارع على الأسماء في الإعراب ، وقياس الأسماء على الحروف في البناء ، وقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع .

(١) السبيل .

(٢) الخصائص ( ١١٣/١ ) .

(٣) نبع الأدلة ( ص ٩٨ ) .

(٤) مع الأدلة ( ص ٩٩ ) .

(٥) انظر أصول التفكير النحوي ( ص ٨٣ ) .

(٦) انظر السابق ( ص ٨٦ - ٨٨ ) .

(٧) انظر السابق ( ص ٨٩ - ٩٤ ) .

## ٢ - قياس المجهول على المعروف :

في هذا القياس يكون المقيس عليه معروفاً مطرداً ، والمقيس غير مطرد بل ينحصر - غالباً - في نطاق لهجة من اللهجات . فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد . يأخذ حكمه ، ولكنه في الغالب يأخذ حكماً أصعب من حكم الأصل ، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم والتأخير والحذف ، ويشيع هذا النوع من القياس في (العمل) بصورة خاصة . نحو قياسهم ( لا ) مرة على ( ليس ) ، ومرة أخرى على ( إن ) لأن ( لا ) في بعض اللهجات تعمل عمل ( ليس ) وفي لهجات أخرى تعمل عمل ( إن ) .

## ٣ - قياس المعروف على المشكوك فيه :

يدور أن هذا القياس مستغرب ، إذ كيف يقاس للمقيس عليه المعروف على مقيس مشكوك فيه ، ولقد تعرض الأنباري لهذا النوع من القياس فعمد له فصلاً جعله بعنوان « في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه »<sup>(١)</sup> ، ثم عرض رأي فريق من النحاة بجهوز هذا النوع من القياس فقال : « فذهب قوم إلى أنه جائز ، وذلك مثل أن يستدل على أن ( إلا ) تنصب المستثنى فيقول : ( حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ ( يا ) في النداء ) ، فإن إعمال ( يا ) في النداء مختلف فيه : فمنهم من قال العامل ( يا ) ، ومنهم من قال : فعل مقدر بعد ( يا ) . وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المطلق عليه »<sup>(٢)</sup> .

ولكن رفض فريق آخر من النحاة هذا القياس ، وعرض الأنباري رأيهم فقال : « وذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، وتمسكوا في الدلالة على أن لا يجوز بأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال ، وذلك لأن المختلف فيه فرع لنبره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل ؟ »<sup>(٣)</sup> .

فلقد سلك الرافضون لهذا القياس مسلكاً مطلقاً في إثبات عدم جوازه ، ولم يكن منطلقهم لغوياً ، يبين مخالفة هذا القياس للواقع اللغوي ومخالفته للمصحح السليم في القياس النحوي ، ومن ثم لم يصعب على أي المركات - وهو المنطقي البارع - الرد

(٢) لمع الأدلة ( ص ١٢٤ ، ١٢٥ ) .

(١) لمع الأدلة ( ص ١٢٤ ) .

(٣) السابق ( ص ١٢٥ ) .

على هذا الفريق بقوله : « وهذا ليس بصحيح : لأن المسألة يجوز أن تكون مرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر ، فإن اسم العاقل مرع على الفعل في العمل وأصل للصيغة المشبهة باسم العاقل ، وكذلك ( لات ) فرع على ( لا ) ، و ( لا ) فرع على ( ليس ) ، ف ( لا ) أصل لـ ( لات ) وفرع لـ ( ليس ) ولا تناقض في ذلك . وإنما يقع التناقض أن يكون مرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك » (١) .

ونستنتج من هذا الرد أن الأنباري يجهز هذا النوع من القياس ، ويرى ما رآه المجهزون من أن ( الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ) .  
 ٤ - قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه :

كل من المقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس ليس ثابتاً ويتعارض مع الكثير الثابت ، من ذلك قياسهم ( فعلة ، وركوبة ، وحلوبة ) على ( شئونة ) فيقال ( قبي ، وركبي ، وحلبي ) كما يقال ( شئني ) وهذا النوع من القياس لا يطرد ، فلا يجوز أن نقول في ( حرورة ، وصرورة ، وقؤولة ) ، ( حزرري وصررري ، وقؤلري ) ومعنى هذا أن حمل ( فعلة ) على ( فُعَلِي ) في النسب لا يعد أصلاً يقاس عليه ، ولكن النحاة جعلوه أصلاً - وهو غير مطرد - لما تصوره من تشابه بين ( فعلة ) و ( فعيلة ) في كلمة واحدة هي شئونة .

فالمقيس عليه وهو ( شئونة ) غير ثابت بل قائم على تصور شبه بينه وبين ( فعيلة ) كحقيقة ، والمقيس مشكوك في إلحاقه بالمقيس عليه ومع ذلك أجاز النحاة هذا القياس . ومن ذلك أيضاً قياسهم حمل ( لات ) حمل ( إن ) على ( لا ) العاملة عملها ، مع أن المقيس عليه - وهو ( لا ) العاملة حمل ( إن ) - مشكوك فيه وكذلك المقيس ، ومع ذلك أجاز النحاة إلحاق ( لات ) بـ ( لا ) ، دون أن يلتفتوا إلى عدم أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه .

وينقسم القياس باعتبار القيس والمقيس عليه إلى أربعة أنواع <sup>(١)</sup> ،

#### ١ - حمل ( فرع ) على ( أصل ) ،

نحو إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد ؛ لأن الجمع فرع والمفرد أصل ،  
كقولهم ( قيم وديم ) في ( قيمة وديم ) ، و ( زوجة وثورة ) في ( زوج وثور ) .  
ومن حمل الفرع على الأصل عند أبي البركات ، حمل النصب على الجزم في  
الأفعال الخمسة ، كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع ، قال أبو البركات :  
« والنصب في ( تفعلون ) ونحوه من الخمسة الأمثلة محمول على الجزم كما كان  
النصب محمولاً على الجر في التثنية والجمع لأن الجزم في الأفعال يظهر الجر في  
الأسماء ، وكما يحمل النصب على الجر هناك ، فكذلك هاهنا إجراء للفرع على  
الأصل » <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك حمل فتح النوع في الأفعال الخمسة المتصلة بواو الجماعة على فتحها  
في جمع الاسم ، وكسرها في الأفعال الخمسة المتصلة بألف الاثنين حملاً على  
كسرها في تثنية الاسم ، يقول أبو البركات في قراءة من قرأ بفتح النون مخففة من  
قوله تعالى ( لَيْسَ يُحِشُّونَ ) : « لما كانت مفتوحة ، لأنها نون الجمع قياساً على  
فتحها في جمع الاسم نحو : الزيدون ، كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل إذا  
كان مثنى في نحو تفعلان ، قياساً على كسرها في تثنية الاسم نحو : الزيدان حملاً  
للفرع على الأصل » <sup>(٣)</sup> .

وعمل حملهم النصب على الجر في جمع المثلث ، بأنه « لما وجب حمل النصب  
على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل ، وجب أيضاً حمل النصب على الجر في  
جمع المثلث الذي هو الفرع ، حملاً للفرع على الأصل » <sup>(٤)</sup> ، ويقول رداً على  
ما استدل به الكوفيون على أن فعل الأمر معرب مجزوم ، وأنه يحذف منه الواو والهاء  
والألف للبناء لا للإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه  
لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك ( لم تَفْعَلْ وافتَلْ )  
ياضي ( وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً ، شَوِيَ بينهما في العمل المعتل ،

(١) انظر الاقتراح ( ص ١٠١ - ١٠٧ ) ، المحاصر ( ١١١/١ - ١١٣ ، ٣٠٣ - ٣١٢ ) .

(٢) البيان ( ٧٠/٢ ) .

(٣) البيان ( ٧٨/١ ) .

(٤) أسرار العربة ( ص ٦٢ ) .

وإنما وجب حذفها في الجرم لأن هذه الأحرف ... جرت مجرى الحركات ... ، وكما أن الحركات تحذف للجرم ، فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجرم ، فكذلك يجب حذفها في المعتل للبناء حملاً للمعتل على الصحيح ، لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه فحذفت حملاً للفرع على الأصل <sup>(١)</sup> .

## ٢ - حمل ( اصل ) على ( فرع ) .

وقد يبدو هذا النوع من القياس غريباً ، إذ الأصل أن يحمل الفرع على الأصل لا العكس ، ومن أمثله إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته والمصدر هو الأصل عند البصريين والفعل فرع ، كقولهم ( قمت قياتاً ) ، و ( قاومت قواثماً ) . ويقول السيوطي ملخصاً ما قاله ابن جني في هذا الباب : « ومن حمل الأصل على الفرع : حذف الحرف للجرم وهي أصول ، حملاً على حذف الحركات له وهي زوائد ، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف ، وعلى الحرف في البناء ، وهو أصل عليهما ، وحمل ( ليس ) و ( عسى ) في عدم التصرف على ( ما ) و ( لعل ) ، كما حملت ما على ليس في العمل » <sup>(٢)</sup> .

ولقد حاول الأنباري الرد على ما احتج به الكوفيون من أن إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لتصحيحه ، إنما هو دليل على أن الفعل هو الأصل ، فقال : « وإنما صح لصحته واعتل لإعلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية » <sup>(٣)</sup> ثم قال ردّاً على استدلالهم : « ويجوز أن يكون المصدر أصلاً وحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بني الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو ( يَهْجُرْنَ ) حملاً على ( ضَرَبْنَ ) وهو فرع ، لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا » <sup>(٤)</sup> .

## ٣ - حمل ( نظير ) على ( نظير ) .

وذلك إما في اللفظ ، أو المعنى ، أو اللفظ والمعنى . « فمن أمثلة الأول : زيادة ( إن ) بعد ( ما ) للمصدرية الظرفية ، والموصولة ، لأنها مبالغة ( ما ) النافية ودخول

(١) الإنصاف ( ٥٤٢/٧٢ - ٥٤٣ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢٢٠ - ٢٢١ )

(٢) الاقتراح ( ص ١٠٤ ، ١٠٥ ) . (٣) الإنصاف ( ٢٢٩/٢٨ ) .

(٤) الإنصاف ( ص ٢٤٠ )

لام الابتداء على ( ما ) النافية ، حملاً لها في اللفظ على ( ما ) الموصولة . وتوكيد المضارع بالون بعد ( لا ) النافية حملاً لها في اللفظ على النافية ، وحذف قاعل ( أفعل به ) في التعجب ، لما كان مشبهًا لعمل الأمر في اللفظ ، وبناء باب ( حَذَام ) على الكسر تشبيهاً له ، بِتَرَكَ وَتَرَكَ ، وبناء حاشا الاسمية في اللفظ بحاشا الحرفية . ومنها : إدغام الحرف في ثِقَابِهِ في المخرج .

ومن أمثلة الثاني : جَوَاز ( غير قائم الزيدان ) ، حملاً على ( ما قائم الزيدان ) لأنه في معناه ، ولولا ذلك لم يجر ، لأن المبتدأ : إما أن يكون ذا غير أو ذا مرفوع يثنى عن الخبر ، ومنه إهمال ( أن ) المصدرية مع المضارع حملاً على ما المصدرية .

ومن أمثلة الثالثة : ( اسم التفضيل ) و ( أفعل في التعجب ) ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً ، وإضافة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك . قال الجوهري : ولم يسمع تصغيره إلا في ( أملح وأحسن ) ، ولكن النحويون قاسوه فيما عدهما <sup>(١)</sup> .

ويدو أن حمل النظر على النظر للشبهين المعنوي واللفظي هو أقوى أنواع هذا الضرب من القياس ، لأن القياس فيه يعتمد على هذين الوجهين من الشبه ولا يقتصر على أحدهما ، و الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ <sup>(٢)</sup> كما قرر الأنباري . والظاهر أن الحمل على اللفظ هو أضعف الثلاثة <sup>(٣)</sup> .

#### ٤ - حمل ( الضد ) على ( الضد ) :

لقد ظهر هذا الضرب من القياس في وقت مبكر على يد النحاة الأوائل واستخدموه في أقبيستهم ، من ذلك ما يحكيه ابن جني عن سيبويه والكسائي إذ يقول : « وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا ، لأنه قال : لما كان ( رضيت ) ضد ( سخطت ) عدي رضيت بعلي حملاً للشيء على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً ، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر <sup>(٤)</sup> ، كما ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف اللام وحدهن ، لأن دليل التوكيد حرف واحد وهو التثنية فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتثنية <sup>(٥)</sup> .

(١) الاقتراح ( ص ١٠٥ ، ١٠٦ ) . (٢) الإنصاف ( ٧٠ / ٥١٠ - ٥١١ ) .

(٣) انظر الخصائص ( ٢٢٣ / ١ ، ٢٢٤ ) . وانظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٢٩٢ ) .

(٤) الأشباه والنظائر ( ١٩٠ / ١ ) .

(٥) الخصائص ( ٣١١ / ٢ ) .

وتجدر الإشارة إلى أن وجه الشبه في قياس الضد على الضد معوي دائماً <sup>(١)</sup> .  
ومن أمثلة هذا القياس عد الأنباري ، حمل ( كم ) في البناء - وهي للتكثير -  
على ( رب ) وهي للتقليل ، فقال : « وهي مبهة لأنها في الخبر نقيضة ( رب ) وزُت  
مبهة ، وكذلك نقيضتها ، لأنهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملون على  
نظيره » <sup>(٢)</sup> .

ويقول في الجواب على من يسأل : هل يجب أن تقع ( كم ) في صدر الكلام ،  
« لأنها إن كانت استفهامية ، فالاستفهام له صدر الكلام ، وإن كانت خبرية ، فهي  
نقيضة ( رب ) و ( رب ) معناها التقليل ، والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر  
الكلام كالاستفهام » <sup>(٣)</sup> ، ولهذا أيضاً كان ما بعد ( كم ) مجروراً في الخبر ،  
« لأنها نقيضة ( رب ) و ( رب ) نجر ما بعدها ، وكذلك ما حمل عليها » <sup>(٤)</sup> .  
ويحلل دخول الباء في خبر ( ما ) ، بأنه « لتكون لازاء اللام في خبر ( إن ) لأن ( إن )  
للإثبات و ( ما ) للنفي ، فيكون ( ما زيد بقائم ) جواباً لمن قال : ( إن زيداً قائم ) » <sup>(٥)</sup> .  
ومن ذلك حملة ( لا ) في النهي على الأمر ، قال أبو البركات : « فأما ( لا ) في  
النهي ، فإنما يجب أن تجزم حملاً على الأمر ، لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون  
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولما كان الأمر مبنياً على الوقف ، وقد  
حمل النهي عليه ، جعل النهي نظيراً له في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزءاً ، والآخر  
وفقاً على ما بينا ، فلهذا يجب أن تعمل الجزم » <sup>(٦)</sup> ومنه منعه لما ذهب إليه بعض  
الكوفيين من إهراب فعل الأمر قياساً على فعل النهي ، وهو قياس ضد على ضد ،  
فقد منع الأنباري ما ذهبوا إليه مستدلاً بأن وجه الشبه الذي أدى إلى الإعراب في  
فعل النهي وهو وجود حرف المضارعة في أوله غير موجود في فعل الأمر ، ومن ثم  
بقي على أصله في البناء <sup>(٧)</sup> .

ويقول في مسألة تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ردّاً على الكوفيين ، فقولهم  
( لم أفعل ) قبل حرف الشرط « دليل على جواب الشرط ، لأن ( لم أفعل ) نفي لفعلت ،

(١) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٢٩٤ ) .

(٢) البيان ( ١٦٦/١ - ١٦٧ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٣٠ ، ٢١٤ ) .

(٣) أسرار العربية ( ص ٢١٤ ) . (٤) أسرار العربية ( ص ٢١٥ ) .

(٥) البيان ( ٢٨١/٢ - ٢٨٢ ) (٦) أسرار العربية ( ص ٣٣٤ )

(٧) انظر الإنصاف ( ٥٤١/٧٢ - ٥٤٢ )



وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المحذوف ... ، فكما جاز أن يجعل مَعْلُثُ دليلاً على جواب الشرط المحذوف وكذلك يجوز أن يُعْتَلَّ نعيمها الذي هو لم أَفْعَلْ دليلاً على جوابه لأنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره <sup>(١)</sup> .

ومن ذلك حمل ( أي ) في الاستفهام والشرط على نظيرتها ( بهن ) وعلى نقيضتها ( كل ) ولذلك أُهرِيت <sup>(٢)</sup> .

ولقد ذكر السيوطي هذه الأنواع الأربعة ، وقال : « وينبغي أن يسمى الأول والثالث قياس المساوي ، والثاني قياس الأولي ، والرابع قياس الأدون » <sup>(٣)</sup> .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ٣٨٤ )

(١) الإحصاف ( ٦٢٨/٨٧ - ٦٣٠ ) .

(٣) الاقتراح ( ص ١٠١ ) .

## الركن الثالث :

العلة ( الجامع )

هي الركن الثالث من أركان القياس ، لا يتم إلا به . إذ لابد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من جامع ، يأخذ على أساسه المقيس حكم المقيس عليه . ولقد أطلق الأنباري على هذه العلاقة مصطلح ( الجامع ) في بعض تعريفاته للقياس <sup>(١)</sup> . وأكثر من استخدام مصطلح ( لعة ) وبحاجة في تناوله العملي للقياس .

والجامع بين المقيس والمقيس عليه أحد ثلاثة : علة ، وشبه ، وطرد . وعلى هذا الأساس قسم الأنباري القياس تبعاً لذلك الجامع إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد <sup>(٢)</sup> . وعرف أقسام القياس الثلاثة ، فعرف قياس العلة بأنه : أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل <sup>(٣)</sup> .

وقياس الشبه بأنه : أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل <sup>(٤)</sup> . وأما قياس الطرد فهو : الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة <sup>(٥)</sup> .

وينتضح من التعريفات السابقة أن قياس الطرد غير قائم على علة أو مناسبة أما قياس الشبه فليس فيه العلة التي استوجبت الحكم في الأصل ؛ لأن الفرع أخذ حكم الأصل بوجه من وجوه الشبه غير تلك العلة التي استوجبت الحكم في الأصل . فقياس الشبه يفتقد أيضًا العلة الموجبة للحكم .

أما قياس العلة فهو الوحيد بين هذه الأنواع الثلاثة الذي وجدت فيه علة حكم الأصل في الفرع . ولكن العلة معنى تقديري ، ولذلك وجب وضع الضوابط والأدلة التي نستطيع عن طريقها الحكم عليها بالصحة والخطأ . ومن ثم استشهد الأنباري على صحة العلة الموجبة للحكم في ( قياس العلة ) بشيئين ، هما : التأثير وشهادة الأصول <sup>(٦)</sup> . ومعنى التأثير ، أن يوجد الحكم لوجود العلة ويزول لزوالها .

ومن هنا اشترط الأنباري الطرد والعكس ، وعددهما شرطين أساسيين من شروط صحة العلة ، لأن العلاقة بين العلة والحكم إذا كانت بهذا التلازم وجودًا وعدمًا كما أسلفنا ، وجب أن يكون الطرد والعكس شرطين في العلة .

(١) انظر تعريفه للقياس اصطلاحاً - لمع الأدلة ( ص ٩٣ ) .

(٢) وسأورد لأقسام القياس عند الأنباري سكاناً عارضاً بعد بيان أركان القياس ، لتأخذ حقها من الدراسة

والبحث (٣) لمع الأدلة ( ص ١٠٥ ) . (٤) السابق ( ص ١٠٧ ) .

(٥) السابق ( ص ١١٠ ) . (٦) انظر لمع الأدلة ( ص ١٠٦ ، ١٠٧ ) .

### حول اشتراط الطرد في العلة ، وموقفه من تخصيصها

اشتراط الأنباري الطرد في العلة ، وجعلها شرطاً أساسياً من شروط صحة العلة .  
ويصي أبو البركات بالطرد : أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع ، <sup>(١)</sup> .  
ويبدو أن السحابة قد انقسموا في موقفهم من اشتراط الطرد في العلة إلى طائفتين ،  
فعلى حين ذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة - وهو رأي الأنباري - ذهب  
آخرون إلى جواز تخصيص العلة ، ويعرض أدلة الفريقين بقوله : « ذهب الأكثرون  
إلى أنه شرط في العلة ... كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة  
الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وجر كل  
ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه  
حرف الجزم لوجود عامله ، وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هاهنا لأن  
العلة التحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة  
ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ، فكذلك العلة التحوية » <sup>(٢)</sup> .

ويعرض الأنباري مذهب المانعين بقوله : « وذهب قوم إلى أنه ليس بشرط فيجوز  
أن يدخلها التخصيص » <sup>(٣)</sup> واستدلوا على ذلك بعدد من الأمثلة ، « وذلك مثل أن  
يقول : إنما بيت ( قطام ، وحذام ، وسكاك ) لاجتماع ثلاث علل تجمع الصرف :  
وهي التصريف والتأنيث والعدل عن ( فاطمة وحاذمة وساكبة ) ، فهذه العلة غير  
مطردة ، وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء ألا ترى أن  
( أذريجان ) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بجني . ومثل أن يقول :  
إنما أعربت الأسماء الستة المتعلقة بالحرف تعويضاً عما دخلها من الحذف وإن لم تطرد  
العلة لقولهم : ( مدّ ، غدّ ، ودّم ) فإنها دخلها الحذف ولم تعرب بالحرف . ومثل أن  
يقول : الدليل على أن ( حاش ) ليس بحرف أنه يدخله الحذف ، ولو كان حرفاً  
لما دخله الحذف ، وإن لم يطرد في ( رب ) فإنه حرف وقد دخله الحذف فقالوا فيه  
بالتخفيف ، وقد قرئ به ، قال الله تعالى ﴿ رَبَّمَا يَوْزُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [المسحر : ٢٠]  
بالتخفيف وكذلك لم يطرد أبصاً في ( سوف ) لقولهم في ( سوف أعمل ) : ( سوف  
أفعل ) بحذف الفاء .. إلى غير ذلك من الأمثلة » <sup>(٤)</sup> .

(٤) لمع الأثلة ( ص ١١٣ )

(٣، ٢، ١) لمع الأثلة ( ص ١١٢ ) .

واعتمد هذا الفريق في إثبات عدم اشتراط الطرد في العلة وجولر دخول  
التخصيص عليها ، بأن « هذه العلة دليل على الحكم بجعل جاعل <sup>(١)</sup> » ، فصارت  
ممرلة الاسم العام ، وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك ما كان في معناه ،  
وكذا إذا جاز التمسك بالعموم للتخصص فكذلك بالعلة المخصوصة ، ويخرج على  
ما ذكرنا العلة العقلية ؛ فإن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه أمانة عليه ، فلا يقاس  
أحدهما على الآخر <sup>(٢)</sup> .

ولقد رفض الأنباري القول بتخصيص العلة ، واحتج على منعه بأدلة منطقية أقرب  
إلى المنطق وعلم الكلام منها إلى النحو ، مستخدماً في ذلك مصطلحات منطقية  
كالعام والخاص ، فيقول مجيباً على استدلالهم بأن العلة دليل على الحكم وأنها بمنزلة  
اسم العموم : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنا لا نسلم دخول التخصيص على الاسم كما لا نسلم دخول  
التخصيص على العلة ، لأن اللفظ العام هو المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص فإذا  
دخل التخصيص على اللفظ العام فقد خرج عن كونه عاماً متجرداً ولا يكون عمومياً  
مخصوصاً ، بل يكون عاماً في الشيء الذي هو متناول له ، ألا ترى أنه لو ورد  
الاستثناء متصلاً بأن تقول : ( اقتلوا المشركين إلا أهل الكتاب ) ، لم نقل : ( إن  
ذلك لفظ عام خاص ) ، بل هو لفظ يتناول المشركين غير أهل الكتاب ، وأنتم  
لا تقولون في العلة مثل هذا ، بل تقولون : ( إنها علة تامة دخلها التخصيص ) .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة فإذا خص في  
بعض ما تناوله لم يطل دليل صحته ، فإنه لم يخرج عن كونه موضوعاً للعموم عند عدم  
التخصيص . فليس هكذا العلة المستبطة ، لأن دليل صحتها على الحكم ، بها وجوده  
لوجودها ، فتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها فبطل كونها علة .  
والوجه الثالث : أن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم وقصده أنه شيء مؤثر في  
نفس اللفظ ويوجد فيه فلم يطل دليل صحته ، فلذلك جاز تخصيص الاسم العام ،  
بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها ، فلذلك وجب تناقضها  
وبطلانها ، فبان الفرق بينهما <sup>(٣)</sup> .

(١) هذا الجاعل هو الباحث التحري مصه .

(٢) لمع الأدلة ( ص ١١٣ ، ١١٤ ) .

(٣) لمع الأدلة ( ص ١١٤ ، ١١٥ ) .

ويعترض على استدلالهم بأن هذه العلة دليل على الحكم وليست موجبة كالعلة العقلية بقوله . « العلة التحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بداتها إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجريت مجراها وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة التحوية » (١) .

وهكذا أجهد الأنباري نفسه في الرد على القول بتخصيص العلة ، واستعان على ذلك بعلم وحجج منطقية . مع أن الخلاف بين الفريقين يمكن أن يعد من قبيل الخلاف اللفظي ، فلا خلاف حقيقة ، لأن الأنباري ومن سلك مسلكه في اشتراط الطرد في العلة ورفض تخصيصها ينظرون إلى العلة باعتبارها علة موجبة للحكم ومن ثم يحملونها على العلة العقلية ، أما من رأى جواز التخصيص ، فهو يتكلم عن العلة التي هي بمثابة أمارات ودلالات على الأحكام لا الموجبة ، مع أنهم يتفقون مع الفريق الأول في أن العلة العقلية موجبة للحكم .

ولقد تعرض الأنباري لموضوع التخصيص في موضع آخر من كتابه ( الإعراب ) وذلك عند تعرضه لأوجه الاعتراض على القياس والعلة فمن هذه الوسائل نقض العلة ، ونقض العلة هو مذهب من لا يرى تخصيصها ، والنقض هو وجود العلة ولا حكم . ومعنى هذا أنه إذا تخلف الحكم اختلفت مواقف النحاة ههنا ، فمن رأى تلازم الحكم والعلة يقول بأن تخلف الحكم دلالة على عدم وجود العلة ويقول بنقضها ، ومن لم ير هذا التلازم بين العلة والحكم قال في هذه الحالة بتخصيص العلة ، ويعرض الأنباري رأي الفريق الثاني فيقول : « وقد ذهب قوم إلى أن النقض غير مقبول ، ويقولون بتخصيص العلة ، وليس بصحيح لأن العلة اغميلة إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم ، فإذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يخلب على الظن كونها علة » (٢) .

وما يدل على رفضه القول بتخصيص العلة ما قاله ردًا على احتجاج الكوفيين على أن اسم ( لا ) المفرد النكرة معرب منصوب بها ، لأنه اكتفي بها من الفعل ، فلما اكتفوا بلا من العامل بصوا النكرة به ، وحذروا التنوين باء على الإضافة ، فقال الأنباري : « لو كان هذا صحيحًا لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دل على

فساد ما ذهبتم إليه <sup>(١)</sup>

وإذا كان الأنباري قد رفض دخول التخصيص العلة ، فما موقعه من قصور العلة ؟

### موقف الأنباري من العلة القاصرة

لم يذكر الأنباري شيئاً عن العلة القاصرة في رسالته الإعراب ولمع الأدلة ولكن نقل لنا السيوطي كلام الأنباري عنها في ( الاقتراح ) تحت عنوان ( الخلاف في التحليل بالعلة القاصرة ) فقال <sup>(٢)</sup> :

« قال ابن الأنباري : اختلفوا في التحليل بالعلة القاصرة ، فجوّزها قوم ، ولم يشترطوا التعدية في صحتها ، وذلك كالعلة في قولهم : ( ما جاءت حاجتك ) و ( عسى الغدير أبوما ) ، فإن ( جاءت ) و ( عسى ) : أحرقاً مجرى ( صار ) فجعل لهما اسم مرفوع ، وغير منصوب ، ولا يجوز أن يجرها مجرى صار ، في غير هذين الموضعين ، فلا يقال : ما جاءت حالتك ، أى صارت ، ولا جاء زيد قائماً أى صار زيد قائماً ، وكذلك لا يقال : ( عسى الغدير ألعناً ) ، ولا ( عسى زيد قائداً ) يجرأه مجرى صار ، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة التعدية في الإحالة والمناسبة ، وزادت عليها بظاهر النقل ، فإن لم يكن ذلك علماً للصحة فلا أقل من ألا يكون علماً على الفساد .

وقال قوم : إنها علة باطلة ، لأن العلة إنما تراد للتعدية ، وهذه العلة لا تعدية فيها ، وإذا لم تكن متعدية ، فلا فائدة لها ، لأنها لا ضرورة لها ، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها <sup>(٣)</sup> .

ولقد اختار أبو البركات رأي من أجاز التحليل بالعلة القاصرة وردّ على من منع ذلك بقوله : « وأجيب : بأننا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية ، فإن العلة إنما كانت علة لإحالتها ، ومناسبتها ، لا لتعديتها . ولا نسلم أيضاً عدم فائدتها ، فإنها تفيد الفرق

(١) الإنصاف ( ٣٦٧/٥٣ ) .

(٢) نغدر الإشارة إلى أن السيوطي كان أميناً فيما نقله عن الأنباري ، إذ نقل بأمانة ملحوظة معظم ما جاء في لمع الأدلة إلى كتابه الاقتراح ، ولقد اعتمد الدكتور عطية عامر في تحقيقه للمع الأدلة على ما نقله السيوطي عن الأنباري وأثبت في تحقيقه مصلاً عن العلة القاصرة ، رأى الحق أن يضمه كسطح في نهاية الكتاب . ( انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ٢٠١ ) .

(٣) الاقتراح ( ص ١٢٥ ، ١٢٦ ) .

بين المنصوص الذي يُعرف معناه والذي لا يعرف معناه ، وتعبد أنه ممتنع زِدَ غير المنصوص عليه وتعبد أيضاً أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة ، <sup>(١)</sup>

فإذا كان الأنباري قد قبل الطرد في العلة ورفض التخصيص ، فإنه هنا يرفض التعدي ويقبل القصور فيها ، ويدور أن هذا الموقف يحتاج إلى شرح وتفسير كما يحتاج إلى بيان الفرق بين بعض المصطلحات المتشابهة ( كالطرد والتعدي ) من جانب ، و ( التخصيص والقصور ) من جانب آخر ، حيث خلط بعض الباحثين بين التخصيص والقصور ، ومن هنا كان لنا علينا أن نفرق بين هذه المصطلحات كي لا يظن بالأنباري التناقض في مواقفه ، لأنه إذا فهم التخصيص بمعنى القصور فكيف يرفض الأنباري التخصيص في موضع ثم يقبل القصور في موضع آخر ، فلو كانا شيئاً واحداً لما رأينا الأنباري يرفض الأولى ويقبل الثانية .

ولقد حاول الدكتور جميل علوش التفريق بين هذه المصطلحات المتداخلة وإظهار الفروق بينها ، فلا يمكن أن يكون الطرد مساوياً للتعدي ، والتخصيص مساوياً للقصور في الدلالة ، فالطرد هو ترتيب الحكم على العلة وهذا يعني عدم تخلف الحكم ، فإذا تخلف الحكم اختلف العلماء عندئذ ، فمنهم من قال بأن تخلف الحكم دليل على عدم وجود العلة ، ويسمى ذلك نقضاً للعلة ، ومنهم من قال بتخصيص تلك العلة ، أي إحصائها في موضع دون الآخر ، فالطرد أن تؤثر العلة في كل موضع تكون فيه ، والتخصيص ألا تؤثر في بعض المواضع أي أن يتخلف الحكم عنها . ويتضح من ذلك كله أن التخصيص لا يتضمن المواضع التي لم تؤثر فيها العلة - كما ظن بعضهم وهذا مكن الخطأ - بل المواضع التي أثرت فيها فالقصد من الحديث عن الطرد والتخصيص هو إظهار مدى التلازم بين الحكم والعلة وترتيب أحدهما على الآخر .

وهذا بخلاف الحديث عن التعدي والقصور ، إذ يقصد منه جس إمكانية الاستفادة من نص معين وذلك بالقياس عليه إذا كانت علة متعمدة والتوقف عن ذلك إذا كانت العلة قاصرة . وثمة فرق آخر بين ( الطرد والتخصيص ) من جهة و ( التعدي والقصور ) من جهة أخرى ، ففي الأول الطرد هو الأصل والأساس والتخصيص فرع عليه ، وفي الطرف الثاني القصور هو الأصل والأساس والتعدي

فرع عليه ، كما أننا نتقل في الطرد والتخصيص من الكثير إلى القليل والتعدي من القليل إلى الكثير ، والتخصيص يقلص للطرد ، كما أن التعدي توسيع للقصور <sup>(١)</sup> .

ويبدو أن هذه المصطلحات قد أخذت نفس ما لها من مفهوم في أصول الفقه حيث يعرف الشيخ محمد الحصري التخصيص والقصور في العلة بقوله : « تخصيص العلة معناه أن الوصف يوجب الحكم في محال لوجودها إلى محل المانع والمانع هو دليل التخصيص » <sup>(٢)</sup> ومعنى قصورها : ألا توجد في محل آخر يقاس على الأصل <sup>(٣)</sup> ومعنى ذلك أن التعدي هو أن توجد العلة في محل آخر يقاس على الأصل .

وبخلاصة موقف الأنباري من هذه المسألة ، أنه يشترط الطرد في العلة ومعناه تلازم العلة والحكم وجوداً ، لأن العلة النحوية عنده كالعلة العقلية موجبة للحكم ، وأما التعدي ومعناه أن يتمدى الحكم بهذه العلة في محل آخر يقاس على الأصل ، فهذا لا يشترط في العلة ومن ثم رفضه الأنباري .

أما بالنسبة للتخصيص والقصور ، فهو يرفض التخصيص ومعناه أن يتخلف الحكم مع وجود العلة ؛ لأنه يرى أن العلة النحوية كالعقلية موجبة فلا يجوز أن يدخلها التخصيص ، وقبل القصور ، وهو ألا توجد العلة في محل آخر يقاس على الأصل ؛ لأنه يكفي أن تستوفي العلة شروط صحتها وهي التأثير والإزالة وثبوت الحكم ، وهذا كله موجود في العلة القاصرة ، وما يؤيد هذا ما نقله الشيخ محمد الحصري من اتفاق الفقهاء على التعليل بالعلة القاصرة في العلة المنصرفة وبعلل ذلك بقوله : « لأن معنى تعليل الحكم بعلة قاصرة على محله ظن أن الحكم إنما شرع لذلك الوصف ، وهذا الظن لا يندفع بسبب القصور » <sup>(٤)</sup> ولذلك لم يكن من شرطها أن تكون متعددة .

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ) .

(٢) أصول الفقه ( ص ٣٢٦ ) . (٣) السابق ( ص ٣٢٠ ) .

(٤) أصول الفقه ( ص ٣٢٠ ) .



### اشتراط العكس والدوران في العلة

وكما اشترط أبو البركات الطرد في العلة اشترط أيضًا العكس ، وعرض اختلاف السحاة في ذلك ، مستدلًا على ما ذهب إليه بأنه مذهب الأكثرين حيث يقول : « فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة ، .. وذلك نحو عدم رفع الماعل حد عدم إسناد الفعل إليه لفظًا وتقديرًا ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظًا وتقديرًا ... وإنما وجب أن يكون العكس شرطًا في العلة ، وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية ، فكذلك ما كان مشبهًا بها » (١) .

ويذهب بعض السحاة « إلى أن العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى عدم العكس أنه لا يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ نحو : ( زيد أمامك ) من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا وتقديرًا على ما كان عليه من قبل حذف الفعل . وتيسروا في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة بأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم ، فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه » (٢) .

إن استدلال هذا الفريق قائم على الأدلة المنطقية والكلامية واستخدام مصطلحاتهما كالدليل والمدلول ومدلول العالم ، والعلم بالصانع ، واعتمد هذا الفريق على إلحاق العلة النحوية بالدليل العقلي وهو غير العلة العقلية ، لأن الدليل العقلي قد يكون قطعياً أو ظاهرياً ، لأنه قائم على الاستنتاج والاستنباط .

ومن ثم جاء رد الأنباري منطقياً كلامياً أيضاً إذ يرى أنه ليس من شرط انعدام المدلول ، فيقول : « وهذا ليس بصحيح ، وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول ، فإن مدلول العالم العلم بالصانع مع نتيجة وجود العلم ، والعالم لن يتصور خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه ، ولو تصور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع ، وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هاهنا » (٣) وهكذا حرج الأنباري تمامًا عن الاستدلال النحوي إلى المنطقي

(٢) لمع الأدلة ( ص ١١٦ ، ١١٧ ) .

(١) لمع الأدلة ( ص ١١٥ ، ١١٦ ) .

(٣) لمع الأدلة ( ص ١١٧ ) .

والكلامي ، وبدلاً من أن يدفع أمثلتهم ويثبت عدم صحتها ، اكتفى بالرد المنطقي على أدلة من رأى عدم اشتراط العكس في العلة .

فحاصل ما تقدم أن أبا البركات أخذ يبدأ الطرد في العلة دون التحصيل ومبدأ العكس مخالفاً من نفي كونه شرطاً في العلة ، ويلاحظ أن حاصل الشرطين من طرد وعكس هو ما سبق وأن اشترطه أبو البركات في قياس العلة من ( تأثير ) لأن التأثير وهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها <sup>(١)</sup> وهو ما يطلق عليه أيضاً ( الدوران ) في العلة لأن الدوران يتحقق بتحقيق الطرد والعكس .

ولكن ( الدوران ) الذي اشترطه الأنباري في العلة غير ( الدور ) ، لأن الدور يكون بين شيئين يتوقف كل منهما على الآخر ، فيكون كل منهما حلة للآخر . ولقد عقد ابن جني باباً ( في دور الاعتلال ) وضرب لذلك مثلاً بتعليل المبرد وجوب إسكان اللام في نحو ( طَرَيْن ، وَطَرَيْن ) لحركة ما بعده من الضمير مع الحركتين قبل ، وتعليله حركة الضمير من نحو هذا يسكون ما قبله ويعلق ابن جني على ذلك بقوله : « فإذ اعتل لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا ، وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال تستحقُّ تحطُّه في نفسه ، وإنما استقر على ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه » <sup>(٢)</sup> .

« ومثله ما أجازاه سيبويه في جر ( الوجه ) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك أنه أجاز فيه الجر من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل . وقد أخطأنا هنا بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل ولحمه مما كان الثاني منهما منصوباً ، لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ، أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضوعين حلة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عنهما جميعاً » <sup>(٣)</sup> .

ولقد أوضح الأستاذ محمد علي النجار في هامش الخصائص الفرق بين الدور والدوران فقال : « يريد بدور الاعتلال أن يعلق الشيء بعلة حله بذلك الشيء .. والدور بين شيئين يتوقف كل منهما على الآخر ، وهذا من مصطلحات المتكلمين ولهم فيه تقاسيم وبحوث ، وليس الدور في هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليه شارحنا الاقتراح : ابن الطيب وابن علاذ ، فإن الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العلة وانعدامه بعدمها كما في حرمة البيد تدور مع الإسكار وجوداً وعدماً والدوران

من مسائل العلة ، والدوران أدنى إلى أن يكون من قوادحها (١) .  
ويقول الدكتور تمام حسان : « والدور غير الدوران ... ، لأن الدوران يتحقق بتحقيق الطرد والعكس ، ولكن الدور لا يتحقق إلا مع فقد التأثير والدوران » (٢) .  
إذن فالدوران هو ما عناه الأنباري في قياس العلة بالتأثير ، وهو ما اشترطه لصحة العلة من مرد وعكس ، وهو تلازم العلة والحكم وجوداً وعدماً . أما الدور فهو أن يعلل الشيء بما هو علة له ، ومعنى ذلك أن الشيء يكون علة عليه .

### موقفه من تعليل الحكم بعلمتين فصاعداً

عرض أبو البركات موقفين مختلفين للعلماء من هذه القضية فذهب قوم إلى أنه لا يجوز تعليل الحكم بعلمتين فصاعداً ، لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة ، فكذا ما كان مشبهاً بها (٣) .  
أما من أجاز ذلك من العلماء فقد تمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست مرجبة ، وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل (٤) . واستدل أصحاب هذا المذهب على ذلك بمثال استدلوا فيه على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بحشر علل :

الأول : أنه تسكن به لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل .

الثانية : أن الإعراب يقع بعده في الخمسة الأمثلة .

الثالثة : اتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً .

الرابعة : قولهم في النسب إلى ( كُتِّ ) : ( كَتَيْ ) .

الخامسة : قولهم ( حيداً زيد ) ، فجعلوا ( حيداً ) مبتدأ ، وهو مركب من فعل

وفاعل ، و ( زيد ) هو الخبر .

السادسة : أن الدليل على ذلك أيضاً قولهم ( لا أحبه ) .

السابعة : أنهم قالوا ( زيد - صت - قائم ) فأنفوا ( ضلت ) والإلغاء إنما يكون

(٢) لأصول ( ص ١٩٥ ) .

(٤) السابق ( ص ١٢٠ )

(١) انظر هامش الخصائص ( ١٨٣/١ ) .

(٣) لمع الأداة ( ص ١١٧ ) .

في المفردات لا في الجمل ، ولكنهم نزلوا <sup>(١)</sup> منزلة الكلمة الواحدة فجاز الإلغاء .  
 النافعة . أنهم قالوا في ( فحصت ) : ( فحصط ) فأبدلوا التاء طاء لتجانس الصاد  
 في الإطباق ، وهذا الإبدال إنما يكون فيما كان من كلمة لا من كلمتين .  
 التاسعة : أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل لأنه تنزل منزلة الجزء  
 من الفعل .

العاشرة : قولهم للواحد : ( لفا ) على التثنية ، لأن المعنى ( قف قف ) .  
 فلو لم ينزل الفعل ولقاهل بمنزلة الكلمة الواحدة لما جاز كل ما تقدم <sup>(٢)</sup> .  
 ولقد أخذ الأبهاري موقف المانعين لتعليل الحكم بملعين لمصاعداً ، ورد على من  
 أجاز ذلك بقوله : « وهذا ليس بصحيح : وقولهم ( إن هذه العلة ليست موجبة  
 وإنما هي أمانة ودلالة ) قنا : ما المعنى بقولكم إنها ليست موجبة ، إن عيتم ( أنها  
 ليست موجبة كالعلة العقلية ، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة ، أو العالمية لا يعلل  
 إلا بالعلم ) فسلم ، وإن عيتم ( أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق )  
 فلا نسلم فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلة العقلية فهنيئ أن تجري مجراها » <sup>(٣)</sup> .

### موقفه من إبراز الإخالة عند المطالبة

الإخالة هي المناسبة ، ويقصد بالمناسبة التناسب أو الانسجام بين الحكم والعلة ،  
 لأنه لا يجوز أن يترتب حكم على علة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب ، لأن  
 أحدهما يترتب على الآخر <sup>(٤)</sup> .

والمناسبة عند الفقهاء « إما حكمية في تشريع الحكم وإما مظنة تلك الحكمية » <sup>(٥)</sup>  
 وعلى هذا فالإخالة ، أن يخال أن تلك العلة هي مظنة الحكم .

ولقد عرض أبو البركات اختلاف العلماء في وجوب إبرازها أو عدم وجوبه ،  
 فقال : « اعم أن العلماء اختلفوا في ذلك : فذهب قوم إلى أنه لا يجب إبراز الإخالة  
 وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر ( كان ) عليها فيقول : ( فعل متصرف

(١) هكذا في ملح الأدلة ( ص ١١٩ ) والصواب أن يقول العمل والمعامل

(٢) انظر السابق ( ص ١١٧ - ١٢٠ ) . (٣) مع الأدلة ( ص ١٢٠ ، ١٢١ )

(٤) انظر ابن الأبهاري وجهوده في النحو ( ص ١٩٨ ) .

(٥) أصول الفقه ، للشيخ محمد الحصري ( ص ٣١٩ ) .

فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة ( فطالبه بوجه الإحالة والمناسبة .  
 وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب إبراز الإحالة . بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه  
 فلا يبقى عليه الإتيان بوجه الشرط وهو الإحالة ، وليس على المستدل بيان الشروط ،  
 بل يجب على المعارض بيان عدم الإحالة التي هي الشرط ، ولو كلفنا أن يذكر  
 الأئمة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده ، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها ، وذلك  
 لا يجوز (١) .

ولكن هناك فريق آخر يقول بوجوب إبراز الإحالة وتمسكوا في الدلالة على ذلك  
 « بأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به ، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان  
 وجه الإحالة ، ولا يكفي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من غير بيان ولا ارتباط » (٢) .  
 ويؤيد الأنباري المذهب القائل بعدم وجوب إبرازها ، ويعترض على الرأي الآخر  
 بقوله : « وهذا ليس بصحيح ، وقولهم : ( إنه إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم  
 وتعلق به ) فنقول : الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت  
 عليه الهيئة بعد الدحوى .

فأما المطالبة بوجه الإحالة والمناسبة لمنزلة إثبات عدالة الشهود ، فذلك ليس على  
 المستدل إبراز الإحالة ، وإنما على المعارض أن يدحض (٣) .

### موقفه من إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإحالة

ويقصد بالوصف في هذا الموضع ، ذلك الوصف الذي لا يزيد العلة فضل تمكين  
 أو تأثير في الحكم ، لأنه لا إحالة فيه ولا مناسبة ، فلا يحمي بالعلة لأنه لم يكن  
 دليلاً ، بل حشواً فيها .

ولقد تعرض ابن جني لهذا الموضوع في الباب الذي جعله بعنوان « في الزيادة في  
 صفة العلة لضرب من الاحتياط » فقال : « قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة  
 مثبتة لحال المريد عليه » (٤) ، وبين ابن جني موقفه من هذا الأمر فيقول : « ولو  
 استظهرت بذلك ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك عطلاً ولغواً من القول ، ألا  
 ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحة ، قللت : ارتفع لإسناد

(٢) السابق ( ص ١٢٣ ، ١٢٤ ) .

(٤) الحاصل ( ١٩٤/١ ) .

(١) نبع الأدلة ( ص ١٢٣ ) .

(٣) السابق ( ص ١٢٤ ) .

الفعل إليه ، ولأنه مؤنث ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكرك التأنيث والعسمية إلا كقولك  
ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال ،  
فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به لتحكم مما يفرى من ذلك فلا يكون له  
فيه حرج ، وإنما المرامي من ذلك كله كونه مستنداً إليه الفعل (١) .

وبه ضرب لذلك مثلاً آخر فيقول : ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن  
علة انتصاب زيد ، من قولك : ضربت زيداً : إنه إنما انتصب ؛ لأنه فضلة ومفعول به ،  
فالجواب قد استقل بقولك لأنه فضلة ، وقولك من بعد : ( ومفعول به ) تأنيث  
وتأنيث لا ضرورة بك إليه ، ألا ترى أنك تقول في نصب ( نفس ) من قولك : طبت  
نفساً : إنما انتصب لأنه فضلة ، وإن كانت النفس هنا فاعلة في المعنى فقد علمت  
بذلك أن قولك : ومفعول به زيادة على العلة تطوعت بها ، غير أنه في ذكرك كونه  
مفعولاً معنى ما ، وإن كان صغيراً . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل  
رفع ، والمفعول منصوب ، وكأنك أبيت بذلك شيئاً ، وأيضاً فإن فيه ضرباً من  
الشرح ... فاعرف ذلك وقسه (٢) .

ولست خلص من النصين السابقين شيئاً :

الأول : أن ابن جني يرى أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإحالة عطلاً ولفوا .  
الثاني : أنه ثمة مواضع يجوز الاحتياط أو الاحتراز فيها بالوصف من أجل الحكم  
وهي المواضع التي تستخدم فيها الأوصاف في دفع التخصيص عن العلة .

ولقد ذهب الأنباري إلى أن ذكر هذا الوصف بعد حشوا ، فقال : وادعم أن  
العلماء ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق سواء كان للدفع نقض أو  
غيره ، بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به ، وذلك مثل أن يدل على ترك  
صرف ( حبل ) فيقول : ( إنما امتنع من الصرف لأنه في آخره ألف التأنيث  
المقصورة ، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما في آخره ألف التأنيث  
المقصورة ) ، فذكر ( المقصورة ) حشواً لأنه لا أثر له في العلة ، لأن ألف التأنيث لم تستحق  
أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة ، وإنما كانت مانعة من الصرف  
لكونها للتأنيث فقط . ألا ترى أن ألف التأنيث الممدودة سبب مانع من الصرف  
كألف المقصورة ، وإنما قام التأنيث بهما مقام سببين بخلاف ( التاء ) للزومها

(١) السابق ( ١٩٥/١ ) .

(٢) الخصائص ( ١٩٦/١ ) .

الكلمة بخلافها . ألا ترى أنه ليس لهم ( طلع ) و ( ظلحة ) .

وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة وأنه حشو فيها ، بأنه لا إحالة فيه ولا مناسبة ، وإذا كان عالياً عن الإحالة والمناسبة لم يكن دليلاً ، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة ، وإذا لحق بها كان حشواً فيها <sup>(١)</sup> .

عنى أنه من العلماء من أجاز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة لدفع القضي فقالوا : وإذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً في العلة ، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن قالوا : الأوصاف في العلة تفتقر إلى شقين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن يكون فيها احتراز ، فكما لا يكون ما له تأثير حشواً ، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً <sup>(٢)</sup> .

ولكن الأنباري يرفض هذا الرأي ويرد على صحيح أصحابه بقوله : « وهذا ليس بصحيح : لأن ما له تأثير ، فيه تأثير واحتراز ، فوجود الشرطين يجعل علة وما ذكر للاحتراز فقط فَيَقْدَرُ فيه أحد الشرطين فلا يمتد به » <sup>(٣)</sup> .

### مسالك العلة والوحدتها

يبدو أن الأنباري لم يتعرض لمسالك العلة صراحة ، فلم يتم بيانها نظرياً عند كلامه عن العلة ، ولكنه ربما اتضح بعض مسالكها عنده تطبيقاً في مؤلفاته . كالنص <sup>(٤)</sup> ، والشبه والطرء <sup>(٥)</sup> ، والسير <sup>(٦)</sup> .

ولقد جمع السيوطي هذه المسالك وجعلها ثمانية ، وهي : الإجماع والنص والإيماء والسير والتقسيم والمناسبة وقياس الشبه وقياس الطرد وإلغاء الفارق <sup>(٧)</sup> . ويبدو أن الأنباري قد عد الاستدلال بالسير والتقسيم أحد الاستدلالات الملحقة بالقياس لا مسلكاً من مسالك العلة ، وهو ما سنبينه في البحث بعد قليل .

(١) لمج الأدلة ( ص ١٢٥ ، ١٢٦ ) .

(٢) السابق ( ص ١٢٦ )

(٣) السابق .

(٤) ذكر الأنباري موصفاً نص في السري على العلة ، انظر الإنصاف ( ٧٦٣/١١ ) .

(٥) ومبصحات عند تناول قياس الشبه والطرء عنه .

(٦) سبأتي الكلام عليه في أوجه الاستدلال الملحقة بالقياس .

(٧) انظر الاقتراح ( ص ١٣٧ - ١٤٩ ) ، ونظر أيضاً التفكير الحروي ( ٢٢٠ - ٢٢٩ ) ، حيث وجه الكثير من الانتقادات إلى هذه المسالك .

أما عن قوادح العلة ، فلقد عقد الأنباري في رسالته ( الإغراب ) فصلاً جملة في الاعتراض على الاستدلال بالمقياس ، ذكر فيه ما جرى الحجة على تسميته ( قوادح العلة ) ، ولقد سميت قوادح لأنها تقدح في العلة وتبطل عملها تحسفتها وتمنع عملها ، وذكر منها سبعة اعتراضات ، تمس الأولى منها المقياس ، والباقي موجه إلى العلة ، وهذه الاعتراضات هي : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والمسع للعلة ، والمطالبة بتصحيح العلة ، والتقص ، والمعارضة <sup>(١)</sup> .

ولقد نقل السيوطي هذه الاعتراضات أو القوادح وزاد عليها ، تخلف العكس وعدم التأثير <sup>(٢)</sup> .

والحق أن أبا البركات كان أكثر دقة من السيوطي في إحقاق هذه الاعتراضات بأوجه الاعتراض على الاستدلال بالمقياس دون قوادح العلة وذلك لسببين : الأول : أن من هذه الاعتراضات ( فساد الاعتبار ) وهي د أن يستدل بالمقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب <sup>(٣)</sup> وهو اعتراض موجه إلى المقياس لا إلى العلة .

الثاني : أن باقي الاعتراضات الموجهة إلى العلة هي اعتراضات على الجامع وهو أحد أركان المقياس . وهي اعتراضات موجهة إلى المقياس أيضًا ، لأن القدح في العلة يؤدي إلى إبطال المقياس .

ولهذا رأى البحث إحقاق هذه الاعتراضات بأوجه الاعتراض على المقياس - كما اختار الأنباري ، وذلك في الفصل المقتود لأساليب الجدل النحوي عنده .

### طبيعة العلة النحوية

يبدو أن هناك خلافًا بين العلماء حول طبيعة العلة النحوية ، فهي أشبه بالعلة العقلية أم بالشرعية ، بالكلامية أم بالفقهية ؟ ولم يكن هذا الخلاف شكليًا أو عديم الجدوى ؛ لأنه يترتب عليه مواقف الفريفيين المختلفة من العلة النحوية ، إذ يترتب على ذلك الخلاف حول العلة النحوية أي

(٢) انظر الاقتراح ( ص ١٤٩ - ١٦٣ )

(١) انظر الإغراب ( ص ٥٤ - ٦٢ ) .

(٣) الإغراب ( ص ٥٤ )



موجة أم محجوزة ، إذ يبدو أن الاختلاف حول اشتراط الطرد والعكس في العلة أو تعليل الحكم بعنتين أو إلحاق الوصف بالعلة ، يرجع في الأساس إلى الاختلافات حول طبيعة هذه العلة .

ولقد تعرض ابن جني لهذه المسألة ، وقارن بين العلل النحوية والعلل الكلامية والفقهية ، وعقد لذلك باباً في « ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ؟ » فقال : « اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفهمين » (١) .

وعلة ذلك « أنهم إنما يحيلون على الخس ، ويحسون فيه بفعل الحال أو يحسوها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية علناً ، غير بادية الصفحة لنا » (٢) .

إذن فالمناسبة قوية بين العلة النحوية والحكم ، على خلاف العلة الفقهية التي تضعف فيها المناسبة بينهما ، لأنها أعلام وأمارات ، ووجه الحكمة فيها غير بادية الصفحة لنا .

ويؤكد ابن جني ذلك الموقف في موضع آخر فيقول : « فجميع علل النحو إذا مواظقة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد » (٣) .

ولكنه يحترز عما قد يظن من تطابق العلل النحوية والكلامية فيقول : « لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية » (٤) ، ويقول : « واعلم أنا - مع ما شرحناه ونحنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه وإلحاقها بعلل الكلام - لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين » (٥) .

ويخلص ابن جني رأيه في طبيعة العلل عند كلامه عن جواز تخصيص العلل النحوية ، فقال سيراً ذلك : « وذلك أنها - أي العلة النحوية - وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، ... وليست كذلك علل المتكلمين ، لأنها لا قدرة على غيرها ، ... فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تقدمت علل

(٣) الخصائص ( ٥١/١ ) .

(٤) الخصائص ( ٤٨/١ ) .

(٥) السابق ( ٨٧/١ - ٨٨ ) .

(٤) السابق ( ٥٣/١ ) .

المتعقبات ، (١) .

أما أبو البركات فقد انطلق مع الفريق الذي اشترط في العلة الطرد والعكس وعدم تعلق الحكم بعلمتين ، من نظرتهن إلى العلل النحوية على أنها منتهية بالعلل العقلية في إيجابها للحكم ، أما الفريق الآخر فقد انطلق من إحقاق العمل النحوية بالشرعية ، فلم يعدوا الطرد والعكس شرطين في العلة ، وأجازوا تعلق الحكم بعلمتين .

ولقد أخذ الأتباري بالمذهب الأول فقال : « وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ، فكذا العلة النحوية » (٢) ، ويقول في الاستدلال على العكس : « وإنما وجب أن يكون العكس شرطاً في العلة وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية ، فكذا ما كان مشبهاً بها » (٣) .

ويقول عن العلل النحوية : « فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلة العقلية فينبغي أن تجري مجراها » (٤) .

أما العمل الشرعية فهي أمارات ودلالات على الأحكام ، ولقد أشار إليها الأتباري دون أن يسميها فقال على لسان من رأى تخصيص العلة : « ويخرج على ما ذكرنا العلة العقلية ، فإن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه أماره عليه ، فلا يقاس أحدهما على الآخر » (٥) ، ويقول على لسان من أجاز تعلق الحكم بعلمتين : « هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي أماره ودلالة على الحكم ، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ، فكذا يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل » (٦) .

وهكذا قارن الأتباري بين العلل العقلية والشرعية ، فالأولى موجبة للحكم أما الثانية فهي أماره ودلالة على الحكم . كما أحق العلل العقلية شأنه في ذلك شأن ابن حنبل الذي أحق العلل النحوية بالكلامية وصرح بأنها أقرب إلى الكلامية منها إلى الفقهية ، لأنهم يسمون على الحسن .

وما يدل على حمله العلل النحوية على الحسية ، ما قاله ردًا على مذهب أبي

(٢) لمع الأدلة ( ص ١١٢ ) .

(٤) السابق ( ص ١٢١ ) .

(٦) السابق ( ص ١٢٠ ) .

(١) الخصائص ( ١٤٤/١ - ١٤٥ ) .

(٣) السابق ( ص ١١٦ ) .

(٥) لمع الأدلة ( ص ١١٤ ) .

العباس ثعلب من مسألة عامل النصب في الطرف الواقع حيزاً ، فقال : « وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب » (١) إنه ينتصب بعمل محدود غير مقدر إلى آخر ما قرر ) ففسد أيضاً ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بعمل معدوم من كل وجه لعلّ وتقدير ، والعمل لا يخو ، إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملاً ، وكما يستحيل في الحسبات العمل باستطاعة معدومة ، ولشيء برجل معدومة ، والقطع بسيف معدوم ، والإحراق ببار معدومة ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة لنصب بعامل معدوم لأن العلة النحوية مشبهة بالعمل الحسية (٢) .

ويبدو أن أبا لبركات قد فعل نفس ما فعله ابن جنّي من جعل العمل النحوية في منزلة بين العمل العقلية والشرعية ، فعلى الرغم من إحقاقه العلة النحوية بالعقلية يرى فروقاً بينهما ، ويحترز من أن يظن أنها كالعقلية تمامًا (٣) ، وأشار إلى ذلك بقوله : « العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها ، إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العمل العقلي موجبة أجريت مجراها ، وكما أن العلة العقلية لا يدعيها التخصيص فكذلك العلة النحوية » (٤) .

ويقول في موضع آخر : « ما ائتمى بقولكم إنها ليست موجبة ، إن عنيت ( أنها ليست موجبة كالعمل العقلي ، كالتحرك لا يعمل إلا بالطريقة ، أو العامة لا تعلق إلا بالعلم ) فسلم ، وإن عنيت ( أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق ) فلا سلم ، فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلة العقلية فينبغي أن تجري مجراها » (٥) ، وفي هذه النصوص دليل على أن الأبياري قد لاحظ ما بين العلة العقلية والعلّة النحوية من فروق ، فالعلّة العقلية موجبة للحكم بذاتها ، أي أنها موجودة حقيقة ولعلّي بها ابتداءً شيء من شيء آخر ابتداءً حقيقياً كالتحرك عن الحركة والعالمية عن العلم (٦) . وهذا يؤكد ما قررته من أن الأبياري يصحّ العلة النحوية موصفاً وسطاً بين العقلية والشرعية ، فهي متقدمة على العمل لشرعية ولكنها متأخرة عن العمل العقلي.

(١) الإصناف ( ٢٤٧/٢٩ ) .

(٢) مطار ابن الأبياري وجهوده في النحو ( ص ٢١١ ، ٢١٢ ) .

(٣) مع الأدلة ( ص ١٦٥ ) . (٤) مع الأدلة ( ص ١٢٠ ، ١٢١ ) .

(٥) من الأبياري وجهوده في النحو ( ص ٢١٢ ) .

### مكانة العلة من الأصول النحوية

لقد عد بعض العلماء والباحثين العلة أصلاً مستقلاً من أصول النحو ، على حين عدها غيرهم ركناً من أركان القياس ، أي جزءاً من أصل آخر .

أما الفريق الأول : فليقد عد منه بعض الباحثين ابن السراج من القدماء <sup>(١)</sup> ومن المحدثين الدكتور محمد عبد الذي عد من أصول النحو ، القياس والتعليل والتأويل والعامل <sup>(٢)</sup> ، والحق أنه ليس بين هذه الموضوعات أصل مستقل من أصول النحو سوى القياس .

أما الفريق الثاني : وهم الأغلبية ، فيمثلهم من القدماء الأنباري والسيوطي ومن المحدثين الأستاذ سعيد الأفغاني ، والدكتور علي أبو المكارم ، والدكتور محمود نخلة ، والدكتورة عديجة الحديثي <sup>(٣)</sup> ، حيث تناول هؤلاء العلة باعتبارها ركناً من أركان القياس ، وأنكروا أن تكون العلة أصلاً مستقلاً من أصول النحو .

ويبدو أن إحقاق العلة بالقياس يرجع إلى تركيز هؤلاء العلماء على العلة القياسية ، ومن يراجع موقف الأنباري من العلة النحوية واشتراط التأثير أو الدوران في العلة ، وهما الطرد والعكس ، ورفضه تعليل الحكم بعلتين ، ورفض إحقاق الوصف بالعلة ، وإثبات الحكم بالعلة لا بالنص ، إلى غير ذلك من موضوعات ، يدرك أن الأنباري لم يكن يتحدث إلا عن العلة الموجبة للحكم المستخدمة في العملية القياسية وبخاصة قياس العلة .

ومعنى هذا أنه يفرق بين العلل الموجبة للحكم ، وتلك المجهوزة التي هي بمثابة أمارات ودلالات على الأحكام ، ولذلك أحق العلل النحوية بالمعلية لا الشرعية . فجعل الأولى ركناً من أركان القياس وأولاه العناية ، والاهتمام في رسالته لمنع الأدلة التي جعلها في وضع الهيكل النظري لعلم الأصول ، ولم يمر التعليقات الأخرى التي استخدمها النحاة لتسوية القواعد وتبريرها اهتماماً تنظيرياً وإن كان قد أكثر من استعمالها صديقياً في مسائله النحوية .

(١) انظر الشاهد وأصول النحو ( ص ١٢٨ ) .

(٢) انظر أصول النحو العربي د . محمد عبد .

(٣) انظر في أصول النحو ( ص ٩٧ ) ، وأصول التفكير النحوي ( ص ١١١ - ١١٧ ) ، وأصول النحو

العربي نملة ( ص ١٢٤ - ١٣٤ ) ، وانظر ما ذكرته الدكتورة الحديثي عن ذلك في الشاهد وأصول النحو

والحق أن أبا البركات لم يكن مدعًا عندما صب اهتمامه على العلل الموجبة وعدها - دون سواها من التعليقات - ركنًا أساسيًا من أركان القياس ، إذ تؤكد العديد من الشواهد اتفاق النحاة الأوائل كسيبويه وابن جنبي والسهولبي مع الأنباري في جعل العلل النحوية موجبة للحكم .

فلقد عدَّ أحد الدارسين سيبويه من أوائل النحاة الذين قالوا بإيجاب العلة النحوية ، وذكر لذلك أمثلة <sup>(١)</sup> ، ويبدو من تناول ابن جنبي الطويل للعلل النحوية أنه يرى إيجاب العلة النحوية ، فهو يحمل العلل النحوية على الكلامية ، وهي موجبة للحكم ، كما استخدم زيادة الوصف في العلة للاحتياط ودفع التخصيص ، ومعنى دفع التخصيص عن العلة ، أن يثبت إيجابها للحكم في كل موضع ، فابن جنبي ينفي بذلك تخلف الحكم .

ولقد عقد ابن جنبي باثنا ( في تخصيص العلل ) أشار في مقدمته إلى أن مذهب البصريين هو جواز التخصيص ، فقال : « اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أفعالهم مبني على جواز تخصيص العلل ، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخليف والفرق ، ولو تكلفت متكلف تقضيها لكان ذلك ممكناً » <sup>(٢)</sup> إلا أنه اعترض عليهم ، واستدل على انتفاء التخصيص عنها فلقد عد ابن جنبي مرد القول بتخصيص العلة هو عدم الاحتياط في وصف العلة <sup>(٣)</sup> فقال : « إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها ... إنما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ، لأنه لم يحتط في وصف العلة ، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها ... وهذا هو الذي نقل عنهم هذا الموضع حتى اضطرهم إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعليل والتمثيل » <sup>(٤)</sup> .

ويقول أيضًا : « أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها ، ولو لم تقدم الأخذ بالخزم لاضطرت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والمتر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا ... وأنت إذا قدمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال ... فقد علمت بهذا وغيره بما هو جار مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط في تخصيص العلة » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٧٠ ، ٧١ ، ٣٣٦ ) .

(٢) الخصائص ( ١٤٤/١ - ١٤٥ ) . (٣) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ٣٣٥ ) .

(٤) الخصائص ( ١٤٥/١ - ١٤٧ ) (٥) السابق ( ١٤٨/١ - ١٤٩ ) .

ولقد خلص صاحب ( أصول النحو في الخصائص ) إلى أن أول عالم نحوي تعرض لدفع التخصيص عن العلة النحوية وبيان أن الحكم موجود ما دامت علته موجودة ، بشكل علمي هو ابن جني ، ثم تلاه أبو البركات الأنباري ، أما ابن جني فقد أسهب في معالجة العلل التي تحلف عنها الحكم في بعض المواضع ، وانتهى - بعد بحث دقيق وطويل - إلى دفع التخصيص عن العلة في تلك المواضع مستعيناً بإضافة أوصاف إلى العلة <sup>(١)</sup> .

ولقد اشترط ابن جني في العلة النحوية شرطين ، هما : عدم التخصيص والانعكاس ، وهذان الشرطان مبنيان على القول بإيجاب العلة النحوية ، فهو - أصلي الإيجاب - يستلزمهما ، وهناك شرط ثالث ذكره وهو التعدية <sup>(٢)</sup> حيث عقد ابن جني باباً ( في أن العلة إذا لم تعد لم تصح ) <sup>(٣)</sup> ، ويبدو أن ابن جني عندما اشترط التعددي في العلة فإنه إنما قصد به تعدى العلة من الأصل إلى الفرع ، أي أن تكون موجودة في الفرع ، أي أن تكون موجودة في الفرع وألا تقتصر على الأصل .

ويتعرض ابن جني صراحة للعلة الموجبة المجوزة ، فيقول تحت « باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة ، وبين العلة المجوزة » : « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجر المضاف إليه ، وغير ذلك . فعلى هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ، على هذا مفاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب . من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، وهي علة الجواز ، لا علة الوجوب ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها ، وأن كل مجال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه ، فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب » <sup>(٤)</sup> .

ويقول بعد ذكر بعض الأمثلة على العلل المجوزة : « وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذه الحد ، فوقعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر محمد خليفة ( ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ ) .

(٢) أصول النحو في الخصائص ( ص ٣٣٥ ) ، وانظر ( ص ٣٤١ ) .

(٣) انظر الخصائص ( ١٦٩/١ - ١٧٢ ) .

(٤) السابق ( ١٦٥/١ ) .

(٥) الخصائص ( ١٦٤/١ ) .

ولقد رأى السيوطي كذلك إيجاب العلة للحكم ، فعلق على ما قاله ابن جني بقوله « فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان موجباً يسمى علة ، وما كان مجزئاً يسمى سبباً » (١) .

ومعنى هذا أن المعلوم الواحد لا يكون له أكثر من علة موجبة واحدة ولكن قد يكون له أكثر من سبب . ويعقد السيوطي باباً للعبة الموجبة جعله بعنوان « من شرط العلة إيجابها للحكم في المقيس عليه » يقول فيه : إن عدة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته ، وسكناته ، وإبهامه ، وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ، ولا يميزها إلا الإعراب » (٢) .

ويتضح من العرض السابق لأراء ابن جني والسيوطي في العلة أنهما يتفقان مع الأنباري في جعل العلل النحوية موجبة للحكم . وأنه لم يكن الوحيد بين النحاة الذي اشترط فيها ذلك .

وهذه العلل الموجبة هي التي تعد - دون سواها - ركناً أساسياً من أركان العملية القياسية .

ولكن ليست كل العلل موجبة ، فهناك ضرب آخر من التعليل لا يستخدم في العملية القياسية ، وإنما يأتي كأمارات ودلالات على الأحكام ، ويستخدم في تهرير القواعد ، فما موقف الأنباري من هذا التعليل ؟

### موقف أبي البركات من التعليل ، ومكانته من علم الأصول

فرق الأنباري بين العلة والتعليل ، فعلى حين انصب اهتمامه في الجانب النظري لعلم الأصول على العلة الموجبة للحكم وذلك في كتابه ( لمح الأدلة ) ، فقد انصب اهتمامه في الجانب التطبيقي العملي على التعليل بعامه ، وبخاصة في كتابه ( أسرار العربية ) ، الذي يعد كتاباً في العلل .

ويعلق الدكتور جميل علوش على ما يظهر من تباين بين ما كتبه الأنباري في العلة وما طبقه عملياً في مجال التعليل بقوله : وكأنهما موضوعان مختلفان متفصلان . وكان من الواجب أن يوجد هذه الصلة وينميتها ويحرص عليها حتى

يكون تعليله تطبيقاً لما كتبه في العلة وصورة عنه لا شيئاً آخر مختلفاً عنه بل لا يمت إليه لا نصاً ولا إيماءً (١) .

والحق أن الموضوعين مختلفان فضلاً ، فالعلة الداخلة في العملية القياسية والتي وضع لها القوانين وأصلها نظرياً علل موجبة للحكم تسم بالتأثير والدوران وهي داخلة عنده في علم أصول النحو لأنها جزء لا يتجزأ من أركان القياس ، أما التعليل والذي هو بمثابة تسويغ للقواعد ، ولا يتعدى أن يكون أمارات ودلالات على الأحكام ، ويهدف إلى بيان وجه حكمة العرب فيما نطقت ، فهذا النوع من التعليل يطرحه الأنباري من علم الأصول ، ويجعله مسلطاً من مسالك النحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام . فهو أصل من أصول التفكير النحوي عندهم ، وليس أصلاً من أصول النحو .

ومعنى هذا أن العلة التي نظر لها في ( منع الأدلة ) هي العلة التي تنهي على أساسها القواعد والأحكام ، وتأتي قبل هذه القواعد ، وذلك على خلاف التعليل الذي يأتي بعد التعقيد لا قبله لتسويغ تلك القواعد .

ومن هنا كان منطقياً ألا يشير أبو البركات إلى التعليل عند حديثه عن العلة باعتبارها ركناً من أركان القياس ، ولكنه من جانب آخر لا يستطيع الاستغناء عن هذا التراث الضخم من تعليلات النحاة ، لأن الحاجة تدعو إليه في الأبواب التفصيلية والتطبيقات النحوية لتسويغ القواعد وبيان تناسقها . ومن لم استخدم التعليل تطبيقاً في مؤلفاته النحوية لتبرير القواعد والدلالة على وجه حكمة العرب فيما نطقت .

يقول سيويه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » (٢) ، ويعلق ابن جني على ذلك بقوله : « وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكروها عليه ، نعم وما أخذ بيده إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمد القنبة على الأسباب المطلوبة منه » (٣) .

فلقد نيهت هذه المقولة النحاة على مر العصور إلى ضرورة البحث عن تلك العلل وإبرارها .

ولقد نقل عن بعض العرب ما يدل على معرضهم علل كلامهم ، يقول الأنباري :

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٢١٥ ) (٢) الكتاب ( ١٣/١ ) .

(٣) المحاصر ( ٥٣/١ - ٥٤ ) .



كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابيا يماثي يقول :  
فلان لغرب جاءت كذا فاحتقرها ، فقلت له : أتقول ( جاءت كذا ) ، فقال :  
ليس بصحيفة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم ، (١) .

ويذكر ابن جني نفس هذه الرواية ويعلق بقوله : « أفترأى تريد من أبي عمرو  
وطبقته وقد نظروا ، وتدبروا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسموا أعرابيا جافيا غفلا ،  
يعمل هذا الموضوع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يحتاجوا هم لثله ،  
ولا يسلطوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا وقد شرع  
لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سببه وأمره » (٢) .

ولهذا بسط النحاة بعامة الحديث في العلل والبحث عنها كل حسب قدراته  
العقلية والثقافية ، وأخذوا يفحصون على كوامن العلل وغفائرها ، مستخدمين  
مواهبهم في استنباط ما لم يعمل إليه المتقدمون من العمل . وأفردوا لها مصنفات  
وامتلات بأبوابها كتبهم .

(١) الإنصاف ( ٧٦٣/١١١ ) .

(٢) الخصائص ( ٢٤٩/١ ) .

### التعليل عند الأنباري

استعان الأنباري عملياً في تعليلاته النحوية بمعظم أنواع التعليل التي أشار إليها من سبقه من العلماء ، وعما في تقسيماتهم لهذه العلل من تعريفات ، ولكن يبدو أنه لم يشأ أن يستخدم مصطلحاتهم وتسمياتهم لهذه الأنواع والأقسام ، بل اكتفى بأن استعان بها تطبيقاً في مؤلفاته دون تسميتها <sup>(١)</sup> .

والحق أن من يطالع كتب النحو يجد أن هناك تقسيمات للعلل باعتبارها مختلفة ، فهناك تقسيم باعتبار المضمون ، قسمت فيه العلة إلى أربعة وعشرين نوعاً ذكرها السيوطي عن الدينوري الجليلي وشرحها ابن مكثوم <sup>(٢)</sup> . وتقسيم آخر باعتبار الشكل ، قسمت فيه إلى بسيطة ومركبة <sup>(٣)</sup> . وتقسيم ثالث باعتبار الحكم ، قسمت فيه العلة إلى موجبة ومجوزة <sup>(٤)</sup> . وهذا غير تقسيم العلة باعتبار الغاية أو الغرض منها وقد أخذت العلة في هذا التقسيم تسميات مختلفة ، فعلى حين قسمها ابن السراج إلى علة ، وعلة العلة <sup>(٥)</sup> ، قسمها الزجاجي إلى علة تعليمية وقياسية وجدلية نظرية <sup>(٦)</sup> ، وقسمها ابن مضاء إلى علل أوائل وثواني وثالث <sup>(٧)</sup> .

ولقد استعان الأنباري بالعلل الثلاث ، التعليمية ، والقياسية ، والجدلية وبخاصة في كتابه ( أسرار العربية ) وإن لم يسمها . أما التعليمية فقلما يهتم الأنباري بتعيينها ؛ لأنها ليست محل خلاف أو القياس ولكنها موجودة بوضوح في ( أسرار العربية ) ، وتظهر مثلاً في الجواب على سؤال : ما التثنية وما الجمع ، أو على كم ضرباً ينقسم غير المبتدأ ، أو على كم ضرباً تنقسم الجملة ، أو ما الفاعل وما إعرابه ، أو ما المفعول ؟ <sup>(٨)</sup> .

أما العلل القياسية فهي تلك العلل التي تستخدم في العملية القياسية وتلحق الفرع بالأصل ، وهي كثيرة عند الأنباري كثرة القياس ، لأنها مرتبطة به ، ولا يقوم القياس إلا بها ، وهذه العلل تلحق بالقياس لأنها ركن من أركانه ، ولا تدخل في التعليلات التي هي من قبيل الأمارات على الأحكام .

(١) انظر ابن الأنباري وسهودة في النحو ( ص ٢١٦ ) .

(٢) انظر الاقتراح ( ص ١١٥ - ١١٨ ) .

(٣) انظر السابق ( ص ١٢٣ ، ١٢٤ ) (٤) انظر الخصائص ( ١٦٤/١ - ١٦٦ ) .

(٥) انظر الأصول في النحو لابن السراج ( ٣٥/١ ) .

(٦) انظر الإيضاح في علل النحو ( ص ٦٤ ، ٦٥ ) .

(٧) انظر الرد على الفحاة ( ص ١٣٠ - ١٣٤ ) .

(٨) انظر أسرار العربية ( ص ٤٧ ، ٤٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٥ ) .

وتعد العلل الجدلية النظرية من التعليلات التي كثرت عند أبي البركات وعالي في تتبعها والبحث عنها ، ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الضرب من التعليل في كتابه ( أسرار العربية ) ، فالكاتب قائم على التعليل الغائي والجدلي . ولا غرابة في ذلك وثقافة الأنباري الجدلية والمنطقية والكلامية معروفة ، فكان طبيعياً أن يورع في هذا الميدان وأن يزيد على ما أورده السابقون فيه .

فكل سؤال يأتي بعد تلك التي ذكرها في العلل التعليمية بعد من العلل الجدلية النظرية ، من ذلك كل ما جاء بعد بيان الخفي والجميع من أسئلة ، كقوله : فلم كان إعراب الثانية والجمع بالحروف دون الحركات ، ولم خصوا الثانية في حال الرفع بالألف والجمع السالم بالواو ، وأشركوا بينهما في الجر والنصب ، وهل النصب محمول على الجر ، أو الجر محمول على النصب ، فلم حمل النصب على الجر دون الرفع . ولم فتحوا ما قبل ياء الثانية دون ياء الجمع ، ولم كسروا نوع الثانية وفتحوا نون الجمع ، وهلا عكسوا ففتحوا نون الثانية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلاً ؟<sup>(١)</sup> فكل ما يأتي لي الجواب على تلك الأسئلة بعد من قبيل العلل الجدلية النظرية .

ومن هذا أيضاً ما جاء بعد بيانه الفاضل وإعرابه من أسئلة ، كقوله : فلم كان إعرابه الرفع ، قيل : فرقاً بينه وبين المفعول ، فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً ، قيل : لخمس أوجه ...<sup>(٢)</sup> وكذلك جوابه على من كان قال : فلم بنى الفعل الماضي على حركة ، ولم كانت الحركة فتحة ؟<sup>(٣)</sup> . ويمكنني أن تنظر إلى باب جمع التكسير لتعلم مدى اعتماده على هذا الضرب من التعليل ، وإفراطه فيه<sup>(٤)</sup> . ولكن يبدو أن الأنباري - وعلى الرغم من إيفاله في تتبع العلل الجدلية والبحث عنها - كان يرى في بعض الأحيان أن هذه الأسئلة الجدلية غير ملزمة وبحسب بما فيها من غلو وتكلف .

فقد بين حلة رفع الفاعل ونصب المفعول ، وأن ذلك كان للفرق بينهما ، ثم يفترض سؤالاً يقول : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً ، فليعرض على ذلك من خمسة أوجه ، ويقول في الوجه الخامس : أن هذا السؤال لا يبرم لأنه لم يكن

(١) انظر أسرار العربية ( ص ٤٨ - ٥٦ ) . (٢) أسرار العربية ( ص ٧٧ ) .

(٣) نظر أسرار العربية ( ص ٣١٥ - ٣١٧ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٣٤٨ - ٣٦٠ ) ، وانظر اليان ( ١٩١/١ ) ، ( ٦٧/٢ ) ، ( ٢٢٣ ، ٢٤٨ ، ٢٧٤ ) .

الغرض إلا مجرد العرق وقد حصل ، وبأن أن هذا السؤال لا يلزم ، لأننا لو عكسنا على ما أورده السائل ، فنصبنا الفاعل ، ورمعنا المفعول ، لقال الآخر : مهلا عكستم ، فيؤدي ذلك إلى أن يتقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردوداً ، وهذا الوجه يعني أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد ، وإنما أحرباه ، لأنه بعيد من التحقيق (١) .

فهو يرفض توجيه السؤال لأنه لا يلزم ويؤدي إلى الانقلاب

أما عن التقسيمات الأخرى للعلل ، فلقد حاول الشيخ محمد الحضر حسين تقسيم العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بذهوى أن العرب راعوها ، وبنت عليها أحكام ألفاظها ، فأرجعها إلى ثلاثة أقسام (٢) .

أحدها : ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، وثانيها : ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردّها على قائليها ، كما أنك لا تضعها محل العلم أو الظن القريب منه . وثالثها : ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل .

ولقد حاول الدكتور جميل علوش تطبيق هذه الأقسام على تعليلات أبي البركات الأنباري ، فقال : « وهذا التقسيم ينطبق إلى حد بعيد على تعليلات ابن الأنباري فمن تعليلاته ما هو منطقي مقبول ، ومنها ما هو فرضي مظنون ، ومنها ما هو قريب من الأساطير والأوهام » (٣) .

فمن التعليلات المنطقية المقبولة تعليله امتناع كون الفعل المضارع يرتفع بالزوائد في أوله ، وتعليله امتناع وصف المعرفة بالنكرة ، وكون الواو أصل حروف المعطف ، وحذف حروف العلة في الجزم ، ووجوب تقدير ( أن ) دون غيرها بعد الواو والفاء وأو واللام وحتى في حالة النصب ، وحذف الألف والياء في النسب إذا كان الاسم على خمسة أحرف (٤) ، أما ما هو فرضي مظنون ، فتكليله جواز تقديم خبر ( ليس ) على اسمها وامتناع تقديمه عليها نفسها ، لأنها أعدت منزلة بين المنزلتين ، فهي أضعف من ( كان ) فلم يجوز تقديم خبرها عليها ، وأقوى من ( ما ) فجاز تقديم

(١) أسرار العربية ( ص ٧٨ ، ٧٩ ) .

(٢) انظر دراسات في العربية ولترجمها ( ص ٧٤ ، ٧٥ ) .

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٢٢٦ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٢٩ ، ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، ٣٢٢ ، ٣٣٢ ، ٣٧٥ ) .

خبرها على اسمها ، وكذلك تعليبه عدم بناء الطرف ، ومجيء الحال نكرة ، ومجيء محير ( كم ) منصوباً في الاستفهام مجروراً في الخبر ، وبناء اسم ( لا ) النافية للجنس على الفتح <sup>(١)</sup> .

وأما ما هي من قبيل الأساطير والأوهام ولا تستند إلى علم أو منطق ، فقد ضرب لها أمثلة من باب العدد <sup>(٢)</sup> .

ولقد فصل الدكتور فاضل السامرائي مثل ذلك ، إذ جعل تعليقات الأنباري منها ما هو مقبول مستند إلى طبيعة اللغة ، ومنها ما لا مانع من قبولها إلا أنه لا دليل على أنها هي العلة التي راعيتها العرب <sup>(٣)</sup> .

ومن تلك التعليقات التي أكثر الأنباري من الاستعانة بها - والتي استعملها النحاة من قبله - ما ذكره الدينوري الجليش من تعليقات تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، كلمة الاستفقال ، والفرق ، والتصويض ، والحمل على المعنى ، والمشاكلة ، والمعادلة ، والاختصار ، والتخفيف ، ودلالة الحال <sup>(٤)</sup> ، ومنها ما ذكره العلماء على أن العرب راعيتها في كلامها ، كلمة أمن اللبس ، والفرار من التقاء الساكنين ، وكثرة الاستعمال ، والاتساع ، وطول الكلام ، ومن أمثلة هذه التعليقات عنده ، ما يلي :

#### علة الاستفقال

حلل بها الأنباري حذف حركة حرف العلة ، فقد استغفل الحركة « على الهاء لأنها حرف علة ، وحرف العلة تستقل عليه الحركة ، ولهذا قالوا : مقدي كُرب ، وقائلاً ، وبادي بُدا ، بسكون الهاء فيها كلها ، وإن كان ينبغي أن تُفتح كحضر موت وبغلبك لأن الحركة تستقل عليها » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر السابق ( ص ١٤١ ، ١٧٧ - ١٧٨ ، ١٩٣ ، ٢١٦ ، ٢٤٦ ) .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ٢١٨ - ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٣ - ٢٧٦ ، ٣٥٠ - ٣٥١ ، ٣٥٢ ) ، وانظر لم الأنباري وجهوده في النحو ( ص ٢٢٦ - ٢٢٨ ) .

(٣) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ١٩١ - ١٩٣ ) .

(٤) انظر الاقتراح ( ص ١١٥ - ١١٨ ) .

(٥) البيان ( ٧٢/١ ) ، وانظر حول استفقال الحركة على حرف العلة ، البيان ( ١٧٠/١ ) ، وأسرار العربية ( ٣٢٢/٩٢ ) .

ويعمل بها قراءة من قرأ ( أَتَيْتُكُمْ ) بتحقيق الأولى وتلين الثانية بغير مد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا كُنْتُمْ لِقَائِهِمْ أَكْثَرُ ﴾ (الأنعام : ٨١) <sup>(١)</sup> ويعمل بها أيضاً حذف الرفع والجرح من الاسم المنقوص نحو ( هذا قاضي ، ومررت بقاضي ) والأصل : هذا قاضي ، ومررت بقاضي ، إلا أنهم استقلوا الضمة والكسرة على الياء محذوفهما <sup>(٢)</sup> **علة الفرق ،**

أكثر أبو البركات من الاستعانة بعلة الفرق ، مستخدماً إياها في رفع ما يمكن أن يحدث من الجاس أو تشابه ، ويستخدمه كثيراً في الرد على الكوفيين .

فعلل بها دخول التنوين الاسم ، حيث ذهب بعضهم إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل ، وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف <sup>(٣)</sup> وعلل بعلة الفرق كسرهم لون التثنية وفتحهم نون الجمع <sup>(٤)</sup> ، ورفعهم الفاعل ونصبهم المفعول <sup>(٥)</sup> . وزيادة الياء بعد فعل التعجب ، نحو ( أحسن يزيد ) ، لأنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر ، فزادوا الياء فرقاً بين لفظ الأمر الذي للتعجب ، وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب <sup>(٦)</sup> ، ويعمل بها قلب الألف ياء مع المضمر في نحو ( عليهم ) فرقاً بينها وبين الألف في الأسماء المتكسنة <sup>(٧)</sup> . وسجى لام التأكيد بعد ( إن ) المخففة من الثقيلة فرقاً بينها وبين ( إن ) التي بمعنى ( ما ) <sup>(٨)</sup> . ويعمل بها ضمهم تاء المتكلم للفرق بينها وبين تاء مخاطب ، وجعلهم ما بعد ( كم ) في الاستفهام منصوباً ، وفي الخبر مجروراً <sup>(٩)</sup> ، وفتح كاف الخطاب في المذكر ، كسرها في المؤنث <sup>(١٠)</sup> ، وتقدم المنصوب على المرفوع بعد ( إن ) فرقاً بينها وبين الفعل <sup>(١١)</sup> .

(١) انظر البیان ( ٣٦٧/١ ) .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ٣٧ ) ، وانظر حول هذا التعليل البیان ( ٣٨/١ ) ، وأسرار العربية ( ص ٣٥١ ) ،

والإنصاف ( ٦٨١/٩٦ - ٦٨٢ ) . (٣) أسرار العربية ( ص ٣٩ ) .

(٤) انظر السابق ( ص ٥٥ ) . (٥) انظر السابق ( ص ٧٧ ) .

(٦) أسرار العربية ١٢٤ ، وانظر البیان ( ١٠٦/٢ ) (٧) انظر البیان ( ٤٠/١ ) .

(٨) انظر البیان ( ١٢٦/١ ) ، ( ٣١٠ ، ٦١/٢ ) .

(٩) انظر أسرار العربية ( ص ٢١٥ ) (١٠) انظر السابق ( ٣٩٧ )

(١١) انظر الإنصاف ( ١٧٩/٢٢ ) ، وانظر حول استدلاله بعلة الفرق ، البیان ( ٣١/١ ، ٣٤ ، ٥٨ ،

٢٦٦ ، ٢٨٨ ) ، ( ٣٩٢ - ٣٩١/٢ ) ، وأسرار العربية ٢١٨ ، ٣٥٣ ، والإنصاف ( ١٠٧/١٤ ) ،

( ١٤٣ - ١٤٢/١٥ ) ، ( ١٧٣/٢٠ ) ، ( ٢١٦/٢٥ ) ، ( ٢٦٥/٣٤ ) ، ( ٣٠١/٤٠ - ٣٠٣ ) ،

( ٣٦٥/٥٢ ) ، ( ٤٨٧/٦٨ - ٤٨٨ ) ، ( ٥٧٩/٧٩ ) .

## علة التعويض :

يعمل بها بناء ( قبل ) و ( بعد ) على الصم ، لأنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الصمة ، تعويضًا عن المحذوف وتقوية لهما <sup>(١)</sup> وكذلك قلبهم الهمة واوا في جمع ( صحراء ) فقالوا : صحروات ، لأنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو : أُنْتُتْ ، وأجوه ، أبدلت الهمزة ها واوًا من الناقض والتعويض <sup>(٢)</sup> ويعمل بها تحريكهم العين من ( أرْضُون ) فقال : « وَإِنَّمَا تُحْيِيهِ لَفْظُ الْوَاحِدِ » لأنه جمع على خلاف الأصل ، لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعمل ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون شبروا فيه لفظ الواحد تعويضًا عن حذف تاء التأنيث منه <sup>(٣)</sup> ومن ذلك تعليله جمع سنة على ( سنون ) فقال : « وَاحْمِلْ سَنَةَ سَنِهِ وَسَنُوهُ فَلَمَّا حَذَفْتَ اللَّامَ جَمَعَهُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ ، حَوْضًا عَمَّا دَخَلَهَا مِنَ الْحَذْفِ ، كَلْبَةً وَعِدَةً وَقَلَّةَ وَأَصْلُهَا : ثَبُوءٌ ، وَعُدُوَّةٌ ، وَلَقُونٌ ، فَكَذَلِكَ سَنُونَ » <sup>(٤)</sup> .

## علة العمل على المعنى :

لقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا التعليل مستدلًا على صحته بكثرته في كلام العرب ، من ذلك الحمل على ( الوصية ) بالتذكير حملًا لها على المعنى لأنها بمعنى ( الإيصاء ) <sup>(٥)</sup> ، وحمل ( موعظة ) في قوله تعالى : ﴿ مَتَنَ جَدُّهُ مَوْعِظَةً مِّنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] على المعنى فذكر ( جاء ) حملًا على المعنى لأن موعظة بمعنى ( وعظ ) والحمل على المعنى كثير في كلامهم <sup>(٦)</sup> ، كما أعاد الضمير بالتذكير على ( القسمة ) مع أنها مؤنثة لأنها بمعنى ( المقسوم ) فذكره حملًا على المعنى وهذا كثير في كلامهم <sup>(٧)</sup> وعلل العودة على ( العزة ) بالتذكير لأنها في معنى ( العز ) <sup>(٨)</sup> ، وذكر ( الرحمة ) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَٰذَا رِجْمَةٌ مِّنْ رَبِّي ﴾ [الكهف: ٩٨] حملًا على المعنى ، لأن الرحمة بمعنى ( الغفران ) فذكره حملًا على المعنى ، والتذكير بالحمل على المعنى كثير في

(١) أسرار العربية ( ص ٣١ ) ، وانظر البيان ( ٢٤٨/٢ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ٦٢ ) (٣) الإصناف ( ٤٢/٤ )

(٤) البيان ( ١٨٩/٢ ) ، وانظر أسرار العربية ٥٨ ، وانظر في هذا التعليل البيان ( ٢٤٦/١ ) ، ( ١٩٠/٢ ) ،

(٥) ١٩٧ ، ٢٣٣ . (٦) انظر البيان ( ١٤٢/١ ) .

(٧) البيان ( ١٨٠/١ ) . (٨) البيان ( ٢٤٤/١ )

(٨) انظر البيان ( ٢٧٠/١ ) .

كلامهم ، <sup>(١)</sup> ومن ذلك حملة على معنى ( ما ) بالتأنيث <sup>(٢)</sup> ، والحمل على معنى ( من ) بالجمع لأن معناها الجمع <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك جمعه ( مرج على أفرح ) حملاً له على المعنى ، لأنه بمعنى ( طير ) <sup>(٤)</sup> ، وجمع ( رُئِد ) على ( أُرُئِد ) حملاً على معنى ( عود ) وهو يجمع على أعود ، وكذلك ما كان في معناه <sup>(٥)</sup> ، وجمع ( زمر على أُرُئِم ) حملاً على ( دهر ) الذي يجمع على أدهر ، لأنه في معناه <sup>(٦)</sup> .

ولكن هناك أنواع أخرى من الحمل ، استخدمها الأنباري غير الحمل على المعنى ، من ذلك الحمل على اللفظ ، كالحمل على لفظ ( كَلَّ ) فهوحد ، لأن لفظها مفرد ، أو الحمل على لفظ ( مَرَّ ) فهوحد أو يذكر ، أو الحمل على لفظ ( ما ) فيجهد عليها بالتذكير ، أو حمل النعت على اللفظ في المنادى المفرد <sup>(٧)</sup> .

ومن ذلك أيضاً الحمل على الموضع ( أو المحل ) <sup>(٨)</sup> ، وحمل الشيء على الشيء كحملة التثنية على الجمع ، أو حمل الماضي على المضارع ( المستقبل ) أو حمل التصغير على التكسير ، أو حمل حروف المضارعة على بعضها <sup>(٩)</sup> .

### علة المشاكلة :

وذلك نحو صحة المصدر لصحة فعله واعتلاله طلباً للتشاكل ليجرى الباب على سان واحد <sup>(١٠)</sup> ، وحمل الماضي على المضارع مراعاة لما بناه عليه كلامهم من اعتبار

(١) البيان ( ١١٨/٢ ) .

(٢) انظر البيان ( ٢٠١/١ ) ، وانظر أيضاً البيان ( ٣٤٤ ، ٣٤٣/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٢٤٦/١ ، ٤١٣ ) . (٤) انظر أسرار العربية ( ص ٣٤٨ ) .

(٥) انظر السابق ( ص ٣٥٠ ) .

(٦) انظر السابق ٣٥٢ ، وانظر حول هذا التعميل البيان ( ٩٣/١ ، ١٦٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٨ ، ٣٣٦ ) .

(٧) ( ١٩٨/٢ ، ٢١٤ ، ٣٠٣ ، ٤١٤ ) .

(٨) انظر البيان ( ١٨٧/١ ) ، ( ١٣٧/٢ ) ، وانظر السابق ( ٢٤٦/١ ، ٢٩٩ ، ٣١٧ ، ٤١٣ ) ، ( ٢٦٦/٢ ) .

وانظر السابق ( ٣٤٣/١ ، ٣٤٥ ) ، وانظر أسرار العربية ٢٢٥ على الترتيب .

(٩) انظر في ذلك البيان ( ٣٩٩/١ ) ، ( ٧٥/٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٢٥ ) ، والإنصاف ( ٥٠/٥ ) ، ( ٣٢١/٤٥ ) .

(١٠) انظر البيان ( ٦٤/١ ) ، والإنصاف ( ٦٨٢/٩٦ ) ، انظر البيان ( ٣٨٨/١ ) ، والإنصاف ( ١٠/١ ) -

١١ ( ١٢٠ ) ، وانظر أسرار العربية ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، وانظر الإنصاف ( ٧٨٥/١١٢ ) على الترتيب .

(١٠) انظر أسرار العربية ( ص ١٧٤ ) ، والإنصاف ( ٢٣٩/٢٨ ) .



حكم المشاكلة<sup>(١)</sup> ، وحمل حروف المضارعة على بعض طلبًا للتشاكل<sup>(٢)</sup> ، ونحو حملهم ( نكرم وتكرم ويكرم ) على ( أكرم ) ، وحملهم ( أعد ونعد ونعد ) على ( يعد )<sup>(٣)</sup> ، ويعلل بها الإمامة لأنها إنما دخلت الكلام طلبًا للتشاكل ، لئلا تختلف الأصوات فتتأخر<sup>(٤)</sup> .

### علة المعادلة :

وذلك نحو حملهم الجر على النصب في ما لا ينصرف ، وحملهم النصب على الجر في جمع المؤنث السالم لمعادلوا بينهما<sup>(٥)</sup> ، ويدور معظم هذا النوع من التعليل حول إعطاء الأكثر الأضعف ، والأقل الأثقل لمعادلوا بينهما ، ويعلل بهذا التعليل جمعهم ( فُعل ) على ( أفعل ) ، أما سائر أوزان الثلاثة فتجمع على ( أفعال ) كما علل بها فتح حرف المضارعة في الفعل الثلاثي وضمه في الرباعي<sup>(٦)</sup> .

ويعلل به اختصاص الثانية بالألف ، والجمع بالواو<sup>(٧)</sup> ، وكسرهم نون الثانية وفتحهم نون الجمع لأن الجمع أثقل من الثانية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأضعف الأثقل ، والأثقل الأضعف لمعادلوا بينهما<sup>(٨)</sup> وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول ، لأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة ، فأعطوا الأقل الأثقل ، والأكثر الأضعف ، ليكون ثقل الرفع موازنًا لثقل الفاعل ، وخفة الفتح موازنة لثقل المفعول<sup>(٩)</sup> .

### علة الاختصار :

ويعلل بهذا التعليل حذفهم جواب ( لولا ) إيجازًا واعتصارًا لدلالة الكلام عليه<sup>(١٠)</sup> ، ودخول الثانية والجمع الكلام<sup>(١١)</sup> ، كما يعلل به الإضمار قبل الذكر مع نعم ونفس ؛ لأنهم إنما فعلوا ذلك طلبًا للتخفيف والإيجاز ؛ لأنهم أبدًا يتوخون

(١) انظر الإنصاف ( ١١ / ١ ) . (٢) انظر البيان ( ٢٧٠ / ١ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٧٨٥ / ١١٢ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٤٠٦ ) . وانظر حول هذا التعليل أيضًا البيان ( ٢٧ / ٢ ) .

(٥) انظر أسرار العربية ( ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ) ، وانظر الاقتراح ( ص ١١٦ ) .

(٦) انظر أسرار العربية ( ٣٤٨ ، ٤٠٤ ) ، وانظر البيان ( ٢٣٢ / ١ ) .

(٧) انظر أسرار العربية ( ص ٤٩ ) . (٨) أسرار العربية ( ص ٥٦ ) .

(٩) السابق ( ص ٧٨ ) . (١٠) انظر البيان ( ١٩٤ / ٢ ) .

(١١) انظر أسرار العربية ( ص ٤٧ ، ٤٨ ) .

الإيجاز والاختصار في الكلام<sup>(١)</sup> ، ومجيء بعض الأسماء متضمنة معنى الأمر نحو : ( صَـةً وَتَهْ ) وسحو ذلك ، وإقامة هذه الأسماء مقام الأفعال - وهي الأصل في الأمر - ترضياً للاختصار لئلا يعتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذي يظهر في العمل<sup>(٢)</sup> .

وبمثل به أيضاً عدم إعمال معاني الحروف ، لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار ، فإذا أحملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار<sup>(٣)</sup> .

### علة التخفيف :

أكثر الأنباري من استعمال هذا التعليل ، ذلك أن الخفة أمر مطلوب ، ولذلك راحتها العرب في كلامها ، ومن ذلك تعذله حذف الضمير العائد من جملة الصلة إلى الموصول طلباً للتخفيف<sup>(٤)</sup> ، ويفسر به حذف التنوين ، ولغة التخفيف في ( ميت ) وإبدالهم التنوين ألفاً في حال النصب ، لخفة الفعحة ، وفصحهم الواو والياء في نحو ( يغزو ، ويرمي ) في النصب ، وبناء ( أين ) و ( كيف ) و ( أهاً ) وغيرها على الفتح وبناء الفعل الماضي على الفتح<sup>(٥)</sup> ، وعلى جعلهم ( حبذا ) بمنزلة كلمة واحدة بأن ذلك كان للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم<sup>(٦)</sup> ، وجعل طلب التخفيف السبب أيضاً في إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل ، لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلاً عنها طلباً للتخفيف<sup>(٧)</sup> .

(١) أسرار العربية ( ص ١٠٥ ) .

(٢) انظر الإنصاف ( ١٤٤/١٥ ) .

(٣) الإنصاف ( ٢٦٣/٣٤ ) ، وانظر حول الاستدلال بهذا التعليل أسرار العربية ( ص ١٨٤ ، ٣٨٧ -

٣٨٩ ) ، والإنصاف ( ٤٦٠/٦٤ ) ، ( ٤٩٢/٦٩ ) ، ( ٨٣٤/١٢١ ) .

(٤) انظر البيان ( ٧٧/١ ، ٣٠٢ ، ٣٤١ ) ، ( ٧٧/٢ ، ١٠٨ ، ٣٠٠ ) .

(٥) انظر البيان ( ٤٤٤/٢ ) ، وانظر البيان ( ١٩٨/١ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٤٣١ ) ، وانظر

السابق ( ص ٣٢٣ ) ، وانظر أسرار العربية ٣٢ ، البيان ( ٧٦/٢ ، ٨٩ ) ، ( ٤٤/١ ، ٧٢ ) ، وانظر

أسرار العربية ( ص ٣١٩ ) على الترتيب .

(٦) انظر أسرار العربية ( ص ١٠٨ ) .

(٧) انظر أسرار العربية ( ص ١٦٣ ) ، وانظر هذا التعليل البيان ( ٣٩/١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٣٦٨ ) ،

( ٣٨/٢ ) ، وأسرار العربية ( ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٧٣ ) ، والإنصاف ( ١٢/١ ) ، ( ٥٧٣/٧٨ ) .

## علة دلالة الحال :

من ذلك إعادة الضمير على ما لم يجر له ذكر لدلالة الحال عليه <sup>(١)</sup> ، وعمل به الإضمار قبل الذكر في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [س ٣٢] ، أراد به الشمس ، وإنما أضمر قبل الذكر لدلالة الحال ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنَ عَنِّيَّ فَاعِلٌ ﴾ أراد به الأرض ، وإن لم يجر لها ذكر ، لدلالة الحال ، وهو كثير في كلامهم <sup>(٢)</sup> .

ودلالة الحال من العمل التي تسوِّغ الحذف ، فعمل بها حذف أحد الخبرين لدلالة الثاني عليه <sup>(٣)</sup> ، وعمل بها حذف ( لا ) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَأْكُلُوْنَ تَقَتَّزُوا تَذَكَّرُوْا يُؤْتَىٰ ﴾ [يوسف : ٨٥] ، لدلالة الحال عليه <sup>(٤)</sup> ، واستدلالة على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن نحصى <sup>(٥)</sup> .

## علة أمن اللبس :

إن أمن اللبس من العمل المهمة ، لأن غرض المتكلم الإفهام ، واللبس يمنع ذلك ، ومن ثم اكتسب هذا التعليل أهمية كبيرة ، واستخدم الأنباري هذا التعليل في العديد من المواضع ، من ذلك أنه يعمل به بناء ( قبل ، وبعد ) على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، ولا يدخلهما الرفع ، فلو بناه على الفتح أو الكسر لانتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبني على الضم ، لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء <sup>(٦)</sup> . وعمل بنفس هذا التعليل بناءهم المناهى المفرد المعرفة على الضم ، لأنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح ، تعين بناؤه على الضم <sup>(٧)</sup> . وعمل به كسر لون الثنية وفتح لون الجمع ، وجعلهم ثنية ما كان في البدن منه عضو واحد بلفظ الجمع ، وثنية ما كان في البدن منه عضوان بلفظ الثنية ، وعمل به وجوب

(١) انظر البيان ( ١١١/١ ) .

(٢) البيان ( ٣١٥/٢ - ٣١٦ ) ، وانظر السابق ( ١٢٨/١ - ١٢٩ ، ١٨٨ ) .

(٣) انظر البيان ( ٣٨٥/٢ ، ٤٤٤ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٢٧٨ ) .

(٥) الإنصاف ( ٦٣٢/٨٧ ) ، وسفر حول هذا التعليل البيان ( ١٦٠/١ ، ١٦١ ) ، ( ٦٨٥/٢ ) .

(٦) الإنصاف ( ٥٢٨ ، ٥١٣ ) ، ( ٢٣١ ، ٢٣٠/٢٧ ) ، ( ٥٤٤/٧٢ ) .

(٧) البيان ( ٢٤٨/٢ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٣١ - ٣٢ ) .

(٧) أسرار العربية ( ص ٢٢٤ ) .

تقديم المنصوب على المرفوع في ( إن ) وأحواتها من الحروف المشبهة بالفعل <sup>(١)</sup> .  
 ويعمل بأس اللبس أيضًا دخول الحكاية الكلام ؛ لأنها تزيل الالتباس ، وتزيل  
 التوسع في الكلام <sup>(٢)</sup> وكذلك عدم إبدال التنوين ياء في حال الجر ، كما قلب ألفا  
 في حال النصب ؛ لأنه يؤدي إلى أن تلبس ياء المتكلم <sup>(٣)</sup> ، ومجيء اللام بعد  
 ( إن ) المنعقة من الثقيلة ؛ لأن ( إن ) المنعقة في اللفظ بمنزلة التي يراد بها التنقي ،  
 فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء بها للمعق وإزالة اللبس <sup>(٤)</sup> .

### علة الفرار من التقاء الساكنين :

وهي علة تسوِّغ حذف أحد الساكنين أو تحريك أحدهما فرارًا من اجتماعهما ولقد  
 أكثر الأنباري من الاستدلال بهذا التعليل صراحة على حذف أحد الحرفين الساكنين ،  
 فرارًا من التقاء الساكنين ، من ذلك قوله في : ( ألوا ) أصله ( ألويا ) فاستغلت الضمة  
 على الياء ، فنقلت إلى التاء ، فلبت الياء ساكنة ، ووار الجمع بعدها ساكنة ، فاجتمع  
 ساكنان وهما لا يجتمعان ، فحذفت الياء لاتقاء الساكنين <sup>(٥)</sup> .

ويعمل به تحريك بعض الحروف لاتقاء الساكنين ، نحو كسر الذال من ( حيثل )  
 ؛ لأن التنوين يهد ساكنًا ، والذال ساكنة فكسرت الذال لاتقاء الساكنين <sup>(٦)</sup> ويعمل  
 به بناء ( أولاء ) و ( نحى ) و ( أيا ) على حركة فرارًا من التقاء الساكنين <sup>(٧)</sup> .

### علة كثرة الاستعمال :

وهي علة تسوِّغ الحذف أيضًا ، من ذلك استدلاله بهذا التعليل على حذف  
 الألف من ( بسم الله ) ، ومن ( الله ) في الخط ، وحذف أحد اللامين من ( الذين )  
 وحذف النون من ( تكن ) فيقولون ( لك ) ، وحذف ألف ( ما ) إذا دخل عليها

(١) انظر أسرار العربية (ص ٥٥) ، وانظر البيان (٢٩٠/١ - ٢٩١) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٤٩) على الترتيب .

(٢) أسرار العربية (ص ٣٩٠) . (٣) انظر أسرار العربية (ص ٤١٣) .

(٤) انظر الإنصاف ( ٩٠/٩٤ ) ، وانظر حواشي هذا التعليق أسرار العربية (ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٣٦٧) .

٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، والإنصاف ( ٣/٣٦ ) ، ( ٨٦/٦٢٣ ) ، ( ٦٨٣/٦٩ ) .

(٥) البيان ( ١/٦٥ ) ، وانظر أيضًا البيان ( ١/٥٨ ، ٣١٢ ) ، ( ٢/٣٠٠ ) ، وأسرار العربية (ص ٦١) .

(٦) ، والإنصاف ( ١/١٥ ) ، ( ١٠٨/٧٤٢ ) .

(٧) البيان ( ٢/٢٠ ) ، وانظر البيان ( ١/٣٨٤ ) .

(٧) انظر البيان ( ١/٤٩ ، ٥٧ ، ٣٨٠ ) ، ( ٢/٧٦ ) .

حرف الجر ، وحذف فعل القسم ، وحذف الألف من ( حاشي )<sup>(١)</sup> .  
 ويعمل حذف اللام من ( لعل ) كثيراً في أشعارهم ، بكثرتها في استعمالهم ولهذا  
 تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعل ، ولعللن ، ولعلن<sup>(٢)</sup> . ويعمل به اجتماع  
 ( يا ) و ( الألف واللام ) في نحو ( يا الله ) فيقول : يا إلهما جاز في هذا الاسم  
 خاصة ؛ لأنه كثر في استعمالهم ، فحذف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز في  
 غيره ؛<sup>(٣)</sup> .

### هذه التساع ،

من ذلك حذفهم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه اتساعاً وتوسّعهم في  
 ( هنالك ) إذ استعمل ظرفاً للزمان ، والأصل فيه أن يكون ظرفاً للمكان ، وحذفهم  
 حرف الجر اتساعاً مع بعض الظروف غير المختصة ، وإقامة العرب أسماء وظروف  
 الاستفهام مقام حروف الاستفهام<sup>(٤)</sup> .

ويعمل بهذا التعليل مذهب من أهمل ظن وأصواتها إذا تأخرت ، لأنهم يجعلونها  
 مقدمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسّعاً<sup>(٥)</sup> . ويعمل به  
 عمل ما قبل ( إلا ) في الظرف بعدها ، ولأن الظروف يتسّع فيها ما لا يتسّع في  
 غيرها ، ولهذا يكتفى فيها برائحة الفعل بخلاف غيرها من المفعولات ؛<sup>(٦)</sup> .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وصفاً ، ومجيء الجملة الأمرية  
 حالاً ، وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لتسعة اللفظة<sup>(٧)</sup> .

### هذه طول الكلام ،

وهي من العلل التي تسوّغ الحذف أيضاً ، فقد حلل بهذا التعليل امتناع إظهار خبر

(١) انظر البيان ( ٣١/١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ) ، وانظر الإنصاف ( ٢٨٥/٣٧ ) على الترتيب .

(٢) انظر الإنصاف ( ٢٢٤/٢٦ - ٢٢٥ ) .

(٣) أسرار العربية ( ص ٢٣١ ) ، وانظر الإنصاف ( ٣٤٠/٤٦ ) ، وانظر في هذا التعليل : البيان ( ٥٣/١ ، ١٨٩ ) ، وأسرار العربية ( ص ٤٠٢ ، ٤٢٩ ) ، والإنصاف ( ٤٠٩/٥٩ ) .

(٤) انظر البيان ( ١٩٩/٢ ) ، ( ٢٠٢/١ ) ، وأسرار العربية ( ١٨٠/١٨١ ، ٣٨٦ ) على الترتيب .

(٥) أسرار العربية ( ص ١٦١ ) . (٦) البيان ( ١١/٢ ) .

(٧) انظر الإنصاف ( ١١٥/١٤ - ١١٧ ) .

المتبداً بعد لولا لطول الكلام بها ، وعدم إظهاره بعد القسم لطول الكلام بحواب القسم <sup>(١)</sup> ، ويعلل به حذف الخبر لطول الكلام بصلة المتبداً <sup>(٢)</sup> ، كما علل به حذف آخر الاسم الخماسي في التصغير ، وحذف تاء التأنيث من الرباعي في التصغير لطوله ، وحذف الألف والياء في الاسم إذا كان على حمزة أحرف في النسب نحو ( مرجي ، ومشتري ) <sup>(٣)</sup> ولكن قد يكون طول الكلام مسوغاً للتكرار لا للحذف <sup>(٤)</sup> .

والحق أنني لم أذكر إلا ما شاع عند الأنباري من تعليلات ، فهناك تعليلات أخرى استخدمها الأنباري ، من ذلك حلة الاختصاص <sup>(٥)</sup> ، والإتباع ، والاختصار والضرورة ، والشذوذ .

وبعض من العرض السابق لأنواع التعليل عند الأنباري أقران :

الأول : أن هذا العرض قد أظهر مدى اعتماد الأنباري على هذه التعليلات في استدلالاته التحوية ، وإكثاره من الاستعانة بها . ساعدته على ذلك قدراته العقلية وثقافته المنطقية والكلامية التي أكسبته قدرة كبيرة على استنباط تلك العلل ، والكشف عن أغوارها .

الأمر الثاني : أنه قد ظهر من صيغ هذه التعليلات عند الأنباري أنها علل تأني لتسويغ القواعد وتبريرها ، إذ توجد بعد القاعدة لا قبلها ، فلا تعدى أن تكون دلالة أو أمانة على الأحكام ، تهدف إلى إضفاء نوع من الاتساق على تلك القواعد . وهي تعليلات تختلف عن تلك الموجبة للحكم ، التي تستخدم في العملية القياسية وتدخل في القياس باعتبارها ركناً من أركانه . ومن ثم طرح الأنباري هذه التعليلات من أصول النحو ، واقتصر في تأصيله لعلم الأصول على تلك الموجبة .

• • •

(١) انظر البيان ( ٣٦١/١ ) ، ( ٣٧٨ ، ٣٨١/٢ ) .

(٢) انظر البيان ( ١١٥/٢ ) ، ( ١٤٩ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ على الترتيب وانظر حول هذا التعليل : البيان ( ٦٥/١ ) .

(٤) ١٠١ ، ٢٦٨ ) ، والإصناف ( ٣٩٣/٥٦ ) .

(٥) انظر البيان ( ٢٣٣/١ ) ، ( ٣٦٤/٢ ) .

(٥) وهي من العلل التي استخدمها بكثرة في بيان عمل الحروف ، لأنها إما تعمل إذا احتضت ، وإذا لم

تكن مخصصة لم تعمل ، انظر أسرار العربية ( ص ١٢ ، ١٤٤ ، ٢٥٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ) ،

والإصناف ( ٣٨١/٥٥ ) ، ( ٥٧٨/٧٩ )

## الركن الرابع :

الحكم

وهو ثمرة القياس ونتيجته العملية ، وهو عند النحاة من أركان القياس ؛ لأن عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع لبطلت العملية القياسية بأسرها ، لأنه لا قياس بلا حكم ، ولقد عدّه أبو البركات - كما مر سابقاً - الركن الأخير من أركان القياس .

ولقد قسم النحاة الأحكام النحوية إلى واجبة ، وأخرى ممنوعة لأنه لم ينصف ضدها ، ولكن صور إلحاق المقيس بالمقيس عليه تتعدد تبعاً للعلّة ، ومن ثم تعدد الأحكام أيضًا ، فقسم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام : واجب وممنوع وحسن وفيح وخلاف الأولى وجائز على السواء ، وضرب لهذه الأقسام مثالاً بعمل الصفة المشبهة كما قسم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها <sup>(١)</sup> .

ومن الواضح أن التقسيم السابق للحكم النحوي صورة من صور التأثير الفقهي ، إذ تعد هذه الأقسام انمكاشات لتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي .

والحكم النحوي نوعان : حكم ثبت استعماله عن العرب ، وآخر ثبت بالقياس والاستنباط ، ويوضح لنا السيوطي رأي النحاة فيهما ، فالأول يقاس عليه بلا خلاف ، أما الثاني فظاهر كلامهم أنه يجوز <sup>(٢)</sup> كقياسهم الصفة المشبهة على اسم الفاعل في العمل ، وقد ثبت الحكم فيه بالقياس والاستنباط .

ولقد نعرض الأنباري - فيما سبق - لاختلاف النحاة حول جواز القياس على الأصل المختلف في حكمه ، وعقد لذلك باباً جعله بعنوان : « في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه » خلص فيه إلى جواز هذا النوع من القياس ؛ لأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه <sup>(٣)</sup> .

كما عقد فصلًا في إثبات الحكم ، بماذا ثبت بالنص أم بالعلّة ، ذكر فيه اختلاف العلماء في ذلك ، بإبطال الإلحاق وسد باب القياس ، لأن القياس حمل مرع على أصل بعلة جامعة ، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيسًا من

(٢) انظر الاقتراح (مر ١١٠) .

(١) انظر الاقتراح (مر ٣٩ - ٤٣) .

(٣) انظر لمع الأدلة (مر ١٢٤ ، ١٢٥) .

غير أصل وذلك محال ، ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو : ( صرب زيد عمرو ) بالنص لا بالعلة ، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عنيهما ، وذلك لا يجوز ، <sup>(١)</sup> .

ثم يعرض رأى من ذهب إلى أنه ثبت بالنص ، فقال : « وذهب بعضهم إلى أنه ثبت في محل النص بالنص وبثبت فيما عداه بالعلة ، وذلك نحو انصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية ، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالة على المظنون ، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معا ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعا به مظلونا ، وكون الشيء الواحد مقطوعا به مظلونا في حالة واحدة محال » <sup>(٢)</sup> .

ولكن الأنباري يرى أن الحكم إنما ثبت بالعلة لا بالنص ، ومن ثم اعترض على أدلة الفريق الثاني ، فقال : « الحكم إنما ثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ، بل هما متضاران فلا تناقض بينهما » <sup>(٣)</sup> .

فهو يرى أن إثبات الحكم بالنص لا بالعلة يؤدي إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس ، لأنه إذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس .

(٢) مع الأدلة ( ص ١٢١ ، ١٢٢ ) .

(١) مع الأدلة ( ص ١٢١ ) .

(٣) السابق ( ص ١٢٢ ) .



### أقسام القياس باعتبار العلة الجامعة

يقسم القياس باعتبار العلة الجامعة إلى قياس علة ، وشبه ، وطرْد ، وكان حق هذه الأقسام أن ترد في الحديث عن الركن الثالث من أركان القياس وهي العلة الجامعة ، إذ يقسم القياس إلى هذه الأقسام باعتبار نوع العلة الجامعة ، ولكن أثر الباحث إيرادها في موضع منعصل كي تأخذ حقها من الدراسة والبحث .

قال أبو البركات الأنباري : « اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد » <sup>(١)</sup> ويشير إلى مراتب هذه الأقسام ، إذ تختلف من حيث القوة في الاستدلال ، فيقول :

« فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة .

وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء .

وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء » <sup>(٢)</sup> .

### ١ - قياس العلة

عرفه الأنباري بقوله : « اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، نحو ما ينشأ من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد » <sup>(٣)</sup> ، وهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة - كما صرح الأنباري .

ويتضح من التعريف السابق أن العلة في هذا النوع من القياس هي التي علق عليها الحكم في الأصل ، أي أنها علة موجبة للحكم في الأصل ، وهي أيضًا موجبة للحكم في الفرع ما دامت موجودة في ذلك الفرع ، ولقد وضع أبو البركات ضوابط يخبر بها صحة هذه العلة ، وهي التأثير وشهادة الأصول ، فقال عنهما : « يستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير وشهادة الأصول .

أما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة ورواله لزوالها ، وذلك مثل أن يدل على بقاء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضامة ، فإذا طُلب بالدليل على صحة

(٢) السابق .

(١) لمع الأداة ( ص ١٠٥ ) .

(٣) السابق .

العلة ، قال : الدليل على صحتها التأثير ، وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنها قبل اقتضاها كانت معربة ، فلما انقطعت عن الإضافة صارت مبية ، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة ، ولو انقطعتها عن الإضافة لعادت مبية ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا إِنَّا هُمْ غَنَّةٌ ﴾ .

وأما شهادة الأصول : فمثل أن يدل على بناء ( كيف ؟ ) و ( أين ؟ ) و ( متى ؟ ) لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طُلب بصحة هذه العلة قال : ( الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد ، وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا ) فإن قيل : ( ومن أين زعمهم أن الأصول تشهد أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يبنى وقد أعربوا ) ( أيا ) مع تضمن معنى حرف الاستفهام كما تضمنت ( كيف وأحوالها ؟ ) قيل : إنما بقوا ( أيا ) وحدها على إعرابها مع تضمن معنى الحرف تنبيهًا على أن الأصل في الأسماء الإعراب ، كما أنهم بقوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد - مع مشابهة الاسم المرجحة للإعراب - على البناء تنبيهًا على أن الأصل في الأفعال البناء ، على أنهم قد قالوا : إنما أعربوها حملًا على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها : ( جزء ) ونقيضها : ( كل ) وبنا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد لأن نون التوكيد أكدت فيه الفعلية لردته إلى أصله وهو البناء ، على أن ( أيا ) جاءت شاذة في بابها ، والشواذ لا يورد نقضًا على القواعد المطردة ، ألا ترى أن الأصل في كل وار تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفًا نحو ( باب ، ودار ، وعصا ، وقفًا ) والأصل فيها : ( يَبُوءُ وَدَوَّزٌ ، وَعَصَوُ ، وَقَفُوْ ) فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا ، ولا يجوز أن يورد القَوْدُ ( والْحَوَكَةُ ) نقضًا ، لشذوذه في باب فكذاك هاهنا ، (١) .

وتظهر الأمثلة التطبيقية عند أبي البركات استعانة بقياس العلة في استدلالاته وتعقيداته النحوية ، ومن أمثلة هذا القياس ما ذكره في تعريفه لقياس العلة من قياس ( نائب الفاعل ) على ( المفاعل ) ومن ثم أخذ حكمه وهو الرفع ولعلة الإسناد ؛ ولأنهم لما حذروا الفاعل ، أقاموا المعمول مقامه ، فارتفع بإسناد الفعل إليه ، كما كان يرتفع الفاعل (٢) .

فعله الإسناد لما كانت موجودة في الفرع - وهي العلة التي تعلق بها الحكم في

(٢) أسرار العربة ( ص ٨٨ ) .

(١) مع الأدلة ( ص ١٠٩ ، ١٠٧ ) .

الأصل - استوجبت نفس الحكم في الفرع ، وأخذ الفرع ما للأصل من حكم وخصوصيات أخرى ، فثابت العاقل أحد حكم العاقل في الفرع ، وكان كالفاعل في عدم جوار تقديمه على الفعل <sup>(١)</sup> ؛ لأن قياس العلة قائم على مراعاة إيجاب العلة كما قاس ( الأسماء غير المتمكنة على ( الحروف ) في البناء لأنها تضمنت معنى الحرف ، نحو ( مَرَّ ، وَكَمَّ ، وَأَبْرَ ، وَكَيْفَ ، وَأَسَى ) ، فاما : ( من ) فإنها بنيت لأنها لا تخلو ؛ إما أن تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو اسما موصولا ، أو نكرة موصوفة ، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة .

وأما ( كم ) فإنما بنيت لأنها لا تخلو ؛ إما أن تكون استفهامية أو خبرية فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية فهي نقيضة ( رب ) للتقليل ، و ( كم ) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره <sup>(٢)</sup> .

وأما ( أين ) و ( كيف ) : فإنما بنيا على الفتح لأنها تضمنتا معنى حرف الاستفهام ، لأن ( أين ) سؤال عن المكان ، و ( كيف ) سؤال عن الحال ، فلما تضمنتا معنى حرف الاستفهام ، وجب أن ينيا ...

وأما ( أمسى ) فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف ؛ لأن الأصل في ( أمسى ) الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام ، تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تنيا <sup>(٣)</sup> .

ولهذا بنى أسماء الفايات ، نحو ( قبلُ ، وبعدُ ) على الضم ؛ لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضاعفين إلى ما بعدهما ، فلما اقتضى عن الإضافة - والمضاف مع المضاف إليه بمزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني <sup>(٤)</sup> . كما علل بناء الأسماء المبهمة ، كاسم الإشارة لتضمها معنى حرف الإشارة ،

(٢) أسرار العربية ( ص ٣٠ )

(١) انظر المحاصل ( ٣٨٥/٢ )

(٣) أسرار العربية ( ص ٣٢ )

(٤) أسرار العربية ( ص ٣١ ) ، وانظر البيان ( ١٩١/١ ) ، ( ٢٤٨/٢ ) .

وإن لم ينطق به <sup>(١)</sup> ، فيقول عن علة بناء ( هؤلاء ) : و أما ( هؤلاء ) فإثما بيئت لتضمنتها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به ، لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط ، والنفي ، والتمني ، والعطف ، إلى غير ذلك من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ( هؤلاء ) معنى حرف الإشارة فبنوها ونظير ( هؤلاء ) ( ما ) التي في التعجب فإنها بيئت لتضمنها معنى حرف التعجب وإن لم يكن لها حرف ينطق به ... فبنوها كما بنوا ( ما ) إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط <sup>(٢)</sup> ، وقاس ( الأسماء الموصولة ) على ( الحروف ) في البناء فقال معللاً بناء أسماء الصلوات : قبل لوجهين :

أحدهما : أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة ، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني .

والوجه الثاني : أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف ، لأنها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً <sup>(٣)</sup> ويقهر ( إذا ، ولما ، وأيان ومتى ) على ( الحرف ) في البناء ، لتضمنها معناه <sup>(٤)</sup> ، كما عدل بناء ( حيث ) على الضم بقوله : وإثما بيئت لوجهين :

أحدهما : أنها اقتطعت عن الإضافة إلى المفرد لأنها لا يجوز إضافتها إلا إلى الجمل ، فلما اقتطعت عن الإضافة إلى المفرد وهو الأصل تنزل منزلة بعض الكلمة ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ، فلما تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني .

والثاني : إنما كان مبنيًا لأنه أشبه الحرف ، لأنه لا يفيد مع كلمة واحدة كما أن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة ، لأنه يلزم إضافته إلى الجمل ، والجملة أقل ما تكون مركبة من كلمتين ، مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل ، فلما أشبه الحرف والحرف مبني فكذلك ما أشبهه <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر أسرار العربية ( ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ٣٣ ) ، وانظر حول بناء (ا ، الياء ) ( ٤٣/١ ) .

(٣) أسرار العربية ( ص ٣٨٤ ) .

(٤) انظر الياء ( ٥٥/١ ، ٥٦ ، ١٠٧ ) ، ( ٧٦/٢ ، ٤٧٦ ) .

(٥) الياء ( ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ ) .

ولكن يجب أن ملاحظ أن النحاة عندما يحكمون على شيء بالبناء حملًا له على الحرف لا يدكرون العلة التي لأجلها يسي الحرف نفسه مع وجودها في المقيس بل يدكرون وجهًا من أوجه الشبه التي تجمع بين الحرف وما قيس عليه في البناء كالشبه المصري - تخصص معنى الحرف أو اللغوي .

فوجه الشبه في قياس العلة غير معتبر مطلقًا ولا ينتقل به الحكم إلى المقيس ولو استقرأت جميع ما حمل على الحرف في البناء لوجدت العلة التي تعلق بها الحكم في الأصل وهو عدم اعتوار المعاني المختلفة وهي على موجودة في الأصل والفرع في جميع تلك الأمثلة ، ومن ثم فإن ذكر وجه الشبه في قياس العلة تسامح لا يخلو من إرادة الإيضاح والتفريب .

فالخروف التي هي الأساس الذي يقاس عليه غيره من البنات مقيسة على الأصوات في البناء <sup>(١)</sup> ، وما ذلك إلا لعل عدم اعتوار المعاني المختلفة على كليهما وذلك أنها لما جمدت فلم تصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء <sup>(٢)</sup> ، ولكن يبدو أن النحاة قد اختلفوا حول اعتبار علة البناء الأصلية في الحرف عدم اعتوار المعاني المختلفة عليها ، فهو أمر قابل للنظر والبحث ، ولا يسلم به جميع النحاة .

والخلاصة ، أنه ينبغي ألا يوهم أن ما قيس على الحرف في البناء كان مقيسًا بقياس شبه ، لأن قياس الشبه هو حمل ( ما لا علة فيه على ما فيه علة ) <sup>(٣)</sup> ، وذلك لوجود علة حكم الأصل في الفرع ، وإن وجدت أوجه من الشبه بينهما فأوجه الشبه هذه تعد معوزة لقياس العلة لا غير ؛ لأن وجود العلة في الفرع في قياس العلة يوجب الحكم ، في حين أن وجه الشبه ليس كذلك ، بدليل وجود أوجه شبهة بين كثير من التشابهات ، ولكن لا يقاس بعضها على بعض <sup>(٤)</sup> .

## ٢ - قياس الشبه

يعرفه الأنباري بأنه : أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي غلق عليها الحكم في الأصل <sup>(٥)</sup> ويوضح ذلك بمثال فيقول : « ذلك مثل أن يدل

(٢) انظر السابق

(١) انظر الخصائص ( ٣٧/٢ ) .

(٤) انظر أصول النحوي للخصائص ( ص ٣٠٣ ) .

(٣) المصنف لابن جني ( ١٩١/١ ) .

(٥) لمع الأدلة ( ص ١٠٧ )

على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان مرثيا كالاسم .

وبان ذلك أن تقول : ( يقوم ) فيصلح للحال والاستقبال . وإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : ( رجل ) فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت : ( الرجل ) اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابه الاسم والاسم معرب فكذا ما شابهه . أو يدل على إعرابه بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم ، والاسم معرب فكذا هذا الفعل ، وبانه أنك تقول : ( إن زيدا يقوم ) كما تقول : ( إن زيدا قائم ) ، و ( قائم ) معرب ، فكذا ما قام مقامه ، أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة والأسماء المشتركة معربة فكذا ما أشبهها ، أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه ، فإن قولك ( يَمْضِرْب ) على وزن ( ضارب ) ، وكما أن ( ضاربا ) معرب فكذا ما أشبهه <sup>(١)</sup> .

أما عن العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس فيقول عنها الأتباري :

« والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول : هي الاختصاص بعد الشياخ ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني : هي دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث : الاشتراك ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع : جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه <sup>(٢)</sup> ولكن هذه العلة ليست العلة التي ألوجبت الحكم في الأصل ، ومن هنا يشير الأتباري إلى الفرق بين العلة في قياس العلة والشبه والطرد ، فيقول تعليقا على المثال السابق : « وليس شيء من هذه العلة في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس ؛ لأن الاسم يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ، ولو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف . وكذلك أمضا كان اللبس يقع في نحو ( ما أحسن زيدا ! ) إذا كنت متصجيا ، و ( ما أحسن زيدا ؟ ) إذا كنت مستفهيا ، و ( ما أحسن زيدا ) إذا كنت

(٢) لنع الأدلة ( ص ١٠٨ ، ١٠٩ ) .

(١) لنع الأدلة ( ص ١٠٧ ، ١٠٨ ) .

نافياً ، فإنك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنهي ، فأعربوا لإزالة اللبس ، وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس اربعة وقياس الشبه . إلا أن قياس الشبه لابد فيه من إشارة إلى طريق علة الظن وهذا هو الفرق بين قياس الطرد ، وسيذكر فيما بعد <sup>(١)</sup> .

وممى هذا أن قياس الشبه قائم على نقص إيجاب العلة ، إذ إن الحكم ينتقل إلى المشبه مع عدم وجود علة المشبه به فيه ، وهذا قد يدخل فيما يسمى بزوال العكس ، وهو بقاء الحكم مع زوال علقه ، والعكس شرط من شروط إيجاب العلة للحكم . وهو على ذلك مخالف لقياس العلة ، لأنه قائم على مراعاة إيجاب العلة <sup>(٢)</sup> .

وأما عن قوة هذا النوع من القياس في الاستدلال ، فقد صرح الأنباري - كما مر سابقاً <sup>(٣)</sup> - بأنه معمول به عند أكثر العلماء ، وهو عنده قياس صحيح يجوز اتشابه به في أوجه الوجهين كقياس العلة ، لأن قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب عليه الظن وهذا القياس يوجب عليه الظن فجاز التمسك به ، لأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه ، ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية ، ولم ينكر ذلك منهم منكر ولا غيره مغير ، فكان ذلك كافياً <sup>(٤)</sup> .

ومن أمثلة هذا النوع من القياس ما ذكره الأنباري في التعريف السابق لقياس الشبه من قياس (الفعل المضارع) على (الأسماء) ، ويذكر لذلك خمسة أوجه من الشبه بينهما <sup>(٥)</sup> ، ولهذا الشبه أيضاً جاز أن يقع المضارع بعد حرف الاستثناء ، دون الماضي فيجوز نحو ، ما زيد إلا ولا يجوز : ما زيد إلا قام <sup>(٦)</sup> .

وكذلك قاس (فعل النهي) على (الاسم) ، لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معرباً <sup>(٧)</sup> .

ومن أمثلة هذا القياس ، قياس ألف (كلا وكتنا) على الألف في (لدى وإلى

(١) السابق (ص ١٠٩) (٢) انظر لمبول الحوفي المختصر (ص ٢٨١)

(٣) انظر لمع الأدلة (ص ١٠٥) . (٤) لمع الأدلة (ص ١٠٩) .

(٥) انظر أسرار العربية (ص ٢٥ - ٢٧) ، (ص ٣٢١ ، ٣٢٢) ، والإيضاح (٥٤٩/٧٣ - ٥٥٠)

(٦) البيان (٢٦١/٢)

(٧) أسرار العربية (ص ٣٢٠) ، وانظر الإيضاح (٥٤٢/٧٢)

وعلى ( لأنها أشبهتها ، لأنها لزمنا الإضافة وجر الاسم بعدهما ، وكما أن ( لدى وإلى وعلى ) لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو ( لدى زيد ، وإلى عمرو وعلى بكر ) وتقلب مع المصغر نحو ( لديك وإليك وعليك ) فكذلك كلا وكلتا لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المصغر <sup>(١)</sup> ، ويقول في موضع آخر عن علاقة المشابهة بينهما : « ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ، أن هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ، ولا تقع إلا مضافة ، كما أن هذه الكلم لها حال النصب والجر وليس لها حال الرفع » <sup>(٢)</sup> .

كما قاس ( ما ) الموصولة على ( ما ) الشرطية في جواز دخول الفاء في خبرها ، لما فيها من الإبهام ، يقول الأنباري في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ قَا أَصْلَافٌ مِّنْ سَنَنَ رَبِّكَ أَلَّا ﴾ [النساء : ٧٩] : « دخلت الفاء في خبر المبتدأ لما في ( ما ) من الإبهام مع أن صلتها فعل فأشبهت الشرطية التي تقتضي الفاء » <sup>(٣)</sup> .

أما عن نواصب المضارع وجوازها ، فقد قاس ( أن ) الناصبة للمضارع على ( أن ) في حمل النصب فيقول : « ووجب أن يكون حملها النصب لأن ( أن ) الخفيفة تشبه أن الثقيلة ، و ( أن ) الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ( أن ) هذه يجب أن تنصب الفعل » <sup>(٤)</sup> ، كما قاس ( لن ، وإذن ، وكي ) على ( أن ) لأنها تشبهها ووجه الشبه بينهما أن ( أن ) الخفيفة تخلص الفعل للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها <sup>(٥)</sup> ، كما قاس أدوات الجزم ( كلم ولما ) على حرف الشرط ( كإن ) <sup>(٦)</sup> .

وفي معرض رؤءه على الكوفيين يقيس ( فعل التعجب ) على ( الاسم ) ولذلك دغنه التصغير ، و « إنما دغنه التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدغله بعض أحكامها ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله » <sup>(٧)</sup> ، وقيس ( أعمل التعجب ) على ( أعمل التفضيل ) لأنه

(١) الإنصاف ( ٤٥٠/٦٢ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ٢٨٩ ) .

(٣) البيان ( ٢٩١/١ ) ، وانظر البيان ( ٣٧٦/٢ ، ١٣٨ ) .

(٤) أسرار العربية ( ص ٣٢٨ ) .

(٥) السابق ، وانظر السابق ( ص ٣٢١ ) .

(٦) انظر أسرار العربية ( ص ٣٢٣ ) .

(٧) الإنصاف ( ١٤٢/١٥ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ١١٧ ) .



أشبهه في إفادة التعميل والمبالغة ، فدخله التصغير أيضًا <sup>(١)</sup> .

وأما عن عمل المشتقات ، فقد قاس الأنباري ( اسم الفاعل ) على ( الفعل المضارع ) في العمل ، لما يسهما من مشابهة <sup>(٢)</sup> ، كذلك ( اسم المفعول ) فإنه بمنزلة اسم الفاعل في العمل لشمه الفعل ، إلا أن اسم الفاعل يقدر في تقدير الفعل الذي سمى فاعله <sup>(٣)</sup> ، كما قاس ( اسم الفاعل والصفة المشبهة به ) على ( الفعل ) في تحمل الضمير ، لأنهما يشبهان العمل لفظًا ويتضمنانه معنى ، وهو الأصل في تحمل الضمير ، وقاس ( العدد ) على ( الصفة المشبهة باسم الفاعل ) في العمل <sup>(٤)</sup> .

ويقاس الأفعال الناسخة نحو ( كان وأخواتها ) على ( الأفعال الحقيقية ) في العمل ، لأنها أشبهتها ولذلك رفعت الاسم ونصبت الخبر كما أن الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ، ولهذه المشابهة أيضًا جاز تقديم أخبارها على أسمائها ، وجاز تقديم أخبارها على أنفسها ، ولهذا أيضًا لم يجوز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها <sup>(٥)</sup> . ويقاس ( كاد ) من أفعال المقاربة على ( كان ) الناقصة ، في جواز إضمار ضمير الشأن ؛ لأنها أشبهتها في أنها لا تستغني عن الخبر بخلاف ( عسى ) <sup>(٦)</sup> .

ويقاس ( ما ) على ( ليس ) في العمل ، لأن ( ما ) أشبهت ( ليس ) ووجه التشبه بينهما من وجهين :

أحدهما : أن ( ما ) تنفي الحال ، كما أن ( ليس ) تنفي الحال .

والوجه الثاني : أن ( ما ) تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ( ليس ) تدخل على المبتدأ والخبر ، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل على خبر ( ليس ) فإذا ثبت أنها أشبهت ( ليس ) فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر <sup>(٧)</sup> ، وكما قاس ( ما ) على ( ليس ) في العمل ، قاس ( ليس ) على ( ما ) في عدم التصرف <sup>(٨)</sup> .

(١) انظر الإنصاف ( ١٤١/١٥ - ١٤٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ١١٧ ، ١١٨ ) .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ٢٧ ) . (٣) البيان ( ٢٧/٢ )

(٤) انظر الإنصاف ( ٥٦/٧ - ٥٧ ) ، وأسرار العربية ( ص ١٩٨ ، ١٩٩ ) عن الترابي

(٥) انظر أسرار العربية ( ص ١٣٨ ، ١٣٩ ) . (٦) انظر البيان ( ٤٠٦/١ )

(٧) أسرار العربية ( ص ١٤٣ )

(٨) انظر السابق ١٣٣ ، والإنصاف ( ١٩١/١٨ ) .

ويقاس عمل ( إن المحففة ) على ( ما ) لأنها بمرتبتها وفي معناها <sup>(١)</sup> ، كما قاس بإبطال عملها على إبطال عمل ( ما ) ، كدحول الاستثناء ، إذ يبطل الاستثناء عمل ( ما ) وهي الأصل المشبه به في العمل ، وإذا بطل عمل الأصل بالاستثناء فلا يبطل عمل الفرع أولى <sup>(٢)</sup> .

وأما الحروف الناصحة - ( إن وأحواتها ) - فقد حملها على ( العمل ) في العمل لأنها أشبهت من خمسة أوجه <sup>(٣)</sup> ولهذه المشابهة أيضًا نصبت الاسم تشبيهًا بالمفعول ، ورفضت الظير تشبيهها بالفاعل ، وتقديم المنصوب على المرفوع لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظًا ومعنى ، حملت عليه في العمل ، وكانت فرقًا عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزم الفرع الفرع <sup>(٤)</sup> . وعلى الرغم من أنه يعرض في مواضع عديدة رأى الكوفيين في عدم إعمال ( إن ) مع التخفيف ، ويحكي عنهم قولهم ( إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنما منية على الفتح كما أنه منية على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ، فوجب إبطال عملها ) <sup>(٥)</sup> إلا أنه يرفض ذلك ويقول ردًا على ذلك : « هذا باطل ، لأن ( إن ) إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى ، وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها في موضعها فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول : ( ع الكلام ، وسن الثوب ، ولي الأمر ) وما أشبه ذلك ، ولا تبطل عمله ، فكذلك هاهنا » <sup>(٦)</sup> .

فأبو البركات يقاس ( إن ) المحففة من الثقيلة مع الحذف على الفعل في العمل مع الحذف ، لما بينهما من المشابهة ويعترض على ما ادعاه الكوفيون من زوال الشبه ، بأن الشبه بينهما لم يكن لفظيًا فقط ، بل هو شبه لفظي ومعنوي فإذا زال أحدهما بقي الآخر ، فلزم إعمالها . وهو يؤكد ذلك في موضع آخر مستدلًا بنظيرتها وأختها

(١) انظر البيان ( ٢٨١/١ ) .

(٢) انظر البيان ( ٣٠/٢ ، ٦٧ ، ١٣٣ ، ٢٩٥ ، ٣٦١ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ١٤٨ ، ١٤٩ ) ، وانظر الإصناف ( ٢٢٦/٢٦ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ١٤٩ ، ١٥٠ ) ، وانظر الإصناف ( ١٧٨/٢٢ ) .

(٥) الإصناف ( ١٩٥/٢٤ ) ، وانظر حول نفس هذا الرأي البيان ( ١٤٦/٢ ، ٢٩٤ ، ٣٥٣ ) .

(٦) الإصناف ( ٢٠٨/٢٤ ) ، وانظر البيان ( ٢٩/٢ ) .

( نعل ) يقول . « لا نسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط وإنما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه ، ... وهذه الوجوه من المشابهة بين نعل والعمل لا تبطل بأن تكون على وزن من أورانته وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة » (١) .

ويقىس ( اننادى المفرد المعرفة ) على أسماء العاليات نحو ( قبل ، وبعد ) في البناء على الضم ؛ لأنه أشبهها في كونه عاية يتم بها الكلام ويقطع عندها (٢) كما حمل ( حركة البناء ) على ( حركة الإعراب ) لأطراد البناء في كل منادى مفرد ، ومن ثم أخذ حكمه في جواز العطف والوصف على اللفظ (٣) .

ومن ذلك أيضًا قياسه ( الأسماء الممنوعة من الصرف ) على ( الأفعال ) ؛ لأنه إنما منع من الصرف لأنه أشبه الفعل ، والفعل ليس فيه جر ولا تنوين فكذلك أيضًا ما أشبهه (٤) ، كما قاس صيغة ( فعلان فَعْلَى ) كحيران وعطشان على ( ما في آخره ألف التانيث الممدودة ) في عدم الصرف ، فيقول : « وهذا النحو لا ينصرف معرفة ولا نكرة لأن ( فعلان فَعْلَى ) أشبه ما في آخره ألف التانيث الممدودة ، وما في آخره ألف التانيث الممدودة لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فكذلك ما كان على فعلان فعلى » (٥) كما قاس ( غير ) على ( الظروف المبهمة ) نحو ( خلف ، وأمام ، ووراء ، وقدام ) لأنه أشبهها في الإبهام فجاز أن يتعدى إليه الفعل اللازم بغير واسطة (٦) ، كما حمل ( ظروف المكان ) على ( ظروف الزمان ) في جواز تعدي الفعل إليها ، لما بينهما من المشابهة (٧) و ( ندن ) على ( عضد ) في جواز حذف الضم ، لأنه على وزنه ، فيقال فيه ( ندن ) كما يقال ( هَضْد ) (٨) .

ويتضح من الأمثلة السابقة كثرة هذا النوع من القياس عند الأنباري واعتماده عليه في الاستدلال ، ولقد كشفت الدراسة عن مجموعة من الملحوظات المهمة المتعلقة بهذا القياس ، والتي تلقى مزيدًا من الضوء على قياس الشبه عند الأنباري ،

(١) الإنصاف ( ٢٢٦/٢٦ ) .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ٢٢٥ ) .

(٣) انظر البيان ( ٢٧٥/٢ ) .

(٤) أسرار العربية ( ص ٣٠٩ ) ، وانظر أيضًا ( ص ٣٦ ، ٣٠٨ ) .

(٥) البيان ( ٣٢٦/١ ) .

(٦) الإنصاف ( ٢٦٢/٣٤ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢٠٣ ) .

(٧) انظر أسرار العربية ( ص ١٧٩ ، ١٨٠ ) . (٨) انظر البيان ( ٩٩/٢ ) .

وتتلخص في النقاط التالية .

١ - أن قياس الشيء لما كان قائماً على إيهاد أوجه من الشيء بين المقيس والمقيس عليه ، انحط فيه الفرع عن درجة الأصل ، فلم يأخذ كل ما للأصل من أحكام وخصوصيات ، لأن العلة الموجبة للحكم في الأصل غير موجودة في الفرع ولذلك صرح الأنباري بانحطاط درجة الفروع عن درجة الأصول في هذا القياس وصرح بأن ( الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول ) <sup>(١)</sup> .

ومن أمثلة ذلك ما قاله في قياس ( لات ) على ( ليس ) ، حيث قال : ( لات ) حرف بمعنى ( ليس ) وله اسم وغير كليس ، ... ولا يكون اسمه وغيره إلا الحين ، ولا يجوز إظهار اسمه ، لأنه أوغل في الفرعية ، لأنه فرع على ( ما ) و ( ما ) فرع على ( ليس ) فالتزم طريقة واحدة <sup>(٢)</sup> ، فهو إذن يقيس ( لات ) على ( ليس ) ولكنه يلزمها طريقة واحدة لأنها أوغل في الفرعية ، فهي فرع على ( ما ) ، و ( ما ) فرع على ( ليس ) .

وعلى الرغم من أنه يعمل ( ما ) قياساً على ( ليس ) لأنها تشبهها في نفس الحال ؛ فإنه يجعلها أضعف من ( ليس ) لأنها فرع عليها ، ومن ثم لا يطل عملها إذا تقدم غيرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بأن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك قياسه ( الحروف الناسخة ) على ( الفعل ) في العمل ، ولكن قدم المنصوب على المرفوع فيها ؛ لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى ، حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالتزم الفرع الفرع <sup>(٤)</sup> .

وهذا مخالف للقياس العلة الذي يأخذ الفرع فيه جميع ما للأصل من خصوصيات وأحكام ، ويكون في قوة الأصل ، لأنه قائم على إيهاد العلة واشتمال الأصل والفرع على نفس العلة . ولقد أشرت - في موضع سابق - إلى ذلك عند

(١) انظر الإصناف ( ٦٠/٨ ) ، ( ١٧٦/٢٢ ) ، ( ٢٢٩/٢٧ ) ، ( ٦١٧/٨٥ ) .

(٢) البيان ( ٣١٢/٢ ) .

(٣) الإصناف ( ١٦٦/١٩ ) ، وانظر البيان ( ٢٥٧/٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ١٤٥ ، ١٤٦ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ١٤٩ ، ١٥٠ ) ، والإصناف ( ١٧٨/٢٢ ) .

الحديث عن قياس ( نائب الفاعل ) على ( الفاعل ) ، فعلة الإسناد لما كانت موجودة في الفرع ، وهي علة الحكم في الأصل ، أخذ الفرع ما للأصل من خصوصيات فأخذ حكمه وهو الرفع ، وكان كالفاعل في عدم جواز تقديمه على العمل . ولهذا كان قياس الشبه أضعف من قياس العلة ، وجعله الأنباري بعده من حيث القوة في الاستدلال .

٢ - أنه يبطل قياس الشبه إذا زال وجه الشبه الذي جمع بين الفرع والأصل فيسلب الفرع الحكم الذي أخذته بالمشابهة ، من ذلك أن ما كان من المعطيات موصوفاً كاسم الفاعل والصفة المشبهة به ، فإنه لا يجوز إعماله ، لأنه إنما عمل لشبه الفعل ، والصفة تخرجه عن شبه الفعل (١) .

ومن ذلك أن ( المصدر ) إنما يعمل عمل ( الفعل ) لتضمنه حروفه (٢) ، ولكن المصدر إذا وصف لا يعمل ، لأن الصفة تؤذن بهام الموصوف فلا يجوز أن تبقى له بعد الصفة بقية لأنه يخرج بالوصف عن شبه الفعل ، وكذلك إذا أخرت عن المصادر وعطفت عليها لم تعملها ، لأنك تفصل بين الصلة والموصول ، لأن المفعول داخل في صلة المصدر ، والخبر والمعطوف غير داخلين في الصلة (٣) .

ولقد قاس الأنباري - فيما سبق - ( ما ) على ( ليس ) في العمل ، لأنها تشبهها في نفي الحال ، فأوجب لها هذا الشبه أن تعمل عملها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولكنها فرع على ( ليس ) في العمل ومن ثم فهي أضعف في العمل ، ولذلك فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بأن الخفيفة ، ولولا ذلك لأضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع (٤) .

ويوضح أبو البركات سبب إبطال هذه العوامل لعمل ( ما ) ، فيقول : « فإن قيل : فلم يبطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بهلا ، قيل : لأن ( ما ) إنما عملت لأنها أشبهت ( ليس ) من جهة المعنى ، وهو النفي ، و ( لا ) تبطل معنى النفي تنزول المشابهة ، وإذا زالت المشابهة ، وجب ألا تعمل ، فإن قيل :

(١) البيان ( ٣٩٠/٢ ) ، وانظر السابق ( ٢٨٣/١ ، ٣٩٢ ) .

(٢) انظر الإنصاف ( ٥٧/٧ ) .

(٣) البيان ( ١٤٣/٢ ) ، وانظر ( ٣٩٣/١ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٦٦/١٩ ) .

فلماذا بطل عملها أيضًا إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بـ ( إِنْ ) الخفيفة ، قيل : لأن ( ما ) ضحيقة في العمل ، لأنها إما عملت لأنها أشبهت فعلًا لا يتصرف شيئًا ضحيقًا من جهة المسمى فلما كان عملها ضحيقًا بطل عملها مع الفصل .

ولهذا المعنى يبطل عملها أيضًا إذا تقدم الخبر على الاسم نحو : ( ما قائم ريد ) لضبعها في العمل ، فالزمت طريقة واحدة <sup>(١)</sup> ، ولقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره الأنباري في العديد من المواضع على لسان الكوفيين من إبطال حمل ( إِنْ ) الخفيفة من الثقلية مع التخفيف ، لأنها إذا خففت نقصت عن شبه ( الفعل ) فلم تعمل <sup>(٢)</sup> .

وبشر أيضًا إلى عدم جواز إعمال ( إِنْ ) إذا كانت بمعنى ( ما ) في لغة من أعملها إذا دخل الاستثناء <sup>(٣)</sup> ، كما أن ( الممنوع من الصرف ) يدخله الجر في موضع الجر ، إذا اتصل ( بالالف واللام أو الإضافة ) لأنه بعد بدخولهما عن شبه الفعل <sup>(٤)</sup> أما ( إِنْ ) وهو أحد الحروف التي تنصب الفعل المستقبل ، فلا يجوز إعمالها إذا دخلت على فعل الحال ، نحو قولك : ( إِنْ أَطْنَك كاذبًا ) إذا أردت أنك في حال الظن ، وذلك لأن ( إِنْ ) إما عملت لأنها أشبهت ( أُنْ ) و ( أُنْ ) لا تدخل على فعل الحال ، ولا يكون بعدها إلا المستقبل ، فإذا زال الشبه بطل العمل ، <sup>(٥)</sup> وهو أخيرًا يرفض قياس الكوفيين في حمل ( ما ) على ( لم ولن ولا ) ويعلن فيه عن طريق إزالة الشبه بينهما <sup>(٦)</sup> .

٣ - لا يشترط الأنباري في هذا القياس أن يكون التشابه تامًا بين المشبه والمشبه به ، فكما توجد أوجه للشبه بين المتشابهين توجد أيضًا أوجه للخلاف بينهما ، فهناك فرق بين التشابه والتماثل ، فالتشابه هو علة الحكم في قياس الشبه وليس التماثل ، لأنه لا تماثل حقيقي بين شيئين .

ومقال ذلك أن ( اسم الفاعل ) في العمل لشبه الفعل ، إلا أن اسم الفاعل يقدر في تقدير الفعل الذي شكى فاعله <sup>(٧)</sup> .

(١) أسرار العربية ( ص ١٤٥ ، ١٤٦ ) ، وانظر البيان ( ٢٥٧/٢ ) ، ولإنصاف ( ١٥٦/١٧ )

(٢) انظر البيان ( ١٤٦/٢ ، ٢٩٤ ، ٣٥٢ ) .

(٣) انظر البيان ( ٣٠/٢ ، ٦٧ ، ١٢٣ ، ٢٩٥ ، ٣٦٠ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٣١٤ ) . (٥) أسرار العربية ( ص ٣٣١ )

(٦) انظر الإنصاف ( ١٧٣/٢٠ ) . (٧) انظر البيان ( ٢٧/٢ ) .

ولذلك صرح بأنه « ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لابد أن يكون بينهما معاورة في بعض أحكامه » <sup>(١)</sup> .

ولكن ربما أخذ الشيء شيئاً يشيعين مختلفين ، فيأخذ في حكمه منزلة بين المنزلتين ، وضرب لذلك مثلاً ( ليس ) التي أخذت شيئاً من ( كان ) وشيئاً من ( ما ) فأخذت شيئاً من ( كان ) ، و لأنها فعل كما أنها فعل ، وشيئاً من ( ما ) لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال ، و ( كان ) يجوز تقديم غيرها عليها ، و ( ما ) لا يجوز تقديم غيرها على اسمها ، فلما أخذت شيئاً من ( كان ) وشيئاً من ( ما ) صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم غيرها على اسمها ، لأنها أقوى من ( ما ) ، لأنها فعل و ( ما ) حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجوز تقديم غيرها عليها ، لأنها أضعف من ( كان ) ، لأنها لا تنصرف و ( كان ) تنصرف ، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق <sup>(٢)</sup> ، فقد جمل ( ليس ) في منزلة بين منزلتي ( ما ) و ( كان ) لأنها أشبهتهما ، ومن ثم جاز تقديم غيرها على اسمها ، لأنها أقوى من ( ما ) ، ولم يجوز تقديم غيرها عليها ، لأنها أضعف من ( كان ) ، لـ ( كان ) يجوز تقديم غيرها عليها ، و ( ما ) لا يجوز تقديم غيرها على اسمها .

ويرى الأتباري أيضاً أنه قد لا يبطل العمل أو قياس الشبه زوال أحد جوانب الشبه بين المقيس والمقيس عليه ، لأن قياس الشبه لما لم يحم على علة الأصل ، جاز أن يحمل المشبه على المشبه به لعدة أوجه شبيهة كما في حمل المضارع على الاسم ، ولذلك رأى أن ( لعل ) لا يبطل عملها حمل ( الفعل ) ألا تكون على وزن من أوزان الفعل ، لأنها أشبهت الفعل من وجهين ، اللفظ والمعنى وذكر لها ثلاثة أوجه للشبه بالفعل ، ثم قال : « وهذه الوجوه من المشابهة بين ( لعل ) و ( الفعل ) لا تبطل بأن لا تكون على وزن من أوزانه ، وهي كائنة في إليات عملها بحكم المشابهة » <sup>(٣)</sup> .

ولقد سبقت الإشارة أيضاً إلى أنه لا يبطل عمل ( إن ) المخففة من الثقيلة لأنها أشبهت ( الفعل ) لفظاً ومعنى ، وذلك من خمسة أوجه ، وهي بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عملها <sup>(٤)</sup> .

(٢٠١) الإنصاف ( ١٦٤/١٨ ) .

(٣) الإنصاف ( ٢٢٦/٢٦ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ٢٠٨/٢٤ ) ، واليان ( ٢٩/٢ ) .

٤ - أن الشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لم يخرج بذلك المشابهة عن أصله ، من ذلك دخول التصغير أفعل في التعجب ، « لأنه أئزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً ، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرج عن كونه فعلاً » (١) .

ويقول عن أفعل التعجب في موضع آخر : « وأما قولهم : إنه يصح كما يصح الاسم ، قلنا : التصحيح حصل من حيث حصل التصغير ، وذلك لحمله على باب : ( أفعل ) الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء لأنه لزم طريقة واحدة ، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين ، وجب أن يصح كما يصح الاسم ، وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً ، كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين ولم يخرج عن كونه اسماً ، فكذلك هاهنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً » (٢) .

ونستخلص مما تقدم أن الشيء إذا أشبه الشيء من جهة وأخذ حكمه ، فإن ذلك لا يخرج عن أصله ، فأفعل التعجب يشبه الاسم فدخله التصغير ، والفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولكن ذلك لا يخرجهما عن أصبيهما في كونهما فعلين ، وكذلك اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل وما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين فمتع من الصرف ، ولكن ذلك لم يخرجهما أيضاً عن أصليهما وكولهما اسمين .

(١) لإيضاح ( ١٤٢/١٥ ) . وانظر أسرار العربية ( ص ١١٧ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ١١٨ ، ١١٩ ) .



## ٢ - قياس الطرد

يعرفه أبو البركات بأنه « هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة »<sup>(١)</sup> والإخالة هي المناسبة ، أي تفقد المناسبة في العلة

ولقد عرض الأتباري اختلاف النحاة في كون هذا النوع من القياس حجة وذكر مذهبه للعماء في هذا الشأن ، « فذهب قوم إلى أنه ليس حجة ، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ألا ترى أنك لو عللت بناء ( ليس ) بعدم التصرف لا طرد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لا طرد الإعراب في كل اسم غير متصرف ، فلما كان ذلك الطرد لا يوجب غلبة الظن أن بناء ( ليس ) لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ، بل نعلم بقينا أن ( ليس ) إنما بنى لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب - كما بينا .

وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به فلا بد من إخالة أو شبه . والذي يدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدى ذلك إلى الدور ، ألا ترى أنه إذا قيل له : ( ما الدليل على صحة دعواك ؟ ) فيقول : ( أنا أدعي أن هذه علة في محل آخر ) ، فإذا قيل له : ( وما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ ) فيقول : ( دعواي أنها علة في مسألتنا فدعوا دلي على صحة دعوا ) وإذا قيل له : ( وما الدليل على أنها علة في الموضوعين جميعاً ؟ ) فيقول : ( وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة ) فإذا قيل له : ( فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه ) ، فيقول : ( كونها علة ) ، فإذا قيل له : ( وما الدليل على كونها علة ) ، فيقول : ( وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه ) فيصير الكلام دوراً ، ولا يفلح طارده مع هذه المطالبات أبداً »<sup>(٢)</sup> .

ويعرض المذهب الآخر الذي ذهب « إلى أنه حجة ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا ( الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص ، وهذا موجود ها هنا ) . وربما قالوا : ( عجز المعترض دليل على صحة العلة ) وربما حرروا عبارة وقالوا . ( نوع

(٢) لمع الأدلة ( ص ١١٠ ، ١١١ )

(١) لمع الأدلة ( ص ١١٠ ) .

من القياس ، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخلال أو شبه (١) .  
ويبدو أن عددا من المحققين جعلوه حجة ؛ إذ يصرح الأنباري في موضع سابق -  
بأنه معمول به عند كثير من العلماء (٢) .

ولكنه يرفض هذا المذهب ويرى عدم حجتيه ، فيقول : وهذا ليس بصحيح فأما  
قولهم : ( الدليل على صحة العلة إطردها وسلامتها عن البقص ) فلا حجة لهم فيه  
فإنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة ، وادعوا هاهنا أنه العلة نفسها ، وليس من  
ضرورة أن يكون دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة ، بل ينبغي على قولهم أن  
يبينوا العلة ثم يدعوا على صحتها بالطرد ؛ لأن الطرد نظر بأن بعد ثبوت العلة وكان  
ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يطردوها ، وقولهم ( إن عجز المعارض دليل على  
صحة العلة ) .

قلنا : ( لا بل عجزك عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها ) وقولهم :  
( نوع قياس فينبغي أن يكون حجة كما لو كان فيه إخلال أو شبه ) ، قلنا : ( هذا  
محمك بالطرد في إثبات الطرد ، فإن ما فيه إخلال أو شبه لم يكن حجة ، لكونه لهاثاً  
لقباً وتسمية ، وإنما كان حجة لما فيه من الإخلال والشبه اغلب على الظن وليس ذلك  
موجوداً هاهنا فوجب ألا يكون حجة ) (٣) .

ويتضح من رد الأنباري على مذهب من رأى حجية هذا القياس ، أنه يرى عدم  
حجتيه ؛ لأنه يفتقر إلى الإخلال في العلة ، ومن ثم يفقد أبداً غلبة الظن ومعنى هذا  
أن كلاً من قياس العلة وقياس الشبه مقبول عند أبي البركات ، وأما قياس الطرد  
فليس بحجة ؛ لأنه يفتقر إلى الإخلال ( المناسبة ) أو الشبه .

ولكن على الرغم من عدم اعتبار الأنباري بقياس الطرد حجة ، فقد وجدت بعض  
الأمثلة لهذا القياس عنده ، من ذلك حمله الأفعال ( يقيم ، وتقيم ، ونقيم ) على  
( أقيم ) في حذف الهمزة منه وإن لم يجتمع فيه همزتان ، « ألا ترى أنك تقول :  
أقيم . وأصله ( أقيم ) فحذفت الهمزة الثانية فلا يجمع بين همزتين ، ثم حذوها  
مع الياء والتاء والنون . نحو يقيم وتقيم ونقيم ، حملاً على أقيم ، لئلا تختلف طرق  
تصارييف الكسمة » (٤) .

(٢) يفرغ الأدلة ( ص ١٠٥ ) .

(٤) البيان ( ٤٨/١ )

(١) السابق ( ص ١١١ ) .

(٣) لمع الأدلة ( ص ١١١ ، ١١٢ ) .

كما حمل (أعد ، وتعد ، وبعد ) على ( بعد ) في حذف الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً لحروف المضارعة التي هي الهزرة والنون والتاء - على الباء ؛ لأنها أخوات ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر كذلك تختلف طرق تصارييف الكلمة ، ليجرى الباب على سنن واحد ، <sup>(١)</sup> .

وكذلك قالوا . ( أكرم ) والأصل فيه ( أَكْرِم ) إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استقلالاً لاجتماعهما ، ثم قالوا : ( يكرم ، وتكرم ، ويكرم ) فحذفوا الهمزة وإن لم يجمع همزتان حملاً على ( أكرم ) ليجرى الباب على سنن واحد ، <sup>(٢)</sup> .

كما قاس الأنباري ( المصدر ) على ( الفعل ) في الصحة والاعتلال ولكنه ينفي في نفس الوقت استدلال الكوفيين بذلك على أن المصدر مأخوذ من الفعل ، فيقول : « إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للعشاكل ، ليجرى الباب على سنن واحد فعلاً » تختلف طرق تصارييف الكلمة ، وهذا لا يدل على الأصل والفرع ، <sup>(٣)</sup> .

وتبقى بعد العرض السابق لأقسام القياس الثلاثة ويان موقف الأنباري منها بعض الملحوظات المهمة المتعلقة بمدى اعتمادها على كل نوع من هذه الأنواع وشغلط النحاة أحياناً بين العلة والشبه ، ثم أخيراً الكشف عن أنواع أخرى من القياس استخدمها الأنباري عملياً في مصنفاته دون الإشارة إليها نظرياً . وتلخص هذه الأفكار في النقاط التالية :

١ - أن المتأمل لأقسام القياس وأصلته عند الأنباري يلاحظ كثرة استعانه بقياس الشبه عن قياس العلة ، ونسوة الأمثلة على قياس الطرد .

والحق أنني أرى لهذا المسلك ما يبرره ، فقياس العلة لما كان قائماً على إيجاب العلة للحكم ، استخدم هذا القياس بشكل رئيسي في تقرير القواعد والأحكام ولقد وصلت هذه القواعد والأحكام إلى مستوى الاستقرار والاكتمال قبل الأنباري ؛ ولذلك لم تدع الحاجة إلى إعادة تلك الأقيسة التي استقرت بناء عليها تلك القواعد والأحكام . أما قياس الطرد فنقد رعبه الأنباري وعده غير حجة ؛ لأنه يقتضد إلى الإحالة في العلة ، ومن ثم كان منطقياً ألا يستعين به في الاستدلال .

(١) الإنصاف ( ٧٨٥/١١٢ ) ، وانظر البياض ( ٤٨/١ ) ، وأسرر العربية ( ص ١٧٤ )

(٢) أسرر العربية ( ص ١٧٤ ، ١٧٥ ) ، وانظر الإنصاف ( ٧٨٥/١١٢ )

(٣) أسرر العربية ( ص ١٧٤ ) ، وانظر الإنصاف ( ٢٣٩/٢٨ )

وأما قياس الشبه ، فهو قائم على إيجاد وجه من الشبه بين المقيس والمقيس عليه ، ولقد أدى عدم اشتراط وجود العلة التي أوجبت الحكم في الأصل في الفرع إلى اتساع هذا النوع من القياس ، وسهولة انتقال الحكم من المشبه به إلى المشبه ؛ ومن ها كثر هذا الضرب من القياس عند الأنباري ، وساعده على ذلك دهنه الثاقب وثقافته المنطقية الواسعة التي تساعده على تلمس أوجه الشبه بين الشبهتين المراد قياس أحدهما على الآخر .

٢ - أما عن خلطهم أحياناً بين العلة والشبه ، فلقد سبقنا الإشارة إلى ذكرهم أحياناً وجه الشبه في قياس العلة ، وعدم ذكرهم العلة التي لأجلها كان الحكم ، وفسر ذلك على أنه ضرب من التسامح الذي لا يخلو من إرادة الإيضاح والتفريب . فلقد أدى تعارف النحاة على ذكر وجه الشبه في قياس العلة ، وتسمية وجه الشبه في قياس الشبه بالعلة إلى التداخُل بين القياسين <sup>(١)</sup> ، وصعوبة وضع الفواصل الدقيقة بينهما ، من ذلك أن قياس ( الفعل المضارع على ( الاسم ) في الإعراب بوجه من أوجه الشبه كالشبه اللفظي أو الاختصاص بعد الشجاع قياس شبه ، في حين أن حمله على الاسم في الإعراب بعله اعتوار المعاني عليه بعد قياس علة <sup>(٢)</sup> ولذلك عطف ابن مالك البصريين في قولهم : إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته ، وإيهامه ، وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ، ومعاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب ، تقول : ( ما أحسن زيدا ) فيحتمل : الثاني ، والتعجب والاستفهام ، فإن أردت الأول : رفعت زيدا ، والثاني : نصبته ، والثالث : جرته فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع ، فإناك تقول : ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن ) فيحتمل انتهى عن كل منهما على اتفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك إلا الإعراب : بأن نجوم الثاني أيضاً : إن أردت الأول ، ونصبته : إن أردت الثاني ، وترصه : إن أردت الثالث <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك تعليقه بناء ( الاسم المضمر ) بأنه بى و لأنه أشبه بحرف ؛ لأنه جعل دليلاً على المظهر ، فإذا جعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث ، فقد أشبه بالحرف ،

(١) انظر لمع الأدلة ( ص ١٠٨ ، ١٠٩ ) . (٢) انظر الاقتراح ( ص ١٤٤ ) .

(٣) الاقتراح ( ص ١٢٤ ، ١٢٥ ) .

وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون ميثاقاً <sup>(١)</sup> وقياسه ( عسى ) على ( لعل ) في عدم التصرف ، وإنما لم يتصرف ، لأنه أشبه الحرف لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف ، فكذا ما أشبهت <sup>(٢)</sup> كما قاس ( للمادى المفرد للمعرفة ) على ( كاف الخطاب ) لأنه أشبهها من ثلاثة أوجه ففى كما أن كاف الخطاب مبنية <sup>(٣)</sup> .

فهذه الأمثلة خير شاهد على التداخل بين قياس العلة والشبه ، فإذا جعل وجه الشبه معبراً أصبح القياس قياس شبه ، في حين أن نفس هذه الأمثلة تعد من قبيل قياس العلة لوجود العلة التي تعلق بها الحكم في الأصل ، وهي عدم اعتوار المعاني المختلفة .

يقول الدكتور على أبو المكارم عن هذا التداخل : « ويرى بعض العلماء أن اصطلاح ( العلة ) يتضمن الشبه أحياناً ، لأن التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علة في الحكم . وهذا غير صحيح إذ إن للعلة شروطاً لا تتوفر في الشبه ومن ثم فإن العلة - بمعناها الاصطلاحي - نوع من الشبه وليس العكس » <sup>(٤)</sup> ويقول : « وحرصنا على تحقيق هذه التفرقة بين العلة والشبه مرده إلى ما لاحظناه من خلط بين الاصطلاحين ، مع أن بينهما فرقا في درجة ( الشبه ) الموجودة بين الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة . وإن لم يكن كذلك كان شبها » <sup>(٥)</sup> .

ولقد أشار الأنباري إلى الفرق بين الجامع في قياس العلة والشبه فقال عند حديثه عن قياس الشبه وتنبه له بحمل المضارع على الاسم في الإعراب : « وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقضية العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل ، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس ... وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل للمضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه » <sup>(٦)</sup> .

٣ - وأخيراً ، فلقد كشفت الدراسة التفصيلية لأقسام القياس عند الأنباري عن وجود أنواع أخرى من القياس غير قياس العلة والشبه والطرود ، استعملها الأنباري عملياً في مصنفاته النحوية ولكنه لم يشر إليها نظرياً عند بيان أقسام القياس ، وتتمثل

(١) أسرار العربية ( ص ٢٤٦ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ١٢٦ ) ، وانظر البيان ( ١٦٥/١ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ٢٢٤ ) .

(٤) أصول التفكير النحوي ( ص ١١٣ ، ١١٤ ) . (٥) السابق ( ص ١١٤ ) .

(٦) لمع الأدلة ( ص ١٠٩ ) .

هذه الأنواع فيما يمكن أن يسمى قياس المترلة وقياس الاطراد . وهما من الأقسام التي وجدت في مراحل مبكرة وشأنة القياس ، واستخدمها النحاة الأوائل <sup>(١)</sup> .

### أولاً . قياس المترلة

وهو نوع من أنواع قياس الشبه ، يقوم على علة المشابهة ، ولكن أوجه الشبه فيه قد تكون خفية وأقل وضوحاً من تلك المستخدمة في قياس الشبه ، ولقد أثرت هذه التسمية ؛ لأنها تتفق واللفظ الذي أكثر الأنباري من استخدامه في الدلالة على هذا النوع من القياس <sup>(٢)</sup> ؛ إذ ينزل الشيء منزلة الشيء دون أن يوضح في كثير من الأحيان وجه الشبه القائم بينهما أو يصرح به .

ولقد استخدمه الأنباري في التقريب بين مسائل النحو المختلفة ، وبيان الترابط بين الظواهر اللغوية ، بشكل يصور لنا أن النحو كل لا يتجزأ <sup>(٣)</sup> .

من ذلك أنه ينزل ( الذي ) منزلة ( من ) ، و ( من ) يُرَدُّ ضمير إليها تارة بالإنفراد وتارة بالجمع ، فكذاك ما تنزل منزلتها <sup>(٤)</sup> ، وينزل الجملة المعطوفة على جملة الصلة ولذلك يقدر فيها ضمير يعود على الموصول <sup>(٥)</sup> . ولا يجوز المعطف على الضمير الجورر إلا بإعادة الجار ؛ لأن المضمرة الجورر ينزل منزلة ( التنوين ) لأنه يعاقب التنوين في مثل ( غلامي ) ، ولأنهم يحذفون الياء في النداء في نحو ( يا غلامي ) كما يحذف منه التنوين ، فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين <sup>(٦)</sup> والفصل ينزل منزلة التوكيد ، ولذلك جاز المعطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد بالفصل <sup>(٧)</sup> .

وربما جعل الفعل في موضع آخر مسوحاً لحذف علامة التأنيث ، لأنه يجعله بمنزلة إحياء التأنيث <sup>(٨)</sup> وفي معرض إثباته أن الابتداء يحمل في الخبر ينزل خبر المبتدأ منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، فلما كان الخبر هو المبتدأ في

(١) انظر القياس في النحو العربي ( ص ٥٦ - ٦٢ ) ، ( ص ٨٥ - ٩٥ ) ، وأصول النحو في معاني القرآن للفراء ( ص ١٩٦ - ١٩٩ ) ، وذلك للعرف على قياس المترلة عند الخليل وسيبويه ، وقياس الاطراد عند الفراء .

(٢) انظر القياس في النحو العربي ( ص ٥٦ ) . (٣) انظر القياس في النحو العربي ( ص ٨٥ )

(٤) انظر البيان ( ٥٩/١ ) . (٥) انظر السابق ( ٢٠٩/١ ) .

(٦) البيان ( ٢٤٠/١ ) .

(٧) انظر البيان ( ٤١٨/١ ) ، ( ٣١ - ٣٠/٢ ) .

(٨) انظر البيان ( ٥٢/٢ ) .

المعى ، أو منزلاً منزلة تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ... ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدأ في الرفع ، كما تتبع الصيغة الموصوف ، وكما أن العامل في انوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً ، وكذلك هاهنا (١) .

ويبرل الأنباري الفاعل مع فعله منزلة الجزء من الكلمة ، ويدل على ذلك بسبعة أوجه ثم يقرر أنه إذا ثبت بهذه الأوجه أن العامل ينزل منزلة الجزء من الفعل ، لم يجر تقديمه عليه (٢) .

( وظننت ) إن تأخرت كانت بمنزلة ( الظرف ) ، ولذلك جاز إلغاؤها إذا توسطت أو تأخرت (٣) ، ويقول عن ( خلا ) و ( عدا ) في حالة دخول ( ما ) عليهما : أما ( ما خلا ، وما عدا ) فهما فعلان ؛ لأن ( ما ) إذا دخلت عليهما ، كانا معها بمنزلة المصدر ، وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنها الحرفية ، ووجبت لهما الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان ما بعدهما منصوباً (٤) .

ويستخدم الأنباري قياس المنزلة في العديد من المسائل الجزئية ، فالاسم المنقوص المنصوب تظهر عليه علامة الإعراب ؛ لأنه تنزل منزلة الصحيح ، لحذف الفتحة ، والفعل ( أتى ) بمنزلة ( أعطى ) وهو يعمد إلى مفعولين ، فكذلك ما كان بمنزلة (٥) . وينزل ( إذا ) التي للمفاجأة منزلة ( الفاء ) ، لأنها لا يبدأ بها ، كما لا يبدأ بالفاء ، وإنما يبدأ بها ، إذا كان فيها معنى الشرط (٦) . كما نزل أبو البركات التنوين في ( عرفات ) منزلة النون في ( زيدون ) ، ومن ثم فهي ليست لنصرف ؛ لأنها لو كانت للنصرف لكان ينبغي أن يحذف لتعريف والتأنيث ؛ لأنها اسم لبقعة مخصوصة (٧) كما نزل ( نون التوكيد الحفيفة ) منزلة ( النون ) . ولذلك تحذف لالتقاء الساكنين ، كما يحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، فهو يرى أن نون التوكيد في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم (٨) .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ٢٩ - ٨٣ )

(١) الإنصاف ( ٤٧/٥ ) .

(٤) أسرار العربية ٢١٢ ، وانظر السابق ( ص ٢١١ ) .

(٣) انظر السابق ( ص ١٦١ )

(٥) انظر أسرار العربية ٣٨ ، والبيان ( ١٦٠/١ ) .

(٧) البيان ( ١٤٨/١ )

(٦) انظر البيان ( ٢٥١/٢ ) .

(٨) انظر الإنصاف ( ٦٥٩/٩٤ ، ٦٦٦ )

ويقول مستنداً على أن الصمير في (إياك) هو (إيا) من غير الكاف ، وذلك لأن الكاف في (إياك) بمرة التاء في (أنت) ، والذي يدل على ذلك أن الكاف في إياك تفيد الخطاب ، كما أن التاء في (أنت) تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن حجة التاء في (أنت) تفيد خطاب المذكر وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء في أنت ليست من المضمر الذي هو (أن) في (أنت) وإنما هي مجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو (إيا) في (إياك) وإنما هي مجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ،<sup>(١)</sup> وينزل أيضاً (الكسرة في الهاء) منزلة (الإمالة في الألف) ، ويجوز بهذا القياس كسر الهاء لمكان الهاء في (عليهم) و (فيه) لأن الأصل فيهما (عليهمو) و (فيهو) ، وإلا أنه كسرت الهاء لمكان الياء ، لأن الياء تجلب الإمالة في الألف فجعلوا الكسرة في الهاء . بمنزلة الإمالة في الألف ، لأنها تشبهها ،<sup>(٢)</sup> واللام في (لما) بمنزلة اللام في (لئن) ، ولذلك دخلت اللام على (ما) الشرطية كما دخلت على (إن) الشرطية<sup>(٣)</sup> .

### ثانياً : قياس الاطراد

حرص أبو البركات في أغلب ما تناوله من مسائل نحوية على بيان القياس المطرد ، والتذكير بالقواعد العامة والأقيسة المطردة ، واعتمد عليها في الاستدلال وترجيح ما يوافقها من آراء .

وقياس الاطراد عند الأنباري عبارة عن قواعد قياسية استخلصها من تتبعه للظواهر الجزئية المطردة في الأبواب النحوية المختلفة ، وهي قواعد وأقيسة استقرت قبل الأنباري ووصل إليه في صورتها النهائية المكتملة .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذه القواعد والأقيسة في استدلالاته النحوية ، ومن هذه القواعد والأقيسة :

(١) الإنصاف ( ٧٠٢/٩٨ ) .

(٢) البيان ( ٤٥/١ ) ، ونظر السابق ( ٣٩/١ ) .

(٣) نظر البيان ( ٢٠٩/١ ) ، وانظر أيضاً حول هذا القياس البيان ( ٤٤/١ ، ٩٦ ، ١٣٤ ، ١٩٧ ،

٢٢٧ ) ، ( ٣٩١ ، ٢٥٩/٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٤٤ ، ٢٥١ ) .



- المصدر لا يوصف ولا يوصف به <sup>(١)</sup> .
- المطف على الضمير المرفوع المتصل ، إنما يجوز مع التأكيد أو الفصل <sup>(٢)</sup> .
- المطف على الضمير المحرور إنما يكون بإعادة حرف الجر <sup>(٣)</sup> .
- المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط والجزاء دخلت في حيزه الماء <sup>(٤)</sup> .
- خبر المبتدأ بعد لولا لا يجوز إظهاره <sup>(٥)</sup> .
- المعرفة لا توصف بالنكرة <sup>(٦)</sup> .
- لا يجوز أن يفصل بين المصدر وصلته بخبر المبتدأ ، كما لا يجوز أن يفصل بين الموصول وصلته بخبر المبتدأ <sup>(٧)</sup> .
- شرط العماد أو الفصل أن يكون بين معرفتين ، أو بين معرفة وما يقارب المعرفة <sup>(٨)</sup> .
- صفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال <sup>(٩)</sup> .
- التأنيت إذا كان غير حقيقي جاز فيه التذكير <sup>(١٠)</sup> .
- كل ما حشّن فيه تقدير ( مَن ) كان منصوباً على التمييز <sup>(١١)</sup> .
- التمييز لا يكون إلا نكرة <sup>(١٢)</sup> .
- الأسماء التي تدل على الأفعال لا تعمل في الظروف <sup>(١٣)</sup> .
- الظرف إنما يبنى إذا أضيف إلى مبني <sup>(١٤)</sup> .
- ظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجلبث <sup>(١٥)</sup> .
- الظرف يرفع كما يرفع الفعل إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو صلة

(١) البيان ( ١٣١/١ ) . (٢) السابق ( ٣٧٩/٢ ) .

(٣) السابق ( ٥١/٢ ) ، وانظر السابق ( ص ٦٦ ) . (٤) السابق ( ٢٩٠/١ ) .

(٥) البيان ( ٣٩٢/١ ) ، وانظر ( ٣٧٨/٢ ) . (٦) السابق ( ٢٠٦/١ ) .

(٧) السابق ( ٣٥٥/١ ) .

(٨) السابق ( ٨٣/٢ ) ، وانظر ( ٦٦/٢ ، ١٠٩ ) .

(٩) السابق ( ٣٧٣/١ ) ، وانظر السابق ( ١٤٢/٢ ، ٣٠٠ ) ، وأسرار العربية ( ص ١٤٦ ) .

(١٠) البيان ( ١١٨/٢ ) . (١١) السابق ( ١٢٣/٢ ) .

(١٢) السابق ( ٢٣٥/٢ ) . (١٣) السابق ( ٣٩٩/١ ) .

(١٤) السابق ( ٣١١/١ ) .

(١٥) البيان ( ٣٦٩/١ ) ، وانظر ( ٣٨٦/١ ) ، ( ١٨٤/٢ ) ، ( ٢٩٨ ، ٣٠٤ ) .

لموصول ، أو حالاً لذي حال ، أو معتمداً على همزة الاستفهام ، أو حرف التثنية <sup>(١)</sup> .  
 - اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه <sup>(٢)</sup> .

- اسم الماعل إذا جرى حالاً على غير من هو له أو وصفاً أو خبراً وجب لإبرار الضمير الذي كان فيه <sup>(٣)</sup> .

- اسم الفاعل إذا جرى خبراً مبتدأ ، أو صفة للموصوف ، أو صلة للموصول ، أو حالاً لذي حال ، أو معتمداً على همزة الاستفهام فإنه يجري مجرى الفعل في ارتفاع ما بعده به ، ارتفاع الفاعل بفعله <sup>(٤)</sup> .

- القياس فيما حذف منه لام أن يعوض بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره <sup>(٥)</sup> .

هذه بعض الأهمسة المطردة عند الأتباري ، وتكاد لا تخلو كتبه من التنبيه على هذه الأهمسة والتذكير بتلك القواعد .

ويبدو أن الأتباري كان حريصاً أيضاً على بيان القياس المطرد في التراكيب والأوزان ، فاستعان ببعض قواعد التصريف في استدلالاته ، ومنها :  
 - كل ياء ساكنة قبلها ضمة ثقل واثراً <sup>(٦)</sup> .

- كل جمع جاء على ( فعل ) فإنه يجوز أن يخفف فيقال فيه ( فُعل ) <sup>(٧)</sup> .  
 - كل ما كان على وزن ( فُعل ) من الاسم والفعل وعينه من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات <sup>(٨)</sup> ، فالاسم نحو : فَعِلْد ، وفَعِلْد وفَعِلْد والفعل نحو : شَهِد وشَهِد وشَهِد ، وكذلك ( نِمِم ) .

- كل ما كان على ( فعل يفعل ) ، يفتح العين من الماضي وكسرها في المضارع ... فإن اسم المكان والزمان بالكسر ... والمصدر بالفتح <sup>(٩)</sup> .

(١) السابق ( ٣٤٠/٢ - ٣٤١ ) ، وانظر أيضاً ( ٥٣/٢ ، ٦٧ ، ٦٩ ) .

(٢) السابق ( ٣٥/١ ) (٣) السابق ( ٣٨٩/١ ) ، وانظر ( ٢٧٢/٢ ) .

(٤) السابق ( ٢٤/٢ ) ، وانظر السابق ( من ١٥٨ ، ١٢٨ ) ، والإنصاف ( ٥٥/٩ ) .

(٥) الإنصاف ( ٩/١ ) . (٦) انظر البيان ( ١٨/١ ) .

(٧) البيان ( ٣٦٦/١ ) . (٨) الإنصاف ( ١٢٦/١٤ ) .

(٩) البيان ( ١٤/٢ ) .

- كل ما كان فاعله واوا من ( فَعَلَ يَفْعُلُ ) ، فإنه يكون في المصدر والزمان والمكان على ( تَفْعِيلُ ) بكسر العين <sup>(١)</sup> .
- ما كان مضارعه بصم العين ، فقياسه الفتح في المكان والزمان والمصدر ، وما كان مضارعه على يفعيل بالكسر ، فقياسه في المكان والزمان على تَفْعِيلُ بكسر العين ، والمصدر على تَفْعَلُ بفتح العين <sup>(٢)</sup> .

(٢) البيان ( ٢٧٨/٢ ) .

(١) السابق ( ١٤٤/٢ ) .

### أوجه الاستدلال الملحقه بالقياس

قال الأنباري تحت عنوان ( في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال ) :  
« اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر ، وأنا أذكر ما يكثر التصكك به ، وجملة أد الاستدلال قد يكون بالتقسيم ، وقد يكون بالأولى ، وقد يكون ببيان العلة ، وقد يكون بالأصول » (١) .

ويبدو مما استهل به الأنباري هذا الفصل أنه لا يرى أن أنواع الاستدلال الملحق بالقياس تنحصر في تلك الاستدلالات الأربعة التي ذكرها ، ولكنه ينص على أنه ذكر منها ما يكثر التصكك به ، وإذا وضعنا في اعتبارنا ما ذكره السيوطي تحت عنوان ( في أدلة شئ ) ، فإننا نستطيع أن ندخل في هذه الاستدلالات ما جعله الأنباري في فصول مستقلة ، أولها فصل جعله « في الاستحسان » (٢) ولقد ذكره بعد ذكره ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال مباشرة ، وثانيهما فصل جعله ( في الاستدلال بعد الدليل في الشيء على نفيه » (٣) جعله في آخر رسالته « لمع الأدلة » ، ولقد فصل بينه وبين الاستحسان بأربعة فصول ، ثلاثة منها تتعلق بتعارض الأصول ، والرابع في استصحاب الحال . ولعل هذا مما وقع فيه الأنباري من أخطاء في منهج ترتيب الكتاب ، وهذا مما ميز الاقتراح عن لمع الأدلة ؛ إذ فيه فضل ترتيب . وإن كان هذا الترتيب يمكن أن يفسر على أنه إشارة من الأنباري إلى أن هذه الأدلة ملحقه بالأدلة الجدلية ؛ ولذلك فصل بين الاستحسان وعدم الدليل بالمعارضة (٤) .

ولعلني أستطيع أيضًا أن ألحق بأنواع الاستدلال السابقة ، الاستدلال بعدم الظاهر ، والاستدلال بالعكس ، وهما من الاستدلالات التي ذكرها السيوطي واستعان بها الأنباري في استدلالاته النحوية ، ولكن دون أن ينص عليها صراحة ولعل عذره في ذلك ما صرح به في بداية هذا الفصل من أنه لا يقصد حصر تلك الاستدلالات بل اكتفى بذكر ما يكثر التصكك به .

ومن الملاحظ أن السيوطي قد جعل الاستدلال بالتقسيم مسئلاً من مسائل العلة ، ولم يذكره عند حديثه عن الأدلة الشئى الملحقه بالاستدلال المحوي ، ولقد

(١) لمع الأدلة ( ص ١٢٧ ) .

(٢) انظر لمع الأدلة ( ص ١٢٣ ) .

(٣) انظر السابق

(٤) انظر الأصول للدكتور تمام حسان ويطه بين الدليل النحوي والجدلي ( ص ٢٠٢ )

دأب النحاة والباحثون على اتباعه في ذلك ، وذكر الاستدلال بالسبر والتقسيم باعتباره مسلماً من مسائل العلة <sup>(١)</sup> ، كما لم يذكر الاستدلال بالأولى ، واستعاض عهما بالحاق الاستدلال بالاستقراء ، والاستدلال بالدليل الباقي بالأدلة الشتى .

ويكن الأنباري رأى خلاف ذلك إذ جعل الاستدلال بالسبر والتقسيم من جملة الاستدلالات الملحقة بالقياس . ولم يشر إلى أنها مسلكت من مسائل العلة ، بل إنه لم يشر في رسالته لمع الأدلة إلى مسائل العلة ، واكتفى بالإشارة إلى قودحها عند الحديث عن أوجه الاعتراض على القياس في رسالته الإغراب .

#### ١ - الاستدلال بالتقسيم ،

ويسمى السبر والتقسيم ، وهو مصطلح فقهي ، ولقد أشار الأنباري إلى التقسيم صراحة ، وإلى السبر ضمناً . والسبر في اللغة هو الأصل ، واللون والهيئة والمنظر ، جمعه : أسبار <sup>(٢)</sup> ، والسبر والتقسيم في اصطلاح الأصوليين : حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه وإلغاء بعضها ، ليعين الباقي ليعية .

فالتقسيم : هو استعراض الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها ، فحيث لا يترك شيء مما يجوز أو يحصل لتعلق الحكم به ، حتى لا يكون التقسيم غير حاصر .  
والسبر : هو اختيار هذه الأقسام ، بالإبقاء على الصالح منها وإبطال الفاسد .  
ويستخدم السبر والتقسيم إما في النفي والإبطال ، وإما في الإثبات والتصحيح ، يقول الأنباري : « فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين أحدهما : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعها ويبطل بذلك قولهم <sup>(٣)</sup> « والغاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به حكم من جهة فيصح قولهم <sup>(٤)</sup> « ويضرب أبو البركات الأمثلة للضروب ، فيمثل للضروب الأول بقوله : « وذلك من أن يقول : لو جاز دخول اللام في خبر ( لكن ) لم يخل إما أن تكون لام التوكيد أو لام القسم ، بطل أن تكون لام التوكيد لأن لام التوكيد إنما حسنت مع ( إن ) لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد ،

(١) انظر الاقتراح ( ص ١٤٠ - ١٤٤ ) ، وأصول التفكير النحوي ( ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ) . والأصول

( ص ١٩٥ ، ١٩٦ ) ، وأصول النحو العربي ، د . مجلة ( ص ١٣٢ ) .

(٢) انظر لسان العرب ( ص ب ر ) . (٣) لمع الأدلة ( ص ١٢٧ ) .

(٤) لمع الأدلة ( ص ١٢٨ ) .

وأما ( لكن ) فمخالفة لها هي المعنى ، وبطل أن تكون لام القسم لأن لام القسم إنما حسنت مع ( إن ) لأن ( إن ) تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم . وأما ( لكن ) فمخالفة لها هي ذلك ، وإذا بطلت أن تكون لام التوكيد ، وبطل أن تكون لام القسم ، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها ، (١) .

ويمثل للبرع الثاني بقوله : « وذلك مثل أن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو : ( قام القوم إلا زيد ) إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية ( إلا ) وإما أن يكون به ( إلا ) لأنه بمعنى استثنى ، وإما أن يكون لأنها مركبة من ( إن ) الخففة ، و ( لا ) ، وإما أن يكون لأن التقدير فيه : ( إلا أن زيدًا لم يقم ) ، بطل أن يكون العامل هو ( إلا ) بمعنى استثنى ، وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن هذا يبطل بقوله : ( قام القوم غير زيد ) فإن نصب ( غير ) لا يخلو إما أن يكون بنفسه ، أو بتقدير ( إلا ) ، أو بالفعل المتقدم . بطل أن يكون منصوبًا بنفسه لأن الشيء لا يعمل في نفسه ، وبطل أن يكون منصوبًا بتقدير ( إلا ) لأنك لو قدرت ( إلا ) لصار التقدير : ( إلا غير زيد ) ، وهذا التقدير يفسد المعنى . وإذا كان يفسد المعنى وجب أن يكون باطلاً ، وإذا بطل أن يكون منصوبًا بنفسه ، وبطل أن يكون منصوبًا بتقدير ( إلا ) ، وجب أن يكون منصوبًا بالفعل المتقدم . الوجه الثاني : أنه لو كان ( إلا ) هو العامل بمعنى ( استثنى ) لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب ؛ لأنه في النفي بمعنى ( استثنى ) كما هو في الإيجاب .

الوجه الثالث : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنه لا يجوز أن نقول : ( ما زيدًا قائمًا ) على معنى ( نهبت زيدًا قائمًا ) حتى إعمال معنى الحرف ، فكذلك ها هنا .

الوجه الرابع : أنه لو جاز النصب بتقدير ( استثنى ) لجاز الرفع بتقدير ( امتنع ) لاستوائهما في حسن التقدير . وهذا القول حكى عن عضد الدولة ، وقد سأل أبا علي الفارسي وهما في الميدان عن نصب المستثنى في الواجب ، فقال : انتصب لأن التقدير فيه : استثنى زيدًا ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت : ( امتنع زيد ) فرفضت . فقال له أبو علي : هذا الذي ذكرته لك جواب ميداني ، وإذا رجعت

ذكرت لك الجواب الصحيح <sup>(١)</sup> .

وبطل أيضًا أن يكون العامل فيه (إلا) لأنها مركبة من (إن) و (لا) فحفت (إن) وركبت مع (لا) وذلك من وجهين :

أحدهما : أن (إن) إذا حفت لا تعمل على مذهب من ذهب إلى هذا القول .  
والثاني : أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كل واحد منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له في حالة الإفراد ، وهو لا يقول في (إلا) كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وصله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، فينصب باعتبار (إن) ويرفع باعتبار (لا) ويعمل عملين (كحتي) فإنها تعطف تارة وتجر تارة أخرى . و (حتي) يخرج على ما ذكرناه فإنه ليس بمركب ، وإنما هو حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين ، فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم غيره بخلاف (إلا) فإنها مركبة عنده من (إن) و (إلا) وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

وبطل أيضًا أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله : (إلا أن زيدًا لم يقم) لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو (أنه لم يفعل) أو (أن) ، فإن أراد أن الموجب للنصب (أنه لم يفعل) فيبطل بقولهم : قام زيد لا عمرو ، وإن أراد أن (أن) هي الموجبة للنصب ، كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف <sup>(٢)</sup> .

ويخلص أبو البركات بعد هذا العرض الطويل للمثال السابق إلى النتيجة النهائية فيقول : « وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) لأنها بمعنى (استثنى) أو لأنها مركبة من (إن) و (لا) ، أو لأن التقدير : إلا أن زيدًا لم يقم ، وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية (إلا) » <sup>(٣)</sup> .

ويعلق الدكتور فاضل السامرائي على التقسيم السابق الذي ذكره الأبياري بأنه تقسيم غير حاصر لأنه من الممكن أن يكون ثمة استثناء ليس به فعل ولا ما يشبه الفعل نحو : دنائرك ذهب إلا هذا الديار ، فيبطل هذا الاستدلال ، لأن التقسيم

(٢) لمج الأدلة (ص ١٢٨ - ١٣١) .

(١) انظر منهج الرواة (١٩٦/١) .

(٣) السابق (ص ١٣١) .

ينبغي أن يكون حاصرا وهذا تقسيم غير حاصر ، فلا يصح الاستدلال به <sup>(١)</sup> .  
ولقد استعان أبو البركات بالاستدلال بالسبب والتقسيم بوجه كثير ، فاستعان  
بالنوع الأول من هذا الاستدلال الذي يتم فيه إبطال جميع الأقسام لإبطال قول  
الخصم في كثير من المسائل ، من ذلك استدلاله بهذا النوع من الاستدلال في نفي  
أن تكون ( ما ) في قوله تعالى : ﴿ كَثُرًا قَلِيلًا مِّنْ أَلَيْلٍ مَا يَحْمِلُونَ ﴾ [هدرات. ١٧] ،  
نافية ، فيقول : « ويعد أن تكون ( ما ) في الآية نافية ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون من  
الليل ، صفة لـ قليل ، أو متعلقا به ( يحمون ) بعد حرف النفي ، بطل أن يكون  
صفة لـ ( قليل ) لأنه يكون ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أفعال عن  
الحادث ، وإن جعلته متعلقا به ( يحمون ) بعد حرفي النفي قدمت ما في حيز النفي  
عليه ، وذلك لا يجوز » <sup>(٢)</sup> .

كما اعتمد الأنباري على هذا الاستدلال بكثرة في الرد على من مخالفه ، فقد رد  
به على ثعلب فيما ذهب إليه من أن الظرف الواقع خبرا ينتصب بفعل محذوف غير  
مقدر ، « وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كل وجه لفظا  
وتقديرا ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مظهرا موجودا أو مقدرًا في حكم الموجود ،  
فأما إذا لم يكن مظهرا موجودا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدوما من كل  
وجه ، والمعدوم لا يكون عاملا <sup>(٣)</sup> واعتمد عليه في الرد على ما ذهب إليه الأخفش  
والمازني والمبرد من أن الألف والواو والياء من المثني والجمع دلال إعراب وليست  
بإعراب ، ولا حروف إعراب ، فقال : « وهذا القول فاسد ؛ وذلك لأن قولهم إن  
هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة ، أو  
في غيرها ، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر هذه الحروف ؛  
لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر  
البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة  
مبنية وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن  
الثنية والجمع مبنيان » <sup>(٤)</sup> ويستعين بمثل الاستدلال السابق في الرد على من ذهب

(١) انظر أبو البركات بن الأنباري ، ودراساته النحوية ( ص ١٨٣ ) .

(٢) الإنصاف ( ٢٩/٢٤٧ ) .

(٣) البيان ( ٣٩٠/٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٣٥/٣ ) ، ونظر أسرار العربية ( ص ٥٢ ) .



إلى أن الواو والألف والياء هي الأسماء الستة دلالات إعراب ، لا حروف إعراب <sup>(١)</sup> .  
 ويستعمل بهذا الاستدلال في نفي وجود حرف إعراب في الأفعال الخمسة فيقول  
 في تعليقه : « وذلك لأننا لو قَدَرْنَا لها حرف إعراب لم نَحْضُرْ : إما أن يكون اللام ، أو  
 الصمير أو النون ، بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب المحرم ،  
 فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم ، فكان يؤدي إلى أن يحذف  
 ضمير الفاعل ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضًا أن يكون الصمير حرف الإعراب ؛ لأن  
 الصمير في الحقيقة ليس جزءًا من الفعل ، وإنما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع ،  
 لأن فاعله ، فلا يجوز أن يكون إعرابًا لكلمة أخرى ، وعلى هذا تخرج الألف والواو  
 والياء في تثنية الأسماء وجمعها ، فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من  
 الإعراب ، فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ،  
 لأنها ليست بحرف من الفعل ، وإنما هي بمنزلة الحركة التي هي الضمة ؛ ولهذا  
 تحذف في الجزم والنصب ، ولا يُحذف حذفها معنى الفعل ، ولو كانت حرف  
 الإعراب لما حذفت مع تحريكها ، ولأجل حذفها بمعنى الفعل ، ولكان الإعراب جاريا  
 عليها ؛ فلذلك لم يجر أن تكون حرف الإعراب » <sup>(٢)</sup> .

ولهذا المعنى الأخير عدُّ الأنباري الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب دون  
 الأفعال الخمسة <sup>(٣)</sup> ، كما استدلل بهذا النوع من الاستدلال بالسير والتقسيم على أن  
 (إِثْمًا) ليست حرف عطف <sup>(٤)</sup> ، ورد به على ما ذهب إليه الكسائي من أن نصب  
 المستثنى كان لأن تأويله (إلا أن زيدًا لم يقم) <sup>(٥)</sup> ، ورد به على ما ذهب إليه  
 الكوفيون من أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عنه واعتراضهم على قول البصريين :  
 إن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء <sup>(٦)</sup> . ونفي به ما ذهب  
 إليه الكوفيون من جواز ترسيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا ؛ لأن في  
 الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو (يَدٌ) و (دَمٌ) <sup>(٧)</sup> .

(٢) الإنصاف (٣٩/٣)

(١) انظر الإنصاف (٢٢/٢) .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ٣٠٦) .

(٣) انظر السابق .

(٥) انظر المثال السابق بلمع الأدلة ١٣٦ ، والإنصاف (٢٦٥/٣٤) .

(٦) انظر الإنصاف (٥٣/٦ - ٥٤) .

(٧) انظر الإنصاف (٣٥٩/٤٩ - ٣٦٠) ، وانظر أيضًا حول الاستدلال بالنوع الأول من أنواع

التقسيم ، الياء (٤٤/١ - ٣٢٢)

وأما النوع الثاني من الاستدلال بالسبب والتقسيم ، وهو الذي يتم فيه إبطال جميع الأقسام إلا الذي يتعلق بالحكم به ، فيصحح قوله ويثبت ، فلقد استعان الأنباري بهذا النوع من الاستدلال في إثبات أن الهمزة في ( زكرياء ) للتأنيث ، « لأنها لا تحلو إما أن تكون أصلية ، أو متعوبة عن حرف أصلي ، أو للإخفاق ، أو لتأنيث وبطل أن تكون أصلية لأنه ليس في أبياتهم ما هو على هذا البناء ، وبطل أن تكون متعوبة عن حرف أصلي ، لأن الواو والياء لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف ، وبطل أن تكون للإخفاق ، لأنه ليس في أصول أبياتهم ما هو على هذا البناء فيكون هذا ملحفاً به . وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن تكون الهمزة فيه للتأنيث ولهذا لم ينصرف » (١) .

ويستدل به في إثبات أن العامل في ( إذ ) - هو ظرف زمان - فعل مقدر وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرَ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تَلْحَقُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر: ١٠] ، فقال مستدلاً على ذلك بالسبب والتقسيم : « إذ ظرف زمان ، والعامل فيه لا يخلو إما أن يكون ، ( لمقت الله ) أو ( مقتكم ) ، أو ( تدعون ) ، أو فعل مقدر . بطل أن يقال يعمل فيه ( مقت الله ) ؛ لأن خبر المبتدأ قد تقدم على ( إذ ) وليس بداخل في صلته ، فلو أعملته في ( إذ ) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ ، وهو أجنبي ، والفصل بين الصلة والموصول بأجنبي لا يجوز ، ولأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ، وقد قدمنا نظائره .

وبطل أن يعمل فيه ( مقتكم ) ؛ لأنهم مقتوا أنفسهم في النار ، وقد دعوا إلى الإيمان في الدنيا .

وبطل أن يعمل فيه ( يدعون ) ؛ لأن ( إذ ) قد أضيفت إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يعمل فيه فعل مقدر ، وتقديره ، مقتكم إذ تدعون ، أي حين دعيتهم إلى الإيمان فكفرتهم . وقيل تقديره ، اذكروا إذ تدعون » (٢) .

ويستعين بهذا الاستدلال في تحليل بناء الفعل الماضي على الفتح ، « لأنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، فبطل أن يبنى الكسر ؛ لأن الكسر ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقل لا يتبني أن يبنى على ثقيل ... وبطل أن يبنى

(١) البيان ( ٢٠١/١ )

(٢) البيان ( ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ )

على الصم أيضًا ثلاثة أوجه ... وإذا بطل أن يسي على الكسر والضم ، وجب أن يسي على الفتح (١) .

كما استعان بهذا النوع من السير والتقسيم في إثبات تعلق ( مهم ) في قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ نَبِيٍّ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مِّمَّا قَسَمُوا ﴾ [الحجر . ٤٤] بالظرف الذي هو ( لكل ) (٢) ، وأبطل به ما ذهب إليه الفراء من أن المنادي المضاف إنما وجب أن يكون مفتوحًا لأن الاسم التالي محل ألف التثنية في قولك ( يا زيداه ) والدال فيها مفتوحة ؛ لأن الأصل في النداء عنده أن يقال ( يا زيداه ) كالتثنية (٣) . وانظر أيضًا ما سبق الإشارة إليه من رفضه ما ذهب إليه بعض النحويين والزجاج من أن العامل في الاستثناء هو ( إلا ) بمعنى ( أستني ) (٤) وتجدر الإشارة إلى أن كتاب الإنصاف مليء بهذا اللون من الاستدلال ، حيث أورد فيه استدلالات كثيرة أخرى بالسبب والتقسيم ولكنها كانت ترد على لسان الكوفيين حيث (٥) ، أو على لسان البصريين أحيانًا (٦) ، ولكنني لم استشهد بجميع هذه الأمثلة لأنني بهت في أول البحث إلى أنني أكتفي فيما أوردته من أمثلة تطبيقية - وبخاصة من الإنصاف - على ما يغلب الظن فيه أنه رأى الأنباري واستدلاله ، وذلك فيما يورده من ردود على المفرقيين .

وتجدر الإشارة - بعد العرض السابق لنوعي الاستدلال بالسير والتقسيم - إلى ما ذكره أحد الدارسين من وجود نوع ثالث من السير والتقسيم عند ابن جني غير الذين ذكرهما الأنباري (٧) ، وهو أن تفر جميع الأقسام لوجود ما يلبسها من الأدلة ، وذكر لذلك أمثلة من كتاب الخصائص .

ولقد استعان الأنباري بهذا النوع من الاستدلال بالسير والتقسيم في بعض المواضع ، وإن لم يذكره صراحة عند بيان أنواع هذا الاستدلال ، من ذلك أنه استدلل بهذا النوع على بناء ( من ) و ( كم ) فقال : « فأما ( من ) فإنها بنيت لأنها لا تخبر :

(١) أسرار العربية ( ص ٣١٦ ، ٣١٧ ) .

(٢) انظر البيان ( ٦٩/٢ ) .

(٣) انظر لمع الأدلة ( ص ١٦٨ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٠٣ ) ، والإنصاف ( ٢٦٣/٣٤ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ٤٥/٥ ) ، ( ٥٩٨/٨٣ ) ، ( ٦٤٨/٩٣ ) .

(٥) انظر الإنصاف ( ١٥١/١٦ ) ، ( ٢١٤/٢٥ ) ، ( ٢٨١/٣٧ ) ، ( ٣٢٦/٤٥ ) ، ( ١٧٧/٦٦ ) ،

( ٥٨٢/٨٠ ) ، ( ٦٥٢/٩٤ ) ، ( ٧٩٣/١١٤ ) ، ( ٧٩٤ - ٧٩٣ ) .

(٦) انظر أصول النحو في الخصائص ( ص ١٩٣ ) ، ( ص ١٦٩ - ١٩٨ ) .

إما أن تكون استهامية ، أو شرطية ، أو استأ موصولاً ، أو مكرة موصوفة ، فإن كانت استهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت استأ موصولاً فقد تزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت مكرة موصوفة فقد تزلت منزلة الموصولة (١) . ويقول عن بناء ( كم ) : « وأما ( كم ) فإنما بنيت لأنها لا تحلو . إما أن تكون خبرية فهي نقيضة ( رب ) لأن ( رب ) للتقليل ، و ( كم ) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره » (٢) .

وهكذا أقر أبو البركات في هذا النوع من الاستدلال بالسبر والتقسيم بجميع الأقسام ؛ لأنها جميعاً ثبت الحكم وتصححه (٣) .

ومن الملاحظ أن الاستدلال بالسبر والتقسيم قد يكون بسيطاً ، ولكنه في بعض الأحيان يستخدم مركباً ، حيث تتداخل في الاستدلال الواحد عمليتان أو أكثر من الاستدلال بالسبر والتقسيم . ولقد استعان الأنباري بهذا النوع المركب من السبر والتقسيم ، فمن أمثلة تداخل عمليتين من السبر ما استدل به الأنباري في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من أن الابتداء لا يوجب الرفع ؛ لأنهم يشتدون بالمتصرحات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة . فدل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع (٤) .

وقد تتداخل ثلاث عمليات من السبر والتقسيم في الاستدلال الواحد ، وأقرب مثال على ذلك ما ذكره الأنباري عند تمثله للنوع الثاني من الاستدلال بالسبر والتقسيم والذي يتم فيه إبطال جميع الأقسام إلا الذي يتعلق به الحكم ، حيث استعان بثلاث استدلالات متداخلة من السبر والتقسيم في إثبات أن الناصب للمستثنى الفعل المتقدم بقية ( إلا ) (٥) .

ومن هذا النوع الذي تتداخل فيه ثلاث عمليات من الاستدلال بالسبر والتقسيم ، استدلاله على اسمية ( كيف ) ، حيث يقول : « لا تخلو ( كيف ) إما أن تكون

(١) أسرار العربية ( ص ٣٠ ) . (٢) السابق ، وانظر السابق ( ص ٢١٤ )

(٣) انظر أيضاً ما أورده الأنباري على لسان الكرميين من هذا الاستدلال ، الإصناف ( ٥٩٨/٨٣ )

(٤) انظر الإصناف ( ٥٠/٥ ) ، وانظر أيضاً ما أورده الأنباري على لسان البصريين من هذا الاستدلال

المركب ، الإصناف ( ٦٥٢/٩٤ )

(٥) انظر ليج الأدلة ( ص ١٢٨ - ١٣١ ) .

اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، بطل أن يقال حرف ؛ لأنها تفيد مع كلمة واحدة والحرف لا يفيد مع كلمة واحدة ، وإنما وقعت به العائدة في النداء ، نحو ( يا زيد ) مع كلمة واحدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة .

وبطل أيضاً أن تكون فعلاً ، لأنها لا تحلو إما أن تكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، بطل أن تكون فعلاً ماضياً ؛ لأن الماضي لا يخلو إما أن يكون على ( فَعَلَ ) كضرب وذهب ، أو على ( فَعِلَ ) كَشَرَفَ ( وظرف ، أو على ( فَعِلَ ) كسَمِعَ وعلِمَ ، و ( كَيْفَ ) على وزن ( فَعِلَ ) . وبطل أن تكون فعلاً مضارعاً ؛ لأن الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربعة ، و ( كَيْفَ ) ليس في أولها إحدى الزوائد الأربع . وبطل أن يكون أمراً ، لأن معناها الاستفهام ، والاستفهام غير الأمر . وإذا بطل أن تكون حرفاً أو فعلاً ، تعين أن تكون اسماً (١) .

ولقد حلق الدكتور فاضل السامرائي على هذا الاستدلال بقوله : « وأرى أن هذا الاستدلال غير سليم ، لأن استدلاله بأنها ليست فعلاً ماضياً لأنها على وزن ( فعل ) مردود بأن ثمة أفعالاً على هذا الوزن نحو : ليس ونعم وبس ، فإنها ساكنة العين ، وما يقال في هذه الأفعال يمكن أن يقال في ( كيف ) . وأما استدلاله بأنها ليست حرفاً لأنها تفيد مع كلمة واحدة فإنه مردود بأحرف النداء فإنها تفيد مع كلمة واحدة نحو : ( يا زيد ) ، وما قيل من أن ( يا ) بمعنى ( ادع ) يمكن أن يقال مثله في ( كيف ) بأنها بمعنى ( استفهم ) » (٢) .

## ٢ - الاستدلال بالأولى ،

يعرفه الأنباري بأنه « أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة » (٣) .

ومثال ذلك « أن يدل على بناء أسماء الإشارة و ( ما ) التعجبية لفعل : أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلا يبنى أسماء الإشارة و ( ما ) التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى . وبيان ذلك هو أن الحرف إذا كان منطوقاً به

(١) البيان ( ٢٧/١ - ٦٨ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ١٥ ، ١٦ ) .

(٢) لمؤلف كتاب الأنباري ، ودراساته النحوية ( ص ١٨١ ، ١٨٥ ) .

(٣) لمع الأدلة ( ص ١٣١ ) .

أمكن أن يستغنى به عن الاسم . ألا ترى أن همزة الاستفهام التي هي ( أين وكيف ومتى ) وما أشبهها لتضمنها معناه ، قد كان يمكن أن يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام ، وأما إذا لم يكن الحرف منطوقاً به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال ، وإذا هي الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على طريق الجواز ، فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى <sup>(١)</sup> .

ولقد أكثر أبو البركات من الاستدلال بهذا الدليل ، فلقد استدل به على جواز التذكير مع المؤنث غير الحقيقي مع الفصل ، وإذا وجد الفصل بين الفعل والفاعل قوى التذكير ، وقد حكى عنهم : ( حَصَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً ) . وإذا كان ذلك فيما تأنيثه حقيقي ، فلأن يكون فيما تأنيثه غير حقيقي أولى وأحرى <sup>(٢)</sup> .

ويستدل به على حذف التاء من ( مسلمات ) و ( صالحات ) ؛ لأن الأصل فيهما ( مسلمات ) ، و ( صالحات ) ، لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، فقال : « وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم : رجل بصرى وكوفي ، في النسب إلى البصرة والكوفة ، والأصل : بصرتي وكوفتي ، لئلا يقولوا في المؤنث : امرأة بصرية ، وكوفية ، يجمعوا بين علامتي تأنيث ، فلأن يحدفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى <sup>(٣)</sup> ويستدل بالأولى في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ [المدثر: ٦] فيقول : « اللام في ( لربه ) يتعلق بكنود ... ، وحسن دخول لام الجر ، تقدّمه على اسم الفاعل ، وإذا كان التقديم حسن دخول لام الجر مع الفعل في نحو قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ هُمُ رِبُّهُمْ بِرَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِزُيْنًا فَكُونُوا ﴾ [سود: ٤٣] فهاهنا أولى ؛ لأن اسم الفاعل إنما يعمل بالشبه بالفعل ، فإذا ثبت ذلك في المشبه به الذي هو الفعل وهو الأصل ، فأن يثبت في المشبه وهو الفرع أولى <sup>(٤)</sup> .

واستدل به أيضاً في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من أنه لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه ، فرد عليهم قائلًا : « هذا يطل بأن ، فإنما أجمعنا على أنه يجوز أن يقال ( إن في الدار لزيّنًا ، وإن عندك لصراً ) قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ وقال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾

(١) مع الأدلة ( ص ١٣١ ، ١٣٢ ) .

(٢) البيان ( ٨١/١ ) .

(٣) أسرار العربية ( ص ٦٠ ) .

(٤) البيان ( ٥٢٨/٢ - ٥٢٩ ) .

منصب الاسم بأن لم تله فكذلك هاهنا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف - وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه في العمل - فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى ، <sup>(١)</sup> واستدل به كدلت في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد ( إن ) الشرطية نحو قولك : ( إن ريد أنائي آته ) فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل <sup>(٢)</sup> .

ومن الملاحظ أن الأمثلة السابقة يمكن عدها استدلالاً بالأولى بالمعنى العلمي الذي ذكره في التعريف ، وهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة ، ومن هنا كان اهتمام الأنباري في الاستدلال بالأولى منصباً على قضية الأصل والفرع ، واعتمد استدلاله بالأولى في كثير من الأحيان على التمسك بالأصل ، ومن ذلك ما ذكره : في حالة الوقف على لغة من قال : مرتت يكر والتحريك في هذا النحو إما كان لالتقاء الساكنين ؛ لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى ، تمسكاً بالأصل ؛ لأن الأصل هو الوصل <sup>(٣)</sup> ، ويعتمد في هذا الاستدلال على قواعد الأصل والفرع ، فيستدل على اسمية ( كيف ) بقوله : « فإن قيل : فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف ، فلم يجعلوه اسماً ولم يجعلوه فعلاً أو حرفاً ، قيل : لأن الاسم هو الأصل ، والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة ، كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع » <sup>(٤)</sup> ، ويحلل به حمل النصب على الجر في جمع المؤنث <sup>(٥)</sup> . ومن قواعد الأولى عنده أن ( التركيب مع الأصل أولى من التركيب مع الفرع ) ، ويستدل بها على تركيبهم ( حيناً ) مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والمجموع <sup>(٦)</sup> .

ويستدل بأن ( تقدير الأصل في العمل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه ) في ترجيح ما ذهب إليه معظم البصريين من أن عامل النصب في الظرف الواقع غيراً فعل مقدر وليس اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل <sup>(٧)</sup> .

(٢) انظر السابق ( ٦١٥/٨٥ - ٦١٩ ) .

(١) الإنصاف ( ٨١/١١ )

(٤) أسرار العربية ( ص ١٦ ) .

(٣) البهيد ( ٥٣٣/٢ ) .

(٦) انظر أسرار العربية ( ص ١٠٨ ) .

(٥) انظر أسرار العربية ( ص ٦٢ ) .

(٧) انظر الإنصاف ( ٢٤٦/٢٩ )

ويستدل بأن ( الأصل أولى بالأصل والعرع أولى بالفرع ) على جعلهم ( كلا )  
و ( كلتا ) مع الإصافة إلى المظهر بمنزلة المفرد ؛ لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو  
الأصل ، فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوها مع الإصافة إلى المصغر بمنزلة  
التثنية ؛ لأن المصغر فرع والتثنية فرع فكان العرع أولى بالفرع ( ١ ) .

ولكن هناك نوع آخر من الاستدلال بالأولى يستخدمه الأنباري في الإبطال والذي  
لا هي الإثبات ، وهو في الموضوع أنه يوجد في الفرع المعنى الذي أبطل الحكم في  
الأصل ، ولقد استدلل بهذا النوع من الاستدلال في مواضع عديدة على أنه إذا أبطل  
الاستثناء عمل ( ما ) وهي الأصل ، فلأن يبطل عمل ( إن ) وهي الفرع أولى ( ٢ ) .

وبكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الاستدلال في المسائل الصرفية التي تدور حول  
حذف أحد الحروف لالتقاء الساكنين ؛ إذ يحذف الحرف الذي لم يدخل لمعنى ؛  
( لأن حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى ) ( ٣ ) لأنه لو حذف  
ما دخل لمعنى لأدى ذلك إلى الإخلال بالمعنى ، فكان ( تبقى ما دخل لمعنى أولى من  
حذف ما دخل لمعنى ) ( ٤ ) ... ومن ذلك قوله في ( أتوا ) : « أصله ( أتوا )  
فاستقللت الضمة على الياء ، فنقلت إلى التاء ، فبقيت الياء ساكنة ، وواو الجمع  
بعدها ساكنة ، فاجتمع ساكنان وهما لا يجتمعان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين  
وكان حذف الياء أولى ؛ لأنها لم تدخل لمعنى ، فكان حذفها أولى » ( ٥ ) .

ولكن ربما كان الحرفان اللذان يراد حذف أحدهما لالتقاء الساكنين دخلا لمعنى ،  
ولي هذه الحالة يبقى ما فيه زيادة معنى على صاحبه ، فقد يكون أحدهما قد أفاد  
أكثر من معنى فيبقى ويحذف الآخر ، ومن هذا النوع استدلاله على أن الأصل في  
( آيات ) أن يقال ( آيات ) ، « إلا أنه اجتمع فيها علامتا تأنيث فحذفوا إحداهما  
وكان حذف الأولى أولى ؛ لأن في الثانية زيادة معنى لأنها تدل على الجمع  
والتأنيث ، والأولى إنما تدل على التأنيث فقط ، فلهذا كان حذف الأولى وتبقي

( ١ ) الإنصاف ( ١٥٠/٦٢ ) .

( ٢ ) انظر البيان ( ٩٩/٦ ) ، ( ٣٠/٢ ، ٦٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٠ ) .

( ٣ ) انظر في حلة الاستدلال البيان ( ٤٦/١ ، ٥٨ ، ١٠٤ ، ١٣٥ ، ١٦٣ ) ، ( ٨/٢ ، ٣٠٠ ، ٥٣١ -

٥٣٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٣٧ ، ٢٨ ) ، ( ص ٤١ ) ، والإنصاف ( ٦٤٩/٩٣ - ٦٥٠ )

( ٤ ) انظر البيان ( ٥٣٣/٢ ) .

( ٥ ) البيان ( ٦٥/١ ) ، وانظر أيضًا البيان ( ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ )



الثانية أولى ، <sup>(١)</sup> ويستدل به كذلك على حذف التاء الأولى من ( مسلمات وصالحات ) لأن الأصل فيهما ( مسلمات وصالحات ) <sup>(٢)</sup> . ويدور أن الأولى عند أبي البركات هو اختيار الأقيس وترك ما يحالفه ولذلك رجح أن يكون ( الحق ) خيراً ثانياً ، في قراءة من قرأ برفع ( الحق ) في قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا الَّذِي كُنْتُمْ تُخَافُونَ ﴾ [الكهف : ٤٤] ، ويجوز أن يكون ( الحق ) صفة للولاية إلا أن جعله خيراً أولى من جعله صفة ، لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف <sup>(٣)</sup> . ولقد لجأ الأنباري كثيراً في استدلاله بالأولى إلى اختيار الأضعف والأهمر ، ومن ثم يصرح في أكثر من موضع بأن المصير إلى ما يؤدي إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدي إلى تغييرين ، استدلاله به على استقلالهم اجتماع ثلاث همزات في ( أومن ) لأن أصله ( أأأين ) ، لأنهم إذا استقلوا اجتماع همزتين فلأن يستقلوا اجتماع ثلاث همزات أولى ، فحذفوا الثانية ، وكان حذفها أولى من الأولى والثالثة ، أما الأولى فلأنها أبعد من الطرف ، وأما الثالثة لأنها لو حذفوها لاقتفروا إلى تسكين الثانية وقلبها واوا ، فيؤدي إلى تغييرين . وإذا حذفوا الثانية لم يفتفروا إلا إلى قلبها واوا فخط لأنها ساكنة ، فيؤدي إلى تغيير واحد والمصير إلى ما يؤدي إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدي إلى تغييرين <sup>(٤)</sup> .

ويختار ما لا يحتاج إلى تقدير ، لأن ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير ، وهو يرد بهذا الاستدلال على ما ذهب إليه الزجاج من أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، فقل أبو البركات : « هذا باطل ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ... ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ، لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب إليه الأكثرون

(١) البيان ( ٣٣/٢ - ٣٤ ) .

(٢) انظر الإحصاء ( ٤٢/٤ - ٤٣ ) ، وأسرار الغريبة ( ص ٦٠ ، ٦١ ) .

(٣) البيان ( ١١٠/٢ ) .

(٤) البيان ( ٤٧/١ ) ، وانظر حول الاستدلال بهذه القاعدة في مسألة أخرى البيان ( ٢٨٩/١ ) .

لا يعتقر إلى تقدير ، وما لا يعتقر إلى تقدير أولى مما يعتقر إلى تقدير <sup>(١)</sup> .  
والحق أن المثال السابق يدل على أن أبا البركات يختار الأقرب في التقدير والأيسر  
ويستعد عما يحتاج إلى تقدير وتكلف ، وهذا يدل على تحكيمه للواقع اللغوي في  
بعض الأحيان والبعد عن التكلف ؛ ولهذا لا يقبل الآراء الفاتلة بتركيب بعض  
الأدوات مثل ( مذ ، وكم ، وآلا ) ويذهب إلى أنها دعوى لا تستند إلى دليل <sup>(٢)</sup> .  
ولقد استعان الأنباري بهذا الاستدلال الذي يدل على اختياره الأقرب والأيسر  
فصرح بأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير <sup>(٣)</sup> ، وما لا يحتاج إلى  
تقدير موصوف أولى مما يحتاج إلى تقدير موصوف <sup>(٤)</sup> ، وما لا يحتاج إلى إضمار  
أولى مما يحتاج إلى إضمار <sup>(٥)</sup> .

ومن تحكيمه الواقع اللغوي واختيار الأخف ، استدلاله بأن المصير إلى ما له نظير  
أولى من المصير إلى ما ليس له نظير <sup>(٦)</sup> ، واستدلاله بأن قلب الأثقل إلى الأخف  
أولى من قلب الأخف إلى الأثقل <sup>(٧)</sup> .

ومن الملاحظ أن استدلالات الأنباري بالأولى كانت تعتمد في كثير من الأحيان  
على اعتبار الأقوى ، فهو يرى أن إبدال الأقوى من الأضعف أولى من إبدال  
الأضعف من الأقوى ، ويستدل بذلك على إبدال التاء دالا في ( يذهبون ) لأن أصلها  
( يذهبون ) ، فاجتمعت تاء الانفعال مع الدال فأبدل من التاء دالا ، وكان إبدال  
التاء دالا ، أولى من إبدال الدال تاء لأن التاء حرف مهموس ، والدال حرف مجهور  
والجهور أقوى من المهموس ، فلما وجب إبدال أحدهما من الآخر ، كان إبدال  
الأقوى من الأضعف أولى من إبدال الأضعف من الأقوى ؛ لأن في ذلك إجحافا  
به ، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه <sup>(٨)</sup> ويقول عن الإمالة في كلمة  
( الأسرار ) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كَمَا نَفْذُمُ مِنْ الْأَنْفَارِ ﴾  
[ ص : ٦٢ ] : إنما جازت إماتته وإن كان فيه راء مفتوحة والراء المفتوحة تجمع الإمالة ؛  
لأن فيه راء مكسورة والراء المكسورة تجلب الإمالة ، وإنما غلبت الراء المكسورة في

(١) الإصناف ( ٢٤٩/٣٠ ) .

(٢) انظر الخلاف المحوي ( ص ٣٣٨ ) ، وانظر الإصناف ( ٣٠٠/٤٠ ) ، ( ٣٩٢/٥٦ ) .

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ١١٢ ، ١١٣ ) (٤) انظر السابق ( ص ١٧٦ ) .

(٥) انظر السابق ( ص ١٢٥ ) . (٦) انظر الإصناف ( ٦٩٧/٩٨ ) .

(٧) انظر الإصناف ( ١٣/١ ) (٨) البيان ( ٣٠٠/٢ ) .

حلب الإمامة ، على الرأى المعتوحة المانعة من الإمامة ؛ لأن الرأى المكسورة أقوى والرأى المعتوحة أضعف ، فلما تعارضا في حلب الإمامة وسلبها ، كان الأقوى أولى من الأضعف (١) .

فاعتبار الحرف الأقوى أولى عنده من الأضعف (٢) ، ويصرح في مواضع أخرى بأن حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى ، وإدغام الأضعف في الأقوى أولى من إدغام الأقوى في الأضعف ، وإدغام الأنفص صوتاً في الأزيد صوتاً أولى (٣) .

وكما اعتمدت استدلالات الأنباري بالأولى على مراعاة الأقوى دون الأضعف ، اعتمدت كذلك على ما يكثر في كلامهم لأنه أولى من الأقل ؛ ولذلك صرح بأن الحمل على الأكثر أولى من الأقل ، ورجح بهذا الاستدلال مذهب البصريين في حمل (توراة) على وزن (فَوَعَلَة) ، على خلاف الكوفيين الذين رأوا أنها على وزن (تَفْعَة) (٤) . كما استدل في مواضع أخرى بأن ما يكثر في كلامهم أولى ، وأن الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ، وأن حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر (٥) .

وأخيراً فلقد أكثر الأنباري من الاستعانة بالأولى في مسأله وما ذهب إليه من آراء ، والرد على ما خالفه من مذاهب (٦) .

## ٢ - الاستدلال ببيان العلة ؛

ويستخدم هذا الاستدلال في الإيجاب والنفي ، أي إيجاب الحكم وإثباته ، أو نفيه وإثبات عدم وجوده ولقد أشار أبو البركات إلى هذين الضربين ، فقال : أحدهما : أن تبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم .

(١) البيان (٣١٨/٢) .

(٢) انظر البيان (٣٤٩/٢) .

(٣) انظر البيان (٤٧/١) ، والسابق (٤٧٣/٢) ، والسابق (٢٦٨/١) على الترتيب

(٤) انظر البيان (١٩٠/١ - ١٩١) .

(٥) انظر البيان (١٥٥/١) ، وانظر أسرار الرمية ٤٠٤ ، وانظر الإنصاف (٦٦٩/٩٤) على الترتيب .

(٦) انظر البيان (٤٧/١ ، ١٥٨ ، ٢٧٣) ، (١٦/٢ - ١٧ ، ٣٨ ، ٥٢٨ - ٥٢٩) ، وأسرار الرمية

(ص ٦٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٨١) ، والإنصاف (١٥/١ ، ٣٢) ، (٩٦/١٣) ، (٢٥/٢٠)

(٢١٧) ، (٢٢٥/٢٦ - ٢٢٦) ، (٢٥٠/٣٠) ، (٣٥٦/٤٨) ، (٥٤٣/٧٢) ، (٦٨٦/٩٦) ،

(٧٢٢/١٠٣) ، (٧٤٣/١٠٨)

والثاني - أن تبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم <sup>(١)</sup> . وهذا هو ما يسمى الطرد والعكس في العلة ، أو الدوران ؛ إذ تتلارم العلة والحكم وجوداً وعدمًا ، فهو استدلال ببيان العلة الموجبة .

ووضح النوعين بالمثال فقال : « فأما الأولى فمثل أن يستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجرهانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا جائز على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً <sup>(٢)</sup> .

« وأما الثاني فهو مثل أن يستدل من أبطل عمل ( إن ) الخفف من الثقيلة فيقول : إنما عملت ( إن ) الثقيلة لشبهها بالفعل وقد علم بالتخفيف فوجب ألا تعمل <sup>(٣)</sup> . ومن أمثلة النوع الأول من هذا الاستدلال بيانه لعل عمل ( أن ) ، ولن وإذن ، وكى ( النصب ، فقال : « إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ، ووجب أن يكون عملها النصب لأن ( أن ) الحقيقية تشبه ( أن ) الثقيلة ، و ( أن ) الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك ( أن ) هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت ( لن ، وإذن ، وكى ( على ( أن ) <sup>(٤)</sup> .

ولعل ما سبق ذكره من أمثلة في قياس العلة يصلح لأن يكون مثالاً على النوع الأول من أنواع الاستدلال ببيان العلة . كما يمكن تلخيص أمثلة النوع الثاني فيما سبق ذكره من أنه إذا زالت العلة أو الشبه بطل الحكم .

#### ٤ - الاستدلال بالأصول

وهو ما جرده النجاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام المصحيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة . فإذا نص أصل القاعدة على أن ( رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول ) فلا يبغي أن يستدل النحوي على غير ذلك بوجوب تقدم المفعول في نحو ( حياك الله ) . وإذا قال الأصل أن ( الرفع ) سابق على ( النصب ) فمن قال أن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، فقد خالف أصلاً نحوياً ؛ لأن القول بالتجرّد معناه سبق النصب للرفع . وهكذا يصبح الأصل من جملة الأدلة عند

(٢) لم الأدلة ( ص ١٣٦ ) .

(١) لم الأدلة ( ص ١٣٢ ) .

(٣) السابق

(٤) أسرار العربية ( ص ٣٢٨ ) ، وانظر السابق ( ص ٣٢٧ ) ، والإنصاف ( ٧٨٧/١١٢ )

## المحاجة واجدل (١)

ويبدو أن هذا الاستدلال أقرب إلى الاستدلال باستصحاب الأصل منه إلى الاستدلال بالقياس ، وإن كان لا يعدم وجهًا للإلتحاق بالقياس ؛ إذ يقوم على مراعاة الأصل وهو المقيس عليه .

ويوضح أبو البركات هذا الاستدلال بالمثال فيقول : فمثل أن يستدل على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، ( بأن ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، وهذا خلاف الأصول ؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء ، والجزم من صفات الأفعال وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال ، فكذلك الرفع قبل الجزم ) . فإن قيل : فبب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فلم قلتم إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ، . قلنا : لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء ، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع ، لأن الفرع تبع للأصل ، (٢) .

والحق أن استدلال الأتباري السابق يبدو عليه التكلف ؛ إذ يمكن الاعتراض عليه من عدة أوجه ، فمن الممكن أن نقول إن التعري أسبق من التزيد ، فالتعري أولاً ، ولما كان الرفع هو الأول كان ملازمًا للتعري ، كما يمكن أن يقال إن الفعل المضارع رفع لأنه لم يدخل عليه ناصب فنصبه ولا جازم فجزمه دون أن نحس أسبقية الرفع ؛ للنصب والجزم ، يضاف إلى ذلك أن عوامل النصب والجزم في المضارع عارضة ، وعندما لا تأتي هذه العوارض فإن المضارع يأخذ بالحكم الأول ، ولما كان الرفع الأول ، أخذ المضارع الرفع (٣) .

ومن أمثلة الاستدلال بالأصول ما أشرت إليه في موضع سابق من الوقف بتقل الحركة على لفة من قال - مررت بـ بكر ، و لما أحببت التحريك في هذه اللغة لاكتفاء

(١) انظر الأصول ( ص ٢٠٣ ) .

(٢) لمع الأدلة ( ص ١٣٢ ، ١٣٣ ) ، وانظر الإنصاف ( ص ٧٤ - ٥٥٣ ) .

(٣) انظر أبو البركات بن الأتباري ودراساته النحوية ( ص ٩٠ ) وما بعدها .

الساكنين ، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى تمسكاً بالأصل ؛ لأن الأصل هو الوصل <sup>(١)</sup> .

#### ٥ - الاستدلال بالاستحسان :

عرض أبو البركات اختلاف النحاة في الأخذ بالاستحسان والاستدلال به ، فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس ، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به <sup>(٢)</sup> ولكن أولئك الذين أخذوا به اختلفوا في معناه : فمنهم من قال : هو ترك قياس الأصول للدليل ، ومنهم من قال : هو تخصيص العلة <sup>(٣)</sup> .

ومثال ترك قياس الأصول للدليل ، ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، وكذلك مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضاً مخالف لقياس الأصول ؛ لأن الزائد جزء من الفعل المضارع ؛ إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول وألاً يكون جزءاً منه <sup>(٤)</sup> .

وأما مثال تخصيص العلة فنحوه أن نقول : إنما جمعت ( أرض ) بالواو والنون فقبل : ( أرضون ) عوضاً من حذف تاء التانيث المحذوفة ، لأن الأصل أن يقال في ( أرض ) : ( أرضه ) ، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً من تاء التانيث المحذوفة وهذه العلة غير مطردة ؛ لأنها تنقضي ( بشمس ، وفار ، وقدر ) فإن الأصل : ( شمس ، ودارة ، وقدر ) ، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون ، فلا يقال : ( شمسون ، ولا قدرون ، ولا قديرون ) <sup>(٥)</sup> ونقول بعد التمهيل للنوعين : وقد قدمنا الكلام على مخالفة الأصول والقول بتخصيص العلة <sup>(٦)</sup> .

وبين أنه لا بد من دليل في الاستحسان ، أي أن يعدل عن القياس للدليل ويحرض على من رأى غير ذلك ، فقال : وأما ما حكى عن بعضهم أن الاستحسان هو

(١) البيان ( ٥٣٢/٢ ) .

(٢) لمع الأدلة ( ص ١٣٢ ) .

(٣) السابق ( ص ١٣٣ ، ١٣٤ ) .

(٤) لمع الأدلة ( ص ١٣٤ ) .

(٥) السابق

(٦) السابق .

ما يستحسسه الإنسان من غير دليل ، فليس عليه تعويل ؛ (١) .

ولقد عقد ابن جني باباً للاستحسان ، قال فيه : « وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف . من ذلك تركت الأحف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم : الفتوى ، والقوى ، والتقوى ، والشورى ، ونحو ذلك ، ألا ترى أنهم قبلوا الباء الواو من غير استحكام على أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة » (٢) .

ويقول السيوطي : « ومن الاستحسان ما يخرج تنبيها على أصل بابه ، نحو استحوذ وأطولت الصدود ومطية للنفس . ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته » (٣) . كقول أحدهم ( ميثاق ) في جمع ( ميثاق ) فإن الشائع فيه ( موثق ) ، فأبقى القلب مع زوال علة القلب وهي الكسرة ، ولكن أبقى القلب لضرب من الاستحسان (٤) . ومعنى هذا أن الاستحسان قائم على الاتساع والتصرف دون علة قوية أو مستحكمة - كما قال ابن جني ، ولهذا عد من الأدلة الضعيفة ورفضه البعض ؛ لأنه تحكم بلا سند ، ومع ذلك يعتمد النحاة على هذا الدليل فيما خالف أصولهم بما روى عن العرب ولم تكن هناك علة قوية تبرر العنود به عن الأصل (٥) .

ولقد أشار سيبويه في كتابه إلى نوعين من الاستحسان ، وهما استحسان العرب واستحسان النحاة (٦) . ومن الملاحظ أن ( نقض العلة ) وهو وجه من أوجه الاعتراض على القياس ، وقادح من قواعد العلة يقوم على اتهام العلة بالتخصيص وعدم الاطراد .

ويبدو أن الأنباري لم يعد الاستحسان من جملة استدلالاته التي يعتمد عليها في الاستدلال ؛ لأنه لا يرى ترك قياس الأصول ولا تخصيص العلة ، وهذا يفسر عدم استعانة بهذا الدليل في استدلالاته ومسائله ، ويبدو أنه في المواضع القليلة التي يرون فيها علة الاستحسان يربط الاستحسان بالاتساع . من ذلك بيانه أن ما استدل به الكوفيون على اسمية ( نعم وئس ) من دخول حرف الجر عليهما ، « إنما جاءت

(١) السابق . (٢) الخصال ( ١٣٣/١ - ١٣٤ ) .

(٣) الاقتراح ( ص ١٨١ ) . (٤) انظر السابق ( ص ١٨١ ، ١٨٢ ) .

(٥) انظر الأصول ( ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ) .

(٦) انظر أصول النحو في الخصال ( ص ٧٤ ) ، والكتاب ( ٦٩/٢ ، ١٢٤ ) ، ( ٥٤٩/٣ ) .

هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة ، وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول ،  
فدل على أن تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحاجة يستند إليها ، ولا  
يحتد عليها <sup>(١)</sup> .

ويبين في موضع آخر أن إعمال ( ظن وأخواتها ) في حال تأخرها إنما هو ضرب  
من التوسع ، ثم يبين « أن الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر ؛  
وذلك لأنها إذا توسطت ، كانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة من وجه ... ، فحسن  
إعمالها كما حسن إلغاؤها ، وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً ، كانت متأخرة من  
كل وجه ، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها ، وضعف عملها » <sup>(٢)</sup> .

### ٦ - الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفسه ،

قال الأباري : « اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله ، فيستدل  
بعدم الدليل على نفيه ، وذلك مثل أن يستدل على نفي ( أن أقسام الكلم أربعة ) أو  
نفي ( أن أنواع الإعراب خمسة ) فيقول : لو كان أقسام الكلم أربعة ، أو أنواع  
الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل ، ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع  
كثر البحث وشدة الفحص ، فلما لم يعرف ذلك دل على أنه لا دليل ، فوجب ألا  
يكون أقسام الكلمة أربعة ، ولا أنواع الإعراب خمسة » <sup>(٣)</sup> .

ثم يعرض الأباري رأياً آخر لبعضهم يرى أصحابه جواز النفي من غير دليل لأن  
النافي لا دليل عليه وإنما الدليل على المثبت ، فيقول أبو البركات ردّاً عليهم : « وهذا  
ليس بصحيح ؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل ، وكما يجب الدليل على  
المثبت فكذلك أيضاً يجب الدليل على النافي » <sup>(٤)</sup> ولقد عقد ابن جني فيه باباً جعله  
يعنوان ( في إسقاط الدليل ) ذكر فيه أمثلة لأبي عثمان المازني والبغداديين <sup>(٥)</sup> .

واحق أن هذا الاستدلال هو الوجه السليم للاستدلال بالاستقراء ، « لأن ما ثبت  
بالاستقراء فقد ثبت بالإيجاب كأقسام الكلم وأنواع الإعراب إلخ ، فإذا أردنا

(١) الإنصاف ( ١١٧/١٤ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ١٦٦ ، ١٦٧ ) ، وانظر حول علة الاستحسان عنده وبيانها للأحسن ، الإنصاف

( ١٣١/١٥ ) ، ( ٣٠٧/٤١ ) ، والبيان ( ٥٢٨/٢ ) .

(٣) مع الأدلة ( ص ١٤٢ ) .

(٤) السابق

(٥) انظر الخصائص ( ١٩٩/١ ) .



استعمال دليل النفي أمكن أن تقول . إن الدليل على أن الأقسام ثلاثة أنه لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة أو القصر في هذا العدد ، وذلك لما نعرفه عن جهد السحاة الذي بذلوه في البحث والتقصي ، فلما لم يقد دليل يعارض أن أقسام الكلام ثلاثة أو أنواع الإعراب غير ما هي ثبت أنها ما هي ، <sup>(١)</sup> .

ويدعو أن الأنباري يميل إلى الأخذ بهذا الدليل على الرغم مما يبدو عليه من الضعف ، لأن القول بعدم الدليل يعني اعتدائه في نفس الأمر لاحتمال أن يكون هناك دليل لم نطلع عليه . ولهذا تحرز الأنباري بقوله : ( اهلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله ) <sup>(٢)</sup> .

ولقد ذكر السيوطي شيئاً من ذلك تحت عنوان ( في النقل عن النفي ) فقال : « قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في ( التعلية ) : النقل عن النفي فيه شيء ، لأن حاصله أنني أسمع هنا ، وهذا لا يدل على أنه لم يكن » <sup>(٣)</sup> ومعنى هذا أن النقل عن النفي غير موثوق فيه ، وعلى هذا يكون ابن النحاس ممثلاً لوجهة النظر التي تضعف هذا الدليل ولا تأخذ به خلافاً للأنباري <sup>(٤)</sup> .

والغريب أن الدكتور فاضل صالح السامرائي ، يخرج من تناوله لهذا الدليل إلى القول بأن أبا البركات يرى ، أن هذا الاستدلال غير مقبول ، إذ يقول : « قال أبو البركات : هذا استدلال غير مقبول لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل ، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضاً يجب الدليل على النافي » <sup>(٥)</sup> ومن الواضح أن هذا النص مبتور من كلام الأنباري السابق الذي ذكرته في رده على من رأى من النحاة أن النافي لا دليل عليه وإنما الدليل على المثبت ، ولا يفهم من نص الأنباري ما حاول الدكتور الفاضل الإيهام به .

ولقد استعان أبو البركات بهذا الاستدلال في العديد من المواضع وبخاصة في مواضع الجدل والاعتراض على الكوليين ، فاعترض به على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخره أفضل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب فاستدل الأنباري بعدم الدليل في نفي مذهبهم ، لأن ما ذهبوا إليه مجرد

(١) الأصول ( ص ٢٠٥ ) .

(٢) انظر النص السابق .

(٣) الاختراع ( ص ٨٤ )

(٤) انظر أثر المقتدة وعلم الكلام في البحر العربي ( ص ١٦٧ ، ١٦٨ )

(٥) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ( ص ١٨١ )

دعوى لا يقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل ، وليس ( إلى ) <sup>(١)</sup> ذلك سبيل مع أنه ظاهر العساد والتعليل ؛ لأن التعريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما ، فكذلك هاهنا ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب ، فلا يصح أن يكون أصلاً له ، <sup>(٢)</sup> .

ويستعين بهذا الاستدلال في نفي ما ذهب إليه الكوفيون من أن اسم ( لا ) المفرد النكرة معرب منصوب بها ، فقال : « أما قولهم : إنما قلنا إنه منصوب بلا ؛ لأنها اكتفي بها عن الفعل . قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منوئاً » <sup>(٣)</sup> .

واستعان به أيضاً في الرد على الفراء ، فقال : « وأما قول الفراء إن الأصل في البناء أن يقال يا زيدا كالندبة ، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل » <sup>(٤)</sup> وفي الرد على ما رآه أبو عمر الجرمي في المفعول له ؛ إذ ذهب إلى أن المفعول له لا يجوز أن يكون إلا نكرة ، وتقدر المواضع التي جاء فيها المفعول له معرفة بالإضافة على نية الانفصال ، فلا يكسي التعريف من المضاف إليه ، في حين أجاز جمهور النحاة أن يكون المفعول له معرفة ونكرة ، فقال الأنباري معترضاً على مذهب الجرمي ومستعماً بمنه الدليل ، « والذي عليه الجمهور ، والمذهب المشهور هو الأول ، والذي ادعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل » <sup>(٥)</sup> .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الاستدلال في الرد على القول بتركيب بعض الأدوات ، من ذلك اعتراضه على ما ذهب إليه الفراء من أن ( إلا ) مركبة من ( إن ) و ( لا ) فقال : « وأما قول الفراء إن الأصل فيها إن ولا ، ثم خففت إن وركبت مع لا ، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن إن الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، خصوصاً على مذهبكم . وأما تفسيره لها بلولا فحجة عليه ، لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الأفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ، فإنه يطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الأفراد

(٢) الإنصاف ( ١٣٧/١٥ ) .

(٤) السابق ( ٢٢٨/٤٥ )

(١) ريادة متى لإصحاح المصنى .

(٣) الإنصاف ( ٢٦٧/٥٣ ) .

(٥) أسرار العربية ( ص ١٨٨ ) .

ويحدث لها بالتركيب حكم آخر <sup>(١)</sup> .

ويعترض بهذا الدليل على قول الكوفيين بتركيب ( لكر ) فقال : « وأما قولهم إن الأصل في لكر ( إن ) ريدت عليها ( لا والكاف ) فصارنا حرفاً واحداً قلنا : لا سلم ، فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى » <sup>(٢)</sup> وقولهم بتركيب ( كم ) و ( مل ) و ( منل ) <sup>(٣)</sup> .

#### ٧ - الاستدلال بعدم النظر :

يقول السبوطي من أنواع الاستدلال : « ومنها : الاستدلال بعدم النظر ، ولم يذكره ابن الأنباري ، وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم ، وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات ، وقد استدلل المازني به ردّاً على من قال : إن ( السين ) و ( سوف ) ترفعان الفعل المضارع بأنما لم نر عاملاً في الفعل يدخل عليه ( اللام ) وقد قال تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ويقول السبوطي ملخصاً ما ذكره ابن جني تحت عنوان ( في عدم النظر ) <sup>(٥)</sup> : « وإنما يستدل بعدم النظر على النفي ، حيث لم يتم الدليل على الإثبات ، فون قام لم يلتفت إليه ، لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل ، إنما هو للأتس به لا للحاجة إليه مثاله : ( أندلس ) فإن همزته وتونه زائدتان ، فوزنه ( أنفعل ) وهو مثال لا نظير له ، لكن قيام الدليل على ما ذكرنا لأن النون زائدة لا محالة ، إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على ( فعملل ) ، فيكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت زيادة النون بقى في الكلمة ثلاثة أحرف أصول : الدال واللام ، والسين ، وفي أولها همزة ومنى وقع ذلك ، حكمت بزيادة الهمزة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربع لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ، نحو ( مخرج ) وبابه ، فقد وجب إذن أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على وزن ( أنفعل ) ، وإن كان مثلاً لا نظير له ، فإن اجتمع الدليل والنظر فهو العاية ، يكون ( عبر ) فالدليل يقتضي كونها أصلاً ، لأنها مقابلة لعين ( جعفر ) ،

(١) الإنصاف ( ٢٦٤/٣٤ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢٠٤ ) .

(٢) الإنصاف ( ٢١٤/٢٥ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٣٠٠/٤٠ ) ، ( ٣٩٢/٥٦ ) . وانظر حول الاستدلال بعدم الدليل ، البهاق ( ٢٥٧/١ ) .

والإنصاف ( ٥٤/٦ ) ، ( ٣٢٧/٤٥ ) ، ( ٧٩٢/١١٣ ) ، ( ٨١٨/١١٨ ) .

(٤) الاقتراح ( ص ١٧٩ ) . (٥) انظر الخصائص ( ١٩٧/١ - ١٩٨ ) .

والنظير موجود وهو ( فعلل ) <sup>(١)</sup> .

ومعنى هذا أن الاستدلال بعدم النظر يقتضي عدم الدليل ، وإذا لم يكن على الحكم دليل فقد يحتج المحجة لإبطاله بعدم النظر إذ لم يوجد للمحكوم عليه نظير مثل ما استدلوا به من أن السين وسوف رافعتان لمصارع ، وليس من دليل على ذلك كما أنه ليس لهما نظير يرفع المصارع ، لأن المضارع لا يعمل فيه ما يقبل دخول اللام <sup>(٢)</sup> .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بعدم النظر في الاستدلال ، ونفى ما يخالفه من آراء ، وبخاصة آراء الكوفيين ، فاستعان بعدم النظر في نفي ما ذهب إليه الكوفيون من أن السين في ( سأفعل ) أصلها ( سوف ) ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة ، على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود <sup>(٣)</sup> واستعان به أيضاً في نفي ما ذهبوا إليه من كون الاسم في ( ذا ، والذي ) الذال وحدها ، وفي مسألة ( هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ) <sup>(٤)</sup> .

ويستدل بقاعدة عدم النظر في الرد على مذهب الكوفيين في مسألة أخرى فيقول : « والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه » <sup>(٥)</sup> . ويستعين بعدم النظر في نفي مذهب أبي عمر الجرمي الذي يرى فيه أن انقلاب الحروف في الشبهة والجمع هو الإعراب ، فقد نقل الأنباري فساد ذلك على لسان بعض النحويين ؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم <sup>(٦)</sup> . ويستدل على عدم جواز تركيب ( لا ) مع النكرة إذا ركبت مع صفتها أو عدم جواز بنائها مع المضاف ؛ لأنه يؤدي إلى أن تجعل ثلاثة كلمات بمنزلة كلمة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم <sup>(٧)</sup> . ويستعين به في ترجيح أن يكون وزن ( شيطان ) ( فيعالا ) لا ( فعلاتا ) ، وأن يكون وزن ( غرويت )

(١) الإخراج ( ص ١٨٠ ) (٢) انظر الأصول ( ص ٢٠٦ ) .

(٣) الإنصاف ( ٦٤٧/٩٢ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ٦٧٥/٩٥ ) ، والسائق ( ٦٦٦/٩٤ ) .

(٥) الإنصاف ( ٧٠٧/١٠١ ) . (٦) انظر الإنصاف ( ٣٠/٣ ) .

(٧) انظر أسرار القرية ( ص ٢٤٩ ، ٢٥٢ ) .

على ( معويل ) لأنه لا نظير له في كلامهم <sup>(١)</sup> .

إذن فالأباري يرفض ما كان على خلاف كلام العرب ؛ لأنه لا نظير له فيستدل على أنه لا يجوز أن تشتم الهمزة في ( أتمس ) شيئا من الضمة اعتبارا بضمة همزة الوصل في الأصل ؛ لأن أصله ( أؤتمن ) ؛ لأن هذا على خلاف كلام العرب <sup>(٢)</sup> . ويستدل بعدم النظر على أن ( اسم ) مشتق من ( السمو ) ؛ لأنه لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وحوض بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول ( اسم ) همزة التعميض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حملة على ما له نظير أولى من حملة على ما ليس له نظير ، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم <sup>(٣)</sup> .

ويستدل بعدم النظر على عدم جواز تصغير ( أفعل به ) ، وفي نفى أن تكون ( أشياء ) في الأصل على ( أفلاء ) ، وفي ما ذهب إليه بعض النحاة من أن ( إياك ) ضمير مضاف إلى ما بعده ، أو أنه اسم مبهم ، ونفى جواز تقديم الاسم للمرفوع بالفعل عليه بعد ( إن ) الشرطية <sup>(٤)</sup> وإلى غير ذلك من المواضع الكثيرة التي اعتمد فيها على الاستدلال بعدم النظر <sup>(٥)</sup> .

ويبدو أن هناك نوعا آخر من هذا الاستدلال يستخدم في الإثبات والنفي وهو الاستدلال بالنظير في إثبات الحكم ، والاستدلال بالنظر مما يؤنس به ، فاما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ، لأن الأحكام تثبت إذا وجد الدليل حتى ولو لم يكن له نظير ، أما إن لم يتم الدليل احتجنا إلى إيجاد النظير ، ومعنى ذلك أن الاستدلال بالنظير يأتي للاستئناس به لا لجعله أصلا في الاستدلال .

ونقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الدليل ، فنظير إبدالهم من الهمزة في ( إياك ) هاء ، قولهم ( في ) ( إبرة ، هبرة ) وهو الخواز في الرأس ، وفي ( أرحب

(١) انظر البيان ( ١٧٧/١ ) ، ( ٢٢٢/٢ ) على الترتيب .

(٢) انظر البيان ( ١٨٥/١ ) ، و ( ٢٣٧/٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ٩/١ - ١٠ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ١٤٣/١٥ ) ، واللسان ( ٨١٨/١١٨ ) ، والبيان ( ٣٦/١ ) ، والإنصاف ( ١٦٦/٨٥ )

على التوالي .

(٥) انظر أسرار العربية ( ٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٤١٣ ، ٤١٥ - ٤١٧ ) ، والبيان ( ٢٤٦/٢ ، ٤١٥ ) ،

والإنصاف ( ٣٢/٢ ) ، ( ٢١٧ ، ٢١٤/٢٥ ) ، ( ٣٢٧/٤٥ ) ، ( ٧٠١/٩٨ ) ، ( ٨٠٢/١١٥ ) .

الدابة ، هرحت ) وفي ( أنرت الثوب هرحه ) <sup>(١)</sup> ونظير ( آدم ) في قلب الهزمة الساكة ألفا لسكونها ، انفتاح ما قبلها ( أحر ، وأدر ) <sup>(٢)</sup> ، ويستدل بالنظير على أن ( رجع يكون لارمًا ومتعدما ) <sup>(٣)</sup> ويستدل بالنظير على أن جمع ( عضة عضين ) كفلين جمع قلة ، وعزبن جمع عزة ، وثبين جمع ثبة <sup>(٤)</sup> ، ويستدل بالنظير على إبدال الحرف الأوسط من الأمثال في ( صرصر ) هربًا من الاستقلال ، ولأن أصله ( صرر ) ، إلا أنه اجتمعت ثلاث رايات ، فأبدلوا من الراء الثانية صاذا كما قالوا : رقرقت ، وأصله رقت ، فاجتمع فيه ثلاث قافلات ، فأبدلوا من القاف الوسطي راء ، وكما قالوا : تكسكت بالكسكة ، وأصله تكسست ، وتغلغلنت في الأمر : تغللت ، وحسحتت وأصله حسحت ، فعدلوا إلى إبدال الحرف الأوسط من الأمثال هربًا من الاستقلال <sup>(٥)</sup> .

ونظير ( هؤلاء ) ( ما ) التي في التصجب ، فإنها بنيت لتضمينها معنى حرف التصجب ، وإن لم يكن لها حرف ينطق به <sup>(٦)</sup> ، ويستدل بالنظير على دخول التصغير أفعل في التصجب لفظًا لا معنى <sup>(٧)</sup> .

ويستدل بالنظير كثيرًا في المسائل الصرفية والتقليبات الصرفية ، وفي بحثه عن أصل وضع الكلمة <sup>(٨)</sup> كما استدل كثيرًا على صحة الشيء بكثرة النظير <sup>(٩)</sup> .

#### أ - الاستدلال بالمعكس :

قال السهولتي : « الاستدلال بالمعكس ، كأن يقول : لو كان نصب الظرف في

(١) انظر البيان ( ٣٧/١ ) ، وانظر السابق ( ٢٩٤/١ ) ، والإنصاف ( ٢١٥/٢٥ ) .

(٢) انظر البيان ( ٧٤/١ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٨٢/١ ) ، والسابق ( ٤٠٤/١ ) .

(٤) انظر البيان ( ٧٢/٢ ) . (٥) البيان ( ٤٠٥/٢ ) .

(٦) انظر أسرار العربية ( ص ٣٣ ) (٧) انظر الإنصاف ( ١٤١/١٥ ) .

(٨) انظر البيان ( ٢٢٤/١ ، ٢٨٥ ) ، ( ٤٨٧/٢ ) .

(٩) انظر البيان ( ٤٨/١ ، ١٥٥ ، ٢٧١ ، ٣١٧ ) ، والإنصاف ( ٢٩٠/٣٨ - ٢٩٣ ) وانظر في

استدلاله بالنظير ، البيان ( ٣٨/١ ، ٧١ ، ١٦٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٧٢ ، ٣٨٢ ، ٤٠٠ ) ، ( ١٢/٢ ) ،

٢٣ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٣٦ ، ١٨٤ ، ٢١٧ ، ٣١٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤٨٧ ) ، وأسرار

العربية ٢٠٩ ، الإنصاف ( ٢٤١/٢٨ ) ، ( ٢٨٣ ، ٢٨٢/٣٧ ) ، ( ٤٠٩/٥٩ ) ، ( ٥٧٣/٢٨ ) -

( ٥٧٤ ) ، ( ٦٠١/٨٣ ) ، ( ٦٤٩/٩٣ ) ، ( ٦٩٤/٩٧ - ٦٩٥ ) .

حيز المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول - أي المبتدأ - منصوباً ؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين ، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول ، فلما لم يكن الأول منصوباً دل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني (١) .

ولقد استدل الأنباري بهذا الدليل في الجواب على ما ذهب الكوفيون إليه من نصب الظرف الواقع خبراً على الخلاف ، فقل : « أما قولهم : إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، وإذا قلت ( زيد أمامك وعمرو وراءك ) فأمامك ليس هو زيد ووراءك ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفاً له وجب أن يكون منصوباً على الخلاف قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه لو كان الموجب للنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً ، فكان ينبغي أن يقال ( زيداً أمامك وعمراً وراءك ) وما أشبه ذلك ، فلما لم يجر ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه (٢) .

### مكانة هذه الأدلة الفرعية من الأصول والقياس بخاصة

كان الأنباري أول من أشار إلى مكانة هذه الأدلة من أصول النحو ، إذ عدّها أدلة فرعية تأتي في مرتبة ثانية بعد الأدلة الرئيسة الثلاثة ، ثم كان أكثر تحديدًا عندما ألحقها بالقياس .

ولعلنا نستطيع - بعد العرض السابق لهذه الأدلة - أن نلمس العلاقة بين هذه الأدلة الفرعية والقياس ، فالسير والتقسيم يمكن عده من الاستدلالات الملحقة بالقياس ؛ لأنه مرتبط بالعلة ، فإذا أبطل العلة التي قد يرتبط بها الحكم أبطل الحكم وإذا أبطلها إلا العلة التي تعلّق بها الحكم أثبت الحكم ، ويمكن عده أيضاً - كما فعل السيوطي ومن تبعه - مسلّكاً من مسالك العلة ، لأنه وسيلة أو طريق اتّخذته العلة للدلالة على صحة ما ميّقت لتبريره وتسويحه ، وذلك عند وجود مجموعة أوصاف يجور أن يكون كل منها هو العلة ، وحين تسير هذه الأوصاف لا يبقى إلا وصف واحد . وهكذا تعرف العلة الصحيحة .

ومعنى هذا أن نوعاً واحداً من أنواع الاستدلال بالسير والتقسيم هو الذي يصلح لأن يكون مسلطاً من مسالك العلة ، وهو الذي يستخدم للإثبات لا للنفي ، وذلك بأن يطل جميع الأقسام إلا الذي يتعلق به الحكم من جهة ، ولا يصلح لذلك ما يستخدم للمعي .

إذن ملقد. كان الأنباري دقيقاً حينما ألحق التقسيم بالأدلة الملحقه بالقياس ؛ لأنه مرتبط بالقياس والعلة ، فإما أن يذكر العلة التي قد يتعلق الحكم بها فيطلها جميعها وبذلك يطل الحكم ، أو أن يذكر تلك العلة فيطلها جميعاً إلا العلة التي ثبت الحكم بها ، ومن ثم يثبت الحكم ويؤكد وجوده ، ولأنه من جانب آخر لا يصلح بوجهه لأن يكون مسلطاً من مسالك العلة . فكان لازماً أن يلحق بالقياس ، لا بمسالك العلة .

أما الاستدلال بالأولى ، فهو مرتبط أيضاً بالقياس ، وقياس العلة منه بخاصة ؛ لأن معناه أن توجد العلة التي استوجبت الحكم في الأصل في الفرع وزيادة وكذلك الحال بالنسبة للاستدلال ببيان العلة ؛ لأنه مرتبط بالقياس والعلة الموجبة للحكم ، فوجود العلة يستلزم إثبات الحكم كما يؤدي نفيها إلى نفي الحكم ، وهو ما يسمى بالطرود والعكس أو الدوران في العلة .

وأما الاستدلال بالأصول ، فيمكن أن يعد من الأدلة الملحقه بالقياس باعتباره استدلالاً بالأصل ، وهو المقيس عليه ، وإن كان الأولى به أن يلحق باستصحاب الحال لا بالقياس . ولكن يمكن التماس العذر للأنباري على أساس أن الأصل والفرع يدخلان في باب القياس من وجه .

وكذلك باقي الأدلة ، يمكن إلحاقها بالقياس ولو بوجه ، فالاستحسان على سبيل مثال يعد نوعاً من ترك القياس للدليل أو تخصيص العلة .

وهكذا كان الأنباري أكثر دقة من غيره عندما ألحق هذه الأدلة بالقياس وجعلها فرعاً عليه ، ولقد نقل السيوطي هذه الأدلة ، ولكنه جعلها تحت عنوان ( هي أدلة شتى ) ( ١ ) ، وجمع تحته أدلة ملحقه بالأصول النحوية الثلاثة ، دون أن يجهد نفسه في وضع كل دليل من هذه الأدلة في موضعه من أدلة الحوافر استعاض السيوطي عن الاستدلال بالتقسيم والأولى لندس ذكرهما الأنباري ، بالاستدلال بالاستقراء



والدليل الباقي ، وربما رجع ذلك إلى أن السيوطي لم يكن يقصد جمع أوجه الاستدلال الملحق بالقياس ، بل قصد جمع أوجه الاستدلال الملحق بالأسول النحوية بعمامة ، ومن ثم ذكر الاستدلال بالاستقراء ، وهو في الحقيقة استدلال ملحق بالسماع ، كما ذكر الاستدلال بالدليل الباقي مع أنه يمكن أن يعد نوعاً من أنواع الاستدلال بالنسب والتقسيم ، لأن المقصود به أن تعدد الأدلة على الحكم فيجوز نقضها واحداً واحداً إلا دليلاً منها يبقى ويستعصي على النقض ، فيصلح ليثبت به الحكم <sup>(١)</sup> .

ولهذا يعد الأنباري دقيقاً عندما لم يفرّد للدليل الباقي قسماً خاصاً وكأنه يعتبره من أقسام الاستدلال بالنسب والتقسيم ، كما كان دقيقاً في طرح الاستدلال بالاستقراء عن أوجه الاستدلال الملحق بالقياس ، لأنها في الحقيقة ملحق بالنقل لا بالقياس . فقد حدد الأنباري من البداية موضوعه ، وبين أنه يتكلم عن الأدلة المنسقة بالقياس دون غيرها .

ولقد عد الدكتور تمام حسان هذه الأدلة من الأدلة الجدلية التي تستعمل عند تطبيق الأدلة النحوية ، وجعلها أدلة ملحقّة بأدلة النحو الرئيسة الثلاث ، السماع والقياس والاستصحاب .

ولعل الأنباري قد أشار إلى ذلك عندما ألحق أدلته هذه بالقياس ، فكانه وضعها في إطارها الهيكلي من أصول النحو وجعلها أدلة فرعية ملحقّة بالقياس كما يبدو أن الأنباري ، قد لاحظ الصفة الجدلية الثابتة على هذه الاستدلالات مما دفعه إلى وضعها في رسالته لمع الأدلة مجاورة لما وضعه من فصول في تعارض الأصول . ولكن الدكتور تمام حسان يريد هذه الاستدلالات وضوحاً ، لمحاول وضعها في موقعها من البنية الهيكلية للنحو ، موضحاً أنها ليست في نفس المستوى مع السماع والاستصحاب والقياس لجعل الاستدلال بالاستقراء دليلاً ملحقاً بالسماع ، أما الاستدلال بالأسول فهو ملحق بالاستصحاب ، وأما الاستدلال ببيان العلة والاستحسان والعكس وعدم الظير وعدم دليل النفي والباقي ، فجعلها أدلة ملحقّة بالقياس <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الاقتراح ( ص ١٨٣ ) ، والأسول ( ص ٢٠٧ ) .

(٢) انظر الأسول ( ص ٢٠٢ - ٢٠٧ ) .

وهكذا كان أكثر تحديدًا وبخاصة تجاه الاستدلال بالاستقراء ، والاستدلال بالأصول ، إذ جعل الأول مدحًا بالنقل ، وجعل الثاني ملحًا بالاستصحاب .  
ويخلص في الختام إلى « أن هذه الأدلة جزء من الجدل في النحو ، وليست جزءًا من منهج استنباط القواعد وأكثر رواحها كان عند المتأخرين وفي عصر ما بعد المؤمن » (١) .



## استصحاب الحال

تعريفه . الاستصحاب مصطلح فقهي في الأساس ، يقصد به بقاء الأمر ما لم يوجد ما يعبره ، أو استدامة ما كان ثابتاً وبقي ما كان منفياً <sup>(١)</sup> .

فإذا كان الأصل في شيء الإباحة كالأطعمة فالأصل حتى يقوم دليل التحريم ، وإذا كان الأصل في أمر التحريم كالأهضاح ، فالأصل التحريم حتى يكون الدليل المبيح ، وهو الزواج مثلاً <sup>(٢)</sup> .

وهو في النحو امتداد لمفهومه في الفقه ، فلقد عرّفه الأبياري بأنه « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان منها ؛ لأن الأصل في الفعل البناء وإن ما يحرب منها : لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء » <sup>(٣)</sup> .

وهو عنده « من الأدلة المعتمدة » . والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب . وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو ( الذي ) ، وتضمن معنى الحرف في نحو ( كيف ) . وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو ( يذهب ويكتب ويركب ) وما أشبه ذلك <sup>(٤)</sup> .

ويضرب له الأمثلة باستصحاب حال الأصل في الأسماء والأفعال فيقول : « ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتسكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب وإنما ينشأ منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقياً على أصله في الإعراب » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر أصول الفقه للشيخ أبو حمزة نفلًا عن الشوكاني وابن القيم ( ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ) ، دفر الفكر العربي سنة ١٩٥٨ م .

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ( ص ٤٦ )

(٥) السابق

(٢) انظر السابق ( ص ٢٩٦ )

(٤) مع الأدلة ( ص ١٤١ )

« ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر : الأصل في الأعمال البناء ، وإنما يحرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم ، فكان باقياً على أصله في البناء » (١) .

ويرى الدكتور تمام حسان أن استصحاب حال الأصل قد دفع النحاة إلى تجريد الأصول ، ومعرفة ( أصل الوضع ) و ( أصل القاعدة ) وما يرتبط بذلك من ( عدول عن الأصل ) و ( رد إلى الأصل ) (٢) .

« فقد كان على النحاة أن يجرّدوا صورة أصلية لعناصر التحليل النحوي قبل أن يتكلموا فيها إذا كانت هذه الصورة ( تستصحب ) في الاستعمال أو يعدل عنها » (٣) ولم تكن لتحدد هذه الأصول والفروع إلا من استقراء كلام العرب .

#### الفصل :

والأصل هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته ، والأصل بهذا المعنى يتناول الحكم الذي يقتضيه طبيعة كل من أجناس الكلم الثلاثة من حيث البناء والإعراب ، فالمستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف (٤) .

والاسم هو الأصل والفعل فرع ، والأصل في العمل للأفعال ، والأصل في الأسماء ألا تعمل (٥) ، واسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وإن كان هو الأصل في غير العمل (٦) ، والأصل في الأسماء الصرف ، ومن ثم فإن عمل منع الصرف إنما كانت لأنها فروع (٧) .

كما جعل النحاة مفردات اللغة من حيث دلالتها على الجنس والعدد أصولاً وفروعاً ، فالمذكر أصل والمؤنث فرع ، والمفرد أصل والمثنى والجمع فرع والأفراد الأصل والتركيب فرع ، والأصل المظهر والمضمر فرع ، والأصل في الأسماء التذكير والتعريف فرع له . هذا هو الأصل ، وهذه هي الأصول المجردة التي استخدمها الأقباط في استدلاله .

(١) لمع الأدلة ( ص ١١٢ ) .

(٢) انظر الأصول للدكتور تمام حسان ( ص ١١٤ - ١٦١ ) .

(٣) الأصول ( ص ٦٦ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٣٤ ، ٣١٥ ) .

(٥) انظر أسرار العربية ( ص ٨٥ ) ، والإنصاف ( ٤٧/٥ ) ، ( ٨٠/١١ ) .

(٦) انظر الإنصاف ( ٢٤٦/٢٩ ) .

(٧) انظر أسرار العربية ( ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ ) .

ولقد حاول تجميع صورة أصلية للحروف والكلمات والجمل ، وأطلقوا على أصل الحرف والكلمة والجمله ( أصل الوضع ) ، ولكنهم لاحظوا أيضاً أن القواعد التي جردت من المسموع تختمل بعض الاستثناء ، ومن ثم فرق النحاة بين القاعدة الأصلية وما استثنى منها ، ووضعوا صورة أصلية للقاعدة تسمى ( أصل القاعدة ) <sup>(١)</sup> .

فأصل وضع الحرف ، هو أصل نطقه والصفات التي تحدد نطق الحرف في حالة إفراده ، ولقد اعتنى أبو البركات بإظهار أصل وضع الحروف وبخاصة في كتابه « أسرار العربية » حيث أوضح في ( باب الإدغام ) أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفة مخارجها وأصل النطق بها وأقسامها . وأفرد لحروف العربية مساحة كبيرة في هذا الباب ، بين فيها مخارج الحروف وهي ستة عشر مخرجاً ، كما بين أنها تنقسم إلى المهموسة والمجهورة والمندقة ، والمصمتة ، والشديدة ، والرخوة ، وما بين الشديدة والرخوة ، والمطبقة والمفتوحة ، والمستعيلة ، والمنخفضة ، والمعلتة ، وبنى على هذه المعرفة بمخارج الحروف معرفة تقارب الحروف ، فاستدل بهذه المخارج في تحليل جواز إدغام الراء في اللام ، كما يجوز إدغام المهم في الباء ؛ لأن في المهم زيادة صوت ، كما بين أن سبب عدم جواز إدغام الراء في اللام ، كما يجوز إدغام اللام في الراء ، أن في الراء زيادة صوت <sup>(٢)</sup> .

وأما أصل وضع الكلمة فيكون بالبحث عن أصلها المجرد ، وهو من اختراع النحاة . ولقد أكثر أبو البركات الأتباري من البحث عن أصل وضع الكلمات ؛ لأنه يعلم أهمية الدراية الشاملة بأصول الأشياء قبل مراعاة حال الأصل فيها .

من ذلك ما عرضه من اختلاف النحاة حول أصل وضع لفظة الجلالة ( الله ) <sup>(٣)</sup> ، واختلافهم حول أصل ( الناس ) ، لأن أصله عند سيبويه ( أناسي ) ووزنها ( العال ) ، وقيل أصله ( نؤس ) على وزن ( فعل ) ، من ناس ينوي إذا اضطرب . وذهب الكوفيون إلى أن أصله : ( نسي ) على وزن ( فَعَلَّ ) من نسبت <sup>(٤)</sup> . ومن ذلك ( صيب ) فأصلها ( صَيُوب ) لأنه من صاب يصوب إذا نزل ووزنه عند البصريين ( يعل ) وأصله عند الكوفيين ( صُوب ) على وزن ( فَعِيل ) <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الأصول ( ص ١١٥ ) (٢) انظر أسرار العربية ( ص ٤١٨ - ٤٢٥ )

(٣) انظر الهاء ( ٣٢/١ - ٣٣ )

(٤) انظر السابق ( ٥٣/١ - ٥٤ ) ، ( ٥٥/٢ ) .

(٥) انظر السابق ( ٦٠/١ - ٦١ )

ومن بحثه عن أصل وصح الكلمة ما قاله في ( مَلَك ) ، فس جعله من ( أَلَك ) إذا أرسل فورن ( ملائكة ) ( معاملة ) ، وقبل مشتق من ( لَأَك ) إذا أرسل أيضًا فورن ( ملائكة ) ( مفاعلة ) ، وقبل مشتق من ( ملكت ) عالميم أصلية ووزن ( ملائكة : معاملة ) <sup>(١)</sup> . وبحثه عن أصل وصح ( خطايا ) ، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن ورثه ( معائل ) لأن حطية تجمع على ( معائل ) فالأصل أن يبدل ( حطائي ) وذهب الكوفيون والخليل بن أحمد من البصريين إلى أن وزنه ( فعالي ) . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه جمع ( خطيئة ) على ترك الهمز <sup>(٢)</sup> .

وأصل ( طاغوت ) : ( طَغَوْتُ ) على وزن ( فعلوت ) من الطغيان ، ويجوز أن تكون لامه واوًا فيكون أصله ( طَفُوت ) لقولهم : طغا يطفو ، وقيل أصله ( طاغَر ) على ( فاعول ) <sup>(٣)</sup> .

وفي أصل ( ذُرَّة أربعة أوجه : أحدها أن يكون أصلها ( ذُرُوءة ) على وزن ( فُعولة ) أو أن يكون أصلها ( ذُريرة ) ، أو ( ذرية ) منسوبة إلى ( الذر ) أو أن يكون أصلها ( ذُرُوءة ) على وزن ( فُعولة ) من ذروت <sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك عرضه لاختلاف النحاة في أصل وضع ( أشياء ) ، فأصلها عند الخليل وسيبويه ( شياء ) على وزن ( فعلاء ) ، وذهب الفراء إلى أن أصلها ( أشياء ) على ( أفعلاء ) وهو جمع شيء على الأصل ، وأصل شيء ، شئء ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع شيء بالتخفيف <sup>(٥)</sup> .

كما عرض اختلاف البصريين والكوفيين في أصل وضع ( اسم ) فقال البصريون إن الأصل فيه ( مسفو ) ، وذهب الكوفيون إلى أن الأصل فيه ( وسم ) <sup>(٦)</sup> . وانظر أيضًا اختلافهم حول أصل وضع كلمة ( آية ) و ( يعسنة ) <sup>(٧)</sup> .

ولقد كان أبو البركات حريصًا على بيان أصل وضع ما يتناوله من كلمات من ذلك بيانه أن الأصل في ( الصراط ، السراط ) ، والأصل في ( عليهم : علاهم ) والأصل في ( ذا ، ذئ ) بالتشديد ، والأصل في ( يَقُول ، يَقُول ) ، وأصل ( أعضاء ،

- (١) انظر البيان ( ٧٠/١ - ٧١ ) ،  
(٢) انظر السابق ( ١٦٩/١ )  
(٣) انظر السابق ( ١٧٥/١ - ١٧٦ )  
(٤) انظر البيان ( ٣٠٦/١ )  
(٥) انظر أسرار العربية ( ص ٤ - ٩ ) ، والإصناف ( ١٣/١ - ١٥ )  
(٦) انظر البيان ( ١٦٦/١ ، ١٧١ )

أَصْرَوْتُ ( لأنه من الضوء ، والأصل في ( تتقون ، توتقون ) على وزن ( تفتعلون ) من وقبت ، والأصل في ( شية : وشى ) ، وفي ( مأل : مَوَّلَ ) ، وفي ( أيام : أبوام ) ، وفي ( تتقوا : توتقوا ) وفي ( نقاة : نُقِيَة ) ، وفي ( آمين : آميين ) جمع ( آم ) وهو القاصد ، وفي ( أئمة : آئمة ) على ( أعللة ) وفي ( يدعون : يدتعيون ) على وزن ( يمتعلون ) من دعا يدعو ، وفي ( مذكر : مذتكر ) وفي ( ماء : موة ) <sup>(١)</sup> .

ومما يدخل في نطاق البحث عن أصل وضع الكلمة ، ما ذكره في أصل وضع بعض الكلمات التي ادعى بعض النحاة تركيبها ، من ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أن أصل ( لكن ) إن ، زيدت عليها لا والكاف <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك قولهم بتركيب ( كم ) ، و ( مذ ) ، و ( منذ ) ، فالأصل في ( كم ) ، ( ما ) زيدت عليها ( الكاف ) <sup>(٣)</sup> ، وذهب الكوفيون إلى أن ( مذ ، ومنذ ) مركبتان من ( مي ) و ( إذ ) وذهب الفراء إلى أنهما مركبتان من ( م ) و ( ذو ) التي بمعنى الذي <sup>(٤)</sup> . ومن ذلك قول بعضهم إن ( مهما ) مركبة من ( مه ) زيدت عليها ( ما ) التي لشروط <sup>(٥)</sup> .

كما عرض اختلافهم في أصل وضع ( هلم ) ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من ( هل ) و ( ألم ) ، وأرادوا ( بهل ) غير الاستفهامية ، بل التي في قولهم : حي هل ، أي أقبل ، و ( ألم ) بمعنى أقصد ، ولكن الأتباري لا يرجح هذا الوجه ، ويختار أن يكون أصلها ( هاء الميم ) <sup>(٦)</sup> .

وأما أصل وضع الجملة ، فهو ما بها من عمدة لا تقوم الجملة إلا به ، وما عدا ذلك مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة . ومن ذلك ما قاله في قولهم ( أحسن بزيد ، وأظرف عمرو ) فالأصل فيه ( أحسن زيد ، وأظرف عمرو ) أي ، صار ذا أحسن وظرف ، كما يقال : أنحر الرجل ، وأجرب ، إذا صار ذا إبل فيها النحار والجرب ، ثم نقل إلى أفضل به وأدخلت الباء فيه لتفريقه عنه

(١) انظر البيان ( ٣٨/١ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٩٤ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٩٩ ، ٢٨٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ) ، ( ٢/٣٠٠ ، ٤٠٤ ) صي الترتيب . وانظر حول أمثلة أخرى لأصل وضع الكلمة عند

الأتباري البيان ( ٤٦/١ ، ٤٧ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ١٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٧١ ، ٣٦٠ ، ٤١٠ ) ، ( ٢/١٢ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ٣٧٩ ، ٤٤٨ ، ٤٧١ ) ، وأسرار العربية ٤١ ، والإنصاف ( ٩٦/٩٨ )

(٢) انظر الإنصاف ( ٢٥/٢١٤ ) (٣) انظر الإنصاف ( ٤٠/٢٩٨ - ٣٠٠ )

(٤) انظر الإنصاف ( ٣٤/٢٦٦ ، ٢٦٤ ) ، أسرار العربية ( ص ٢٠١ ، ٢٠٤ )

(٥) انظر البيان ( ١/٣٧١ ) (٦) انظر البيان ( ١/٣٤٨ - ٣٤٩ )



وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب <sup>(١)</sup> .

### الطرح :

وهو المعدول به عن ذلك الأصل المجرد ، سواء أكان هذا المعدول عن أصل وضع الحرف أو الكلمة أو الجملة . وأما المعدول عن أصل وضع الحرف ، فكأن يتوالى مثلاً أو متقاربان ولقد كره العرب تواليهما ، ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومائلوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته ، والمعدول عن أصل وضع الكلمة ، يكون بالتضير في أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة ، ويكون المعدول عن أصل وضع الجملة بالمعدول عن أي أصل من أصولها بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو التقديم أو التأخير أو التوسع ... <sup>(٢)</sup> .

ومثال ذلك قوله في قراءة ( أَلَذَرْتَهُمْ ) بهمزيين في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] : وهذا الوجه غير مختار ، وإن كان هو الأصل لما فيه من استقلال الجمع بين همزتين ، وهو صعب على اللسان ، ولهذا لم يكن من لغة أهل الحجاز <sup>(٣)</sup> ويحل تحريك نون ( يَنْ ) بالفتح في قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَ أَثْنَيْنِ مَنْ يَقُولُ ﴾ [البقرة : ٨] بقوله : إنما حركت نون ( من ) لالتقاء الساكنين وكان الفتح أولى بها من الكسر ، وإن كان هو الأصل ، لانكسار الميم قبلها وكثرة الاستعمال <sup>(٤)</sup> . وبين علة المعدول عن الأصل في التحريك بالكسر عند التقاء الساكنين ، فيقول في تحريكهم الميم من قوله تعالى ( أَلَمْ يَلِدْ ) إن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين ؛ لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر ، لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والها تعد بكسرتين ، فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقل جثا فعدلوا عنه إلى الفتح ؛ لأنه أخف الحركات <sup>(٥)</sup> .

وبين أن علة عدم صرف ( آخر ) الوصفية والعدل ؛ لأنه معدول عن ( آخر ) ، أو لأنه معدول عن الألف واللام <sup>(٦)</sup> ، ويقول في ( عواش ) : « وأصل عواش ألا ينصرف ؛ لأنه جمع بعد ألفه حرمان على وزن ( فواعل ) وهو جمع عاشية ،

(٢) انظر الأصول ( ص ١٣٥ - ١٣٩ ) .

(١) البيان ( ١٠٦/٢ ) .

(٤) البيان ( ٥٣/١ ) .

(٣) البيان ( ٥٠/١ ) .

(٦) انظر البيان ( ١٩١/١ - ١٩٢ ) .

(٥) الإنصاف ( ٧٤٣/١٠٨ ) .

إلا أن التنوين دخلها عوضاً عن حذف الياء <sup>(١)</sup> فعلة المعدول عن أصلها في عدم الانصراف أنه حذفت الياء مقص البناء عن وزن ( هواعل ) فدخلها التنوين . ويبيّن علة المعدول عن الأصل في بناء ( هيت ) ، إذ « كان الأصل أن تبنى على السكون إلا أنه لم يمكن أن تبنى على السكون ؛ لأنهم لا يجمعون بين ساكنين وهما الياء والياء » <sup>(٢)</sup> .

والأصل ألا يتبدل بكسرة ، ولكن قد يعدل عن هذا الأصل إذا كان فيها فائدة عند المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ سَكُنْ عَيْلَكَ ﴾ [مريم: ١٧] ، فقد وجدت فيها هذه الفائدة ، فلذلك كان جائزاً <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك أن الأصل في ( لم ) أن تدخل على الماضي ، ولكنه عدل عن الأصل ، لأن ( لم ) يجب أن تكون عاملة ، فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبين عملها ، فنقل الماضي إلى المضارع لبيان عملها ، فقد وجب سقوط الأصل ؛ لأنه لو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع ؛ لأنه إذا استعمل الذي هو الأعطف ، لم يستعمل الفرع الذي هو الأثقل <sup>(٤)</sup> . ويبيّن أن علة المعدول عن الأصل ، ومجيء الفعل الماضي في بعض المواضع حالاً ، إنما يكون لدليل دل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه ( قد ) أو كان وصفاً لمحذوف ، ولم يجر فيما عداه ، لأننا بقينا فيه على الأصل <sup>(٥)</sup> .

ويبدو أن هناك ظاهرة أخرى تتعلق بالاستصحاب وعملية المعدول عن الأصل ، وهي ظاهرة الرد إلى الأصل ، أي رد الفرع المعدول به عن الأصل إلى أصله ، وهو يرتبط بالتأويل ارتباطاً وثيقاً ، إذ يستخدم التأويل في رد المعدول به إلى الأصل ، أما ذرد القاعدة إلى الأصل فيتم عن طريق التخرّيج <sup>(٦)</sup> .

ومن أمثلة الرد إلى الأصل بناء الفعل المضارع لدخول نون التوكيد عليه ؛ لأنها

(١) البيان ( ٣٦١/١ ) .

(٢) البيان ( ٣٧/٢ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٢٧/٢ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ )

(٥) انظر الإنصاف ( ٢٥٧/٣٢ - ٢٥٨ ) ، من للاعظ أن أمثلة المعدول عن الأصل كثيرة عند الأكراري ، ويدخل فيها كل المواضع التي بحث فيها عن أصل وصح للكلمة ، إذ يجد ما حدث في هذه الكلمات من تغيرات كإعلال أو إدخال عدولا من أصل الوصح في تلك الكلمات

(٦) انظر الأصول ( ص ١٤٨ - ١٦١ ) .

أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، <sup>(١)</sup> فالأصل في الأفعال البناء وإنما عدل عن هذا الأصل ودخل الإعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم ، فإذا جاء ما يؤكد فيه الفعلية رده ذلك إلى أصله مرة أخرى .

ومن ذلك ما قاله في توجيه قوله تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَا خَلَقْنَا أَنْفُسَنَا بِهَذَا قَفَيزًا كَمَا وَرَّثَيْنَا ۖ ﴾ [الأعراب ٢٣] حيث دخلت إن الشرطية على ( لم ) لترد الفعل إلى أصله وهو الاستقبال ؛ لأن ( لم ) ترد الفعل المستقبل إلى المعنى الماضي ... وإن انشروطية ترد الماضي إلى معنى الاستقبال ... فلما صار لفظ الفعل المستقبل بعد ( لم ) بمعنى الماضي ردتها - أي إن - إلى الاستقبال لأنها ترد الماضي إلى الاستقبال <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك أن أفعال التفضيل إنما منع من الصرف لوصفية ووزن الفعل فإذا زال وزن الفعل في نحو ( زيدٌ غير منك ، وشئٌ منك ) انصرف ؛ لأن الأصل : أخيرٌ منك ، وأشهرٌ منك ، فلما نقصا عن وزن الفعل بقى فيهما علة واحدة وهي الوصف ، فردًا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل <sup>(٣)</sup> .

ويبدو مما تقدم أن معنى الأصل والفرع في باب الاستصحاب ، غيره في باب القياس .

فما حقيقة الفرق بين الأصل والفرع في كليهما ؟

(١) البيان ( ٧٦/١ ) ، وانظر منه ( ٣٠٣/١ ) ، ( ٣٢٠/٢ ) ، ( ٥٣٢ ) .

(٢) البيان ( ٣٥٧/١ - ٣٥٨ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٤٩١/٦٩ ) . وانظر في أمثلة الرد إلى الأصل ، أسرار العربية ( ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ ) ،

والإنصاف ( ١٣/١ ) ، ( ٣١١/٤٢ ) ، ( ٥٥٤/٧٤ - ٥٥٥ )

### الفرق بين الأصل والفرع في كل من القياس والاستصحاب

إن العلاقة بين الأصل والفرع في القياس تقوم على أساس أن يوجد في الفرع العلة التي استوجبت الحكم في الأصل ، أو على نوع من التشابه يربط بينهما أو لمجرد الطرد ، مما يستلزم أحد الفرع حكم الأصل ، دون أن تكون هناك علاقة أصلية وفرعية حقيقية بينهما .

ففي قياس العلة يحمل الفرع على الأصل لتحقيق العلة التي استوجبت الحكم في الأصل فيه ، وفي قياس الشبه تقوم العلاقة بينهما على أساس نوع من التشابه سواء أكان معنويًا أو لفظيًا أو معنويًا ولفظيًا ، ولا يجمع بينهما في قياس الطرد علة أو شبه ، ولكن يحمل الفرع على الأصل لفرد الطرد لجري الباب على سائر واحد . وهذا خلاف الأصل والفرع في باب الاستصحاب ؛ إذ يعد الفرع فيه معدولاً به عن الأصل ، كما يعد الأصل أصلاً مجرداً - وإن كان من وضع النحاة - للفرع ، سواء كان هذا الأصل أصلاً لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة ، أو أصلاً للقاعدة ، فالمعامل لهذه الأصول يدرك أن هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية بين الأصل والفرع في باب الاستصحاب ، وأن الفرع فيه هو ما خرج عن ذلك الأصل .

ومعنى هذا أن الأصل والفرع يأخذان معنيين مختلفين في كل من الاستصحاب فالأصل هو أصل الوضع أو القاعدة سواء اطرء أم لم يطرء ، والفرع هو المعدول به عن الأصل لدليل . « فالأصل بمفهوم الاستصحاب تجريده وبمفهوم القياس بعضه تجريده وبعضه سماع ، والفرع بمفهوم الاستصحاب مسموع وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع » (١) .

### موقف أبي البركات من الاستدلال باستصحاب الحال

استعان أبو البركات الأنباري باستصحاب حال الأصل في العديد من المسائل ، واعتمد عليه كثيراً في الاستدلال . ويظهر ذلك من الأمثلة التالية :

فلقد استدلل باستصحاب حال الأصل في نفي مذهب كثير من البصريين ممن ذهبوا إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب ، فقال : « غير أن هذا

اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينمك عن ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و ( إن ) له تأثير في العمل في الفعل ، إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ، <sup>(١)</sup> واستعان به في تضعيف ما ذهب إليه كثير من البصريين من أن الابتداء والمبتدأ جميعاً في الخبر ، لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل <sup>(٢)</sup> . ويستعين به أيضاً في نفي ما ذهب إليه البصريون من جواز تقديم خبر ( ليس ) عليها ، لأن ( ليس ) فعل ، والأصل في الأفعال أن تعمل ، وهذا يدل على جواز إعمالها ، ولكن لا يدل على جواز تقديم معمولها ، لأن تقديم المفعول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه ، و ( ليس ) فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معمول عليه <sup>(٣)</sup> .

ويستعملون بأن الوصل هو الأصل في إثبات أن الهاء في ( ملائكة ) أصلها التاء ؛ لأنها تثبت في الوصل <sup>(٤)</sup> ، ولأن التذكير هو الأصل يطلب جانب المذكر على جانب المؤنث إذا اجتمعا ، وعلى بذلك تذكير ( دالين ) في قوله تعالى : ﴿ وَصَوَّرَ لَكُمْ الْأَنْثَى وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم : ٣٣] ، تغليباً للقمر على الشمس <sup>(٥)</sup> .

ويقول في توجيه قراءة أبي عمرو ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْقَمَرِ ﴾ [الصمر : ٣] في حالة الوقف على لغة من قال : ( مررت بـ ) : ( مررت بـ ) ، والتحريك في هذا النحو إنما كان لالتقاء الساكنين ؛ لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين ، كان تحريكها بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى ، تمسكاً بالأصل ؛ لأن الأصل هو الوصل <sup>(٦)</sup> وكذلك أيضاً حركوا ذال ( مذ ) ، لالتقاء الساكنين بالضم ، نحو مَذُّ اليوم ، لأن الأصل في ( مذ ) ( مند ) ، فلما حذفت النون سكنت الدال ، فلما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، كان تحريكها بالحركة التي استحقها الكلمة ، أولى من حركة أجنبية . وكذلك أيضاً حركوا الميم التي في ضمير الجماعة بالضم نحو . رأيتمكم اليوم . ورأيتمهم الساعة ؛ لأنها الحركة التي يستحقها في الأصل ، فكانت أولى من غيرها <sup>(٧)</sup> .

(١) الإنصاف ( ٦٠٨/٨٤ ) ، وانظر كسر الميم ( ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ ) .

(٢) انظر الإنصاف ( ٤٦/٥ ) (٣) انظر السابق ( ١٦٣/١٨ ) .

(٤) انظر البيان ( ٧١/١ ) . (٥) انظر البيان ( ٥٩/٢ ) .

(٦) البيان ( ٥٣٣/٢ ) . (٧) البيان ( ٥٣٤/٢ ) .

كما استدل باستصحاب الأصل في بيان فساد ما ذهب إليه بعضهم من فتح العين في ( الطَّلَحُونَ ) ، و لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته (١) .

و يظهر بعض الأمثلة تمسك الأنباري بالأصل في استدلالاته ، فمن ذلك جعلهم ( اللدني ) في حال التثنية ، باقيا في الإعراب على الأصل ، كما كتب بلامين على الأصل (٢) ، وبقاء فعل التعجب على أصله في الفعلية مع دخول التصغير عليه ؛ لأنه أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله ، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما ، والفعل محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا (٣) ومن ذلك نقضه قول بعض الكوفيين : إن خطبة جمعت على ترك الهمزة ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فقال : « هذا باطل لأن ترك الهمز بخلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصا مع أنه الأكثر في الاستعمال » (٤) .

كما استعان في تمسكه باستصحاب حال الأصل بعدم وجود دليل العدول عن الأصل ؛ لأنه إذا لم يوجد دليل العدول فالأصل بقاء الشيء على أصله ، من ذلك ما قاله في سبب نصب المنادى المضاف والتكررة ، حيث أرجع ذلك إلى أن « الأصل في كل منادى أن يكون منصوبا لأنه مفعول ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فيبقى ما سواه على الأصل » (٥) أما المنادى المفرد العلم ففي موضع نصب ؛ لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ؛ ولهذا لما لم يعرض للمضاف والمثبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما في النصب (٦) ويحلل بذلك بناءهم ( لا ) مع التكررة دون المعرفة ، لأن التكررة تضمنت معنى الحرف ، أما المعرفة فلم تضمن معنى الحرف ، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب (٧) . واستعان بعدم وجود دليل العدول عن الأصل في التمسك ببناء فعل الأمر وبشي ما ذهب إليه الكوفيون من أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر ؛ لأن فعل

(١) الإنصاف ( ٤٣/٤ ) .

(٢) انظر البيان ( ٣٩/١ ) .

(٣) أسرار العربية ( ص ١١٧ ) .

(٤) الإنصاف ( ٨٠٨/١١٦ ) .

(٥) أسرار العربية ( ص ٢٢٦ ) .

(٦) الإنصاف ( ٢٢٧/٤٥ ) .

(٧) انظر أسرار العربية ( ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ) .

الهي في أوله حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معرفة ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل انشابهة بالاسم فيستحق الإعراب ، فكان باقياً على أصله ، <sup>(١)</sup> فمة العدول عن أصل الأفعال في البناء في الفعل المضارع وفعل النهي وجود حرف المضارعة ، فإذا لم توجد علة العدول بقي الفعل على أصله في البناء كما هو الحال مع فعل الأمر .

ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن أصل ( لكفر ) إن ، زبدت عليها لا والكاف ، والحرف قد يوصل في أوله وآخره ، فقال الأنباري ناقضاً مذهبيهم : « وأما قولهم : إن الحرف قد يوصل في أوله نحو هذا . قلنا : هذا إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دل عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقتضي عليه » <sup>(٢)</sup> ويقول في الرد على قول من قال : إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال : « هذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه .. فلا يجوز فيما عداه ، لأننا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه وذلك إذا دخلت عليه ( قد ) أو كان وصفاً محذوف ، ولم يجر فيما عداه ، لأننا بقينا فيه على الأصل » <sup>(٣)</sup> .

ويقول على لسان البصريين في مسألة ( هل يحمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض ) : « الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والقسمك بالأصل قسمك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتمدة » <sup>(٤)</sup> ومن ثم يقول الأنباري في الرد على الكوفيين في هذه المسألة واستدلّاهم بقول العرب ( ألله لأفعلن ) : « وإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة الاستعمال ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا : جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل » <sup>(٥)</sup> فهو

(١) أسرار العربية ( ص ٢٣١ ) ، وانظر الإنصاف ( ٥٤٣/٧٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٢١٦/٢٥ ) . (٣) الإنصاف ( ٢٥٧/٣٢ - ٢٥٨ ) .

(٤) الإنصاف ( ٣٩٦/٥٧ ) . (٥) السابق ( ٣٩٦/٥٧ - ٣٩٧ ) .

يتمسك فيما عدا لفظ الجلالة بالأصل ، فلا يجوز حذف حرف القسم <sup>(١)</sup> .  
 ولقد نقل الأنباري على لسان البصريين اعتمادهم على استصحاب حال الأصل  
 في كثير مما أوردوه من حجج يؤيدون بها مذهبهم ، وينقصون بها رأي الكوفيين <sup>(٢)</sup> ،  
 من ذلك ما استدل به البصريون وأيده الأنباري في مسألة ( كم ) مركبة أو مفردة ،  
 فقد استدلوا على أنها مفردة بالاستصحاب ، فقالوا : « الأصل هو الإفراد ،  
 وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل  
 عن الأصل اقتصر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة  
 المعتبرة » <sup>(٣)</sup> كما نقل عنهم استدلالهم على أن ( أو ) لا تكون بمعنى ( الواو ) ،  
 ولا بمعنى ( بل ) فقال نقلًا عنهم : « الأصل في ( أو ) أن تكون لأحد الشيئين على  
 الإبهام ، بخلاف الواو وهل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، وهل معناها  
 الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على  
 ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك  
 بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبنا بإقامة الدليل  
 ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه » <sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك نقله استعانة البصريين باستصحاب حال الأصل في إثبات أن فعل الأمر  
 مبني على السكون <sup>(٥)</sup> ، وأن ( إن ) الشرطية لا تقع بمعنى ( إذ ) <sup>(٦)</sup> ، وأن السين  
 أصل مستقل بنفسه غير مقطوعة من سرف <sup>(٧)</sup> .

كما استعان أبو البركات باستصحاب حال الأصل في توجيه الكثير من القراءات  
 التي عرض لها في كتابه ( البيان ) ، حيث يوجه القراءة عن طريق القول بأنها الأصل .  
 ومن ثم فلا تحتاج هذه القراءة إلى تعين أو تأويل لأنها جاءت على الأصل ، ومن  
 تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل . ومن القراءات التي وجهها علي  
 استصحاب الأصل قراءة ابن كثير ( فيهي ) واشباع انهاء في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ  
 فِيهِ ﴾ [البقرة ٢٧] إذ أتى بها على الأصل <sup>(٨)</sup> ، وقراءة من قرأ ( أنذرتهن ) بهمزتين في

(١) وانظر حول الاستدلال باستصحاب الأصل ، البيان ( ١٧٠/١ ، ٤١٠ )

(٢) انظر أصول النحو العربي حلة ( ص ١٤٤ - ١٤٧ ) .

(٣) الإنصاف ( ٣٠٠/٤٠ ) . (٤) الإنصاف ( ٤٨٠/٦٧ - ٤٨١ ) .

(٥) انظر الإنصاف ( ٥٣٤/٧٢ ) (٦) انظر السابق ( ٦٣٤/٨٨ ) .

(٧) انظر السابق ( ٦٤٦/٩٢ ) . (٨) انظر البيان ( ٤٥/١ ) .





الكسر ، وكذلك بناء ( هيت ) على الكسر في أحد الآراء حيث يعمل بناءها على الكسر مستنداً باستصحاب حال الأصل ؛ لأن الكسر هو الأصل في التحريك عند التقاء الساكنين <sup>(١)</sup> .

ويستدل به على بناء ( إذ ) و ( مُذ ) و ( مَز ) و ( كَمْ ) على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، ولم يعرض فيهم ما يوجب بناءهم على حركة ، فثبت على الأصل <sup>(٢)</sup> .

ومن العلة المرتبطة باستصحاب حال الأصل ، علة التنبيه على الأصل المتروك ، وهي علة استخدامها الأنباري لبيان الأصل ، والتذكير به ، من ذلك تصحيحهم قسماً من الأفعال نحو : أَغْتَلَّتْ المرأة ، وَأَغْنَيْتِ السماء ، وَاشْتَلَوْقَ الجمل ، وَأَسْطَلَيْتِ الشاة ، وَاسْتَعْبَذَ ، تنبيهاً على الأصل <sup>(٣)</sup> ومن ذلك إلبات التاء في تصغير المؤنث الرباعي نحو : قَدْ دَيْمِيَّة ، وَوَرِيَّة ، وأمنية تنبيهاً على الأصل المرفوض <sup>(٤)</sup> . ويتضح من العرض السابق أن أبا البركات الأنباري ، قد أكثر من الاستعانة باستصحاب حال الأصل في استدلالاته ومسائله ، بما دفع السيوطي إلى أن يقول - بعد نقله ما ذكره الأنباري في هذا الباب تحت عنوان ( في الاستصحاب ) : « والمسائل التي استدلل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى ، كقولهم الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه ، والأصل في الأسماء الصرف والتذكير والتذكير وقبول الإضافة والإستناد » <sup>(٥)</sup> .

### استصحاب الحال من أضعف الأدلة

وعلى الرغم من أن أبا البركات يعتمد باستصحاب الحال ، ويعدّه من الأدلة المعتمدة ، فإنه يصرّح بأن « استصحاب الحال من أضعف الأدلة » ولهذا لا يجوز

(١) انظر البيان ( ٤٩/١ ) ، ( ٣٧٠/٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٣٢ ) ، والبيان ( ٣٧/٢ ) على الترتيب .

(٢) انظر البيان ( ٧٠/١ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٧١ ) ، والسابق ( ص ٣٠ ، ٣١ ) على التوالي .

(٣) انظر الإنصاف ( ١٤٤/١٥ - ١٤٦ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٣٦٧ ) ، وانظر في علة التنبيه على الأصل ، البيان ( ٥٦/١ ) ، ( ٩٩/٢ ) ،

( ١٠٦ ) ، وأسرار العربية ( ص ٩ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ١٢٧ ، ٢٢١ ، ٢٨٤ ) ، والإنصاف ( ٣٩٨/٥٧ ) .

(٥) الاقتراح ( ص ١٧٣ ) .

التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مصارعة الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو (١) .

وبما يدل على أنه بعد استصحاب الحال من أضعف الأدلة ما جاء في مسألة نعم وبئس ، حيث احتج فريق من البصريين على أنهما فعلاّن ماضيان باستصحاب الحال ، فقالوا : « الدليل على أنهما فعلاّن ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما » (٢) فعلق الأنباري على استدلالهم باستصحاب الحال قائلا : « وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه » (٣) يقصد بذلك استدلال البصريين على فعليتهما باتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المنصرف ، واتصالهما ببناء الثابت الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء (٤) .

ومن ذلك ترجيحه لقراءة الرفع في ( قلِيلٌ ) من قوله تعالى : ﴿ مَا قَلِيلٌ إِلَّا قَلِيلٌ يَتَّبِعُهُمُ ﴾ (نساء . ٩٦) على البدل من الواو في ( فَعْلَوْهُ ) على قراءة النصب ، لأنه وجد دليل العدول عن الأصل ، وهو الاستثناء المنقطع . فلم يجز التمسك باستصحاب حال الأصل (٥) . فقد درج النحاة على التفريق بين مجيء المستثنى بعد الكلام التام الموجب ومجيئه بعد الكلام الناقص ، فيوجبون في الأول النصب ويجوزون في الثاني النصب والابتاع على البدل ، ولكنهم يرجحون الابتاع ، وعليه فإنهم يكادون يجمعون على ترجيح قراءة الرفع في هذا الموضع .

كما قد يعد الأصل من الشاذ الذي لا يعد به لوجود دليل العدول عن الأصل ، فعلى سبيل المثال تدغم لام التعريف في ثلاثة عشر حرفاً وهي ( التاء ، والياء ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون ) ، وإنما أدرجت لام التعريف في هذه الحروف لقاربتها لهذه الحروف ، وكثرة دورها في الكلام ، فلزم فيها الإدغام ، وهذه هي علة العدول عن الأصل ، ومن ثم قال الأنباري : « وأما من أظهر اللام على الأصل ، فمن الشاذ الذي لا يعتد به » (٦) أي أن

(١) لمع الأدلة ( ص ١٤٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ١١١/١٤ - ١١٢ ) .

(٣) السابق ( ص ١١٢ ) .

(٤) انظر السابق ( ص ١٠٤ ) .

(٥) انظر البيان ( ٢٥٨/١ ) .

(٦) أسرار العربية ( ص ٤٢٧ ) .

وجود علة العدول عن الأصل وهي قرب اللام من هذه الحروف ، وكثرة دورها في الكلام أدى إلى عد استصحاب الحال في هذا الموضع من الشاذ الذي لا يعتد به <sup>(١)</sup> .  
ويبدو أن الاستصحاب عند الفقهاء أيضاً من أضعف الأدلة ، فقد صرح الفقهاء بأنه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط ، لأنه مبني على غيبة الظن باستمرار الحال ، فإذا عارضه دليل آخر قدم عليه <sup>(٢)</sup> . وهو أحد الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أداة للأحكام ، وهي : الاستحسان ، والمصالح المرسله ، والاستصحاب ، والعرف وشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي .

وينقل لنا الشيخ محمد أبو زهرة عن الخوارزمي أنه قال : « هو آخر مدار للفقوى ، فإن المفتي إذا مثل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ، ثم السنة ، ثم الإجماع ، ثم القياس ، فإن لم يجد يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات ، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاءه ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقاءه » <sup>(٣)</sup> .

فالذين يأخذون بالاستصحاب دليلاً من أدلة الفقه يستمسكون بالأصل الثابت الذي لم يتم دليل على نفيه ، فهم لا يقيمون دليلاً على صحة الأصل بل يردون به كل مدح للتفكير ، ما لم يكن هناك مقتضى للتفكير <sup>(٤)</sup> .

ومعنى هذا أن الاستصحاب - إذا صح التفكير - دليل سلبي <sup>(٥)</sup> فالمتمسك باستصحاب الحال متمسك بالأصل الذي كان ثابتاً ولم يتم دليل على نفيه ، فهو لا يقيم دليلاً على صحة ما يدل عليه الأصل ، ولكن يرد به كل مدح للتفكير .  
ويخلص الشيخ محمد أبو زهرة من دراسته للاستصحاب إلى القول بأن الاستصحاب ليس في ذاته دليلاً فقهياً ولا مصدراً للاستنباط ، ولكنه إعمال لدليل قائم وإقرار لأحكام ثابتة لم يحصل تغيير فيها <sup>(٦)</sup> .

وإذا كان استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، فما مكانته من أدلة النحو ؟

(١) انظر السابق ( ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ) .

(٢) انظر أصول الفقه لشيخ محمد أبو زهرة ( ص ٢٩٦ ) .

(٣) المصدر السابق

(٤) انظر السابق ( ص ٢٨٠ ) .

(٥) انظر أصول النحو العربي د . سحلة ( ص ١٤٢ )

(٦) أصول الفقه ( ص ٣٠٣ ) .

### مكانة استصحاب الحال من أدلة النحو

عقد ابن جني في كتابه ( الخصائص ) باباً خاصاً لاستصحاب الحال جعله بعنوان : « باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول » <sup>(١)</sup> ولكن دون أن يستخدم مصطلح استصحاب الحال . أوصى فيه بالتمسك بالقياس ما لم يوجد دليل آخر يدعو إلى ترك القياس والتحول منه إلى ما يقتضيه الدليل الموجب للتحول .

ثم جاء الأنباري من بعده فعد أدلة النحو ثلاثة ، وهي : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال ، فأبرز استصحاب الحال وعده دليلاً مستقلاً من أدلة النحو . ثم جاء السيوطي بعدهما وجعل أدلة النحو أربعة : سماع ، وإجماع ، وقياس ، واستصحاب حال . قال السيوطي : « وأدلة النحو الغالبة أربعة ، قال ابن جني في الخصائص : أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس » <sup>(٢)</sup> ، وقال ابن الأنباري في أصوله : أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ، فكأنه لم ير الاحتجاج به في الغيبة ، كما هو رأي قوم ، وقد نخص بما ذكره أربعة ، وقد حددت لها أربعة كتب » <sup>(٣)</sup> .

ويتضح مما تقدم أن ابن جني قد أشار إلى فكرة الاستصحاب في كثير من الإيجاز ، ثم جاء الأنباري فجعل استصحاب الحال دليلاً مستقلاً من أدلة النحو ووافق في ذلك السيوطي .

ولكن هناك وجهة نظر مختلفة يراها صاحب ( أصول النحو في الخصائص لابن جني ) <sup>(٤)</sup> ، فقد خلص بعد دراسته للاستصحاب عند ابن جني إلى القول بأن استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس ؛ لأن القول بالقياس يعني التمسك به ما هدم دليل الإخراج والتحول ، وإبقاء الشيء على قياسه لا يحتاج إلى دليل ،

(١) الخصائص ( ٤٥٧/٢ ) .

(٢) نسب محقق الاقتراح - الدكتور أحمد محمد قاسم - كلام ابن جني إلى الخصائص ( ١٨٩/١ ) ، وهو خطأ ؛ إذ لم يصرح ابن جني في خصائصه بهذا النص ، ولم يحدد أدلة النحو نظرياً ، وإن كان يفهم من دراسته العملية للأصول أنه عدّها ثلاثة . سماع وإجماع وقياس .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ( ص ٢٧ ، ٢٨ ) .

(٤) محمد إبراهيم صادق عطية ( ص ٣٦١ ، ٣٦٢ ) .

ومن ثم حلت إلى أن الاستصحاب لا يكون دليلاً مستقلاً من أدلة النحو ، وإنما هو دليل تابع للقياس ، فهو شيء عقلي يستلزمه القياس أن التمسك بقياس الشيء أي أن استصحابه مما يقتضيه القياس نفسه .

ويعتمد في هذا الرأي على ما لاحظته من تناقض بين عد الأنباري هذا الاستدلال دليلاً معتبراً من أدلة النحو ، ثم تصريحه بأنه من أضعف الأدلة .

ويرى الدكتور محمود محلة أن الأقرب إلى القبول أن القياس ، لا الاستصحاب ، هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول للقياس عليها ؛ لأن القياس اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد ، وظل له عند النحاة جميعاً مكانة غير منكورة حتى لقد جعل الأنباري النحو كله قائماً على القياس ، وليس كذلك استصحاب الحال ، فهو عند الأصوليين من الفقهاء آخر مدار الفتوى ، ولا يعد في حاق أمره مصدرًا من مصادر استنباط الأحكام ، ولكنه إقرار بأحكام ثابتة لم تنف على ما يقتضي تغييرها ، وهو عند الأصوليين من النحاة كما صرح بذلك الأنباري من أضعف الأدلة ، وإذا عارضه دليل آخر من سماع أو قياس أو إجماع فلا حيرة به ، ومن ثم لم نر أحداً من متقدمي النحاة احتفل له ، بل لقد أسقطه ابن جني من أدلة النحو ، فليس بمستغرب عندنا أن يرد إليه عنصر من أهم عناصر النظرية عند العرب هو تجريد الأصول ، والأولى أن يرد إلى القياس <sup>(١)</sup> .

ولكنني لا أرى وجهاً لما ذهب إليه الأستاذان الفاضلان ؛ لأن القول بأن استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس يعد تضيقاً لهذا الدليل على معنى محصور في القياس ، وهو في حقيقته استدلال أوسع من ذلك بكثير ؛ إذ لا يقتصر على إبقاء الشيء على قياسه ، وإنما يتعدى ذلك إلى استصحاب حال أصل الوضع بالنسبة للحروف والكلمات والجمل ، فضلاً عن استصحاب حال أصل وضع القواعد أو الأنكسة . فمن الغين إذن أن نقصر مفهوم هذا الدليل على إبقاء الشيء على قياسه .

ويدعو أن الذي دفع صاحب هذا الرأي إلى ذلك ما لاحظته من اقتصار كلام ابن جني في هذا الباب على التمسك بالقياس ما عدم دليل الإخراج والتحول ، كما يبدو أننا إذا قرأنا ما فعله ابن جني في هذا الباب بما علمناه من تأخر ظهور هذا

المصطلح عند الأصوليين من الفقهاء ؛ لعلنا السبب في عدم استحلال ابن جني لهذا المصطلح وبساطة مفهومه عنده ؛ لأنه مصطلح فقهي في الأساس .

وأما ما لاحظته من تناقض بين كونه من الأدلة المعتمدة ، ثم التصريح بأنه من أضعف الأدلة ، فلا حجة له فيه ؛ لأنه إنما يكون من أضعف الأدلة إذا وجد دليل العدول عن الأصل ، فلا يقوم في مقابل دليل العدول والتحول ، ولكنه في حد ذاته دليل معتبر .

للا يضعف ذلك من مكانته بوصفه أصلاً من الأصول أو دليلاً من أدلة النحو ، لأن ذلك يحدث حتى بالنسبة للسمع على سبيل المثال ، وهو أصل أشد تمكناً ، إذ يطرح لشذوذه أو قلته أو غير ذلك من علل ، رغم أنه مروي عن يوثق بفصاحته ، ولا يؤدي ذلك إلى الادعاء بأنه لا يعد دليلاً من الأدلة . يضاف إلى ذلك أن الأصل ( الدليل ) لا يقاس بقوته في الاستدلال بقدر ما يقاس بأهميته في العمية التفهيدية ودوره فيها . وأما من أنكر أن يكون الاستصحاب هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول للقياس عليها ، وأن الأولى أن ينسب هذا الدور إلى القياس ؛ لأنه اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد ، وأن مكانته في النحو غير منكورة خلافاً للاستصحاب الذي يعد من أضعف الأدلة ، فأقول : إن هذه الأدلة مدفوعة بأن الاستصحاب أيضاً قديم قدم القياس ، بل إنه خطوة إجرائية ضرورية تسبق العملية القياسية .

ذلك أننا إذا أردنا وضع الاستصحاب موضعه الصحيح في ترتيب الخطوة النحوية ، فإنه يوضح بين السماع والقياس ، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفروع ويعرف المطرد من الشاذ ، فالنحوي يبدأ بجمع المادة المسموعة ويجري عليها الاستقراء والملاحظة ثم يضعها للتصنيف ، حتى إذا ما استقامت له الأصناف ، كان عليهم أن يجردوا صورة أصلية لهذه الصور ، وأن يجعلوها ما عداها من الصور عدولاً عن هذا الأصل ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة القياس التي يتم فيها قياس الفروع على تلك الأصول المجردة <sup>(١)</sup> .

ومعنى هذا أن الاستصحاب من حيث قوته في الاستدلال يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس ، كما صرح الأنباري <sup>(٢)</sup> ، ولكنه من حيث ترتيب الاستدلال يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع ومتقدماً على القياس .

(٢) انظر لمع الأدلة ( ص ٨١ )

(١) انظر الأصول ( ص ١١٤ ، ١١٥ )

# أصول الجدل النحوي

ورأسة في معكرونة الأتاري

الجزء الثالث

قواعد التوجيه وأصول الجدل النحوي عند الأنباري

يضم نصين :

القبيل الأول : قواعد التوجيه .

القبيل الثاني : أصول الجدل النحوي عند الأنباري .





## قواعد التوجيه

مدخل : المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها الحجة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية عند استنباط الأحكام<sup>(١)</sup> .

فالتأمل للآراء النحوية التي ذكرها النحاة في المسائل التي دارت حولها مناقشتهم يدرك أن أحكامهم لم تكن تصدر عن موقف شخصي أو عن قدرة ذهنية فردية تبها لقدرة كل نحوي وذكائه الشخصي في استنباط الأحكام بقدر ما كانت تصدر من تفكيرهم بهذه القواعد العامة التي يتفقون فيما بينهم عليها ، وإن لم يرد ذكرها إلا نادراً ، فلم يجعلوها مجالاً للعناية والدراسة ، ولم يعنوا بجمعها وتصنيفها واكتفوا بالإشارة إليها كلما ساحت الفرصة بذلك .

ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل ، فإذا اختلف النحويان في مسألة ، وجدنا أن ذلك الخلاف راجع لاختلافهما في اختيار القاعدة التي بني كل منها حكمه عليها . ومعنى هذا أن هذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة ، وإنما تحاول تنظيم الأطر العامة للقوانين التي يلتزم بها النحاة ، سواء كان ذلك في مجال أدلة الاستدلال كالنقل والكررة والقلّة والندرة والشذوذ والقياس والأصل والفرع والعلّة والحكم والاستصحاب وأصل الموضع وأصل القاعدة والعدول والرد إلى الأصل ، أو في مجال أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستثناء والحذف والزيادة والفصل والوصل والتعلق والإضمار والاختصاص .. وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تتعلق باب نحوي معين ، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب ، فالفرق بين ( قواعد النحو ) و ( قواعد التوجيه ) ، أن قواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة بتلك الأبواب بعينها<sup>(٢)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز من أولى قواعد التوجيه بالعناية هو الدكتور تمام حسان في كتابه ( الأصول ) ، حيث أبررها وبين معناها وجمعها من شتات كتب الخلاف والأصول محاولاً تصنيفها إلى قواعد استدلالية ومعوية ومنوية تحليلية وتركيبية<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الأصول د تمام حسان ( ص ٢٠٩ ) (٢) انظر الأصول لتمام حسان ( ص ٢١٠ ) .

(٣) انظر السابق ( ص ٢١١ - ٢٣٠ )

### علاقة قواعد التوجيه بأدلة النحو

إذا كانت قواعد التوجيه هي الصوابط المنهجية التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة واستبطان الأحكام ، فهي إذن القانون الذي يسير النحاة وفق ضوابطه وقواعده . ولكن هذه القواعد ، قد تضع صوابط منهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة ، النقل والقياس والاستصحاب ، فتبين الصوابط المنهجية المتعلقة بالنقل والاحتجاج به وبين الكثرة والقلة والندرة والشذوذ ، أو المتعلقة بالاستدلال بالقياس والأصل والفرع والعلة والحكم ، أو تلك المتعلقة بالاستصحاب وأصل الوضع وأصل القاعدة والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل .

كما قد تسهم هذه القواعد في وضع ضوابط منهجية تضبط الأبعاد النظرية للأفكار النحوية العامة كالعامل النحوي والحذف والفصل والحمل والإعراب والبناء والتقديم والتأخير والافتقار والاستغناء والتفسير والتأثير والتوسع ... الخ .

وينضح مما تقدم أن القواعد التوجيهية منها ما يهدف إلى ضبط عملية الاستدلال ، ومنها ما يهدف إلى ضبط الأفكار النحوية العامة والتي هي بمثابة أصول التفكير النحوي .

ومعنى هذا أن بين قواعد التوجيه وأدلة النحو علاقة عموم وخصوص فقواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو ؛ لأنها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة ، وغيرها من الأفكار النحوية العامة .

فمن هذه القواعد ما يتعلق بفكرة العامل كقول الأنباري : الأصل في الأسماء والظروف ألا تعمل ، والأصل في العمل للأفعال ، ولا يدخل العامل على العامل ، ولا يقع المفعول إلا حيث يقع العامل ، ولا يجتمع عاملان على مفعول واحد ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ورتبة العامل قبل رتبة المفعول ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال <sup>(١)</sup> .

ومنها ما يتعلق بالإضافة أو الاختصاص أو التأثير أو الفصل أو تقديم أو عطف أو أحبار ، كقوله : الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء والإضافة تبطل

(١) انظر الإنصاف (١٦/٥) ، (٨٠/١١) ، (٥٢/٦) ، (١٦٢/١٨) ، (٤٨/٥) ، (٦٧/٩) ، (١٨٧/٢٣) ، (١٩٦/٢٤) ، (٢٣٦/٢٨) ، (٥٢٩/٧٢) على التوالي .

معنى المركب ، والخفض والنداء والتصغير من خصائص الأسماء والتصريف ودخول ناء التأنيث من خصائص الأفعال ، وإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، ولا يجوز تقديم المصمر على المظهر ، ولا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، والعطف على المصمر المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصل ولا تأكيد ، وظروف الزمان لا تكون أختياراً عن الجثث <sup>(١)</sup> .

هذه جملة قواعد التوجيه التي استعان بها الأنباري في ضبط الأفكار النحوية العامة ، ولقد اكتفيت بالإشارة إلى عدد قليل من هذه القواعد التي تملئ بها كنبه وبخاصة كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف ؛ لأن هذه القواعد العامة ليس مجال الدراسة في هذا البحث ، وإنما ينصب الاهتمام على استخراج القواعد التوجيهية التي تضبط الاستدلال النحوي بالأدلة الثلاثة : النقل ، والقياس والاستصحاب عند الأنباري ، وبيان مدى اعتماده على هذه القواعد في الاستدلال واستنباط القواعد والأحكام . وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية .

(١) انظر الإنصاف ( ٢٨٩/٣٨ ) ، ( ٣١٢ ، ٣١٠/٤٢ ) ، ( ٩٩/١٤ ) ، ( ١٢٧/١٥ ) ، ( ١٤ ) / ( ١٠٤ ) ، ( ١٢٦/١٥ ) ، ( ٢٨٠/٣٧ ) ، ( ١٢٥ ، ٨٠/١١ ) ، ( ٦٠٨/٨٤ ) ، وأسرار العربية ( ص ٧٦ ، ٨٥ ) ، البيان ( ٢٨٧ ، ٢٥٣/١ ) ، والإنصاف ( ٨٣/١٢ ) ، والبيان ( ٣٦٩ ، ٣٠٠/١ ) .

### قواعد الاستدلال بالنقل

قدم لنا أبو البركات مجموعة من المبادئ التي تضبط عملية الاستدلال بالنقل ، وتبين كيفية الاحتجاج به ، كما فرق في هذه المبادئ بين الكثير والقليل والشاذ ... الخ ، وإليك بعض هذه القواعد :

- الكلام به يتحصل القانون دون الشعر .

استدل الأنباري بهذه القاعدة على جواز منع الاسم المصروف من الصرف في ضرورة الشعر ، وهو مذهب الكوفيين ؛ لكثرة شواهدهم الشعرية على جوازه ثم تميز من أن ينكر البصريون شواهد الكوفيين الشعرية فقال : « فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر ، وصرف ما لا ينصرف لا يقع لبنا بين ما ينصرف ، وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام .

قلنا : وهذا جوابنا عما ذكرتموه ، فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبنا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام » (١) . فأبو البركات ما يريد من هذه القاعدة أن قوانين العربية وقواعدها إنما تلحظ من الكلام - أي النثر ، وهو ما يتفق مع ما سبق بيانه في فصل النقل من تفرقه بين لغة الشعر ولغة الاختيار .

- ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه ؛

ويستدل بهذه القاعدة كثيراً في نقض شواهد الكوفيين الشعرية ، فهو يرى أن للشعر لغته الخاصة ؛ لأنها لغة تجرّز وترخص ؛ ولذلك لا يعتد بها .

ولقد استدل بهذه القاعدة في نقض شواهد الكوفيين على جواز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط نحو ( زيداً إن تضرب أضرب ) (٢) ، واعتماداً على هذه القاعدة يرفض أيضاً ما جاء من شواهد على حذف الفاء في جواب الشرط ، أو ما احتج به الكوفيون على أن الألف في ( كلا وكلتا ) للثنية (٣) .

(٢) انظر الإنصاف ( ٦٢٨/٨٧ )

(١) الإنصاف ( ٥٢٠/٧٠ ) .

(٣) انظر البيان ( ١٤١/١ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٨٨ ) ، والإنصاف ( ١٤٩/٦٢ ) .

كما يرى أن حذف همزة الاستفهام لغة خاصة بالشعر ، فلا يكون فيها حجة <sup>(١)</sup> وبصعف إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإشباع الحركات ؛ لأن ذلك إنما يكون في ضرورة الشعر <sup>(٢)</sup> .

وستتضح بعد قليل أنه يتخذ من القول بالضرورة وسيلة للاعتراض على الاستدلال بالنقل .

- الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاحتجاج به .

ويعتمد على هذه القاعدة الترجيحية في إنكار شواهد الكوفيين في العديد من المسائل ، من ذلك أن الكوفيين احتجوا بالشعر على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك ( هند زيد ضاربه هي ) فلا يجب إبرازه فأول أبو البركات شاهدهم على وجه يزول به احتجاجهم بهذا الشاهد ثم قال : « وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به » <sup>(٣)</sup> كما ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذي ، واحتجوا على ذلك بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

لَقَمَرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْثَرُ أَهْلُهُ وَأَقَلُّهُ نَسَبِي أَهْلُهُ بِالْأَصَائِلِ

فأوله الأنباري إما على جعل جملة ( أَكْثَرُ أَهْلُهُ ) خبراً ثانياً ، أو وصفاً على جعل البيت مبهماً لا يدل على معهود ، أو على تقدير حذف اسم الموصول لضرورة ، ثم قال : « وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ، فلا يكون فيه حجة » <sup>(٥)</sup> .

- القليل والشاذ لا يعتد به .

اعتمد الأنباري في استدلاله على الكثير ، ومن ثم طرح القليل والشاذ ، ولقد أكثر في معرض إنكاره لشواهد الكوفيين من اتهام منقولاتهم بالقلّة والشذوذ ، من ذلك أنه بعد ما استشهد به الكوفيون على جوار زيادة اللام في خير ( لكن ) من

(١) انظر البيان ( ٥١/١ ) .

(٢) انظر البيان ( ٣٠/٢ ، ١٨٧ ) ، وأسرار العربية ( ص ٤٦ ) .

(٣) الإنصاف ( ٦٠/٨ ) .

(٤) وهو أبو ذؤيب الهذلي ، من الطويل شرحه البهاسدي في الخزانة ( ٤٨٩/٢ ) .

(٥) الإنصاف ( ٧٢٦/١٠٤ ) .

الشاذ الذي لا يؤخذ به لقلته وشذوده <sup>(١)</sup> ، ويستعين بهذه القاعدة التوجيهية في نقض ما ذهبوا إليه من جواز تعريف العدد المركب وتمييزه <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك اعتراضه على ما حكى عن بعض العرب أنه قال ( وامن حمر بقر رمزماه ) ، وقول بعضهم : ( التقت حلفتا البطان ) ، وقول الآخر ( ثلثا المال ) ، وقول بعضهم ( وامن جمعتي الشاميتياه ) ، وما روي عن رؤية من قوله ( شخير عافاك الله ) <sup>(٣)</sup> .

ولقد سبق أن بينت موقفه من القياس على القليل والشاذ ، وأنه لا يجوز القياس عليهما ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يطل صناعة الإعراب بأسرها .

ومن هذه القواعد ما يستعين بها في بيان ما يكثر في كلامهم ، من ذلك قوله :

#### - العمل على المعنى كثير في كلامهم :

استعان بها في توجيه قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّكُمْ تَقُولُونَ إِنَّمَا بَقَرَةٌ سَوْرَةٌ تُوْثِفُهَا كُتْرُ النَّظِيرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٩] فقال : د وإنما جاز أن يكون الظير ( تشرؤ الناظرين ) بنفط التأنيث ، لوجهين : أحدهما ؛ لأن اللون بمعنى الصفرة ، وكأنه قال : صفرتها تسر الناظرين . والحمل على المعنى كثير في كلامهم <sup>(٤)</sup> .

#### - التنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم :

استدل بها الكوفيون في مسألة د منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ؛ ووجهوا بها شواهد عديدة <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الإنصاف ( ٢١٤/٢٥ ) ( ٢ ) انظر الإنصاف ( ٣١٦/٤٣ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٣٠٧/٤١ ) ، ( ٣٦٣/٥١ ) ، ( ٦٦٦/٩٤ ) ، ( ٢٦٥/٥٢ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٤٥ ) ، والإنصاف ( ٣٩٨/٥٧ ) ، وانظر أيضاً في عدم اعتداده بالقليل والشاذ الإنصاف ( ٩٨/٦٩٧ ) ، ( ٨٠٤/١١٥ ) .

(٤) البيان ( ٩٣/١ ) ، ولانظر في الاستدلال بكثرة الحمل على المعنى في كلامهم الإنصاف ( ٥٠٦/٧٠ ) ، ( ٧٦٣/١١١ ) ، والبيان ( ١٤٢/١ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣١٤ ) .

(٥) انظر الإنصاف ( ٥٠٩/٧٠ - ٥١١ )

## قواعد الاستدلال بالقياس

اعتمد الأباري في الاستدلال بالقياس على مجموعة من القواعد أو المبادئ التي تضبط هذا النوع من الاستدلال ، وهي مجموعة من المبادئ التي سار المحاة جميعاً على هداها ، واتفقوا فيما بينهم على الأخذ بها في أقستهم ، ومن هذه القواعد قوة :  
- ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة لا يجوز ؛

يحتج بهذه القاعدة في الاعتراض على مذهب الكوفيين في جعلهم ( إن ) وأخرونها لا ترفع الخبر ، وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ لأنها فرع على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ، فقال : « والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل عمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بينا » (١) .

- ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه ، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه :

ومثال ذلك ما ذكره من قياس ( ما ) على ( ليس ) ؛ ولكنه على الرغم من ذلك القياس ، فإنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها خلافاً ( لليس ) التي يجوز تقديم خبرها على اسمها ، لأنها فرع عليها وأضعف منها ؛ لأن ( ما ) حرف و ( ليس ) فعل ، والفعل أقوى من الحرف (٢) .

وهذا بذكرنا بما سبق الإشارة إليه في قياس الشبه من أن أبا البركات لا يشترط فيه أن يكون التشابه تاماً بين المشبه والمشبّه به ، فكما توجد أوجه للشبه بين المتشابهين توجد أيضاً أوجه للمخلاف بينهما ، ومن ثم يكون بينهما مغايرة أيضاً في بعض الأحكام .

- يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ؛

احتج بها البصريون على أن ( ما ) تنصب الخبر قياساً على عمل ( ليس ) ؛ لأنها أشبهتها ، ووجه الشبه بينهما من وجهين ، « أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر

(١) الإنصاف ( ١٨٥/٢٢ ) ، وانظر أسرار الترية ( ص ١٥١ )

(٢) انظر الإصناف ( ١٦٤/١٨ ) .



كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر . والثاني : أنها تنفى ما في الحال كما أن ليس تنفى ما في الحال . ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، وإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه ، لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا يصرف لما أشبه الفعل من وجهين أُجْزِيَ مُجْزَأَه في منع الجر والتوسيع ، فكذلك هاهنا <sup>(١)</sup> .

ولقد وافقهم الأنباري في هذا الاحتجاج فقال معترضاً على مذهب الكوفيين : « أما قولهم : إن القياس يقتضي أن لا تعمل . قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن <sup>(٢)</sup> .  
- حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج به عن أصله :

بتمسك بهذه القاعدة في مواجهة ما استدل به الكوفيين على أن ( أفعل في التعجب ) اسم بدليل أنها تصغر ، فقال : « إنما دخله التصغير ، لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامه ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج به عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً ، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرج به عن كونه فعلاً <sup>(٣)</sup> .

ومعنى هذا أنه يرى أن الشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله ، وإنما حسن التصغير في فعل التعجب ، لأنه لما ألزم طريقة واحدة أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها <sup>(٤)</sup> . ويقول أيضاً في نفس المسألة : « وأما قولهم : الدليل على أنه اسم تصحيح عنه في ( ما أقوّله ، وما أيقظه ) قلنا : التصحيح حصل له من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة ، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج به عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه العمل صحت الجر والتوسيع كما منعها الفعل ، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء ، فكذلك هاهنا . تصحيح العين في نحو : ( ما أقوم وما أيقمه ) لا يخرج به

(١) الإنصاف ( ١٦٦/١٩ ) .

(٢) الإنصاف ( ١٦٦/١٩ ) .

(٣) الإنصاف ( ١٤٢/١٥ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ١١٧ ) .

عن أن يكون فعلاً (١) .

- ما جاء لضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه :

رفض الأنباري القياس على الضرورة ؛ لأنها لعة ترخص وتجاوز ومن أمثلة ذلك قوله في محي (إيك) صميّاً متصلاً بعد العامل فيه في أحد الشواهد : « فلا يقاس عليه ؛ لأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في احتيار الكلام » (٢) ويقول أيضاً : « والضمير المنفصل إنما يعمل فيه على هذا الحد ما بعده لا ما قبله لأنه لو كان قبله لصار متصلاً لا منفصلاً ، ولم يأت ذلك إلا في ضرورة الشعر ... وذلك شاذ لا يقاس عليه » (٣) وأجاب بهذه القاعدة على استدلال الكوفيين بإعمال حرف الجزم مع الخذف واستدلالهم بذلك على أن فعل الأمر معرب مجزوم .

ويقول في الجواب على بعض الشواهد التي دخلت فيها ( الألف واللام ) على الفصل : « وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها » (٤) وهذا كله مما يتفق مع ما صرح به قبل ذلك من أنه ما جاء لضرورة الشعر أو إقامة وزن أو قافية لا حجة فيه .

- ليس كل ما حكى عن العرب يقاس عليه :

استعان بها في الاعتراض على استدلال الكوفيين بالجر على الجوار وقولهم : ( هذا مجرّز حسب غريب ) ، فذهب أبو البركات إلى أن ذلك « محمول على الشلوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن ، وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك ما هنا » (٥) .

- لا يقاس على التثنية في الاستعمال التبعيد في القياس :

واحتج بهذه القاعدة في الاعتراض على شواهد الكوفيين التي استدلوها بها على جواز العطف على اسم ( إن ) بالرفع قبل تمام الخبر ، وكذلك ما استشهدوا به على

(١) الإنصاف ( ١٤٤/١٥ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ١١٨ ، ١١٩ )

(٢) البيان ( ٣٦/١ ) .

(٣) البيان ( ٧٧/١ ) ، وانظر الإنصاف ( ٦٩٨/٩٨ - ٧٠٠ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٥٢/١٦ ) .

(٥) الإنصاف ( ٦١٥/٨٤ ) .

جواز تركيب العدد وتمييزه <sup>(١)</sup> .

وبصف قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ﴿ وَلَوْ قُلْنَا لَيْسَ بِكَ كَذَّابٌ أَتَجِدُوا ﴾ (نور، ٣٤) على نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها بأنها ضميعة جدًا في القياس ، قليلة في الاستعمال <sup>(٢)</sup> .

ولقد سبق بيان موقفه من القليل وعدم الاعتداد به في قواعد النقل وفي فصل القياس .

ومن هذه القواعد ما يتعلق بالأصل والفرع ، أو المقس والمقسم عليه فيضبط هذه العلاقة ، ويبين ما بينهما من علائق وأحكام . ومن أبرز هذه القواعد قوله :

**- الفروع أيضا تنحط عن درجة الأصول :**

ويستخدم للدلالة على هذه القاعدة عبارات أخرى تدل على نفس المعنى كقوله :  
« لا يجوز التسوية بين الأصل والفرع » <sup>(٣)</sup> أو قولهم : « لا يكون الفرع أقوى من الأصل » <sup>(٤)</sup> .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذه القواعد في الاستدلال بالقياس ، من ذلك ما قاله في قياس ( لاث ) على ( ليس ) ، فقد ذهب إلى أن ( لاث ) حرف بمعنى ( ليس ) ، « وله اسم وخبر كليس ، وتقديره ، ولات الحين حين مناص ، ولا يكون اسم وخبره إلا الحين ، ولا يجوز إظهار اسمه ؛ لأنه أوغل في الفرعة ؛ لأنه فرع على ( ما ) و ( ما ) فرع على ( ليس ) فالزم طريقة واحدة » <sup>(٥)</sup> .

كما قاس ( الحروف الناسخة ) في العمل على ( الفعل ) ، ولكن قدم المنصوب على المرفوع فيها ؛ لأن « هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى ، حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في العمل ، وتقدم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع الفرع » <sup>(٦)</sup> .

فقد عمل بمقتضى كونها فرعاً ، فالزمها طريقة واحدة فتقدم المنصوب على

(١) انظر الإصناف ( ١٩٤/٢٣ ) ، ( ٣١٦/٤٣ ) .

(٢) انظر الإصناف ( ٧٤٤/١٠٨ ) .

(٣) انظر الإصناف ( ٦٠/٨ ، ٦٥ ) ، ( ١٧٩/٢٢ ) ، ( ٢٢٩/٢٧ ) .

(٤) انظر الإصناف ( ٥٦٣/٧٧ ) . (٥) الياء ( ٣١٢/٢ ) .

(٦) أسرار العربية ( ص ٢٧٦ ) .

انفروع ، ولم يجوز فيها الوجهين كما يجوز في الفعل ، لئلا يجري مجرى الفعل  
ميسوى بين الأصل والفرع <sup>(١)</sup> .

وبين في باب القسم علة اختصاص الواو بالمظهر دون المضمّر ، فيقول : « لأنها  
لما كانت فرعاً على اباء ، والباء تدخل على المظهر والمضمّر ، انحطت عن درجة  
الباء التي هي الأصل ، واختصت بالمظهر دون المضمّر ، لأن الفرع أبداً ينحط عن  
درجة الأصل » <sup>(٢)</sup> ، وكذلك إنما اختصت ( التاء ) باسم واحد ، وهو اسم الله  
تعالى ، « لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء ، والواو تدخل على المظهر  
دون المضمّر لأنها فرع ، انحطت عن درجة الواو ، لأنها فرع الفرع فاختصت باسم  
واحد » <sup>(٣)</sup> واسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل ، لأنه فرع عليه فرع عليه <sup>(٤)</sup>  
ولا يدخل شيء من حروف الاستفهام على شيء من حروف العطف إلا الهمزة  
نحو : « أولم » ، لأنها الأصل في حروف الاستفهام <sup>(٥)</sup> .

ولقد نقل لنا الأنباري اعتماد كل من البصريين والكوفيين على هذه القواعد في  
أقسامهم ، فاستدل بها البصريون على وجوب إبراز المضمّر في اسم الفاعل إذا جرى  
الوصف على غير صاحب ، نحو : ( هند زيد ضاربه هي ) ، فقال البصريون :  
« الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنا أجمعنا على أن اسم  
الفاعل فرع على الفعل في تحمل المضمّر ... ، فلو قلنا إنه يتحمل المضمّر في كل  
حالة - إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له - لأدى ذلك إلى  
التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة  
الأصول ، قلنا : إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز المضمّر ، ليقع الفرق  
بين الأصل والفرع » <sup>(٦)</sup> ووافقهم الأنباري على الاستدلال بهذه القاعدة فقال  
معتزلاً عن مذهب الكوفيين : « وأما قولهم : إن الإضمار في اسم الفاعل إنما كان  
لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له . قلنا : فلكونه فرعاً على  
الفعل وجب فيه إبراز المضمّر هاهنا ، لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع » <sup>(٧)</sup> .  
ويقول البصريون في مسألة ( القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه ) : « الدليل

(١) انظر الإنصاف ( ١٧٩/٢٢ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ٢٧٦ ) .

(٣) أسرار العربية ( ص ٢٧٧ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٧٠ ) .

(٥) انظر البين ( ١٧٢/١ ) .

(٦) الإنصاف ( ٥٩/٨ - ٦٠ ) .

(٧) الإنصاف ( ٦٥/٨ ) .

على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي أن لا تنصرف تصرفه ... ، إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ، لأن الفرع أبداً تنحط عن درجات الأصول ، (١) ويستدلون بهذه القاعدة على أن ( أن ) المصدرية لا يجوز إعمالها مع الحذف ؛ لأن ( أن ) الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت ( أن ) المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز (٢) .

أما الكوفيون فقد استدلوا على أن ( إن ) وأغواتها لا ترفع الخبر بأن « الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبه لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر ، جرماً على القياس في حط الفروع عن الأصول ، لأننا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز » (٣) .

كما استدل بعضهم على أن اسم لا المفردة النكرة معرب منصوب بها ؛ لأن ( لا ) إنما عملت النصب لأنها نقبضة ( إن ) ، وهم يحملون الشيء على ضده فلما كانت ( لا ) فرعاً على ( إن ) في العمل ، و ( إن ) تنصب مع التثنية نصبت ( لا ) من غير تثنية ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول (٤) .

ويبدو أن هذه القواعد تنطبق على قياس الشبه أكثر من غيره ، إذ لما كان هذا القياس قائماً على إيجاد أوجه من الشبه بين المقيس والمقيس عليه ، انحط فيه الفرع عن درجة الأصل ، فلم يأخذ كل ما للأصل من أحكام وخصوصيات ، أما قياس العلة فالفرع يأخذ فيه جميع ما للأصل من خصوصيات وأحكام ، ويكون في قوة الأصل ؛ لأن الأصل والفرع يشتركان في العلة الموجبة للحكم ، كقياس نائب الفاعل على الفاعل ، فلما كان الإسناد موجوداً في الأصل والفرع وهو حلة الرفع أخذ الفرع ما للأصل من أحكام ، فأخذ حكمه في الرفع ، كما كان كالفاعل في عدم جواز تقديمه على الفعل .

ويرتبط بهذه القاعدة مجموعة أخرى من القواعد ، منها :

- يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع .

استدل بها في إبطال جواز أن يحذف الفعل مع شيء من كلمات الشرط العامة إلا مع ( إن ) ؛ لأنها الأصل في كلمات الشرط ، ويثبت للأصل ما لا يثبت للفرع <sup>(١)</sup> . واستعان بها الكوفيون في الاستدلال على جواز التصجب من البياض والسواد خاصة ، وقالوا : « إنما جؤزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » <sup>(٢)</sup> . ولقد اعترض أبو البركات على مذهبهم ودفعه عن طريق القول بفساد الوضع ، وهو أحد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس .

- الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع .

ويجب بهذه القاعدة على مذهب الكوفيين في رفع الاسم المرفوع بعد ( إن ) الشرطية دون تقدير فعل ، نحو : ( إن زيد أتاني آت ) وإنما يرتفع بما عاد إليه من الفعل . واستدلوا على ذلك بأن ( إن ) هي الأصل في الجزاء ، فجاز لقوتها تقديم المرفوع معها ، فقال الأنباري : « نسلم أن ( إن ) هي الأصل في باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له ، بل لما كانت ( إن ) هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها ؛ لأنها هي الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع » <sup>(٣)</sup> .

- الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل .

فإذا لم يكن من عمل الأصل ثبت مع الفرع كما يثبت مع الأصل ، ولقد احتج بها في الجواب على ما ذهب إليه بعض النحويين من أن ( لا ) لما كانت فرعاً على ( إن ) في العمل ، و ( إن ) تنصب مع التووين ، نصبت لا من غير تووين ، ليحط الفرع عن درجة الأصل ، فقال : « هذا فاسد ؛ وذلك لأن التووين ليس من عمل

(٢) الإنصاف ( ١٥٥/١٦ )

(١) نظر اليان ( ٢٨٢/٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ٦١٦/٨٥ - ٦١٧ ) .

إن ، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التوسيع من عمل إن ، ولا خلاف بين السحويين أن التوسيع ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إن التي هي الأصل ، فلا معنى لحذفه مع ( لا ) التي هي العرع لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن العرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن من عمل الأصل ، فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، كما كان ثابتاً مع الأصل (١) .

- الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ؛

تمسك بها بعض البصريين في مسألة ( أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر ) فقالوا : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن ( ضَرَبَ ) يدل على ما يدل عليه الضَرْب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه ( ضرب ) وإذا كان كذلك دلُّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل (٢) .

- قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ؛

ويستعين بهذه القاعدة في الاعتراض على ما استدلل به الكوفيون على أن الفعل هو الأصل ، فقد احتجوا على ذلك بوجود أفعال ولا مصادر لها ، فقال الأنباري : « حلو تلك الفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً » (٣) .

ومن هذه القواعد أيضاً ما يتعلق بأوجه الاستدلال الملحقة بالقياس ، وإليك على سبيل المثال بعض هذه القواعد التي تنظم الاستدلال بعدم النظر والاستدلال بالأولى :

- المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محدود ؛

أكثر الأنباري من الاستعانة بعدم النظر في نفي ما يحالعه من آراء فاستعان بهذه

(١) الإنصاف ( ٣٦٩/٥٣ - ٣٧٠ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ )

(٢) الإنصاف ( ٢٣٧/٢٨ - ٢٣٨ )

(٣) السابق ( ٢٤٠/٢٨ - ٢٤١ ) .

القاعدة في الجواب على ما ذهب إليه الكوفيون من السين في ( سافل ) أصلها ( سوف ) ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للحقة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود ؛ (١) .

ويقول في الجواب على الكوفيين في مسألة ( صير الفصل ) : « أما قولهم : إنه تأكيد لما قبله فتتزل منزلة النفس في قولهم ( جهاني زيد نفسه ) . قلنا : هذا باطل ، لأن المكتنى لا يكون تأكيدا للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه » (٢) .

- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ؛

ويحتج بهذه القاعدة على أن ( اسم ) مشتق من ( السمو ) ؛ لأنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وغوّض بالهمزة في أوله ؛ كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول ( اسم ) همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حملة على ما له نظير أولى من حملة على ما ليس له نظير ، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم ؛ (٣) واستدل بها البصريون في إثبات أن ( إن ) إذا جاءت بعدها اللام ، كانت مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد ، فقالوا : « إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنها وجدنا لها في كلام العرب نظيرا ... ، فأما كون اللام بمعنى ( لأ ) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير » (٤) كما استدلوا بهذه القاعدة في إثبات أن ( إنا ) هي الضمير دون الكاف في ( إناك ) ، « لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن تكون ( إنا ) هي الضمير ؛ لأن لها نظيرا في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير » (٥) كما اعترض بها الأنباري على من ذهب من البصريين إلى أنه مصير أصيف إلى الكاف (٦) .

(٢) السابق ( ٧٠٧/١٠٠ ) .

(٤) الإنصاف ( ٦٤٢/٩٠ ) .

(٦) السابق ( ٦٩٦/٩٨ - ٦٩٧ ) .

(١) الإنصاف ( ٦٤٢/٩٢ ) .

(٣) السابق ( ٩١ - ١٠ ) .

(٥) السابق ( ٦٩٦/٩٨ ) .



### - الأصل أولى بالأصل والفرع أولى بالفرع -

يستدل بذلك على جعلهم ( كلا ) و ( كلتا ) مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد ؛ لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل ، فكان الأصل أولى بالأصل وحملوهما مع الإضافة إلى المصمر بمنزلة الثنية ؛ لأن المصمر فرع والثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع <sup>(١)</sup> .

### - الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع -

واحتج بهذه القاعدة على اسمية ( كيف ) ؛ لأن الاسم هو الأصل والمعل والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة ، كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع <sup>(٢)</sup> .

كما استدل بعض البصريين على انحصار الظرف الواقع خبراً بتقدير اسم الفاعل ، نحو ( زيد أمامك ) والتقدير ( زيد مستقر أمامك ) لأن الاسم هو الأصل والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع . ولكن أبا البركات يرفض هذا الاحتجاج معتمداً أيضاً على نفس القاعدة ؛ إذ يرجح أن يكون العامل فعل مقدر ، والتقدير فيه : ( زيد استقر أمامك ) لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وإن كان هو الأصل في غير العمل ، فلما وجب هاهنا تقدير عام كان تقدير ما هو الأصل في العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل <sup>(٣)</sup> .

وهكذا تمسك كلا الطرفين بأن الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع ، فتمسك بعض البصريين بأن الأصل في الوضع هو الاسم لا الفعل ، فكان تقديره أولى ، وتمسك الأنباري بأن الأصل في العمل هو الفعل لا الاسم ، فكان تقدير الفعل أولى .

### - إذا بطل عمل الأصل فلأن يبطل عمل الفرع أولى -

يحتج بها في العديد من المواضع على إبطال عمل ( إن ) في لغة من أعمالها إذا دخل الاستثناء ؛ لأن الاستثناء يبطل عمل ( ما ) وهي الأصل المشبه به في العمل ،

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ١٦ )

(١) انظر الإنصاف ( ٤٥٠/٦٢ )

(٣) انظر الإنصاف ( ٢٤٦/٢٩ )



يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إلى إضمار<sup>(١)</sup> .

- المصير إلى ما يؤدي إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدي إلى تغييرين ؛  
استدل بذلك على أن المحذوف من ( أومِرْ ) الهمزة الثانية ، لأن أصلها ( أَمِيرٌ ) ،  
فكان حذف الثانية أولى من الأولى والثالثة ؛ لأن الأولى أبعد من الطرف وأما الثالثة  
فإنها لو حذفت لافتقروا إلى تسكين الثانية وقبها واؤا ، فيؤدي إلى تغييرين ، وإذا  
حذفوا الثانية لم يفتقر إلا إلى قلبها واؤا فقط لأنها ساكنة فيؤدي إلى تغيير واحد ،  
فكان حذف الثانية أولى لأن المصير إلى ما يؤدي إلى تغييرين<sup>(٢)</sup> .
- إبدال الأقوى من الأضعف أول من إبدال الأضعف من الأقوى ؛

احتج بها على إبدال التاء دالاً في ( يذهبون ) ، لأن التاء حرف مهموس والدال  
حرف مجهور ، والمجهور أقوى من المهموس ، فلما وجب إبدال أحدهما من الآخر ،  
كان إبدال الأقوى من الأضعف أولى من إبدال الأضعف من الأقوى<sup>(٣)</sup> .

### قواعد الاستدلال باستصحاب الحال

- فمن قواعد التوجيه التي استدل بها الأنباري ما يكون مهمته ضبط عمية  
الاستدلال باستصحاب الحال ، وبين كيفية الاستدلال به ، ومن هذه القواعد قوله :  
- التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتمدة ؛  
صرح بذلك في ( لمح الأدلة ) ، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو  
الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء<sup>(٤)</sup> .  
ويستدل بهذه القاعدة على أنه لا يجوز أن يعمل حرف القسم محذوفاً من غير  
عوض ؛ لأن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف  
في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد ههنا ، فبقينا فيما عدها على  
الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتمدة<sup>(٥)</sup> ،  
ويتمسك بالأصل في الرد على ما اعترض به النكويون من قول العرب ( أله لأفعلن ) ؛

(٢) انظر البيان ( ٤٧/١ ، ٢٨٩ ) .

(١) انظر السابق ( ص ١٢٥ ) .

(٤) انظر لمح الأدلة ( ص ١٤١ ) .

(٣) انظر البيان ( ٣٠٠/٢ ، ٣١٨ ، ٣٤٩ ) .

(٥) انظر الإنصاف ( ٣٩٦/٥٧ ) .

لأنه إنما جاز ذلك مع اسمه **لِكثرة الاستعمال** ، فبقيا فيما عداه على الأصل <sup>(١)</sup> .  
 - من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل  
 افتقر إلى إقامة الدليل :

ولقد احتج بها في إثبات أن ( كم ) مجردة موصوعة للعدد ، ومن ثم قال معترضاً  
 على مذهب الكوفيين في جعلها مركبة من ( ما ) ريدت عليها الكاف : لا نسلم ،  
 لأن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى <sup>(٢)</sup> ، فهو يعد ما ذهبوا إليه عدولاً عن  
 الأصل ، ومن ثم افتقروا إلى إقامة الدليل .

كما استدل بهذه القاعدة على لسان البصريين لإثبات أن ( أو ) لا تكون بمعنى  
 ( الواو ) ، ولا بمعنى ( بل ) ؛ لأن الأصل في كل حرف أن يدل على ما وضع له ،  
 ولا يدل على معنى حرف آخر ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن  
 عدل عن الأصل بقي مرتباً بإقامة الدليل ، ولا دليل لدى الكوفيين يدل على جواز  
 ذلك ، فبقي متمسكاً بالأصل <sup>(٣)</sup> .

وتمسكوا بأن الأصل في ( إن ) أن تكون شرطاً ، وفي ( إذ ) أن تكون ظرفاً في  
 الجواب على مذهب الكوفيين الذي أجاز أن تقع ( إن ) الشرطية بمعنى ( إذ ) ؛ لأن  
 الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل ، فمن تمسك  
 بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ومن عدل عن الأصل بقي مرتباً بإقامة  
 الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه <sup>(٤)</sup> .

- استصحاب الحال من أضعف الأدلة :

ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد دليل عدول ، فلا يجوز التمسك به في  
 إعراب الاسم مع وجود دليل البناء ، ولا التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل  
 الإعراب <sup>(٥)</sup> .

ولقد استعان الأساري بهذه القاعدة في الاعتراض على ما احتج به بعض البصريين  
 على فعلية ( نعم ) و ( يس ) ، إذ قالوا الدليل على أنهما فعلا ماضيان أنهما مبنيان  
 على الفتح ، فقال أبو البركات : وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من

(١) انظر السابق ( ٣٩٦/٥٧ - ٣٩٧ ) (٢) الإنصاف ( ٣٠٠/٤٠ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٤٨١/٦٧ ) (٤) انظر الإنصاف ( ٦٣٤/٨٨ ) .

(٥) انظر لمع الأدلة ( ص ١٤٢ ) .

أضعف الأدلة ، <sup>(١)</sup> واستدل على فعليتهما بأدلة أخرى <sup>(٢)</sup> .

ولقد حدد الحاة في قواعد التوجيه كثيرا من أصول الوضع ، وحاولوا تجريد أصول مطردة لوضع الحروف والكلمات والجمل كي ينشأ قواعدهم عليها . وفيما يلي طائفة من القواعد التي استعان بها الأنياري في تحديد أصل الوضع بمجرد للحرف والكلمة والجملة ، والتي اعتمد عليها في الاستدلال .

- **الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر ،**  
استدل بهذه القاعدة في الاعتراض على من قال إن ( أو ) تأتي بمعنى ( الواو ) ،  
وبمعنى ( بل ) ، والاعتراض على من أجاز أن تقع ( إن ) الشرطية بمعنى ( إذ ) <sup>(٣)</sup> .  
- **الأصل في الأسماء الصرف :**

احتج بها البصريون على جواز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر تمسكا بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل فإذا اضطرب الشاهر رُدّها إلى الأصل ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي منعتها من الصرف <sup>(٤)</sup> .

كما اعتمدوا على هذه القاعدة فيما ذهبوا إليه من منع ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى إلى رده عن الأصل إلى غير أصل <sup>(٥)</sup> .

- **الأصل هو المظهر والمضمر فرعه :**

استدل بها من رأى أن الألف في ( كلا ) ، و ( كلتا ) ليست للظنية ؛ لأنها لو كانت للظنية لانقبت في حالة النصب والجر إذا أضيقا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ، وإنما المضمر فرعه . فلما لم تنقلب مع المظهر ، دل على أنها ألف مقصورة <sup>(٦)</sup> .

- **الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء السكون :**

تمسك بهذه القاعدة البصريون في الاستدلال على أن فعل الأمر مسمى فقالوا .

(١) الإنصاف ( ١١٢/١٤ ) . (٢) انظر السابق ( ١٠٤/١٤ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٤٨١/٦٧ ) ، ( ٦٣٤/٨٨ ) .

(٤) انظر السابق ( ٤٨٩/٦٩ ) . (٥) انظر السابق ( ٥١٤/٧٠ ) .

(٦) انظر الإنصاف ( ٤٤٨/٦٢ ) ( ٤٤٩ ) .

« إنما قلنا إنه مبني على السكون ، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون » <sup>(١)</sup> ويحتج به الأنباري على بناء ( مد ) و ( إد ) على السكون ، لأنه الأصل في البناء <sup>(٢)</sup> .

#### - الأصل الصحيح والمعتل الفرع ،

يسرّخ بذلك حذفهم ( الواو ، والياء ، والألف ) من نحو : اغز ، وارم ، واحش ، حيث احتج الكوفيون بذلك على أن فعل الأمر معرب مجزوم ، لأنه مجزولة : لم يخرّ ، ولم يرم ، ولم يحش . فقال : إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ، فقد جرت هذه الحروف مجرى الحركات ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف للمعتل بالجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ، حملاً للمعتل على الصحيح ، لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه ، فحذفت حملاً للفرع على الأصل <sup>(٣)</sup> .

#### - الأصل في تعمل الضمير أن يكون للفعل ،

اعتمد عليها البصريون في نفي ما ذهب إليه الكوفيون من تحمل الخبر الجامد ضمير مبتدأ ، لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل <sup>(٤)</sup> .

#### - المقصور أصل والممدود فرع ،

احتج بها الأنباري فيما نقله عن البصريين في إبطال جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ، لأن المقصور هو الأصل ، فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن يردّه إلى غير أصله ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود فإنه إنما جاز لأنه رُدّ إلى الأصل ، بخلاف مد المقصور <sup>(٥)</sup> .

#### - تقديم الضمير على المظهر لا يجوز ،

استدل بذلك الكوفيون على أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع

(١) الإنصاف ( ٥٣٤/٧٢ ) .

(٢) انظر الإنصاف ( ٣٩١/٥٦ ) ، والبيان ( ٧٠/١ ) .

(٣) انظر الإنصاف ( ٥٤٢/٧٢ - ٥٤٣ ) . (٤) انظر السابق ( ٥٦/٧ ) .

(٥) انظر السابق ( ٧٤٩/١٠٩ ) .

الاسم الظاهر ، نحو : (راكباً جاء زيد) ، ويجوز مع المصمر ، نحو (راكباً جئت) ، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المصمر على المظهر ، لأن في (راكباً) ضمير (زيد) ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المصمر على المظهر لا يجوز . وعلى الرغم من اتفاق الأبهاري معهم على أن المصمر لا يتقدم على المظهر إلا أنه يرفض استدلالهم من جهة أنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير <sup>(١)</sup> .

#### • الرفع قبل النصب والجزم

كما استعان أبو البركات بهذه القاعدة في إبطال مذهب الكوفيين ، فقد ذهبوا إلى أن الفعل المضارع يرتفع بترتيبه من العوامل الناصبة والجازمة ، فقال : « هذا فاسد ؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم » <sup>(٢)</sup> ويستدل بذلك أيضاً في (لمع الأدلة) عند حديثه عن الاستدلال بالأصول ؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب فالرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم ؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء ، والجزم من صفات الأفعال ، ولما كانت رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال ، فكذلك الرفع قبل الجزم <sup>(٣)</sup> .

هذه بعض قواعد التوجيه التي استعان بها الأبهاري في تجميد أصل وضع الحرف والكلمة والجملة ، وهي من الكثرة بحيث يصعب حصرها ، ومن ثم اكتفيت بالتنبية على أهم القواعد التي اعتمد عليها أبو البركات في الاستدلال باستصحاب حال الأصل . أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر <sup>(٤)</sup> :

- الأصل في الحروف ألا تدخلها الإمالة .
- الأصل في الأسماء التنكير فهو أول أحوال الكلمة .
- الاسم هو الأصل والفعل فرع .
- الجمع فرع على الواحد .

(١) انظر الإنصاف (٢٥٠/٣١ - ٢٥١) . (٢) الإنصاف (٥٥٣/٧٤) .

(٣) انظر لمع الأدلة (ص ١٣٢ ، ١٣٣) .

(٤) انظر الإنصاف (٧٢/١٠) ، (٧٣٥/١٠٦) ، (٦٥٩/٩٤) ، (٨٠٧/١١٦) ، (٣٠٠/٤٠) ،

والبيان (٤٩/١ ، ٧١) ، والإنصاف (٢١/٢) ، (٣٢٧/٤٥) على الترتيب

- الأصل هو الأفراد والتركيب فرع .
- الأصل في التقاء الساكنين التحريك بالكسر .
- الوصل هو الأصل .
- الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمضى .
- لا يتعلق الحرف بالحرف .

وإذا كان ثمة قواعد تضبط الاستدلال بالاستصحاب وتحدد الأصول المجردة ، فإن ثمة قواعد أخرى تقوم بضبط عملية العدول عن الأصل والرد إليه . وهما ظاهران مكملتان للاستدلال باستصحاب الحال . ومن تلك القواعد التي تضبط العدول عن الأصل :

#### - العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له :

فقد نقل الأنباري استدلال البصريين بهذه القاعدة فيما ذهبوا إليه من أنه لا يجوز حذف شيء من المقصور أو الممدود عند الثبوت قلت حروفه أو كثرت ؛ لأن النونية إنما وردت على لفظ الواحد ، فينبغي أن لا يحذف منه شيء ، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه ، كما حذف فيما قلت حروفه والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له <sup>(١)</sup> . فأيد الأنباري استدلالهم واعترض على مذهب الكوفيون بقوله : « أما قولهم : إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفها وطول ألفاظها . قلنا : كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس ، فيجب الاقتصاد على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة بطل أن الحذف هاهنا للكثرة ، لورود النقل بخلافه » <sup>(٢)</sup> .

فهو لا يحتج بما يخالف الأصل والقياس ، فيقول في وزن ( خطايا ) محترفاً على مذهب الكوفيين : « أما قولهم : إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايا مثل خطاي وإنما قدمت الهمزة على الياء . قلنا : ولم قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الإنصاف ( ٧٥٥/١١٠ - ٧٥٧ ) . (٢) الإنصاف ( ٧٥٧/١١٠ - ٧٥٨ ) .

(٣) السابق ( ٨٠٧/١١٦ ) .



### - كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل ،

ويبدو أن هذه القاعدة كوفية ، فقد انتصر بها الأنباري لمذهب الكوفيين في جعلهم اللام الأولى من ( لعل ) أصلية ، خلافاً للبصريين الذين رأوا أنها زائدة بدليل حذفها كثيراً في أشعارهم . فاعترض على ذلك بأنه إما حذفت كثيراً في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم ، ولنا تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا : ( لعل ونَقْلٌ ، ونَقْرٌ ) ، فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال <sup>(١)</sup> . كما استدل بها الكوفيون على أن الأصل في الأمر للمثنوثة في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف <sup>(٢)</sup> .

### - الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ،

ويستعين بهذه القاعدة في الاستدلال على أن المصدر هو أصل الاشتقاق فالدليل على ذلك أنه يسمى مصدراً ، وأما قولهم : عن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم ( مركب فاره ، ومشرب عذب ) ، أي مركوب فاره ، ومشروب عذب ) ، فذلك باطل ؛ لأن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب حمله عليه <sup>(٣)</sup> .

### - كل شيء خرج عن بابه زال تمكُّنه ،

وهي قاعدة بصرية استدلوا بها على أن ( أيهم ) إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة فبنى على الضم ، فقد استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أصواتها من حذف المبتدأ معها ، نحو ( اضرب أيهم أفضل ) تريد أيهم هو أفضل ولو قلت ( اضرب من أفضل ، وكل ما أطيب ) تريد ما هو أفضل ، وما هو أطيب لم يحجز ، فلما خالفت ( أي ) أصواتها فيما ذكرناه زال تمكُّنها ؛ لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكُّنه <sup>(٤)</sup> .

- الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها وحدث بالتركيب حكم آخر ، فقد ذهب الأنباري إلى أن ( لولا ) مركبة من ( لو ) ، و ( لا ) ، فلما ركبها خرجت ( لو ) من حدها و ( لا ) من الجد ، إذ ركبنا قصيرتا حرفاً واحداً ، فإن

(٢) انظر السابق ( ٥٢٨/٧٢ )

(١) انظر الإنصاف ( ٢٤٤/٢٦ - ٢٢٥ )

(٤) انظر الإنصاف ( ٧١٣/١٠٢ ) .

(٣) انظر السابق ( ٢٤٣/٢٨ )

الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، فلهذا لم يجز المطف عليها بولا (١)

كما استدلل بها الكوفيون على جوار دخول اللام في خبر ( لكن ) كما يجوز في خبر ( إن ) ، نحو ( ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا القائم ) ، لأنها مركبة من ( إن ) زيدت عليها ( لا ) و ( الكاف ) ، وحذفت الهجزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفًا واحدًا ، كما قالوا ( لن ) وأصلها لا أن (٢) .

وبما يلحق بقواعد العدول عن الأصل ، تلك القواعد التي تستخدم في باب الإعلال والإبدال سواء كان بالنقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة ، وغيرها من قواعد التصريف التي يطرد فيها العدول عن الأصل بحسب قواعد تصريفية معينة ، وتكثر هذه القواعد عند الأنباري كثرة مفرطة ، إذ تحتل بها كتبه وبخاصة كتاباه ( البيان ) و ( أسرار العربية ) ومن هذه القواعد قوله (٣) :

- إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا .
  - إذا وقعت الواو أو الياء متطرفة إثر ألف زائدة قلبت همزة .
  - إذا كسر ما قبل الألف قلبت ياء وإذا ضم ما قبلها قلبت واوًا .
  - إذا وقعت تاء الاتصال بعد حرف مطبق قلبت طاء .
  - إذا سكن أول المثلث وحرك ثانيهما وجب إدغامهما .
  - إذا انفتحت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء .
- هذه هي قواعد العدول عن الأصل ، أما الرد إلى الأصل فله أيضًا قواعده التي تضبطه ، من ذلك قوله :

- لا يجوز الرد عن الأصل إلى غير أصل ،

فلقد نقل لنا الأنباري احتجاج البصريين بهذه القاعدة على عدم جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ؛ لأن المقصور أصل والممدود فرع ، فلو جاز مد المقصور لأدى إلى أن نرده إلى غير أصل ، وعلى هذا فإنه إما جار قصر الممدود ؛ لأنه رد إلى الأصل ،

(١) انظر السابق ( ٧٨/١٠ ) .

(٢) انظر السابق ( ٢١٣/٢٥ ) .

(٣) انظر على سبيل المثال : البيان ( ١/٤٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٤ ) ، ( ٢/٦٤ ، ٧٠ ، ٨٢ ) .

وأسرار العربية ٤٣ .. وغيرها ، ولحق أن كتاب البيان وأسرار العربية يكتظان بقواعد الإعلال والإبدال

وكذلك استدلوها بها على جواز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر ، ومنع ترك صرف ما يتصرف في ضرورة الشعر ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف <sup>(١)</sup> .

- ليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهاً :

واستعان الأمباري بهذه القاعدة في الجواب على مذهب الكوفيين من أن ( سوى ) لا تلم الظرفية ، واستشهدوا على ذلك بشواهد شعرية ، فقال : « وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة ( غير ) في حال الضرورة لأنها في معنى ( غير ) ، وليس من شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهاً » <sup>(٢)</sup> .

- لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير :

احتج بذلك في مسألة ( رافع المبتدأ والخبر ) على أن المنصوبات لا يتصور أن تكون مبتدأً ؛ لأنها وإن تقدمت في اللفظ فإنها متأخرة في التقدير ، فلم يصلح أن تكون مبتدأً ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير <sup>(٣)</sup> . كما سبق استدلاله بهذه القاعدة في الاعتراض على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، فبين الأمباري أنه إن كان مقدماً في اللفظ فهو مؤخر في التقدير ، فلا اعتبار إذن بهذا التقديم <sup>(٤)</sup> .

- ما حذف وفي اللفظ على حذفه دليل أو عوض فهو في حكم الثابت :

يحتج بذلك على أنه إنما جاز أن تعمل ( رب ) الحذف مع الحذف بعد الواو والفاء وهل ؛ لأن هذه الأحرف صارت عروفاً عنها دالة عليها ، فجاز حذفها وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو عوض وبدل ، فهو في حكم الثابت <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الإنصاف ( ٧٤٩/١٠٩ ) ، ( ٤٨٩/٦٩ ) ، ( ٥١٤/٧٠ ) .

(٢) انظر السابق ( ٢٩٧/٣٩ ) . (٣) انظر السابق ( ٥٠/٥ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ٢٥٠/٣١ - ٢٥١ ) .

(٥) انظر السابق ( ٣٩٨/٥٧ ) ، ( ٥٤٣/٧٢ ) .



والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأسماء المضمرة لا تقبل التنكير <sup>(١)</sup> .

• • •

تلك نماذج من ضوابط الاستدلال التي استعان بها الأبياري في استنباط الأحكام ، فكانت بمثابة الدستور الذي سار على وفق صوابه وقواعده في الاستدلال بالأدلة النحرية الثلاثة النقل والقياس والاستصحاب ، وما يتعلق بهذه الأدلة من فروع وأقسام .

ويوضح من العرض السابق أنه كان حريصاً على تحديد الضوابط المنهجية التي تحكم الاستدلال بجميع فروعه ، واعتمد عليها اعتماداً كبيراً في تقرير قواعده وأحكامه .

(١) انظر الإنصاف ( ٦٧٤/٩٥ ) .

## أصول الجدل النحوي عند الأنباري

مدخل : فرق أبو البركات بين أدلة البحر وعلم جدل الإعراب ، فقال بعد أن ذكر جملة أقسام أدلة النحو ، والأصول التي تفرعت عنها فروعه وفصوله : « وأما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فهلوق بفن الجدل ، وقد ذكرت ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بالإعراب » (١) .

فلقد عدّ الأنباري هذه الاعتراضات جزءاً من علم الجدل فأفرد لها رسالته « الإعراب في جدل الإعراب » التي جمع فيها أصول الجدل النحوي ، وحدد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل والقياس والاستصحاب ، وكان اعتراضات النحاة على الأدلة النحوية لتكن ارجحالية ، ولا قائمة على الاجتهاد الشخصي أو الثقافة الذاتية بقدر ما كانت خاضعة لطرق محددة ومقننة يعترفون بها ويسرون على غلطائها ويتهجرون نهجها ، لما توفرت فيه هذه الاعتراضات وجب طرحه ، وكان هذه الاعتراضات هي السبيل الشرعي للظعن في الاستدلال .

وادعى الأنباري تأسيس هذا العلم - كما ادعى تأسيس علم أصول النحو - فقال بعد أن حدّد علوم الأدب : « وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو » (٢) وأما ما كانت حقيقة دوره في هذه العلوم - وهو مناط البحث عند بيان إضافاته - فإنه يبدو أن لأبي البركات بصمة واضحة في بلورة هذه العلوم وإخراجها في صورتها المنهجية العلمية المتكاملة ؛ إذ وضع في رسالته « الإعراب » ضوابط يتأدب بها النحاة في محاوراتهم ، وتقوم هذه الضوابط بضبط الخلاف النحوي وجدله . فاختلاف النحاة وحجاجهم لم يكن قائماً على ما اتفق من أدلة ، وإنما قام على أسس وأصول تضبطه كما كان للنحو أصوله التي تنفرد منه فروعه وفصوله .

ولقد صرح الأنباري في مقدمة رسالته « الإعراب بعائدة علم جدل الإعراب وسبب تأليفه ، فقال : « وبعد ، فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص

(٢) روضة الألبه ( ص ٧٦ ) .

(١) لمع الأدلة ( ص ١٤٣ ) .

كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » تلخيص كتاب في جدول الإعراب مَرَكُزِي عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدول والآداب ، ليسلكوا به عند المحادثة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ويتأدبوا به عند المحاوراة والمداكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب ، (١) .

موضع أصولاً للسؤال والجواب ، وبين كيفية ترتيب الأسئلة ، فقال في تعريف السؤال : « اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بأدله في الكلام » (٢) ولكن السؤال « مبني على أربعة أصول : أحدها سائل ، والثاني مسؤول به ، والثالث مسئول منه ، والرابع مسؤول عنه ، ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه » (٣) .

وعقد لكل أصل من هذه الأصول الأربعة فصلاً ، بين فيه شروط صحته وأوصافه التي يصح بها ، فأما أوصاف السائل ، فنهني له أن يقصد المستفهم المتعلم ، وأن يسأل عما يثبت فيه الاستبهام ليصح عنه الاستفهام ، وألا يسأل إلا عما يلائم مذهبه ، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه ، وألا يتنقل من سؤال إلى سؤال . فإن انتقل حُدَّ منقطعاً للمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال (٤) .

وأما المسؤول منه فنهني أن يكون أهلاً لما يسأل عنه ، مثل أن يسأل النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، والعروضي عن العروض وكذلك كل ذي علم عن علمه ، فإن لم يكن أهلاً لما يسأل عنه كان السؤال فاسداً « ويستحب للمسؤول أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ، فإن سكث بعد تعيين السؤال كان قبيحاً ، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً كان قبيحاً ولم يعد منقطعاً لأنه يحتمل أن يكون سكوته ليفكر في إيراد الدليل » (٥) .

وأما المسؤول عنه فنهني أن يكون بما يمكن إدراكه ، فإن كان بما لا يمكن إدراكه ، كان فاسداً لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه (٦) .

كما عقد أبو البركات فصلاً في الجواب ، فعرفه بأنه « هو المطابق للسؤال من غير

(١) الإعراب في جدول الإعراب ( ص ٣٥ ، ٣٦ ) .

(٢) الإعراب ( ص ٣٦ ) .

(٣) انظر السابق ( ص ٣٧ - ٣٩ ) .

(٤) السابق ( ص ٣٦ ، ٣٧ ) .

(٥) انظر الإعراب ( ص ٤٣ ) .

(٦) السابق ( ص ٤٢ ، ٤٣ ) .

زيادة ولا نقصان<sup>(١)</sup> ومعنى ذلك أنه إذا كان السؤال عائلاً وجب أن يكون الجواب عائلاً .

ثم عقد الأنباري في الختام فصلاً في ترتيب الأسئلة ، أبان فيه عن اختلاف علماء الجدول في ذلك ، فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة ، بل له أن يوردها كيفما شاء ؛ لأنه جاء مستفهماً مستعلماً .

وذهب آخرون إلى أنه يجب ترتيبها ، فعلى هذا أول الأسئلة : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب والمنع ، ثم المطالبة ، ثم النقص ، ثم المعارضة . وإنما وجب تقديم فساد الاعتبار وفساد الوضع لأن المعارض يدهي أن ما يظنه قباحاً ليس مستعملاً في موضعه ، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لأنه يبين أنه لم يدل في محل الخلاف ، ولا حاجة إلى الاعتراض ، والمنع ثم المطالبة ؛ لأن المنع إنكار العلة والمطالبة إقرار بالعلة ، والإقرار بعد الإنكار يقبل والإنكار بعد الإقرار لا يقبل . ثم النقص ؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقص ، فكان تأخيرها عن المطالبة أولى من تقديمه عليها ؛ لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة . ثم المعارضة لأنها ابتداء دليل مستقل في مقابلة دليل المستدل ، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال ؛ ولهذا ذهب من ذهب إلى أنها ليست بسؤال<sup>(٢)</sup> .

### أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل

عقد أبو البركات فصلاً في أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل بين فيه كيفية الاعتراض على هذا الدليل وطرق الجواب على كل من اعترض ، بحيث تيسر هذه العملية من اعتراض وجواب - في إطار علمي مقنن .

يقول الأنباري : « اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين : الإسناد ، والمنع<sup>(٣)</sup> ثم يبين أوجه الاعتراض عليهما وكيفية الجواب على كل .

أ - أوجه الاعتراض على الإسناد :

أوضح الأنباري أن أوجه الاعتراض على الإسناد يكون من وجهين أحدهما : أن تطالبه بإثبات الإسناد ، والثاني : أن يطلع على إسناده .

(٢) الإغراب ( ص ٦٤ ، ٦٥ ) .

(١) السابق ( ص ٤٤ ) .

(٣) السابق ( ص ٤٦ ) .



## ١ - المطالبة بإثبات الإسناد ،

وهو أن يطالب المستدل بإثبات إسناده . ويدافع الأنباري عن هذا الاعتراض ، منكراً رأي فريق آخر يدعى بطلان المطالبة بإثبات الإسناد قائلاً : « وقد ذهب قوم إلى أنه ليس له أن يطالبه بإثبات الإسناد ، وإنما عليه أن يطمس فيه إن أمكنه . وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه لو لم يكن له ذلك لأدى إلى أن يبروي كل من أراد ما أراد ، وهذا غاية الفساد » (١) .

فهذا الموقف يتفق تماماً مع ما اتخذته من موقف تجاه المرسل والمجهول (٢) إذ رفض الاحتجاج بهما ؛ لأنه يؤدي إلى الجهل بعدالة الناقل للمادة اللغوية والعدالة شرط في قبول النقل .

ولقد استخدم الأنباري هذا الوجه من الاعتراض في الرد على احتجاجات الكوفيين في مسألة ( هل تجوز إضافة التثنية إلى العشرة ؟ ) حيث احتج الكوفيون على جواز إضافة التثنية إلى العشرة بقول الشاعر (٣) :

كُلِّفَ مِنْ عَشْرَةٍ وَبِشْرَةٍ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ جَبْهَةٍ

فاعترض الأنباري على شاهدتهم عن طريق المطالبة بإثبات الإسناد ، فقال : « أما ما أنشدوه ... فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به » (٤) .

ومن ذلك اعتراضه على ما احتج به الكوفيون من قولهم : الدليل على أن الميم ليست عوضاً من ( يا ) في ( اللهم ) ، أنهم يجمعون بينهما ، كقول الشاعر (٥) :

إِذَا مَا عَدْتُ أَلَمَ أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقول الآخر (٦) :

وَمَا عَلَيَّ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتُ أَوْ سَجَّعْتُ : يَا اللَّهُمَّ مَا

أُزِدُّ عَلَيْنَا شَيْخَانًا مُصَلَّيْنَا

(١) السابق ( ص ٤٦ ، ٤٧ ) (٢) انظر من هذا البحث .

(٣) انظر شرح القمي بهامش خزانة الأدب ( ٤٨٨/٤ ) ، وهو من الرجز

(٤) الإنصاف ( ٣١٠/٤٢ ) ، وانظر ( ص ٣٠٩ ) .

(٥) هما بيتان من الرجز المشطور ، أنشدهما ابن منظور في اللسان ( أ ل ه ) ، وانظر خزانة الأدب ( ٣٥٨/١ ) .

(٦) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، انظر لسان العرب ( أ ل ه ) ، وانظر الخزانة ( ٣٥٩/١ ) .

فقال أبو البركات في نقض شواهدهم : « هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة » <sup>(١)</sup> .

- وعن طريق المطالبة بإثبات الإسناد يرفض ما احتج به الكوفيون من شواهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الحذف لضرورة الشعر ، فقال : « أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » <sup>(٢)</sup> . ولقد أتكر أبو البركات على الكوفيين شواهد كثيرة عن طريق هذا الاعتراض ، محتجاً .. أفضل بأنها لا تعرف قائلها ، فلا يجوز الاحتجاج بها <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك استعنته بهذا الاعتراض في رفض ما حكى عن الخليل من قولهم في المثل ( إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ) ، فقال : « فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال : وحدثني من لا أنهم عن الخليل أنه سمع أحياناً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ) وهي رواية شاذة لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف إليه أجراه مجراه .

ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خصص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف ( إيا ) إلى ( الشواب ) وهو اسم مظهر » <sup>(٤)</sup> .

فهو يعترض على المثل عن طريق القول بأنه مرسل ، فلا يعلم قائله ؛ لأن سيبويه لم ينسبه إلى شخص معين ، وإنما قال : ( حدثني من لا أنهم عن الخليل ) والحق أنه لو اعترض بهذا الاعتراض على ما جاء في كتاب سيبويه ، لفسد كثير من روايات سيبويه النثرية وشواهد الشعرية ؛ لأنه في كثير من الأحيان كان يقول : حدثني من لا أنهم ، أو حدثني الثقة ، أو غير ذلك ، وقد نظر إلى رواياته على أنها ثقة ولا يشك فيها أحد ، فقد كل ما ورد في الكتاب من روايات مروية عن الثقات .

ولقد ذكر الأنباري كيفية الجواب على هذا الاعتراض بقوله : « والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة » <sup>(٥)</sup> .

(١) الإنصاف ( ٣٤٥/٤٧ ) .

(٢) السابق ( ٤٣٥/٦٠ ) .

(٣) انظر على سبيل المثال الإنصاف ( ٧٥٠/١٠٩ ) .

(٤) الإنصاف ( ٦٩٧/٩٨ ) .

(٥) الإغراب ( ص ٤٧ ) .

## ٢ - الطعن في الإسناد ،

وهو : أن طعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته ، <sup>(١)</sup> فهو اعتراض على الإسناد عن طريق القدح في الراوي <sup>(٢)</sup> .

من ذلك ما استدل به الكوفيون على إسمية نعم وفس فقالوا : إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا ( نعيم الرجل ريد ) ، فقال الأبياري ردًا على هذا الاحتجاج : « فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قُطْرُب ، وهي رواية شاذة » <sup>(٣)</sup> فطعن فيما استدلوا به من ثمر عن طريق الطعن في الراوي والقول بتفرده وشذوذه ما رواه .

كما طعن في إسناد ما احتج به الكوفيون على أن ( سوي ) تكون اسمًا كما تكون حرفًا ، حيث قال : « وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال ( أثنائي سواؤك ) فرواية تفرّد بها الغراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة » <sup>(٤)</sup> . فهو يرفض الاحتجاج بما ينفرد به راوٍ واحد ، خالف في روايته ما يراه مطردًا من آراء وأهبة ، كما يذكرنا هذا المثال بما سبق الإشارة إليه من طعنه وتشكيكه الدائم في رواة الكوفيين ومنقولاتهم التي نقلها شيوخهم عن أعراب فصحاء كآبي ثروان وغيره .

ومن هذا الاعتراض أيضًا ما استدل به الكوفيون على أن ( كما ) تأتي بمعنى ( كيما ) ويُتَّصَب بعدها المضارع ، حيث احتجوا على ذلك بقول عدي بن زيد الجبادي <sup>(٥)</sup> :

أسمع حديثًا كما يومًا تُحدِّثُهُ عن ظهر غيب إذا ما سأل سألًا

فاعترض الأبياري على هذا الشاهد عن طريق ادعاء اختلاف الرواية والطعن في الراوي ، فقال : الرواة اتفقوا على أن الرواية ( كما يومًا تُحدِّثُهُ ) بالرفع <sup>(٦)</sup> ، ثم

(١) السابق .

(٢) نقل السيوطي هذه الاعتراضات عن الأبياري وسمى هذا الاعتراض ( القدح في الراوي ) انظر الإحراج ( ص ١٥٧ - ١٦٠ ) .

(٣) الإنصاف ( ١٢١/١٤ ) ، وانظر أسرار الغيبة ( ص ١٠١ ، ١٠٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٢٩٨/٢٩ ) .

(٥) انظر لسان العرب ( ١/١ ) وسمه إلى عدي كما قال الأبياري ، انظر الإنصاف ( ٥٨٨/٨١ ) .

(٦) الإنصاف ( ٥٩١/٨١ )

قال : « ولم يروه أحد ( كما يوما نحدثه ) بالنصب إلا المفصل الصبي وحده ، وإنه كان يرويه مصوباً ، وإجماع الرواة من نحوئي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية » (١) .

فقدح في الراوي مستنداً بأن الرفع أكثر من النصب ، حيث أجمع عليها نحوئي البصرة والكوفة ، كما قرئ من ذوي بالرفع على المفضل بن سمة الضبي في علم العربية . وبهذا يكون قد استعان بما أشار إليه في الإغراب ولمع الأدلة من طرق الترجيح في الإسناد بين النقلين ، حيث قال : « أما الترجيح في الإسناد فإن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر ، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر » (٢) . ومن ذلك ما رواه الكوفيون عن العرب من قولهم في سوف أفعل ( سَوَّ أَفْعَلْ ) و ( سَفَّ أَفْعَلْ ) ، فقال أبو البركات : « إن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين فلا يكون فيها حجة » (٣) .

ويدل أن هذا المثال يبين بجلاء تشكك الأنباري الدائم فيما يرويه الكوفيون مع أن الكسائي هو الذي رواها ونقلها عنه القراء ، وكلاهما ثقة (٤) . فتشدد في هذه الشواهد مع أن ابن جني استند إليها وجعلها مسلماً بها (٥) .

ويحدد سبيل الجواب على هذا الاعتراض فيقول : « والجواب أن يبين له طريقاً آخر » (٦) ، أي أن يبين له طريقاً آخر غير ذلك المقدوح فيه .

وهكذا يخلص أبو البركات إلى أن الاعتراض على الإسناد يكون في شيئين : الأول : المطالبة بإثبات الإسناد ، وجوابه أن يحيله على كتاب محمد .

والثاني : الطعن في الإسناد عن طريق القدح في الراوي ، والقول بعدم الثقة في روايته . وجوابه أن يبين له طريقاً آخر للإسناد غير الملعون فيه .

وبهذا يتضح أن الأنباري يشترط لصحة النقل ، إثبات الإسناد وسلامة الراوي من الطعن ، وهو ما يوضح مدى تشدده في تحري سلامة النص المنقول .

ب - أوجه الاعتراض على المتن :

أما أوجه الاعتراض على المتن فقد بين أبو البركات أنها خمسة اعتراضات ، فقد

(١) السابق ( ٥٩٢/٨١ ) .

(٢) الإغراب ( ص ٦٥ ) ، وانظر لمع الأكلة ( ص ١٣٦ ) .

(٣) الإنصاف ( ٦٤٧/٩٢ ) .

(٤) انظر الخلاف النحوي ( ص ٣٧٦ ) .

(٥) انظر الخصائص ( ٤٤٠/٢ ) .

(٦) الإغراب ( ص ٤٧ ) .

يكون الاعتراض على المتن عن طريق ادعاء اختلاف الرواية ، أو الاستدلال بما لا يقول به ، أو المشاركة في الدليل ، أو عن طريق التأويل والمعارضة (١) .

#### ١ - اختلاف الرواية ،

وذلك بأن يدعى المعترض أن الرواية الصحيحة مختلفة عن التي استخدمها المستدل ، فهو اعتراض قائم على الطعن في الرواية .

وذلك مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ، قول الشاعر :

سيفيني الذي أغدك عني فلا فتر يدوم ولا غناء

فمد ( غنى ) وهو مقصور ، فدل على جوازه . فيقول له البصري : الرواية غناء بفتح الغين ، محدود (٢) .

ومن ذلك احتجاج أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد على جواز تقديم التميز على العامل فيه إذا كان فعلاً بقول الشاعر (٣) :

أتهجر سلمي بالفراق حبيها وما كاد نفساً بالفراق تطيب

فادعى الأبياري اختلاف الرواية في رفضه لما استشهدوا به من شعر ، فقال : « وأما ما استدلل به المازني والمبرد من البت فإن الرواية الصحيحة فيه : ( وما كاد نفسي بالفراق تطيب ) وذلك لا حجة فيه » (٤) .

ومن ذلك ما اعترض به الكوفيون على استدلال البصريين بأن ( أفعل ) إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرة ، فقال الكوفيون : قد وجدنا العرب أعملته في المعرفة ، واحتجوا بقول الحارث بن ظالم (٥) :

فما قومي يتقلَّبُ بين تكبرٍ ولا يتنَزَّزُ الخُسرَ الموقبِ

(١) انظر الإغراب ( ص ٤٧ - ٥٣ ) (٢) الإغراب ( ص ١٧ ) .

(٣) قيل : للمخيل السعدي ( ربيعة بن مالك ) شاعر مخضرم ، وقيل لأعشى همدان ، وقيل لنفس ابن الملح ، وانظر شرح المفصل لابن يمش ( ٧٤ - ٧٣/٢ ) .

(٤) أسرار العربية ( ص ١٩٧ )

(٥) هو الحارث بن ظالم المزني كما صرح الأبياري ، وهو من شواهد الكتاب ( ١٠٣/١ ) ، وذكر له روايات .

فنصب الرقاب بالشعر ، وهو جمع أشعر <sup>(١)</sup> .

فقال الأنباري منتصراً لمذهب البصريين : « وما اعترضوا به ليس بصحيح ... فقد روى ( القرى رقبا ) حكى ذلك سيويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم يشدون البيت كذلك » <sup>(٢)</sup> فالكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة ، وأما البصريون فيرفضون ذلك ؛ ولذلك لم يجبروا نصب ( الرقاب ) في هذا البيت على التمييز ، وروى ( الشعرى رقبا ) ، وفي هذه الحالة يجبر البصريون نصبه حيثنص على التمييز <sup>(٣)</sup> . كما ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين ( كم ) في الخبر وبين الاسم بالظروف وحرف الجر كان محفوظاً ، واحتجوا بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

كم يهجو مُقْرِف نالَ الغلى وشَرِيف بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

فادعى أبو البركات أن الرواية الصحيحة ( مُقْرِف ) بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله : ( نال الغلى ) <sup>(٥)</sup> كما اعتمد على هذا الاعتراض في رفض شواهد الكوفيين على جواز الخفض على الجوار <sup>(٦)</sup> .

وبصحيح أيضاً استشهد الكوفيين برواية النصب في قول طرفة <sup>(٧)</sup> :

ألا ألهذا الزاجري أعْطِرَ الزُهَى وأن أشهد اللذات هل أنت شُحْلِيدي

فيقول مقرراً في كثير من الحزم الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ، فعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال ( أن ) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة <sup>(٨)</sup> . وما يدل على أن أبا البركات يتخذ من أساليب الاعتراض على النقل وسائل لجدل الهضي ، أنه يقول : « ولئن صححت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه

(١) انظر الإنصاف ( ١٣٢/١٥ - ١٣٣ ) .

(٢) الإنصاف ( ١٣٥/١٥ ) ، وانظر طبعه في رواية شامد آخر اصح به الكوفيون على نفس المسألة ( ١٣٦/١٥ ) .

(٣) انظر حاشي الإنصاف ( ١٣٣/١٥ ) .

(٤) من شواهد سيويه ( ١٦٧/٢ ) ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ١١٩/٣ ) ، وهو لأبي رزيم الكعبي .

(٥) انظر الإنصاف ( ٣٠٣/٤١ ، ٣٠٧ ) . (٦) انظر الإنصاف ( ٦١٥/٨٤ ) .

(٧) وهو من معلقة طرفة بن العبد البكري ، وهو من شواهد سيويه ( ٩٩/٣ - ١٠٠ ) ، وشرحه البغدادي في خزانة الأدب ( ٥٧/١ ) ، ( ٥٩٤/٣ ) ، وشرحه العيني بهامش الخزانة ( ٤٠٢/٤ ) .

(٨) الإنصاف ( ٥٦٥/٧٧ ) .

تَوَهُّم أَنَّهُ أَتَى (بَأَنَّ) فَنَصَبَ عَلَى طَرِيقِ الْفَلَطِ ، <sup>(١)</sup> .

ومن ذلك ادعاؤه اختلاف الرواية فيما استشهد به الكوفيون من شواهد على محيي ( كما ) بمعنى ( كيما ) وأن الفعل يصب بها ، فقد استشهدوا بقول صخر النخعي <sup>(٢)</sup> :

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أَخْفَرَهَا      وَالْقَوْمُ صَيْدٌ كَانَهُمْ رَمَلُوا  
وقال الآخر <sup>(٣)</sup> :

وَطَوَّفَكَ إِنَّمَا جِئْنَا فَاصْرَفْتُهُ      كَمَا يَهْمِيثُوا الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ  
وقال الآخر <sup>(٤)</sup> :

لَا تَنْظُرُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَنْظُرُوا

وقال عدي بن زيد العبادي <sup>(٥)</sup> :

أَسْتَعِجْ عَجِيقًا كَمَا يَوْمًا تُحْدِثُهُ      عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلَ سَالَا  
وقال الآخر <sup>(٦)</sup> :

يُقَلِّبُ عَيْنَهُ كَمَا لِإِخْفَاءِهِ      تَشَاوَسَ زَوْجُنَا إِنِّي مَن نَأْتِلُ

فقال أبو البركات معترضاً على هذه الشواهد : « أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه روى ( كما أَخْفَرَهَا ) بالرفع ، لأن المعنى جاءت كما أَجِيقَهَا ، وكذلك رواه الفراء من أصحابكم ، واختار الرفع في هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة . وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية : لَيْكِي يَهْمِيثُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ .

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية فيه بالتحديد : لَا تَنْظُرُ النَّاسَ

(١) السابق .

(٢) هو صخر النخعي بن عبد الله الهذلي ، انظر حزانة الأدب ( ٢٨٦/٤ ) ، وانظر الإنصاف ( ٨١/٥٨٥ - ٥٨٩ ) .

(٣) البيت من الطويل وهو من رثية عمر بن أبي ربيعة ، شرحه العمري بهامش الحزانة ( ٤٠٧/٤ ) .

(٤) وهو من أرجوزة لرؤبة بن الصجاج ، شرحه الحمادي في حزانة الأدب ( ٥٩١/٣ ) ، ( ٢٨٦/٤ ) .

(٥) انشده ابن منظور في اللسان ( ك ي ا ) ، ونسبه إلى عدي ، وهو من البسيط .

(٦) لم أجده له سببه وهو من الطويل .

كما لا تُظلم

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضًا ، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية ( كما يوما تُحدِّثُهُ ) بالرفع ...

وأما البيت الخامس فعبه نكلف يقبح والأظهر فيه : **يَقْلُبُ غَيْبِيَّ لَكَيْمًا أَخَافُهُ زَعْمُهُ** <sup>(١)</sup> . وهكذا اعترض على شواهد الكوفيين عن طريق الطعن في الرواية ، وهي أمثلة تدل على تشكيكه في المنقول ، وبخاصة إذا كان للكوفيين ، وادعى الرواية الصحيحة - في زعمه - في كثير من الجزم والتقرير ، وزاد في اعتراضه على الشاهد الأخير أن اتهم الرواية بالتكلف والقبح ، وصحح الرواية على الوجه الذي يراه دون ذكر أنها رواية معتمدة ، بل بالاجتهاد الشخصي منه ، وهذا غير مقبول .

ولكن ربما كان الاعتراض على النقل عن طريق إظهار الرواية كاملة ، فقد احتج الكوفيون على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام بقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

خَلَا أَنَّ الْعِثَاقَ مِنْ الْمَطَايَا عَسِيْفٌ بِهِ قَهْرٌ إِلَيْهِ شَوْشٌ

فقال : لا نسلم هاهنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبي زُبَيْدٍ وقيل هذا :

إِلَى أَنْ عَرَّشُوا وَأَكْبَتْ يَمُتُهُمْ قَرِيْبًا مَا يُحْسِنُ لَهُ عَسِيْفٌ <sup>(٣)</sup>

كما اعترض على من زعم أن الرواية ( ولا الحديد ) بالخفض في قول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

لَمَخَارِيْئِيْ إِنْأَنَا بَشَّرْتُ فَأَسْجَعُ فَلَسْنَا بِالْجَبَالِيْ وَلَا الْحَدِيْدَا

لأن البيت الذي بعده :

أُذِيْرُوْهَا بَنِي عَرَبٍ عَلَيْهِمْ وَلَا تُؤْمِنُوْا بِهَا الْفَرَسُ الْبَيْدَا

والرواي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة <sup>(٥)</sup> .

(١) الإصناف ( ٥٩٠/٨١ - ٥٩٢ ) .

(٢) هو لأبي زيد الطائي ، أنشده ابن منظور ( ح س س - ح س ح س ) ونسبه في المرتين إليه ، من الزاهر .

(٣) الإصناف ( ٢٧٧/٣٦ ) .

(٤) البيت من الزاهر ، وهو لقضية بن هيرة الأسدي ، من شواهد سيبويه ( ٦٧/١ ) ، ( ٢٩٢/٢ ) ، ( ٣٤٤ ) ، وانظر حرة الأدب ( ٣٤٣/١ ) .

(٥) انظر الإصناف ( ٣٣٢/٤٥ - ٣٣٣ ) .



ويدو أن قصيدة عقبة بن هيرة الأسدي رويها مجرور ، وهي تروى هكذا :  
 معاوي إنا بشر فأسجح      فلسا بالجبال ولا الحديد  
 أكلتم أرضا فحجرتكموها      فهل من قائم أو من حصيد  
 أنطمع في الخلود إذا هلكتا      وليس لنا ولا لك من خلود ؟

قال السرياني رواية عن بعض من تأدب بالنظر في أبيات الشعر : أنه أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت . وقال : البيت مجرورٌ ومعه أبيات مجرورة ، ولم يعلم أن هذا البيت يُروى نصّاً ومعه أبيات منصوبة ، ويُروى جزءاً ومعه أبيات مجرورة ... وقد وقع في كتاب سيبويه مثل هذا ، وذلك أنَّ بعض الأبيات يروى على وجه من الإعراب منع غيره ، ويُروى على وجه آخر ، <sup>(١)</sup> وقال الأعلام النحوي : « وهذا البيت يروى مع أبيات سواء على الجر منها ... ، وخالف في هذا عثّل بعض أهل اللغة فقالوا : الرواية ولا الحديد عطفاً على اللفظ ، واستدلوا على ذلك بالبيت الذي ذكرناه وغيره ، والحجّة لسبويه ... فيجوز أن يكون الذي أنشده لثاء نقل هذا إلى النصب ، ويجوز أن يكون من قصيدة منصوبة وأكثر أحواله أن يكون لُراد أن يُرثك أنه جازر عنده وعند جميع النحويين » <sup>(٢)</sup> .

ويروي الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد أن نقلة كتاب سيبويه أضافوا البيت الثاني ل يظهر أن ثمة قصيدة بالنصب وأن البيت من هذه القصيدة <sup>(٣)</sup> .

وبنضح مما سبق أن أبا البركات دائم التشكك في الرواية والمسموع ويدهي الرواية الصحيحة في رأيه في كثير من الجزم والتقرير ، ولكن ما هي حلة أنها الرواية الصحيحة ؟ ألا أنها وافقت أصول البصريين ، وهل هذا قياس يقاس عليه الرواية الصحيحة ، ومن المعلوم أن هناك شواهد كثيرة صحيحة تخالف أصولهم فادعاء اختلاف الرواية من دواعي الطعن في الاحتجاج عند الأنباري ، وهو مبدأ ليس من

(١) شرح أبيات سيبويه للسرياني تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم ( ١٩٩/١ - ٢٠٠ ) ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودلر الفكر - القاهرة سنة ١٩٧٤ م .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن حمس المعروف بالأعلام النحوي ( ت ٤٧٦ هـ ) تحقيق دهر عبد المحسن سلطان ( ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ) ، منشورات معهد

المخطوطات العربية الكويت ط ١ سنة ١٩٨٧ م

(٣) انظر هاشم الإصناف ( ٣٢٢/٤٥ - ٣٢٣ )

الدقة في شيء ، فقد تعدد الروايات ، وكلها صحيحة ، كأن يحملها المصحف ،  
وتعتبر على ألسنتهم روايتها عامدين أو غافلين <sup>(١)</sup> .

## ٢ - الاستدلال بما لا يقول به :

وهو أن يدعى المعارض أن المستدل استدل بما لا يقول به ، فيبطل بذلك استدلاله ،  
وذلك هـ مثل أن يقول البصري : الدليل على أن واو ( رب ) لا تعمل وإنما العمل  
لـ ( رب ) المقدر أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله <sup>(٢)</sup> :  
رسم دار وقفت في طلحة كدت أقضي الحياة من جللة  
فيقول له الكوفي : إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به ،  
فكيف يجوز لك الاستدلال به ؟ <sup>(٣)</sup> .

ولقد أطلق الدكتور فاضل السامرائي على هذا النوع من الاستدلال ( الإلزام  
بالمؤدي ) ، وهو أن يؤدي قول المعارض إلى ما لا يؤمن به فيبطل قوله <sup>(٤)</sup> .  
ومثال ذلك عند أبي البركات ما جاء في مسألة ( القول في إعراب المثني والجمع  
على محذو ) حيث ذهب أبو الحسن الأعفشي وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني  
إلى أن الألف والواو والهاء في الثنية والجمع ليست بإعراب ولا حروف إعراب ،  
ولكنها تدل على الإعراب ، فقال أبو البركات : هـ هذا القول فاسد ؛ وذلك لأن  
قولهم : إن هذه الحروف تدل على الإعراب ، لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في  
الكلمة ، أو في غيرها ، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في  
هذه الحروف ؛ لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب  
كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون  
الكلمة مبنية ، وليس من مذهب أبي الحسن الأعفشي وأبي العباس المبرد وأبي عثمان  
المازني أن الثنية والجمع مبنيان ؟ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الخلاف النحوي ( ص ٣٨١ ) .

(٢) هو جميل بن ميمر المعري ، المعروف بجميل ثنية من المنسرح ، انظر شرح المفصل لابن عيش ( ٢ /

٢٨ ) ، ( ٥٢ / ٨ ) .

(٣) الإعراب ( ص ١٧ ، ١٨ ) .

(٤) انظر أبو البركات في الأنباري ودراساته النحوية ( ص ١٨٩ ) .

(٥) الإنصاف ( ٣٠ / ٣ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٥٢ ) .

ويستعين به أخصاً في نفي مذهب أبي عمر الجرمي الذي رأى أن انقلابها هو الإعراب ، فقال : « إن هذا يؤدي إلى أن يكون الثنية والجمع في حال الرفع متينين ؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له وأن يكونا في حال النصب والجر معبرين ، لا تقلأ بهما . وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن الثنية والجمع مبينان في حال من الأحوال » (١) .

واستعان به في رفض ما ذهب إليه أبو الحسن الأعفسي في أحد القولين من أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة ليست حروف إعراب ، ولكنها دلائل إعراب كالواو والألف والياء في الثنية والجمع (٢) .

ومن ذلك ما قاله في الرد على مذهب البصريين الذين رأوا أن لام ( لعل ) الأولى زائدة ، واستدلوا على ذلك بأنه « إذا جاز أن تحكموا بزيادة ( لا ) و ( الكاف ) في ( لكن ) وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة ، فلأن يجوز أن يحكم هاتين بزيادة اللام وهي حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى » (٣) فقال الأنباري في الرد على البصريين : « هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبه ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة ( لا ) و ( الكاف ) هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل » (٤) .

ويستعين بهذا الاعتراض في مسألة ( هل يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلاً منصرفاً ) في إنكار استدلال الكوفيين على جوازه ، فيقول : « وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ » (٥) . ولكن يبدو أن هناك نوعاً آخر من هذا الاستدلال استخدمه الأنباري وإن لم يذكره صراحة ، وهو أن يستدل بما يقول به المعارض في نفي رأيه في محل الخلاف ، وذلك مثل ما جاء في المسألة التي اختلف فيها الحجة حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر ،

(١) الإنصاف ( ٣٥/٣ ) ، ونظر أسرار العربة ( ص ٥٢ ، ٥٣ ) .

(٢) انظر الإنصاف ( ٢٢/٢ ) . (٣) الإنصاف ( ٢٢٤/٢٦ ) .

(٤) السابق ( ٢٢٧/٢٦ ) .

(٥) السابق ( ٨٣٢/١٢٠ ) ، وانظر في الاعتراض بهذا الدليل على النقل ، الإنصاف ( ٧٤٤/١٠٨ ) ،

( ٧٥٨/١١٠ ) .

حيث ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يرتفعان ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، فاعترض الكوفيون بأنه « إذا كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللغوية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً » (١) فاستدل أبو البركات بما قالوا في عامل الرفع في الفعل المضارع في نفي اعتراضهم في محل الخلاف ، فقال : « قد بينا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما نقي عن الإعادة هاهنا ، على أن هذا يلزمكم في انفعال المضارع ، فإياكم تقولون ( يرتفع بضمه من العوامل الناصبة والجازمة ) ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعري عاملاً في الاسم المبتدأ » (٢) .

وهكذا استدل أبو البركات بما قالوه في باب المضارع على إلزامهم بما رفضوه في باب المبتدأ والخبر ، فهو يستدل بما قبله في موضع آخر على ما رفضوه في موقع الخلاف .

ولقد استعان الفراء بهذا الاستدلال في مناظرته مع الجرمي حول عامل الرفع في المبتدأ (٣) .

ويقول معترضاً على مذهب الكوفيين في مسألة ( العامل في خبر ، إن ، الرفع ) : « وقولهم : إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها ، فاسد ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ، فهما يرتفعان ، ولا خلاف أن الترفع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ، فلو قلنا ( إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله ) لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال » (٤) .

كما استدل بقولهم ( سأفعل ) في ( سوف أفعل ) بحذف الواو والفاء مقاً في نقض ما ذهبوا إليه من أن ( حاشى ) فعل لا حرف ، لأنه يدخله الحذف والحذف إنما يكون في الفعل ، فكذلك هاهنا ( فسوف ) حرف ، وإذا جاوزوا حذف حرفين فكيف يمتنعون جوار حذف حرف واحد ؟ (٥) .

واستدل بحكاية أبو ربيعة يحيى بن رباح الفراء من أصحاب الكوفيين من قولهم

(١) الإنصاف ( ٤٨/٥ - ٤٩ )

(٢) السابق ( ٤٩/٥ ) .

(٣) نظر السابق .

(٤) الإنصاف ( ١٧٩/٢٢ )

(٥) انظر الإنصاف ( ٢٨٦/٣٨ - ٢٨٧ ) .

( من شَبَّ إلى دَبَّ ) في نقض مذهبهم <sup>(١)</sup> .

## ٢ - المشاركة في الدليل .

وهو أن يشارك المعترض المستدل في الدليل ، عيطل استدلاله ، ولقد نقله السيوطي وأطلق عليه « مع ظهور دلالة على ما يلزم منه فساد القياس » <sup>(٢)</sup> ومثاله « أن يقول البصري : الدليل على أن المصدر أصل للمعل أن تستقي مصدرًا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل ، فلو لم يصدر عنه العمل وإلا لما سمي مصدرًا » <sup>(٣)</sup> .

فيقول له الكوفي مشاركاً دليله : « لا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سمي مصدرًا لصدوره الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه ، لأننا نقول : لا نسلم ، بل سمي مصدرًا لأنه مصدر عن الفعل كما قالوا ( مَرَّكَبٌ فارِه ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ) أي : مركوب فارِه ، ومشروب عذب والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَحْمِلُكُمْ لَكُمْ بتسميته مصدرًا » <sup>(٤)</sup> .

ولكن الأنباري لا يوافقهم فيما استدلوا به ، فقال : « قولهم : إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : مركب فارِه ، ومشرب عذب أي مركوب فارِه ومشروب عذب ، قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب حمله عليه .

والثاني : أن قولهم : مركب فارِه ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب ، وموضع الشرب ، ونسب إليه القَرَاهة والغُدُوبة للمجاورة » <sup>(٥)</sup> .

ومن ذلك أيضًا ما قاله في مسألة ( هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف ؟ ) ، حيث أبدى الكوفيين ، واستدل بهذا الاعتراض في إبطال أدلة البصريين ، فقال : « فأن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام .

(١) انظر الإنصاف ( ٥٢٤/٧١ ) ، وانظر في هذا النوع من الاعتراض ، الإنصاف ( ٢١٦/٢٥ ) ،

( ٢٦٤/٣٤ ) ، ( ٣٠٧/٤١ ) ، ( ٥٧٣/٧٨ ) .

(٢) انظر الاعتراح ( من ١٥٩ ، ١٦٠ ) . (٣) الإغراب ( من ٤٨ ) .

(٤) الإنصاف ( ٢٣٦/٢٨ ) . (٥) الإنصاف ( ٢٤٣/٢٨ ) .

قلنا : وهذا هو جوابها عما ذكرتموه ، فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر ، خرك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام (١) .

#### ٤ - التاويل ،

وهو أحد وسائل الاعتراض على النقل من جهة المعنى .

وذلك مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر ، قول الشاعر (٢) :

وَيَمْنٌ وَتَلَدُوا عَامِرٌ ذُو الطُولِ وَذُو العَرَضِ

فترك صرف ( عامر ) وهو منصرف ، فدل على جوازه ، فيقول له البصري : إنما لم ينصرف ، لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر (٣) :

قَامَتْ تَحْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ :      ١    مِنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تركتني في الدار ذا غربة      قد ذُلَّ مِنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ ،

فقال ( ذا غربة ) ولم يقل ذات غربة ، لأنه حمله على المعنى كأنه قال : ( تركتني إنساناً ذا غربة ) ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى .

فيقول له الكوفي : قوله ( ذو الطول وذو العرض ) يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة ، لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال : ذات الطول . فيقول له البصري : قوله ( ذو الطول ) رجع إلى الحي ، ونحو هذا في التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر (٤) :

إِنْ تَمِيمًا خَلَقْتَ مَلُومًا

فَوَيْلًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صَيْمِيًا

(١) الإيضاح ( ٥٢٠/٧٠ ) .

(٢) وهو بيت لذي الإصح العلواني ، انظر شرح المفصل ( ٦٨/١ ) ، وسبه إليه .

(٣) من بحر السريع ، وهي من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ( ١٠١/٥ ) .

(٤) ذكره ابن منظور منسوباً إلى الخنيس الأعرابي ، وذكر أنه ورد أيضاً في رجز رؤية ، انظر لسان العرب ( ص ٥٥٣ ) وشرحه الأنباري فقال : ( خُلِقْتُ ) أراد به القبيلة ، ثم قال ( ملوماً ) أراد به أخي ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال ( فوما ترى واحدهم صيماً ) الإيضاح ( ٥١٠/٧٠ ) .

والصهييم . الذي لا ينشئي عن مراده » (١) .

ولقد أكثر الأبياري من الاستعانة بالتأويل في الاعتراض على النقل ، سواء كان هذا المقول آيات من الذكر الحكيم ، أو شواهد من الشعر أو الشر .

فمن تأويله للشواهد الشعرية ، أن الكوفيين احتجوا على اسمية نعم ونعم ، فقالوا :  
والدليل على أنهما اسمان دخول حرف الحذف عليهما ... ، قال حسان بن ثابت :  
أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ      أَمَا قِلَّةُ أَوْ ثِقْدِيمِ الْمَالِ تُضْمَرُ

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال ( نعم السير على يسر العير ) وحكى أبو بكر بن الأبياري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعراباً يَشْرُ بِمَوْلُودَةٍ فَقِيلَ لَهُ : نعم المولودة مولودتك ! فقال : ( والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرَتْهَا بِكَاءٍ ، وبِوَحَا سِرْقَةٍ ) ، فأدخلوا عليها حرف الحذف ودخول حرف الحذف يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء . ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : ( يا نعم المولى وبأ نعم النصير ) فنذاؤهم نعم يدل على الاسمية » (٢) .

فأول الأبياري شواهدهم الشعرية والنثرية على تقدير الحكاية وحذف الموصوف ، فدخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، والتقدير في البيت : ( أَلَسْتُ بِجَارٍ مَقُولٍ فِيهِ نَعَمِ الْجَارِ ) ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب ( نعم السير على يسر العير ) : ( نعم السير على غير مَقُولٍ فِيهِ يَسَرِ الْعَيْرِ ) وكذلك التقدير في قول الآخر ( والله ما هي بنعم المولودة ) : ( والله ما هي بمولودة مَقُولٍ فِيهَا نَعَمِ الْمَوْلُودَةِ ) ، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة ثِقَامَهَا ، ثم حذفوا الصفة التي هي ( مَقُولٍ ) وأقاموا المحكي بها ثِقَامَهَا ، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داغلاً على غيره تقديرًا (٣) .

وأما قولهم . إن العرب تقول . ( يا نعم المولى وبأ نعم النصير ) فنقول . المقصود

(١) الإعراب ( ص ٤٩ - ٥١ ) ، وانظر الإنصاف ( ٥٠٦/٢٠ - ٥١١ )

(٢) الإنصاف ( ٩٧/١٤ - ٩٩ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٩٧ )

(٣) انظر الإنصاف ( ١١٢/١٤ - ١١٤ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٩٨ - ١٠٠ )

بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت <sup>(١)</sup> .  
كما يؤول احتجاجهم في نفس المسألة بقول بعض العرب ( نعيم الرجل زيد )  
عقال : إن الأصل في ( يقيم ) ( يقيم ) بكسر العين ، فأشبع الكسرة فنشأت الهاء فلا  
يكون فيه دليل على الاسم <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك تأويله لما استدل به الكوفيون من شعر علي جوار نداء ما فيه ( آل ) ،  
فقد قال الشاعر <sup>(٣)</sup> :

يا الغلامان اللذان قرأا إياكما أن تكسبانا شرا  
وقال الآخر <sup>(٤)</sup> :

فديتك يا التي تقيت قلبي وأنت بخيلة بالوؤد عني

فأولها الأباري على تقدير منادى موصوف محذوف وإقامة الصفة مقامه والتقدير  
فيه ( فيا أيها الغلامان ) و ( فديتك يا أيها التي ) <sup>(٥)</sup> .

ومن ذلك تأويله لما استدل به الكوفيون على اسمية أفعل في التعجب ، حيث  
استدلوا على ذلك بدخول التصغير عليه وهو من خصائص الأسماء ، قال الشاعر <sup>(٦)</sup> :  
يا ما أبلغ غزلا لنا شذن لنا من هائلها يكرئ الطال والعسير  
فأوله على ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء ، لأن  
التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل .

والثاني : أن التصغير إنما دخله حملا على باب أفعل الذي للمفاضلة ، لا لاشتراك  
اللفظون في التفضيل والمبالغة .

(١) الإنصاف ( ١١٧/١٤ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ١٠١ ) .

(٢) انظر أسرار العربية ( ص ١٠٢ ، ١٠٣ ) . وانظر الإنصاف ( ١٢١/١٤ ، ١٢٦ ) .

(٣) هما بيتان من الرجز المشطور ، انظر خزانة الأدب ( ٣٥٨/١ ) .

(٤) من الوامر ، وهو من شواهد سيبويه ( ١٩٧/٢ ) ، وانظر خزانة الأدب ( ٣٥٨/١ ) ، والرواية فيه  
من أجلتك يا التي تقيت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

(٥) انظر الإنصاف ( ٣٣٦/٤٦ - ٣٣٩ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ) .

(٦) انظر لسان العرب لابن منظور ( م ل ح ) ، وشرحه البغدادي في خزانة ( ١٥/١ ) ، ( ٩٥/٤ ) .



والثالث : أن التصغير إنما حسن في فعل التعجب ، لأنه لم يلزم طريقة واحدة ، أشبه الشيء من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله <sup>(١)</sup> .

ومن تأويله لشواهد الكوفيين النثرية ، تأويله لما احتجوا به من قول العرب ( بقلة الحمقاء ) عن إضافة الشيء إلى نفسه ، فأولها على تقدير مصاف محذوف والتقدير : ( بقلة الحجة الحمقاء ) <sup>(٢)</sup> .

ويتضح مما تقدم أن الأنباري يقوم بتأويل الشواهد والنصوص التي تخالف قواعده ، وأنه حين تصح عنده الرواية ولا يستطيع الاعتراض عليها بالأساليب المتقدمة ، فإنه يلجأ إلى التأويل ، ولقد صرح بذلك في موضع من المواضع التي اعترض فيها على أبيات للكوفيين ، فقال بعد أن احتج بأن شواهدهم مجهولة القائل : « ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه » <sup>(٣)</sup> وهكذا لا يعدم وجهًا يحمل عليه الشواهد <sup>(٤)</sup> .

أما تأويله للشواهد القرآنية ، فإنه إذا كنت قد بحثت في موضع سابق موقفه من القراءات القرآنية ، وأنه كان يكثر من تأويلها في معرض توجيهها ، فإن تأويله للنص القرآني في هذا الموضع يختلف عن الموقف السابق ، فالمقصود بالتأويل هنا هو ذلك التأويل المستخدم في الترجيح بين الآيات القرآنية عند التعارض ، فالتأويل في هذا الموضع أسلوب من أساليب الجدل والاعتراض على الاحتجاج بالشواهد القرآنية .

ومن تأويله للشواهد القرآنية عند التعارض ما قاله في احتجاج الكوفيين على جواز المنط على اسم ( إن ) بالرفع قبل تمام الخبر بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ﴾ [البقرة : ٦٢] ، فأولها الأنباري على ثلاثة أوجه :

الأول : أن في هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابون والنصارى كذلك .

والثاني : أن تجعل قوله تعالى : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ خبرًا للصابتين والنصارى ، وتصرم للذين آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أظهرت للصابتين

(١) انظر أسرار العربية ( ص ١١٦ ، ١١٧ ) ، وانظر الإنصاف ( ١٣٨/١٥ - ١٤٢ ) .

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ( ٣٨٥/٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ٧٥٠/١٠٩ ) . (٤) انظر الخلاص النحوي ( ص ٣٨٤ ) .

والصارى .

والثالث : أن يكون عطفاً على المصدر المرموع في ( هادوا ) <sup>(١)</sup> .

وفي باب الإعراء احتج الكوفيون على جوار تقديم معمول الظروف والحروف التي أقيمت مقام الفعل عليها بقوله تعالى : ﴿ يَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ ﴾ [النساء : ٢٤] ، فقال : « وأما ما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه ، لأن قوله تعالى : ﴿ يَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ ﴾ ليس هو منصوباً بعليلكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر <sup>(٢)</sup> أي أن ( كتاب ) منصوب بفعل الإعراء المقدر لدلالة ما تقدم عليه <sup>(٣)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ لَتَسْجُدَ الْوُجُوهُ لِلَّهِ فَكُلٌّ مِنْ الْخَلْقِ ﴾ [البقرة : ١٠٨] ، الذي احتج به الكوفيون على أن ( من ) تستعمل في الزمان ، كما تستعمل في المكان ، فقد أولها على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير فيه : ( من تأسيس أول يوم ) <sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك تأويله لقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَكَوْكُمْ حَصْرَتْ مَشُورُهُمْ ﴾ [فصل : ٩٠] الذي استدلل به الكوفيون على جواز أن يقع الفعل الماضي حالاً ، فأولها الأنباري على أن تكون صفة ( لقوم ) المجرور في أول الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَبُولُونَ إِنْ قُتِلَ ﴾ ، أو أن تكون صفة لقوم مقدر ، والتقدير فيه ( أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم ) ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع ، أو أن يكون غيراً بعد خبر ، أو أن يكون محمولاً على الدعاء ، لا على الحال <sup>(٥)</sup> .

ويبدو أن تأويل الشواهد القرآنية كان مسلطاً متقادماً من الأنباري كلما احتج الكوفيون بأيات من الذكر الحكيم ، فهو أسلوب مطرد عند أبي البركات لنفي حججهم وشواهدهم القرآنية . فهذه الأمثلة تظهر أنه يلجأ غالباً إلى تأويل شواهد الكوفيين القرآنية متى وجد إلى ذلك سبيلاً .

(١) انظر الإنصاف ( ١٨٧/٢٣ - ١٩٠ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ١٥٣ )

(٢) أسرار العربية ( ص ١٦٥ ، ١٦٦ ) ، وانظر الإنصاف ( ٢٣٠/٢٧ )

(٣) وانظر في تأويل الشواهد على تقدير فعل مقدر دلّ عليه المتقدم ، أسرار العربية ( ص ١٦٧ ، ١٩٧ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ( ص ٢٧٣ ) ، وانظر في تأويله لكثير من الشواهد القرآنية والشمرة على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، الإنصاف ( ٦١/٨ ) ، ( ٢٧٢/٥٤ ) ، ( ٤٣٨/٦٠ )

(٥) انظر الإنصاف ( ٢٥٤/٣٢ - ٢٥٥ )

ويكفي أن نطرح إلى تأويله لشواهد الكوفيين القرآنية والشعرية التي استدلوها بها على جواز العطف على الصميم المحفوض<sup>(١)</sup> ، كي يكتشف كثرة تأويله لشواهد الكوفيين واتحاد التأويل وسببه رئيسة من وسائل نقض شواهدهم طالما أعيته الوسائل الأخرى . وهناك أمثلة كثيرة على تأويله للشواهد وتمسكه بهذا المنهج ولكن لا يتسع المقام لذكرها<sup>(٢)</sup> .

##### ٥ - المعارضة :

وهو أن يستدل المعارض بشواهد تعارض ما احتج به المستدل من نقول . ولقد نقل لنا الأبياري رأي قوم أنكروا المعارضة ، فقد ذهب قوم إلى أن المعارضة غير مقبولة ؛ لأنها تصبغ لخصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل<sup>(٣)</sup> . ولكن أبا البركات يرفض هذا الرأي قائلاً : « والصحيح أنها مقبولة ؛ لأن التعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل »<sup>(٤)</sup> . ومقال ذلك « أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين : الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

وقد ثلثي بها ونزى محضورا بها تَقَعَّدْتُهَا الْخُرُوءَ الْخَيْدَا

فيقول له البصري : هذا معارض بقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

ولكن يَضْفَأُ لو سَبَّحْتَ وَسَبَّحِي بنوعيد شمسي من منافي وهاشم<sup>(٧)</sup>

(١) انظر الإنصاف ( ٤٦٧/٦٥ - ٤٧٤ ) .

(٢) انظر في تأويله لشواهد القرآنية والشعرية والنقطة عدد المعارض ، البيان ( ١٣٢/٢ ) ، وأسرار العربية ٢٠٩ ، ٢٣٠ - ٢٣١ ، والإنصاف ( ٤٨/٥ ) ، ( ٦٠/٨ ) ، ( ٧٦/١٠ ) ، ( ٩٢/١٣ ) ، ( ٩٢ - ٩٣ ) ، ( ١٣٦/١٥ ) ، ( ٢٣٤/٢٧ ) ، ( ٢٥٧/٣٢ ) ، ( ٢٦٩/٣٥ ) ، ( ٢٧١ ) ، ( ٢٧٧/٣٦ ) ، ( ٣٧/٣٧ ) ، ( ٢٨٢ ) ، ( ٤٥٩/٦٤ ) ، ( ٤٦٠ ) ، ( ٤٧٧/٦٦ ) ، ( ٤٨٣ ) ، ( ٤٨١/٦٧ ) ، ( ٥٢٣/٧١ ) ، ( ٧٧/٧٧ ) ، ( ٥٦٤ - ٥٦٥ ) ، ( ٦٠٩/٨٤ ) ، ( ٦١٠ ) ، ( ٦٢٤/٨٨ ) ، ( ٦٣٥ - ٦٣٦/٨٨ ) ، ( ٦٣٧/٨٩ ) ، ( ٧٢٠/١٠٣ ) ، ( ٧٢١ ) ، ( ٧٢٤/١٠٤ - ٧٢٦ ) .

(٣) ( ٤ ، ٣ ) الإعراب ( ص ٥٣ )

(٤) سببه سيويه إلى إمرار الأُسدي . انظر الكتاب ( ٧٨/١ ) ، وسببه الأبياري إلى رجس من بني أسد

دون أن يسببه ، انظر الإنصاف ( ٨٥/١٣ )

(٦) البيت للفردق وهو من شواهد سيويه ( ٧٧/١ ) .

(٧) الإعراب ( ص ٥٢ ) .

ولقد أخذ الأنباري في ( الإصناف ) بمعارضة البصريين لشواهد الكوفيين ، واستدل بها في الاعتراض على مقولاتهم <sup>(١)</sup>

ومن المعارضة في النقل ما قاله الأنباري معترضاً على الاستدلال الكوفيين بما حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، فلم أسمع أحداً يقول : ( ضربتُ أَهْلَهُمْ أَفْصُلُ ) ، معارضة الأنباري وقال : « والذي يدل على صحة هذه اللفظة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن عثمان - وهو أحد من تلخذه عنه اللفظة من العرب - أنه أشد <sup>(٢)</sup> :

إِذَا مَا أَتَيْتُ بَنِي مَالِكٍ لَسَلَّمُ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ

يرفع ( أَهْلِهِمْ ) فدلّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها ، <sup>(٣)</sup>

ومن أمثلة المعارضة بالنقل ، ما ذهب إليه الجمهور من جواز أن يكون المفعول له معرفة ونكرة ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَكْثَرُ مُرْكَبَاتِ الْوَلَدِ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] وقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

وَأَغْفِرْ عِزَّةَ الْكَرِيمِ الْخُصَاةِ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ الْفَلَمِ تَكْرُماً

وقول الآخر <sup>(٥)</sup> :

بِرَكْبِ كُلِّ عَاقِرٍ جَمُودٍ مَكَاةٌ وَزَعْلُ الْمَجُودِ

والهول من تهول الهُجُودِ

ولكن أبا عمر الجرمي ذهب إلى أنه لا يجوز أن يكون المفعول له إلا نكرة ، وتقدر الإضافة في المواضع التي أضيفت فيها إلى معرفة على نية الانفصال ، فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه <sup>(٦)</sup> . فاعترض أبو البركات على مذهب أبي

(١) انظر (الإصناف) (٨٥/١٣ - ٩٣) .

(٢) البيت لسان بن علة بن مرة بن حياه ، شرحه البغدادي في خزنة الأدب ( ٥٢٢/٢ ) ، والمعنى بهامش الخزانة ( ٤٣٦/١ ) .

(٣) الإصناف ( ٧١٥/١٠٢ ) ، وانظر البيان ( ١٣٣/٢ ) .

(٤) سبه سيويه إلى حاتم بن عبد الله الطائي ، وهو أبو عدي الذي يصرب المثل بهجوده ، انظر الكتاب ( ٣٦٨/١ ) .

(٥) لسبه الأعلام الشتمري إلى المعجاج ، انظر الكت في تسمير كتاب سيويه ( ٣٩٦/١ ) ، وانظر الكتاب ( ٣٦٩/١ ) .

(٦) انظر أسرار العربية ( ص ١٨٦ - ١٨٨ ) .



واستعان بالمعارضة أيضًا في دفع احتجاج البصريين بأنه لو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف<sup>(١)</sup> ، وفي الاعتراض على استدلال الكوفيين بأن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث ، فإذا وجد الاحتصاص وعدم الاشتراك حذفت علامة التأنيث<sup>(٢)</sup> .

ولقد حدد الأنباري أوجه الجواب على الاعتراض بالمعارضة ، فقال : « والجواب عن المعارضة من وجهين :

- ١ - أحدهما أن يظل معارضة بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات .
  - ٢ - والثاني أن يرجع دليله على المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات .
- فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدل »<sup>(٣)</sup> . وهو يؤكد بهذا النص اهتمامه بتأصيل علم لجدل الإعراب يقن فيه أساليب المعارضة وطرق الرد والجواب عليها .

•••

هذه هي أوجه الاعتراض الخمسة التي حددها الأنباري للاعتراض على الاستدلال بالنقل ، ولكن يبدو أنه استعان بوجهين آخرين من الاعتراضات في الاعتراض على النقل ، وإن لم يصرح بهما عند ذكر أوجه الاعتراض على النقل ، وهما القول بالضرورة ، والقول بالشذوذ والقلة .

وهما نوعان أكثر الأنباري من الاستعانة بهما ، ولقد أشرت - في موضع سابق - إلى موقفه من الضرورة والشاذ .

فكما رفضه عن طريق القول بالضرورة ما استشهد به الكوفيون على أن الميم في ( اللهم ) ليست عوضًا عن ( يا ) ، وإنما الأصل فيه ( يا الله أمتا بخير ) وقالوا : إن الذي يدل على أنها ليست عوضًا عنها ، أنهم يجمعون بينهما ، واستدلوا بقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

إنسي إذا ما حدثت لما أقول يا اللهم يا اللهم

(١) انظر الإصناف ( ٥١٤/٧٠ ، ٥١٩ - ٥٢٠ ) .

(٢) انظر السابق ( ٧٧٧/١١١ - ٧٧٨ ) (٣) الإعراب ( ص ٥٣ ) .

(٤) بيتان من الرجز المشهور لأمية بن أبي الصلت ، لأنشده ابن منظور في اللسان ( أ ل ه ) . وشرحه الهمداني في الخزانة ( ٣٥٨/١ ) .

فقال : ١ وقولهم إنه يجوز أن يجمع بين ( الميم ) و ( يا ) بدليل ما أشدوه فلا حجة فيه ، ٢ لأنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، ولم يقع الكلام في حال الضرورة ، وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة ، أن العوض في آخر الكلمة واجمع بين العوض والعوض جائز في ضرورة الشعر ، قال الشاعر (١) :

هتمتا نغظتا في في من فتموت بينهما

فجمع بين ( الميم ) و ( الواو ) وهي عوض منها ، فكذلك هاهنا (٢) .  
وعترض على احتجاج الكوفيين على أن الألف في ( كلا وكنتا ) للنسبة عن طريق القول بالضرورة (٣) ، كما اعترض بالضرورة على ما استشهد به الكوفيون من شواهد على حذفهم الواو والياء من ( هو ) ، والاحتجاج به على أن الاسم هو الهاء وحدها (٤) .

وعترض على احتجاج أبي عثمان المازني بالشعر على إشباع الحركات لإثبات أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة إنما نشأت عن إشباع الحركات (٥) فقال الأنباري : ١ وهذا القول ظاهر الفساد ، لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أشدوه من الأبيات ، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع (٦) .

وأما الاعتراض على النقل على طريق القول بالشذوذ والقلة ، فقد سبقت الإشارة إليه عند بيان موقف أبي البركات من القياس على الشاذ والقبيل ، فلقد أكثر في معرض إنكاره لشواهد الكوفيين من الاعتماد على اتهام منقولاتهم بالقلة والشذوذ . ومن ذلك اعتراضه على ما حكى عن بعض العرب أنه قال ( وا قر حقر بحر

(١) البيت من بحر الطويل وهو المنزول ، لثمة : على التابع العاري أشد رجاء . انظر خزنة الأدب (٦٦٩/٢) ، وهو من شواهد الكتاب (٣٦٥/٣ ، ٩٢٢) .

(٢) أسرار العربية ( ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ) ، وانظر الإنصاف ( ٣٤٥/٤٧ - ٣٤٧ )

(٣) انظر أسرار العربية ( ص ٢٨٨ ) ، والإنصاف ( ٤٤٩/٦٢ ) .

(٤) انظر الإنصاف ( ٦٨٣/٩٦ - ٦٨٤ ) . (٥) انظر الإنصاف ( ٢٣/٢ - ٣١ ) .

(٦) الإنصاف ( ٣١/٢ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٤٥ ، ٤٦ ) ، وانظر في الاعتراض على الشواهد

الشعرية ، وبخاصة شواهد الكوفيين عن طريق القول بالضرورة ، البيان ( ٣٦/١ ) . وأسرار العربية ( ص ٢٤١ ) ،

والإنصاف ( ٢٧٧/٣٦ ) ، ( ٢٩٧/٣٩ ) ، ( ٣٠١/٤٠ ) ، ( ٣١٠/٤٢ ) ، ( ٣٥٢/٤٨ ) ، ( ٨٥ ) /

٦١٧ - ٦١٩ ) ، ( ٦٢٨/٨٧ ) ، ( ٦٩٨/٩٨ ) ، ( ٧٠٠ ) .

زمرماه (١)، وقول بعضهم (واجمعني الشامييه) (٢)، وما روي عن رؤية من قوله (خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ) (٣).

ومن ذلك اعتراضه على شواهد الكوفيين التي استدلوا بها على أن جواب الشرط محروم على الجوار، واستدلوا بها على أن الحمل على الجوار كبير، فقال : وهذا ليس بصحيح، لأنَّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع (٤).

\*\*\*

ولقد توصلت من تتبع الأمثلة التطبيقية التي استعان فيها أبو البركات بوسائل الاعتراض على النقل إلى ملحوظة مهمة، تظهر مسلكه في الاستعانة بهذه الاعتراضات، وهي أنه يستخدم هذه الاعتراضات باعتبارها وسيلة من وسائل الجدل والرد على المنقول بكل الوسائل الممكنة، فيحشد لهذه المنقولات كل ما يستطيع من أوجه الاعتراض فإن لم يصلح هذا الاعتراض صلح الآخر، وكأنَّ المسألة عنده عملية جدلية محضه، لا تقوم على الثبوت والإنصاف العملي بقدر ما تقوم على أساس جدلي يحشد فيه هذه الاعتراضات متى وجد إلى ذلك سبباً.

ومثال ذلك اعتراضه على منقولات الكوفيين التي استدلوا بها على جواز توكيد الكرة توكيداً معنوياً، فقالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل، فقد جاء ذلك عن العرب، قال الشاعر (٥) :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قَبِلَ ذَا رَجَبٍ      مَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوَظٍ كُلُّهُ رَجَبٌ

(١) انظر الإنصاف (٣٠٧/٤١)، (٣٦٣/٥١).

(٢) انظر الإنصاف (٣٦٥/٥٢)، وانظر أسرار العربية (ص ٢٤٤).

(٣) انظر الإنصاف (٣٩٨/٥٧).

(٤) أسرار العربية ٣٣٨، وانظر الإنصاف (٦١٥/٨٤)، وانظر في الاعتراض على النقل عن طريق القول بالقلّة والشلود، أسرار العربية ١٦٩، والإنصاف (٤٢/٤)، (١٣١/١٥)، (١٥١/١٦)، (١٥٢/١٥٧)، (٣٩٧/٥٧)، (٤٧٤/٦٥)، (٤٧٧/٦٦)، (٥٨٤/٨٠)، (٥٩٢/٨١)، (٩٢/٩٢)، (٦٤٧).

(٥) البيت من البسيط، وهو نمد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، من شواهد شرح المعصل لأمير بهيش (٤٤/٣).



وقال الآخر (١) :

إذا القَعُودُ كَرُّ فِيهَا حَقًّا      يوما جديداً كُلُّهُ مُطَرِّدا

وامتدلوا أَيْضًا بقول الشاعر (٢) :

قد صَرَّيْتُ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا

فقال أبو البركات : « أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه :

أما قول الشاعر : يا لَيْتَ عِدَّةٌ حَوْلِي كُلُّهُ رَجَبٌ ، فنقول الرواية الصحيحة :  
يا لَيْتَ عِدَّةٌ حَوْلِي كُلُّهُ رَجَبٌ ، بالإضافة ، وهو معرفة لا نكرة ، وأما قول الآخر :  
يوماً جديداً كله مطرداً ، فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون تأكيد للمضمر في  
جديد والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من  
( يوم ) فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر : قد صَرَّيْتُ الْبَكْرَةَ يَوْمًا  
أجمعا فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .

ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية  
ما ادعوه لكما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها (٣) .

فهذا المثال وغيره من أمثلة يدل على موقف الأبياري المتشدد من شواهد  
الكوفيين ، فهو يصب عليهم أوجه الاعتراض التي ذكرها صفا ، فقد جمع في هذا  
المثال الطعن في الرواية ، وتأويل الشاهد ، والمطالبة بإثبات الإسناد ، ثم يضيف -  
وكان المسألة عبارة عن جدل محض - أنه لو صحت جميع هذه الشواهد فهي  
محمولة على الشذوذ والقلّة فلا يكون فيها حجة .

وهكذا حشد أصانيب الاعتراض على الاستدلال بالنقل في نفي الشواهد المخالفة  
لمذهبه ، وهي غالباً شواهد الكوفيين . وهذا ما دفع الدكتور محمد خير الحلواني إلى  
أن يقول : إن أبا البركات أكثر تشدداً من البصريين في قبول الشواهد (٤) فقد أصر

(١) أنشده ابن منظور في لسان العرب ( ط ر د ) دون نسبة ، وكذلك ابن عميش في شرح المفصل ( ٣ / ٤٥ ) .

(٢) البيت من الرجز المشطور وهو مجهول القائل ، شرحه البغدادي في الخزانة ( ٣٥٧ / ٢ ) ، وانظر الإنصاف ( ٤٥١ / ٦٣ - ٤٥٤ ) ، وأسرار العربية ( ص ٢٩٠ ، ٢٩١ ) .

(٣) الإنصاف ( ٤٥٥ / ٦٣ - ٤٥٦ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ٢٩١ ، ٢٩٢ ) .

(٤) انظر الخلاف النحوي ( ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ) .

رواية الكوفيين في ( سوف وسو ، وسف ) وقال عنها : « إن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين فلا يكون فيها حجة » <sup>(١)</sup> مع أن ابن جني استند إليها وجعلها مسلماً بها <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن عمل الأمر معرب مجزوم ، واستدلوا على أن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيراً وأنشدوا قول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

مَحْمَدٌ تَقْدِيرُ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُكَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

فاعترض عليهم بقوله : « فقد أنكروه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته - وهو الصحيح - فنقول : قوله ( تَقْدِيرُ نَفْسِكَ ) ليس مجزوماً بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتقد نفسك ، وإنما الأصل : تَقْدِيرُ نَفْسِكَ ، من غير تقدير لام ، وهو غير مراد به الدهاء ، كقولهم : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، ورحمك الله ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء » <sup>(٤)</sup> فلي الرغم من اعترافه بصحة الشاهد ، فقد ذكر إنكار المبرد له ، كما استعان بتأويل الشاهد والقول بالضرورة . ومن أبرز الأمثلة التي تدل على أن هذه الاعتراضات نوع من جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ، فقال : « وأما قول الشاعر <sup>(٥)</sup> : قَدْ عَلِمْتُكَ أُمُّ أَبِي السَّقْلَاءِ ... - الأبيات إلى آخرها - فلا حجة فيها ، لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه » <sup>(٦)</sup> وهو اعتراف صريح بأنه يتخذ من التأويل وسيلة لتفويض شواهدهم ، وذلك بعد المطالبة بإثبات الإسناد .

ويقول في نفس المسألة : « وأما قول الآخر <sup>(٧)</sup> : إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنْ اللَّهِ . وقول الآخر <sup>(٨)</sup> : فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءَ ، فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين :

(١) الإنصاف ( ٦٤٧/٩٢ ) .

(٢) وهو من شواهد مسيوه ( ٨/٣ ) ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٦٢٩/٣ ) ، ونسبه إلى الأحمسي وشرحه العمري بهامش الخزانة ( ٤١٨/٤ ) .

(٣) الإنصاف ( ٥٤٤/٧٢ - ٥٤٥ ) .

(٤) وهو من الرجز المشهور ، انظر لسان العرب ( ل ه ١ ) .

(٥) الإنصاف ( ٧٥٠/١٠٩ ) .

(٦) البيت بكامله إنما المعر والغناء من الله فهذا يقتضى وحداً يتخذ ، انظر الإنصاف ( ٧١٧/١٠٩ ) .

(٧) البيت بكامله : سيجني الذي أعياك عني فلا فقر يدوم ولا غنائة .

انظر لسان العرب ( ع ١٥ ) ، وشرحه العمري بهامش الخزانة ( ٥١٣/٤ ) .

أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمذ ، والقَاء مملود بمعنى الكفاية ..  
والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر العين ، ولكن تكون مصدرًا لعانيته :  
أي فاحرته بالغي ، يقال : غانيته أعانيه غناء . كما يقال : وأَيْثُه ولاءٌ ، وعادته  
أعاده عداً بمعنى وأَيْثُه (١) .

ويقول في استدلال بعض الكوفيين على جواز تقديم التمييز على العامل فيه إذا  
كان فعلاً متصرفاً ، « أما ما استدلوأ به من قول الشاعر (٢) :

أَتَهْجُرُ شَيْئِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبُهَا      وما كان نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

فإن الرواية الصحيحة : وما كان نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ .

وذلك لا حجة فيه ، ونحن سلمنا صحة ما رويناه فنفقول : نصب ( نفسي ) بفعل  
مقدر ، كأنه قال : أعني نفسي ، لا عني التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرناه فإثما جاء في  
الشعر قلباً على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة (٣) .

(١) الإنصاف ( ٧٥٠/١٠٩ - ٧٥١ ) .

(٢) شرحه العمي بهامش الخزانة ( ٢٣٥/٣ ) ، وانظر الخصائص ( ٣٨٤/٢ ) ، واحتجوا في سبته ،  
فسبه قوم إلى الجبل السعدي ، وسبه آخرون إلى أعشى همدان ، أو إلى سجون ليلي .

(٣) الإنصاف ( ٨٣١/١٢٠ ) ، وانظر في حشده لأوجه الاعتراض على النقل ، وهذا أسوأ من  
أساليب الحجاج والجلد ، أسرار العربية ( ١٩٧ ، ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٣٩٣ - ٣٩٤ ) ، والإنصاف  
( ١٢١/١٤ ) ، ( ٣٠٧/٤١ ) ، ( ٣١٠/٤٢ ) ، ( ٣٧٥/٥٤ ) ، ( ٤٨١/٦٧ ) ، ( ٤٨٣ ) ، ( ٤٤٧/٧٢ ) ،

( ٨٣/٨٠ ) ، ( ٦٦٦/٩٤ ) ، ( ٨٢٧/١١٩ ) .

### أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس

عقد الأنباري فصلاً جعله « في الاعتراض على الاستدلال بالقياس » ، ذكر فيه أن الاعتراض على الاستدلال بالقياس يكون من سبعة أوجه <sup>(١)</sup> ، وأول هذه الاعتراضات موجه إلى القياس ، أما باقي الاعتراضات فموجه إلى العلة ، وهي ملحقة بالاعتراض على القياس ، لأن إبطال العلة يستلزم إبطال القياس . وإن كان قد دأب النحاة بهذه على ذكر هذه الاعتراضات في قواعد العلة <sup>(٢)</sup> .

وهذه الاعتراضات السبعة هي : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والمقول بالموجب ، والمنع للعلة ، والمطالبة بتصحيح العلة ، والنقض ، وأخيرها المعارضة .

#### ١ - فساد الاعتبار

يعرفه الأنباري بأنه « أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب » <sup>(٣)</sup> ومثال ذلك « أن يقول البصري : الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر : أن الأصل في الاسم الصرف ، فلجوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألا يجوز قياساً على من المقصور .

فيقول له المعارض : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز ، قال الشاعر <sup>(٤)</sup> :

نَصَرُوا نَيْبَهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ      بِحُتَيْنِ حِينَ تَوَاطَلِ الْأَبْطَالِ

ترك صرف ( حنين ) وهو متصرف ، وقال الآخر <sup>(٥)</sup> :

طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَهَابِ إِذْ هَوَتْ      بِشَبِيبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ حُدُورُ

(١) انظر الإعراب ( ص ٥٤ ) .

(٢) انظر الاقتراح ( ص ١٤٩ - ١٦٣ ) ، حيث نقل هذه الاعتراضات عن الأنباري وجعلها بعنوان ( ذكر القواعد في العلة ) .

(٣) الإعراب ( ص ٥٤ ) .

(٤) هو حسان بن ثابت ، انظر لسان العرب ( ج ٥ ص ٥ ) .

(٥) وهو لأشعث بن قيس ، شرحه المعيني بهامش المغرانة ( ٣٦٢/٤ ) .

حرك صرف ( شيب ) وهو منصرف ، وقال الآخر <sup>(١)</sup> :

أنا أبو ذؤَيْبٍ وَهَبَ لِيَوْهَبَ مِنْ حُجَّحٍ وَالْعَرُ فِيهِمْ وَالنَّسَبُ <sup>(٢)</sup>

حرك صرف ( دهل ) وهو منصرف إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن العرب في ترك الصرف ، فدل على أنه جائز ، <sup>(٣)</sup> .

وقال الأنباري في الإنصاف في هذه المسألة : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج من حكم الشذوذ ؛ لا لقوته في القياس » <sup>(٤)</sup> ومن أمثلة استدلاله بفساد الإخبار وتقوته كثرة المنقول على القياس ، ما قاله في مسألة ( العامل في الخبر بعد ( ما ) النافية النصب ) حيث ذهب الكوفيون إلى أن القياس يقتضي أن لا تعمل ( ما ) ، فقال : « كان هذا هو القياس ، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن ، قال تعالى : ﴿ مَا مَكَّنَّا يَشْرُكًا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ مَا هُكَ أَكْثَرُ ﴾ » <sup>(٥)</sup> .

## ٢ - فساد الوضع :

« وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى » <sup>(٦)</sup> .

وذلك « مثل أن يقول الكوفي : إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنها أصل الألوان . فيقول له البصري : قد علقنا على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع ، فإذا لم يجر مما كان قرعاً لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم المحل كان ذلك بطريق الأولى » <sup>(٧)</sup> .

ويقول موضحاً هذا المثال : « لأن سائر الألوان إنما لم يجر أن يستعمل منها ( ما أفعله ، وأفعل منه ) ؛ لأنها لازمت محالها ، فصارت كمعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم ؛ وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ، فإذا لم يجر مما كان مشتركاً منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في

(١) وهو رجز لأبي دهل الجهمي وهب بن رمة ، شاعر أموي ( ت ٦٣ هـ ) .

(٢) في الإنصاف ( والخشب ) ( ص ٥١١ ) - (٣) الإعراب ( ص ٥٤ ، ٥٥ )

(٤) الإنصاف ( ٥١٤/٧٠ ) (٥) الإنصاف ( ١٦٦/١٩ )

(٦) الإعراب ( ص ٥٥ ) . (٧) السابق ( ص ٥٥ ، ٦٦ ) .

الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، (١) .

ومن ذلك ما جاء في اعتراضه على استدلال الكوفيين على اسمية أفعل في التعجب ، حيث قال : « فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبفس ، فإنهما للمبالغة في المدح والذم ، كما أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا : هذا الإكزام على مذهبيكم أكزم ، لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب ، فهلا جاز فيها التصغير كما جاز فيه ؟ . فإن قلتم : إن ذلك لم يسمع من العرب . قلنا : كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المنصرفة ، ... فلما قربا من الفعل المنصرف هذا القرب قلنا من الاسم ، فلهذا لم يجوز تصغيرها ، بخلاف فعل التعجب على ما بينا ، (٢) .

ويقول معترضاً على ما ذهب إليه الزجاج من أن المفعول معه منصوب بتقدير هامل ، وذلك في نحو ( استوى الماء والخشب ، وجاء البرد والطيلة ) : « وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولا يمتد الخشب ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . قلنا : هذا باطل ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف غير عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد يتعلق بالمفعول مع توسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فبني أن يعمل مع وجودها ، فكيف يُجمل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه ، وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد مقتضى ؟ » (٣) .

وانظر أيضاً استعماته بهذا الاعتراض في مسألة ( الاختلاف في إعراب الأسماء الستة . وفي مسألة ( الاختلاف في إعراب الأسماء الستة ) في رفض مذهب الكوفيين الذي رأوا أن الأسماء الستة معرفة من مكانين (٤) .

### ٣ - القول بالوجوب ،

و « هو أن يسلم للمستدل ما اتحدته موجبات للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً ، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يمد

(٢) الإنصاف ( ١٤٣/١٥ ) .

(٤) انظر السابق ( ٣١/٢ ) .

(١) الإنصاف ( ١٥٥/١٦ ) .

(٣) الإنصاف ( ٢٤٩/٣٠ ) .

مقطعا ، (١) .

ويوضح هذا الاعتراض بالمثال ، فيقول : « وذلك مثل أن يستدل المصري على حوار تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً وذو الحال اسماً ظاهراً نحو ( راكباً جاء زيد ) فيقول : حوار تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال . فيقول له الكوفي : أنا أقول بموجبه ، فإن الحال يجوز تقديمها عدي إذا كان ذو الحال مضمواً » (٢) .

والحق أن هذا الاستدلال شاهد على الصفة الجدلية العنيفة التي لجأ إليها أبو البركات في اعتراضاته وخلافاته .

ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن ( لولا ) ترفع الاسم بعدها ، فأبدهم الأنباري واعترض على البصريين عن طريق القول بالموجب ، فقال : « أما قولهم : إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا حرف غير مختص . قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص » (٣) .

وكذلك ما ذهب إليه بعض البصريين من أن أفعل في التعجب فعل ماضٍ بدليل أننا وجدناه مفتوح الآخر ، فاعترض الكوفيون على استدلالهم بأنه إنما فتح آخر أفعل في التعجب ؛ لأنه منهي لتضمنه معنى أسماء الإشارة . فاعترض الأنباري على ذلك . وقال : « وأما قولهم : إنه مني لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به ، فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك طَسَنُوا ( ما ) معنى حرفه فبرها ، كما ضمنوا ( ما ) الاستفهامية معنى الهمزة ، وضمنوا ( ما ) ما بعد ( ما ) التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء ، فبان بذلك فسادُ اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعل ماضٍ على ما بيَّنا » (٤) .

ويقول معترضاً على أدلة الكوفيين في مسألة ( القول في العطف على اسم (إن) ) بالرفع قيل مجيء الخبر : « وأما قولهم : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قيل تمام الخبر مع « لا » ، وكذلك مع « إن » . قلنا : ... أننا نسلم أن ( لا ) تعمل في الخبر كإن ، ولكن إنما جاز ذلك مع ( لا ) دون ( إن ) ، وذلك لأن ( لا ) ركبت مع الاسم الكرة بعدها فصارت شيئاً واحداً ، فكانه لم يجتمع في الخبر

(١) الإغراب ( ص ٥٦ ، ٥٧ ) .

(٢) الإغراب ( ص ٥٧ ) .

(٣) الإنصاف ( ٧٥/١٠ - ٧٦ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٣٧/١٥ - ١٣٨ ) .

عاملان ، وأما ( إن ) فإنها لا تتركب مع الاسم بعدها ، فيجتمع في الخبر عاملان وذلك لا يجوز <sup>(١)</sup> .

ويعلق على مذهب الكوفيين الذي رأوا فيه أن ( إن ) إذا وقعت بعد ( ما ) نحو ( ما إن زيد قائم ) فإنها بمعنى ( ما ) ، بقوله : أما قولهم : إنها تكون بمعنى ( ما ) قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى ( ما ) في موضع ( ما ) ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا ينع أن تقع في بعض المواضع بمعنى ( ما ) <sup>(٢)</sup> .

ومن الملاحظ أن هذا الاعتراض لم يرد على لسان البصريين أو الكوفيين في الإنصاف كله ، وإنما استعمله الأبياري في الرد عليهم جميعاً ، فجاء مرة في الرد على البصريين ، وأخرى في الرد على الكوفيين <sup>(٣)</sup> .

« وهكذا يتبين لنا أن الأصول المنطقية للنحو كانت بين يدي أي البركات سهلة تناول ، فقد استعمل كل ما رأيناه عند البصريين والكوفيين ، وزاد عليهم اصطناع القول بالموجب » <sup>(٤)</sup> .

#### ٤ - المنع للعلة

وهو نوعان ، فقد يكون المنع لعلة الأصل أو لعلة الفرع .

« فأما المنع في الأصل ، فمثل أن يقول البصري : إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم للابتداء ، والابتداء يوجب الرفع في الاسم للابتداء » <sup>(٥)</sup> .

« والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري : الدليل على أن فعل الأمر مبني أن ( دراك ، ونزال ، وقرأك ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه .

فيقول له الكوفي : لا أسلم أن نحو ( دراك ، ونزال ، وقرأك ) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر ، وإنما بني لتخصسته لام الأمر » <sup>(٦)</sup> .

ومن اعتراضه على الاستدلال بالقياس عن طريق منع علة الأصل ، ما قاله في

(١) السابق ( ١٩٤/٢٣ - ١٩٥ ) .

(٢) السابق ( ٦٣٧/٨٩ ) .

(٣) انظر الخلاف النحوي ( ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ) (٤) الخلاف النحوي ( ص ٣٧٤ )

(٦) السابق

(٥) الإغراب ( ص ٥٨ ) .



سألة ( القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل ) ردًا على قياس الكوفيين ، حيث قال : « أما قولهم . إنما قلنا إنها هي الناصبة ؛ لأنها قامت مقام كي ، وكى تنصب ، وكذلك ما قام مقامها .

قلنا : لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير ( أن ) لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحاليتين أولى من الأخرى ، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير ( أن ) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بنفسها بتقدير ( أن ) حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن ( كي ) في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير ( أن ) فكذلك اللام ينبغي أن تنصب بتقدير أن » (١) .

ويقول في نفس المسألة ولكن مستعينا في هذه المرة بمنع علة الفرع : « وأما قولهم : إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت ( إن ) الخففة الشرطية . قلنا : لا نسلم أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم ، فيجزم باللام كما يجوز بأن ، لأجل المشابهة التي بينهما » (٢) .

وما اعترض عليه كذلك من طريق منع علة الفرع ، ما ذهب إليه الكوفيون من جواز بناء ( غير ) على الفتح في كل موضع يحتمن فيه ( إلا ) سواء أضيفت إلى ممكن أو غير ممكن ، فقال أبو البركات معترضًا على استدلالهم : « أما قولهم : إنها في معنى ( إلا ) فينبغي أن تنى . قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : ( زبدٌ بثلَّ عمرو ) فينبى ( مثل ) على الفتح لقباه مقام الكاف ؛ لأن قولك ادعوه . وأما قول الشاعر (٣) :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَلَّقَتْ حَمَامَةً فِي حُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

فنقول : لا نسلم أنه منى لأنه قام مقام ( إلا ) وإنما بنى ( غير ) لأنه أضافه إلى غير

(١) الإنصاف ( ٥٧٧/٧٩ ) .

(٢) الإنصاف ( ٥٧٧/٧٩ - ٥٧٨ )

(٣) وهو من شواهد سيبويه لنظر الكتاب ( ٣٦٩/١ ) ، ونظر لسان العرب ( و ق ل ) ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٤٥/٢ ) ، ونسبه لأبي قيس بن الأسلت .

متسكس ، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بهاؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب... (١) .

ولكن قد يستعين الأنباري في هذا الاعتراض بجمع الأصلية أو الفرعية ذاتها كأن يقول الكرمي : إن الأصل في الفعل لتقفّل . فيقول له الأنباري : لا نسلم (٢) .

أو أن يقول : إنه يجوز العطف على موضع لكن كما يجوز العطف على موضع إن ، فدل على أن الأصل فيها إن . فيقول معترضاً : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الإجراء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ؛ فجاز أن يعطف على موضعها كأن (٣) .

##### ٥ - المطالبة بتصحيح العلة :

وهو أن يطالب المستدل بتصحيح العلة ، فيجوز عن التذليل على صحتها والجواب أن يذلل المستدل على صحة علة عن طريق إثبات تأثيرها ، وهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها ، وكذلك بشهادة الأصول على صحتها .

قال الأنباري : « والجواب أن يدل على ذلك بشيئين : بالتأثير وشهادة الأصول » (٤) . فأما التأثير : « فمثل أن يقول : إنما بنيت ( قبل ) لأنها انقطعت عن الإضافة . فيقول : وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ . فيقول : الدليل على صحة هذه العلة التأثير ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنه قبل انقطاعه عن الإضافة كان معرباً ، فلما انقطع عن الإضافة صار مبنياً ، ثم لو أعدنا الإضافة لعاد معرباً ، ولو انقطعناه عن الإضافة لعاد مبنياً ... »

وأما شهادة الأصول فمثل أن يقول : إنما بنيت ( كهف ) و ( أين ) و ( متى ) لتضمنها معنى الحرف . فيقول : وما الدليل على صحة هذه العلة ، فيقول : الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً (٥) .

(١) الإنصاف ( ٢٩٠/٣٨ ) . (٢) انظر الإنصاف ( ٥٤٠/٧٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ٢١٧/٢٥ ) ، وانظر أمثلة هذا النوع من الأعراس في البيان ( ٣٦٩/١ - ٣٧٠ ) ، وأسرار العربية ( ٢١٠ ) ، والإنصاف ( ٣٨/٣ - ٣٩ ) ، ( ٥٤/٦ ) ، ( ١٦٧/١٩ ) ، ( ٢١٤/٢٥ ) -

( ٢١٥ ) ، ( ٣٢٩/٤٥ ) ، ( ٦٢٧/٨٧ ) . (٤) الإعراب ( ص ٥٩ ) .

ولقد سبق بيان أمثلة التأثير وشهادة الأصول عند الحديث عن قياس العلة <sup>(١)</sup> .

## ٦ - النقض ،

و هو وجود العلة ولا حكم ، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة <sup>(٢)</sup> ، ومثال ذلك : أن يقول : إنما بيت ( حزام ) و ( قطام ) ، و ( رفاش ) لاجتماع ثلاث علل ، وهي التعرف والتأنيث والعدل عن ( حادمة ) و ( قاطمة ) و ( راقشة ) . فيقول : هذا ينتقض بـ ( أحريجان ) فإن فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني ، بل هو معرب غير منصرف <sup>(٣)</sup> .

ويبدو أن أبا البركات قد انطلق في هذا الاعتراض الموجه إلى الاستدلال بالقياس من نظريته إلى العلة باعتبارها علة موجبة لا يجوز أن يدخلها التخصيص ؛ لأنها تسم بالتأثير ، حيث يوجد الحكم لوجودها ، ويزول لزلوالها .

ومن ثم فإن من أجاز تخصيص العلة من العلماء رأى أن النقض غير مقبول ، ولقد نقل لنا الأنباري مذهبهم ورفضه ، فقال : « وقد ذهب قوم إلى أن النقض غير مقبول ، ويقولون بتخصيص العلة ، وليس بصحيح ؛ لأن العلة الخفية إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم ، فإذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يطلب على الظن كونها علة » <sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك ما قاله في نقض العلة التي استدل بها الكوفيون على اسمية أفعل في التصجب ، حيث قال : « أما قولهم : الليل على أنه اسم أنه لا يتصرف . قلنا : عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم ، فإنما أجمعنا على أن ( ليس ، وخصي ) فعلان ومع هذا فإنهما لا يتصرفان » <sup>(٥)</sup> .

فنقض علة الكوفيين بـ ( ليس وخصي ) ؛ لأنهما لا يتصرفان ، ولكن لا يدل ذلك على أنهما اسمان ، بل هما فعلان . كما ذهب الكوفيون إلى أن ( إن ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ لأنها فرع على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ؛ لأن الفرع أبداً أصعب من الأصل ،

(١) انظر الجواب بالتأثير ، أسرار العربية ( ص ٣١ ) ، والبيان ( ١٩١/١ ) : ( ٢٤٨/٢ ) ، وانظر

الجواب بشهادة الأصول ، أسرار العربية ( ص ٣٠ ، ٣٢ ) : ( ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ ) . وغيرها

( ٣٠٢ ) الإعراب ( ص ٦٠ ) . ( ٤ ) الإعراب ( ص ٦١ ، ٦٢ ) .

( ٥ ) الإنصاف ( ١٣٨/١٥ ) . وانظر أسرار العربية ( ص ١١٥ ) .

فينبغي ألا تعمل في الخبر <sup>(١)</sup> فقال أبو البركات ناقضا علتهم : « وهذا ليس بصحيح ، لأن كونه فرقا على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عمله ، فإن اسم الفاعل مرفوع على الفعل في العمل ، ويعمل عمله » <sup>(٢)</sup> .

ويقول معترضًا على مذهب الكوفيين في مسألة ( الاختلاف في إعراب الأسماء الستة ) : « وأما قولهم : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها . قلنا : هذا ينتقض بغنى ويؤدِّد ، فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد » <sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك ما ذهبوا إليه من أن الألف والواو والياء في الضمة وجمع المذكر السالم هي الإعراب كالحركات بدليل أنها تغير تغير الحركات ، فقال أبو البركات : « إن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ، فإنها تغير في حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابًا ... » <sup>(٤)</sup> ويقول في موضع آخر : وأما قولهم : لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يثبته ولا يفصل بينه وبينه . قلنا : هذا باطل بآء ، فإننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال ( إن في الدار لزيدا ، وإن عندك لعمرو ) قال الله ﷻ : ﴿ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ ﴾ وقال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾ فنصب الاسم بآء وإن لم تنه فكذلك هاهنا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف - وهو أضعف من الفعل ، لأنه فرع عنه في العمل - فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى لكان ذلك من طريق الأولى <sup>(٥)</sup> .

وأما قولهم إن المفعول معه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل ، يخالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف ؛ فهذا « باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك : ( ما قام زيد لكن عمرو ، وما مرتت يزيد لكن بكر ) وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ؛ فإن لكن يلزم في الإيجاب عندكم ، فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبًا بخلافه الأولى ... ، وكذلك أيضًا يطل بلا في قولك ( قام زيد لا عمرو ، ومررت بزيد لا عمرو ) وما بعد ( لا ) يخالف ما قبلها كذلك ، وليس بمنصوب ، فدل على أن الخلاف لا يكون موجبًا للنصب » <sup>(٦)</sup> .

(٢٠١) أسرار العربية ( ص ١٥٠ ) ، وانظر الإنصاف ( ١٧٨/٢٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٣٧/٣ )

(٣) الإنصاف ( ٣٣/٢ ) .

(٦) السابق ( ٢٥٠/٣٠ )

(٥) الإنصاف ( ٨١/١١ )

وأما قولهم إنا حملنا المتناهي المضاف على لفظ المنصوب لكثرة في الكلام ، قلنا : هذا يطل بالمفرد ، فإنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرة في الكلام ، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل <sup>(١)</sup> .

وأما قول الفراء إن الأصل في النداء أن يقال ( يا زيدا ) كالتدبة ، وإنما لم يقدر ذلك في إسادى المضاف لطوله ، قلنا : هذا باطل ، لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوله وآخره ، لأنه لا فرق في باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها <sup>(٢)</sup> .

ويتضح مما تقدم كثرة اعتمادها على هذا الاعتراض في لفظ حلل المخالفين ، وأهية الكوفيين بخاصة <sup>(٣)</sup> .

#### ٧ - المعارضة ،

« وهو أن يعارض بعبارة مبتدأة » <sup>(٤)</sup> . ولقد كرر في هذا الموضع ما ذكره في معارضة النقل <sup>(٥)</sup> ، من اختلاف العلماء في قبولها ، فقال : « ذهب الأكثرون إلى قبولها وذلك مثل أن يستدل من يذهب إلى أن إعمال الفعل الأول أولى بأنه سابق على الفعل الثاني وهو صائب للمعلل فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به فيقول له من يذهب إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى : هذا معارض ، فإن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، فكان إعماله أولى .

وتسكوا في الدلالة على قبولها بأن الاعتراض المقبول هو الذي يبين به فقد شرط من شرائط العلة كالتقضى الذي يبين به فوات الطرد ، أو عدم التأثير الذي يبين به فوات العكس ، وهذا موجود في المعارضة ؛ لأنها وقفت عليه فوجب أن تكون مقبولة . وذهب بعضهم إلى أنها غير مقبولة ؛ لأن المعارضة تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل ، فإن السائل هادم والمعارض بائٍ والشخص الواحد

(١) السابق ( ٣٢٨/٤٥ ) .

(٢) وانظر أيضًا أمثلة هذا الاعتراض في الإنصاف ( ٣٦٩/٥٣ ) ، ( ٣٧٨/٥٥ ) ، ( ٤٩٣/٦٩ ) ،

( ٥١٤/٧٠ ) ، ( ٥٥٠/٧٣ ) ، ( ٧٠١/٩٨ ) ، ( ٧٨٣/١١٢ ) .

(٣) الإعراب ( ص ٦٢ ) ، وانظر مع الأدلة ( ص ١٣٥ ) .

(٤) انظر الإعراب ( ص ٥٣ ) ، وانظر في المعارضة أيضًا ، واختلاف العلماء في قبولها ، مع الأدلة ( ص ١٣٥ -

لا يكون هادئاً باتياً في حال واحدة ؛ (١) .

وقال ردًا على من ذهب إلى أنها غير مقبولة : « وهذا ليس بصحيح ؛ لأن من حق السائل أن يمرض على العلة ويقفها ، وقد وجد هاهنا : فإن العلة ما لم تسلم عن معارضة دليل لم يكن عليها تمويل ، فوجب أن تكون مقبولة صحيحة ؛ (٢) .  
« وحكم المعارضة بالقياس حكم المعارضة بالفعل على ما بينا ؛ (٣) .

ويوضح المثال السابق في الإنصاف بقوله : الدليل على إعمال الفعل الثاني من جهة القياس « أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى ؛ فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : ( عشتت بصدرة وضلّير زيد ) فيختارون إعمال الباء في المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس في إعمالها نقض معنى ؛ فكان إعمالها أولى .  
والذي يدل على أن للقرب أثر أنه قد حملهم القرب والجواز حتى قالوا : ( جحجر صَبَّ خَرِب ) فأجروا خرب على صب ، وهو في الحقيقة صفة للجحجر ؛ لأن الصب لا يوصف بالخراب ، فهاهنا أولى ؛ (٤) .

(١) لمع الأدلة ( ص ١٣٥ ، ١٣٦ ) ، وانظر الإعراب ( ص ٦٢ ) .

(٢) لمع الأدلة ( ص ١٣٦ ) ، وانظر الإعراب ( ص ٦٢ ) .

(٣) الإعراب ( ص ٦٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٣/٦٢ ) .

### طرق الجواب على الاعتراضات السابقة

ولقد بين الأباري طرق الجواب على كل اعتراض من الاعتراضات السابقة الموجهة إلى الاستدلال بالقياس ، فالجواب على الاعتراض بفساد الاعتبار يكون : بأن تتكلم عليه بما هيئت من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهم معارضتها ليس كذلك ، <sup>(١)</sup> أي أن الجواب على هذا الاعتراض يكون بالظن في النقل المذكور ، سواء كان في إصاده أو منته ، وهي الوسائل التي سبق تحددها في أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل <sup>(٢)</sup> .

وهكذا فالجواب عن فساد الاعتبار لا يكون بالرجوع إلى النصوص المعترض بها وإنما يكون بالظن في تلك النصوص المنقولة باستخدام أحد الأساليب المعروفة للاعتراض على النقل .

ومن ثم فإن حل التعارض بين النصوص وبين ما يسلم إليه الأخذ بالقياس من نتائج يتم عند النجاة عن طريق الاعتراض على النصوص ذاتها ، ومحاولة تفسيرها بما لا يتناقض مع الأقيسة ونتائجها ، وكأن الهدف المنشود عندهم هو التسليم الكامل للقياس ونتائج ، وعدم تعديل هذه النتائج حتى إذا تعارضت مع النصوص ، بل إن النصوص والتي هي المقدمات الأولى للأقيسة ، يتناولها بدورها القياس لا للاعتماد عليها وإنما للتأثير فيها <sup>(٣)</sup> .

وأما الاعتراض بفساد الوضع فالجواب : أن يبين عدم الضدية ، أو يسلم له ذلك ويبرهن أن يقتضي ما ذكره من وجه آخر <sup>(٤)</sup> .

وأما الاعتراض بالموجب فالجواب : أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه أن يقول بالموجب ، بأن يقول : عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه . وله أن يقول : هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها <sup>(٥)</sup> .

والجواب عن منع العلة : أن يدل على وجودها في الأصل والمرع عما يظهر به فساد المنع <sup>(٦)</sup> .

(٢) انظر الاقتراح ( ص ١٥٧ - ١٦٠ ) .

(١) الإعراب ( ص ٥٥ ) .

(٣) انظر أصول التفكير الحوي ( ص ١٥٢ ، ٢٣٣ ) . (٤) الإعراب ( ص ٥٦ )

(٦) السابق ( ص ٥٨ ) .

(٥) السابق ( ص ٥٧ ) .

والجواب عن المطالبة بتصحيح العلة ، أن يستدل على صحة العلة بالتأثير وشهادة الأصول<sup>(١)</sup> ، وأما الجواب عن النقص ، فيكون : بأن يمنع مسألة النقص إن كان فيها مع ، أو يدفع النقص باللفظ ، أو عمى في اللفظ :

فالمع مثل أن يقول : إنما جار النصب في نحو ( يا زيد الطريف ) حملاً على الموضع ؛ لأنه وصف لنادى مفرد مضموم . فيقول : هذا ينتقض بقولهم : ( يا أيها الرجل ) فإن ( الرجل ) وصف لنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب . فيقول : لا أعلم أنه لا يجوز فيه النصب . وينتج على مذهب من يرى جوازها .

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبدأ : كل اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً . فيقول : هذا ينتقض بقولهم : ( إذا زيد جاءني أكرته ) قد ( زيد ) اسم قد تمرى من العوامل اللفظية ومع هذا فأنت لا تقول إنه مبتدأ . فيقول : قد ذكرت في أحد ما يدفع النقص ؛ لأنني قلت لفظاً وتقديراً ، وهو وإن تمرى لفظاً فإنه لم يتمر تقديراً ، لأن التقدير فيه : ( إذا جاءني زيد جاءني ... ) وإنما حذف لما في اللفظ من الدلالة عليه . والدفع بمعنى اللفظ مثل أن يقول : إنما ارتفع ( يكتب ) في نحو : ( مررت برجل يكتب ) لقيامه مقام الاسم وهو ( كاتب ) . فيقول : هذا ينتقض بقولهم ( مررت برجل يكتب ) فإنه فعل قام مقام الاسم وهو ( كاتب ) وليس بمرفوع ، فيقول : قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً وهو الفعل المضارع نحو : ( يكتب ) ، و ( كتب ) فعل ماضٍ ، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب ، فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه ، فكأننا قلنا : هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع ، فلا يرد النقص بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب<sup>(٢)</sup> .

وأما الجواب عن المعارضة ، فقد بينا في الجواب على المعارضة بالنقل فهو إما أن يبطل معارضته بما ذكرنا من وجوه الاعتراضات ، أو أن يرجع دليله عن المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات<sup>(٣)</sup> .

وهكذا يتضح أن الهدف من الجواب على الاعتراضات السابقة ، هو اختراع توجيه تصح معه العلة ، وليس بذل لعدم استكمالها شروط صحتها<sup>(٤)</sup> .

(٢) الإعراب ( ص ٦٠ ، ٦١ )

(١) انظر الإعراب ( ص ٥٩ ) .

(٤) انظر أصول التفكير الحوي ( ص ٢٣٦ ) .

(٣) انظر الإعراب ( ص ٥٣ )



### الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال

أما الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب ، فيكون : بأن يذكر دليلاً يدل على روال استصحاب الحال : <sup>(١)</sup> واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، فلا يجوز التمسك به ما وجد دليل عدول عن الأصل ، ومثال ذلك : « أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر ، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء وصار معرباً بالشبه ، فكذلك فعل الأمر .

والجواب أن يبين أن ما توهم دليلاً لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً : <sup>(٢)</sup>

هذه هي أوجه الاعتراض على النقل والقياس والاستصحاب ، ويتضح مما عرضناه من أمثلة على هذه الاعتراضات أن كل ذلك مرتبط بالجدل في النحو أكثر مما يرتبط باستخراج القواعد واستنباطها ؛ ولذلك ذكرها الأباري في رسالته ( الإعراب في جدل الإعراب ) ، جاعلاً هذه الاعتراضات جزءاً مما أصله من علم الجدل في النحو .

### تعارض الأدلة والترجيح بينها

المقصود بتعارض الأدلة أن يقتضي دليلاً حكيمين مختلفين في مسألة واحدة ، والمقصود مما يطلق عليه النحاة التعارض والترجيح ، أن تعارض الأدلة وتعارض الأقيسة ، فترجح أحد المتعارضين من هذا أو ذاك .

والحق أن هذا التعارض بين الأدلة والترجيح بينهما ألحق بعلم الجدل في النحو منه بأصول النحو التي منها هذه الأدلة المتعارضة ؛ لأنه « إذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بالجدل النحوي ، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلة المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو » <sup>(٣)</sup> .

ولقد تعرض ابن جني في خصائصه لتعارض الأصول ، فقصد بأنها هي تعارض السماع والقياس <sup>(٤)</sup> ، كما عرّض لبعض الأمور المتعلقة بتعارض الأصول <sup>(٥)</sup> ، ثم

(٢) الإعراب ( ص ٦٣ ، ٦٤ ) .

(١) الإعراب ( ص ٦٣ ) .

(٤) انظر الخصائص ( ١١٧/١ ) ، وما بعدها

(٣) لأصول د . تمام حسان ( ص ٢٠٠ ) .

(٥) انظر السابق ( ٣٨٥/١ ) ، ( ٦٦/٣ )

عقد الأنباري بثلاثة فصول في « ملح الأدلة » جعلها في بيان معنى المعارضة ومعارضة النقل بالنقل ، ومعارضة القياس بالقياس <sup>(١)</sup> .

أما السيوطي فقد جمع ما قاله ابن جني والأنباري في كتابه « الاقتراح » ولم يقتصر على تعارض الأصول ، فراد على ما ذكرنا فصولاً جعلها في ترجيح لغة على أخرى ، وفي معارضة مجرد الاحتمال بالأصل والظاهر ، وتعارض الأصل والغالب ، وتعارض أصليين ، وتعارض قبيحين ، وتعارض قولين لعالم واحد ، وما رجحت به لغة قرش على غيرها ، والترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين ... إلى غير ذلك <sup>(٢)</sup> .

### ١ . تعارض نقلين

عقد أبو البركات فصلاً في تعارض النقلين جعله بعنوان « في معارضة النقل بالنقل » <sup>(٣)</sup> .

قال فيه : « اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما . والترجيح يكون في شيئين : أحدهما الإسناد ، والآخر المتن .

فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون رواية أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ ، وذلك مثل أن يستدل الكوفي على النصب بـ ( كما ) إذا كانت بمعنى ( كيما ) بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

أَسْمَعُ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ      مِنْ ظَهَرَ غَيْبٍ إِذَا مَا مَاتَلُّ سَأَلَا

فيقول له المعارض : الرواة اتفقوا على أن الرواية ( كما يَوْمًا تُحَدِّثُهُ ) بالرفع ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة <sup>(٥)</sup> ، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر ، فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى بالنصب .

(١) انظر ملح الأدلة ( ص ١٣٥ - ١٤٠ ) . (٢) انظر الاقتراح ( ص ١٨٥ - ٢٠٢ ) .

(٣) انظر ملح الأدلة ( ص ١٣٦ ) .

(٤) سب الأنباري إلى عدى بن زيد الليثي ، انظر الإنصاف ( ٥٨٨/٨١ ) ، وانظر لسان العرب ( ك ي ا ) .

(٥) هو أبو طالب المعص بن سلمة الضبي ، الحواري المعري ، أخذ عن أبيه سلمة بن عاصم وعن ابن السمكت وثعلب ، وله في اللغة والنحو اختراعات يختار النحاة غيرها ، وتلقبه في اللغة عديفة ( ت ٢٧٠ هـ ) ، انظر بقية الرعاة ( ٣٩٦/٢ ) .

وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد العقليين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس ، وذلك مثل أن يستدل الكوفي على إعمال ( أن ) مع الحذف من غير بدل بقول الشاعر (١) :

ألا أجهذا رايجري أخضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت ثمخذي

فيقول له المعارض : الرواية ( أحضر ) بالرفع وهي على وفق القياس فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب مخالفة القياس .

وبما أن إعمال ( أن ) الخفيفة مع الحذف على خلاف القياس أنها إما وصلت على التشبيه ( أن ) المشددة لأنها تكون مصدرية كما أن ( أن ) المشددة مصدرية ، ألا ترى أنك تقول : ( عجبت من أن زيدا قائم ) ، فيكون المعنى : ( عجبت من قيام زيد ) ، ونقول : ( عجبت من أن يقوم زيد ) ، فيكون المعنى : ( عجبت من قيام زيد ) ، و ( أن ) المشددة لا تعمل مع الحذف ، فإن الخفيفة أولى ألا تعمل لوجهين :

أحدهما : أن ( أن ) المشددة هي الأصل وأن الخفيفة فرع عليها ولا خلاف أن الأصل أقوى من الفرع ، وإذا لم يعمل الأصل مع الحذف مع كونه أقوى فلأن لا يعمل الفرع مع كونه أضعف كان ذلك من طريق الأولى .

والوجه الثاني : أن ( أن ) المشددة من عوامل الأسماء ، و ( أن ) الخفيفة من عوامل الأفعال ، ولا خلاف أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا لم تعمل ( أن ) المشددة مع الحذف وهي أقوى فلأن لا تعمل ( أن ) الخفيفة مع الحذف وهي أضعف ، كان ذلك أولى (٢) .

ويتضح من هذه الترجيحات أنه اشترط في نقل اللغة ما اشترط في نقل الحديث من إثبات الإسناد ، وعدالة الناقل وسلامته من الطعن ، وغيرها من شروط نقل الحديث من الرسول ﷺ ؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة من شكله (٣) .

(١) نسبة الأبياري إلى طريقة بن العبد البكري ، وهو من معتقته ، انظر الإنصاف ( ص ٥٦٠ ) ، وهو من شواهد سيويه ، انظر الكتاب ( ٩٩/٣ ، ١٠٠ ) ، وخزانة الأدب ( ٥٧/١ ) ، ( ٥٩٤/٣ ) ، وهامش الحواشي ( ٤٠٢/٤ ) .

(٢) نبع الأدلة ( ص ١٣٦ - ١٣٨ ) ، وانظر الإنصاف ( ٥٨٥/٨١ - ٥٩٢ ) ، ( ٥٧٠ - ٥٥٩/٧٧ ) .

(٣) الإعراب ( ص ٦٦ ) .

### ب - تعارض قياسين

أورد أبو البركات فصلاً لتعارض القياسين جعله بعنوان « في معارضة القياس بالقياس » (١).

وقال : « اعلم أن القياسين إذا تعارضا أحد بأرجحهما ، وهو أن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس .

فأما الموافقة من طريق النقل فمحمو ما قدمناه في المثال الذي قبله .

وأما الموافقة من طريق القياس فهو مثل أن يستدل الكوفي على أن ( أن ) تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع ؛ لأنها فرع على الفعل في العمل فضعفت عن درجته في العمل ، فعملت في الاسم النصب ولم تقوَ على أن تعمل في الخبر الرفع ، فبقى مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فيقول له المعارض : هذا فاسد ؛ لأنه ليس في كلام العرب عامس يعمل في الاسم النصب إلا وعمل الرفع ، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم ، وبيان ذلك أن اسمها مشبه بالمفعول وغيرها مشبه بالفاعل ؛ لأنها مشبهة بالفعل ، ووجه الشبه بينها وبين الفعل من خمسة أوجه :

أحدهما : أنها مبنية على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والثالث : أنها تدرج الاسم كما أن الفعل ؛ يلزم الاسم .

والرابع : أنها دخلها نون الوقاية نحو ( إنني ) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو ( أكرمني ) .

والخامس : أنها في معنى الفعل ؛ لأنها بمعنى ( أكثرت ) .

فإذا ذهبتم إلى أنها ( تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع ) مع قوة مشابقتها للفعل من هذه الأوجه ، ولا عامل يعمل في الاسم النصب إلا وعمل الرفع ، فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز .

وإنما قلنا : إنه لا عامل يعمل في الاسم النصب إلا وعمل الرفع ؛ لأنه ليس في

الأسماء منصوب إلا مفعولاً أو مشبًة بالمفعول ، ولا خلاف أنه لا يوجد معمول بغير فاعل ، وكذلك لا يوجد مشبًة بالمفعول بغير مشبًة بالفاعل . فإن قيل : فإن كان كما زعتم فهلاً كان المرفوع المشبًة بالفاعل مع ( إن ) قبل المنصوب المشبًة بالمفعول ؟ فإن رتبة الفاعل قبل المفعول ؟

قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن عمل ( إن ) فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فالزموا العرع الفرع .

والوجه الثاني : أن ( أن ) أشبهت الفعل لفظاً ومعنى من الخمسة الأوجه فلو قدم المرفوع فيها على المنصوب مع قوة مشابهتها للفعل لم يعلم : هل هي فعل أو حرف ؟ لشبه الفعل . فإن قيل : فالفعل يتصرف وهو لا يتصرف فلا يلبس بالفعل ، قلنا : لنا أفعال لا تتصرف ، وهي : نعم ولس ولسي ولس وفعل التعجب وحدها ، فكانت تلبس بهذه الأفعال ، فلهذا وجب هاهنا تقديم المنصوب المشبًة بالمفعول على المرفوع المشبًة بالفاعل <sup>(١)</sup> .

فلقد استدل الكوفيون - في المثال السابق - بالقياس ، وقالوا : ( إن ) فرع على الفعل في العمل ، والفرع أبداً أضعف من الأصل ، فضعفت عن درجته في العمل ، فنصب الاسم ولم تقو على أن ترفع الخبر ، وأما البصريون فاستدلوا بالقياس أيضاً ، وقالوا إنها تصل في الخبر ؛ لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى من خمسة أوجه ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل له مرفوع ومنصوب ، فاستعان الأنباري في ترجيحه لقياس البصريين بقياس آخر وهو قوله : ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع <sup>(٢)</sup> .

وعلق الدكتور فاضل صالح السامرائي على قياس الأنباري بقوله : « ولست أدري ماذا يعني بقوله : إنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فإننا نعلم أن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَلَمَّزْهُ يَوْمَ ذِي مَعَذَةٍ ﴾ فقد عمل المصدر النصب ولم يرفع ، وكنصب المميز التمييز كأن تقول : ( أقبل أحد عشر رجلاً ) فإن النحاة يقولون : إن

(١) لمع الأدلة ( ص ١٣٨ - ١٤٠ )

(٢) انظر الإنصاف ( ١٧٦/٢٢ - ١٨٥ ) ، وانظر أسرار العربية ( ص ١٥٠ ، ١٥١ ) .

الناصب للتمييز هو المميز ، فقد عمل النصب ولم يعمل الرفع <sup>(١)</sup> .

ومن الملاحظ أن أبا البركات لم يقدم لنا في النص السابق مثلاً لتعارض قياسين بمصدر أحدهما السماع ، واكتفى بالقول : « وأما الموافقة من طريق النقل فتعبر ما قدمناه في المثال الذي قبله » <sup>(٢)</sup> ولم يكن المثال الذي قبله إلا تعارض سماعين بمصدر القياس أحدهما . وهكذا يبدو أنه قد خلط في أمثله بين تعارض نقلين بمصدر أحدهما القياس ، وتعارض قياسين بمصدر أحدهما النقل .

ومن أمثلة الترجيح بين القياسين المتعارضين بالنقل ، ما جاء في مسألة ( القول في العامل في الخبر بعد ( ما ) النافية للنصب ) ، حيث استدل الكوفيون بالقياس وقالوا : « إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر ؛ وذلك لأن القياس في ( ما ) أن لا تكون عاملة بالبتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الحذف لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف » <sup>(٣)</sup> .

وأما البصريون فاحتجوا بالقياس أيضاً وقالوا : « الدليل على أن ( ما ) تنصب الخبر ، وذلك أن ( ما ) أشبهت ليس ، فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعمل ليس الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينهما وبين ليس من وجهين :

أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر .

والثاني : أنها تنفي ما في الحال ، كما أن ليس تنفي ما في الحال .

ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دعولُ الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها <sup>(٤)</sup> .

فوجه الأنباري قياس البصريين عن طريق تأييده بالنقل وقال « وأما قولهم ( إن القياس يقتضي أن لا تعمل ) قلنا : كان هذا هو القياس إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ مَا خَلَقَ شَرًّا ﴾ وقال تعالى : ﴿ مَا هَبَّ أَكْثَنُهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) أبو البركات من الأنباري ودراساته النحوية ( ص ١٧٣ ) .

(٢) نبع الأدلة ( ص ١٣٩ ) .

(٣) الإنصاف ( ١٦٥/١٩ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٦٦/١٩ ) .

### ج - تعارض نقل وقياس

لم يتعرض الأنباري صراحة لتعارض النقل والقياس ، ولكن يفهم من تطبيقاته العملية تقديمه النقل الصحيح على القياس الصحيح ، وهو ما يتفق مع ما ذكره في « الإعراب » من أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس ؛ إذ ذكر فيها ( فساد الاعتبار ) الذي هو الاستدلال بالقياس في مقابل النص عن العرب ، ومعنى هذا الاعتراض أنه يقدم النقل على القياس ، ولا يميز الاعتراض بالقياس في مقابل النقل <sup>(١)</sup> . ومن ذلك ذهب ابن جني حيث يقول : « وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما أكثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله » .

من ذلك اللغة التميمية في ( ما ) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً . وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ ( هل ) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صديري الجملة : الفعل والمبتدأ ، كما أن ( هل ) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما أكثر استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل ، وأيضاً فعلى رايك في الحجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض الشيء فزعت إذ ذاك إلى التميمية ، فكأنك من الحجازية على حرد ، وإن كثرت في النظم والنثر » <sup>(٢)</sup> .

وهذا الذي ختم به ابن جني كلامه هو نفسه ما قصده الأنباري عندما أبان عن أن الشبه بين ( ما ) و ( ليس ) قد أوجب لها أن تعمل عملها ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولكنه يعمل بمقتضى ضلعها عن الأصل ؛ ولذلك « فإنه يطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها وإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع » <sup>(٣)</sup> .

وما يدل على تغلبه كثرة النقل على القياس ، أن البصريين احتجوا على عدم جواز ترك صرف ما يصرف في الضرورة بأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا

(١) انظر الإعراب ( ص ٥٤ ، ٥٥ )

(٢) الخصائص ( ١٢٤/١ - ١٢٥ ) ، وانظر الاقتراح ( ص ١٨٩ )

(٣) الإنصاف ( ١٦٦/١٩ )

جورنا ترك صرف ما يتصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكن أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما يتصرف بما لا يتصرف ، فاستدل الكوفيون على جواز ترك صرف ما يتصرف في ضرورة الشعر بمرود ذلك كثيراً في أشعارهم ، واحتجوا بشواهد شعرية كثيرة على جواره ، فعلق أبو البركات على ذلك بقوله : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس » (١) .

وعلق القياس على مساندة الاستعمال ، فيقول : « وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب ، نحو ( يا أيها الرجل ) كما يجوز ( يا زيد الظريف ) وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال » (٢) .

#### د - تعارض النقل والقياس مع الاستصحاب

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من نقل أو قياس فلا عبرة به ؛ لأنه من أضعف الأدلة (٣) . قال الأنباري : « واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو » (٤) .

وهلة ذلك ؛ أن الأصل المستصحب إنما جرده النحاة فأصبح من عملهم ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة الفصيحة ، فإذا عارضه السماع فالسماع أرجح ؛ لأن ما يقوله العربي أولى بما يجرده النحوي ، وإذا عارضه القياس فالقياس أرجح لأن القياس إن كان تجريداً فهو حمل على ما قاله العربي (٥) .

(١) الإنصاف ( ٥١٤/٧٠ ) .

(٢) أسرار العربية ( ص ٢٢٩ ) .

(٣) انصر الاقتراح ( ص ١٩٣ ) .

(٤) مع الأدلة ( ص ١٤٢ ) .

(٥) لأصول د تمام حشاش ( ص ٢٠٢ ) .



### ترجيح الأدلة

ولقد عاد الأنباري فجمع في رسالته « الإغراب » طرق الترجيح بين الأدلة عند التعارض ، وذلك بعد أن ذكرها متفرقة ، مبين أن الترجيح يكون في شيئين : أحدهما النقل والآخر المتن ، فأما الترجيح في الإسناد ، فإن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر ، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر .

وأما الترجيح في القياس فإن يكون أحدهما موافقاً للدليل الآخر من نقل أو قياس .  
وأما استصحاب الحال ، فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بهال<sup>(١)</sup> .  
وأخلص من دراساتي للتعارض والترجيح إلى نتيجة مفادها أن التعارض والترجيح ليس أصلاً من أصول النحو ، وإنما هو عملية جدلية اجتهدية تكشف للعالم عن الدليل الراجح ، فقد يكون الراجح مرجوحاً عند غيره<sup>(٢)</sup> ، لمضروب هذه العملية للاجتهد رغم ما وضعه الأنباري من ضوابط ؛ ولذلك جملة الأنباري مع أوجه الاعتراض على الأدلة الثلاثة ، فهو جزء مما أصله من علم الجدول في النحو .

♦ ♦ ♦

(١) انظر الإغراب ( ص ٦٧ ، ٦٨ ) .

(٢) وانظر أصول النحو في المحطات لاس جني ( ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ) .



### الخاتمة

وتتضمن الخاتمة ثلاث أفكار رئيسة هي : الإضافات التي قدمها الأنباري في علم أصول النحو ، ومظاهر تأثيره في الخالعين ، ثم أهم نتائج البحث .

#### ١ - إضافات الأنباري في علم أصول النحو

إن من أبرز الإضافات التي تحسب لأبي البركات الأنباري في دراسته لعلم أصول النحو أنه كان أول من أفرد لهذا العلم مصنفًا مستقلًا فقد كان كتابه « ملح الأدلة في أصول النحو » أول ما وصلنا من مؤلفات يفرد في هذا العلم ويجمع شتاله من كتب المصنفين ، فضلاً عن مباحث مثيرة وتطبيقات واسعة لهذا العلم في كتبه « الإغراب » الذي أفرد في علم الجدل و « أسرار العربية » الذي يعد كتابًا في العلل و « الإنصاف في مسائل الخلاف » و « البيان في بيان غريب إهراب القرآن » .

ولا يهمني في الحقيقة أن أناقش ادعاء الأسبقية في وضع علم أصول النحو الذي ادعاه عدد من العلماء ، ولكن ما يهمني هو أن أبين حقيقة الدور الذي اضطلع به الأنباري في مسيرة هذا العلم وما أضافه إليه من إضافات .

ولعل أول كتاب وصل إلينا يحمل عنوان « الأصول » ، هو كتاب أبي بكر بن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) « الأصول في النحو » ، ولكن المطلع على موضوعات هذا الكتاب يدرك أن المراد بالأصول في هذا العنوان ليست الأصول المنهجية بمعنى أدلة النحو التي نتكلم عنها ، وإنما المراد بها القواعد النحوية الأساسية ، ولقد أكد ذلك الأنباري حيث يقول في « نزعة الأنباء » عن ابن السراج : « وله مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول . فإنه جمع فيه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيويه ورتبها أحسن ترتيب » (١) .

ولكن الإنصاف يقتضي أيضًا أن نقرر أن كتابه لم يكن خاليًا من الإشارة إلى

(١) برهة ، لأنياء ( ص ١٨٦ ) .

بعض أصول النحو ، بمعنى أدلته التي تفرعت منها فصوله وفروعه ، فخرض في بعض مواضع كتابه للسمع والقياس ، والمطرود والشاذ <sup>(١)</sup> ، كما تعرض للعلّة وقسمها على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، وضرب آخر يسمى علّة العلة وهذا ليس بكسبا أن تتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يعرف به وجه حكمة العرب فيما نطقت <sup>(٢)</sup> ، فالمباحث العامة للكتاب مباحث نحوية وصرفية عامة ، وهكذا لم يتجاوز مصطلح « الأصول » عنده معناه اللغوي ، ولم يقترب من معناه الاصطلاحي إلا بشكل يسير . فكانت إسهامات ابن السراج في الأصول مجرد إشارات بسيطة ومتفرقة لبعض هذه الأصول ، بما دفع ابن جنّي إلى أن يقول : « فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تعلّق عليه به . وسنقول في معناه » <sup>(٣)</sup> .

ويدور أن هناك بعض المصنفات التي اشتمت على دراسة لبعض موضوعات هذا العلم ، فاقصرت على أصل واحد من أصول النحو ، من بينها ما أشار إليه ابن جنّي في مقدمة الخصائص حيث يقول : « عني أن أبا الحسن - يقصد الألفيش سعيد بن مسعدة ( ت ٢١٠ هـ ) - قد كان صنف في شيء من المقاييس كتباً ، إذا أنت قرنته بكتابتنا هذا علمت بذلك أن نبنا عنه فيه ، وكفناه كلفة التعب به » <sup>(٤)</sup> ومن ذلك أيضاً كتاب « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي ( ت ٣٣٧ هـ ) الذي تناول فيه موضوع العلة .

ثم جاء ابن جنّي ( ت ٣٩٢ هـ ) فأولى على أصول النحو عناية كبيرة واشتمل كتابه « الخصائص » على مباحث كثيرة من مباحث هذا العلم ، عدد منها صاحب « أصول النحو في الخصائص لابن جنّي » خمسة وثلاثين باباً من أبواب الخصائص <sup>(٥)</sup> ، فكان له فضل سبق في تفصيله بصورة مستفيضة . وبعد بذلك كتاب الخصائص أول كتاب صنف في هذا الشأن بهذه السمة والشمول .

ولقد ادعى ابن جنّي الأسبقية في التأليف في هذا العلم فيقول : « إن تعريد كل

(١) انظر الأصول لابن السراج ( ٨١/١ ) ، ( ٥٦/١ - ٥٧ ) .

(٢) انظر الأصول في النحو ( ٣٥/١ ) . ( ٤٠٣ ) الخصائص ( ٢/١ ) .

(٣) انظر أصول النحو في خصائص ابن جنّي ( ص ٤١١ - ٤١٣ ) .

من العريقين : البصريين والكوفيين عنه - يقصد علم أصول النحو - وتعاميمهم طريق الإلزام به ، والخصوص في أدبي أوشالته وتخلجه ، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كانت لامتناع جانيه ، وانتشار شعاعه ، وبأدى تهاجر قوائمه وأوضاعه ، وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه (١) .

ولكن كتاب « الخصائص » على كثرة ما ذكره من مباحث علم الأصول كتاب لغة أكثر منه كتاباً في أصول النحو ، اختلطت فيه مسائل اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق ... الخ كما أنه لم يستوف فيه الحديث عن أدلة هذا العلم ، ولم يحيط بتفصيلاته . فأتاح بذلك الفرصة لأبي البركات الأنباري أن يهدي نفسه ابتكار هذا العلم ، إذن فقد أهمل العلماء المتقدمون ناحية مهمة في التأليف وهي استحداث فن لأصول العربية (٢) .

وأما ما ادعاه السيوطي من أسبقية التأليف في هذا العلم ، وأنه لم تسمح قربة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، ولم يسبق إلى ترتيبه أو تهذيبه ، وإن وقع في مغرقات كلام بعض المؤلفين ونشئت في أثناء كتب المصنفين ، فجمعه وترتيبه صنع مطرّع ، وتأسيسه وتبويبه وضع مبتدع (٣) . فهذا مردود بما نقله الأنباري من تأثير في مؤلفات السيوطي وتأليفه في علم أصول النحو . وقد اعترف السيوطي بنفسه أنه نقل من « لمع الأدلة والإغراب » في كتابه وأدخلهما في خالله .

فهذه الأولية غير مفهومة إلا على أن يكون المراد بها أولية في الترتيب والتبويب فقد وقع الأنباري في بعض المأخذ المنهجية في ترتيب فصوله وأدلة ولكن منهج السيوطي في ترتيب أدلته ربما كان أكثر اتساقاً وصلاحة ، كما جاء كتابه أكبر في الحجم من كتاب الأنباري ؛ لأنه جمع فيه مجهودات السابقين في علم الأصول وبخاصة كلام ابن جنّي والأنباري ، فجاء الكتاب جامعاً للمحاولات السابقة عليه .

(١) الخصائص ( ٢/١ ) .

(٢) انظر مقالة بعنوان « أبو الفتح ابن جنّي وأثره في اللغة العربية » للدكتور محمد أحمد طلس مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج ٣ ص ٣١ ( ص ٤٥١ - ٤٧٢ ) .

(٣) انظر مقدمة الاقتراح ( ص ٢١ ) .

وهذا هو التفسير الذي يمكن أن يفهم عليه ما يدعيه من أسبقية وفضل . فهو فضل جمع وترتيب وتنسيق .

ويمتضح مما سبق أن الأتباري لم يخترع كل المباحث التي ذكرها في علم أصول النحو فقد نشأت هذه الأصول وظهرت في تطبيقات النحاة الأوائل ، وكانت إشارات بسيطة ليس لها أي جانب نظري إلا بعض الإشارات النادرة ، فقد سبقه ابن جني إلى التأليف في كثير من هذه الموضوعات والمباحث ، ولكن السبق الحقيقي الذي يثبت لأبي البركات هو إفراده لهذا العلم مصنفًا مستقلًا يجمع به شتاته من كتب النحاة والمصنفين ، مما سواه علمًا مستقلًا له معاملة ، فاستوعب جميع أركان أصول النحو ، عالج معاملة منهجية رائعة ، فاستوى على يديه علمًا محدد المعالم والمبادئ ، واضح الحدود والقسمات ، ويبدو أن دور الأتباري في أصول النحو يشبه إلى حد كبير دور الشافعي في تأسيس علم أصول الفقه ، فقد جمع شتات هذا العلم كما فعل الشافعي ونسقه .

فلقد كان الأتباري محققًا عندما قال في مقدمة كتابه « لمح الأدلة » عن سبب تأليف الكتاب : « ... أما بعد فإن جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألونني - بعد ابتكار كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » و « كتاب الإعراب في جدل الإعراب » - أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو ، المنفطر إليه نهاية الافتقار ، ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة الواجبة الاحترار فأجبتهم على وفق طلبتهم في ثلاثين فصلًا على غاية الاختصار » (١) .

ولقد أشار إلى هذه الأسبقية في « نزعة الألباء في طبقات الأدباء » بعد أن عدد علوم الأدب وجعلها ثمانية ، فقال : « ... وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه ، من قياس العلة وقياس الشبه ، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى ؛ لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما » (٢) .

(١) مقدمة الأتباري للمح الأدلة - تحقيق الدكتور عطية عامر ( ص ٢٢ ) نقلًا من أصول النحو العربي -

د . محمود حجة ( ص ٢٣ ) .

(٢) نزعة الألباء ( ص ٤٦ ) .

هكذا ادعى الأبياري أسبقية التأليف في علم أصول النحو فوضع أصولاً للنحو على وفق أصول الفقه ، محتذياً منهجه ومصطلحاته ، فهو جديد في منهجه جمع فيه شتات هذا العلم الممتثر إليه غاية الانقمار ، ليكون أول ما أقرء في هذا العلم ، وجاءت رسالته منسقة منظمة في عدم أصول النحو ، وهو أول كتاب ظهر بهذا التنظيم والتنسيق في هذا العلم . ويؤكد الأستاذ سعيد الأمعاني أسبقية الأبياري في التأليف في ثبوت ثلاثة : حين أسس فن جدل الإعراب ، وفن الخلاف ، وفن أصول النحو <sup>(١)</sup> .

وقد ادعى الأبياري الأسبقية في التأليف في قوانين الجدل فيقول في مقدمة « الإعراب » : « ... فإن جماعة من الأصحاب القضاة بعد تلخيص كتاب ( الإنصاف في مسائل الخلاف ) تلخيص كتاب في جدل الإعراب معزى عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والمصواب ، ويتأدبوا به عند المفاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب » <sup>(٢)</sup> .

فقد فرق الأبياري بين أدلة النحو وعلم جدل الإعراب ، فجمع في هذا العلم وسائل الاعتراض على الاستدلال بالأصول الثلاثة : النقل والقياس والاستصحاب ، كما وضع فيه التعارض بين هذه الأدلة وطرق الترجيح بينها . كما وضع أصولاً للسؤال والجواب ، وكيفية ترتيب الأسئلة . ولقد كان هذا التفريق من ابتكار الأبياري ، إذ لا يعلم أن أحداً سبقه إلى التأليف في جدل الإعراب وإفراد مصنف له وتفرقه بينه وبين أدلة النحو .

ولكن إضافات الأبياري لم تقتصر على إفراد مصنف لعلم أصول النحو جمع فيه مجهودات العلماء قبله ، ولكن كانت له إضافاته القيمة في مجال التعريفات والتقسيمات ثم التطبيقات العملية لهذه الأصول .

ففي مجال التعريفات ، كان لأبي البركات الأبياري فضل السبق في تحديد المقصود بأصول النحو وأدلتها ، وبين أنها ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ثم قدم تعريفًا دقيقًا لهذه الأدلة محاولاً صرب المثال ووضع الحدود الصابغة لكل منها .

(١) انظر مقدمة تحقيق الإعراب ( ص ٢٠ ، ٢١ )

(٢) مقدمة الإعراب ( ص ٣٥ ، ٣٦ ) .

فهو بذلك أول من أثر عنه تعريف محدد لأدلة النحو الثلاثة ، فعلى الرغم من كثرة ما كتبه ابن جني في أصول النحو فإنه لم يقدم تعريفاً محدداً لأصول النحو أو أدلته ، كما لم يحدد هذه الأدلة بدقة ، بل تركنا سنسجها من شأها كتابه .

كما بين المقصود بالتواتر والآحاد ، والمرسل والمجهول ، وعرف أقسام القياس الثلاثة ، فقدم تعريفاً محكماً لقياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد ، وبين معنى الطرد في العلة ، والتخصيص ، والتعمدي ، والقصور . كما يضع تعريفاً لوسائل الاعتراض على الاستدلال بالقياس وبين المراد به ، كفساد الاعتبار وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والنقض ، والمعارضة ... وغيرها من الاعتبارات .

ولقد تميز الأنباري بالتقسيمات والتحديدات التي أضافها إلى هذا العلم ، مما زاده وضوحاً ، وجعله علماً منهجياً متكاملًا يتضح فيه أدلته وتقسيماته وفروعه فبين أقسام أدلة النحو وبين مراتبها واستدلالاتها ، وقسم المادة اللغوية بحسب وسائل نقلها إلى متواتر وآحاد ، وحدد مصادر النقل المتواتر في لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، كما كان لأبي البركات الفضل في استقرار القياس بمفهومه الشكلي ووضوح الإطار النظري المتكامل له ، فقد بين بوضوح أركان القياس موضحة كل ركن بالمثل ، كما بين أقسامه من قياس العلة ، وقياس الشبه وقياس الطرد .

كما كان الأنباري سابقاً إلى البيان عن وجود أدلة فرعية ملحقة بالقياس كالاستدلال بالسبب والتقسيم ، والاستدلال بالأولى ، والاستدلال ببيان العلة والاستدلال بالأصول ... وغيرها من أنواع الاستدلال التي بين الأنباري مكانتها من أدلة النحو وأنها تأتي كأدلة فرعية ملحقة بالقياس .

ويبدو أن من تقسيماته المتكررة أيضاً تفرقه بين أدلة النحو ، وأصول الجدل النحوي ، وإفرادة لهذا العلم مصنفاً مستقلاً وبيانه لأوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل في السد والمتن ، وكذلك وسائل الاعتراض على الاستدلال بالقياس .

كما كان لحرارة تطبيقاته العملية في علم الأصول دور كبير في تأصيل مبادئ هذا العلم وضوابطه .

## ٢ - تأثيره في الخالفين

لقد تركت هذه الإصاعات التي تركها الأنباري في أصول النحو أثرها الواضح فيمن تناول مادة أصول النحو بالدراسة من بعده . وسأكتفي في هذا المجال بذكر أبرز من تأثر بالأنباري في مجال التأليف في علم أصول النحو ، وكان أبرزهم الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) ، الذي جاء بعد الأنباري بما يقرب من أربعة قرون وألف كتابه « الاقتراح في علم أصول النحو » فكان ثاني مصنف يصل إلى أيدينا يفرد في علم أصول النحو بعد كتاب « لمع الأدلة في أصول النحو » للأنباري .

ولكن هذا التأثير لم يقتصر على أفراد مصنف مستقل لعلم الأصول ، وإنما تعدى ذلك إلى النقل المباشر من مؤلفات الأنباري ، وعلى رأسها « لمع الأدلة » ، و « الإغراب في جدل الإغراب » ، و « الإنصاف في مسائل الخلاف » وتظهر هذه النقول في كتابه « الاقتراح » و « المزهر » ، حتى لقد عد محقق الاقتراح الكتب السابقة من أهم مصادر الكتاب <sup>(١)</sup> ، كما عد الدكتور رمضان عبد التواب « لمع الأدلة » و « الإنصاف » من مصادر السيوطي النحوية في كتابه « المزهر » <sup>(٢)</sup> . ولقد اعترف السيوطي في مقدمة كتابه ( الاقتراح ) أنه أدخل من كتب الأنباري الثلاثة : لمع الأدلة والإغراب والإنصاف إلى كتابه في غلله ، حيث يقول : « وقد أخذت من الكتاب الأول - بقصد لمع الأدلة - اللباب ، وأدخلته معزوا إليه في غلغل هذا الكتاب ، وضمنت خلاصة الثاني - بقصد الإغراب - في مباحث العلة . وضمنت إليه من كتابه الإنصاف في مباحث الخلاف جملة ، ولم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقروناً بالجزء إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه ، ويتميز عند أولى التمييز جليل نصابه » <sup>(٣)</sup> .

والحق أن السيوطي كان أميناً فيما نقله عن الأنباري ، فسا من موضع نقله عنه سواء كان ذلك نقلاً بالنص - أي بالمحافظة على الأصل - أو بشيء من التصريف

(١) انظر مقدمة المحقق للاقتراح ( ص ٩ ) .

(٢) انظر مقالة بهوان « مصادر جلال الدين السيوطي في كتابه المزهر » بمجلة مجمع اللغة العربية

( ص ٥٧ ) سنة ١٩٨٥ م

(٣) الاقتراح ( ص ٢٥ ، ٢٦ ) .



والإختصار إلا وسبه إليه . مما دفع محقق « لمع الأدلة » إلى الاعتماد على كتاب الاقتراح في إكمال ما بمخطوطته من نقص ، فنقل الفصل الأول كاملاً من الاقتراح ، والرابع وأكثر الخامس من المزهر <sup>(١)</sup>

كما دعتني هذه الأمانة إلى الاعتماد عليه في بيان موقف أبي البركات من العلة الفاصرة ، حيث نقل السيوطي نصاً ذكر فيه الأنباري اختلاف العلماء في التعليل بالعلة الفاصرة ، وهو فصل صاخط من نسخة سعيد الأفغاني للمع الأدلة وألحقه الدكتور عطية عامر في آخر تحقيقه للمع الأدلة ناقلًا إيها من الاقتراح <sup>(٢)</sup> .

ومن الشواهد التي تدل على تأثر السيوطي البالغ في دراسته لأصول النحو في كتابه الاقتراح بما ذكره الأنباري من نصوص وآراء في ( لمع الأدلة ) ، أن الكتاب جاء مليقاً بالنقول عن الأنباري ، فقد نقل من فصول ( لمع الأدلة ) ما يقرب من ثمانية عشر فصلاً ، وهو ما يمثل أكثر من نصف الكتاب .

فقد نقل حاصل ما ذكره الأنباري في ثمانية فصول من ( لمع الأدلة ) وأخذ خلاصة ما تطرق إليه الأنباري من موضوعات ، كإقسام أدلة النحو ، ومعنى النقل ، وانقسام النقل إلى تواتر وأحاد ، وشرط نقل التواتر ، وشرط نقل الأحاد وقبول نقل أهل الأهواء ، وعدم قبول المرسل والمجهول ، ثم اختلافهم في جواز الإجازة <sup>(٣)</sup> .

ونقل خلاصة ما ذكره الأنباري في الرد على من أنكّر القياس <sup>(٤)</sup> ومحمد أركان القياس وتمثيله لها <sup>(٥)</sup> ، كما نقل ما ذكره الأنباري في قياس الشبه وقياس الطرد <sup>(٦)</sup> واختلاف العلماء في جواز القياس على الأصل المختلف في حكمه <sup>(٧)</sup> وإثبات الحكم في محل النص ، أثبت بالنص أم بالعلة ؟ <sup>(٨)</sup> ، واختلافهم في تعليل الحكم بعلمين

(١) انظر مقدمة المحقق للمع الأدلة ( ص ٧٤ ) .

(٢) انظر جليل علوش .

(٣) انظر الاقتراح ( ص ٨٤ - ٨٧ ) ، انظر لمع الأدلة ( ص ٨١ - ٩٢ ) .

(٤) انظر الاقتراح ( ص ٩٥ ) ، ولمع الأدلة ( ص ٩٥ - ١٠٠ ) .

(٥) انظر الاقتراح ( ص ٩٦ ) ، ولمع الأدلة ( ص ٩٣ ) .

(٦) انظر الاقتراح ( ص ١٤٥ - ١٤٩ ) ، ولمع الأدلة ( ص ١٠٧ - ١١٢ ) .

(٧) انظر الاقتراح ( ص ١١١ ) ، ولمع الأدلة ( ص ١٢٤ ، ١٢٥ ) .

(٨) انظر الاقتراح ( ص ١٤١ - ١٤٣ ) ، ولمع الأدلة ( ص ١٢٧ - ١٣١ ) .

فصاعنا<sup>(١)</sup> ، كما نقل عنه أوجه الاستدلال بالتقسيم وجعله من مسالك العلة<sup>(٢)</sup> وذكر منها الاستدلال ببيان العلة ، وبعدم الدليل ، وبالأصول ، والاستحسان ، وجعلها تحت عنوان « في أدلة شتى »<sup>(٣)</sup> واعتمد على ما ذكره الأنباري من أن استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة ، وأنه من أضعف الأدلة<sup>(٤)</sup> .

كما نقل عنه اختلاف العلماء في إبراز الإحالة والمناسبة عند المطالبة<sup>(٥)</sup> واختلافهم في كون الطرد شرطاً في العلة<sup>(٦)</sup> وفي إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإحالة<sup>(٧)</sup> ، وفي التعليل بالعلة القصيرة<sup>(٨)</sup> .

كما ينقل في الكتاب السادس الذي وضعه للعارض والترحيج ما ذكره الأنباري في تعارض النقلين ، وكيفية الترحيج بينهما في السند والمئن<sup>(٩)</sup> ، وتعارض القياسين وطرق الترحيج بينهما عن طريق موافقة دليل آخر من نقل أو قياس<sup>(١٠)</sup> .

ثم تأتي رسالة ( الإغراب ) بمثابة المصدر الثاني من مصادر كتاب الاقتراح للسيوطي ، فينقل عنه تعريف الأنباري للقياس<sup>(١١)</sup> ، وتعريفه للاستصحاب<sup>(١٢)</sup> كما نقل عنه أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل في اسند أو المئن<sup>(١٣)</sup> ، وأوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس وجعله في قواعد العلة<sup>(١٤)</sup> ، وكيفية الاعتراض

(١) انظر الاقتراح ( ص ١٢٨ ، ١٢٩ ) ، وللع أدلة ( ص ١١٧ - ١٢١ ) .

(٢) انظر الاقتراح ( ص ١٤١ - ١٤٣ ) ، وللع أدلة ( ص ١٢٧ - ١٣١ ) .

(٣) انظر الاقتراح ( ص ١٧٩ - ١٧٩ ) ، ( ص ١٨٢ ، ١٨٣ ) ، وللع أدلة ( ص ١٢٧ - ١٣٤ ) ، ( ص ١٤٢ ) .

(٤) انظر الاقتراح ( ص ١٧٢ ) ، وللع أدلة ( ص ١٤١ ، ١٤٢ ) .

(٥) انظر الاقتراح ( ص ١٤٤ ، ١٤٥ ) ، وللع أدلة ( ص ١٢٣ ، ١٢٤ ) .

(٦) انظر الاقتراح ( ص ١٥٠ ) ، وللع أدلة ( ص ١١٢ - ١١٥ ) .

(٧) انظر الاقتراح ( ص ١٥٣ ، ١٥٤ ) ، وللع أدلة ( ص ١٢٥ ، ١٢٦ ) .

(٨) انظر الاقتراح ( ص ١٢٥ ، ١٢٦ ) .

(٩) انظر الاقتراح ( ص ١٨٤ ، ١٨٥ ) ، وللع أدلة ( ص ١٣٦ - ١٣٨ ) .

(١٠) انظر الاقتراح ( ص ١٨٧ ، ١٨٨ ) ، وللع أدلة ( ص ١٣٨ - ١٤٠ ) .

(١١) انظر الاقتراح ( ص ٩٤ ) ، والإغراب ( ص ٤٥ ) .

(١٢) انظر الاقتراح ( ص ١٧٢ ) ، والإغراب ( ص ٤٦ ) .

(١٣) انظر الاقتراح ( ص ١٥٧ - ١٦٠ ) ، والإغراب ( ص ٤٦ - ٥٣ ) .

(١٤) انظر الاقتراح ( ص ١٤٩ - ١٥٢ ) ، ( ص ١٥٥ ، ١٥٦ ) ، ( ص ١٦٠ - ١٦٣ ) .

والإغراب ( ص ٥٤ - ٦٢ )

على الاستدلال بالاستصحاب<sup>(١)</sup> كما نقل عن الإعراب ما أصله الأنباري في علم الجدل من ضوابط للسؤال والجواب ، وكيفية ترتيب الأسئلة<sup>(٢)</sup> .

كما نقل عن الأنباري نصريته في كتاب « الإنصاف » بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو أثر لا يعرف قائله<sup>(٣)</sup> ونقل عنه بعض الأسئلة التي استدل فيها البصريون باستصحاب الحال<sup>(٤)</sup> وأما في كتابه « الزهر في علوم اللغة وأنواعها » فقد نقل ثلاثة من « أصول » « لمع الأدلة » . إذ نقل نقلًا حرصًا تقسيم أبي البركات النقل إلى تواتر وأحاد ، والعلم المستفاد منهما ، وشروط صحة التواتر<sup>(٥)</sup> ، ونقل عنه باختصار رأيه في عدم قبول المرسل<sup>(٦)</sup> وعدالة الناقل للمادة اللغوية ، وقبول نقل العدل الواحد<sup>(٧)</sup> . كما نقل في كتابه « الأشباه والنظائر في النحو » استدلال الأنباري في « الإنصاف » بعدم النظر ، والاستدلال بأن الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير<sup>(٨)</sup> .

ويتضح من العرض السابق أن السيوطي قد نقل معظم مباحث أصول النحو التي ذكرها الأنباري وضمنها كتبه « الاقتراح » و « الزهر » و « الأشباه والنظائر » . ويبدو أن هذا التأثير الذي تركه الأنباري في مخالفه ممن صنفوا في علم أصول النحو لم يقتصر على السيوطي الذي جاء من بعده بما يقرب من أربعة قرون ، وإنما تعدى ذلك إلى وقتنا الحاضر ، فما من أحد من الباحثين المعاصرين تناول مادة أصول النحو بالدراسة إلا واعتمد اعتمادًا كبيرًا على كتاب « لمع الأدلة في أصول النحو » فيهاخذون تعريفه لأدلة النحو وتقسيمه لها ، وما أصله من أصول وفروع هذا العلم<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر الاقتراح ( ص ١٧٤ ) ، والإعراب ( ص ٦٣ ، ٦٤ ) .

(٢) انظر الاقتراح ( ص ١٦٣ - ١٦٨ ) ، والإعراب ( ص ٣٦ - ٤٤ ) ، ( ٦٤ ، ٦٥ ) .

(٣) انظر الاقتراح ( ص ٧١ ) .

(٤) انظر الاقتراح ( ص ١٧٤ ) .

(٥) انظر الزهر ( ١١٣/١ - ١١٤ ) ، ولمع الأدلة ( ص ٨٣ - ٨٥ ) .

(٦) انظر الزهر ( ١٢٥/١ ) ، ولمع الأدلة ( ص ٩٠ ، ٩١ ) .

(٧) انظر الزهر ( ١٨٢/١ ) ، ولمع الأدلة ( ص ٨٥ ، ٨٦ ) .

(٨) انظر الأشباه والنظائر ( ٢٢٠/١ ) .

(٩) انظر على سبيل المثال أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو الكارم ، وأصول النحو العربي للدكتور محمد عبد ، وأصول النحو العربي للدكتور محمود بحلة .

### ٣ - أهم نتائج البحث

لقد حاول هذا البحث خلال مراحل مختلفة دراسة الصورة التي آلت إليه أدلة النحو وأصوله من خلال دراسة تحليلية تطبيقية لمؤلفات الأنباري .

وقد تمكن البحث عن طريق دراسة ذلك كله ودراسة ما يتصل به من الوصول إلى النتائج الإجمالية التالية :

• إن مفهوم الأصول في الفترة المبكرة من نشأة العلم كان يعني القواعد المستبعدة مما اطرء في كلام العرب ، فقد كانت الأصول عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية في مؤلفاتهم ، ولم تكن لهذه المبادئ أصول نظرية إلا نادراً في بعض الإشارات القليلة . وتعد مرحلة الخليل وسيبويه أقدم مرحلة يمكن أن ينسب إليها فكرة تحديد عصر الاستشهاد ، بعد أن تحدد قبلهما القبائل التي يستشهد بها كما أن جمع المادة في هذه المرحلة كان شاملاً لجميع مستويات الكلام .

• إن مفهوم القياس في المراحل الأولى من نشأته بعد مفهومًا استقرائيًا قائمًا على المسرور المروى ، فلم يكن عند النحاة الأوائل قياسًا منطقيًا بشروطه ومقدماته وقضاياه ، ولكنه استحال بعد القرون الثلاثة الأولى إلى عملية شكلية بأركانها الأربعة ، يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر فيأخذ حكمه ويبدو أن هذا التحول أصاب القياس في الفترة التي تم فيها وقف جمع المادة اللغوية ، فكان ذلك وسيلة من وسائل توسيع النصوص اللغوية ؛ إذ يستطيعون به إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة الموروثة .

• وجدت العدة على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، فكانت في المراحل الأولى مستمدة من روح اللغة ، معتمدة على الفطرة والحس من حيث طبيعتها ، ولم تكن ذات طبيعة نفسية ، ثم زاد الاهتمام بها والتأليف فيها في القرن الرابع وصنفت العلل ولوحظت غاياتها ، وتحول التعليل من تبرير القواعد إلى التأثير فيها ، فأصبح تلمس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي ، فقسمت العلة باعتبارات مختلفة ، ووضعت مسالكها وشروط سلامتها .

• كما بين البحث أن الاستصحاب قديم قدم النحو ، فالبحث عن الأصل والمرع هو لب قضية الاستصحاب ، وقد اهتم النحاة بتتبع الأصول وتحديداتها منذ

فترة مبكرة جداً من تاريخ التعميد النحوي .

• كشف البحث عن وجود ثلاثة من العلوم بينها وبين النحو ما بينها من تفاعل وتأثيرات وهي الفقه والكلام والمنطق ، مبين التفاعل بين الفقه والنحو والأثر الذي تركه النحو العربي في المباحث الفقهية ، ثم ما تركه علم أصول الفقه في أصول النحو من تأثيرات وظهور هذا التأثير في مجالات متعددة . كما بين أثر علم الكلام في الدرس النحوي بعامة ، وبتجلى ذلك في المصطلحات ، ولغة التأليف والتقسيمات النحوية ، ثم مظاهر تأثيره في الأصول النحوية بخاصة . كما كان للمنطق أثر واضح في الحدود النحوية والتقسيمات العقلية والافتراضات الذهنية ، كما ظهر في لغة النحاة ومصطلحاتهم وأساليب حجاجهم المنطقي ، وطريقة التأليف وتبويب الأفكار النحوية كما أظهر مظاهر التأثير في الأصول النحوية ، والقياس والعلة بخاصة .

• احتج الأنباري بالنص القرآني وقراءاته على جميع المستويات الصوتية والصرفية والنحوية ، كما استشهد بالنثر الفصيح من كلام العرب الهمسي ولهجاتهم ويحمد عليه في كثير من الأحيان في تقرير القواعد ، وتقوية ما يراه من مقاييس وأحكام . كما استشهد بحكم العرب وأمثالهم على كثير من المسائل النحوية ، وبعض المسائل اللغوية ، ولكنه مع ذلك يظل النص الشعري على رأس مصادر الاستشهاد عنده - شأنه في ذلك شأن من سبقه من النحاة ، فقد أثبت البحث اعتماده على الشواهد الشعرية في تقرير القواعد واستنباط الأحكام .

• اتخذ الأنباري موقفاً من القراءات القرآنية مشابهاً لما اتخذته النحاة من قبله ، فهو وإن كان يحترم القراءة ويصرح بأنها سنة متبعة ويدافع أحياناً عن بعض القراءات التي رفضها النحاة ، فإنه يبدأ في مواقف أخرى إلى تأويل القراءة أو المفاضلة بينها أو تصنيفها ، وربما دفعه المبالغة إلى الغلو في التأويل أو التضخيف واصفاً القراءة ذاتها بالصعيف أو الشذوذ ، أو متهماً القارئ أو الراوي بالغلط أو الوهم أو اللحن ، ويوسمي في بعض الأحيان بأن القراء كانوا يقرعون بالرأي والدرابة لا بالنقل والرواية .

• ويعلب على الأنباري من تلك المواقف المتعددة صفة تأويل القراءة ، حتى أننا إذا أردنا أن ننسبه إلى موقف معين من تلك المواقف أمكننا أن نقول أنه بعد من مؤولي القراءات .

• لم يحرج موقف أبي البركات من الاستشهاد بالحديث البيوي الشريف عن موقف جمهور النحاة من عدم الأخذ به مصدرًا من مصادر الاستشهاد ، وبأنه في المواضع القليلة التي اعتمد فيها عليه للاستئناس ، ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن يصرح بموقفه هذا ، وإنما اكتفى بالتلميح إليه بطريقة خفية .

• فرق الأنباري بين لغة الشعر ولغة النثر ، وجعل الكلام يحصل به القانون دون الشعر ، كما فرق بين الضرورة والشذوذ . ولم يهتم الأنباري بنسبة شواهد الشعرية ، وذلك على الرغم من تصريحه بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر مجهول قائله واتخاذ ذلك وسيلة لإنكار شواهد الخصوم ، ويدعو أنه سار على ما أقره في علم جدل الإعراب من أنه ليس على المستدل أن يذكر إسناده وإنما على المعارض أن يطالب به ، وكأنه كان مستعدًا في كل موضع من تلك المواضع التي أغفل فيها نسبة شواهد لأن يستند هذه الشواهد إلى أصحابها .

• التزم أبو البركات في الاستشهاد بما أجمع عليه النحاة من أشعار الطبقات الثلاث الأولى ، من الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فكان آخر من استشهد بهم ابن هرمة ، وابن مهدي ، ورؤبة . ولا يستشهد بمن اختلف العلماء في الأخذ بشعرهم كبشار بن برد .

• اعتمد الأنباري على ما اطرد في كلامهم ، ومن ثم لم يجز القياس على الشاذ أو النادر أو القليل ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يطل صناعة الإعراب بأسرها .

• كما فرق الأنباري بين العلل الموجبة للحكم ، وتلك المجوزة التي هي بمثابة أمارات ودلالات على الأحكام ، فجعل تلك الموجبة ركناً أساسيًا من أركان القياس وأولها بالمناسبة والاهتمام في نظيره لعلم أصول النحو في رسالته « لمع الأدلة » . ومن يطالع آراءه في اشتراط التأثير في العلة ، ورفض تعليل الحكم بعلمتين ، ورفض إلحاق الوصف بالعلة .. وغير ذلك من آراء يدرك أنه كان يتكلم عن العلل الموجبة .

ولذلك لم يهر التعليلات التي استخدمها النحاة لتسوية القواعد وتبريرها اهتمامًا

تظهيرًا . وإن كان قد أكثر من استخدامها تطبيقًا في مؤلفاته وبخاصة في كتابه «أسرار العربية» .

• اعتمد أبو البركات على أشكال عديدة من القياس ، يأتي على رأسها أنواع القياس التي قسمها باعتبار العلة الجامعة ، وهي قياس العلة ، وقياس الشبه وقياس الطرد .

واتضح أن أكثر هذه الأقيسة ورودًا عنده هو قياس الشبه ، ثم يأتي من بعده قياس العلة ، ويندر قياس الطرد ؛ لأنه لم ير حججه .

كما كشفت الدراسة العملية لأقسام القياس عنده عن وجود أنواع أخرى من القياس ، استعان بها عمليًا في مصنفاته النحوية وإن لم يشر إليها نظرًا عند بيان أقسام القياس وتتمثل هذه الأنواع فيما يمكن أن يسمى قياس المنزلة وقياس الطرد وهما من الأقيسة التي وجدت في مراحل مبكرة من نشأة القياس .

• أظهر البحث مجموعة من الظواهر الخاصة بقياس الشبه عند الأنباري ، منها أنه يرى انحطاط الفرع في هذا القياس عن درجة الأصل ؛ لأن العلة الموجبة للحكم في الأصل غير موجودة في الفرع ، وذلك على خلاف قياس العلة الذي يأخذ فيه الفرع جميع ما للأصل من خصوصيات وأحكام لاشتراكهما في العلة ؛ ولهذا يظل قياس الشبه إذا زال وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه .

• حدد الأنباري أنواع الاستدلال الملحقه بالقياس ، فكان أول من أشار إلى مكانة هذه الأدلة من أصول النحو ، وذكر منها الاستدلال بالتقسيم ، وبالأولى ، وبينان العلة ، وبالأصول . كما ألحقت بهذه الأدلة الاستدلال بالاستحسان ، وبعدم الدليل في الشيء على نفيه ، وبعدم التظير ، وبالعكس ، وهي أدلة ذكر الأنباري بعضها واستعان ببعض الآخر عمليًا في الاستدلال . ولقد بين البحث مكانة هذه الأدلة من أصول النحو وأنها فرعية ملحقه بالقياس .

• أظهر البحث اعتماد الأنباري في كثير من الأحيان على الاستدلال باستصحاب الحال ، كما بين الفرق بين الأصل والفرع في كل من القياس والاستصحاب فالأصل في القياس هو المقيس عليه المطرد والفرع هو المقيس ، ويربط بينهما علاقة من علة أو شبه أو طرد ، أما الأصل في الاستصحاب فهو الأصل المجرد ، والفرع هو المعدول به عن ذلك الأصل ، فهناك علاقة أصالة ومرتبة حقيقية بين الأصل والفرع في باب

الاستصحاب ، وذلك خلاف ما يههما في باب القياس .

• يعني البحث مكانة الاستصحاب من أدلة النحو ، في ضوء ما اعترف به الأنباري من أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ إذ يعد رعم ذلك من الأدلة المعترضة لأنه إما يكون من أضعف الأدلة إذا وجد دليل العدول عن الأصل . فالاستصحاب من حيث قوته في الاستدلال يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس ، ولكنه من حيث ترتيب الاستدلال يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع ومقتدماً على القياس .

• إن قواعد التوجيه هي الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة واستنباط الأحكام ، فمن هذه القواعد ما يهدف إلى وضع الضوابط المنهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة : النقل والقياس والاستصحاب ، ومنها ما يهدف إلى ضبط الأفكار النحوية العامة .

ومعنى هذا أنه بين قواعد التوجيه وأدلة النحو علاقة عموم وخصوص ، فقواعد التوجيه أهم وأشمل من أدلة النحو ، لأنها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة وغيرها من الأفكار النحوية العامة ، فقد كانت هذه القواعد مجموعة من المبادئ التي سار النحاة جميعاً على هداها ، واتفقوا فيما بينهم على الأخذ بها في الاستدلال ، فسار الأنباري على وفق ضوابطها وقواعدها في الاستدلال بالنقل والقياس والاستصحاب ، وما يتعلق بهذه الأدلة من فروع وأقسام .

• فرق أبو البركات بين أدلة النحو ، وعلم جدل الإعراب ، وأوضح أن الاعتراض على الأصول النحوية الثلاثة إنما يليق بفن الجدل ، فأفرد لهذه الاعتراضات مساحة كبيرة في رسالته « الإعراب في جدل الإعراب » ، التي جمع فيها أصول الجدل النحوي ، فبين كيفية الاعتراض على هذه الأدلة وطرق الجواب على كل اعتراض ، بحيث تسير هذه العملية في إطار علمي مقنن .

ولكن الأنباري استعان بهذه الاعتراضات باعتبارها وسيلة من وسائل الجدل والرد على المنقول بكل الوسائل الممكنة ، فقد كان يحشد كل ما يستطيع حشده من هذه الاعتراضات ، فإن لم يصلح أحدها صلح الآخر ، وكأن المسألة عنده عملية جدلية محصنة ، لا تقوم على الثبوت والإنصاف العلمي بقدر ما تقوم على أساس جدلي يحشد فيه هذه الاعتراضات متى وجد إلى ذلك سبباً .



• ليس التعارض والترجيح أصلاً من أصول النحو ، وإنما هو عملية جدلية اجتهدانية تكشف للعالم عن الدليل الراجح ، ومن ثم ألحقه البحث بأوجه الاعتراض على الاستدلال ، فهو جزء مما أصله من علم المجدل في النحو .

وبعد ، فهذه أهم ما توصلت إليه في هذا البحث من نتائج ، ولمست أدعي أن كل هذه النتائج لم أسبق إليها ، ولكن أهميتها تنبع من أنها جاءت معتمدة على دراسة تحليلية لكتب أبي البركات ، فأعطت صورة متكاملة لأصول النحو هذه من خلال أهم كتبه النحوية « كالإنصاف » و « أمرار العربية » و « البيان » وكذلك رسائله « الإغراب في جدل الإغراب » ، و « لمع الأدلة في أصول النحو » مما أضفى على هذه النتائج قدراً كبيراً من الصحة والدقة .

## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً - المكتب المطبوعة :

- ١ - إنحاف فصلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبهاء ( ت ١١٧ هـ ) ، صححه على محمد الصباغ ، مطبعة المشهد الحسيني .
- ٢ - الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام عبي بن محمد الأمدي ، تعليق الشيخ عبد الرازق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، طبعة مؤسسة النور والرياض ١٣٨٧ هـ ، ط ٢ بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ٣ - أخبار النحويين البصريين للسرياني ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ، ط ١ سنة ١٩٨٥ م .
- ٤ - أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة القروي بدمشق ، ١٩٥٧ م .
- ٥ - إشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد الجباني ( ٦٨٠ - ٧٤٣ هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط ١ سنة ١٩٨٦ م .
- ٦ - الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، راجعه الدكتور فايز ترجميني ، دار الكتاب العربي ، ط ١ سنة ١٩٨٤ م .
- ٧ - الأصول ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١٩٨٢ م .
- ٨ - أصول التشريع الإسلامي ، للأستاذ عبي حسب الله ، مطابع المكتب المصري الحديث ، دار المخطف العربي ، ط ٦ سنة ١٩٨٢ م .
- ٩ - أصول التفكير النعوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة المليبة ، كنية الترية ، ( ١٣٩٣ - ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م )
- ١٠ - أصول العقه ، للإمام محمد عده أبو رهرة ، دار الفكر العربي ، ط ١٩٥٨ م .
- ١١ - الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط ٣ سنة ١٩٨٨ م .

١٢ - أصول النحو العربي ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية بيروت ، ط ١ سنة ١٩٨٧ م

١٣ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، سنة ١٩٨٢ م .

١٤ - الأعلام ، لخير الدين الزركني ، دار العلم للملايين بيروت ، ط ٤ سنة ١٩٧٩ م .

١٥ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، مطبعة التقدم بمصر ، سنة ١٩٠٥ م .

١٦ - الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، رسالتان لأبي البركات الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م .

١٧ - الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم .

١٨ - ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، سنة ١٩٧٩ م .

١٩ - ابن الأنباري وجهوده في النحو ، للدكتور جميل علوش ، الدار العربية لكتاب ( ليبيا - تونس ) ، سنة ١٩٨١ م .

٢٠ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لنقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٧٢ م .

٢١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، ل محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط ٤ سنة ١٩٦١ م .

٢٢ - الإيضاح المضدي لأبي علي الدارسي ، تحقيق الدكتور حسن شادلي فرهود مطبعة دار التأليف بمصر ، ط ١ سنة ١٩٦٩ م .

٢٣ - الإصحاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ( ت ٣٣٧ هـ ) ، تحقيق الدكتور مارن المبارك ، مطبعة المدني بمصر ، ط ١ سنة ١٩٥٩ م .

- ٢٤ - إصحاح المكحول في الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا الباباي  
ابغدادي ، دار الفكر ، سنة ١٩٨٢ م .
- ٢٥ - انبحث السحوي عبد الأصولين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد  
للشرب بالعراق ، سنة ١٩٨٢ م . ٢٦ . البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر  
بيروت ، ط ٢ سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- ٢٧ - البداية والنهاية ، لابن كثير ، مطبعة السعادة .
- ٢٨ - أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ، للدكتور فاضل صالح  
السامرائي ، مطبعة اليرموك ، دار الرسالة للطباعة ببغداد ، ط ١ سنة ١٩٧٥ م .
- ٢٩ - البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل  
إبراهيم . عيسى البابي الحلبي ، ط ٢ سنة ١٩٧٢ م .
- ٣٠ - بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسبوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل  
إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط ١ سنة ١٩٦٤ م .
- ٣١ - البلغة في تراجم أئمة السور واللغة ، لجهد الدين محمد بن يعقوب  
الغفرورزبادي ، تحقيق محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي منشورات  
مركز المخطوطات والتراث ، الصفا - الكويت ، ط ١ سنة ١٩٨٧ م .
- ٣٢ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، للأنباري ، تحقيق الدكتور ومضان  
عبد التواب ، مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، سنة ١٩٧٠ م .
- ٣٣ - البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور  
عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة  
١٩٨٠ م .
- ٣٤ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧٥ م .
- ٣٥ - تاريخ آداب اللغة العربية ، لمورجي زيدان ، دار الهلال ( بدون تاريخ ) .
- ٣٦ - تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون ، للدكتور عمر مروج ، المكتب  
التجاري للطباعة والتوزيع والنشر بيروت ، ط ١ سنة ١٩٦٢ م .
- ٣٧ - تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، للدكتور علي  
أبو المكارم ، القاهرة احديثة للطباعة ، ط ١ سنة ١٩٧١ م .

- ٣٨ - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد الجاوي طبعة عيسى البابي الحلبي ( بدون تاريخ ) .
- ٣٩ - تقويم العكر السحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، دار الثقافة ببيروت .
- ٤٠ - ابن جني السحوي ، لدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الذمير للطباعة والنشر ببغداد ، سنة ١٩٦٩ م .
- ٤١ - الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، لدكتور عفيف عبد الرحمن ، دار الرشيد للنشر بالعراق ، سنة ١٩٨١ م .
- ٤٢ - الجوهر في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة ، لمحمد بن أبي بكر الأنصاري الطلساني الشهير بالبري ، تحقيق الدكتور محمد التوحي ، دار الرفاعي للنشر بالرياض ، ط ١ سنة ١٩٨٣ م .
- ٤٣ - خزانة الأدب لباب لسان العرب ، للبعدادي ، وبهامشه شرح الشواهد الكبرى للعيني ، دار الثقافة ببيروت ( بدون تاريخ ) ، ومصورة عن طبعة بولاق سنة ١٨٨٢ م .
- ٤٤ - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ببيروت ، ط ٣ سنة ١٩٨٣ م .
- ٤٥ - الخطط المقرنفة ، لتقي الدين المقرنفي ( ت ٨٤٥ هـ ) طبعة مؤسسة الحلبي وشركاه ( بدون تاريخ ) .
- ٤٦ - الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإصناف ، للدكتور محمد خير الحنوني ، دار القلم العربي بحلب ، سنة ١٩٧٤ م .
- ٤٧ - دائرة المعارف ، لبطرس البستاني ، دار المعرفة ببيروت ، ومؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان بتهران .
- ٤٨ - دائرة المعارف الإسلامية ترجمة عباس محمود ، وعبد الحميد يوسف ، وأحمد الشساوي ، وإبراهيم زكي غورشيد .
- ٤٩ - الداعي إلى الإسلام ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سيد حسين باغجوان دار البشائر الإسلامية ببيروت ، ط ١ سنة ١٩٨٨ م .
- ٥٠ - دراسات في العربية وتاريخها ، للشيخ محمد الحضر حسين ، نشره على

- رضا التوسي ( وهي مجموعة بحوث نشرها تباعاً لمجلة المار ) ، المكتب الإسلامي ، ومكتبة دار الفتح للطباعة والنشر بدمشق ، ط ٢ سنة ١٩٦٠ م .
- ٥١ - الدراسات اللغوية والحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري للدكتور أحمد نصيف الجاني ، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره ، مكتبة دار التراث بالقاهرة ، سنة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .
- ٥٢ - الرد على المنطقيين لابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد عبد الستار نصار والدكتور عماد محفاجي ، مكتبة الأزهر بالدراسة ( بدون تاريخ ) .
- ٥٣ - الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٨٢ م .
- ٥٤ - الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر مكتبة دار التراث ، ط ٢ سنة ١٩٧٩ م .
- ٥٥ - الرماني الحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه ، للدكتور مازن المبارك دار الكتاب اللبناني بيروت ، سنة ١٩٧٤ م .
- ٥٦ - روضات الجنات في أصول العلماء والسادات ، للخوانساري ، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، مكتبة إسماعيليان بطهران .
- ٥٧ - زينة الفضلاء في الفرق بين الطراد والغناء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور رمضان عبد القواب ، مؤسسة الرسالة بيروت ، سنة ١٩٧١ م .
- ٥٨ - السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ط ٣ .
- ٥٩ - سيويه إمام النحاة ، لعلي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، المطبعة العثمانية بالدراسة ، ط ٢ سنة ١٩٧٩ م .
- ٦٠ - سيويه جامع النحو العربي ، الدكتور فوزي مسعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٦ م .
- ٦١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .
- ٦٢ - شرح أبيات سيويه ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد عني الربيع هاشم

- منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر بالقاهرة ، سنة ١٩٧٤ م .
- ٦٣ - شرح المفصل ، لابن يمين ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، روجع وصحح بمعرفة مشيخة الأزهر ( بدون تاريخ ) .
- ٦٤ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار التراث العربي ، ط ٣ سنة ١٩٧٧ م .
- ٦٥ - شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، للدكتور نوال عبد الكريم جمعة ، مكتبة دار العروبة بالكويت ، ط ١ سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .
- ٦٦ - طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، المطبعة الحسينية المصرية ط ١ .
- ٦٧ - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجهمي ( ت ٢٣١ هـ ) ، شرحه الأستاذ محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بمصر ، سنة ١٩٨٠ م .
- ٦٨ - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ( ت ٣٧٩ هـ ) ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ سنة ١٩٥٤ م .
- ٦٩ - العلة النحوية : نشأتها وتطورها ، للدكتور مازن المبارك ، دار الفكر ببيروت ، ط ٢ سنة ١٩٧١ م .
- ٧٠ - فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة مطبعة السعادة ، ط ١ سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
- ٧١ - الفهرست لابن النديم ، مطبعة الاستقامة ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة ١٩٧٨ م .
- ٧٢ - في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط ٢ سنة ١٩٥١ م .
- ٧٣ - القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، مصطفى الهادي الحسي ، ط ٢ سنة ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م .
- ٧٤ - القرآن الكريم وأثره في الدراسات الحوية ، للدكتور عبد العال سالم مكرم دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م .
- ٧٥ - القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني ، للدكتور صابر بكر

أبو السعود ، مكتبة الطليعة بأسبوط ، سنة ١٩٧٨ م .

٧٦ - القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، للدكتورة منى إلياس . دار الفكر بدمشق ، ط ١ ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

٧٧ - الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ( سيوطي ) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ سنة ١٩٧٧ م .

٧٨ - كتاب الألفاظ ، للهمداني ، نسخته ( عبد الرحمن الأنباري ) باسم كتاب ( ألفاظ الأشباه والنظائر ) ، تحقيق الدكتور البدرأوي زهران ، دار المعارف ، ط ٢ سنة ١٩٨١ م .

٧٩ - كتاب الألفاظ الكتابية ، للهمداني ، نسخة ابن خالويه ، باعتماد الأب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت سنة ١٨٨٥ م ، ودار الكتب العلمية سنة ١٩٨٠ م .

٨٠ - الكشف ، للزمخشري ، المطبعة البهية المصرية ، ط ١ سنة ١٣٤٣ هـ .

٨١ - الكوكب الدرّي فيما يخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، للإمام جمال الدين الإسني ( ت ٧٧٢ هـ ) ، تحقيق الدكتور محمد حسن هواد ، دار عمار للنشر والتوزيع بعمان - الأردن ، ط ١ سنة ١٩٨٥ م .

٨٢ - لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون ، طبعة دار المعارف .

٨٣ - مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرباط ، ط ٢ سنة ١٩٨٣ م .

٨٤ - مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة هيسى الباني الحلبي ( بدون تاريخ ) .

٨٥ - المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، ط ٦ .

٨٦ - مدرسة الكوفة وسهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي الحزومي مطبعة دار المعرفة ببغداد ، سنة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م .

٨٧ - مرآة الجبان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الرمان ، لأبي محمد عبد الله انياضي البمني ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت .

٨٨ - مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ( ت ٣٥١ هـ ) ، تحقيق الأستاذ



- محمد أبو العسل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر بالعجالة - القاهرة ، سنة ١٩٥٥ م
- ٨٩ - المهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وآخرون ، مكتبة دار التراث ط ٣ .
- ٩٠ - المستصفي من علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، ومعه كتاب ( فواقر الرحموت بشرح الثبوت في أصول الفقه ) بلشيخ محب الله بن عبد الشكور ، دار الفكر ( بدون تاريخ ) .
- ٩١ - معاني القرآن لفراء - تحقيق محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة ( بدون تاريخ ) .
- ٩٢ - معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهرى محمد بن أحمد ( ت ٣٧٠ هـ ) تحقيق الدكتور عبد مصطفى درويش ، والدكتور عوض بن حمد القوري ، ط ١ سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م .
- ٩٣ - معجم الأدياء لياقوت الحموي ، دار المشرق بيروت ( بدون تاريخ ) .
- ٩٤ - معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى بدمشق ، سنة ١٩٥٨ م .
- ٩٥ - مضي اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرون ، دار الفكر بيروت ، ط ٣ سنة ١٩٧٢ م .
- ٩٦ - المقابسات ، لأبي حيان لتوحيدى ، تحقيق حسن السندوي ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ط ١ سنة ١٩٢٩ م .
- ٩٧ - المقتضب ، لأبي العباس المبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت .
- ٩٨ - مشور الفوائد ، لكمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ سنة ١٩٨٣ م .
- ٩٩ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لابن الجزري ، مكتبة القدسي بالأزهر القاهرة ، سنة ١٣٥٠ هـ .
- ١٠٠ - المنحول من تعليقات الأصول ، للإمام الغزالي ( ت ٥٠٥ هـ ) ، تحقيق محمد حسن هبتو ، دار الفكر بيروت ، سنة ١٩٧٠ م .
- ١٠١ - المنصف شرح التصريف ، لابن حجي ، تحقيق إبراهيم مصطفى ،

وعبد الله أمين ، طبعة مصطفى الباني الحلبي بمصر .

١٠٢ - الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي ( ت ٧٩٠ هـ )  
وعليه شرح للشيخ عبد الله درار ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ( بدون تاريخ ) .

١٠٣ - المحجرات الزاهرة ، لجمال الدين الأتاهي ( ابن تغري بردي ) .

١٠٤ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، للأبباري ( ت ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق  
الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ببغداد ، ط ٢ سنة ١٩٧٠ م .

١٠٥ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، راجعه علي محمد الضباع ،  
دار الكتب العلمية ببيروت .

١٠٦ - النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعجم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن  
سليمان ، منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت ، ط ١ سنة ١٩٨٧ م .

١٠٧ - هدية العارفين ( أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ) ، لإسماعيل باشا  
البغدادي ، طبعة وكالة المعارف اجميلة باستانبول ، سنة ١٩٥١ م .

١٠٨ - الوافي بالوفيات ، للصفيدي ، طبعة شئونفارت سنة ١٩٨٨ م .

١٠٩ - الوجيز في أصول الفقه ، للدكتور عبد الكريم زيدان ، الدار العربية  
للطباعة ببغداد ، ط ٣ سنة ١٩٧٧ م .

١١٠ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن عسكان ، تحقيق الدكتور  
إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت .

## ثانيا - الرسائل الجامعية والمخطوطات :

- ١ - أثر العقيدة وعمم الكلام في النحو العربي ، لمصطفى أحمد عبد العليم رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، سنة ١٩٩٢ .
- ٢ - أصول النحو في الخصائص لابن جني ، لمحمد إبراهيم خليعة ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، رقم ٣٦٧ سنة ١٩٨٢ م .
- ٣ - أصول النحو في معاني القرآن للفراء ، لمحمد عبد الفتاح العمراوي ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، سنة ١٩٩٢ م .
- ٤ - دور النحو في العلوم الشرعية ، جمال عبد العزيز أحمد ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، رقم ٤٩٠ سنة ١٩٨٩ .
- ٥ - الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه ، لمحمد إبراهيم مصطفى عبادة ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، رقم ١٢٢ سنة ١٩٧٧ م .
- ٦ - طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضي شهاب ، مخطوط بدار الكتب المصرية ج ٢ رقم ١٢٢٧٦ تاريخ تموز .
- ٧ - عبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو ، لأحمد محمد قاسم ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، رقم ٤٨٥ سنة ١٩٧٣ م .
- ٨ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري لشعبان صلاح ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، رقم ١٣ سنة ١٩٧٨ م .
- ٩ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن ، رسالة دكتوراه ، لأحمد محمد عبد الراضي ، مكتبة دار العلوم سنة ١٩٩٢ م .

### ثالثاً - الدوريات ،

- ١- الاحتجاج بالحديث الشريف ، قرار بمجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية المطبعة الأميرية ببولاق ، ج ٧/٤ سنة ١٩٣٧ م .
- ٢ - الاستشهاد بالحديث في اللغة ، للشيخ محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مجلد ٣ ص ١٩٧ - ٢١٠ ، سنة ١٩٣٦ .
- ٣ - أسرار العربية ، للأستاذ عدنان أبو شرح ، مجلة اللسان العربي ، مج ١٦ ج ١ .
- ٤ - الأنباري من خلال كتابه الإنصاف ، للدكتور محمد فوزي فيض الله ، مجلة كلية اللغة العربية - جامعة سعود الإسلامية بالرياض ، عدد ٤ سنة ١٣٩٤ هـ ص ١١٣ - ٢٤٢ .
- ٥ - الحركة العلمية في عهد المأمون ، للدكتور عبد الحليم منتصر ، مجلة العربي ، عدد ١٨٥ نيسان سنة ١٩٧٤ م .
- ٦ - دراسات في النحو والقراءات ، بحث للدكتور أحمد مكّي الأنصاري ، بمجلة مجمع اللغة العربية ، ج ( ١٢٣/٣١ ) .
- ٧ - شرح بانت سعاد ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور رشيد العبيدي مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، العدد ١٨ سنة ١٩٧٤ م .
- ٨ - عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ، لأبي البركات الأنباري تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، وهو عدد خاص لمجلة دراسات عربية وإسلامية ، مهداة إلى محمود شاكر ، ط١ القاهرة سنة ١٩٨٢ م .
- ٩ - أبو الفتح بن جني وأثره في اللغة العربية ، للدكتور محمد أسعد طلس ، مقالة بالمجمع العلمي العربي - مجلة دمشق ، مجلد ٣١ / ج ٣ .
- ١٠ - القياس المغربي وأهميته في تطوير اللغة ، للأستاذ شاكر طوقان العيسوي مجلة اللسان العربي ، ج ١ ص ١٤ .
- ١١ - كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية ، للأستاذ محمد حير الحلواني ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٤٨ / ج ١ ص ١٣٠ - ١٥١ ، ٤٨ / ج ٣ ، ص ٦٢٢ - ٦٤٤ .
- ١٢ - كتاب النلمعة في صنعة الشعر ، لأبي البركات الأنباري ، مجلة المجمع

- العلمي العربي بدمشق ، ص ٥٩٠ - ٦٠٧ ، ص ٦٩٥ ، سنة ١٩٥٥ م .
- ١٣ - كتاب المحرز في علم القوافي ، لأبي البركات الأباري ، تحقيق السيد عبد الهادي هاشم ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج ٣١ / ح ١ ص ٤٨ - ٥٨ ، ط سنة ١٩٥٦ م .
- ١٤ - منطق أرسطو والنحو العربي ، للدكتور إبراهيم بيومي مذكور ، مجلة مجمع اللغة العربية ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ج ٧ سنة ١٩٥٣ م ص ٣٣٨ - ٣٤٦ .
- ١٥ - النحو نمط من التفكير العربي الخالص ، للدكتور طه عبد الحميد طه حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، العدد ١٠ سنة ١٩٦٧ ، ص ٢٠٣ - ٢٣٩ .
- ١٦ - نظرات في النحو للأستاذ طه الراوي ، بحث بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ( ٣٢٧ - ٣٢٥/١٤ ) .
- ١٧ - نواذر المخطوطات ، وهي مذكرات للأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوني بمجلة معهد المخطوطات العربية ، الكويت مج ٢٩ ج ١ سنة ١٩٨٥ م .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	إهداء .....
٥	المقدمة .....
١١	التعريف بأبي البركات الأنباري ( عصره ، حياته وأخلاقه ، شيوخه وتلاميذه ، ثقافته ، آثاره ) .....
	<b>الباب الأول</b>
٤١	أصول النحو قبل الأنباري والعلوم المؤثرة فيه ..
٤٣	الفصل الأول : أصول النحو قبل أبي البركات .....
٤٣	مدخل .....
٤٥	النقل ( السماع ) : تطوره وخصائصه قبل الأنباري .....
٥٧	القياس : تطوره وخصائصه قبل الأنباري .....
٧١	العلّة : تطورها وخصائصها قبل الأنباري .....
٨٠	استصحاب الحال : تطوره وخصائصه قبل الأنباري .....
٨٣	الفصل الثاني : المؤثرات في علم أصول النحو .....
٨٣	مدخل .....
٨٤	١ - التفاعل بين الفقه والنحو وأصولهما .....
١١٢	٢ - أثر علم الكلام في النحو وأصوله .....
١٢٧	٣ - أثر المنطق اليوناني في النحو وأصوله .....
	<b>الباب الثاني</b>
١٤٥	أدلة النحو عند أبي البركات .....
١٤٧	مدخل .....
١٤٨	فائدة أصول النحو .....
١٥٠	أقسام أدلة النحو .....
١٥١	الفصل الأول : النقل .....
١٥١	مدخل .....
١٥٢	تربيته لمة واصطلاحاً .....
١٥٥	انقسام النقل إلى تواتر وأحاد .....
١٦١	حول قبول نقل أهل الأهواء .....
١٦٣	حول قبول المرسل والمجهول .....

في جولة الإجازة

١٦٤

مصادر النقل

١٦٥

١ - القرآن الكريم وقراءاته

١٦٦

موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية

١٦٦

موقف أبي البركات من الاستشهاد بالقراءات القرآنية

١٧٥

موقف النحاة من القراءات القرآنية

١٨٦

موقف أبي البركات من القراءات

١٨٨

- تأويله للقراءات

١٨٨

- المفاضلة بين القراءات والترجيح بينها

٢٠٧

- تضعيف القراءة أو وصفها بالشذوذ

٢١١

- مواقف أخرى من القراءات

٢١٥

٢ - الحديث النبوي الشريف

٢٣٥

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

٢٣٥

تفسير انصراف النحاة عن الاستشهاد بالأحاديث

٢٤٣

موقف الأنباري من الاستشهاد بالحديث الشريف

٢٤٧

٣ - كلام العرب ( شعرًا ونثرًا )

٢٥٢

موقف النحاة من كلام العرب

٢٥٢

موقف الأنباري من الاستشهاد بكلام العرب

٢٥٨

أ - موقفه من الاستشهاد بالشعر صوتيًا وصرفيًا ونحويًا

٢٥٨

- تفريق الأنباري بين لغة الضرورة ولغة اختيار الكلام

٢٧٥

- موقف الأنباري من نسبة شواهد الشعرية

٢٧٩

- الشعراء الذين اعتمد عليهم الأنباري في الاستشهاد

٢٨٤

- جعله إنشاد الفصح للشعر شاهدًا

٢٨٥

ب - موقف الأنباري من الاستشهاد بالنثر

٢٨٦

١ - موقفه من الاستشهاد بالنثر واللهجات صوتيًا وصرفيًا ونحويًا

٢٨٦

٢ - موقفه من الاستشهاد بحكم العرب وأمثالهم

٢٩٢

موقفه من الاحتجاج بكلام الثقات من الرواة

٢٩٥

موقفه عما يكثر أو يقل في كلامهم

٢٩٧

موقفه عما شذ من نثرهم ولهجاتهم

٢٩٩

الفصل الثاني : القياس

٣٠٥

مدخل

٣٠٥

- تعريف القياس لغة واصطلاحاً ٣٠٦
- أهمية القياس والرد على من أنكره ٣٠٧
- أركان القياس ٣١٤
- الركن الأول : الأصل ( المقيس عليه ) ٣١٥
- القياس على القليل والشاذ ٣١٥
- موقف الأنباري من القياس على الشاذ والقليل ٣١٩
- موقفه من القياس على الضرورة - ٣٢٢
- الركن الثاني : الفرع ( المقيس ) ٣٢٤
- الركن الثالث : العلة ( الجامع ) ٣٢٣
- حول اشتراط الطرد في العلة وموقفه من تخصيصها ٣٢٤
- موقف الأنباري من العلة الفاصدة ٣٢٧
- اشتراط العكس والدوران في العلة ٣٤٠
- موقفه من تعليل الحكم بعلمين فصاعداً ٣٤٢
- موقفه من إبراز الإخالة عند المطالبة ٣٤٣
- موقفه من إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة ٣٤٤
- مسائل العلة وفوادحها ٣٤٦
- طبيعة العلة النحوية ٣٤٧
- مكانة العلة من الأصول النحوية ٣٥١
- موقف أبي البركات من التعليل ومكانه من علم الأصول ٣٥٤
- التعليل عند الأنباري ٣٥٧
- الركن الرابع : الحكم ٣٧٠
- أقسام القياس باختيار العلة الجامعة ٣٧٢
- ١ - قياس العلة ٣٧٢
- ٢ - قياس الشبه ٣٧٦
- ٣ - قياس الطرد ٣٨٨
- ملحوظات حول أقيسته و ( قياس منزلة والأطراد ) ٣٩٠
- أوجه الاستدلال الملحقة بالقياس ٣٩٩
- ١ - الاستدلال بالتقسيم ٤٠٠
- الاستدلال بالأولى ٤٠٨
- الاستدلال ببيان العلة ٤١٤
- الاستدلال بالأصول ٤١٥



٤١٧	الاستدلال بالاستحسان
٤١٩	الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه
٤٢٢	الاستدلال بعدم الظاهر
٤٢٥	الاستدلال بالعكس
٤٢٦	مكانة هذه الأدلة الفرعية من الأصول والقياس بحاصة
٤٣١	الفصل الثالث : الاستصحاب
٤٣١	تعريفه
٤٣٢	الأصل
٤٣٦	الفرع
٤٣٩	الفرق بين الأصل والفرع في كل من القياس والاستصحاب
٤٣٩	موقف أبي البركات الأنباري من الاستدلال باستصحاب الحال
٤٤٥	استصحاب الحال من أضعف الأدلة
٤٤٨	مكانة استصحاب الحال من أدلة النحو
	الباب الثالث
٤٥١	قواعد الترجيح وأصول الجدل النحوي عند الأنباري
٤٥٣	الفصل الأول : قواعد الترجيح
٤٥٣	مدخل
٤٥٤	علاقة قواعد الترجيح بأدلة النحو
٤٥٦	قواعد الاستدلال بالنقل
٤٥٩	قواعد الاستدلال بالقياس
٤٧٠	قواعد الاستدلال باستصحاب الحال
٤٨١	الفصل الثاني : أصول الجدل النحوي
٤٨١	مدخل
٤٨٣	أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل من جهة ( الإسناد المتع )
٥١١	أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس
٥٢٢	طرق الجواب على الاعتراضات السابقة
٥٢٤	الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال
٥٢٤	تعارض الأدلة والترجيح بينها
٥٣٢	ترجيح الأدلة
٥٣٣	الخاتمة
٥٣٣	١ - الإضافات التي قدمها الأنباري في علم أصول النحو

٥٣٩	٢ - تأثيره في الحالفين
٥٤٣	٣ - أهم نتائج البحث
٥٤٩	٤ - المصادر والمراجع
٥٦٣	فهرس الموضوعات

• • •

رقم الإيداع

٢٠٠٥/٢٤٠٠٦

الترقيم الدولي I.S.B.N

977-342-343-X

## ( من أجل تواصل بقاء بين الناشر والقارئ )

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .  
نشكر لك اقتناءك كتابنا : « أصول النحو دراسة في فكر الأتباري » ورغبة منا في  
تواصل بقاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهم بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن  
ترسل إلينا دائماً بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سوياً إلى الأمام .

✳ قهياً مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : ..... الوظيفة : .....  
الموئل الدراسي : ..... السن : ..... الدولة : .....  
المدينة : ..... حي : ..... شارع : ..... ص.ب : .....  
هاتف : ..... / ..... e-mail : .....

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ توصيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : ..... المدينة : ..... العنوان : .....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي ( لطفًا وضح لم ) .....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز ( لطفًا وضح لم ) .....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

( لطفًا اذكر سعر الشراء ) ..... العملة .....

عزيزي انطلاقاً من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا  
فنحن نرحب بملاحظاتك النالعة . . . فلا تتوان وقوّن ما يجول في خاطرك :-

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ،  
والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أهد إلينا هذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الفورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية  
لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

